

كتاب

الفرائض والمواarith

من



كتاب مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة



وهو المجلد الثامن والعشرون من الكتاب المذكور

تصنيف العلامة الفاضل النحرير المتبحر المحقق

المدقق المتتبع المتقن الاوحد مولانا السيد

محمد الجواد ابن محمد بن محمد الحسيني

العاملي المجاور بالنجف الاشرف

الفروي حيا وميتا قدس

الله سره الشريف

آمين

٢

(وفي أعلى كل صفحة منه ما يخصها من المثنى المذكور)

طبع بمطبعة الشورى بالفجالة بمصر لصاحبها محمد محمد عبد الرحيم سنة ١٣٢٦

(كتاب الفرائض)



الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ورضي الله عن مشائخنا وعلماؤنا اجمعين وعن رواتنا المحسنين المقتفين للأئمة المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين قال المصنف قدس الله روحه (كتاب الفرائض) عنون بالفرائض هنا كما في الكافي والاستبصار وتلخيص الخلاف والرسالة النصيرية والغنية والشرائع والمختلَف وقال في (الارشاد والتحرير) كتاب الموارث كما في الهداية للصديق والنهاية والاتصار والوسيلة والمراسم والنافع والكفاية والروافي وآيات الاحكام للمولى الاردبيلي وفي (الكافي) للتقي عبر بالارث وفي (التبصرة واللمعة والدروس) بالميراث وفي (المبسوط والتهذيب والاتصار والمفاتيح والوسائل) جمع بين العنوانين حيث قال كتاب الفرائض والموارث وكذا في السرائر الا انه قدم الموارث على الفرائض وفي (المقنعة) فرائض الموارث ولكل وجه ولا بد قبل بيانه من معرفة لفظ الفرائض لغة وعرفا (فقول) الفرائض جمع فريضة من الفرض بمعنى التقدير والبيان أو بمعنى القطع أو بمعنى الايجاب والالزام وله معان أخر لا تناسب المقام كالتوقيت والعطية والظمن في السن وموقع الوتر من القوس الى غير ذلك وفي (العرف) سم للسهم التي بينها الله سبحانه وتعالى في الكتاب المجيد على سبيل التفصيل يظهر ذلك لمن لحظ اخبار بطلان دعوى حيث يقول ابو جعفر عليه السلام أن الفرائض لا تعمل على أكثر من ستة الى غير ذلك مما ورد في الباب كثيرا وقد استعمله ثقة الاسلام في السهام مرارا متعددة أكثر من أن تحصى وقد صرح بالنقل صاحب التنقيح وغيره قال في (التنقيح) أن الفرائض مختصة بمن له مسمى في الكتاب المجيد اصطلاحا والمراد ظاهر وأن قصرت العبارة عنه في الجملة والاصل عدم اختلاف العرفين ان قلنا أن الظاهر ارادة اصطلاح الفقهاء رضي الله عنهم (واما) ما رواه الشيخ في المبسوط وابو عبد الله في السرائر وابو العباس في المذهب وغيرهم من قوله صلى الله عليه وآله تعلموا الفرائض الى آخره كما سيأتي انشاء الله تعالى فإنه وإن اشعر بالعموم الا انه ينبغي ان يحمل على المعنى الخاص اعني السهام الستة مراعاة للاصطلاح بعد ثبوته (واما الفرائض) في الباب والفروض فيطلقونه على السهام الستة المبينة في الكتاب المجيد كالفرائض بدون تفاوت اصلا ومن صرح بذلك المحقق نصير الملة والدين في رسالته وقد يطلق ويراد منه المعنى المصدرى كما يقولون صاحب فرض وله كذا بالفرض وكذا بالزاد وما في المذهب (١) من انه في الاصطلاح ما ثبت بدليل مقطوع به كالكتاب (١) الظاهر ان المراد به المذهب البارع لابن فهد فان هذا الكلام موجود فيه لا مذهب القاضي (محسن)

والسنة والاجماع فلا يعرف لغيره اذ المدار على ما ثبت في الكتاب قطع هذا ان اراد ما نحن فيه والا
فذلك مذهب أبي حنيفة في الفرق بينه وبين الواجب كما قرر في (١) ومن الغريب انه قال ان
الفرائض قد اشتملت على المعنى اللغوي والعرفي وكأنه ممن لا يشترط هجر المعنى اللغوي في اصطلاح
التخاطب وانه لمذهب مرغوب عنه اللهم الا ان يكون المراد انه قد اشتدت المناسبة بين المعنيين الا
ان العبارة تنبوعه فليأمل (واما الفريضة) فتطلق في الاصطلاح على مطلق السهام كما يقولون ان الفريضة
من كذا وفريضتهم كذا من دون تفرقة بين المبين على التفصيل في الكتاب أو على الاجمال كالثابت
بآية أولي الارحام (اذا عرفت هذا) فمن عنون بالفرائض يحتمل انه لحظ انه جمع فريضة من دون نظر
الى صيرورته اسماً للسهام المفروضة بالكتاب فيكون شاملاً كالفريضة لمطلق السهام فيكون مراداً للموارث
واثاره عليه فيه اشارة بمعونة ملاحظة النقل من الوجوب والالزام الى انه من اجل العلوم فتكون درجته
كدرجة الفرائض من التوافل فأمل والظاهر ان الاثار ان كان لكثرة فائدها هو التنبيه على ان هناك
اصطلاحاً جديداً غير الاصطلاح المعروف لأن لفظ الارث باق على المعنى اللغوي كما هو الظاهر على
ما يأتي انشاء الله تعالى ويحتمل ان يكون من عنون به لحظ صيرورته اسماً للسهام الستة لكنه آثره مع
عدم شموله لجميع انواع الباب لكون السهام المخصوصة هي الاصل في الباب كما صرح به في اخبار العول
وقد اعتنى بها جل شأنه فضل اعتناء حيث فصلها في القرآن دون غيرها وما ذاك الا لفضل خصوصية
من اغلبية أو نحوها كمعجز العقول والاراء عن ادراك حكمها الى غير ذلك أو يكون من آثر قصد مع ذلك
كله أو بدونه التنبيه على الاصطلاح الجديد كما سلف في الاحتمال الاول قال بعض العامة (٢) الوجه في
الايثار بين اهل العلم الاقتداء بكلام الله سبحانه حيث وجد لفظ الفرائض في الكتاب حيث قال
جل شأنه بعد ان بين سهام البنات والابوين فريضة من الله (قلت) وقد لحظ ذلك بعض الخاصة (وفيه)
مضافاً الى انه سبحانه انما اراد بالفريضة المعنى اللغوي أي تقديراً من الله وبيانا أو امراً والزما كما قال
جل شأنه بعد ذلك وصية من الله ان مادة الارث اكثر منه في الكتاب العزيز وكذا يقال على من
قال مناوئهم ان الوجه في الاثار الاقتداء بما ورد في الاخبار على ما رواه الشيخ في المبسوط ورووه
ايضاً في كتبهم من قوله صلى الله عليه وآله تملوا الفرائض وعلموها الحديث وبما تقرر ظهر الوجه في
اظهار لفظ الموارث على الفرائض من ارادة الشمول لجميع انواع الباب واما من جمع وقدم الخاص على
العام على القاعدة فيعرف وجهه ايضاً مما سلف واما من عكس كما في السرائر فقله لحظ الترادف بالتوجيه
السالف (واما الموارث) فهو جمع ميراث وهو مفعال مصدر ماخوذ من الارث وياؤه مقلوبة عن واو لمكان
كسر ما قبلها كما ان الف الارث قلبت عن واو لمكان الكسرة الثقله عليها وقد يطلق الميراث ويراد
المفعول أي الموروث اعني المستحق والموارث جمعه بكلا المعنيين أي الاستحقاق والمستحق فيطلق
تارة ويراد به ضروب الاستحقاق واخرى مقادير ما يستحق وتفاصيله والاكثر كما عرفت على
استعمال الجمع وربما استعملوا المفرد كما مر عن التبصرة والدروس واللمعة والظاهر ان الارث غير منقول
عن معناه اللغوي بل الاستحقاق احد معانيه قال في (القاموس) الارث بالسكسر الميراث والاصل والامر

(١) أي علم الأصول (مصححه) * (٢) هو احمد بن محمود الساماني شارح كتاب أبي الحامد

ومقاصده ثلاثة (الاول) في المقدمات وفيه فصول (الاول) في (متن)

القديم والبقية من الشيء أنتهى (قلت) لا ريب ان هذا المعنى كان موجودا عند العرب قبل البعثة و به نطقت اشعارهم وضربت فيه امثالهم ومنه قوله جل شأنه حكاية عن زكريا (فهب لي من لدنك وليا يرثي ويرث من آل يعقوب) وقوله صلى الله عليه وآله انكم على ارث من ابيكم ابراهيم ويحتمل ان يكون المراد على بقية من بقايا شرائعه كما في الدعاء ومتعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارثين مني أي الباقيين (ومنه) الوارث في اسمائه جل شأنه أي الباقي بعد فناء كل شيء هذا وقد قال في (الدروس) الميراث هو ما يستحقه انسان بموت آخر بنسب أو بسبب بالاصالة (قلت) دخل بقوله ما يستحقه المال عينا ومنفعة وما يتعلق به من الحقوق كالخيار والشفعة أو بغيره كالتقصاص وحد القذف وقوله بسبب أو نسب احتراز به عن الوصية للغير وقوله بالاصالة يخرج الوقف المترتب على الاولاد ثم على اولادهم فانه يصدق في المرتبة الثانية استحقاق انسان بموت آخر بنسب أو سبب شيأ الا أنه ليس بأصل الشرع بل بسبب عروض الوقف ويخرج ماعساه يتوهم أن الوصية سبب فتكون داخلية على انه يندفع هذا التوهم بتفسير السبب عن قريب بالامور الاربعة (ويرد) عليه المرتد عن فطره فانه يورث وان كان حيا والاولى أن يقول أو يحكمه ثم ان لهذا الباب من بين أبواب الفقه في نظر الشارع نوع امتياز ومزيد تشريف أفضى به الى الحث على تعلمه وتعليمه وضبطه وتفهمه فقد روى الشيخ في (المبسوط) عنه صلى الله عليه وآله أنه قال تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وسيقبض العلم وتظهر الفتن حتى يختلف الرجلان في فريضة لا يجدان من يفصل بينهما (وروى) أيضا فيه عنه صلى الله عليه وآله تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينتزع من أمي (١) فتراه كيف قرنه بالكتاب المجيد محذرا بذهابه ليحرك النفوس عليه ويبعث الهمم اليه ثم لم يرض حتى جعله نصف العلم وانما هو باب من أبوابه وشعبة من شعبه اعلانا لشأنه وتنوينا بمكانه ليحتفل به ويهتم بحفظه وذلك لشدة غرضه وكثرة شعبه وانسداد مذاهب العقول دونه حتى لا يكاد يعثر على حكم من أحكامه الا وقد وقع الخلاف فيه بين الخاصة والعامة ومن هنا جاء في غير خبر لا يستقيم الناس على الفرائض الا بالسيف ومثله ان أبوا رد دناهم بالسيف مع مسيس الحاجة وقوة الداعي فان المال الذي ينالكون فيه ويتنافسون في جمعه ولا سيما اذا ضم اليها أحكام الوصايا تغليا كما وقع لبعضهم ولقد أ كثر الناس من العامة والخاصة في توجيه ذلك بتوجيهات ظاهرة التعسف ولعل ما ذكرناه هو الوجه الذي لا غبار عليه ولولا أن جهير الاصحاب فهموا من هذين الخبرين ما فهموا لا يمكن على بعد أن يقال المراد من الفرائض ما افترض الله تعالى من صلاة وصيام وغير ذلك فتأمل قوله  قدس الله تعالى روحه  ومقاصده ثلاثة الاول في المقدمات  جعل المقصد مقدمة وجعل فيه فصولا أربعة ثانيا موانع الارث وقد جعله في الارشاد مقصدا ثانيا وفي (التحرير) صنع خلاف ما صنع في الكتابين ولا مشاحة في ذلك ولا كلام فيه وانما الكلام في جعل المقدمة مقصدا مع انه في الشرائع والنافع جعل المقدمات خارجة عن المقاصد ولكل

السلام وهذا من المغيبات صدق صلى الله عليه وآله

(١) فيه اشارة الى ما جعلوا من ارث

(بخطه قدس سره)

موجب الارث انما يثبت الارث بأمرين نسب وسبب (متن)

وجه فان المقدمة في اللغة على وجهين تارة تكون من سنخ ذلك الشيء كمقدمة الجيش وتارة تكون خارجة عنه كمقدمة السفر والحرب ومن الاول أخذت مقدمة الكتاب ومن الثاني أخذت مقدمة العلم باصطلاح أكثر المصنفين ولما كان هذا المقصد له نفع في المقصدين الآخرين وكال ارتباط لاشتماله على تفصيل السهام وموجبات الارث جعله مقدمة وان كان مقصودا بالذات والمحقق لما حصر المقاصد الثلاثة في ميراث الانساب والازواج والولاء خلاف ما صنع المصنف ولكل نظر ووجه كانت موانع الارث وموجباته وتفصيل السهام والمحجب كأنها خارجة عن المقصود كالمبايدي له فجعلها مقدمات أربع فتأمل وهذه مناسبات جرى بها القلم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ موجب الارث ﴾ عبر هنا بالموجب كما في الشرائع والنافع واللمعة والمفاتيح وفي (التحرير والارشاد والتبصرة) عبر بالاسباب وفي (الرسالة النصيرية) عبر بالاستحقاق قال في (المسالك) ما حاصله المراد بالموجب السبب وانما أثره لثلاث يتوهم ارادة السبب بالمعنى الخاص أعني المقابل للنسب (وقد يقال) هذا منه بناء على أن السبب والموجب متساويان وأما على القول بأن السبب أعم من الموجب مطلقا فالتعبير بالموجب أولى اذ المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد الشرط أو وجود المانع كما اذا كان الوارث قتل أو نحو ذلك فكل موجب سبب دون العكس فذكر الموانع في مقابلة الموجب مع تحقق السببية معها (١) مما يدل على أولوية الاتيان في المقام بلفظ الموجب على القول الثاني (فان قيل) ان من أتى بالسبب ذكر الموانع أيضا فالسبب المساوي للموجب مراد جزما (قلنا) ذلك لا يرفع الابهام ولعله في الكتب الثلاثة (٢) عبر بالاسباب لما ذكر بناء على التساوي والسبب والموجب معان أخر في بحث الوضوء ولم يلتفت الى احتمال التوهم الذي ظن صاحب المسالك أن التعبير بالموجب احتراز عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ انما يثبت بأمرين نسب وسبب ﴾ لم يقل بأحد أمرين كما لم يأت بأو مكان الواو لان النسب والسبب قد يجتمعان فالقضية مانعة خلو وفيه (٣) اشارة (٤) الى ما ذكره في التحرير من أن التوارث كان في ابتداء الاسلام بالخلف والنصرة فكان الرجل يقول للرجل دمي دمك وذمتي ذمتك ومالي ما لك تنصرتي وأنصرك وترثتي وأرثك فيتعاقدان الخلف بينهما على ذلك فيتوارثان به دون القرابة وذلك قوله تعالى (والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبتهم) ثم نسخ وصار التوارث بالاسلام والهجرة فاذا كان للمسلم ولد لم يهاجر ورثه المهاجرون دونه وذلك قوله تعالى (والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا) ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفًا) ونقل ذلك في المبسوط والسرائر والايضاح في بحث الولاء والمهذب والتنقيح وغيرها ولقد وجدت من يقول (٥) ان الآية الأولى في ضامن الجريرة وقوله تعالى من المؤمنين ييانا (٦) لقوله تعالى (وأولو الارحام) وينسب ما ذكره الجهم الغفير من الاصحاب

(١) أي مع الموانع (منه) (٢) التحرير والارشاد والتبصرة (منه) (٣) أي في الحصر بأنما (منه)

(٤) أي من ذكر الحصر (منه) (٥) هو المقدس الادبيلي في آيات الاحكام (منه) (٦) كذا

في نسخة الاصل ولعل الصواب يان (مصححه)

فالنسب اتصال شخص بغيره لانتهاؤه أحدهما في الولادة الى الآخر أو لانتهاهما الى ثالث على الوجه الشرعي (متن)

الى القبل على ما سيأتي ثم اعلم أن النسب اما أن يوجب الارث بخصوصياته المعلومة الموجبة للفرض مثلاً لا ترث الام الثلث أو السدس الا لكونها اما لالمطلق النسب والاستحقاق من سواها أو بعمومه كما في صور الرد والسبب بوجبه لخصوصيته في الامام والمعتق وكذا في الزوجين ان لم يرد عليهما والا فبالعموم أيضاً وفي (النرائر) في بعض النسخ الارث على ضربين عام وخاص فالخاص اذا مات ميت ولم يكن له وارث ولا مولى نعمه ولا ضامن جريره كانت تركته عند أصحابنا لامام المسلمين والارث العام يكون بشيئين نسب وسبب والسبب سببان زوجيه وولاء والولاء على ثلاثة أقسام ولاء نعمه وولاء ضمان جريره وولاء امامه وفي نسخة أخرى الارث ضربان عام وخاص فالعام اذا مات ميت الى آخره والارث الخاص يكون بشيئين نسب وسبب الى آخره ويمكن توجيه كل من العبارتين الا ان الثانية أقرب للاعتبار (١) وأوفق في دفع ما يرد عليهما من ذكر ولاء الامامة في الضرب الثاني انه عين الضرب الاول ويمكن اندفاعه عن الاولى بنوع من العناية قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ فالنسب اتصال شخص بغيره لانتهاؤه أحدهما في الولادة الى الآخر ولا انتهاهما الى ثالث على الوجه الشرعي ﴾ أي المحكوم بصحته شرعاً أو يكون في حكم الصحيح من الاقرار عليه وترتيب أحكام الصحيح عليه كالتسبب عن انكحة الكفار والشبهة وبذلك عرفه في الرسالة النصيرية وفي (الدروس) وزاد في الروض بعد قوله أو بانتهاهما الى ثالث قوله (٢) مع صدق اسم النسب عرفاً على الوجه الشرعي (وفيه) مع ما يلزمه من الدور انه أمر مقطوع به بل هو من الضروريات ولذلك اهمله الاكثر والا فالتناس كلهم أولاد آدم عليه السلام وبنو هاشم كلهم ينتسبون الى هاشم والاجماع منقاد على ان من لم يعرف له قريب فغيره للامام عليه السلام ان لم يكن له ضامن جريره ولا مولى نعمه (فان قيل) لابد من استثناء العمودين لصدق الاجداد والاولاد وان بعد المدا كما يمنع عليهم التناكح قطعاً فيورث الجد الاقصى المتناهي في البعد ويورث منه وان لم يصدق اسم النسب عرفاً (قلنا) انعقد الاجماع وقامت الضرورة على اناطة الارث بهذه الاسماء ان صدقت عرفاً ولا ينفعنا الصدق الحقيقي لفة والا فآدم عليه السلام جد الناس كلهم حقيقة فان صدق العرف حقيقة حكماً بالتوارث والا فمعناه وان معنا التناكح ومن هنا يظهر ان ليس المدار في عدم ارث البعيد على لزوم الحرج كما عساه يتوهم على انه فرض عديم الوجود والاحكام انما تناط بالممكنات الواقعة فتأمل (فان قلت) اذا شك العرف في صدق اسم النسب على شخص هل تحكم بارثه لان اقصى ما قامت الحجة على البعيد أعني ما حكم أهل العرف ببعده ويتقى هذا على الاصل من توريث بني العم والخال مثلاً أم تحكم بالدم لان المدار على الصدق حقيقة وقد شك (قلت) الظاهر التحاقه بالبعيد فان البعيد عندهم من لا يعرف قربه فتأمل (وما ذكرنا) يندفع ماله

(١) قد عثرت على نسخة ثالثة فوجدتها مواهقة للثانية التي قلنا انها مواهقة للاعتبار ثم لحظت المبسوط فرأيت في السرائر قل عبارة برمتها والموجود فيه ما في النسخة التي رجحنا صحتها (منه قدس سره)
(٢) مفعول زاد (منه)

(١) الذي وجدناه في نسخة الاصل هنا ثلاثة وفي قوله ومراتب الولاة ثلاثة كما سيأتي ولكن الذي في القواعد وكشف اللثام والموافق لقواعد العربية ثلاث بنبرها (محسن) (٢) الموجود في المسودة والمبينة بخط المصنف قدس سره مافية والمناسب ما في محل المرتبة الى آخره (محسن)

وأصل النسب التوليد فمن ولد شخصا من نطفته كان ابنه والمولد أباً والابن أما وآبؤها
أجداداً وجدات وان تصاعدوا وأولادها أخوة وأخوات وم الموجودون على حاشية عمود
النسب وأولاد آبائهما وان علوا أعمام وعمات وأخوال وخالات وم على الحاشية أيضاً (متن)

ان تقول مراده قصر الثالثة على مرتبتين وعليه فوجه الادراج (ان يقال) انما يرث ولد الولد لكونه ولدا
لا لكونه ولد ولد بخلاف الجد فان أثره علا أو سفل انما هو بسبب الجدودة لا لكونه أبا ولهذا ما عبر
عنه بالاب في الكتاب المجيد ولا يأخذ سهمه بخلاف الابن فلا فاصل الا الاب فمراتب الجدودة كلها
مرتبة واحدة وكذا الاخوة واولادهم فان أثرهم من جهة قربهم الى اب الميت بالاخوة ثم الاب
بالولادة فالواسطة اثنان الجد والاب وكذا خال الاخوال (او يقال) ان المراد بالمرتبة الاولى هي
التي يرث فيها بعض بغير واسطه والثانية هي التي يرث فيها بعض بواسطة واحدة والثالثة هي
التي يرث فيها بعض بأزيد (أو تقول) أن المراد وهو أنظرها أن المرتبة الاولى هي التي لا يكون
سبب الاتصال الموجوب للارث بين أحادها والميت مرتبة اخرى مقدمة عليها وهي الابوة والبنوة
والثانية هي التي قبلها مرتبة اخرى والثالثة هي التي بعد المرتبتين وهذا ظاهر لا تكلف فيه فظهر
المراد وان دفع الابراد ولم يبق الا المسامحة في العبارة التي نهينا عليها (اذا تمهد هذا) فاعلم أن أهل
المرتبة الثالثة يحالفون أهل المرتبتين الاولين فان ابن العم لا يرث مع الخال ولا ابن الخال مع
العم ومن الغريب ما وقع لصاحب المجمع في المقام وتبعه صاحب الكفاية حيث قال بعد ان ذكر ان
ولد الولد يرث مع الابوين وكذا العم بغير واسطه يرث مع اولاد الخال وكذا الخال مع اولاد العم
أنهى فتأمل وهذا بخلاف اولاد اولاد فانهم يرثون مع الأباء كما عرفت وكذا اولاد الأخوة فانهم
يرثون مع الاجداد ولا يرث ابن الاخ لاب كان أو لام أو لها مع الاخ مطلقا كما ان ولد الولد لا يرث
مع الولد وخالف في ذلك الفضل بن شاذان فحكم بارتث ابن الاخ للابوين مع الاخ لام وتقل عنه
ابو الصلاح في الكافي ان ابن ابن الاخ للابوين يرث مع ابن الاخ للام مدعيان ان الاخوة هانصقان
قال ولا يشبه هذا ولد الولد لان الاولاد انما يرثون لكونهم اولادا بخلاف اولاد الاخوة فانهم لا
يرثون لكونهم اخوة بل لدخولهم في آية أولي الارحام والمفيد وظاهر الصدوق على ان ابن الخال للابوين
يمنع الخال للام قال وليس كذلك ابن الاخ مع الاخ لانه وارث بالتسمية الصريحة وابن الاخ بالرحم
ومن ورث بالتسمية حجب من يتقرب بالرحم وهذان مذهبان مرغوب عنهما ولا موافق عليهما وهذا
حديث اجمالي ويأتى التفصيل في محله انشاء الله تعالى (بقي هناك) شيء ينبغي الاشارة اليه وهو ان المراد
بالعم العمالي عم ابيك لا عم عمك اذ ربما لم يكن لك بعم كما اذا كان عمك اخا ابيك لانه اما اذا
كان اخاه لايه وامه أولايه فان عمه عم ابيك وكذا الخال فان المراد بالخال العمالي خال أمك
لا خال خالك اذ ربما لم يكن لك بخال كما اذا كان خالك اخا أمك من أبيها فحسب واما اذا كان
أخاها من أمها وأبيها أو من أمها فان خاله حينئذ يكون خال أمك وبالجملة فخال الخال وعم العم ان
كان من أخوالك واعمالك فهو مندرج تحت قولنا خال أمك وعم ابيك والا فليس من الطبقة في
شيء قوله قدس الله تعالى روحه (واصل النسب التوليد فمن ولد شخصا الى آخره) لما ذكر
المراتب الثلاثة أتى بضابطه تنطبق عليها فأشار الى المرتبة الاولى بقوله فمن ولد شخصا كان ابنه

والسبب اثنان زوجية وولاء ومراتب الولاء ثلاث ولاء المعتق ثم ولاء تضمن الجريرة ثم ولاء الامامة (متن)

أي أو بنته والوالد ابا والاناى والذاه أما فهو لاء متساوون في النسب قريبا وهم اصحاب المرتبة الاولى وشار الى المرتبة الثانية بقوله وآبائهما اجداد وجدات الى قوله على حاشية عمود النسب أي آباء الابوين اجداد وجدات وكذا ضمير أولادها راجع الى الابوين وهؤلاء الجميع في مرتبة واحدة متساوون قريبا وبعدا بالنسبة الى الابوين فهم اصحاب الثانية وعمود النسب هو السلسلة المرتبة بالابوة والبنوة وكل ما هو ولد لواحد منهما وليس بوالد لما يليه من السلسلة فهو على الحاشية وشار الى المرتبة الثالثة بقوله وأولاد آبائهما الى آخره أي أولاد آباء الآباء أي أولاد الجدة والجدة أعمام وعمات للولد وأخوال وخالات وهم على الحاشية أيضا متساوون قريبا وبعدا هذا (وقوله) من ولد شخصا قال بعض الناس لساننا ضمن على العرب صحة استعماله والظاهر انه مولد نعم يقال ولدها ولدا وأولدها ولا يقال ولد ولدا أو شخصا وان قرأ ولد بالتخفيف فمع انه مخالف لضبط بعض النسخ لا يناسب ما قبله من قوله واصل النسب التوليد الذي يناسبه التشديد (قلت) الظاهر استعمال ذلك لان المولدة بمعنى المحدث والمولد بمعنى المحدث مأخوذان من ولد شخصا بمعنى أو جده وولد كلمة بمعنى احدها ولعل منه أنت بني وانا ولدتك ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ والسبب اثنان زوجية وولاء ﴾ أي زوجية دائمة بشرط الدخول ان عقد في المرض أو موثقة شرط فيها الارث على الاظهر من الاقوال في المسئلة ومن الناس من خص السبب بالزوجية وجعل الولاء قسما فقال نسب وبسبب وولاء ولا مشاحة ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ومراتب الولاء ثلاث ﴾ (١) هو بفتح الواو واصله القرب والدنو والمراد به هنا القرب على وجهه يوجب الارث بغير نسب ولا زوجية قال (المحقق الطوسي) طاب ثراه في رسالته واما الولاء فيترتب على الطبقات الثلاث كطبقة رابعة وهو على ضروب (الاول) ولاء المعتق والباقية من الضروب (ولاء) ضامن الجريرة (وولاء) من اسلم على يده كافر (وولاء) مستحق الزكاة اذا كان العبد من مال الزكاة (وولاء) الامام فجعله خيبة اقسام ولعل حجته على ولاء من اسلم على يده مسلم (ما رواه) السكوني من ان أمير المؤمنين عليه السلام قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله الى اليمن فقال يا علي لا تقاتلن احدا حتى تدعوه (تدعوهم خل) وايم الله لان يهدي الله على يديك رجلا خيرا لك مما طلعت عليه وغربت ولك ولاؤه يا علي ونحوه خبر مسمع وها مع الضعف يمكن ان يكون الوجه فيهما أن الولاء لمن اسلم منهم كان للنبي صلى الله عليه وآله وقد جعله لعلي عليه السلام (وخبر تميم) قال سئلت رسول الله صلى الله عليه وآله ما السنة في رجل يسلم على يدي رجل من المسلمين قال هو أولى الناس بحياه ومماته وهو عامي ولعل حجته على ولاء المشتري من الزكاة (ما رواه) ابن بابويه في كتابه علل الشرائع عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن هرون بن مسلم عن ايوب بن الحر أخي اديم ابن الحر قال (قلت) لابي عبد الله عليه السلام مملوك يعرف هذا الامر الذي نحن عليه اشتريه من الزكاة واعتقه قال

(١) الذي وجدناه في نسخة الاصل ثلاثة بالهاء هنا وفيما تقدم ولكن الذي في القواعد وكشف اللثام والمطابق لقواعد العربية ثلاث بغير هاء (محسن)

واعلم أن هؤلاء ينقسمون فمنهم من لا يرث الا بالفرض خاصة وهم الام من الانساب الا على الرد (متن)

اشتره واعتقه (قلت) وان هو مات وترك مالا قال ميراثه لاهل الزكاة لانه اشترى بشئهم قال وفي حديث آخر بما لهم وقد اعرض الاصحاب عن ذلك وانعقد اجماعهم على حصر الولاء في الاقسام الثلاثة والمخالف نادر نعم ذلك مذهب العامة ذكره في التذكرة في كتاب الزكاة وسيأتي في المقصد الخامس في الولاء واقسامه الثلاثة بيان وجه الحصر ووجه المناسبة بينه وبين النسب والدليل عليه من كتاب وسنة واجماع فتقرب **قوله** قدس الله روحه **﴿** واعلم ان هؤلاء ينقسمون فمنهم من لا يرث الا بالفرض الى آخره **﴾** الوارث بالفرض من فرض الله تعالى له سهما معينا فاخذه له انما هو بالفرض ولما زاد عليه كما اذا لم يكن هناك الابنت مثلا انما هو بالقرابة والوارث بالقرابة من لم يفرض له وان كان ارث الكل باعتبار القرابة (ومن هنا يعلم) حال الارث بالسببية والفرض فاخذ الزوج النصف اذا لم يكن ولد مثلا انما هو بالفرض واخذه لما زاد عليه كما اذا لم يكن غيره انما هو بالسببية وان كان الكل ارثا بالسببية (اذا عرفت هذا) فاعلم ان هؤلاء المذكورين في النسب والسبب سبعة اقسام (الاول) من لا يرث الا بالولاء دون التعصيب والقي عندنا (١) وهم الموالى الثلاثة (الثاني) من لا يرث الا بالفرض ولا يرث بغيره اصلا وهي الزوجة الاجنبية ولم يثبت ما نسب الى المفيد في المقنعة من انه حكم بالرد في حضور الامام عليه السلام لان ما فيها خلاف مانسب اليه فيها ما لعله يوهم ذلك كيف وهو ينقل الاجماع في كتاب الاعلام على العدم (واما) الرد عليها في حال الغيبة وان قر به بعض كالشيخ في النهاية ومال اليه في التحرير والارشاد والجامع واللمعة فهو قول نادر مخالف للاجماع المتكرر والاخبار المستفيضة وانما ورد به رواية شاذة (الثالث) من يرث بالفرض خاصة تارة وبه وبالسببية معا اخرى وهو الزوج على القول المشهور من الرد عليه بل تقل عليه الاجماع (الرابع) من يرث بالفرض دائما ولا يرث بالقرابة وحدها اصلا الا على الرد وهو الام وفي (الدروس) ومن يتقرب بها من الاخ والاخت والاخت والاختوات (الخامس) من يرث بالفرض خاصة مرة وبالقرابة خاصة مرة اخرى وهم الاب والبنات والاخت والاختوات للأب وذكر بعضهم ان البنات ترث بالفرض خاصة من دون رد وهو ظاهر المصنف وفيه نظر ظاهر لان البنات لا تأخذ النصف من دون رد في حال (السادس) من يرث بالفرض والقرابة معا وهم الام حين الرد والاب والبنات والاخت والاختوات ومن يتقرب بالام ولم يذكر الام في هذا القسم في المسالك مع انه لا بد من ذكره (السابع) من لا يرث الا بالقرابة ولا يفرض له وهم الباقون والمصنف ترك الولاء لظهوره واشار الى حال الزوج والزوجة بقوله من الاسباب وانها لاشارة خفية ولحظ التقسيم باعتبار الوارث فجعل الاقسام ثلاثة ولو لاحظت جهة الاستحقاق كما لاحظنا في الاقسام ما ذكرنا وهذا حديث اجمالي ويأتي البيان انشاء الله تعالى **قوله** قدس الله روحه **﴿** وهم الام من الانساب الا على الرد **﴾** يريد أن الام ترث بالفرض دائما ان لم يكن هناك رد بأن كانت مع ولد ذكر أو مع أخوه أو مع بنتين

(١) وعند العامة ان من لا وارث له ارثه لبيت المال اما على جهة النفي أو التعصيب على اختلاف الرأيين (منه قدس سره)

والزوج والزوجة من الاسباب الانادرا ومنهم من يرث بالفرض مرة وبالقرابة اخرى
وهم الاب والبنات والاخت والاخوات (متن)

فصاعدا ومعهما الاب لقوله تعالى (ولا بُويَه لكل واحد منهما السدسُ مما ترك إن كان له وَلَدٌ فإن لم يكن لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثُهُ أَبَوَاهُ فَلأُمُهُ الثُلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمُهُ السدسُ) وأما اذا كان رد فانه يرث بالفرض والقرابة معا فيما عدا ما ذكرنا كما اذا انفردت أو ترك أبويه و بنتاً أو ترك أمه وابنته الى غير ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والزوج والزوجة الانادرا ﴾ هذه بعينها عبارة الشرائع وانما لمباراة واضحة اذ المعنى أن الزوج والزوجة لا يرثان الا بالفرض مع جميع الورثة وفي جميع الاحوال الا في حال نادر الوقوع كما اذا انحصر الوارث في أحدهما فان الزوج يرث بالسببية والرد على المشهور والزوجة ترث بالرد أيضاً في قول ضعيف أو في قول قوي عنده كما اختاره في التحرير والارشاد اقول انه قيد للأخبر ولا حاجة الى ماتكاهه في المسالك في توجيهها من أن الاشارة بقوله الانادرا الى مجموع الامرين أي امهما معا لا يتجاوزان العرض الا في قول نادر شاذ بالرد عليهما وإن كان الرد على الزوج وحده معروفا مشهورا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومنهم من يرث بالفرض مره وبالقرابة أخرى كالبنات الى آخره ﴾ قد علمت أن البنت لا ترث بالفرض خاصة وانما نشأ الاستنباه من قوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وأنت تعلم انها مع الابوين أو أحدهما أو الزوج أو الزوجة ترث بالفرض والرد معا لا بالفرض وحده وأما ما عداها مما ذكره المصنف فكما يرثون بالفرض خاصة مرة وبالقرابة خاصة مرة أخرى يرثون بهما معا أيضاً أما الاب ففرضه السدس مع الولد ومع عدم الولد لا فرض له وانما يرث قرابة (أما الاول) فلقوله تعالى (ولا بُويَه لكل واحد منهما السدسُ مما ترك إن كان لَهُ وَلَدٌ) (وأما الثاني) فلقوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأُمُهُ الثُلُثُ) فلم يحصل للأب مع عدم الولد فرضاً كالأُم فكان ارثه على هذا التقدير بالقرابة فاذا كان الولد الذي مع الاب ابنا واحداً أو أكثر مع بنت كان أو أكثر (١) فلا يتجاوز (٢) السدس المفروض وان كان (٣) بنتاً أو أكثر فهو (٤) يرث بالفرض والقرابة جميعاً (وأما البنات) فيرثن مع الولد بالقرابة لقوله تعالى (يوصيكم الله) الآية ومع الابوين بالفرض لقوله تعالى (فان كنَّ نساءً فوق اثنتين فلهنَّ ثلثا ما ترك) وفرض لهن الثلثين مع عدم مجامعة الابن الشامل لمجامعة الابوين أو أحدهما وعدمهما لكن مع أحدهما أو عدمهما يحصل الرد فلا يكون الفرض متمحضاً للبنات الا مع الابوين فقط ويرثن بهما في صورة الرد (وأما الأخت) أي للأب فانها ترث بالفرض مع الزوج لقوله تعالى (وله أختٌ فلها نصف ما ترك) وبالقرابة ان كانوا إخوة رجالاً ونساءً وبهما في صورة الرد وأما الأخوات فيرثن بالفرض اذا اجتمعت أخوات من الاب أو الابوين مع أخوات من الام فان فرض ذوات الاب الثلثان لقوله تعالى (وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان) وفرض ذوات الام الثلث لقوله تعالى (فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) وبالقرابة اذا اجتمعت أخوات واخوة لاب أو لاب وأم (وأما الاخوات للأم) فيرثن بالقرابة فقط اذا اجتمعن

(١) أي كان الابن مع بنت أو أكثر (منه) (٢) أي الاب. (منه) (٣) أي الولد الذي مع الاب (منه) (٤) أي الاب (منه)

ومن يتقرب بالام ومنهم من لا يرث الا بالقربة وهم الباؤون فاذا خلف الميت ذا فرض لا غير أخذ فرضه ورد عليه الباقي وان كان معه ذو فرض أخذ فرضه (متن)

مع الجدة والجد للأب وكذا الأخت للأم كما يأتي وترث الأخوات للأب أو للأبوين والأخوات للام بالفرض والقربة معا في صورة الرد قوله قدس الله تعالى روحه من يتقرب بالام وفي (الشرائع) عبر بكلالة الام وفسرها في المسالك بالاخوة للام فقط وقال انهم يرثون بالفرض مع مجامعة كلاله الابوين والقربة مع انفرادهم والفاضل الهندي فسر قول المصنف من يتقرب بالام بالاعمام والأخوال من قبلها قال فيرث من يتقرب بها من الاعمام والأخوال بالفرض اذا اجتمع مع المتقرب بالأبوين أو الاب والقربة اذا انفرد وبهما في صورة الرد وفي (الدروس) جعل كلاله الام من ذي الفرض لا غير كلام قال الاول ذو فرض لا غير وهو الام والاخ والاخت أو المتعدد من قبلها الا على الرد عليها (ويرد) على المسالك ان الاخ للام اذا انفرد أخذ السدس بالفرض والباقي بالرد لانه يأخذ الجميع بالقربة وقد صرح بذلك المصنف والمحقق وغيرهما في مبحث الاخوة قالوا ان للاخ للام اذا انفرد السدس والباقي يرد عليه ولا رد الا على ذي فرض (ويرد) على الفاضل الهندي ان ارث الاعمام والأخوال بالفرض مبني على أن الكلاله في شريف الآية غير خاصة بالاخوة بل شاملة لما كان من الاقارب على حواشي النسب فتخرج الجدودة من قبلها لانهم عمود لا حواشي ويلزم أن يتأول ماورد في تفسير الكلاله بأنها الاخوة للام كما في صحيح ابن مسلم وتفسير العياشي على ما نقل عنه في الوسائل بأن المراد منهم البيان وانهم اخوة الام لا اخوة الاب وبعدها كله يكون حالهم حال الاخوة من قبلها فلا يرثون بالقربة اذا انفردوا ولا يرد عليهم على المشهور على أن المصنف طاب ثراه سيصرح بعد أسطر بأن الاعمام والأخوال لا فرض لهم وانهم يرثون بالقربة فكيف يحمل كلامه على ذلك (ويرد) على ما في الدروس أن الأخ للام اتحد أو تعدد اذا كان مع الجد لها يرثان الثلث بالقربة اذا لفرض كما هو واضح فالذي يجب أن تحمل عليه عبارة المحقق والمصنف رحمهما الله تعالى بأن المراد بمن تقرب بالام وبكلالتها إنما هو الاخ والاخت لها والمتعدد منهما ويحمل الارث بالقربة على ما اذا كان معهم جد وذلك لان الاخ للام يرث بالفرض اذا اجتمع مع كلاله الاب والقربة اذا كان مع الجد للام وأما ارثه بهما فاذا انفرد قوله قدس الله تعالى روحه فاذا خلف الميت ذا فرض لما قسم الوارث الى الاقسام الثلاثة فرع عليه قاعدة على سبيل الاجمال تتضمن بيان الاستحقاق بالفرض والقربة وان الفريضة في ذي الفرض قد تكون مساوية للسهم وقد تكون زائدة عليها أو ناقصة عنها (مثال الاول) ما اذا ترك أبوين وابنتين فصاعدا أو تركت زوجا وأختا أو ترك اثنتين من ولد الام مع أختين للأب فان التركة في هذه بقدر السهم (ومثال الثاني) أبوان وبنت واخوة فان للأبوين السدسين وللبنت النصف يبقى سدس يرد على البنت والاب ار باعا ولا يرد على الام لوجود الحاجب ولو لم يكن أخوه رد على الجميع (ومثال الثالث) أبوان وزوج وبنتان الفريضة من اثني عشر فدخل النقص على البنين والامثلة ظاهره وسيأتي ان جميع مسائل الرد في الطبقة الاولى سبعة ثلاثة مع عدم كل واحد من الزوجين وأربعة مع عدم أحدها ووجود الآخر وفي الطبقة الثانية عند من يجوز الرد فيها أربعة كما حققه المحقق الطوسي رحمه الله تعالى

فان أبقت التركة ولا قريب غيرهما وعليهما بنسبة حصصهما الا الزوج والزوجة فانه لا يرد عليهما مع وجود النسب وان قصرت التركة اختص النقص بالبت أو البنات أو من يتقرب بالاب دون الام ومن يتقرب بها ولو شارك ذا القرض من لا فرض له فله الباقي ولو كان الميت قد خلف من لا فرض له ولم يشاركه غيره فالمال له مناسبا كان أو مسابيا وان شاركه من لا فرض له فالمال لهما فان اختلفت الوصلة اليهما فلكل طاقة نصيب من يتقرب به كالأخوال مع الاعمام واعلم ان الطبقة الاولى تمنع الطبقتين الباقيتين ولا يرث واحد منهما مع واحد من الطبقة الاولى وفي الطبقة الاولى صنفان الابوان ولا يقوم غيرهما مقامهما والاولاد ويقوم أولادهم وان نزلوا مقامهم اذا فقدوا في جميع المواضع والاعتبار فيهم بالمساواة في القعدد الى الميت فالواحد من بطن أعلى وان كان انثى يمنع جميع من في بطن أسفل والطبقة الثانية تأخذ عند فقد الطبقة الاولى وتمنع الطبقة الثالثة (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان أبقت التركة ولا قريب غيرهما عليهما ﴾ الا في مثل كلاله الام من الاخوة مع كلاله الاب من الاخوات فان كلاله الاب تنفرد بالرد ون اتحدت الوصلة للموثق والحصر المستفاد من الصحيح مع موافقة الاعتبار وخالف في ذلك جماعة واستشكل آخرون وأما كلاله الابوين كالاخت فتنفرد بالرد عن كلاله الام اجماعا والمخالف نادر وهو الحسن والفضل لزيادة النسبة والوصلة ولا يخفى ما في قوله ولا قريب غيرهما ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ اختص النقص بالبت أو البنات أو من يتقرب بالاب ﴾ من الاخوات بالاجماع والاخبار لانهم الذين يزدادون وينقصون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ مناسبا كان أو مسابيا ﴾ المناسب كالابن والمساسب كالمولى ﴿ قوله ﴾ كالأخوال مع الاعمام ﴿ يريد أن للأخوال معهم الثلث نصيب الام والاعمام نصيب الاب الثلثان ولا يلزم المساواة من كل وجه والا لا تقسم الأخوال المال بالسوية مع انهم انما يقتسمون بالتفاوت وذهب ابن أبي عقيل والسيدي وابن زهرة وهو ظاهر المفيد وأبي يعلى الى أن الأخوال بمنزلة الاخوة حيث قالوا ان للخال مع العم السدس والباقي للعم ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ في جميع المواضع ﴾ أي مع وجود الابوين وعدمهما وفيه اشارة الى خلاف الصدوق حيث شرط في ارث أولاد الأولاد عدم الابوين لانهما في درجة الأولاد للصلب والعرب يمنع البعيد استنادا الى بعض الاخبار كصحيح سعد بن أبي خلف وصحيح ابن الحجاج ولا دلالة فيها على المراد لانها محمولة على معنى ولا وارث من الأولاد كما دل على ذلك الاخبار الاخر مضافة الى الاجماع وسيأتي الكلام فيه مفصلا ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ والاعتبار فيهم بالمساواة في القعدد الى الميت ﴾ ضمير فيهم راجع الى أولاد الأولاد خاصة وأما حكم الأولاد مع أولادهم فقد علم من الحكم بالقيام مقامهم اذا فقدوا فالمراد أن أولاد الأولاد انما يشتركون في الارث اذا تساوا الى آباءهم في القرب والبعد وأما عند الاختلاف قربا وبعدا فالواحد من بطن أعلا وان كان انثى يمنع جميع من هو في بطن أسفل وكذا الحال في أولاد الاخوة والعمومة والحوالة أعني الاعتبار فيهم بالمساواة الى آباءهم الذين يقومون مقامهم في القرب والبعد والقعدد كبرثن

وفيها صنفان الاجداد والجندات وان علوا والاخوة والاخوات وأولادهم وان نزلوا والاقترب من كل صنف الى الميت يمنع الأبعد من ذلك الصنف دون الأبعد من الصنف الآخر والطبقة الثالثة فيها صنف واحد من الورثة هو اخوة الاب وهم الاعمام واخوة الام وهم الاخوال الا أنهم على درجات متفاوتة (الاولى) أعمام الميت وأخواله وعماته وخالاته ويقوم أولادهم مقامهم (الثانية) عمومة أبوي الميت وخوئلتها وأولادهم (الثالثة) عمومة الاجداد والجندات وخالاتهم وأولادهم بعمهم وهلم جرا الى سائر الدرجات وهذه الطريقة الثالثة هي طبقة أولي الارحام والواحد من كل طبقة أو درجة وان كان أنثى يمنع من وراءه من الطبقات والدرجات ومن له قرابة من جهتي الاب والام يمنع من له تلك القرابة من جهة الاب خاصة من الارث والرد (متن)

وجذب والمتقول من خط المصنف طاب ثراه انه أقرب القبيلة نسبا الى الجد وقيل انه اسم للبعيد أيضاً فيكون من الاضداد وتقل عن الصحاح انه أقرب القبيلة الى الاب انتهى ويقال ورثت فلانا بالعدد اي لم يوجد في أهل بيته أقدم نسبا مني الى اجداده قوله ﴿ وفيها صنفان ﴾ أي صنف من عمود النسب وصنف من حاشيته كما ان الاولى صنفان أعلا وأسفل وكلاهما عمود ﴿ يمنع الأبعد من ذلك الصنف ﴾ وذلك كالجد فانه يمنع أبويه وأبوي الجد وكالأخ فانه يمنع أولاده وأولاد غيره من الاخوة والاخوات قوله ﴿ دون الأبعد من الصنف الآخر ﴾ وذلك لان أولاد الاخوة وان نزلوا يرثون مع الجد الاقرب اذا لم يكن أخ ولا أخت وكذا الجد الأعلى مع الاخوة قوله ﴿ فيها صنف واحد من الورثة ﴾ ولذلك لم يرث أولاد الاعمام عند عدمهم مع الأخوال ولا العكس بخلاف الاخوة والاجداد فانها لما كانا صنفين ورث البعيد من كل صنف مع القريب من الصنف الآخر عند عدم قريبه كما تقدم قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ الثالثة عمومة الاجداد والجندات وخالاتهم ﴿ كذا وجدته في أربع نسخ والمناسب ان يقول وخوئلتهم كما في الرسالة النصيرية لان المصنف طاب ثراه تقل عبارته برمتها من قوله اعلم الى الفصل الثاني مع تفاوت يسير حصل منه اختصارا وزيادة ايضاح قوله ﴿ طبقة أولي الأرحام ﴾ لان ارحمهم ثبت بآية أولي الأرحام قوله ﴿ قدس الله تعالى سره ﴾ يمنع من وراءه من الطبقات والدرجات ﴿ الا في مشكلة اجماعية وهي ما اذا كان ابن العم للأبوين مع العم للاب وأما اذا كان معها خال فان هناك ثلاثة أقوال وتقل عن الفضل ان الخال يشارك الجدة وما في كتاب الفضل على ما نقل عنه يخالف مانسب اليه وتقل عن يونس ان العمه مساوية للجددة والخاله والعم مساو لابن الاخ لمكان التساوي في البطون (وفيه) ان التساوي وحده غير كاف في المشاركة كما سيأتي بيانه انشاء الله تعالى والا لورث الاخ مع ابن الابن وعم الاب مع ابن العم وابنة الخاله مع عمه الام لمكان التساوي في البطون وسيأتي الكلام في ذلك في باب العمومة عند قول المصنف وابن العم وان نزل أولى من عم الاب وظاهر المفيد والصدوق ان ابن الخال للأبوين يرث مع الخال للاب كابن العم للأبوين مع

ويمنع من له تلك القرابة من جهة الام خاصة من الرددون الارث مع التساوي قربا وبعدا أو من له قرابتان مختلفتان لا يحجب من له قرابة واحدة نعم يكثر استحقاقه فانه يأخذ بالجهتين اذا استويا في المرتبة كم هو خال (متن)

الم مستندين الى ان ارث العمومة وأولادهم انما ثبت بآية أولى الارحام فمن تقرب بسبيين كان أحق ممن تقرب بسبب واحد وسيأتي البحث في ذلك عند قول المصنف في باب العمومة الا في مسألة اجماعية وهي ان ابن العم للابوين أولى من العم للاب هذا (وأعلم) ان هناك ثلاثة مواطن يتصور فيها مشاركة الأبعد للأقرب (الاول) ما اذا ترك جد لام وابن أخ لام مع أخ لاب أو ابوين فان ابن الاخ لا يحجب الجد للام ولا يزاحم الاخ للاب فيرث مع الجد للام (الثاني) لو ترك إخوة لام وجدا بعيدا لام وجدا قريبا لاب فان الجد القريب يأخذ ثلثي المال وللأخوة للام مع الجد البعيد لها الثلث لان الاخ لا يمنع الجد البعيد والجد القريب لا يزاحمه البعيد (الثالث) لو ترك مع الاخوة للاب جدا بعيدا ومع الاخوة للام جدا قريبا لأم فان لأقرباء الام الثلث وللأخوة مع الجد البعيد الباقي وسيأتي الكلام في ذلك انشاء الله تعالى في محله ﴿ قوله ﴾ ويمنع من له تلك القرابة من جهة الأم خاصة من الرددون الارث ﴿ بالاجماع والمخالف نادر وهو الحسن والفضل على ما نقل عنهما حيث ذهبا الى انه لا يمنع من الرد أيضاً ونقل في تلخيص الخلاف عن بعض اصحابنا ان الحال والم للاب والأم يمنعان الحال والم للأم فقط من الارث وهو شاذ جدا واعلم ان من له قرابة من الاب خاصة فانه يمنع من الرد من له تلك القرابة من الأم خاصة مع التساوي وعدم ذي الابوين الا اذا كان ذو الاب فقط اختاً فيمنعه على المشهور بين الاصحاب كما يأتي انشاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ومن له قرابتان مختلفتان الى آخره ﴾ قد يجتمع للوارث نسبان أو سبيان أو نسب وسبب فيرث بالجميع ما لم يكن هناك من هو أقرب منه فيهما أو في أحدهما أو يكون أحدهما مانعا من الآخر ولا يمنع من هو في طبقته من ذوي النسب الواحد نعم يكثر استحقاقه ولذلك امثله (الاول) نسبان يرث بهما كم هو خال (الثاني) انساب متعددة يرث بها كابن عم لاب هو ابن ابن خال وهو ابن بنت عمه وهو ابن بنت خالة (الثالث) نسبان تحجب أحدهما الآخر كأخ هو ابن عم (الرابع) سبب ونسب يحجب غير صاحبهما أحدهما كزوج هو ابن عم وللزوجة أخ أو ولد (الخامس) نسبان فصاعدا الواحد ونسب واحد لآخر كابني عم أحدهما ابن خال (السادس) سبيان في واحد لا يحجب أحدهما الآخر كزوج هو معتق أو ضامن جريره (السابع) سبيان يحجب أحدهما الآخر كالامام عليه السلام اذا مات عتيقه فانه يرثه بالعتق لا بالأمانة ومعتق هو ضامن جريره كالأول كان قد ضمن جريره كافر ثم استرق فاعتقه وقتلنا ببقاء ضمان الجريرة (الثامن) سبيان وهناك من يحجب أحدهما كزوج معتقه ولها ولد أو اخ ولا كلام في شيء من هذه الامثلة انما الكلام فيما اذا اجتمع في الجد الواحد قرابة الابوين فهل يكون له نصيب الجدين ولا يمنع الجد للاب أم يمنعه قولان فالمصنف في التحرير والشهد في الدروس على عدم منع ذي الاب وهو ظاهر المصنف في المقام وربما لاح ذلك من المبسوط والخلاف كما في تلخيصه (ووجهه) ان ذلك من باب اجتماع جهتين موجبتين للأرث وهما لا يمنعان السبب الواحد ولا اجماع على المنع في المقام كما في الاخوة وذهب المصنف في هذا الكتاب في ميراث الاجداد الى منع ذي الأب بناء على ان المتقرب بالأبوين

﴿ الفصل الثاني ﴾ في موانع الارث وهي ثلاثة الكفر والقتل والرق (متن)

أولى من ذي الاب فقط كالاخوة والاعمام وسائر ذوي الرحم مضافا الى عموم مساواة الجد للأخ وسباني
البحث في ذلك انشاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ ﴿ الفصل الثاني في موانع الارث وهي ثلاثة ﴾ ذكر
هذه الثلاثة لكونها أظهر الافراد وأوضحها على أنها مما أجمع على مانعيتها جميع الاصحاب وذكر المصنف
كالهتق طاب ثراها أربعة أخرى ذكرها في الخاتمة وهي اللعان وانفصال الحمل ميتا والدين المستغرق
والغيب المنقطعة وفي (التحرير) أنها الى عشرة وفي (اللمعة) اقتصر على ستة وهي ما ذكره المصنف
هنا وفي الخاتمة من دون الدين المستغرق (وفي الدروس) أنها الى عشرين وكثير منها تكلف يظهر
ذلك لمن عرف المراد من قولهم موانع الارث وذلك لان المراد ما يمنع الانسان من أن يرث ما تركه
الميت ميراثا أصلا مع كونه من أهل الارث وفي طبقة الارث ودرجته وكون المنع قائما في نفسه لا في
غيره والا لكان حجابا وهذا انما يتم بوجود وارث ومال موروث والوارث ذاك الذي علق بأحد
الامرين النسب والسبب الشرعي وليس النسب الا ما كان في احد تلك الطبقات الثلاث على اختلاف
درجاتها نعم لو كان المراد بالمانع ما لولاه لوقع الارث من دون ملاحظة شيء من تلك القيود لصح العد
ولعل من عد أراد ذلك ولا مشاحة نعم بملاحظة هذه القيود يسقط كثير من الاقسام واستوضح ذلك
فيما ذكره المصنف في الخاتمة اذ اللعان وانفصال الحمل ميتا مخرجان من الانساب والاسباب بل الثاني
مخرج عن الانسانية الى الجداية والدين المستغرق مما يمنع كون التركة ميراثا على أحد القولين وعلى الآخر
لا يمنع الارث والغيب المنقطعة انما تمنع من نفوذ الارث ظاهرا ولندكر بقية الاقسام على سبيل الاجمال
كما ذكرها القوم وان كان في كثير منها تكلف تعميا للنفع وتنبها للفائدة فنقول (الثامن) الزنى فانه يقطع
النسب بين الولد وبين والديه (التاسع) الشك في النسب كما اذا وطأ المولى أو الزوج وأجنبي في طهر
واحد فانه وأباه أعني صاحب الفراش لا يتوارثان بل يستحب أن يعزل له قسطا من ميراثه عند الشيخ
والقاضي وهو المروي في الامة بسند صحيح وأنكر ابن ادريس ذلك والحق الولد بالزوج (العاشر)
التبري عند السلطان من جريرة الابن وميراثه فانه يمنع ارث الاب منه ويورثه أقرب الناس اليه حسبا
جاء في رواية أبي بصير والاكثرون على أن ذلك لا يؤثر في المنع واطراح الرواية بل انكارها وأما يحكى
القول بذلك عن الشيخ في النهاية والقاضي (الحادي عشر) الملم باقتران موت المتوارثين أو اشتباه المتقدم
اذا كان حثف الانف أولا بسبب الفرق والهدم على المشهور كما سيجي ان شاء الله تعالى (الثاني عشر)
بعد الدرجة مع وجود الأقرب فقد يمنع من الميراث كله وقد يحجب عن البعض كما سيفصله المصنف رحمه
الله (الثالث عشر) المنع المتعلق بالزوجين وذلك في عدة مواضع (أحدها) ما اذا عقد المريض على
امرأة ولم يدخل بها ومات في مرضه فان ذلك يمنع من ارثها منه على المشهور (الثاني) ما اذا لم يكن لها
ولد منمت من رقبة الارض عند الاكثر ومن عين الاشجار والحبوب والاكلات كما سيذكره المصنف
طاب ثراه (الثالث) المتناكحان بالمنقطع لا يتوارثان الا أن يشترطا أو أحدهما فيرث المشتراط في أصح
الاقوال (الرابع) الصغيران اذا زوجها الفضوليان وبلغ أحدهما فاجاز ثم مات عزل من تركته نصيب
الآخر فان مات قبل البلوغ أو بلغ ورد أو اجاز لكن رغبة في الارث أو ادعى عدم الرغبة واحلف
فكل فلا ارث في شيء من ذلك (الخامس) الطلاق البائن والفسخ لليب أو الرضاع (السادس)

(المطلب الاول) في الكفر وهو كل ما يخرج به معتقده من دين الاسلام سواء كان حربيا أو ذميا أو مرتدا أو على ظاهر الاسلام اذا جحد ما يدل ثبوته من الدين ضرورة كالخوارج والغلاة (متن)

لو تزوجت زوجة المفقود ثم ماتت وحضر الاول منع من الارث ان كان تزويجها بالثاني صحيحا جامعا للمشرائط وكان للثاني والا ورثها الاول وعن ابن الجنييد توريث الاول مطلقا (السابع) لو طلق باثنا واشتبه ثم مات قرع وورثت من اخرجتها القرعة ومنعت الأخرى على الاقرب وكذا لو اسلم وتبعه ازواجه ومات قبل ان يختار (الرابع عشر) اشتباه الحر الوارث بالعبد كما لو سقط بيت على اهله فأتوا و بقي منهم صبيان احدهما حر والاخر عبد واشتبه فقد روى عن الصادق عليه السلام انه يقرع لتعيين الحر فاذا تبين اعتق الآخر وصار الحر مولاه وعمل بها ناس منهم الصدوق وابن أبي عقيل فكان منع الحر من ان يرث العبد ههنا بالاشتباه وذهب الشيخ في النهاية الى انه يرث ولا عتق (الخامس عشر) جناية العبد بعد اذا اختير استرقاقه أو قتله فانه بذلك الاختيار تبين عدم نفوذ الارث فيه (السادس عشر) عدم استكمال شهود الاستهلال في المشهور فانه ان شهدت امرأة واحدة منع من ثلثه اربع النصيب ولو شهدت اثنتان منع من النصف وهكذا (السابع عشر) الى تمام العشرين مقدار الحيوة وكفن الميت وحمازه والوصية (العشرون) وقف عين من اعيان التركة واعلم ان الثامن والتاسع والثالث عشر والرابع عشر تشترك في خروج هذا الانسان المفروض عن المذكورين في الانساب والاسباب قطعا أو احتمالا الا عدم الارث من العقار فهو منع من ارث البعض لا اصلا والخامس عشر الى تمام العشرين تشترك في انها انما تمنع من البعض واما الحادي عشر ففساد لانفصال الحمل ميتا في الخروج عن الاساية علما أو احتمالا وأما الثاني عشر فهو أن منع من الارث أصلا فلا خروج عن الطبقة والا فهو من سبعين الخامس والسادس عشر الى تمام العشرين وأما العاشر فهو قول شاذ نادر رحمته الله قوله رحمته الله قدس الله روحه ﴿ الاول في الكفر وهو كل ما يخرج به معتقده الى آخره ﴾ الكفر على أصناف شتى وشعب متفرقة مذكورة في تضايف الفقه وقد جمعا في كتاب الكاح من التذكرة وبين تفاصيلها وضابطه كما في الرسالة النصيرية والتذكرة والروضة وغيرها انكار الالهية أو الرسالة أو بعض ما علم ثبوته من الدين ضرورة أو نفيه والمراد بالخروج عن الاسلام مباينته بالكيفية كاليهود والنصارى والمراد بالكون على ظاهره مع جحود ما يملك كونه ضرورة اظهار التدين به والانتساب اليه والتسمي به لكن مع جحود بعض ضرورياته كما فسره بذلك جماعة وبذلك يندفع ما قيل لا ينبغي عد الغلاة من الكون على ظاهر الاسلام فانهم مما يثبتون مع الله الها آخر وخاصة بقاياهم لا ابقي الله لهم باقية على انهم لا يثبتون معه سبحانه الها آخر بل يثبتون الآلهية لبعض الناس قالوا في تعريضهم هم الذين يقولون بالهية علي وبعض الناس وهم العلوية الذين يقولون ان عليا هو الله ويقفون في رسول الله صلى الله عليه وآله والنصيرية يقولون بالهية علي بن محمد الهادي عليهما السلام قالوا ومنهم الخمسة وهم الذين يقولون ان الخمسة سلمان وابا ذر والمقداد وعمار وابن امية الضميري هم الموكلون بمصالح العالم

(١) انما كان هذا مكل العشرين لانه جعل الكفن والجهاز مانعا واحدا كما صنع في الدروس (محسن)

فلا يرث كافر مسلما ويرث المسلم الكافر على اختلاف ضروبه (من)

من قبل الرب (وأما الخوارج) فهم الحرورية ومن قال بمقاتلهم نسبوا الى الحروراء موضع بقرب الكوفة كان أول مجتمهم فيه والحق بهم العلامة في التذكرة وغيره النواصب وهم المبغضون لاهل البيت ولا سيما العثماني وذلك لانهم انكروا اعظم الضروريات مودة آل الله وموالاته ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله والحق بهم بعض المجسمة (وفيه) ان هؤلاء ونحوهم من الفرق الضالة وان افضت بهم ضلالتهم أخيرا الى الكفر كما يذهب الى القرآن والصفات فانه قاض بتعدد القدماء وهو الصراح وكذلك فانه قاض بالظلم وهو خلاف الضرورة لكن لا يحكم بكفرهم لمكان الشبهة اللهم الا أن يكون المراد بالمجسمة أصحاب داود فان نفي التجسيم وان ليس كمثل شي من ضروريات الدين الا ان يزعموا انه جسم لا كالأجسام ويشبهوا بذلك كما قال جمهورهم في الرواية فقد تحصل ان المبتدعة من المسلمين يقع التوارث بينهم وبين أهل الحق من الحائنين قال المفيد في (المقنعة) يرث المؤمن أهل البدع من المعتزلة والمرجبة والخوارج والحشوية ولا ترث هذه الفرق مؤمنا وقتل في المختلف ان بعض نسخها ما يخالف ذلك (١) وقال الحلبي على ما نقل المجبرة والمشبهة وجاحد الامام لا يرثون المسلم ويأتي الكلام في ذلك مفصلا قوله قدس سره فلا يرث كافر مسلما هذا مما اتفق عليه المسلمون ونطقت به أخبارهم ويمكن ان يستدل عليه بقوله جل شأنه (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) والارث سبيل وولاية فتأمل قوله قدس سره ويرث المسلم الكافر على اختلاف ضروبه للاخبار المستفيضة من صحيح وحسن وموثق وضعيف وقصر الاخبار في المفاتيح على الحسن وليس بصحيح لان طريق الفقيه الى الحسن بن محبوب صحيح ولا جماع الاصحاب أجمع وانه لمنقول حتى في الكفاية والمجمع وقال في (المقنعة) ميراثه عند آل محمد صلوات الله عليهم المسلم دون الكافر وما ورد في بعض الروايات مخالفا لذلك فمحمول على الفقيه ويؤيده ان بعضها رواه رجال العامة كرواية القبطي وما رواه في المقنع في الرجل النصراني تكون عنده الامراة فتسلم أو يسلم ثم يموت أحدهما من انه ليس بينهما ميراث فشاذ محمول على الفقيه وقد تضمن آخره مالا يقول به أحد ويحمل الحكم في الزوجة على انها أسلمت ومات بعد انتضاء عدتها وأما ما رواه عبد الرحمن بن أعين بطريق الفقيه والتهذيب وأبو العباس وحنان بن سدير من أن لا توارث بين أهل ملتين فالمراد به كما فسرہ الصادق عليه السلام في روايتي عبد الرحمن وأبي العباس نفي التوارث من الحائنين فلا ينافي ثبوته من جانب واحد وقد فسرہ بذلك غير واحد من أصحابنا وقد جمل الصادق عليه السلام الكفر ملة واحدة كما نطق به الكتابات المجيد من قوله تعالى (وماذا بعد الحق الا الضلال) وكما هو مشهور على الالسنه ومعروف عند أصحابنا والاسلام ملة واحدة حيث فسر الملتين كما عرفت بملة الاسلام وملة الكفر فلا ينافي ثبوت التوارث بين أهل الملل على اختلافها كما يجي ان شاء الله تعالى ومن هنا ظهر أن من قال بعد أن أورد قوله صلى

(١) النسخة التي عندي مضبوطة وهي موافقة للذكور لالا نقل المختلف عن بعض النسخ (منه قدس سره)

ولو خلف الكافر ورثة كفارا ورثوه وان كان معهم مسلم كان الميراث كله له سواء قرب أو بعد حتى ان مولي النعمة بل ضامن الجريرة المسلم يمنع الولد الكافر من ميراثه من أبيه الكافر (متن)

الله عليه وآله لا توارث بين ملتين من طريق العامة هذا باطل عندنا لأن أهل المال على اختلافها يتوارثون لم يلحظ أخبار الباب ومثله صاحب المسالك حيث قال على تقدير تسليمه اذ فيه اشارة الى عدم وروده من طريقنا اللهم إلا أن يريدانه لم يثبت بطريق صحيح وان كان مستفيضا وذهب جمهور العامة الى أن المسلم لا يرث الكافر كالعكس وحكوا ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام وعن عمرو بن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وعن الفقهاء كلهم وحكى فقهاءهم القول بآرث المسلم من الكافر عن زين الساجدين عليه السلام وسعيد بن المسيب وعبد الله بن مفلح (١) ويحیی بن يعيم ومعاذ بن جبل ومعوية بن أبي سفيان ومسروق ومحمد بن الحنفية واسحاق بن راهوية (احتج) الجمهور بما روي عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله من أنه لا توارث بين ملتين وبأن التوارث إنما هو للنصرة ولذلك ورث المذكور من العصابة دون الاناث ولم يرث القتاتل والعبد لعدم النصرة وباستبعاد عقيل بميراث أبي طالب دون أمير المؤمنين وجعفر عليهما السلام وبأن عمر لم يرث الاشعث بن قيس من عمته اليهودية وأنت قد علمت الوجه في الخبر مضافا الى أنه يخالف لظاهر القرآن خرج منه ارث الكافر من المسلم وبقي الباقي على أنهم لا يقولون به على الإطلاق لثبوت التوارث بين اليهودي والنصراني عند كثير منهم كأبي حنيفة ومالك والشافعي وداود ولا نسلم ان التوارث لما ذكره اذ قد ورث النساء والاطفال مع فقد النصرة فيهم ثم ان النصرة مبذولة من المسلم للكافر في الحق والواجب كما أنها مبذولة للمسلم وما نسبوه الى أمير المؤمنين عليه السلام يخالف ما عليه أبناؤه وما روي عنه صلوات الله عليه وأبو طالب من حماة الدين وسادات المسلمين ولولا الله جل شأنه وأبو طالب وابنه صلى الله عليهما ما قام الاسلام قائمة وعقيل إنما باع الدور بعد الهجرة قبل أن يسلم وما كان أمير المؤمنين وجعفر عليهما السلام ليخاصما بعد الفتح وانقياده الى الاسلام فيما يستحقانه منها والا فهذا عقيل قد باع دار رسول الله صلى الله عليه وآله أيضا ولم يطالبه وقد قال صلى الله عليه وآله لما قيل له يوم الفتح في النزول في داره وهل أبقى لنا عقيل دارا أفكان هذا ميراثا وفعل ليس حجة لانه قد كان عن اجتهاد ورأي وانما تعرضنا في المقام لمذهب العامة حتى يظهر

الحل على التيقية في بعض الاخبار ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو خلف الكافر ورثة كفارا ورثوه ﴾ يريد أن الكافر الاصلي غير المرتد اذا خلف ورثة كفارا ولا مسلم معهم ورثوه من غير خلاف كما يأتي ان شاء الله تعالى وأما المرتد فيراثه الامام عليه السلام ان لم يكن وارث مسلم من أقاربه ونحوهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ حتى ان مولي النعمة وضامن الجريرة المسلم يمنع الولد الكافر ﴾ يدل عليه بعد الاجماع المنقول في التحريم والمسالك والمجمع وغيرها كما هو ظاهر اطلاق البعض حيث يقول

(١) كذا وجدناه في النسخة التي كنا نقلناها عن نسخة الاصل أعني بالغين المعجمة والفاء ولكن في نسخة منقولة عن نسخة الاصل أيضا وفي موضع آخر منقول عن الانتصار مقل بالعين المهملة والقاف فليراجع (محسن)

والامام لا يمنع الولد من الارث ولو كان مع الولد الكافر زوجة مسلمة فان قلنا (مستن)

ويمنع المسلم الورثة الكافرين وان كانوا أقرب بالاجماع أو باجماع علمائنا وقد سمعت ما قاله المفيد في المقنعة جميع (١) ماورد في الباب من أن المسلم يرث المشرك ولا يرثه وأنا نرثهم ولا يرثونا ولا يرث الكافر المسلم ولا المسلم أن يرث الكافر الى غير ذلك مما استفاض من أخبار الباب (٢) ومنه رواية الحسن ابن صالح المروية في الكتب الثلاثة وفي (التهذيب) بعدة طرق عن أبي عبد الله عليه السلام المسلم يحب الكافر ويرثه والكافر لا يحبب المسلم ولا يرثه وهي على ما فهمه المتأخرون في أصحاب الاجماع من أن السند اذا صح عنهم فقد صح عن المعصوم عليه السلام تكون صحيحة لمكان الحسن بن محبوب فلا يضر حال الحسن (قال الشهيد الثاني) ان الحكم مشهور بين الاصحاب وليس عليه دليل صريح من الاخبار سوى رواية الحسن بن صالح واثبات الحكم برواية الحسن غير حسن وتبعه على ذلك صاحب الكفاية الا أنه جرى على القاعدة حيث قال ان ضعفها منجبر بالشهرة (فان قلت) استفاضت الاخبار بذلك وليست رواية الحسن بأصح دلالة مما أوردناه من الروايات المستفيضة وما فيها زيادة عن غيرها الا قوله عليه السلام يحبب ولا يحبب ولعل قوله عليه السلام يرث ولا يرث أصرح منه دلالة فان كان في رواية الحسن دلالة على المراد فغيرها مما ذكر أوضح والا فهي وغيرها سواء ولقد قال الحر في حاشيته على الوسائل بعد أن نقل ما ذكرنا عن المسالك وان هذا لعجيب منه (قلنا) لا ريب ان رواية الحسن أصرح من غيرها اذا كانت نصة في أن هناك كافر محجوباً عن ارثه بالمسلم مطلقاً ضامن جريرة أو غيره وأما بقية الروايات فامتدادت على أن المسلم مطلقاً يرث الكافر مطلقاً فدخل في الاطلاق ما اذا كان هناك قرابة للكافر وضامن جريرة وأين الاطلاق من التصريح ثم انها أقصى ما دللت على انه يرثه ولم تدل على انه يستقل به ويحجب ما عداه من الكفار قلل المراد انه يرثه مع مشاركتهم وهذا وان كان خلاف الظاهر وانما الظاهر الاول لكن أين الظهور من التصريح فتأمل وأما ما رواه التميمي عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام في يهودي أو نصراني يموت وله أولاد مسلمون وأولاد غير مسلمين فقال هم على موارثهم فحملوا على التقية أو مأول بان المراد هم على ما يستحقونه من ميراثهم وقد علم ان المسلمين اذا اجتمعوا مع الكفار كان الميراث للمسلمين واحتمل في الوسائل أن تكون الواو بمعنى أو ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ والامام لا يمنع الولد من الارث ﴾ عدم منع الامام عليه السلام لولد الكافر الاصلي وغير الولد من رحمه ادا لم يكونوا حر بين يدل عليه بعد الاجماع وظواهر الكتاب المجيد الاخبار كحسنة محمد بن قيس ورواية يونس وغيرها وقد عقد لارث الكافر من الكافر في الوسائل بابا ولو منع لا تنفي التوارث بين الكفار رأساً ما أطلق من منع الوارث الكافر من الارث اذا كان له وارث مسلم وان بعد مخصوص بغير الامام عليه السلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ولو كان مع الولد الكافر زوجة مسلمة فان قلنا

(١) فاعل يدل (٢) فانها دالة باطلاقها ومما يدل بظاهره مرفوعة ابن رباط عن أمير المؤمنين عليه السلام لو أن رجلاً ذمياً أسلم وأبوه حي ولأبيه ولد غيره ثم مات الأب ورث المسلم جميع ماله ولم يرث ولده ولا امرأته مع المسلم شيئاً الا أن تقول لم يظهر أن الأب كان كافراً فتأمل ومثله رواية مالك بن أعين كما سيأتي نقلها (منه قدس سره)

بارد فلا بحث والا فاقوى الاحتمالات ان للزوجة الثمن والباقي للولد ثم الربع والباقي له أو
لها أو للامام (متن)

بارد فلا بحث والا فاقوى الاحتمالات ان للزوجة الثمن والباقي للولد ثم الربع فالباقي له أو لها أو للامام
عليه السلام هذه العبارة لما كانت متناقضة في الظاهر لان جعل الباقي للزوجة ينافي بحسب الظاهر
عدم الرد عليها كما هو المفروض توجه الناس لتوجيهها فوجهوها بان المراد بالقول بارد القول به مطلقا
فقاله حينئذ القول بعدمه مطلقا أو عند الظهور فجعل الباقي للولد مبني على القول بعدمه مطلقا وجعله
لها مبني على القول بارد في النية وجعله للامام مبني على حضوره أو القول بعدمه ونحن نقول لاحاجة
الى شيء من هذا التكلف وان هناك وجها ظاهرا خاليا عن البعد والتكلف ولا بد في فهم المسئلة من
العبارة وبيان هذا الوجه من التعرض أولا لأمرين (الاول) ما تقدمت الاشارة اليه من ان الزوجة
مع قد الوارث غيرها غير الامام عليه السلام هل يرد عليها مطلقا أولا يرد عليها مطلقا أو يرد عليها مع
النية فقط اقوال اعدلها أو سطها كما سيأتي انشاء الله تعالى (الثاني) ان فرض المسئلة فيما اذا كان هناك
كافر اسلمت زوجته ومات وهي في العدة أو طلقها في المرض فمات واسلمت في العدة فانها حينئذ ترث
وذلك لانها اذا اسلمت وهو كافر فما دامت في العدة يكون اولى بها اذا اسلم الى اقتضاء عدتها كما هو
المشهور وعليه يحمل ما ورد في الاخبار من قول أمير المؤمنين عليه السلام لنصراني اسلمت زوجته بضعها
في يدك استدلل به بعض الاصحاب لبقاء الزوجية والكلام في ذلك محل آخر (اذا قرر هذا) فقول
المصنف طاب ثراه فان قلنا بارد فلا بحث الى آخره منناه ان قلنا بارد مطلقا وفي النية كما هو
الظاهر وقصره على الاول كما صنعوا خلاف الظاهر والا تقل بارد كما هو الصحيح فنراك احتملان
اقوامهما عند المصنف ان للزوجة الثمن والباقي للولد كما في الارشاد والجمع والكفاية اما كون الثمن لها
فللدخول في عموم (اطلاق خ ل) فلن الثمن ان كان له ولد وهذا ولد أو ما ان الباقي له فلانها بالنسبة
الى الباقي كالمعدومة والكافر يرث من الكافر مع عدم مسلم غير الامام عليه السلام يرث (١) الكل على
تقدير افراده والزوجة على تقدير افرادها لا يرث الكل وفي هذا الاحتمال نظر يظهر مما يأتي انشاء
الله تعالى (الاحتمال الثاني) أن يكون لها الربع فيجبي في الباقي احتمالات ثلاثة ووجه هذا
الاحتمال ان هذا الولد لمكان كفره كالمعدوم فاما انه لا يرث أصلا والوارث الامام عليه السلام وهو
لا يحجبها عن الربع وأنه يرث دون الامام عليه السلام الا انه لا يزاحمها على الربع بل تحجبه هي عن
الثمن لما مر من خبر الحسن بن صالح وغيره من الادلة فلو كانت ممن يرث الكل على تقدير افرادها
لحجبت عن الجميع لان المسلم يمنع الكافر من كل ما يرثه المسلم على تقدير عدم وجود الكافر والزوجة مع
عدم الولد ما ترث الربع فكذلك مع وجوده كافر لان الكافر كما قدمناه كالمعدوم فلي الحالين يكون لها
الربع (وأما الباقي) فأول احتمال فيه انه للولد لان الامام عليه السلام محجوب به والزوجة لا يرد عليها كما
هو المفروض ولا رابع فتعين الولد وهو خيرة المحقق الشيخ علي في تعليق النافع وقد ادعى عليه الاجماع
قال مانصه معلقا على نسختين من نسخ النافع لو كان الزوج كافرا حازت ورثته الكفار ما يفضل عن

واو كان الميت مرتداً فان كان له وارث مسلم ورثه والا كان ميراثه للامام ولا شيء لاولاده الكفار سواء كانت ردة عن فطرة أو لا عنها وسواء ولدته حال كفره الاصلي أو بعد اسلامه وارتداده (متن)

سهم الزوجة الأعلى بالاجماع ويحتمل ان يكون الباقي للامام عليه السلام لان الكافر لا يرث مع وارث مسلم فلا يرث مع الزوجة المسلمة وفيه بعد ومثله في تعليق الارشاد الا انه لم يدع فيه الاجماع وهو ظاهر الايضاح وسيأتي ما يدل على امكان دعوى الاجماع على خلافه (الثاني) ان الباقي لها لانه اذا اجتمع وارثان مسلم وكافر لم يتشارك بل ينفرد المسلم بالارث وأيضاً جعل الربع لها مبني على عدم ارثه فلو ورثناه الباقي تناقض الحكمين (١) والامام غير وارث لمكان حجبه بالولد ولا تلازم بين الحجب والارث كما في الاخوة والام فلا يرث الولد وان كان حاجباً لانه محجوب بالزوجة فكان الباقي لها ولا ينافي فرض عدم الرد لان ذلك بالاصل وهذا انما جاء بالعرض لانا انما منعاها من الرد عليها لكون الباقي حقاً للامام أو لو ارث غيره فاذا لم يكن هنا للامام عليه السلام ولا لو ارث غيره رددناه عليها وبهذا التقرير يندفع الاشكال عن العبارة وانه لظاهر ولا حاجة الى ما تأولها به الشارحون كما علمت وهذا الاحتمال مع ظهوره من العبارة لم أجد أحداً اختاره (٢) وفيه ما لا يخفى على من لحظ ما وجه به (٣) (الثالث) انه للامام عليه السلام لانه وان كان لا يرث مع الكافر الا ان الولد قد حجب عن الارث رأساً بالمسلم لعموم الخبر ومكان التناقص ان كان هناك تناقض والزوجة وان حجبت الولد لا يرث عليها لما علمت من أن الأصح عدم الرد عليها أصلاً وقد سلف أن لا ملازمة بين الحجب والارث فتعين الامام وهو ظاهر النهاية حيث قال وان خاف الرجل امرأة مسلمة وورثة كفارا كان ربع ما تركه لزوجته والباقي لامام المسلمين عليه السلام فلم يقيد الميت بكونه كافراً كما لم يقيد الورثة بكونهم أولاداً وورث من ماله في السرائر والمختلف وربما ظهر ذلك من الشرائع وهو المنقول عن المذهب القديم والجامع وهو الظاهر من النافع والكشف والمعتصر والروضة والدروس والنكت وفي هذه بأسرها لم يقيد الورثة بكونهم أولاداً ولا الميت بكونه كافراً وانما أطلق في الموضعين كما في النهاية وكثير منها وان لم يتعرض فيه لهذا الفرع بخصوصه الا انه استطرده فيه ما نحن فيه في مسألة من أسلم على ميراث قبل قسمته قوله قدس الله روحه قوله ولو كان الميت مرتداً فان كان له وارث مسلم والا كان ميراثه للامام عليه السلام الى آخره قوله المرتد اما عن فطره وهو من علق به بعد اسلام أحد أبويه أو عن ماله وهو من كان اسلامه بعد كفره وان كان بالتبعية كما لو أسلم أحد أبويه وهو حمل والظاهر من التعريف الاول انه اذا كان أحد أبويه مسلماً وقت انقضاء نطفته فهو فطري وان صار أحد الابوين بعد ذلك كافراً والظاهر من كلامهم في مباحث خلاف ذلك فيحتمل

- (١) وانت اذا لحظت ما وجهنا به أخذ الزوجة للربع ظهرك ان لاتناقص أصلاً (منه قدس سره)
 (٢) ربما ظهر هذا التوجيه من كاشف اللثام (محسن) (٣) هذه العبارة من قوله لم أجد الى قوله ما وجه به موجودة في نسخة بخطه قدس سره وفي نسخة أخرى مبيضة كتب بعضها في الهامش من قوله وهذا الاحتمال الى قوله لم أجد ولم يتما بل بقي المكان يائضاً (محسن)

أن مرادهم ان أحد أبويه بقي على الاسلام من حين العلوق الى أن بلغ خمينث لاشك في كونه فطريا وأما ولد المرتد الذي علق قبل ارتداده فان بلغ وأنكر الاسلام قولاً أو فعلاً فقد قالوا انه يستتاب ويقهر على الاسلام فان تاب قبلت توبته والا قتل مثل المرتد الملى فحكمه حكم الملى لا الفطري فيكون ملياً كما ظن بعض والا لزم التناقض بين حكم المرتد وولده الذي علق حال اسلامه وألحق ان هذا فطري خرج في خصوص هذا الحكم بالدليل كما هو الظاهر وظاهر المسالك والدروس والروضة انه فطري كايه وانه يقتل من دون استتابة في باب الميراث ثم ان التعريف المذكور لانجد له مأخذا الا أن يكون هناك اجماع سوى موثقة عمار ومكاتبه الحسين بن سعيد وهما غير دالتين على التفصيل المذكور وبعضهم عرف الفطري بأنه من انمقد حال اسلام أحد أبويه أو أسلم أحد أبويه وهو طفل ثم بلغ ووصف الاسلام كاملاً ثم ارتد وبالجمل فالمسئلة محل توقف واشكال والذي يقطع به ما ذكرناه فليتأمل وسيأتي عن قريب بسط الكلام فيها ان شاء الله تعالى وقد حكم المصنف بأن المرتد مطلقاً اذا كان له وارث مسلم ورثه وان كان ضامن جريرة كان معه غيره أم لا والا كان ميراثه للامام عليه السلام ولا شيء لأولاده وسائر قرابته سواء ولد له في حال كفره الاصلي أو بعد اسلامه أو بعد ارتداده وسواء كان ماتركه اكتسبه حال الردة أو الاسلام وفاقاً للمبسوط والنهاية وتلخيص الخلاف والوسيلة الا أنه عبر في الثلاثة لبيت المال والمراد به بيت مال الامام عليه السلام كما هو معروف من مذهبنا ولذا تراهم يعبرون في الحكم الواحد تارة ببيت المال وتارة بالامام وقد أوضح ذلك أبو عبد الله في السرائر في مواضع متعددة وقد ذكر في الوسيلة هذا الحكم في المرتد لاعتباره فطره فيكون في المرتد عن فطره بطريق أولى ولذا سبنا الحكم اليها على الاطلاق والسرائر والشرائع والنافع والكشف والتحرير والارشاد والتبصرة والدروس والمذهب الجديد والمقتصر وغاية المرام والجمع والكفاية والتنقيح وتعليق النافع والمفاتيح وهو ظاهر المسالك والمنقول عن المذهب القديم ولم يتعرض له في النكت والامعة والروضة والايضاح وكنز الفرائد ولعل ذلك لوضوحه وذهب الشيخ في التهذيب والاستبصار والصدوق في المقنع على ما نقل عنه الى أن ميراث المرتد لا عن فطره لورثته الكفار قال أبو علي بعد أن روي ذلك عن ابن فضال وابن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام ولنا في ذلك نظر وعمدة ما استندوا اليه ما ورد في الصحيح عن ابراهيم بن عبد الحميد انه قال الصادق عليه السلام في نصراني اسلم ثم رجع الى النصرانية ثم مات ميراثه لولده النصارى ومسلم تنصر ثم مات قال ميراثه لولده المسلمين وقد حملها الشيخ في النهاية على ضرب من التقية ورمائها في المذهب وغيره بالارسال وليست كذلك ويحتمل أن يكون المراد ولده الصغار لانهم في حكم المسلمين وانما عبر عن الاول بولده النصارى لانهم كانوا تابعين لاييهم وانما طرأ الاسلام ثم رجع فهم بحسب العرف في حكم النصارى بخلاف الثاني فانه كان من المسلمين وأولاده في العرف في عداد المسلمين فتدبر وأما صحيح أبي ولاد وصحيح محمد حيث قال في الاول يقسم ميراثه على ورثته وفي الثاني على ولده فمحمولان على ان الاولاد والورثة مسلمون خصوصاً في الثاني لانه في المرتد عن فطره وظاهر حاله اسلام أولاده كامراته على انه لا يخالف في المرتد عن فطره وانما الخلاف في المرتد عن مله (لنا) على المختار عموم ما رواه الحسن بن صالح كما سلف من أن المسلم يحجب الكافر خرج منه ارث الكافر من الكافرا الاصلي وبقي الباقي (١) والاجماع المعلوم للعالم بالخلاف (١) بيان ذلك ان عموم الكتاب دل على ارث كل قريب من قريبه ثم جاء ما خصه وهو أن المسلم

ولو كان الميت مسلماً وله ورثة كفار لم يرثوه وورثه الامام مع عدم الوارث المسلم وان بعد كالضامن ولو أسلم الكافر الوارث على ميراث قبل قسمته شارك الورثة ان ساوهم واختص به ان كان أولى سواء كان الميت مسلماً او كافراً (متن)

وشذذه والمنقول كما في ظاهر النهاية حيث قال بعد أن حمل الرواية على التقية لانه مذهب العامة ور بما لاح من تلخيص الخلاف حيث نسب الخلاف الى العامة وربما ظهر ذلك من السرائر والمجمع حيث قال فيه دليله الاجماع أو عموم مادل على منع الكافر من الارث ومواقفة الاعتبار لان الكافر متحرم بالاسلام ولذلك لا يجوز استرقاقه ويقضي عبادته الفاتنة في زمن رده الى غير ذلك من الاحكام كعدم امضاء تزويجه ونحوه والزنديق كالمرتد كما في التحرير قال في (الكفاية) ولو مات المرتد لم يرثه الكافر مطلقاً بل يرثه الامام عليه السلام مع فقد الوارث المسلم على المشهور بين الاصحاب لمرسلة أبان بن عثمان انتهى وفيه نظر من وجوه (الاول) ان الرواية في الفقيه ليست مرسلة (الثاني) انها ليست دالة على المطلوب وليس فيها رد على الحصم وذلك لان الرواية هكذا الصدوق عن أبيه عن سعد عن ابن عيسى عن الحسن بن فضال عن أبان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يموت مرتداً عن الاسلام وله أولاد فقال ماله لولده المسلمين فهي صحيحة على الصحيح من توثيق الحسن وأبان وانهما اماميان وليس فيها أن الارث للامام عليه السلام والحصم قائل بمضمونها وانما يخالف فيما اذا لم يكن له أولاد مسلمون فانه يقول ان ارثه لا ولاده الكفار دون الامام عليه السلام كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ولو كان الميت مسلماً الى قوله كالضامن ﴾ الحجة عليه بعد الاجماع والمعلوم والمنقول (١) صحيحة أبي بصير الصريحة بذلك المروية بسدة طرق وهي صحيحة في الفقيه والتهذيب ومعلقة في الكافي بحسب الظاهر وهذه الرواية وان خصت القرابة بالذكر دون المولى وضامن الجريرة حيث قال عليه السلام فيها وان لم يسلم من قرابته أحد فان ميراثه للامام فقد وردت مورد الغالب من انتفاء المولى والضامن ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ولو أسلم الكافر على ميراثه الى قوله مسلماً أو كافراً ﴾ الدليل عليه بعد الاجماع التردد الصحيفتان والحسنتان وغيرها وهذه الادلة منظوقاً ومفهوماً تدل على عدم ارثه لو أسلم بعد القسمة كما يأتي في هالك شق ثالث وهو ماذا قارن اسلامه القسمة ووقعا في زمان واحد بأن تشهد وهم يقتسمون قولاً أو فعلاً فيحتمل أن لارث له لقيام الدليل من نص واجماع على منع من لم يكن مسلماً عند الموت وعلى حجه بالسلم خرج الكافر الذي أسلم قبل القسمة لمكان الدليل وبقي ما عدها على أصل المنع ولا يتعلق في منعه بالاستصحاب لمكان تغير الموضوع لانه كان كافراً فصار مسلماً ويحتمل أن يقال انه يرث استناداً الى الاصل الاصيل وهو اطلاق مادل على الارث من

يجب الكافر عن ارثه من قريه وهذا المخصص عام أيضاً اذ معناه أن المسلم الذي له أهلية الارث ولو كان اماماً يجب كل كافر عن ارثه من قريه سواء كان القريب كافراً أصلياً أم مرتداً فلا يرث كافر من كافر أصلاً خرج منه بالدليل ارث الكافر من الكافر الاصلي وبقي الباقي ويؤيد ذلك ما ذكره في الفقيه من أن الكافر في المسلم فتمنه من الارث عقوبة كالقتال وهذا لا ينافي ما ذكرناه سابقاً من الرد على العامة فراجع (منه قدس سره) (١) في الرواية نوع اختلال في الوسائل (منه قدس سره)

والاقرب تبعية التما المتجدد بين الموت والاسلام (متن)

آية ورواية وأقصى ماخرج منه حجب المسلم للكافر والمسلم الذي أسلم بعد القسمة وأما المقارن فيبقى على الاصل وهو التوريث (ويمكن أن يقال) عليه ان هذا الاصل قد انقطع وحدث هناك أصل جديد وهو المنع فلم يبق لعموم خطابات التوريث أثر أصلاً ولا يمكن أن يستدل على ارثه بمفهوم قوله عليه السلام في رواية ابن مسكان ومحمد وان أسلم بعد ما قسم فلا ميراث له لانه وان تناوله هذا المفهوم فقد تناوله مفهوم قوله عليه السلام فيها وفي غيرها من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فهو له فانه يدل بمفهومه على منع المقارن فتعين انه عليه السلام أراد بمفهوم كل منطوق الآخر ولم يلحظ المقارن لندرتة على ان الشرط اذا وقع مؤكداً لمفهوم شرط آخر سابق عليه لم يرد منه الا مطوقه كما تقول اعطه ان كان صالحاً وان لم يكن صالحاً فلا تعطه فالمقارن لندرتة لم يتعرض لحكمه في الاخبار ولا في كلام الاصحاب فيجب رده الى الاصل فيه فان كان الاصل فيه المع كما هو الظاهر والا فلا فليتأمل (١) ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿الاقرب تبعية التما المتجدد بين الموت والاسلام﴾ كما في الدروس والمسالك والروضة غاية المرام وخالف في المجمع وظاهر الايضاح والكنز والكمية والمحشي التوقف ولم يتعرض في غير هذه لهذا الفرع والحكم في المسئلة يشبه ما اذا أحاط الدين بالتركة فقد قال جماعة بأنها تبقى على حكم مال الميت ولا تنتقل الى الورثة لان الله سبحانه وتعالى أرفق بالميت فجعل له تملها بالتركة لئلا يترتب عليه وليس هذا من المحال في شيء كما (قيل) من انه يستلزم أن يكون المال بلا مالك (لما يقول) الشأن فيه كما هو الشأن فيما لو أوصى بمال معين أن يصرف في بناء القنطرة وحفر الآبار أو وقف على ذلك الى غير ذلك من الاشياء والنظائر وقد قالوا انه يملك دية نفسه كما سيأتي وصيها يقع في سبكه وقد صرح في الايضاح فيما اذا مات ولم يخلف الا وارثاً مملوكاً في شرح الفرع الثاني عشر ان التركة نهي في ملك (٢) مال الميت وسيأتي لهذا مزيد ايضاح وقال آخرون انها تنتقل الى الورثة ويكون تعاق حق الديان بها كتملك الارش برقة الجاني لجامع بينهما وهو الثبوت شرعاً من دون اختيار المالك أو انه كتملك الدين بالرهن والقول الاول هو المشهور والمصور كما يأتي بيانه في الحاشية ان شاء الله تعالى وربما ظهر من التذكرة في كتاب الرهن ومن مجمع الفوائد هناك ومن المجمع في المقام أن القول الثاني هو المشهور وليس كذلك كما عرفت وناهيك بما قال في السرائر في باب الوصايا من انه لاخلاف في أن التركة لا تدخل في ملك الورثة ولا الغرماء وانما تبقى موقوفة (وليعلم) أن محل النزاع انما هو في قيمة التركة لافي عينها والا فقد تسالم الناس على أن الورثة أحق وأولى بميراث التركة ومن هنا ظن أن الثاني هو المشهور بل ظن انه محل وفاق وتظهر الفائدة في التما المتجدد فن قال بالثاني قال فيما لو كان مقدار التركة مثلاً مائة دينار وكان على الميت ألف دينار ثم ان التركة نمت مائة دينار ان التما للورثة ولا يجب عليهم دفعه الى الغرماء ومن ذهب الى الاول أوجب عليهم دفعه للغرماء وعلى ذلك استمرت طريقة الناس

(١) ومثله ما لو اقسما ثم فسخت القسمة لثنين أو كانت قسمة تراض قبل الاقراع فانه يأتي فيه الوحمان المشاركة وعدمها (منه قدس سره) (٢) كذا في المسودة والمبيضة والظاهر انه سهو من القلم والصواب حكم (محسن)

وثبوت الارث فيما لا يمكن قسمته على اشكال (متن)

من دون تناكر حتى لو قيل لهم ان الواجب انما هو دفع الاصل فقط لانكروا عليه (اذا قرر هذا)
فقول هذا المال الموقوف قبل القسمة اذا أسلم عليه الوارث هل ينتقل اليه بمجرد الموت ويكون
اسلامه كاشفا عن ذلك أو يبقى على حكم مال الميت الى أن يقسم أو يسلم الباقي أو يكون من الحقوق
الآلهية بأن يكون في ملك الله جل شأنه وهذه الثلاثة تشترك في أن النماء المتجدد يتبع الاصل أو ينتقل
الى الموجودين المسلمين ويكون متميزا لوجه أوجهها وأولاهها أولها (أما الثاني) فانا وإن قويناه في
المسئلة المتقدمة لمكان العلة المستفادة لا حاجة بنا اليه هنا لمكان الاستغناء عنه بما هو أوجه منه مضافا
الى أن العلة (١) منتفية فيما نحن فيه (وأما الثالث) فانها لو كانت كذلك لكان مصبها أوعية المساكين
كما هو الشأن في جميع الحقوق الآلهية (وأما الرابع) ففيه بعد ما عرفت من دعوى الاجماع على خلافه في
نظيره أنت تمثيه في المقام مستغرب جدا لانه كيف ينتقل مال مالك الى آخر من دون معاملة ولا
ارث (فان قلت) أي مانع من أن يكون الموت سببا في تملك الورثة أولا ثم اذا انضم اليه الاسلام بعد
ذلك صار المجموع سببا في خروجه عن ملكه ورجوعه الى حكم مال الميت (قلت) هذا هو الذي
استغربناه وما الباعث عليه مع امكان المندوحة عنه على أن في أخبار الباب كمال اشعار ان لم نقل
بالظهور بأن التركة لا تنتقل بمجرد الموت الى الورثة المسلمين وهذا الوجه ان تم قضى بخلاف ما قر به
المصنف طاب ثراه اذ قضيته أن النماء لا يتبع الاصل بل يكون النماء الحادث في ملك المسلمين بالفعل
لانه تجدد على ملكهم فانهم لما ملكوا الاصل بالموت ملكوا نماءه فلما أسلم الوارث الآخر فأقصى ما ثبت
له بالاسلام بعد الحجب المشاركة في التركة أو ملكها أجمع ولا ريب ان النماء ليس من التركة فيبقى
على ملكهم وقد علمت ما فيه فالخاصل أن القسمة كاستشفة عن الدخول في ملكهم من حين الموت كما ان
الاسلام كاشف عن نقل المال الى الوارث الكافر حين الموت وهذا هو الوجه الاول فكان النماء تابعا
للاصل كما قر به المصنف وجماعة كما سلف (فان قلت) لم يكشف الاسلام عن تقدم الارث لمكان مانعية
الكفر اذ المفروض انه حين الموت كافر او نقول ان الاسلام شرط في الارث والحكم لا يثبت مع وجود
المنايع أو فقد الشرط (قلت) المانع انما هو الكفر المستمر الى القسمة أو الشرط انما هو الاسلام
اليها وان ذلك لظاهر لا يخفى قوله قدس الله روحه ﴿ وثبوت الارث فيما لا يمكن قسمته على
اشكال ﴾ يريد أن الحكم وان كان أقرب لكنه لا يخلو عن اشكال قال في (الايضاح والمسالك) وهو
الاقوى واعتمده في غاية المرام وظاهر الكنز عدم (وليعلم) أن محل البحث ما اذا كان مشاعا بين الورثة
أما اذا تبايعوا أو اقتسموا ثمنه وصالحوا به فتلك قسمه انما الاشكال فيما بقي مشاعا كالحمام مثلا هذا
والاقرب عدمه كما يقتضيه النظر لان قوله عليه السلام من أسلم على ميراث قبل قسمته انما يقال في الغالب
فيما يمكن قسمته لمكان القبلية لان ما يمتنع فيه القسمة لا يتصور أن يقال فيه قبل قسمته أو بعدها فيكون
عدم القسمة عدم ملكه لا عدم سلب وقد استدل عليه في الكنز بالاستصحاب قال لانه قد انتقل الى
غيره من الورثة قبل اسلامه فيكون كذلك بعده عملا بالاستصحاب (وفيه) أن الخصم لعله لا يقول بالانتقال

(١) أي الارفاق بالميت (منه)

وعدمه أو باع أو وهب أحد الورثة على اشكال ولو أسلم بعد القسمة فلا شيء له وكذا لو خلف الميت واحدا لم يكن لمن أسلم معه شيء إذا لا قسمة (متن)

الى الورثة حين الموت اذ لعله يذهب الى أحد الوجوه الثلاثة السالفة ووجه الارث هو الدخول في عموم الاسلام قبل القسمة وقد علمت ما فيه مضافا الى أنه لو أبقى على عومه وأريد بعدم القسمة عدم السلب لجري فيما اذا كان الوارث واحدا فانه يصدق فيه انه أسلم قبل القسمة مع انه محل اجماع كما يأتي ان شاء الله تعالى الا أن يقال خرج هذا بالدليل فتأمل على أن الشك كاف في المقام لان ارث من تجدد اسلامه انما ثبت على خلاف الاصل للنصوص من الاخبار والاصحاب هذا ان جريت في المسئلة على ما يقتضيه النظر والاستدلال وان جريت بقوله عليه السلام من أسلم على ميراث قبل قسمته على ما يفهمه الناس من أن المراد قبل استبداد كل بنصيبه وتصرفه فيه وتوزيعها عليهم من دون ملاحظة لما ذكرنا كان القول بالارث أقرب فتأمل جيدا ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وعدمه لو وهب أو باع﴾ كافي غاية المرام وخالف في الايضاح وتوقف في الكنز ومحل البحث ما اذا بقيت التركة مشاعة بحالها لم توزع أقصى ما هناك انهم علموا مقادير حصصهم فأقام أحدهم غيره مقامه أما اذا وزعت التركة وباع البعض أو باع الجميع وزعت أم لم توزع فلا كلام (ووجه الاشكال) انتفاء القسمة حقيقة اذ هي حقيقة في المقدارية المفيدة لتمييز كل نصيب وتشخيصه عن الآخر فدخل تحت العموم ومن انها قسمة حككية منزلة للحصة عن مالهما فهي أقوى من المقدارية مضافا الى أن المقدارية مفتقرة الى التراضي بخلاف الحكمية فكانت أقوى من وجهين وهذا لا يجدي بعد فرض الاشاعة لاندراجها تحت ما دل على التوريث قبل القسمة قالوا ولانه ان شارك فاما أن يشمل الشركة ما يبيع أو وهب وهو باطل أو يخص بالباقي وهو باطل أيضا لاستلزامه مشاركة بعض الورثة دون بعض (وفيه) منع ظاهر لانا نمنع بطلان المشاركة فيما يبيع أو وهب اذا قلنا بكشف الاسلام عن تقدم الملك لاستلزامه الكشف عن بطلان البيع أو الهبة فتأمل ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿ولو أسلم بعد القسمة فلا شيء له﴾ هذا الحكم تقدم الدليل عليه من الاخبار وهو لا خلاف فيه سواء كانت أعيان التركة باقية أم لا وكذا الحال فيما اذا خلف ولدا واحدا مسلما وآخر كافرا ثم أسلم الكافر لم يخالف فيه أحد وفي (النكت) انه فنوى الاصحاب ولم ينقل الخلاف الا عن الكاتب أبي علي حيث قال بالارث ما بقيت عين التركة وفي (المقنعة) ما نصه فان ترك ولدين أحدهما حر والآخر مملوك كانت تركته للحريهما دون المملوك فان أعتق المملوك قبل نفوذ الميراث كان بينهما جميعا وهذا منه موافقة لأبي علي اذ لا فرق بين المملوك والكافر ثم قال في (المقنعة) وكذا ان ترك ولدين أحدهما مسلما والآخر كافرا كان تركته للمسلم دون الكافر فان أسلم الكافر قبل قسمة الميراث كان الميراث بينه وبين أخيه المسلم وهذه العبارة كما ترى الا أن تحمل قسمة الميراث على نفوذه وعدم بقائه فيكون موافقا لأبي علي كما قدمنا ويظهر من المبسوط اعتبار حيازة المال قال في المملوك وان أعتق قبل قسمة المال أو حيازة الحر له ان كان واحدا لم يستحق المال فكان هذا مذهبا ثالثا اذ لا فرق بين المملوك والكافر في مثل هذا كما سلف فليلاحظ ذلك وفي (النهاية) كما نقل عن المذهب القديم وغيرها ان ارث من تجدد اسلامه على خلاف الاصل للنصوص من الاخبار والاصحاب وهي انما تناولت ما اذا أسلم قبل القسمة وبالجملة الحكم في المسئلة واضح لا كلام فيه

اما لو لم يكن سوى الامام فأسلم قيل هو أولى من الامام وقيل لا يرث لان الامام كالوارث الواحد (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أما لو لم يكن وارث سوى الامام عليه السلام قيل هو أولى من الامام عليه السلام ﴾ كما في الشرائع ونكت النهاية على ما نقل عنها والايضاح والمسالك والكفاية وحاشية الوسائل لصاحب الوسائل وربما لاح من المفاتيح ونقله في الايضاح عن كثير من الاصحاب ونسب في غاية المرام القول الثالث الى صاحب الايضاح والموجود فيه ما نقلناه عنه قيل يظهر من المصنف رحمه الله اختياره كما يأتي ان شاء الله تعالى في مسألة الزوج والزوجة حيث يقول ورث ما يفضل عن سهمها وهو وم لان الكلام فيما اذا لم يكن وارث سوى الامام عليه السلام أما اذا كان هناك وارث غيره كالزوجة مثلاً فلا كلام في المشاركة ان أسلم قبل قسمة الميراث بينها وبين الامام عليه السلام نعم هذا مذهب المصنف فيما يأتي فيما اذا لم يكن للمقتول وارث الا الكافر والقاتل (حجة الاول) صحيح أبي بصير حيث يقول فان أسلمت أمه فان لها جميع ميراثه وان لم تسلم أمه وأسلم بعض قرابته فان ميراثه له وان لم يسلم من قرابته أحد فان ميراثه للامام عليه السلام (والصحيح الآخر) عن رجل قتل رجلاً مسلماً فلم يكن للمقتول أولياء الى أن قال على الامام أن يعرض على قرابته من أهل بيته الاسلام فمن أسلم فهو وليه يدفع القاتل اليه الى أن قال فان لم يسلم أحد كان الامام ولي أمره والمناقشة في الحكم بعد ورود النص الصحيح لوجه لها مضافاً الى أن القول بالتفصيل لا منشأ له والمنع في الواحد انما ثبت بالاجماع بعد ابن الجنيّد والا فلا نص فيه ولا اجماع في محل النزاع على أن المعلوم من المنع انما هو في الوارث الذي يرث في جميع الاحوال وأما الامام عليه السلام فليس وارثاً حقيقة ولا كالوارث الحقيقي بل له ميراث من لا وارث له فبطل القول الثاني وهذا الاخير هو الذي اعتمدته صاحب الكشف كالمصنف رحمه الله وغيره في منشأ الفرق بين القول الاول والثاني ثم اختار انه عليه السلام كالوارث الحقيقي وقرب المنع (قات) القول الاول لا بأس به لمكان الصحيحين المذكورين لولا انه يلزم عليه أن يحبس المال ولا يتصرف فيه الامام الى أن يتقرض جميع الورثة ولا يبقى وارث أصلاً اذ قد يتصور الاسلام فيما بعد الزمن الذي عرض على الوارث فيه الاسلام وامتنع وان كان الشرط هو العرض فمع انه لا دليل عليه قد يتعذر لغية أوجنون أو صغر كما اذا كان الميت مرتداً والكل لا وجه له لما عرفت لكن النص الصحيح يدفع ذلك كله (ومن هنا) يظهر منشأ القول الثالث اذ يكون المبرة فيه بتصرف الامام عليه السلام فيه ويكون النقل الى بيت ماله كناية عنه فحينئذ لو تصرف بنفسه أو وكيله ولم ينقل ثم أسلم وارث لم يكن له شيء ويحتمل ارادة حقيقته فما لم ينقل وان تصرف يكون له لو أسلم ولكن ينبغي اخراج التصرف الناقل وهذا يقوى ان كان المنشأ خبراً لم نمر عليه والا فالاحتمال الاول أولى فكان القول الثالث قولاً قوياً (١) مستفاداً من الصحيح المذكور فتأمل جيداً ويحتمل انهم أرادوا بيت مال المسلمين لا بيت مال الامام عليه السلام لانه اذا أخرجه عن ملكه وملكه المسلمين لم يجد الاسلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ وقيل لا يرث لان الامام كالوارث الواحد ﴾ هذا القول قد اعترف جماعة بعدم معرفة قائله

(١) وهو خيرة الوسيلة وظاهر المبسوط والايجاز والاصباح (منه قدس سره)

وقيل ان أسلم قبل النقل الى بيت مال الامام فهو اولى والا فالامام ولو كان الواحد زوجا او زوجة فأسلم فان قلنا بالرد عليهما لم يرث وان منعناه ورث ما فضل عن فرضهما (متن)

وهو للشيخ في النهاية ولا بن ادريس يعرف ذلك مما حكاه به فيما اذا ترك الكافر زوجة مسلمة لا غير وقد نسب اليهما صاحب الكشف وصاحب التنقيح وهو مختار صاحب الكشف كما سلف وصاحب المجمع وصاحب النكت كما يظهر منه في مسألة الزوجة المسلمة ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ وقيل ان أسلم قبل النقل الى آخره ﴾ كما في المبسوط والارشاد والوسيلة وتعليق النافع واليه ذهب المصنف طاب ثراه فيما اذا لم يخلف المقتول الا الكافر والقاتل كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقد سلف أن الصيمري نسبته الى صاحب الايضاح وقد تعرض لهذا الفرع في التحرير والدروس والكنز والروضة وغاية المرام من دون ترجيح ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو كان الواحد زوجا أو زوجة ﴾ قد علمت أن الرد على الزوجة حال الغيبة نادر وان ذهب اليه الصدوق وصاحب الجامع على ما نقل عنه والمصنف في التحرير والارشاد والشهيد في اللمعة وهو محتمل الشيخ في كتابي الاخبار للاجماع المنقول من جماعة على خلافه وهو عدم الرد عليها مطلقا والاخبار المستفيضة المؤيدة بالشبهة فضلا عن الاجماع كما سيأتي وهو مذهب المفيد في الاعلام والشيخ في الايجاز وعلي بن الحسين في رسالته لانه ومحمد بن علي في المقنع والقاضي والتميمي والكيدري على ما نقل عنهم والسيد والشيخ في الانتصار والمبسوط والنهاية وابن حمزة وابن ادريس والمحقق وتلميذه الآبي في كشف الرموز والمصنف في المختلف والفخر في الايضاح والشهيدان في الدروس والنكت والمسالك والروضة وصاحب المجمع وصاحب التنقيح وصاحب المذهب والمتنصر يظهر ذلك منه في الكتابين في هذه المسئلة أعني ما اذا أسلم على زوج أو زوجة وصاحب الكفاية والمفاتيح وهو ظاهر الديلمي في المراسم والعبيدي ونسبته في الكشف الى الديلمي لا الى ظاهره والحق ان هنك ظهورا لانصا وتردد في التبصرة ولم يرجح شيأ في غاية المرام واندر منه القول بالرد عليها مطلقا لانه ما نسب الا الى المفيد في المقنعة حيث قال رد باقي التركة على الازواج وأنت خير بأن استعمال المشترك في جميع معانيه متمتع عند المحققين حتى في الجمع فليحمل على المذكور بقرينة ما في كتاب الاعلام وسيأتي الكلام في المسئلة مفضلا ان شاء الله تعالى. (اذا تمهد هذا) فلنرجع الى ما نحن فيه فنقول بناء على ما ذكرنا فلا شبهة في ارث من أسلم قبل القسمة بينها وبين الامام وهذا القيد خلا منه كثير من العبارات مع انه لا بد منه ولم أجد أحدا خالف في ذلك نعم المصنف لم يرجح شيأ هنا وفي (التحرير والارشاد) أما عدم ترجيحه في هذا الكتاب فانه لم يرجح قولاً من الاقوال في مسألة الزوجة كما يأتي وأما التحرير والارشاد فكان الواجب بناء على ما ذهب اليه فيها أن يفصل بحال الغيبة وعدمها فلا معنى لتردده فيها ولا سيما في التحرير ولما كان في المختلف ممن يذهب الى عدم الرد عليها مطلقا قوى قول ابن ادريس في المقام وأما منع الزوج الوارث المسلم فهو خيرة السرائر والشرائع والنافع وكشف الرموز والمختلف والايضاح والنكت والدروس والمسالك والمذهب والمتنصر والتنقيح والكفاية والمجمع وربما لاح من المراسم حيث أطلق الوارث والتبصرة كالكنز والحجة عليه واضحة لمكان عدم القسمة لاتحاد الوارث فلا يجدي تجديد الاسلام وذهب الشيخ في النهاية والقاضي والمحقق في نكت النهاية على ما نقل عنها وربما لاح من المفاتيح حيث قال وربما يلحق بالامام عليه السلام الزوج الى أن من تجديد اسلامه يأخذ ما فضل عن نصيب

ولو كانت الزوجات أربعا فأُسلمت واحدة فلها كمال الحصة (متن)

الزوج مع نصريهم بأن الاسلام لا يفيد مع الاتحاد والزوج يرد عليه عندهم اجماعا فيكون واحدا والمخالف في غاية الشذوذ والتدرة والى ذلك أشار ابن ادريس بأن هذا انما يستقيم في الزوجة دون الزوج وانه لو اوضح في الرد عليه (وأجاب) عنه المحقق في نكت النهاية على ما نقل بأن الزوج انما يستحق بالاصالة النصف أو الربع وانما يستحق الفاضل بالرد مع انتفاء ما يصلح أن يكون وارثا اما مع من يمكن أن يرث كالكافر فلا يستحقه الا اذا عرض الاسلام على الكافر فأبى فهو كالامام عليه السلام في انه ان أسلم أحد القرابة على الميراث لم يرث لاشتراكهما في أن استحقاقهما ليس بالاصالة بل لعدم الوارث (واعترضه) الشهيد في نكت الارشاد بأن ذلك لو تم لجرى في كل من يرد عليه كالنكت والحكم في الامام أيضا ممنوع (قالت) وأيضا لو تم لجرى في كل مانع يمكن زواله كالرق وللازم ايقاف المال الى موت الكافر أو اسلامه اذ لا دليل على الاكتفاء بالآباء اذا عرض عليه مرة واحدة مع انه قد يتعذر العرض لغيبة أو صغر أو حنون وأيضا فالنصوص انما تضمنت الاسلام قبل القسمة فاذا اتحد الوارث المسلم استحق التركة عند موت المورث بلا فصل لمكان الاتحاد ولذا يذهب في المتعدد الى ان القسمة والاسلام كاشفان عن الانتقال وعلى هذا فلا فرق بين الاستحقاق بالاصل والرد وليس الملك بالرد متأخرا عن الملك بالفرض وانما يقال يرث بالفرض والرد لبيان الطريق الذي يرث به الجميع وانه في الاول يرث الجميع بطريق واحد والثاني بطريقتين لا ان الميراث مترتب واشتراط الاستحقاق بعدم الوارث بالقوة لا دليل عليه وانما الاعتبار بالوارث بالفعل قل (الشهيد رحمه الله تعالى) في النكت والتحقيق ان الوارث الواحد ان عني به الوارث للجميع بالفرض والرد فالحق ما قالوه وان عني به الوارث مطلقا فالحق المنع لانسياق الدليل في البنت وهذه العبارة مما يدق فهمها وامل المراد ان الشيخ واتباعه ان عنوان الوارث الواحد ما يرث الجميع بالفرض والرد بمعنى انه لا يرث الا الجميع بالفرض والرد ولا يرث بالفرض والرد البعض بمحال فالحق ما قالوه وذلك كالزوج فانه لا يرث الا الجميع بالفرض والرد وذلك في صورة عدم وارث غيره ولا يرث البعض بالفرض والرد لانه لا يرث بالرد مع وارث آخر اصلا بخلاف البنت فانها ترث مع الاب بعض التركة بالنصف والرد عليها وعلى الاب تارة وترث الجميع بالفرض والرد فيها اذا انفردت ولذا قال وان عني به الوارث مطلقا فالحق المنع لانسياق الدليل في البنت (وفيه) على تقدير التسليم ان الواحد الذي يرث الجميع بالفرض والرد يمكن القول بالمنع وانه ان كان مطلقا يمكن فيه ما قالوه وحينئذ يلزم ترجيح الحكم بدون ترجيح ما يبنى عليه وهو غير جيد هذا كله مع ان الوارث الواحد ليس موجودا في متن النص حتى يبحث عن المراد منه وانما اخذ المنع مع الواحد من تعليق التوريث على كون الاسلام قبل القسمة ومقتضاه اعتبار التعدد بالجملة هذه العبارة ليست واضحة الدلالة ولا مستقيمة بحسب الواقع ويوجد في بعض النسخ عني ان الوارث الواحد ان عني به ما يرث الجميع بالفرض فالحق ما قالوه ولم يذكر الرد بل اقتصر على ذكر الفرض وان عني الوارث مطلقا فالحق المنع لانسياق الدليل في البنت وهذه العبارة ظاهرة المعنى الا انه فرض لا وقوع له لانه ليس هناك احد يرث الجميع بالفرض نعم هناك من يرث الجميع بالقرابة كالابن وامه يريد بذلك التعريض بهم والرد عليهم فيكون المراد ان كلامكم لا يستقيم الا فيما لا وقوع له فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ فلها كمال الحصة ﴾

ولو أسلم بعد قسمة البعض احتمل الشركة والاختصاص في الجميع وفي الباقي والمنع على بعد (متن)

أي من الربع أو الثمن على ما سلف من الاحتمالات والوجه فيه ان الباقيات كالمعدومات
﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ احتمل الشركة والاختصاص في الجميع ﴾ الاحتمالات ثلاثة
المشاركة في الجميع والشركة في الباقي والمنع فكذا اذا كانت اولى احتمل الاختصاص بالجميع
والاختصاص بالباقي والمنع (اما الاول) وهو المشاركة في الجميع فهو خيرة الارشاد ويلزمه القول
بالاختصاص بالجميع اذا كان اولى (واما الاحتمال الثاني) وهو المشاركة في الباقي فهو خيرة الوسيلة والتحرير
والايضاح والمسالك والروضة والمفاتيح ويلزمهم القول بالاختصاص بالباقي ان كان اولى وان لم
يصرحوا به (واما الثالث) فلم يذهب اليه احد فيما أجد وقد رماه المصنف رحمه الله هنا بالبعد كما في
الكنز ولم يذكره في التحرير وإنما اقتصر على الاحتمالين الاولين ورماه في الايضاح بالضعف (قلت)
ينبغي لمن قال بان المال ينتقل الى الوارث المسلم بمجرد الموت ان يقول به لان الارث ثبت للوارث
المسلم بدليل منعه الكافر خرج منه ما اذا أسلم قبل قسمة شيء أصلا بالدليل وبقي الباقي اذ يصدق
ان الاسلام لم يقع قبل القسمة لوجود القسمة في الجملة بلا ريب فلا يوجد تقيضا فان الماهية توجد
بوجود فرد منها وانما تنعدم بعدم جميع افرادها (والحاصل) ان الانتقال عن الموجودين يحتاج الى دليل
يمكن ان يكون مختصا بما اذا لم يشرع في القسمة أصلا وهو وان لم يكن ظاهرا في ذلك فلان شك في
احتماله وهذا المقدار كاف في الرجوع الى الاصل اللهم الا ان يقولوا ان الادلة ظاهرة في قسمة الكل
اذ الميراث هو والكل لانه عبارة عن جميع ما تركه الميت لا بمضه وهذا مما يوجه به الوجه الاول ومثله
ما يقال ان المتبادر من قوله عليه السلام أسلم على ميراث قبل قسمته أن لا سلام كان لاجل الميراث ليشترك
فيه أو يحوزه وليس هو الا الشركة باجمعها فالميراث المقصود بالاسلام والموصوف بالقسمة والتوريث
والمنع أمر واحد فاذا ثبت أن الاول هو المجمع كان الباقي كذلك (فان قلت) لعله عليه السلام لم يرد
التعليل حتى يكون المراد أن الاسلام كان لاجل الميراث ولعل المراد أن الاسلام كان قبل قسمة الميراث
كما قال في صحيحة أبي بصير ان أسلمت أمه قبل أن يقسم ميراثه وفي الحسنة المذكورة في المرأة ذا
أسلمت قبل أن يقسم الميراث فلها الميراث (قلت) لا ريب أن المتبادر من تلك الاخبار ما قبل دليل قوله
عليه السلام في الحسنة ومن أعنت على ميراث قبل أن يقسم الميراث اذ معلوم أن المراد أعنت ليرث
وهذا القصد وان لم يكن له دخل في الباب اجاءا الا انا تعرف منه الجبال من حيث ان الميراث
المقصود بالاسلام والعنق والموصوف بالقسمة والتوريث والمنع أمر واحد فاذا ثبت ان الاول هو
المجموع كان الباقي كذلك كما قدمنا مع ان الظاهر من قوله عليه السلام اذا أسلمت قبل ان يقسم الميراث
عدم الصدق عند قسمة البعض الا ان يتسامح حيث يكون المقسوم هو الاكثر وقد ظهر من هذا كله ان
الوجه الاول اقوى والاعتماد عليه اولى (واما القول الثاني) فوجهه ان الشركة والميراث يصدقان على كل
جزء مما ترك الميت فيصدق على المقسوم انه ميراث وشركة قد قسم قبل الاسلام فلا يستحقه وعلى الباقي
انه ميراث وتركه أسلم عليه الوارث قبل القسمة (وفيه) مضافا الى ما مر ان اكثر الاخبار تتضمن النص على ان
من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله ميراثه وغاية ما يمكن أن يقال ان الميراث يتم كل الشركة
وبعضها وهو لا يفيد تخصيص قولهم عليهم السلام فله ميراثه بأن له ميراثه من غير المقسوم نعم في

ولو كان الكافر من صنف متعدد وهناك صنف مشترك وقسمت التركة بين الصنفين ولم يقسم كل صنف بين افراده فالأقرب الشركة كهم كافر وللميت أعمام وأخوال مسلمون فاقسموا أثلاثا ولم تقسم الأعمام نصيبهم ولو اقتصموا نصيبهم لم يشارك وان لم يقسم الأخوال وكذا لو كان ولدا ذكرا مع أولاد ذكور وأبوين بخلاف ما لو كان ولدا ذكرا مع أولاد ذكور وأناث لزيادة نصيبهم لو كان مسلما ولو تعدد الكافر فأسلم أحدهما قبل القسمة شارك دون الآخر ولو ادعى الإسلام قبل القسمة فالقول قول الورثة مع الميمن (متن)

بعضها أن من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فهو له وهو مناسب للاختصاص بالباقي إن لم تقل إن الجميع ميراث لم يقسم فليحظ هذا فإنه متن جدا ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿فالأقرب الشركة﴾ وجهه أنه إذا أسلم الكافر قبل قسمة صنفه حصتهم بين أنفسهم تكون حصة صنفه بالنسبة إليه بمنزلة كل التركة لأنه لا يشارك الصنف الآخر فلا تقدر القسمة بين الصنفين ولأن الفاظ النصوص إنما هي الإسلام على ميراث والظاهر أن هذا إنما يتحقق فيما له أن يرث منه أو يرثه وإذا قسمت التركة بين الصنفين لم يرث من حصة الصنف الآخر شيئا فلم يسلم إلا على حصة صنفه وهي لم تقسم ويحتل العدم بناء على صدق القسمة في التركة في الجملة وصدق الإسلام على الجميع للمشاركة فيه في الجملة لعدم استلزامها المشاركة في كل جزء منه ومما يمكن أن يكون منشأ اللوحيين ما سلف من صدق الميراث والتركة على كل ما تركه الميت فقط أو تعميمه له ولكل جزء والمثال قد ذكره المصنف طاب ثراه ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وان لم يقسم الأخوال نصيبهم﴾ لظهور أنه ليس وارثا بالنسبة إلى نصيبهم بالفعل ولا بالقوة ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿بخلاف ما لو كان ولدا ذكرا إلى آخره﴾ إذا خلف ذكورا وإناثا بغير أبوين كما لو خلف ثلاثة بنين أحدهم كافر وابنتين فإنه مع بقائه على الكفر تكون التركة أسداسا لكل ابن سدسان ولكل بنت سدس وعلى تقدير إسلامه قبل القسمة يكون للبنين الثلاثة ثلاثة أرباع وللبنتين الربع فتقسم على ثمانية فلو ورثناه بعد الإسلام أبطلنا القسمة ولم يرث واستعدنا من الصنف الآخر والضابط عندهم أن تورث المنجدد بالإسلام أن أبطل القسمة لم يرث والا وورث والامر فيه واضح كالمسئلة التي بعده وهي ما إذا تعدد الكافر في درجه فأسلم أحدهما قبل القسمة فإنه يشارك دون الآخر وإن أسلم بعدها (١) ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿ولو ادعى الإسلام قبل القسمة فالقول قول الورثة مع الميمن﴾ أطلق المصنف رحمه الله الحكم بتقديم قول الوارث من دون تفصيل بين ما إذا اتفقا على زمان القسمة أو لم يتعرضا أو اختلفا في الزمانين بل وإن اتفقا على زمان الإسلام واختلفا في تقدم زمن القسمة عليه (ونحن نقول) زمان كل من الإسلام والقسمة إما أن يكونا معلومين أو مجهولين

(١) بتي هناك شيء وهو أن الكافر إذا مات عن أولاد كفار فأسلم أحدهم قبل القسمة فإنه يختص بالمال عملا باطلاق النص والفتوى وهو الموافق للاعتبار لأن المسلم إذا مات عن أولاد مسلمين وآخر كافر فإنه يشارك قبل القسمة وليس المسلمون بأسوأ حالا من الكفار والحكم واضح وإن لم ينهوا عليه صريحا (منه قدس سره)

قال سنده أحمد في نصيبه وإن كان عدلا وشهد معه آخرمة شارك ولو انفرد قبي
اثبات حقه باليمين مع الشاهد اشكال والطفل تابع لاحد أبويه في الاسلام فلو كان أحدهما
مسلم فهو بحكمه وإن كان الآخر كافرا وكذا لو أسلم أحد أبويه تبعه فان بلغ فامتنع من
الاسلام فمهر عليه فان أصر كان مرتدا (متن)

أو أحدهما معلوما دون الآخر فان كانا معلومين فلا كلام سواء تقدم أحدهما الآخر أو اقترنا وقد
تقدم الكلام وإن كان مجولين فلا اشكال في تقديم قول الورثة عليه لانه هو الذي اذا ترك ترك
وامالة تأخر الحادث في كليهما وإن قضت بالاقتران لكنه لتدبرته خلاف الظاهر وإن علم زمان أحدهما
كاقسمة يوم الجمعة واختلفا في تقدم الاسلام بأنه هل أسلم قبل يوم الجمعة أو بعده فانه يحلف الوارث
أيضا ويقدم قوله لامالة عدم الارث الا مع يقين السبب وارتفاع المانع بعد يقين حصوله ولا استقرار
ملك الورثة وعدم جواز الاستنقاذ من أيديهم وأصل تأخر الحادث وهذا يخص الاخير لانه في الاول
كما علمت يقضي بالاقتران وإن اتفقا على زمان الاسلام واختلفا في تقدم القسمة وتأخرها يحلف المتجدد
اسلامه ويقدم قوله لان امالة تأخر الحادث تقضي بتقديم قول صاحب المعلوم فصار منكرا لموافقته
الاصل والوارث مدعي لانه يخالفه وإن كان من تجدد اسلامه مدعي بالتفسير الآخر من حيث انه
هو الذي اذا ترك ترك فأمل (قال) الشهيد في الدروس ولو قيل بأنها ان اتفقا على زمان القسمة واختلفا
في تقدم الاسلام أو اختلفا في زمان القسمة والاسلام يحلف الوارث وإن اتفقا على زمان الاسلام واختلفا
في تقدم القسمة وتأخرها يحلف المتجدد اسلامه كان قويا انتهى وهو عين ما فصلناه بقي ما ذالم يتعرض
للمنايين والحكم فيه تقدم قول الوارث مع يمينه لما مر والمصنف طاب ثراه لم يلتفت الى ذلك كله
وأطلق الحكم لتمكن امالة عدم الارث عنده الا مع يقين السبب مضافا الى ما ذكرنا من اصل تأخر
الاسلام وعدم جواز اخذ المال من ايدي الورثة بعد استقرار ملكهم ولا بد من رفع المانع بعد يقين
حصوله وفيه ما علمت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ نفذ في نصيبه ﴾ أي وحده للاخذ باقراره
في حق نفسه دون غيره ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ففي اثبات حقه باليمين مع الشاهد اشكال ﴾
وكذا الشاهد والامراتان وقد استشكل المصنف في اثبات الحق وقطع ولده بعدم الاثبات والظاهر
انه مما يكون الفرض منه المال كالحياة والغصب والاجارة فيقبل فيه الشاهد واليمين او الامراتان اجماعا
للمهم الا أن يدعي انه مما جمع حق الآدمي المسالي وغيره كالنكاح والخلع والسرقة فانه حينئذ يكون
موطن اشكال وموضع خلاف وقد علمت أن الظاهر انه من الاول فليتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله
روحه ﴿ والطفل تابع لاحد أبويه في الاسلام الى آخره ﴾ يريد ان الولد الصغير الذي يحكم باسلامه تبعاً لاحد
أبويه الذي كان مسلماً ولو حين علوقه سواء كان أصلياً أو جديداً بقي على الاسلام أو ارتد عنه يرث ويورث
بحسب الاسلام وكذا اذا بلغ بمحض نفاذ البلوغ وامتنع قهر عليه ولم يقر على الكفر لانه يرتد بخلاف بعض العامة فان أصر
على الكفر كان مرتداً فمهر عليه أحكام المرتدين من القتل وانه لا يرث الا المسلم والامام عليه السلام
(والجمعة) على ذلك بعد الاجماع قول أمير المؤمنين عليه السلام اذا أسلم الأب جبر الولد الى الاسلام
فمن أصر من بعده دعي الى الاسلام فان أبى قتل (وقول) الصادق عليه السلام في مرسل ابان بن

والمسلمون يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب (متن)

عثمان في الصبي اذا شب فاختر النصرانية واحد ابويه نصراني أو مسلمان فلا يترك ولكن يضرب على الاسلام وفي خبر عبيد بن زراره في الصبي يختار الشرك وهو بين ابويه قال لا يترك وذلك (وذاك خل) اذا كان أحد ابويه نصرانياً وحيث اشرنا الى ان اسلام الصبي ليس باصلي كما ان كفره كذلك فلنين متبوعه ومتى يحكم بالتبعية (فقول) انما ينبع بالاستقراء ثلاثة الابوان أو أحدها والسابي والمثقت أما الاول فهو ان يصادفه اسلامها أو اسلام احدها ولو حين العلوق به سواء كان الاسلام سابقا واستمر أو اقطع بالردة أو عرض بعد ذلك والحكم في ذلك كله اجماعي كما في المسالك وغيرها والظاهر كما عليه الشهيد الثاني سران الحكم في الاجداد والجدات ولو مع حياة الوسطة هذا حال اسلامه واما كفره فكفر متبوعه في جميع زمان التبعية لما عرفت من ان مصادفة الاسلام في بعض الاحيان كافية في ثبوته فاذا ثبت اسلامه لمصادفة اسلام متبوعه حيناً من الاحيان استمر عليه الحكم بالاسلام وان ارتد متبوعه الى البلوغ فان اعرّب بالاسلام فذاك وان امتنع لم يحكم عليه بمجرد ذلك بالردة ولا يقر على ذلك بل يؤمر بالاسلام ويقهر عليه فان اصر بعد ذلك فذلك الرده وهي ملية ان كان علق به قبل اسلامها أو اسلام احدها كما لو اسلم احد ابويه وهو حمل فتجري عليه احكام الملى وفطرية ان علق به بعد اسلام احدها لكنها ليست كردة الكبير تقع بمجرد الانكار بل بالاصرار بعد الامر والقهر ومن هنا ظن بعض انها ليست فطرية لمخالفتها حكمها وموافقها حكم الملية ولذا اعترض الشهيد الثاني في كتاب الحدود على الاصحاب رضي الله عنهم جميعاً بان الحكم في الولد مخالف لقواعدهم من ان المرتد عن فطرة مطلقاً لا تقبل توبته وهذا انعقد حال اسلام احد ابويه فيكون مرتداً عن فطرة ثم قال وما وقتت على ما أوجب المدول هنا ثم استوجه عدم الفرق بين الصغير والكبير وادعى انه هو الظاهر من الشهيد في الدروس والاخبار السالفة حجة عليه وهي التي أوجبت المدول وبشارة الشهيد ليست ظاهرة فيما يقول ولله قدس الارديلي هنا كلام لا يسهه المقام يأتي في محله انشاء الله تعالى وفيما ذكر مع ما سلف آنفاً من تعريف المرتد مقنع وبلاغ (واما السابي والمثقت) فالكلام عليهما في الجهاد واللقطة بقي الكلام فيمن علق بين مرتدين أو مرتد وكافرة فقد قال بعض يحتمل ضعيفاً أن يكون مسلماً لبقاء علامة الاسلام ويحتمل أن يكون كافراً لأنه لم يبق له اسلام ولا تبعية ويحتمل أن يكون مرتداً تبعا (قلت) أوسطها أعدها لان الصغير لا يوصف برده ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ والمسلمون يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب ﴾ خلافاً لما ذهب اليه المفيد وقد نقلنا عبارته في صدر الفصل وفي بعض نسخها ويتوارث المسلمون وان اختلفوا في الاهواء ومثل ذلك ذكر في المختلف وعكس ابن ادریس فجعل الاول نسخة فقال بعد ان حكم بالتوريث وقد يوجد في بعض نسخ المقنعة ويرث المؤمنون اهل البدع من المعتزلة والمرجبة والخوارج والحشوية ولا ترث هذه الفرق أحداً من اهل الايمان كما يرث المسلمون الكفار ولا يرث الكفار اهل الاسلام وفي (المذهب) نسب الخلاف اليه من دون ان يشير الى النسخة الاخرى وكذا الشهيدان لكنهما قالوا وعن المفيد وحكي المصنف وغيره عن ابي الصلاح ان جاحد الامامة لا يرث المؤمن وعبارته هكذا على ما نقل ولا يرث الكافر المسلم وان اختلفت جهات كفره وقرب نسبه ويرث المسلم الكافر وان بعد نسبه كابن

والكفار يتوارثون وإن اختلفوا في المثل فاليهودي يرث النصراني والحربي وبالعكس أما المرتد فإن كان عن فطره قسمت تركته حين ارتداده بين ورثته المسلمين وتبين زوجته وتعدد الوفاة وإن لم يقتل ولا تقبل توبته (متن)

خال مسلم والموروث مسلم أو كافر له ولد كافر ليهودية أو نصرانية أو حربية أو تشبيه أو جحد نبوة أو امامه ميراثه لابن خاله المسلم دون ولده الكافر ولعله يريد بمجحد الامامه جحدها من رأس واعتقاد ان لا امام والحجة عليه بعد الاجماع عموم الادلة والاشترك في دعامة الاسلام فكانوا متقين على ماوجب الموالاة والتناصر والدفاع والتورث أما بني على ذلك دون الايمان الذي يدور عليه أمر الثواب والعقاب الدائمين وكذا القصاص والديات وفي الكاح قولان ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿والكفار يتوارثون وإن اختلفوا في المثل﴾ أي اذا لم يكونوا حريين كما في شرح الایجاز والمراسم قال في (شرح الایجاز) على ما نقل فلما الكافر الحربي فلا يرث من أهل لذة ويكون ميراثهم للامام عليه السلام اذا لم يكن لليت منهم نسب ذمي ولا مسلم وقال في (المراسم) انهم يتوارثون اذا لم يكونوا حريين وقد سلفت الاشارة الى ذلك وخالف الحلبي فقال على ما نقل عنه يرث كفار ملتنا غيرهم من الكفار ولا يرثهم الكفار وكأنه اراد بكفار ملتنا مثل العلاء والخوارج والمجسة ونحوهم ولعله يتعلق في ذلك بما دل على ان ارث الكفار ولا يرثوننا بناء على ظاهر اندراجهم تحت المسلمين (والحجة) على انحراف بعد الاجماع عموم الادلة وكون الكفر ملة واحدة والاخبار وان نطقت بنفي التورث بين اهل ملتين لكن نطقت أيضاً بتفسيرها بالاسلام والكفر ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿واما المرتد عن فطره﴾ لعل العرض من ذكره هنا بيان انه يخالف باقي الكفار في امر الارت فلا يرثه الكافر لتحرمه بالاسلام وانه يقسم ماله بين ورثته وان كان حياً والا فللكلام عليه محل آخر بل افرد له في الدروس كتاباً ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿ولا تقبل توبته﴾ لاختلاف في عدم قبول توبته بمعنى انه لا تسقط عنه احكام الرد بل تجري عليه وان اعلن بالتوبة وظهر التندم وتصل الى الله جل شأنه وظهرت امارات الصدق والاحكام التي ذكرها المصنف طاب ثراه محل وفاق ولم أجد خلافاً (مخالفاً لـ) سوى ما نقل عن الكاتب ابي علي من انه قبل توبة المرتد مطلقاً للاخبار العامة في الاستنباط وخصوص صحيحة هشام في الكافي وهي حسنة في التهذيب فانها صريحة بمذهب ابن الحنيد وحملها الاصحاب على المي جمعاً بين الاخبار ومستندهم بعد الاجماع النصوص المستفيضة (كقول) الصادق عليه السلام في موثقة عمار كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام وجحد محمد صلى الله عليه وآله نبوته وكذبه فان دمه مباح لكل من سمع ذلك منه وامرأته بائنة منه يوم ارتد فلا تقربه ويقسم ماله على ورثته وتعد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان يقتله ولا يستتبه (وقول) ابي جعفر عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم المروية بعدة طرق من رغب عن دين الاسلام الى آخره (وعوم) قوله صلى الله عليه وآله من بدل دينه فاقتلوه الى غير ذلك من الاخبار (وأما) عدم قبول توبته مطلقاً بمعنى انه لا تقبل توبته عند الله تعالى فشهور بين الاصحاب كما في المسالك والروض والروضة والخيرة في كتاب الصلوة وفي (الخلافاً) الاجماع على عدم قبول توبته لاطلاق ما جاء في عدم قبولها كالاخبار المذكورة وقال في (الدروس) في قبولها باطلا وجه قوي وجزم الشيد الثاني والمحقق الثاني على ما نقل بانها

وان كانت امرأة لم تقتل بل تحبس وتضرب أوقات الصلاة ولا تقسم تركتها حتى تموت (متن)

نقبل فيما بينه وبين الله تعالى قال في (المسالك) والحق قبولها فيما بينه وبين الله تعالى حذرا من التكليف بما لا يطاق وللجمع بين الأدلة الدالة على قبولها مطلقا وعدمه هنا وقال في (تلميح الشرائع) المحقق الثاني عند قوله وهذا لا يقبل اسلامه مانصه ينبغي ان يكون المراد بذلك ان حكم الرده لا يسقط به لامتناع ان يكون مكلفا بالاسلام ولا يقبل منه وامتناع القول بسقوط التكليف بالاسلام عن أحد من المكلفين فيكون اسلامه صحيحا وبحكم بطهارته ويبقى وجوب القتل بحاله قال وقد نبه على ذلك شيخنا الشهيد وهو المذهب وتبعهم على ذلك المقدس الأردبيلي واحتمل انه يرجع اليه ماله وزوجته ان تاب وهي في العدة أو يكون له المقد عليها وان كان واجب القتل كالواجب قتله حدا أو قصاصا ولم يقتل بل احتمل عدم عقابه في الآخرة وجعل ما في الاخبار محمولا على تقدير قتله أو عدم توبته لان قبول التوبة واجب على الله تعالى والزوم التكليف بالمحال ولم يثبت اجماع على عدم قبول توبته اصلا والدليل النقلى يؤل الى العقلي أو يطرح ولا يمكن القول باجتماع الضدين والتكليف بالمحال وانت خبير بان الاجماع محكي في الخلاف على عدم قبول توبته وفي الاخبار لا توبة له وهو يفيد العموم اللغوي فكان الحكم ثانيا لا تأمل فيه فكان مانعا من قبول توبته وسد الامتناع لا يكون مخاطبا بالفعل لان خطابات الله تعالى حينئذ تصير من باب خطابات الاطباء بانه كان اللاتى بحاله كذا فليلاحظ والاصح في الجواب انهم جوزوا التكليف بالمحال في الداخل الدار غصبا فانه يكلف بالخروج وعدمه وكذلك الموج فرجه في فرج امرأة حراما والجالس على صدر انسان ظلما وقد استوفينا تمام الكلام في المسئلة في كتاب الصلوة في مبحث القضا هذا (واعلم) ان المصنف طاب ثراه كغيره اطلق الحكم في المرتد عن فطره من دون فرق بين المسلم الحقيقي الذي ارتد وبين المسلم الحكمي كن حكم عليه بالاسلام أحد ابويه لانه بعد القهر على الاسلام ان بقي على الاصرار كان مرتدا وجرت عليه احكام المرتد والحجة على هذا الاجماع معلوما ومتقولا واطلاق قول أمير المؤمنين عليه السلام اذا اسلم الاب جر الولد الى الاسلام فمن ادرك من ولده دعي الى الاسلام فان ابي قتل ويقرب من ذلك مرسل ابان وصحيح حريز كما تقدم حتى ان بعضهم تأمل في استنابة الولد وجعل حكمه حكم الكبير كما سلف نقله عن صاحب المسالك ومن هنا ظهر ان مناقشة صاحب المجمع لم تصادف محلها حيث ادعى عدم الدليل الواضح على ذلك لان الاخبار دلت على بعض احكام الكبير دون من حكم عليه بالاسلام وقد عرفت ان من الاخبار ما ورد في بيان بعض احكام الصغير ومنها ما ورد في حكم المرتد مطلقا من غير تفرقة بين الفطري والملي والاجماع هو المحصص والمقيد نعم في بعضها تفرقة في بعض الاحكام كالقتل وعدم قبول التوبة في الاول دون الثاني كما في صحيحة علي بن جعفر عن اخيه عليهما السلام هذا والمشهور ان قتل المرتد الى الامام عليه السلام كما في موثقة عمار ولكن أولها اصح مجاوز قتله لكل من سمع وطر فيها اخي المصنف في كتاب الحدود وقال ويتولى قتله الامام ويحل لكل سامع قتله وقال الشيخ وجماعة لا يصح قتله الا للامام أو نائبه فان بادر مبادر قتله لم يضمن لكن يأثم ويعزر واختاره الشهيد لرواية السجستاني ونسب قول المصنف هناك الى البعد هذا واحكام المرتد كثيرة منشعبة ليس هذا محلها فلنقتصر على ما ذكره المصنف رحمه الله **﴿قوله﴾** قدس الله روحه **﴿وان كان امرأة لم تقتل بل تحبس﴾** أي دائما وتستخدم خدمة شديدة وليس الاستخدام بالخدمة الشديدة

ولو تاب قبلت توبتها ولو كان المرتد عن غير فطره استتيب ولا تقسم تركته الا أن يقتل اذا لم يتب أو يموت وتعتد زوجته من حين الارتداد عدة الطلاق فان عاد في العدة فهو أولى بها وان خرجت وهو مرتد لم يكن له عليها سبيل (متن)

مصرحا به في كلام الاصحاب سوى الشهيد وقد صرحت به رواية غياث وتلبس أخشن الثياب وتطعم أجشب الطعام في عاداتها وأما الضرب حال الصلوة فقال المولى الاردبيلي انه مشهور بين الطلبة وصرح به الشهيد الثاني في الروض وما رأيت دليلا ولعله من باب التهي عن المنكر والمراد الضرب في الجملة وليس المراد الا أن تتوب أو تموت بالضرب كما يفهم من الروض لانه القتل بصعوبة (قلت) وقديهم ذلك من اللمة لان عبارتها كعبارة الرض وفي صحيح حماد لا تقتل وتستخدم خدمة شديدة وتمنع الطعام والشراب الا ماتت نفسها وتلبس خشن الثياب وتضرب على الصلوة (واما) مارواه محمد بن قيس من أن أمير المؤمنين عليه السلام أمر بقتل النصرانية التي أسلمت وارتدت فيمكن تأويله أو قصره على تلك القضية كما صنع الشيخ رحمه الله والدليل على جميع ذلك مرسله السراد عن غير واحد من أصحابنا ورواية غياث المذكورة وصحيحة حريز ورواية عباد بن صهيب عن أبي عبد الله عليه السلام وهل حكم الخثي كذلك وجهان من الشك في ذكروريته المسلط على قتله ومن عموم قوله صلى الله عليه وآله من بدل دينه فاقتلوه خرج منه المرأة وبقي الباقي داخلا في العموم اذ لا نص على الخثي بخصوصه وهذا متجه لولا أن الحدود تدرأ بالشبهات ولا تنكح المسلم لكفرها ولا الكافر لتحرمها بالاسلام ولا المرتد لمنعه بوجوب قتله وينتظر زوجها العدة فان تاب قبل انقضائها فالنكاح بحاله والا بانت وحلت له أختها والخامسة فان لم يكن دخل بها بانت لحينها وسقط مهرها الى غير ذلك من الاحكام ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ولو كان المرتد عن غير فطره استتيب ﴾ وفي مدة الاستتابة خلاف قليل ثلاثة أيام وقد استحسنته المحقق وجعله أحوط في المبسوط وقيل ينبغي أن تكون منوطة برأي الحاكم كافي المبسوط والايضاح وقيل لا مدة لها بل مقدار زمان يمكن فيه الرجوع ويدل على الاول رواية مسمع ودليل الاخير الروايات العامة بأنه يستتاب والا قتل وأما نفس الحكم فيدل عليه الاجماع والنصوص العامة والناصة على التفصيل كتوقيع أمير المؤمنين عليه السلام ورواية مسمع وغيرها ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولا تقسم تركته الا أن يقتل ﴾ كما في المبسوط والخلاف على ما نقل والسرائر وادعى فيها انه مذهبا وقال في (النهاية) انها تقسم قبل قتله أو موته والاول هو المشهور والمنصور ولم نجد الخلاف الا من النهاية ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ وتعتد زوجته الى آخره ﴾ هذه الاحكام مما اتفق عليها الاصحاب ويدل عليها قول الصادق عليه السلام في صحيح أبي بكر الحضرمي اذا ارتد الرجل عن الاسلام بانت منه امرأته كما تبين المطلقة ثلاثا وتعتد منه كما تعتد المطلقة فان رجع الى الاسلام فتاب قبل التزويج فهو خاطب من الخطاب ولا عدة عليها منه وتعتد منه لغيره وان مات أو قتل قبل العدة اعتدت منه عدة المتوفى عنها زوجها وهي نثره ولا يرثها ان ماتت وهو مرتد عن الاسلام (وليعلم) ان ظاهر هذا الخبر نفي الاولوية وان اسلم في العدة ويمكن حمل الينونه على انه ليس له الرجوع مادام على الكفر وحمل التوبة قبل التزويج عليها (١) قبله (٢) بعدها (٣) ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه

(١) أي على التوبة (٢) أي قبل التزويج (٣) أي بعدها (مصححه)

ولا يمنع من يتقرب الى الميت بالكافر وان منعت منه الوصلة (متن)

﴿ ولا يمنع من يتقرب الى الميت بالكافر وان منعت منه الوصلة ﴾ لتزولها بالكفر منزلة العدم والحكم واضح وانما خص بالذكر لثوم ان كفر الواسطة كما حجبها يحجب من يتقرب بها لانه فرع عليه فاذا منع الاصل كيف يرث الفرع وقد علمت انها منزلة (١) المدومة حتى ان من يتقرب بها ليس فرعاً عليها بل وارث بالاستقلال الا انه لا يرث مع وجودها وارثه وانما اخره (اخرها خ ل) هنا لان الكلام كان في القريب الكافر وهذا في المتقرب به وهذا بعده بمرتبه قد اصاب محزه (بقي هناك) فرع جليل لم يتعرض له المصنف طاب ثراه وهو ما اذا ترك الكافر اولادا صفارا وابن أخ وابن اخت مسلمين فقد اختلف فيه الاصحاب رضي الله تعالى عنهم فذهب علي بن الحسين والقاضي والتقي والكيدري ونجيب الدين على ما نقل عنهم والصدوق في الفقيه والمفيد في المقنعة والشيخ في النهاية والمحقق الطوسي في الرسالة والشريف ابن زهره والمحدث الكتاني والحري حاشية الوسائل الى ابن الاخ يرث ثلثي التركة وابن الاخت ثلثها وينفقان على الاولاد بالنسبة فان ادركوا قطعوا النفقة عنهم فان اسلموا صفارا دفع المال الى الامام عليه السلام حتى يدركوا فان بقوا على الاسلام دفع المال اليهم وان لم يبقوا فهو لابن الاخ وابن الاخت اثلاثا ان اتحدت النسبة وقد نسب في الدروس الى معظم الاصحاب وفي (الكت) الى اكثر الاصحاب قال وقال اكثر الاصحاب (٢) والمفيد والشيخ والقاضي وأبو الصلاح وابن زهره والكيدري ونجيب الدين فاراد بالاكثر خلاف هؤلاء ونسبه في المسالك والمجمع والكفاية والوسائل الى اكثر الاصحاب وفي (المهذب والمقتصر) الى كثير من الاصحاب والحجة على ذلك ما رواه المحدثون الثلاثة رحمهم الله بطرق متعددة عن السراة عن هاشم بن سالم عن مالك بن اعين كما في الكافي والتهذيب وعن عبد الملك بن اعين أو مالك بن اعين بلفظ أو كما في الفقيه وعن عبد الملك بن اعين ومالك بن اعين كما في الوسائل عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن نصراني مات وله ابن أخ مسلم وابن اخت مسلم وللنصراني اولاد وزوجه نصارى قال فقال ارى ان يعطى ابن اخيه المسلم ثلثي ما ترك ويعطى ابن اخته المسلم ثلث ما ترك ان لم يكن له ولد صفار فان كان له ولد صفار فان على الوارثين ان ينفقا على الصفار مما ورثا من ابيهم حتى يدركوا (قلت) كيف ينفقان فقال يخرج وارث الثلثين ثلثي النفقة ويخرج وارث الثلث ثلث النفقة فان ادركوا قطعوا النفقة عنهم فان اسلموا وهم صفار دفع ما ترك ابرهم الى الامام حتى يدركوا فان بقوا على الاسلام دفع الامام ميراثهم اليهم وان لم يبقوا على الاسلام اذا ادركوا دفع الامام الميراث الى ابن اخيه وابن اخته يدفع الى ابن اخيه ثلثي ما ترك والى ابن اخته ثلث ما ترك وقد نفثا في كشف الرموز والتفتيح بانها من مشاهير الروايات ووصفها في الختاف والتحريز ونكت الارشاد والدروس والمهذب الجديد بانها صحيحة ونسبه في المسالك الى جماعة من المحققين ثم انه ناقشهم هو والمقدس الاردبيلي بان مالكا لم ينص عليه بمدح

(١) كذا في نسخة الاصل ولعل الصواب منزلة منزله (مصححه) (٢) الموجود في نسختي من الدروس وقال اكثر الاصحاب كالصدوق والمفيد الى آخره فكان لفظه كالصدوق ساقطة من نسخة السيد قدس سره (محسن)

ولا توثيق بل المذمة موجودة في حقه بأنه ليس من هذا الامر في شيء وانه كان مخالفا كما عن المقيمي (قلت) وصفهم لها بالصحة يحتمل وجوها (الاول) ان السراد من اصحاب الاجماع فاذا صحت الرواية اليه فقد صحت عن المعصوم كما فهمه اكثر المتأخرين من قول علماء الرجال اجمعوا على تصحيح ما يصح عنه وان كان بعضهم فهم من هذه الكلمة غير هذا (الثاني) ان يكون فهموا ان مالكا ثقة (مما رواه) في الكافي في باب المصافحة عن الباقر عليه السلام حيث قال يا مالك انتم شيعتنا الحديث (ومما رواه) في الروضة عن ابن مسكان عن مالك الجهني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام يا مالك اما ترضون ان تقيموا الصلاة الى ان قال وتدخلوا الجنة الى ان قال ان الميت منكم على هذا الامر لشهد بمنزلة الضارب بسيفه في سبيل الله (ومما رواه) في كشف الغمة قال كنت قاعدا عند ابي جعفر عليه السلام الى ان قال يا مالك انتم والله شيعتنا حقا الحديث (ومما رواه) فيه عنه حيث قال كنا في المدينة حيث اجليت الشيعة الحديث ثم ان ابن ابي عمير الذي لا يروي الا عن ثقة وابن مسكان يرويان عنه وان تأمل بعض في ان ابن ابي عمير لا يروي الا عن ثقة وكذلك يونس (١) وللصدوق اليه طريق وهذه مما تشهد بتوثيقه (الثالث) ان يكون التوثيق لمكان عبد الملك بن اعين كما في الفقيه فاعلمهم فهموا مما ورد فيه من المدح العظيم اودعاء الامام له وزيارة قبره التوثيق فلا بأس لو وصفت بعد هذا كله بالصحة فتأمل (واعلم) ان كثير امن ذهب الى هذا الحكم لم يقصره على خصوص مورد الرواية هذا الشيخ في النهاية والمفيد في المنفعة فرض (٢) المسئلة في الاخوة والاخوات ولم يقصره على ابن الاخ وابن الاخت وقال أبو الصلاح على ما نقل اذا كان للكافر اولاد صغار وقرابة مسلم ومثله المحقق الطوسي وابن زهره وكذا الكيدري ونجيب الدين على ما نقل عنهما والمحدث الكاشاني ونسبهم في المسالك الى الافراط وستعلم ما فيه وخالف ابن ادریس والمحقق في نكت النهاية كما نقل عنه تليذه الحسن ابن ابي طالب الآبي في كشف الرموز والفاضل المذكور في الكتاب المشار اليه وربما ظهر منه في آخر كلامه الميل الى مذهب الشيخ واتباعه والمصنف (٣) في المختلف والتحرير والارشاد وأبو العباس في المذهب والشهيدان في الدروس والمسالك والمحقق الثاني في تعليق الارشاد والنافع وصاحب المجمع وصاحب التقيح وتوقف في الشرائع والنافع والمقتصر ونكت الارشاد وغاية المرام والكفاية ولم يذكر هذا الفرع أصلا في المبسوط والتلخيص والوسيلة والبصرة والايضاح والكنز واللمعة والروضة ولم يتعرض له في التهذيب بشيء (احتج الحليون) ومن تابعهم من المتأخرين بأن ولد الكافر كافر للاجماع على انه في حكم ابويه وتابع لهما فلا يدفن في مقابر المسلمين ولا يقاد به المسلم وكل كافر يحجبه المسلم وبرئه للاجماع ورواية الحسن بن صالح فوجب طرح الرواية لان كانت من أخبار الاحاد كما هو مذهب ابن ادریس أو لمخالفتها القواعد والاجماع أو تحملها على الاستحباب كما في المختلف والمذهب والتقيح وتعليق النافع والارشاد أو تنزيلها على عدم القسمة قبل البلوغ على ما فيه كما

- (١) أي روى عن مالك كما يعلم من كتب الرجال (محسن) (٢) كذا في نسخة الاصل والصواب فرضا وكذا قوله بعده ولم يقصره صوابه ولم يقصره والظاهر أن النقل كان أولا عن أحدهما ثم وجد ذلك في كلام الآخر فقله وسوى عن تفسير لفظي فرض ولم يقصره الى صيغة الثانية (محسن)
(٣) بالرفع عطف على ابن ادریس لاعلى الشيخ (مصححه)

في نكت النهاية على ما نقل عنها (قلت) الكلام في اثبات الصغرى وانها محل البحث وذلك لانهم ان ارادوا ان ولد الكافر كافر حقيقي فممنوع كما اعترفوا به من انه في حكمه (فان ارادوا) انه في حكمه في كل الاحكام كما في السرائر فاول ممنوع لانه خالفه في أشياء كثيرة لان الولد يسمى وينبع السابي وليس كذلك ابوه وولد المرتد ليس كالمرتد كما سلف الى غير ذلك فليكن هذا مما خالف اباه فيه ويكفي الشك في الرجوع الى الاصل الاصيل (وان ارادوا) انه في حكمه في خصوص هذا الفرع فهو محل التزاع (وان ارادوا) انه في حكمه في الجملة فسلم واين الدليل على انه في حكمه في هذا الفرع مع ان الذين تقوم بهم الاجماع الذي قامت به الصغرى قد علمت ان جواهرهم وعمدة قدماتهم الذين هم الاصل في تحصيل الاجامعات حكموا بخلاف ذلك فكانوا قائلين باننا ما اجمنا الا على الكافر الحقيقي لامن هو في حكمه في بعض الاحكام (فان قلت) هذا ابن ادريس ظاهره دعوى الاجماع في المقام والمدار في تحصيله على القطع بقول المعصوم عليه السلام ولا يقدح فيه خلاف المخالف المعروف النسب أو مطلقا وان كثر كما قرر في فقه (قلت) دعوى القطع انما تقبل في موضع يخفى علينا الحال ويظن فيه تحصيل القطع واما فيما نحن فيه فمن يسمها أو يقبلها مع ما يراه من خلاف الواسطة الذي هم الاساطين ولولا هم ما عرف ابن ادريس ولا غيره اجماعا ونما عرفت الاجامعات من فتاواهم والاخبار انما خرجت من ايديهم وهم جميعا كما عرفت على خلاف ما يدعيه انه فهمه منهم أو علمه من سيدهم عليه السلام بواسطتهم (فان قلت) لعله يدعي اجماع اهل عصره وانه لحجة (قلت) هذا السيد عز الدين أبو المسكار حمزة بن علي بن زهره الحسيني الحلبي صاحب الغنية من مشائخه ومعاصريه ممن يخالفه على ذلك وربما ظهر منه دعوى الاجماع كما هو عادته وكذلك المحقق الطوسي ممن ادرك أواخر عصره كما يظهر من اجازة الشيخ معان له وقد علمت انه ممن يخالفه على ذلك ومما ذكرنا ظهر ان من تعدى عن منطوق الرواية غير مفرط كما قال في المسالك بل حرى بذلك على الاصل هذا كله مضافا الى الرواية التي قد علم حالها من الاشتهار والاعتبار وقد رماها المقدس الاردبيلي في الجمع بأن في متنها قصورا حيث حكم فيها أولا بتوريث ابن الاخ وأبن الاخت ولم يفصل بما اذا اسلم الاولاد أولا وحكم فيها بعده بانه ان اسلموا يعطي الامام عليه السلام ويفهم منها وجوب الاتفاق على ابن الاخ والاخت مع عدم العلم بان (بانهم خل) اسلموا ولم يعلم وجوب الاتفاق على الامام عليه السلام بل الظاهر من دفع الميراث اليهم ان بقوا على الاسلام واليهما ان لم يبقوا انه لا ينفق عليهم (قلت) من لحظ الرواية وجرى بها على القواعد الاصولية من حمل المطلق على المقيّد علم ان لا منافاة ولا قصور وذلك لان اطلاق ارث بني الاخ والاخت مقيّد بالتفصيل الذي بعده الذي يفهم منه ان ذلك ان لم يسلموا وهم صفار وان اسلموا وهم صفار دفع المال الى الامام عليه السلام وهو ينفق عليهم الى ان يدركوا وهذا القيد اعني الاتفاق وان لم يكن مذكورا هنا الا انه مراد بقرينة ما سلف من وجوب الاتفاق على ابني الاخ والاخت مع عدم العلم باسلامهم فكان دفع المال الى الامام عليه السلام محولا عليه مقبدا به بل هو فيه اولى لمكان الاسلام وهو ظاهر لا يخفى على انهم اذا اسلموا وليس لهم مال وجب على الامام عليه السلام ان ينفق عليهم من ماله فكيف اذا كان لهم عنده مال والسر في دفع المال الى الامام عليه السلام اذا اسلموا لانهم اذا اسلموا صفارا وتعبدوا بشرائع الاسلام وتمرنوا عليها من البعيد غاية البعد ان يرجعوا عنه الى الكفر بعد البلوغ فكانوا لذلك كالمسلمين حقيقة ولما كان

﴿المطلب الثاني﴾ في القتل القاتل لا يرث مقتوله اذا كان القتل عمدا ظلما ولو كان بحق لم يمنع ولو كان خطأ قتل ورث مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يمنع من الدية خاصة وهو جيد (متن)

الامام عليه السلام ولي من لا ولي له كانت عليه حفظ المال لهم الى ان يبلغوا وينفق عليهم بقدر ما يحتاجون واما اذا لم يظهروا الاسلام قبل البلوغ كان احتمال الاسلام بعيدا منهم لمكان مخالطتهم للكفار مثلا فكانوا كأنهم معدومون فلا حرج لو كان المال حينئذ في يد ابني الاخ والاخت ولمكان احتمال الاسلام قلنا عليهما ان ينفقوا عليهم الى البلوغ وان ايت عن ذلك كله فلا أقل من أن تكون هذه المسئلة مستثناة من القواعد والقوانين مراعاة للدليل وموافقة للقدماء مع عدم تعديته أصلا بل جعلها حكما في قضيه واما اطلاق الكلام في المقام لان موافقة القدماء تقضي باثبات أصل في هذا الفصل تبنى عليه احكام كثيرة فيجري الحكم في كل موضع يكون فيه الميت الكافر مطلقا أولاد صغار مع كل وارث سواء كان مؤخرا عنهم أو في مرتبتهم فليحفظ اكل ملاحظة ﴿المطلب الثاني في القتل﴾ قوله ﴿قدس سره﴾ القاتل لا يرث مقتوله اذا كان القتل عمدا ظلما ﴿بالنصوص المتظافرة

ما بين عام وخاص وبالاجماع من جميع المسلمين والحكمة فيه ظاهرة فانه لو ورثه لم يؤمن ان يعاجل مورثه فاقتضت المصلحة ان يعامل بنقيض غرضه ﴿قوله﴾ ﴿قدس سره﴾ ﴿ولو كان بحق لم يمنع﴾ سواء جاز للقاتل تركه كاقصاص وقتل الصائل ام لا كرجم الحصن وقتل المحارب بالاجماع المعلوم وانه لمنقول صريحا في (تلخيص الخلاف والمسالك والمفاتيح والكفاية) وضمنا كما في (الفنية والسرائر والايضاح) ويدل عليه من الاخبار صريحا خبر حفص بن غياث (١) ومفهوما وعموما غيره من الاخبار الكثيرة وللعامة فيه اقوال فالشافعي على عدم ارث القاتل مطلقا بحق أو بغيره وكذا النخعي فانه منع القاتل خطأ ورووا ذلك عن علي عليه السلام وعمر وزيد وابن عباس واما نهبنا على مذهب العامة ليحمل ما خالف من الاخبار على التقية ﴿قوله﴾ ﴿قدس الله روحه﴾ ﴿ولو كان خطأ قتل ورث مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل من الدية خاصة وهو جيد﴾ القول الاول خيرة المراسم والنافع والشرائع والمسالك والوسائل وأقرب الوجهين في التهذيب والاستبصار والتهاية والمفاتيح وقال في (المقنعة) ويرثه اذا كان خطأ لانه غير مذبذوب ولم يعتمد الله خلافاً وهي باطلاقها ان لم يكن غير الدية هو المتبادر الشائع فينزل عليه الاطلاق ظاهرة في هذا القول وقد نسب اليه في الكشف والمختلف (٢) والمهذب والمقتصر والدروس والمسالك والكفاية وغاية المرام وفي (النكت) انه مذهب المفيد في المقنعة وقد علمت انها كانت عبارتها ظاهرة بخلافه وستعلم ان الشيخ والمحقق نسبا اليه القول الثالث وهو المنقول عن الجامع وقال في (التحرير كالشرائع والمفاتيح) انه أشهر وانه لعجيب مع ما يدعى من الاجماع والشهرة على خلافه كما يأتي ولم يرجح شيئا من القولين في الايضاح والمهذب والكنز وفي (الكفاية) قطع الارث من غير الدية واستشكل في الدية وفي (البصرة) نه يمنع من ارث الدية على قول ونسب المقدس الاردبيلي الاقوال الثلاثة الى الشيخ في التهذيب ثم تعجب منه وقد علمت ان الشيخ انما اختار القول الاول ثم نقل تأويل المفيد وقال انه قريب ولم يتحتم المنع مطلقا كما هو ظاهر

(١) رواية حفص بن غياث وردت في أهل العراق وأهل الشام يوم صفين (منه قدس سره)

(٢) والايضاح والكنز كذا في المسودة (منه قدس سره)

لمن لخط عبارته فيه والوم انما نشأ من قوله والمتعمد انه لا يرث شيئاً من الدية وغيرها كما هو في نسخة مضبوطة صحيحة وفي بعض النسخ كما في المختلف نقلاً عن الشيخ والمتعمد انه لا يرث شيئاً بتقديم العين المهملة على التاء المثناة الفوقانية ومن هنا وقع الوم والاشتباه ويدل على ذلك ان المقدس الاردبيلي نقل عنه المتعمد دون المتعمد ولعل النسخة التي رآها مثل ما نقل فلاشتباه ووقع في الكتابة ولقد تبعت فوجدت النسخ مختلفة وأصحها المتعمد دون المتعمد مضافاً الى ما يظهر من سياق الكلام وندرة مذهب ابن أبي عقيل وعدم ذهاب الشيخ اليه في كتاب من كتبه والامر واضح كما انه سهل (وأما) القول الثاني فهو مذهب الحسن بن أبي عقيل والفضل بن شاذان ولم يوافقها عليه أحد من الاصحاب سوى ظاهر ثقة الاسلام رحمه الله فانه نقله عن الفضل بن شاذان ساكتاً عليه والصدوق كالكليني نقل كلام الفضل برمته على طوله الا قوله وان كان خطأ فكيف يرث وهو تؤخذ منه الدية لكن نقل في اثناء كلام الفضل عبارة لم ينقلها الكليني وهي قوله كل من كان له الميراث لا كفارة عليه وكل من لم يكن له الميراث فعليه الكفارة فان كانت من الصدوق في بيان كلام الفضل أو كانت من الفضل كان الظاهر منه اختياره لمكان السكوت عليه وانها لظاهرة ان لم نقل صريحة في منع مطلقاً وهو مذهب الشافعي وجماعة من العامة ولعله رحمه الله استند في ذلك الى عموم الاخبار مثل صحيحة هشام بن سالم وحسنة جميل وروايته وأوضحها فيما يذهب اليه رواية الفضيل ابن يسار حيث قال فيها ولا يرث الرجل الرجل اذا قتله وان كان خطأ ويأتي الكلام على الاخبار عند الاحتجاج للقوانين الآخرين (وأما الثالث) فهو مذهب الكاتب والقاضي والكندري (١) على ما نقل عنهم والمفيد على ما نقل الشيخ عنه في التهذيب والاستبصار والتهاية والمحقق في الشرائع وغيرها واعلمها فيما ذلك من عبارة المقنعة كما أشرنا اليه سابقاً وأوان الشيخ أخذه منه سمعاً كما هو الظاهر من التهذيب كما ان القول الاول يحتمل ان يكون له في كتاب أو رسالة غير المقنعة ان لم نقل بظهوره منها أو ان نسخها مختلفة كما وجدناه في مواضع كثيرة كل ينقل عنها غير ما نقل الآخر وعلى كل حال فلا وجه لمنع الصبوري ان يكون القول الثالث مذهباً للمفيد رحمه الله وهو خيرة المبسوط والخلاف على ما في تلخيصه والانتصار والكليني والوسيلة والغنية والسرائر والرسالة النصيرية وكشف الرموز والمختلف والارشاد والمقتصر واللمعة والمجمع وتعليق الدافع للمحقق الثاني وغاية المرام وهو ظاهر الروضة واستحسنه في التحرير والشرائع وربما ظهر من النكت المبل اليه وكذا الدروس والتفتيح وربما أمكن ظهوره من التبصرة وقد سلفت عبارتها وجعلها قريباً في التهذيب والاستبصار والتهاية وقواه في المفاتيح ونقل عليه الاجماع في الانتصار والخلاف والغنية والسرائر وفي (الدروس) نسبه الى المشهور وفي (النكت والمسالك) الى أكثر الاصحاب (احتج الاوتون) بعموم أدلة الارث كتاباً وسنة واجماعاً خرج العائد الظالم بدليله وبقي غيره لا تنفأ الحكمة فيه لانه غير مؤاخذ بالخطأ لرفعه عنه (وبصحيحة) عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل أمه أيرثها قال ان كان خطأ ورثها وان كان عمدًا لم يرثها ولا قاتل بالفرق بين الأم والولد وغيرها ومثلها حسنة محمد بن قيس في الفقيه وروايته في التهذيب بطريقه الى الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن

(١) هو قطب الدين علي بن مسعود الكندري (منه قدس سره)

محمد بن قيس وبطريقه الى علي بن فضال عن التميمي عن محمد بن عاصم عن محمد بن قيس البجلي الثقة بقرينه عاصم قالوا وترك الاستفصال دليل العموم فيما تركته مطلقاً ومنه الدية ورواية الفضيل التي دلت على منع الخطأ ضعيفة بالارسال في التهذيب وبمعلي بن محمد وبالارسال في السكافي فضلاً عن ابن فضال وعن محمد بن سنان مع امكان الحل على التقية لموافقها لمذهب كثير من العامة (وفيه) ان المتبادر من قوله عليه السلام يرثها وميراثه الارث من المال لا من الدية مع معارضته للاجماعات المنقولة كما يأتي ولما دل على منع ارث القاتل من الدية وعلى منع الوارث من الدية مطلقاً قتلاً أو غيره كما في خبر السكوني ولما دل على التفصيل كما يأتي ان شاء الله تعالى هذا كله مع مخالفته للاعتبار اذ من البعيد ان توجب جنايته دفع شيء اليه ان كان خطأ محضاً او يرث من نفسه ان كان شبيه عمداً كما يأتي بيان ذلك كله ان شاء الله تعالى (واحتج) الحسن والفضل مع ما ذكرنا لها من الاخبار بموافقة الاعتبار لانه كيف يرث وهو تؤخذ منه الدية كما قال الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) فلو كان القاتل وارثاً لما وجب عليه تسليم الدية وقد أجمعوا جميعاً في الجملة على ان القاتل لا يرث فان ادعى بعض الناس انه عني بذلك العائد فعليه الدليل والحجة الواضحة ولن يأتي في ذلك بحجة أبداً على انه انما منع الميراث احتياطاً لدماء المسلمين حتى لا يقتل أهل الموارث بعضهم بعضاً (وأنت تعلم) ان الاخبار السافعة مع موافقتها لمذهب العامة معارضه بصحيفة عبد الله بن سنان وحسنة محمد بن قيس والاجماع المنقولة ولا منافاة بين تسليم الدية والارث من غيرها وهو لا الذين أجمعوا وفيهم القديم اعني ابن الجنيد يقولون ما أجمع أصحابنا الا على العائد والا فإنا كانوا يذهبوا الى خلاف ما أجمعوا عليه لانهم أطبقوا جميعاً على ارث القاتل الخطي في الجملة والحكمة انما تعقل في المتعمد دون الخطي (واحتج) أصحاب القول الثالث بالاجماع المنقولة في الكتب الاربع (١) الا ان اجماع السبدين المرتضى وأبي المسك كرم على عدم الارث من الدية المستحقة عليه واجماع السرائر والتلخيص على عدم الارث من الدية المستحقة عليه أو على العاقلة فيكونان شاملين للخطأ وشبهه وذلك في شبه العمد والخطأ المحض أولى اذ لا قاتل بالفرق في الارث بين الدية التي عليه والدية التي على العاقلة (وبما رواه) الشيخ في الخلاف وأبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي في تلخيصه والحسن بن أبي طالب اليوسفي في كشف الرموز وشيخنا الشهيد في نكت الارشاد عن محمد بن سعيد قال الشيخ والفضل قال الدارقطني هو محمد بن سعيد ثقة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو (٢) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يتوارثون أهل ملتين بشيء ترث المرأة من مال زوجها ومن دية ويرث الرجل من مالها ومن ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه فان قتل أحدهما صاحبه عدماً فلا يرث من ماله ولا من دية وار قتله خطأ ورث من ماله ولا يرث من ديته وفي (كشف الرموز) قال ما رواه محمد بن سعيد الدارقطني عن عمرو بن شعيب الى آخره فجعل الدارقطني راوياً لا معدلاً كما في الخلاف وتلخيصه والامر سهل وهذه الرواية وان لم تكن موجودة في الجوامع العظام الا انها جاءت من ناحية أصحاب الجوامع وخرجت عن أيديهم كما خرج

(١) الانتصار والغنية وتلخيص الخلاف والسرائر (بخطه قدس سره) (٢) كذا في نسخة الاصل وفي شرح الارشاد للشهيد هكذا ولرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وعبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى آخره فكان ما في الكتاب من سهو القلم (محسن)

غيرها في الاصول بما هو مشتمل على رجال العامة ولم تأت من ناحية العامة قطع حتى نردها فما بقي فيها الا ضعف السند لأن كانت نصة في المطلوب وضعفه منجبر بعمل الاصحاب والشهرة العظيمة فلتكن حجة وشاهداً على الجمع بين الاخبار المتعارضة بل ربما يدعى ان الجمع في المقام لا يحتاج الى شاهد وان كنا نشترطه في حجة الجمع لكنا قلنا هناك ان هذا الشرط لا بد منه اذا لم يكن يتبادر الى الذهن بملاحظة المتعارضين وجه الجمع ان لم يكن هناك حكم عقلي وفي المقام ان لم يقل ان العقل يمنع من دفع الانسان الى نفسه أو يأخذ من عاقلته عوض ما جناه وان العقل لقاطع بالمنع في الاول كما في النكت وغيرها فيكون هو الشاهد على الجمع لا يمكن ان نقول ان وجه الجمع يتبادر الى الذهن بمجرد ملاحظة تعارض أخبار الباب على انا بمحمد الله تعالى قد كفينا مؤنة دعوى ذلك بالخبر المتعبر الصريح (وبما رواه) ثقة الاسلام والصدوق والشيخ في الصحيح عن أبي عبيدة وهو زياد بن عيسى الثقة قال سئلت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة شربت دواء وهي حامل فألقت ولدها الى ان قال قلت له فهي لا ترث ولدها من دية مع أبيه قال لا لانها قتله فلا ترثه فهذه الصحيحة ان لم تكن صريحة في نفي ارث قاتل الخطأ من الدية فانها لظاهرة ومن البعيد جدا قصر الحكم على خصوص هذا الفرض (وبمؤثقة) محمد بن قيس بالتبلي عن أبي جعفر عليه السلام قال ايما امرأة طلقت فمات عنها زوجها قبل أن تنقضي عدتها الى ان قال وان قتلت ورث من ديتها وان قتل ورثت من دية مالم يقتل أحدهما صاحبه والمراد بالمطلقة المطلقة رجعيًا وهو ظاهر كما ان قوله عليه السلام مالم يقتل أحدهما صاحبه ظاهر ظهورا لا يكاد يخفى في كونه قيدا للتوريث من الدية ومثلها رواية عبد الله بن يعفور وحسنه محمد بن قيس واذا ظهر ان قوله عليه السلام في هذه الروايات الثلاث مالم يقتل أحدهما صاحبه قيد للتوريث كانت دالة باطلاقها على المراد ان لم يقل ان المتبادر انما هو الخطأ فكانت هذه بأجمعها أدلة حق على المختار وشواهد صدق على الجمع بين الاخبار وذلك لانها وردت على أنحاء شتى (فمنها) ما دل على عدم توريث القاتل على الإطلاق كما في صحيحة هشام وحسنه جميل وروايته ونحو ذلك (ومنها) ما دل على منع المامدون المخطئ كصحيحة عبد الله بن سنان وحسنه محمد بن قيس وروايته (ومنها) ما دل على منع المخطئ بخصوصه كرواية الفضيل بن يسار وابنه (ومنها) ما دل على منع ارث القاتل من الدية كما في حسن محمد بن قيس الذي ذكرناه آنفاً وهو غير حسنه التي دلت على منع المامد دون المخطئ (ومنها) ما دل على المنع من الدية مطلقاً من دون ذكر قتل أحدهما صاحبه كما في خبر السكوني ان علياً عليه السلام كان لا يورث المرأة من دية زوجها ولا يورث الرجل من دية امرأته شيئاً ولا الاخوة من الام من الدية شيئاً (ومنها) ما دل على التفصيل وهو ما استنبضناه من صحيحة أبي عبيدة الحذاء ورواية عمرو ابن شعيب وبقية الاخبار التي ذكرنا انه يستفاد منها التفصيل الذي منها حسن محمد بن قيس بما وجهناه به وبهذه الاخبار يحصل الجمع والالتزام بين الاخبار الواردة في المقام ويرتفع الخلاف والخصام وذلك لان العمومات من الكتاب والسنة والاجماع التي استنبضوها للدلالة على ارث القاتل مع عدم ظهور شمولها للدية معارضة بالعمومات الدالة على عدم ارث القاتل مطلقاً والخصوصات التي اقتضت حمل العمومات عليها وهي صحيحة عبد الله بن سنان وحسنه ابن قيس وروايته مع معارضتها برواية الفضيل وصحيحة ابنه الملاء على الصحيح كما يأتي غير ظاهرة في الارث من الدية ايضاً مع اصالة عدم الارث في المقام ومخالفة الاعتبار وبهذه الاخبار الدالة على التفصيل يحصل الجمع بين جميع الاخبار الموافقة

للاجماعات وصحيح الاعتبار على انه كما علمت لو لم تكن هذه الاخبار شاهدة على الجمع والتفصيل لوجب المصير اليه لمكان الاخبار الآخر الدالة على منع ارث القاتل من الدية والدالة على منع الارث من الدية مطلقاً والدالة على منع الخطأ بمخصوصه بل لو لم تكن هذه أيضاً موجودة لوجب المصير اليه لمكان المنع العقلي من دفع الانسان الى نفسه أو أخذه من غيره عوض ما جناه كما أشرنا اليه سابقاً وقد صرح جماعة بان ذلك لا يعقل هذا كله مع قطع النظر عن دعوى تبادر ذلك من ملاحظة تعارض الاخبار كما سلف بيانه ومن هنا ظهر ضعف ما في المسالك حيث قال ان الجمع بين الدليلين يتوقف على اثبات دليل من الجانبين ليجمع بينهما وهذه اخبار ارث الخطأ مطلقاً فيها الصحيح والمعتبر وليس لها معارض الا العمومات فبعد تسليم العموم يجب الجمع بتخصيص العام بما عدا مدلول الخاص ورواية الفضيل الدالة على المنع صريحاً لا تصلح للمعارضة لما فيها من الضعف والارسال فلا تكافؤ فلا جمع فبقيت اخبار ارث الخطأ مطلقاً على اطلاقها وما استنقضتموه للتقيد من استبعاد أخذ القاتل للدية ورواية عمرو بن شعيب لا يصلح للتقيد لان هذا استبعاد محض والرواية عامة انتهى حاصل كلامه وأنت قد عرفت على تقدير تسليم عدم التكافؤ والا فهو ممنوع كما يأتي الكلام فيه ان ما استنقضناه لتخصيص اخبار ارث الخطأ من صحيحة أبي عبيدة ورواية عمرو بن شعيب التي ظهر لك حالها من رواية الاجلاء لها واحتفالهم بها وانما وردت من ناحية أصحابنا المؤيدة بالاجماع الاربعة والشهرة العظيمة والاعتبار الى غير ذلك من المؤيدات مضافاً الى موثقة محمد بن قيس وحسنه ورواية عبد الله بن يعقوب مما لا شبهة في صلاحيتها للتقيد والتخصيص فوجب تنزيل الاطلاق أو العموم الذي في تلك على التفصيل الذي في هذه وانه لا كمل وجوه الجمع ولا حاجة بنا الى ان يكون هناك لاخبار ارث الخطأ مطلقاً اخبار آخر معارضة مكافئة لها كما هو ظاهر معروف على ان هناك ما يمارضها ويكافؤها وكأنه ما عثر الا على رواية الفضيل بن يسار التي وقع في طريقها الارسال والضعف والا فهذا الشيخ وثقة الاسلام روي عن العلاء بن الفضيل ابن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام ان الرجل لا يرث الرجل اذا قتله وان كان خطأ بطرق معتبرة (أما) ثقته الاسلام فقد رواه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن سار عن العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام ان الرجل الحديث وانه لصحيح لان العبيدي وثقه (جس) وقتل عن الاصحاب انكار ما رماه به أبو جعفر بن بابويه وانهم يقولون من مثل العبيدي (وأما) محمد بن سنان فانه ثقة على الصحيح وانه من أصحاب الاسرار كما لا يخفى على من اطلع على حاله من كتب الرجال (وأما) الشيخ فقد رواه باسناد عن يونس ومن المعلوم ان له الى يونس ثلاث طرق فيها الصحيح وهو ما كان فيه الحسن بن حمزة العلوي لانه ورد فيه من المدح ما يزيد على التوثيق بمراتب سندا ولكنه شيخ اجازه كأحمد بن يحيى المطار وفيها الحسن باسماعيل بن تراب وصالح بن السندي المتألفين اسماعيل ورد فيه مدح مضافاً الى كثرة روايته وعدم استثنائه من كتاب النوادر وقبوله عند أهل قم ومثله صالح بن السندي فكانت هذه الرواية مروية عن الفضيل وابنه بطرق متعددة في كتابي الاخبار الكافي والتهذيب هذا كله مضافاً الى ما ورد في منع القاتل من الدية وما ورد في المنع من الارث من الدية كخبر السكوني أما كان في هذا معارضة ومكافئة لصحيحة عبد الله بن سنان الذي في طريقه من لم ينص على توثيقه ولكنه شيخ اجازه مع انها ليست ظاهرة

ولا فرق في ذلك بين مراتب النسب والسبب وفي اشتراط استقرار الحياة اشكال (متن)

في شمولها للدية والا لجأها الوهن من مخالفة الاعتبار فهي دائرة بين أمرين اما وهن أو عدم شمول
وأما حديث الاستبعاد فليس باستبعاد بل هو منع عقلي وقد علمت انه نص على ذلك جماعة فقد ظهر
أنه يصح الجمع بين الاخبار بالجمعين بل بها وبالحكم العقلي فليتأمل (١) ﴿قوله﴾ ﴿ولا
فرق في ذلك بين مراتب النسب والسبب﴾ بالاجماع وعموم قوله صلى الله عليه واله لا يرث القاتل
وقوله عليه السلام لا يوارث رجلان قتل أحدهما صاحبه الى غير ذلك من الاخبار وقد عقد له في
الوسائل بابا وأخبار الخطأ وان اختصت ببعض المراتب فلا تخصص لعدم القاتل بالفصل وهو الاصح
من مذاهب العامة كما في تنوير السراج لاحمد ابن محمود الساماني وفي بعض عباراتهم ما يوهم أن
الاب يرث ابنه الذي قتله ﴿قوله﴾ ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ وفي اشتراط استقرار الحياة
اشكال ﴿ينشأ من كون المانع من الارث انما هو القتل فيدور مدار صدق الاسم ولا ريب ان مرقه
روح من اخذت حيوته في الزوال قاتل لاسيما اذا كان ذلك مما يستطيل نصف اليوم ونحوه عادة وهذا
احد وجهي الاشكال وهو الذي اختاره الفخر في الايضاح ومن انه لما كان ميتاً لم يحاله فكانت الجنابة
عليه بمنزلة الجنابة على الميت فلمقتضي النور يث موجود والمانع مشكوك في وجوده والاصل عدمه وهذا
ثاني وجهي الاشكال وربما ظهر من الفاصل العميدي الميل اليه قال في (الايضاح) لا يقال سبب
الارث معلوم والمانع مشكوك فيه والاصل عدمه لانا نقول المانع هو القتل مطلقا لمعوم النص وقد حصل
ولذلك تصح تصرفاته حينئذ كالوصية والاقرار وانما كان عدم استقرار الحياة كالموت في المذبح
لا مطلقا (قلت) قد يشك في الصدق اذا بلغت الحلقوم وفتح فاه للخروج وشخصت عيناه فعاجله أو
اصيب بما لا يلبث معه لحظه فاجبز عليه وكذا من ذبح أو قطع رأسه وجعل يضطرب وجاء
آخر فاصابه بما سكن معه اضطرابه بل قد يقطع ان هذا ليس بقاتل واما المجزئ على صريح ليس بهذه
المكانة فهو قاتل بلا ريب بل الاجهاز كله قتل لكنه قتل مخصوص وهو قتل الجرم الصريح والتسليم
عليه كما في القاموس والصحاح والنهاية وبعد هذا فالواجب ان يعرف ما المراد من استقرار الحياة قال
في (المبسوط) في الكلام على ارث الجنين مانصه ويعلم ان فيه حياة مستقرة ان يعطس او يمص اللبن او
يتقي يمين او ثلاثة (وقال المصنف) في هذا الكتاب في كتاب الذبائح ما نصه ونفني بما حيوته
مستقرة ما يمكن ان يعيش مثله اليوم او الايام وبغير المستقرة ما يقضي بموته عاجلا فجعل اقلها اليوم كما
في الارشاد خلاف ما في المبسوط وقال في (المجمع) المراد بالحياة المستقرة الحياة المعلومة الممتازة عما
شبهها من حركة المذبح ولا عبرة بطول الزمان وقصره بل لو علم انه يموت في الحال قال والعلم ببقاء
اليوم واليومين مشكل (قلت) هذا المعنى يستفاد من مطاوي كلامهم كما يظهر ذلك لمن لحظ قول
المصنف وغيره في هذا الكتاب وغيره في الصيد حيث قالوا وان ادركه مستقر الحياة لم يحل الا
بالتذكية ار اتسع الزمان لها والا حل اذا لم يتسع لانه ان كان المراد بعدم اتساع الزمان عدمه لنفس

(١) وحه التأمل ان ظاهر المسالك انه اذا حصل التكافؤ من الطرفين صح الجمع وان لم يكن عليه شاهد
الا انه نفى أولاً التكافؤ فلا وجه للجمع ثم انه قيد انه قد يجمع بجمع آخر وهو حمل المطلق على المقيد
فقال ان المقيد رواية عامة فلا تصلح للتخصيص لأنه لا بد فيه من التكافؤ أيضاً (منه قدس سره)

ولو لم يكن وارث الا القاتل كان الميراث للامام ولو كان لقاتل أبيه ولد ورث الجسد ولم يمنع لمنع الاب اذا لم يكن هناك ولد للصلب ولو لم يكن وارث الا الكافر والقاتل ورث الامام فان أسلم الكافر ورث وطالب بالقتل ولو نقلت التركة طالب ولم يرث (متن)

فعل الذكاة فلا يجتمع مع استقرار الحياة بمعنى ان يعيش يوماً او يومين وان كان مع مقدماته مثل تحصيل الآلة فالحكم بالحل غير متجه اذ قد يكون ذلك الزمان أكثر من يوم او يومين بل قالوا ان الحكم بالحل في يوم واحد غير سديد وان قد السكين وغيره ليس معذر وانه يحرم بمجرد التأخير وهذا التقرير ظهرت قوة المعنى الاخير وانه هو المراد وعليه الاعتماد وهو المستفاد من الاخبار ايضا وسيأتي لهذا مزيد تمة وايضاح في آخر الكتاب بعد ميراث الحثي فعلى هذا نقول فيما نحن فيه انه يشترط استقرار الحياة في المنع من الارث اذ عند عدم استقرارها بالمعنى المذكور لا يرث احد في عدم صدق اسم القتل لان من قطع رأسه وبقي يضطرب او نحو ذلك ثم جائه آخر فاصابه بما يسكن معه اضطرابه لا يصدق عليه انه قاتل ولا مشارك ولعل ما اختاره في الايضاح مبني على المختار (واما) حال استقرار الحياة في الذبيحة فعناه ان لا يموت في أثناء الذبح وان لا ينطبق الذبح على الموت وان لا تكون مذبوحة ذبحاً فاسداً ثم تذبح بعد ذلك كما يستفاد من الاخبار وهو الموافق للاعتبار فليأمل في المقام قوله قدس الله روحه ﴿ كان الميراث للامام ﴾ عليه السلام كما سلف بيانه وفي (التحرير) وغيره كان لبيت المال وقد نبهنا فيما مضى ان المراد بيت مال الامام عليه السلام كما نبه على ذلك في تلخيص الخلاف والسرائر وغيرها وكما هو مقتضى الاخبار والقواعد وعليه ينزل ما في المقنعة والجامع حيث قال فيها انه لبيت مال المسلمين وفيه على ما قلل عنه ان الامام يأخذه ويضعه في بيت مال المسلمين بان يقال ان بيت مال الامام عليه السلام هو في الآخرة بيت مال المسلمين لانه عليه السلام هو المتكفل بمصالحهم والكافل لا يتأثمهم ومحاولهم قال في (السرائر) قال الشيخ في المبسوط اذا قلت بيت المال فقصودي بيت مال الامام عليه السلام قوله قدس الله روحه ﴿ ورث الجد ولم يمنع منع الاب ﴾ قد سلف ان الواسطة لا تمنع لانها كالمدمومة ولا فرق في ذلك بين ان يكون لكفر او قتل او غيرهما ويدل عليه في المقام بعد الاجماع ما رواه جميل عن احمد هاعليهما السلام قال فان كان للقاتل ابن ورث الجسد للمقتول وفي خبر آخر له لا يرث الرجل اذا قتله ولده او والده ولكن يكون الميراث لورثته القاتل قوله قدس الله روحه ﴿ ولو لم يكن وارث الا الكافر والقاتل ﴾ يريد انه اذا لم يكن للمقتول وارث سوى امة تل والى الكافر ورثه الامام عليه السلام وليس للكافر المطالبة بالدم فان أسلم الكافر قبل قتل المال ورث وطالب بالقتل اما ارثه قبل قتل المال فهو القول الثالث الذي قد تقدم وقد اشرنا هناك انه مختار المصنف هنا وانه مستفاد من الخبر الذي استدلوا به للقول الاول واما المطالبة بالقتل فيدل عليه بعد موافقته للقواعد والاعتبار لكونه حقاً لم يؤخذ بعد ليلك دونه بل هو كقتل بعض التركة دون بعض للامام عليه السلام ما رواه ابو ولاد في الصحيح والحسن انه سأل الصادق عليه السلام عن رجل مسلم قتل مسلماً عمداً فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين وله أولياء من أهل الذمة من قرابته فقال على الامام ان يعرض على قرابته من أهل بيته الاسلام فن أسلم منهم فهو وليه يدفع القاتل اليه ان شاء قتل وان شاء عفى وان شاء أخذ الدية فان لم يسلم أحد كان الامام ولي أمره فان شاء قتل وان شاء أخذ الدية وحملها في بيت

ولو لم يكن وارث سوى الامام لم يكن له العفو بل يأخذ الدية أو يقتص (متن)

مال المسلمين لان جناية المقتول كانت على الامام فكذلك تكون دية لامام المسلمين قال فان عني عنه الامام فقال انما هو حق جميع المسلمين وانما على الامام ان يقتل أو يأخذ الدية وليس له ان يعفو وقد رواه في العلل عن أبيه عن سعد عن احمد عن عبد الله ابني محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب فيكون صحيحاً ايضاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو لم يكن وارث سوى الامام لم يكن له العفو ﴾ الأمر اليه عليه السلام وهو العالم بحقائق الاحكام والدليل على ما ذكره المصنف رحمه الله خبر ابي ولاد المتقدم المروي بطريقين حسن وصحيح مع تفاوت يسير في المتن لا يخل بالمعنى واما ما رواه في العلل فليس فيه حكم العفو ولقد تسامح في الكشف والمذهب حيث قالوا وبه روايتان كما انه في المجمع لم يفحص عن الدليل ولذا قال كأن لم دليلاً من اجماع أو خبر وما رأيته ولعل ذلك منه انما كان لقلة الجدوى في المقام والاجماع المعلوم للعلم بالخالف وندرته وهو الشيخ أبو عبد الله محمد بن ادريس العجلي الحلي لا غير واما دعوى رجوع الشيخ فلا نعرفها ولا يصحها الا الوجود والمقول كما في كشف الرموز والتنقيح (واما الشهرة) فنقول في عدة مواضع وشهرتها تنفي عن تعيين مواضع قلها فالحكم مما لا ريب فيه وليس مبنياً على ان الوارث للدية هم المسلمون اجمعون والامام عليه السلام وحده كما قيل حتى يكون المدار على التفصيل بل الحكم ثابت للدليل ولو قلنا ان الامام عليه السلام الوارث وحده كما هو الحق الا انا نقول ان ارثه للدية في المقام وارثه بحق الولاء ليس كسائر أمواله وذلك لان ما يصيبه بحق الامامة اذا مات ينتقل الى الامام الذي يقوم بأمر الامامة والامة دون ورثته الذين يرثون تركته فكان بذلك في حكم مال المسلمين وقد نبه على ذلك في السرائر والفنية في مبحث ولواء الامامة وعليه ينزل قول بعض الاصحاب الميراث لبيت مال المسلمين في موضع يكون للامام عليه السلام بل الشخص الواحد ربما قال في المقام الواحد في الصفحة الواحدة نارة انه للامام ونارة انه لبيت المال وعلى ذلك ينزل النص الوارد في المقام وهو صحيح أي ولاد حيث صرح فيه أولاً ان الدية يأخذها الامام ويجعلها في بيت مال المسلمين ثم قال بعد ذلك لان جناية المقتول كانت على الامام فكذلك تكون دية لامام المسلمين والتأويل هو التنزيل على ما ذكرنا من انه أراد بيت مال المسلمين بيت مال الامام لقيامه بمصالحهم وقد قل في السرائر الاجماع على ان الدية للامام قال لانه يرثها كل من يرث المال سوى كلاله الأم وبه تمسك في مخالفة الاصحاب (وأنت تعلم) انه لامنافاة بين ارثه الدية وعدم جواز العفو لمكان الدليل الموافق للاعتبار لما في عفو الامام عليه السلام من هدر الدماء المحل بالعرض من شرع القصاص وقد قال عليه السلام لا يطل دم امرء مسلم فالتقصاص حق للميت الا ان الولي استيعاؤه فكان الاصل المنع من العفو للامام وغيره خرج الوارث بدليله وبقي الباقي (أو تقول) بعد تسليم ان الاصل عدم المنع من العفو لانسلم كبرى دليله وهي القائلة ان كل ولي ووارث للديه والمال يجوز له العفو اذ لا دليل عليها ولا اجماع في محل النزاع فليتأمل (أو تقول) ان الدية قد علمت ان للمسلمين تعلقاً بها في الجملة لمكان ارثه لها بحق الامامة فليس له ان يعفو سلطاناً ان ما قاله موافق للاعتبار لكن ما للاعتبار ورد النص واجماع الاصحاب على انك قد علمت ان ما قلناه موافق للاعتبار اكل موافقة بل ربما نعم الحكم في الخطأ ايضاً لما ذكرنا وان لم تشمل الرواية كما صرح به جماعة منهم

ويرث الدية كل مناسب ومسائب عدا المتقرب بالأم على رأي (مقن)

المفيد والشيخ وفي (المسالك) قال ان الرواية تتناوله وكأنه لم ينظر أولها وبالجملة التعميم ظاهر الاكثر وما ذكرناه في مطاوي الاستدلال يدل عليه فلا بأس بالقول به وأما على ما ذهب اليه بعض الاصحاب كصاحب الكشف تبعا لظاهر النهاية من انها للمسلمين فالموافقة للاعتبار أظهر من ان نخفي قوله ﴿ قدس الله روحه ﴾ ويرث الدية كل مناسب ومسائب عدا المتقرب بالأم ﴿ كافي النهاية والمقنعة والكافي والرسالة النصيرية وتعليق النافع والمسالك والتفتيح وظاهر التكت وقد ذهب اليه في (السرائر) في الميراث وموضع من الجنائيات وقد قلناه عنه في المسئلة السابقة وفي موضع آخر من الجنائيات وافق المبسوط كما يأتي ان شاء الله تعالى ونسبه بعض الى جنائيات الخلاف وانه ادعى عليه فيه الاجماع ولقد وجدت فيه عدم ارث من تقرب بالأم ومنع الاخوات للأب وهو القول الثالث كما يأتي وهو يؤيد القول الاول وهو المنقول عن الاجماع وعن القاضي وقطب الدين (١) ونجيب الدين ويدل عليه مضافا الى ما نقل عليه من الاجماع في الخلاف والسرائر الاخبار المتظافرة كصحيح سليمان بن خالد الذي رواه المشائخ الثلاثة وصحيح عبد الله بن سنان وصحيح محمد بن قيس على الصحيح من ان العبيدي ثقة وموثقة عبيد بن زرارة ورواية البقاي لكن صحيحة ابن قيس والموثقة والرواية انما ذكر فيها الاخوة دون الاخوات جريا على المتعارف من شمول الاخوة للاخوات كما وقع كثيرا في الاخبار والعبارات في غير هذا الموضع ويمكن ان يستدل برواية السكوني بأن يعمل ببعضها ويترك بعضها كما هو الشأن في الاستدلال فعموم الآيات مخصوص وليس هذا بأول مخصص لها فكم قد خصصت واني لاعجب من تقاعس بعض عن الجري بما نحن فيه على القواعد فان كان المنشأ قوة عموم الآيات ففي الاخبار المشتهرة المعتبرة المؤيدة بالشهرة كما هو الظاهر من الكشف والكفاية وغيرهما ما يقوى للتخصيص وان كان المنشأ اجماع الخلاف وموثقة اسحق بن عمار حيث يقول فيها اذا قبلت دية العمل وصارت مالا فهي ميراث كذاثر الاموال فكانت الاخبار متعارضة فتساقطت فوجب الرجوع الى الاصل (فيه) ان دعوى الاجماع يوهنها تصريحه في المبسوط بوجود الخلاف وانه مذهب جماعة من اصحابنا مضافا الى ما نشاهده من كثرة الخالف على ان الشيخ نفسه خالفها كما علت في النهاية وجنائيات الخلاف كما يأتي وخالف أيضا في مختصر الفرائض كما صرح هو بذلك في المبسوط وبقية مضافا نفي الخلاف عن المختار كما مر قله عن الخلاف والسرائر وحكاية الاجماع التي نقلت عن جنائيات الخلاف مضافا الى موافقة العامه (واما موثقة عمار) فاقضى ما فيها الاطلاق والاخبار المفصلة حاكمة عليها وانما أطلق لان الفرض بيان انها مما تورث في الجملة من حيث ان الحق في الاصل هو القصاص وانما تؤخذ الدية صلحا فأبان صلى الله عليه وآله انها اذا أخذت كانت كغيرها من الاموال تورث وليست كالجنائيات على الميت ولا يخصص بها الميت ولذلك قيدها بالعمد والا فلا كلام في ان دية الخطأ مما تورث أيضا سلمنا ولكن أين هو عن مقاومة ما هو أصح سنداً وأوضح دلالة وأكثر عدداً وأما رواية سوار بن منعم فاقضى ما فيها انه عليه السلام ورث الأم من دية ابنها وورث أقرابها من ديتها ومما ورثته من دية ابنها وليس فيها ان اولادها من الزوج الآخر

(١) علي بن مسعود الكندي (بخطه قدس سره)

واخوتها ورثوا من دية ابنها وكيف يرث منه وأبواه حيان وإن كان الاستدلال بها من جهة ان الأم ویرث من الدية فنحن نقول به وإنما الكلام فيمن يتقرب بها على ان الرواية ضعيفة وسوار مجهول الحال وإنما ذكر انه من رجال الحسين عليه السلام ولم يظهر لي وجه الاستدلال بها للشيخ كما صنع في الايضاح وأما مادعاه ابن ادریس من وجود الاخبار المعارضة حيث قال وهي معارضة بأخبار مثلها فان عنی هذه الاخبار فقد عرفت حالها وإن عني غيرها فتلك دعوى لا يصحها الا الوجود (واعلم) ان الشيخ في المبسوط وميراث الخلاف وابن ادریس في جنایات السرائر في أول الفصل وأما في آخره فقد ذهب الى المختار ونفى الخلاف عنه كخبرته في المواريث كما سلف بيانه وابن حمزة في الوسيلة وأبو العباس في المختصر والمصنف في المختلف وجنایات الارشاد وجنایات هذا الكتاب انه يرثها جميع الورثة ولا مستند لهم الا ما ذكرنا من عموم الايات واجماع الخلاف واطلاق موثقة ابن عمار وما لعله يومه خبرسوار وقد عرفت حال الجميع وهذا المذهب انما يتم على أصول ابن ادریس على انك قد علمت انه قد اختلف فتواه حتى في الفصل الواحد وتوقف في الشرائع والتحرير والارشاد واللمعة والمذهب والروضة وغاية المرام والمفاتيح ولم يذكر هذا الفرع في المراسم في ميراثها ولا جنایاتها (وهناك قول ثالث) رماه بالشذوذ بعض كما في المفاتيح ولذا لم يذكره آخرون كالمحقق والمصنف والشهيدین في اللمعة وشرحهما ذهب اليه الشيخ في جنایات الخلاف كما في التلخيص وهو المنقول عن المذهب القديم والایجاز وهو ان الدية يرثها الاولاد والوالدان والاخوة والاخوات من قبل الأب والأم والعمومة دون الاخوة والاخوات من قبل الأم ودون الاخوات من قبل الاب وحده فان لم يكن واحد من اولئك وكان هناك مولى كانت الدية له والا فللامام ثم قال ان الزوج والزوجة يرثان من الدية وهذا المذهب لم يظهر له متعلق الا ما لعله يفهم من ضعيفة البقباق عن الصادق عليه السلام انه ليس للنساء عفو ولا قود وبها استدل في الاستبصار على انهن لا يرثن القصاص وهذا يؤيد ما نقلناه عنه لا ما نقله عنه في المسالك والمذهب الجديد والمختصر وغاية المرام والايضاح والككنز من انه منع الاخوة والاخوات من أحد الابوين ولم يخص المنع بالاخوات من قبل الاب والموجود في تلخيص الخلاف ما نصه ولا يرث الاخوة والاخوات من قبل الأم منها شيئاً ولا الاخوات من قبل الاب ولم يذكر الاخوة من قبله فقط وهو كما نقلناه عنه أولاً وهو الذي نقله في الدروس ومثله قال في الايجاز والمذهب القديم على ما نقل من عبارتيهما وهي هذه ولا يرثها النساء ممن يتقرب بالاب أيضاً ولذلك جمع في شرح الايجاز بين قولي الشيخ بمنع النساء المتقربات بالاب وبارهن بان المراد المنع اذا افردن والارث اذا اجتمع مع الذكور وحكي فيه قول بالعكس ولعل ما نقلوه عنه نشأ من اختلاف النسخ أو وجوده في موضع آخر من جنایات الخلاف فتأمل (وكيف كان) فهذا القول يؤيد ما اخترناه لانه كما قول وزيادة وذهب صاحب الكفاية الى منع الاخوة والاخوات للأم دون سائر من يتقرب بالأم عملاً بالخاص والعام من الاخبار واليه مال في المسالك والجمع وفيه ان الاولوية معلومة والمناط منقح والمنقح له الاجماع المركب اذ لا قائل بالفصل كما أشار اليه في المجمع وغيره هذا وقد تسالم الناس على ان الاخوة للأم اذا افردوا ورثوا من الدية الا الشيخ في جنایات الخلاف فان ظاهره بل صريحه انه حينئذ يكون للمولى وبعده للامام عليه السلام ولا يرث الاخوة والاخوات للأم ولا الاخوات للاب منها شيئاً بحال (بقي هناك) شيء وهو ان الامام عليه السلام

ولا يرث أحد الزوجين القصاص بل ان تراضوا في العمد على الدية ورثا منها والا فلا والدية في حكم مال الميت تقضى منها ديونه وتخرج وصاياه وان كان القتل عمدا لكن ان رضي الورثة بالدية (متن)

هل يرث الدية أم هي للمسلمين قولان تقدمت الإشارة إليهما الأول وعليه المذهب وقيل عليه في السرائر الاجماع وما وجدت من خالف صريحاً سوى اليوسفي تبعاً لظاهر النهاية وقد سلف بيان الحجة عليه بعد الاجماع ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولا يرث أحد الزوجين الى آخره ﴾ أما عدم ارثه القصاص فكاد ان يكون ضرورياً وأما ارثه من الدية فبدل عليه الاجماع كما في المبسوط والمسالك وهو ظاهر المجمع والكفاية وقد حكاه فيها وبالجملة لم أجد مخالفاً في ذلك من اصحابنا واكثر العامة عليه سوى ابن أبي ليلى فإنه قال لا يرث الدية ذو سبب لان الزوجية تزول بالوفاة وهذا تورث للتشي ولا تشفي بعد زوال الزوجية وهو كما ترى انما يصلح تعليلاً لعدم القصاص والاخبار العامة والخاصة وخبر السكوني ان أمير المؤمنين عليه السلام كان لا يرث المرأة من دية زوجها شيئاً ولا يرث الرجل من دية امرأته ولا الاخوة من الأم من الدية شيئاً محمول على ضعفه على التقية أو على ان يكون القاتل أحدها خطأ وقوله والا فلا معناه وان لم يراضوا عليها فلا يرثان من جهة القتل شيئاً ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ والدية في حكم مال الميت الى آخره ﴾ يدل عليه الاجماع كما في المذهب الجديد (١) وظاهر المبسوط وتلخيص الخلاف حيث قال وبه قال عامة الفقهاء الأبا نور وفي (الكفاية) قال لا أعرف فيه خلافاً وفي (المجمع) نسبته الى الاصحاب والاخبار كخبر اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال اذا قبلت دية العمد فصارت مالاً فهي ميراث كسائر الاموال (وعن) يحيى الأزرق عن الكاظم عليه السلام في رجل قتل وعليه دين ولم يترك مالاً فأخذ أهله الدية من قاتله عليهم أن يقضوا دينه قال نعم قل وهو لم يترك شيئاً قال انما أخذوا الدية فعليهم أن يقضوا دينه (وقال) أمير المؤمنين عليه السلام في خبر السكوني من أوصى بثله ثم قتل خطأ فان ثلث دينه داخل في وصيته (وفي خبر) محمد بن قيس انه قضى عليه السلام في وصية رجل قتل انها تنفذ من ماله ودينه كما أوصى وخبر ابن سنان الذي سلف ورواية صفوان ابن يحيى عن عبد الحميد بن سعيد عن أبي الحسن الرضاعليه السلام ومنها عين متن صحيحة يحيى الأزرق قد ظهر ان هناك دليلاً من الاخبار على اخراج الوصايا من الدية وفي (الكفاية) قال لا أعرف عليه دليلاً كما لا أعرف فيه خلافاً وهو الموافق للاعتبار لأنها عوض النفس وصرفها في مصلحتها أولى ومن أهم مصالحها وفاء الدين وانفاذ الوصية ولا يقدح في ذلك تأخر استحقاقها عن الحياة التي هي شرط الملك لمكان النص ويظهر من المسالك وبه صرح في المفاتيح ان هناك من يذهب الى ان الدية لا يصرف منها في الدين شيء لما أشرنا اليه من تأخر استحقاقها عن الحياة وظاهر قول المصنف وان كان القتل عمداً ان هناك مخالفاً من الاصحاب يفرق بين العمد والخطأ

(١) قال الدية كمال المال الميت يخرج منها مؤنة تجهيزه ثم ديونه ثم وصاياه وذلك اجماع (منه

قدس سره)

وليس للديان منهم من القصاص وان مات فقيرا (متن)

كما هو صريح المسالك والمفاتيح ووجهه فيها بان الدية ابعد عن استحقاق الميت منها في الخطأ لانها في العمد عوض عن القصاص الذي هو حق الوارث فكأن في المقام خلافان ولقد تبعت ما حضرنى من كتب الاصحاب فما وجدت أحداً أصرح بذلك من أصحابنا سوى ابن ادریس في باب قضاء الدين عن الميت فانه يفرق بين العمد والخطأ ثم انه تأول خبر الازرق وعبد الحميد لما رأهما صريحين في العمد بحملها على قتل العمد شبه الخطأ وهو كما ترى وأما الخلاف الاول فلم أجده لاحد من أصحابنا نعم هو مذهب أبي ثور ولا مستنده لا ملاحظة مثل هذه الاعتبارات كما يقال ان القصاص حق الولي لمكان التشفي فكانت الدية عوضاً عن حقه وأنت تعلم ان القصاص عوض عن نفس المقتول وهو مما يجتمع مع التشفي فاذا تراضوا على الدية كانت أيضاً عوضاً عن نفسه وكان أحق بها من غيره ثم أين الاعتبار عن معارضة الاجماع والنص الصريح في العمد كصحیح الازرق وخبر اسحق نعم ما يجيء عليه بعد الموت مما يوجب الدية او غيرها لا يكون في حكم ماله ولا يملكه الوارث بل يخرج عنه في وجوه البر كالخلع والعمره وان كان هناك دين فهو أولى وقد ذكرت هذه المسئلة في باب القصاص وباب الوصايا وقد استوفينا الكلام في المقامات **قوله** **﴿ قدس سره ﴾** وليس للديان منهم من القصاص خلافاً للشيخ في النهاية في باب قضاء الدين عن الميت وأبي الصلاح والسيد ابن زهرة وللكتاب أبي علي والقاضي وقطب الدين الكندري وصفي الدين محمد بن معد العلوي على ما نقل عنهم حيث ذهبوا الى منع الوارث من القصاص والنفو حتى يضمن الدية وكذا قال الفاضل الصهرشي على ما نقل عنه وفصل ابو منصور الطبري (١) على ما يأتي ووفقا لابن ادریس والمحقق في النافع ونكت النهاية ولكشف الرموز والمختلف والتحرير والارشاد والتبصرة والمهذب والمقتصر وتعليق النافع للمحقق الثاني وتعليق الارشاد له ايضاً والمسالك والروضه والتنقيح والمفاتيح وظاهر نكت الارشاد والمجمع وتوقف في اللعة وادعى في المسالك والمفاتيح انه الاشهر (احتج الاولون) بما رواه المحقق في النكت والشهيد في النكت والحسن بن أبي طالب في الكشف وأبو العباس في المهذب والمقتصر والشهيد الثاني في المسالك عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن الرجل يقتل وعليه دين وليس له مال هل للاولياء ان يهبوا دمه لقائه فقال ان اصحاب الدين هم الخصماء للقاتل فان وهب اولياؤه دمه للقاتل فجاز وان أرادوا القود فليس لهم ذلك حتى يضمنوا الدين للفرما (قال الشهيد) ولا مجال لتجوز كون القتل خطأ وشبهه لنفيه بقوله وان أرادوا القود واما كون السؤال عن أخذ الدية فهو ظاهر الاتقاء والذي هو موجود في التهذيب يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وعليه دين وليس له مال هل لاوليائه ان يهبوا دمه لقائه وعليه دين فقال اصحاب الدين هم الخصماء للقاتل فان وهب اولياؤه دمه للقاتل ضمنوا الدية للفرما والا فلا واحتجوا ايضاً بما رواه عبد الحميد بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في رجل قتل وعليه دين الحديث السالف في المسئلة المتقدمة وهي صحیحة الازرق بينها وهذا ذكره المصنف والشهيد وابن ادریس انه حجتهم وصاحب الكشف نقل الاحتجاج به لهم عن ابن ادریس ونسبه الى الوهم وقلة الاطلاع (١) كذا في نسخة الاصل والموجود في جملة من كتب الاصحاب الطبرسي وفي مجمع البرهان الطبرسي (محسن)

وأنت خير بان دعواهم قد تضمنت أمر ين المنع من العفو والمنع من القصاص حتى يحصل الضمان ورواية أبي بصير على الثقلين لا تدل على تمام المطلوب اما على ما في النكت فانما دلت على المنع من القصاص ولم تدل على المنع من العفو بل دلت على جوازه وهذا خلاف المطلوب مع ما فيها من ضعف السند والاضطراب لعدم تعقل الفرق في المقام بين الهبة والقود حتى يحكم بالجواز في الاول بدون ضمان وفي الثاني بالعكس واما على ما في التهذيب فانما دلت على عدم جواز العفو الا مع الضمان ولم يتعرض فيها للقصاص مع ما فيها ايضاً من الاضطراب اذ لا يظهر وجه لقوله وهم انحصاء مع كون الهبة للاولياء وتفرغ ذلك عليه (وعساك قول) انهم استدلو بالاول على المنع من القصاص وبالثاني على المنع من العفو ورفضوا الباقي وهذا طريق مألوف معروف (قلت) هم لم يستدلو الا باحد الثقلين على انهما يشتركان في محذور اعظم من ذلك مع مخالفة الاصل أعني كون قتل العمد موجبا للقصاص وهو (١) المناقاة لشرع القصاص والغرض المطلوب منه المدلول عليه بقوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) فان من علم ان الغريم لا يعفو كما هو الغالب اجتراً على قتل المديون ثم انه يلزم من ذلك معارضة الآية الكريمة وهي قوله تعالى (قد جعلنا لولي ساطعاً) وبذلك لا يبقى للولي سلطان (فان قلت) يخص جميع ذلك بهذه الرواية (قلنا) أين تقع هذه الرواية المضطربة النادرة كما في الكشف والمهذب من معارضة عموماً الكتاب والسنة واما رواية عبد الحميد بن سعيد فنحن قائلون بموجبه لان السؤال وقع فيها عن اولياء أخذوا الدية وهو وفاقي لا نزاع فيه ولا حاجة بنا الى ان نتأولها باحتمال كون القتل عمداً شبه الخطأ على انها لا تقوى على التخصيص لو كانت ظاهرة الدلالة ثم ان قوله في المبسوط روي ان له الى آخره ان أراد به الاشارة الى هذه الاخبار فقد عرفت حالها وان أراد غيرها بما هو أوضح دلالة وأصح سنداً لأفتى به وما نسبته الى الرواية فهي اما هذه أو مثلها في ضعف السند أو قصور الدلالة. لم يبق لهم مستند الا اجماع الغنية قال ومتى لم يترك المقتول عمداً ما يقضى دينه لم يجز لاوليائه القود الا ان يضمنوا قضاءه بدليل اجماع المتكرر ذكره واجماع السرائر لا يعارضه لانه قابل للتقييد بخلاف اجماع الغنية فانه نص صريح غير قابل لتقييد ولا تخصيص قال (في السرائر) والذي يقتضيه أصول مذهبنا وما عليه اجماع طائفتنا ان قتل العمد المحض موجبة القود فحسب دون المال انتهى فلم ان يقولوا بموجبه وما هو الا كالعمومات من الكتاب والسنة فيقيد بما اذا لم يكن على المقتول دين وانه موافق للاعتبار اذ لا أقل من ان يستفيد المقتول عوض نفسه وألم قتله براءة ذمته (وقولكم) ان ذلك يلزم منه الاغراء بالقتل لانه يجتزأ بذلك على قتل المدين (جوابه) ان هذا انما يتأتى في فرض نادر وهو أن يكون الاولياء فقراء جداً ويكون المديون قد عثته الديون التي لا يبعث التشفعي والحمية والشفقة على القيام باءانها ويكون القاتل ملياً بحيث يقدر على اداء جميع الدية على ان الاعتبارات انما تؤخذ مؤيدات فقد سلم لهم اجماع الغنية فاذا انضم الى الاخبار التي أوردناها واخبار المبسوط والصهرشتي التي تحتمل أن تكون خلاف هذه تماضت وتويت على التخصيص ولا أقل من أن يفيد هذا اجماع شهرة في المقام بل ربما يدعى ان هذا الحكم مشهور عند القدماء كما انه ربما يدعى ان خلافه مشهور عند المتأخرين فعارض الشهران فينسا قطن ان قلنا بتكافؤهما والا فرما رجحت اقدمية لوجه وربما رجحت الحادثة لآخر كما قرر في فنه ولا

وهل يلحق شبهه العمد بالعمد أو بالخطأ الأقرب الاول (متن)

أعلن ان الاجماع المنقول ورواية أبي بصير يقويان على معارضة الاصل والعمومات التي بلغت من القوة غايتها ومداهما فليلاحظ المقام وأما أبو منصور الطبري فقد قال على ما نقل ان بذل القاتل الدية لم يجز للولي الاقتصاص ما لم يضمن الدية والا كان له ذلك بدون ضمان وقد أراد بذلك الجمع بين القولين (احتج الحلبيون) وأتباعهم بأن الواجب هو القصاص وذلك الى الورثة ولا يجب عليهم اسقاط حقهم فيحصل وفاة الدين فانه بمنزلة الكسب وهو غير واجب لاداء دين المورث وهو ظاهر وبظاهر الآيات والاختار الدالة على ثبوت القصاص مطلقا سواء كان المقتول مديونا معسرا أم لا من غير ايجاب ضمان مال على تقدير الاعسار مضافا الى ما يؤيده به من موافقة الاعتبار وظاهر اجماع السرائر فتأمل جيدا **قوله** قدس سره **وهل يلحق شبهه العمد بالعمد والخطأ الأقرب الاول** (الاصحاب في المسئلة على ثلاثة أقوال فالمنصف ههنا وولده ووالده على ما نقل ولده والكاظم أبو علي والشهيد الثاني في الروضة والمحقق الثاني في تعليق النافع على الحاقه بالعمد وهو القول الاول (الثاني) الحاقه بالخطأ كما في المراسم والوسيلة والمختلف والتحرير وغاية المرام والمسالك حين استدلت لمنع ارث الخطي من الدية وتقل بعضهم حكايته عن الشهيد ولعله في بعض تعليقاته أو تحقيقاته والا ففي الدروس والنكت لم يرجح شيئا ولم يتعرض له في اللمعة وذهب الفضل والحسن وتبعهما صاحب التفتيح الى التفصيل بين السبب الممنوع وعدمه قالوا فان ضرب ابنه تأديبا غير مسرف فقتله ورثه وان أسرف لم يرثه وهو ظاهر ثقة الاسلام والصدوق حيث قتلاه عن الفضل ساكتين عليه وربما أشعرت به المقعة حيث قال والمخطيء غير مذنب لانه لم يعتمد الله تعالى خلافا واقتصر على حكاية القولين من دون ترجيح في المذهب والمقتصر والنكت والدروس والكفاية ولم يتعرض له في المبسوط والنهاية والتلخيص والسرائر والانتصار والغنية والشرائع والنافع والارشاد والتبصرة (احتج الاولون) بعموم الاخبار المانعة من ارث التاتل خرج الخطأ بالدليل وحينئذ فيبقى شبهه العمد مندرجا في عمومات ما دل على منع القاتل مطلقا وبهذا يتوجه الاستدلال لهم ويبيح عليهم ما يمكن أن يقال ان الخطأ يصدق على شبهه العمد عرفا وحينئذ فيندرج تحت الخطأ في قوله عليه السلام وان كان خطأ ورث فتأمل وربما تمسكوا في المقام بموافقة الاعتبار من ان المخطيء المحض لا ذنب له من حيث انه لم يقصد القتل ولا ايقاع الفعل الموصل له وليس كذلك شبهه العمد فانه وان لم يقصد القتل الا انه قصد الفعل الذي هو سبب القتل فكان كالعامد فيمنع ميراثه عقوبة له على جرمه وعظم ذنبه وهو كما ترى ظاهر الوهن على ان الاعتبار لا يصلح لان يكون مدركا وانما ذكر ذلك في بيان وجه الحكمة في توريث المخطيء دون العامد (حجة القول الثاني) ان الاصل هو الارث خرج العامد بالاجماع وهو المتبادر من القاتل في الاجبار بل في بعضها تصريح بذلك حيث أوجب فيها القصاص مع عدم سقوط ائمه وعلى تقدير تسليم شمول اطلاق هذه الاخبار لشبيهه العمد ففي تخصيص عموم الكتاب والسنة والاجماع بمثل هذه العمومات من الاخبار تأمل ظاهر فلا أقل من أن يرجع الى الاصل وهو الارث ولم ينقطع قطعا الا بالقتل عمدا ظلما وان المقتضي المنع هو المؤاخذة له بنقيض مقصوده متف هنا كما في الخطأ اذ المفروض انه لم يرد القتل فيه والا لكان عامدا وهذا الاخير هو الذي ذكره اكثرهم في الاستدلال (وربما) نوقش فيه بأن أقصاه يان وجه حكمة المنع

والقتل بالسبب مانع (متن)

في العمد على انه غير مطرد فان العمد يمنع وان لم يكن غرضه الميراث (وفيه) ان يان وجه الحكمة انما أخذوه على هذا الطريق وهو ان العمد الظالم قد يكون قاصداً للارث في قتله فعومل بخلاف ما يظن ان ذلك مقتضى غرضه وان وقوع ذلك بين الارحام محل مظنه وموضع تهمة ثم أطرده كما هو الشأن في علل الشرائع وأما الشبهة بالعمد فليس فيه شائبة مظنه ولا احتمال تهمة ثم ان مرادهم بذلك يان اندراجهم في الخطأ المستثنى من منع القاتل كما أشرنا اليه في حجة القول الاول وليس ذلك بالبعيد ولذلك يسمونه خطأ شبيها بالعمد اذ القتل فيه خطأ مطلقاً اذ المفروض انه لم يقصد قرباً ان العرف لم يتوقف في تسميته خطأ وفي الاخبار ما يدل عليه كما رواه الباق عن أبي عبد الله عليه السلام قال وسألت عن الخطأ الذي فيه الدية والكفارة أهو الذي يضرب الرجل فلا يتعمد قتله قال نعم قلت فاذا رمى شاة وأصاب رجلاً قال ذلك الخطأ الذي لا يشك فيه ومثله موثقاه ورواية الفضل الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة ومما يؤيد ذلك ان حكمه حكم الخطأ في عدم القود وهو المشهور بين الاصحاب وما أعرف الآن مخالفاً غير الشيخ في المبسوط وامله استند في ذلك الى مرسله جميل حيث يقول العمد كلما عمد به الضرب ففيه القود وانما الخطأ أن يريد الشيء فيصيب غيره وهذه وان كانت ظاهرة في قصر صدق اسم الخطأ على المحض الا انه يمكن أن يقال انه عليه السلام انما يريد الخطأ الذي يوجب الدية فلا يمنع من ثبوت ضرب آخر من الخطأ يوجب القود وهو الشبهة بالعمد وهذا جري على مراد من استدل والا فهي معارضة غيرها في الحكم وبيان الموضوع مخافة للمشهور

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والقتل بالسبب مانع ﴾ يريد ان السبب كالمباشرة ان عمداً فكالعمد وان خطأ فكالخطأ كما في التحرير وتعليق النافع والروضة والتفتيح ونسبه في الدروس الى بعض الاصحاب ساكناً عليه ولعل مستندهم المساوات للقاتل في التسيب لزوال الحياة وان اختلما قرباً وبمدا وفي ثبوت القصاص والاشتراك في التهمة والدخول في اسم القاتل فلو شهد مع جماعة ظالماً على مورثه فقتل لم يرثه وان كان خطأ ورث من التركة دون الدية أما لو شهد بحق فقتل فهو يرثه ولقاتل انا نمنع شمول القاتل له مع ان الاصل الارث والمساواة في ثبوت القصاص ونحوه لا تستلزم المساواة في المنع من الارث الا ان يقال الممنوع انما هو الشمول حقيقة وهو مسلم الا انا نمنع عدم الصدق عرفاً كما في قولهم بنى الامير المدينة وقتل معاوية أصحاب علي عليه السلام واستعلم ذلك فيما اذا أطمعه السم أو القاه في النار أو القاه من شاهق فان العرف لا يرتاب في صدق اسم القاتل عليه وأما ما مثلنا به فلو علم العرف ان الشارع الذي أناط القتل بشهادة الشهود قد جعل المباشرة هو الحداد أو القاضي كالألة لا غير لأنزاعها القصاص اذا ظهر كذب الشهود وحكم من دون توقف بصحة صدق اسم القاتل على الشاهد زوراً وان لم يصدق عليه لغة والشك انما نشأ من عدم الصدق لغة ولا كذلك لو القاه من شاهق فاعترضه انسان بالسيف فقدمه نصفين فان المباشرة هنا أقوى فلو كان المقتي في هذا المثال وارثاً لم يمنع وان كان سبباً لعدم الصدق لغة وعرفاً وقال الفضل وتبعه الحسن وهو ظاهر الكليني والصدوق لو ان رجلاً حفر بئراً في غير حقه أو أخرج كنيفاً أو ظلة (١) فأصاب شيء منها وارثاً فقتله

وكذا قتل الصبي والمجنون والنائم ولو أمره عاقل كبير بيط خراجة أو قطع سلمته فمات ورثه وإذا قتل العادل الباغي ورثه (متن)

لم تلزمه الكفارة وكانت الدية على العاقلة ورثه لأن هذا ليس بقاتل ألا ترى أنه لو ضل ذلك في حقه لم يكن قاتلاً ولا تجب في ذلك دية ولا كفارة فأخراجه ذلك الشيء في غير حقه ليس هو قاتلاً لأن ذلك بمينه يكون في حقه فلا يكون قتلاً وإنما ألزم العاقلة الدية في ذلك احتياطاً للدماء ولئلا ييطل دم امرئ مسلم ولئلا يتعدى الناس حقوقهم إلى ما لا حق لهم فيه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا قتل الصبي والمجنون والنائم ﴾ أي قتل هؤلاء مانع من الارث للدخول في عموم القاتل فزهم حكمه وإن لم يكونوا مكلفين لأنه وضع لا تكليف كـ في لزوم الدية والحكمة لا يجب أن تطرد كما في أكثر الحكم الملحوظة في الأحكام وفي (التحرير) الحق الثلاثة بالخطأ ومثله المحقق الثاني في تعليق النافع ونقل ذلك عن عبيد الدين ولم أجده فيما علق عندي (وقال) الفضل والحسن في الأولين لو قتلوا ورثا وكانت الدية على عاقلتهما وهو ظاهر الكليني والصدوق ونقل عن بعض القول بمنعها دون النائم ولعل حجتهم على ذلك بعد الأصل أن عمد هؤلاء خطأ السكامل والأوجب القصاص وأما حكم القتل في جميع اخبار الباب بالمكلفين ما عدا خبر هشام بن سالم فيحمل على الغالب الشائع مع ملاحظة ما ذكره في وجه الحكمة مما يدل على أن الحكم تكليفي لا وضعي كما هو الشأن في القصاص المتعلق بالنفس المستفاد من الخطاب الشفاهي فكان المراد أن القاتل عمداً ظاهراً يحرم عليه ارث المقتول فتأمل على أن النائم مما يشك في صدق اسم القاتل عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أمر عاقل كبير بيط جراحه أو قطع سلمه فمات ورثه ﴾ قال في (القاموس) بيط الجرح شقه والسلمة بالكسر كالغدة في الجسد وتفتح وتحرك وكعبه أو خراج في العنق أو غده أو زيادة في البدن وتكون من حصه إلى بطنه وهو مسلوع وفي بعض النسخ لو أمره وهي توافق البناء للفاعل إن قلنا إن النسخة كذلك فالمعنى على هاتين أن البالغ الكبير إذا أمر من ييط جرحه أو جرح غيره فامثل الأمور لمكان مصلحة الأمر أو الغير ثم مات لم يكن المأمور قاتلاً عامداً فلا يرثه بل إنما يمنع من الدية لكونه شبه الخطأ هذا على ما يفهم من التحرير والافيحي على التسخين غير ذلك من الاحتمالات التي توفق البناء للمفعول كما يأتي ويحتمل أن يكون مراد المصنف رحمه الله هنا ما أراد الفضل من أنه يرثه ولا دية ولا كفارة لأنه ليس بقاتل وإنما هو مصلح محسن وهذا بخلاف ما لو كان الأمر صغيراً أو مجنوناً فإنه بضمن وينع من الدية وبخلاف ما لو أمره بقتل نفسه فقتله فإنه يمنع إذ لا ريب أنه قاتل وإن كان بأمر المقتول والتماسه ولو قلنا إن النسخة بالبناء للمفعول كما فهم بعض الأفاضل كان فاعل ورث راجعاً إلى الأمر فيكون المعنى أن العاقل لو أمر عاقلاً بيط جراحة شخص فمات ورث الأمر حينئذ لضعف السبب وقوة المباشرة فلا يشمل القاتل الأمر بخلاف ما لو كان المأمور صبيّاً أو مجنوناً فإن الأمر حينئذ لا يرث لأن غير العاقل كالألة فيكون الأمر كالعامد وهذا أنسب بالسياق فليتأمل وعلى كل حال فلا حاجة إلى التوصيف الكبير لأن العاقل يعني عنه كما في التحرير اللهم إلا أن يروى بالنصب ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو قتل العادل الباغي إلى آخره ﴾ لأنه قتل بحق ولعلامة فيه خلاف وهو تمثيل لقوله في أول الفصل لو كان بحق لم يمنع وقد سلف الاستدلال عليه هناك ﴿ قوله ﴾

والمشارك في القتل كالقاتل أما الناظر والممسك ففيهما اشكال ولو شهد مع جماعة ظلماً فقتل لم يرث وان كان الحق يثبت بغيره لو لم يشهد أما لو شهد بعد الحكم لم يمنع ولو جرح أحد الولدين أباه والآخر أمه ثم ماتا دفعة ولا وارث سواهما فلكل منهما مال الذي لم يقتله والقصاص على صاحبه ولو غنى أحدهما فلا آخر قتل المافي ويرثه ولو بادر أحدهما فقتل أخاه سقط القصاص عنه وورثه ولو قتل أكبر الاخوة الثاني والثالث الرابع (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ والمشارك كالقاتل ﴾ هذا مما لا ريب فيه لانه أحد القاتلين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأما المسك والناظر ففيهما اشكال ﴾ الظاهر ان الناظر وهو الريشة للقاتل كيلاً يدهمه أحد غير قاتل لغة وعرفاً وان كان له حظ في التمكين اذ ليس كل فاعل ماله مدخل في التمكين بفاعل والا فلعدم المنع من الفعل دخل في التمكين ايضاً وعلى ذلك خرج العدلية نسبة الاضلال ونحوه الى الله تعالى شأنه وهو وان كان جزء سبب لمسكان رفعه المانع فكان كالشاهد الزور الا ان المباشر هنا أقوى بخلاف ما هناك فان الشارع جعل الحداد والقاضي كالآلة كما سلف (واما المسك) فانه يصدق عليه انه قاتل عرفاً يقال من غير ريب قتلاه أضجعه أحدهما وذبحه الاخر من غير تجوز عرفاً نعم لا يقال انه قاتل لغة الاعلى ضرب من المجاز وقد وقع مثله كثيراً وقولهم أمسكه أحدهما وقتله الآخر والمسك ليس قاتلاً فانما يريدون على سبيل الحقيقة في اللغة فالمنع في المسك أقوى كما في الايضاح (فان قلت) اذا كان المسك قاتلاً فلم حكم الاصحاب بسجنه الى الموت ولم يحكموا بقتله كالقاتل المباشر وما ذاك الا للشك في كونه قاتلاً (قلت) فعلوا ذلك اتباعاً للنص وعصمة للدماء واستبقاء على النفوس وليس كذلك المنع من الارث على ان السجن الى ان يموت غما نوع من القتل عامله الشارع بمثل ما عمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان كان الحق ثبت (يشتغل) بغيره لو لم يشهد ﴾ يريد انه لو شهد زوراً مع جماعة على مورثه بما يوجب قتله فقتل لم يرث للتسيب وان كان الحق مما ثبت بغيره ممن شهدوا معه ولم يشهدوا ولم يشهد لانه مشارك في السبب كما لو اشترك اثنان في مباشرة القتل أو تسيبه وان كان لو انفرد أحدهما كفى في القتل وبعبارة أخرى أوضح يقول اذا شهد الوارث مع شاهدين آخرين قبل حكم الحاكم يمنع من الارث لان كان جزء سبب ولا ينافي ذلك ان الحق ثبت بالشاهدين ولا فرق بين ان يشهد اولاً أو ثانياً أو ثالثاً لان الحاكم بعد لم يحكم فصار مشاركاً في السبب ومثله ما اذا توقف الشاهدان وقالوا له لا نشهد حتى تشهد والحكم في ذلك كله واضح الا فيما اذا شهد الشاهدان وجاء بعدهما وشهد قبل حكم الحاكم فانه ربما يتأمل فيه فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ فلا آخر قتل المافي ويرثه ﴾ كما هو مقتضى القواعد لانه قتله بحق كما هو الشأن فيما لو كان لكل منهما على الآخر دين فأبرأ أحدهما ذمة الآخر فلا آخر ان يطالب بدينه والامر واضح ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ سقط القصاص عنه ويرثه ﴾ اما سقوط القصاص فلعدم المطالب به واما الارث فلانه قتله بحق ويحتمل العدم لانه تمدى بالمبادرة الى الاستيفاء قبل القرعة التي لا بد منها في المقام كما حكم به المصنف في الجنایات ثم انه واجب القتل فلورثه الآخر قتله ولا يسقط القصاص وقد حكم بذلك المصنف في الجنایات ﴿ قوله ﴾ قدس الله سره

فيراث الرابع للأب وله قتل الثالث وليس للثالث قتله إلا أن يدفع إليه نصف الدية
﴿ المطلب الثالث ﴾ في الرق وهو يمنع من الارث في الوارث والموروث فلو مات عبد لم
يرثه أحد لأن ماله لمولاه ولو افتق بمضه ورث ورثته الاحرار من ماله بقدر الحرية وكان
الباقى لمولاه ولو مات حر وخلف وارثا مملوكا لغيره وآخر حرا فالميراث للحر وإن بعد
كضامن الجريرة دون الرق وإن قرب كالولد وإن قرب الحر بالمملوك لم يمنع وإن منع السبب (متن)

﴿ فيراث الرابع للأب ﴾ لأن قتله لا يرثه فينحصر في الأب كبر فيرجع إليه نصف دم نفسه وحينئذ فليس
لثالث قتله حتى يدفع إليه نصف الدية قال في (التحرير) ولو باءدرا لا كبر قتل الثالث ورثه ويحتمل أن لا يرثه لأنه
تعدى باستيفاء حقه أولا ﴿ المطلب الثالث في الرق ﴾ قوله قدس الله روحه ﴿ وهو يمنع من الارث في الوارث
والموروث ﴾ اجماعا ونصا أما الاجماع فمعلوم ومتقول وأما النص في الاول مستفيض متظافر وأما الثاني
فليس عليه بخصوصه نص إلا ما لعله يستفاد من صحيح محمد ورواية جميل وابن حران وابن جيله قال
لا يتوارث الحر والمملوك ويمكن أن يقال فيه كما قال عليه السلام في قوله صلى الله عليه وآله لا يتوارث أهل
ملتين إن معناه أنا نرثهم ولا يرثونا إلا أن يقال الاصل في باب المفاعلة أن تكون من الطرفين إلا أن
يخرج عنه مخرج كما في توارث أهل ملتين وعلى كل حال فالحكم في المقامين مما لا ريب فيه بين
الاصحاب رضي الله عنهم وهو ظاهر على القول بأن العبد لا يملك (أما في الاول) فلأنه لا معنى لصيرورته
وارثا إلا أن يملك بطريق الارث (وأما الثاني) فلأنه إذا لم يملك شيئا فإذا عسى يرث منه الوارث غير أنه
على هذا التقدير لا يظهر للمنع صورة كما أن عدم ترك مال أصلا لا يمد مانعا إنما يعقل المنع لو كان هناك
شيء موروث ثم يعرض ما يصد عنه وأما على القول بأنه يملك مطلقا أو على بعض الوجوه فيظهر للمنع صورة
الا أنه لا يظهر للحكم به وجه كما هو ظاهر وحينئذ فيكون المنع في المقام من جملة أدلة الملك اللهم إلا أن
يقال كما في المسالك أنه يملك ملكا غير مستقر يعود الى مولاه بمخروجه عن ملكه بموت أو بيع ونحوه لكن
اقصى ما في هذا توجيه المنع في الموروث وأما في الوارث فلا إلا أن تقول إن توريثه في قوة توريث مالكه
لعوده اليه بمجرد خروج رقبته عن ملكه مع أنه قبل ذلك محجر عليه لا يتصرف فيه إلا عن اذنه ومولاه
اجنبي من الميت فذلك منع من أن يرث وإن كان ممن يملك (إذا تقرر ذلك) فينبع الرقيق سواء قلنا
بملكه أولا وسواء تثبت بالحرية كالمعبر وأم الولد والمكاتب الذي لم يتحرر منه أولا اجماعا والظاهر أنه
لم يخالف سوى ابن الحنفية في المكاتب إذا مات عن وفاء فما يفضل عن النجوم عنده لورثته كما حرر في
محله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لأن ماله لمولاه ﴾ أي ملكا لا أرثا سواء ملكناه أم لا إذ
على الاول يرجع الى مولاه بمخروج رقبته عن ملكه بالموت لأن ملكه له كان على هذا النحو متزولا
محجورا عليه محدودا بالخروج عن الملك حسبما قدمناه وهذا بخلاف الائتال بولاء العتق فإنه بطريق
الارث وأما على الثاني فظاهر إذا العبد لا يملك شيئا فكيف يرث ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ وإن بعد
كضامن الجريرة ﴾ لأن البعيد وارث ولا وارث غيره وفي الاخبار دلالة واضحة عليه كما في قوله عليه
السلام من اعتق على ميراث قبل أن يقسم ورواية مهزم وغير ذلك وبذلك يستدل على أن الحر
المتقرب بالمملوك المنوع غير ممنوع على أن جميع هذه الاحكام اجماعية ولا يتوهم أن البعيد

ولو اعتق المملوك على ميراث قبل قسمته شارك ان ساواهما واختص به ان كان أولى ولو اعتق بعد القسمة أو كان الوارث واحدا منع ولم يكن له شيء والاشكال لو أعتق بعد قسمة البعض كما تقدم ولو لم يكن وارث سوى المملوك لم يعط الامام بل اشترى المملوك من التركة واعتق وأعطى بقية المال ويقهر ماله على بيعه (متن)

انما يرث بسبب قربه من القريب ويأخذ ما يأخذه فهو فرعه فكيف يرث الفرع مع منع الاصل لانا نقول هذا وارث بالاستقلال وليس فرعاً الا انه لا يرث مع وجوده وارثاً وهو ظاهر مما سلف في الكافر والقاتل ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو اعتق المملوك الى قوله ولم يكن له شيء ﴾ هذه الاحكام تقدم بيانها والاستدلال عليها في الكافر اذا أسلم وفي (المقعة) مانصه فان ترك ولدین أحدهما حر والآخر مملوك كانت تركته للحر منهما دون المملوك فان اعتق المملوك قبل نفوذ الميراث كان بينهما جميعاً وهي صريحة في ان المدار على بقاء عين المال ونفوذ فيشارك في الاول ويمنع في الثاني وهو مختار ابن الحنيد في الكافر اذا أسلم كما سلف بيانه وفي (المبسوط) انه اذا اعتق قبل حيازة الواحد ورث وهو المنقول عن الاجاز ونص في الوسيلة على الارث اذا اعتق قبل النقل الى بيت المال وهو المنقول عن الاصباح كما مر نظيره في الكافر فقد تكثرت الاقوال في المسئلة والحق ما ذكره المصنف كما سلف بيانه ودليله ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ والاشكال لو اعتق الى آخره ﴾ تقدم الكلام في ذلك في مسألة الكافر واستنبهنا ما ورد في المقام على المختار من المشاركة أو الاختصاص في الجميع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو لم يكن وارث سوى المملوك الى قوله ويقهر ﴾ شراء المملوك في الجلة وعقته مما لا خلاف فيها ويأتي الخلاف في غير الابوين ثم الشراء والعق في هذا الباب وفي باب الزكاة في سهم الرقاب غير جارئين بحسب الظاهر على القانون المألوف من الشرع اذ الشراء في البابين عبارة عن فك الملك بالثمن وليس هو ملك الموضع بالثمن كما هو القانون والعق انما هو في ملك ولا ملك اذ التركة التي هي الثمن ليست ملكاً للامام عليه السلام ولا لمن يقوم مقامه ولا يتصور العتق في الملك فيما اذا كان رقا الميت هذا كله مضافاً الى ما حكموا به من القهر ودفع القيمة فيما اذا امتنع المالك من بيعه الى غير ذلك اللهم الا ان يقال تبقى على حكم مال الميت كما هو المشهور ثم يتولى الامام عليه السلام أو من يقوم مقامه الشراء والعتق عنه اذا كان مملوكاً لغيره فيكون للامام عليه السلام كالوكيل وقد صرح بذلك الفخر في شرح الفرع الثاني عشر كما يأتي قال ان التركة تبقى في ملك (حكمظ) مال الميت كما انه يملك دية نفسه وصيداً يقع في شكته وقد سلف لهذا مزيد تحقيق في الكافر اذا أسلم ويأتي ان شاء الله تعالى في الخاتمة ايضاح ذلك والاستدلال عليه واذا كان مملوكاً له تولى اعتاقه أيضاً وكذا الكلام في مال الزكاة فانه مال المزكي عنه للزكاة فهو يشتره بملكه ثم يعتقه فيجري على الاصل ويهون الخطب في مسألة الامتناع والاجبار بأن تقول الشأن فيها شأن مسألة الاحتكار ويؤيد هذا الاحتمال ان المال على الاول يبقى مدة بدون مالك وقد حكم كثير منهم بعدمه وربما قبل ان الامام عليه السلام يملك التركة اذ لا وارث ولا بد لها من مالك وقد كلف أن يشترى بيعها الرق القريب لنفسه ثم يعتقه ويدفع اليه بقية المال (وفيه) انه مخالف لما يظهر من جميع الاصحاب فان الظاهر انهم لا يختلفون في عدم ارث الامام عليه السلام في المقام ثم ماذا يقولون فيما اذا كان الوارث المملوك

ويتولى الشراء والعقق الامام ولا يكفي الشراء عن العقق ويدفع الى مالكة القيمة لا أزيد
فان طلب الزيادة لم يجب ولو امتنع من البيع دفع اليه القيمة وكان كافيا في الشراء وأخذ
منه قهرا (متن)

رقاً للبيت أترى ان هنا شراء أيضاً أو عتقاً في ملك ثم ما يقولون في الزكوة أترى ان الامام هناك
يملك الزكوة الى غير ذلك من لزوم كون الماء المتخلل بين الموت والعقق للامام عليه السلام ولعلمهم
يقولون ان حاله حال التركة فليتأمل ثم ان هذا الشراء هل تكفي فيه الماطاة أو لا بد من العقد وجان
منشأهما التردد في انصراف الشراء الواقع في النصوص الى العقد الا ان الاولى ايقاع العقد الحقيقي
﴿قوله﴾ قدس سره ﴿ويتولى الشراء والعقق الامام عليه السلام﴾ أو نائبه أو الوصي بل
وربما جاز له ذلك وان لم يستأذن الحاكم ولو تعذر جاز اكل واحد من المؤمنين أن يتولى ذلك حتى
القهر على البيع كما هو ظاهر الكافي وينبغي أن يكون عدلاً وأن يستأذن العدول أن يمكن ويقوى احتمال
تقديم من يده المال ولعل وجوبه حينئذ كفاً في المسالك والمجمع والكفاية وأما الوجه في توليه
عليه السلام الشراء والعقق فظاهر ولا سيما اذا افقر الى القهر فانه من شأنه الحكم وأما اذا لم يفقر
الى القهر فلانه عليه أن يحوز التركة ويحفظها حتى يصرفها في مصارفها ولا بد في الشراء من الاحتياط
لئلا يزيد الثمن عن القيمة ولا يعلم صحة العقق من غير المالك اذا أوقعه غير الامام عليه السلام
﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولا يكفي الشراء من العتق﴾ كما هو ظاهر الجميع كما في المذهب
وصريح جماعة الاصل والاختبار وفيها ما هو كالصريح حيث أتى فيها بلفظ ثم كما في قوله تشتري ثم
عتق وبهذا ونحوه يقيد اطلاق خبر ابن سنان ومرسلتي بكير حيث حكم فيها بعد الشراء بدفع المال من
دون توسط العتق وفي (الكت) جعل العتق بنفس الشراء احتمالاً وكذا في المسالك والكفاية
﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويدفع الى مالكة القيمة لا أزيد وان طلب الزيادة لم يجب﴾
كما في المسالك وظاهر تعليق النافع وسببه في الكفاية الى كلامهم وقد يحتاج على ذلك بالاصل وبان
المتبادر مما دل على الشراء اما هو القيمة السوقية ولانه يقهر على أصل البيع فكذا القيمة وربما أبدوه
بما قال أبو عداة عليه السلام في رواية عبدالله بن طلحة يقومان قيمة عدل ثم يعطى ما لهم على قدر
القيمة ومثلها قوله عليه السلام في صحيحة ابن عذرة اشتري منه بالقيمة وأنت تعلم ان الامر بالشراء
لا يدل على ذلك وليس فيه ولا في رواية ابن طلحة ما يدل على تعيين القيمة السوقية على تقدير رضاه
بالبيع بما راد عنها والقهر على أصل البيع لا يستلزم القهر على القيمة هذا المحتكر يقهر على البيع ولا يقوم عليه بل
يقوم بما أراد الا ان يحجف فليكن هذا كذلك كما هو الموافق للقاعدة والاحتياط فكلان الاصل في
هذا الجانب أيضاً نعم للمالك أن يحناط ولا يأخذ ما زاد ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه
﴿وأخذ منه قهراً﴾ ليس في الاخبار ما يدل عليه صريحاً سوى رواية (١) عبد الله بن طلحة الضعيفة

(١) والرواية هذه رجل مات وترك مالا كثيراً وترك أملاً مملوكة وأختاً فقال تشتريان من مال
الميت ثم تمتقان وتورثان قال أرايت ان أبي أهل الجارية كيف يصنع قال ليس لم ذلك تقومان
قيمة عدل ويعطى ما لهم على قدر القيمة (منه قدس سره)

ولو قصر المال عن الثمن كانت التركة للامام وقيل يفك بما وجد ويسعى في الباقي (متن)

المضطربة ويمكن أن تحمل على التقيّة ولعله يمكن استفادته من بعض الاخبار بتكلف شديد وكأنه لذلك لم يرجح شيئاً في النكت ولم يذكره في الكافي واللمعة والرسالة النصيرية وفي (الكافي) نسبة الى كلامهم وسكت وقد صرح به في النهاية والسرائر والشرائع والنافع والتحرير والارشاد وكشف الرموز والبصرة والدروس وتعليق النافع والمسالك والروضة والمهذب وغاية المرام والمجمع والمفاتيح وفي (الوسيلة والمراسم) وجب ازالة رقه وباطلاقه يشمل المالك وقتل عليه الاجماع في الكشف والمسالك ونفي عنه الخلاف في السرائر وربما ظهر من المسالك ان الروايات به مستفيضة لانه قال بعد قول المحقق اشترى من التركة وأعتق وأعطى بقية المال ويقهر المالك على بيعه مانصه هذا مذهب الاصحاب ورواياتهم به مستفيضة عن علي وأهل بيته عليهم الصلاة والسلام ورواه العامة عن علي أيضاً وعن ابن مسعود وان لم يعملوا به وهذا بظاهره واطلاقه ربما تناول ما نحن فيه مع انك قد علمت انه لم يرد فيه الا خبر ابن طلحة ثم قوله ورواه العامة عن علي وابن مسعود فان أراد به الاشارة الى جميع ما ذكره المحقق حتى القهر على البيع فلم أجده فيما حضرني من كتبهم ولعله وجده في الكتب المبسوطة لهم الا انه لم ينقل ذلك عنهم في تلخيص الخلاف ولا في الانتصار وان أراد ما سواه من الشراء والعتق والارث فهو خلاف ما نقل عنهم في تلخيص الخلاف قال ما نصه وقال ابن مسعود يشتري بهذا المال فما بقي يرثه وقال طاوس يرثه كالوصية وقال باقي الفقهاء والشافعي ومالك انه لا يرث ورواه عن علي عليه السلام وعن عمر فقد حكى عنهم نسبة الارث الى علي عليه السلام ولعله ظفر به لهم في كتاب آخر لان كانوا ورين والمرور جم المفردات مختلف الحالات وبالجملة الحكم لا ريب فيه للنص المنجبر بالشهرة العظيمة والاجماع المتقولة ثم انه بمحمل اشتراط العقد هنا أيضاً خصوصاً اذا تولاها غير الحاكم فتأمل (وقال) الفضل بن شاذان رحمه الله فان قال قائل فان أبي مولى المملوك أن يبيعه وامتنع من ذلك أيجبر عليه فقيل نعم لانه ليس له أن يمتنع وهذا حكم لازم لانه يرد عليه قيمته تاماً ولا ينقص منه شيئاً وفي امتناعه فساد المال وتعطيله وهو منهي عن الفساد قال فان كان كانت أم ولد لرجل فيكره الرجل أن يفارقها أو أحبها وخشي أن لا يصبر عنها وخاف الميرة أن تصير الى غيره هل تؤخذ منه ويفرق بينه وبينها وبين ولده قلنا الحكم يوجب تحريرها فان خشي الرجل ما ذكروا واحب أن لا يفارقها فله أن يعتقها ويجعل مهرها عتقها حتى لا تخرج من عنده (عن ملكه خ ل) ثم يدفع اليها ما ورثت انتهى وانه لتنبه حسن قوله قدس الله تعالى روحه (ولو قصر المال عن الثمن كانت التركة للامام) وفي (النهاية) كما نقل عن الجواهر انه لبيت المال وقد عرفت المراد منه والاقوال في المسئلة ثلاثة بحسب الظاهر وعند التحقيق ترجع الى اثنين (أولها) ما ذكره المصنف طاب ثراه أولاً وهو المشهور بين الاصحاب كما حكى ذلك المصنف وولده أبو العباس وغيرهم بل لا أعرف فيه مخالفاً سوى من يأتي ذكره (الثاني) ما ذكره المصنف ثانياً وهذا حكاية الشيخ وابن الجنيد وابن البراج على ما نقل عنهما وابن زهره وابن ادريس وسائر المتأخرين الا قليلاً قولاً عن بعض الاصحاب وقد اعترف جماعة بعدم معرفة قائله ونفي عنه القاضي البأس في الجواهر ولم يستبعد في المختلف واليه جنح في الايضاح (الثالث) ما ذهب اليه الفضل بن شاذان وهو ظاهر الكليني

لانه نقله وسكت عليه أن يفك منه الى أن يقصر المال عن جزء من ثلاثين جزءاً ثم المولى بالخيار ان شاء سعى في الباقي وان شاء أخد منه بالحساب الا انه لم يذكر ذلك الا في الجارية والظاهر مساواة العبد لها ويأتي نقل كلامه برمته والذي يقتضيه النظر ان هذا هو القول الثاني اذ لو كان خلافه لنهبوا عليه كيف والكافي نصب أعينهم اللهم الا أن نقول لو كان ذلك لنسبوه الى الفضل وما اعترفوا بعدم معرفة القاتل وعلى كل حال فالامر سهل (احنوا للشهور) باصالة عدم الوجوب خرج منه ما اذا وفقت التركة وبقي الباقي وبالإجماع المنقول في ظاهر تلخيص الخلاف والسرأثر حيث قال في الاول عندنا وعليه العمل والفتاوى ولان الفك جاء على خلاف الاصل من جهات شتى فيقتصر فيه على موضع اليقين وبأن ما جاء في هذا الباب من الاخبار ظاهر بان الفك من التركة كما في قوله عليه السلام يشتري من ماله ومن ما ترك ومن المال فاذا لم يكن في التركة ما يشتري به فكيف بالاشتراء منها وقد قال في النهاية بعد ان حكى هذه المقالة ولست أعرف بذلك أثر (فان قيل) ان الاخبار جميعها قد اشتملت على ما اذا وفقت التركة بثمنه وبقي هناك شيء فكان ينبغي أن لا يجب الفك الا حيث تزيد التركة عليه وهو معتد الاجماع كذا ذكره المقدس الاردبيلي (قلت) تورث ما بقي انما وقع في النصوص تامة ولم يقيد به التكليف بالشراء بخلاف كونه من التركة فانه قيد للشراء فيجب اعتباره فليست من التبعيض سلمنا ولكن اعتبار الزيادة ساقط بالاجماع وربما لاح من (المراسم) اعتبارها حيث قال وانما يجب شراؤها او شراء أحدهما هنا اذا كانت التركة تفضل عن ثمنها أو بمن أحدهما ويجب حمل قوله تفضل على معنى تفي بقرينة قوله بعد وما اذا قصرت فلا يشتري الى آخره (حجة القول الثاني) ان عتق الجزء يشارك عتق الجميع في الامور المطلوبة شرعا فيساويه في الحكم وأيد بقوله عليه السلام لا يسقط الميسور بالميسور وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذ أمرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم وان الامر بشراء الجزء وعتقه موجود في ضمن الكل وليس بمعلوم اشتراط ذلك وتوقفه على البعض الآخر والا دار وبان هذا الجزء المملوك لو كان حراً لكان وارثاً بالفعل وكل مملوك لو كان حراً كان وارثاً يشتري ويعتق (اما الاولى) فلان تتكلم على هذا التقدير فان عليه اجماع الامامية (واما الثانية) فلنص عليها ايضاً كقول الصادق عليه السلام اذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك وأمه وهي مملوكة يشتري مما ترك أبوه أو قرابته وورث الباقي من المال قال المستدل وبعض الأب كالأب وبعض القريب قريب وهذا الاخير ذكره في الايضاح (ويرد) على الاول مع انه قياس ان المساواة ممنوعة اذ يلزم هنا تشطير المملوك وعدم وصول كل ثمنه الى المالك وهو ضرر لم يكن في الاول مضافاً الى ايجاب اعتاق البعض بالسمي وجوب قبول ذلك واما الحديثان فمع عدم ظهور السند فيهما لا يصدقان فيما نحن فيه لانهما على الظاهر انما وردا فيما اذا كان هناك اشياء قد أمرنا بها وتعسر بعضها وسقط فانه لم يسقط الباقي كما يستدلون بهما في مثل هذه المواطن وما نحن فيه ليس من هذا القبيل فتأمل (واما الثالث) ففيه ان الامر بالجزء في ضمن الكل لا يستلزم الامر بالجزء منفرداً وهو ظاهر ولا يلزم منه القول بالاشتراك والتوقف حتى يلزم الدور لانا انما أمرنا بالكل لا غير والجزء في ضمنه (١)

(١) والتحقيق في الجواب ان يقال ان صحة شراء الجزء وعتقه موقوفة على صحة شراء الجزء الآخر وإيس من الدور في شيء وانما هو دور معيه لانهما يوجدان معاً وهما معلولتان للامر بشراء الكل فبان ان التوقف ليس بطريق التقدم (فان قلت) لو كان التوقف بطريق الحية لما أمكن

(واما الرابع) وهو مافي الايضاح فيه ان الكبرى ممنوعة لانا لانسلم ان كل مملوك يجب فكه على الاطلاق بحيث يتناول البعض انما هو التمام كما هو ظاهر المملوك والحر والام والأب وأقصى ما دل عليه دليله ان الأب أو الأم أو الابن يجب فكه وليس بعض الأب أباً ولا بعض الأم أمّاً ليندرج فيه ويجري عليه حكمه ثم ان أقصى ما تعلق به ان جعل بعض الوارث كالوارث واستنهض ما دل على وجوب شراء الوارث بتمامه من التركة لشراء البعض منها حيث لا تفي الا به فما بال الاستسما وما الذي دل على وجوب فك الباقي ووجوب قبول ذلك على المالك كلاً لا يقول به أحد وهذا مما يرد على الوجوه الثلاثة ايضاً فالذي ينبغي ان يكون مراد القائل ان الخيار للمالك كما هو مذهب الفضل ومن هنا يعلم اتحاد المذهبين اذ الثاني على اطلاقه كما علمت قد اشتدت مخالفته للقواعد والقوانين ولا يتخيل له دليل على جميع احكامه الا ما لعله يقال ان فيه محافظة على فك الرق عن المؤمن وقد رأينا الشارع قد احتفل به في مواضع وهو كما ترى مما لا يعول عليه واما الفضل فقد قال على مافي الكافي بعد ما ذكر ما نقلناه سابقاً من ان الرجل اذا أحب أن لا يفارق الجارية فله أن يمتتها الى آخره ما نصه (فان قال) فانها ورثت أقل من قيمتها ورثت النصف أو الثلث أو الربع (قيل) له يمتق منها بحساب ما ورثت وان شاء صاحبها أن يستمعها فيما بقي من قيمتها فكل ذلك وان شاء ان تحمده بحساب ما بقي منها فكل ذلك (فان قال) فان كانت قيمتها عشرة آلاف درهم ورثت عشرة دراهم أو درهماً واحداً أو أقل من ذلك (قيل) له لا تبلغ قيمة المملوكة اكثر من خمسة آلاف درهم التي هي دية الحرة المسلمة فان كان ما ورثته جزءاً من قيمتها أو اكثر من ذلك أعتق منها بمقدار ذلك وان كان أقل من جزء من ثلاثين جزءاً لم يعبأ بذلك ولم يمتق منها شيء فان كان جزء وكسراً لم يعبأ بالكسر كما أن الزكاة تجب في المائتين ثم لا تجب حتى تبلغ مائتين وأربعين ولا يجب فيما بين الاربعين شيء كذلك هذا (فان قال) لم جعلت ذلك جزءاً من ثلاثين دون ان يجعله جزءاً من عشرة أو جزءاً من ستين أو أقل أو اكثر (قيل) له ان الله عز وجل يقول في كتابه (يستولونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) هي الشهور فجعل المواقيت هي الشهور فآتم الشهور ثلاثين يوماً وكان الذي يجب له من الرق والعتق من طريق المواقيت التي وقفها الله عز وجل للناس (فان قال) فما قولك فيمن أوصى لرجل بجزء من ماله ولم يبين هل نجعل له جزءاً من ثلاثين من ماله كما فعلته للمعتق (قيل) لا ولكننا نجعل جزءاً من عشرة من ماله لان هذا ليس من طريق المواقيت وانما هذا من طريق العدد فلما ان كان أصل العدد كله الذي لا تكرر فيه ولا نقصان فيه عشرة فأخذنا الاجزاء من ذلك لان ما زاد على العشرة فهو تكرار لانك تقول أحد وعشرة واثنتان وعشرة وثلاثة وعشرة وهكذا تكرر الحساب الاول وما نقص عن عشرة فهو نقصان عن حد كمال أصل الحساب وعن تمام العدد فجعلنا لهذا الموصي جزءاً من عشرة اذا كان ذلك من طريق العدد وهكذا رويناه عن أبي عبد الله عليه السلام ان له جزءاً من عشرة وجعلنا للمعتق جزءاً من ثلاثين لانه من طريق

تقلل أحدهما بدون الاخرى كالأبوة والبنوة لكنه ممكن فاذا كان هناك توقف كما اعترفت به ولم يكن توقف معية كان توقف تقدم وسبق فلزم الدور المحال (قلت) توقف المعية في الوجود عند الشارع لا يستلزم توقف المعية في الفعل كما في العملة المستقلة ومعلومها كذا في نسخة وفي المسودة بخطه قدس سره كتب في آخرها صح (محسن)

ولو تعدد الوارث الرقيق وقصر نصيب كل واحد منهم أو نصيب بعضهم عن قيمته لم يفك وكان المال للامام وهل يفك من ينهض نصيبه بقيمته لكثرتة أو لقلة قيمته فيه اشكال فان أوجبناه ورث باقي المال (متن)

المواقيت وهكذا جعل الله المواقيت للناس الشهور كما ذكرنا **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** ولو تعدد الوارث الرقيق وقصر نصيب كل واحد منهم أو نصيب بعضهم عن قيمته لم يفك وكان المال للامام عليه السلام وهل يفك من ينهض نصيبه بقيمته لكثرتة أو لقلة قيمته فيه اشكال **﴿** لا بد قبل الخوض في المسئلة من حل العبارة وقد تشاغل الناس ببيان المسئلة عنها (عنه خ ل) وانها لمتنافرة الظاهر وذلك لان الضمير المستكن في قوله لم يفك اما أن يعود الى من قصر نصيبه عن قيمته فيفهم منه فك الآخر الذي لم يقصر نصيبه وحينئذ فقوله يكون المال للامام عليه السلام منافرة لانه على هذا التقدير يكون المال للآخر الذي لم يقصر نصيبه وأما أن يكون عائداً الى الجميع كما يتعين عوده اليه حيث يقصر النصيب عن كل واحد فانه جزء عن الامرين وعليه يكون المعنى انه اذا قصر نصيب كل واحد أو قصر البعض لم يفك أحد من الورثة أصلاً وان لم يقصر نصيبه وهذا يناقضه قوله وهل يفك الى آخره لانه رجوع عن القطع بعدم فك من لم يقصر نصيبه الى التردد والاستشكال وهذا أيضاً ظاهر والحل أن يقال ضمير الفعل المستتر حين وقوعه جزء عن الشق الثاني عائداً الى البعض الذي قصر نصيبه ويكون قوله وله المال متفرعاً على الشق الاول فكأنه قال لو قصر نصيب كل واحد لم يفك واحد منهم ولو قصر نصيب البعض لم يفك هذا البعض قطعاً وكان المال على الاول للامام عليه السلام وعلى الثاني هل يفك من نهض نصيبه الى آخره فيكون المعنى انه على الثاني يحتمل المال أمرين مبنيين على ان من لم يقصر نصيبه يفك أولاً فان فك كان له المال والا فلا امام عليه السلام (وحاصله) ان قوله وكان المال للامام عليه السلام ليس متفرعاً على الشقين وانما هو فرع على الشق الاول وقوله هل يفك ترديد في الشق الثاني ولعل المصنف طاب ثراه ما أراد سواء وعلى هذا يكون الاشكال الآتي واقعاً في نفسه من أول الامر ويحتمل بعيداً أن يكون أولاً لحظ عدم اعتبار الانصاء فحكم على البت بعدم الفك عند قصور نصيب الكل أو البعض موافقة للمشهور المنصور وعملاً بالاجماع المنقول فقال ولو قصر الى قوله للامام عليه السلام ثم تراجع قليلاً وقام مقام التردد في ذلك حيث استشكل في فك من يقوم نصيبه بفك من وجود المقتضي وهو اندراج في عموم ما جاء في الفك مع انتفاء ما يتخيل في المنع كقصور النصيب لما يلزم فيه من الاضرار بالمالك بوجوب الصبر مدة السعي وربما استمرت سنين ومن ان تخصيصه بالفك من بينهم ترجيح بالمرجح ووفاء النصيب لاینهض مرجحاً لانهم قد الغوه فيما اذا تعدد الوارث ووفت التركة بقيمة الجميع فانهم حكموا جميعاً بفك الجميع من دون التفات الى تفاوت السهام ولا تفاوت القيمة فلو كانت قيمة أحدهم جزءاً وسهه مائة جزء والآخر بالعكس فكاً معاً بمجموع التركة لان كانا كالوارث الواحد كما يأتي تفصيل ذلك كله (اذا تقرر هذا فنقول) اذا تعدد الوارث الرقيق المتساوي الدرجة ووفت التركة بفك الجميع فلا اشكال في وجوب الفك حينئذ سواء قام نصيب كل بقيمته أو نقص بعض وزاد نصيب آخر وقام المجموع بالمجموع لاطلاق ما جاء بالفك مع انه لا خلاف فيه كما حكى في الايضاح الاجماع عليه وهذا هو الذي ذكره المصنف أخيراً وجعله منشأ للاشكال في الاول

كما يأتي بيان ذلك (فإن قلت) النصوص إنما جاءت بالوارث الواحد كقوله عليه السلام إذا مات الرجل وترك أباه وأمه وفي خبر أنبأ له مملوكا وفي عدة أخبار وله أم مملوكه وفي بعضها وترك أما وأختاً والمراد أو أختاً كما مر لأنهما لا يجتمعان في الميراث (قلت) الوحدة لم تؤخذ قيداً مع أنه إذا اجتمع اثنان منهم أو أكثر كابوين وابن صدق أن قد ترك أباً فيجب فكه وترك أمّاً فلا بد من فكه وترك ابناً فليفك وإن لم تف التركة بواحد فلا أشكال على المشهور وعلى القولين الآخرين إن لم تقل باتحادهما يفك من كل بقدر نصيبه أو تقسم على السوية فإن كانت عشرة دراهم وهم خمسة أبوان وبنتان وولد فك من كل بمقدار درهمين ولم يلفت إلى التفاوت في النصيب لأن الجميع كالوارث الواحد هذا إذا كان الدرهمان لا ينقصان عن جزء من ثلاثين جزءاً كما عليه الفضل بن شاذان والافلافك ولا ارث كالمشهور وإن لم تف بالكل بل كان جميعها يفك واحداً من الورثة لا غير فقد حكم المصنف بعدم الفك وكون المال للامام عليه السلام كما في النهاية والوسيلة والشرائع والتحرير والارشاد وربما فهم ذلك من السرائر بطريق أولى حيث أنه نفى الخلاف في عدم الفك عما إذا كان فيهم من يفي نصيبه بقيمته ونسبه إلى الأشهر في المسالك وفي (الروضة) ففي فكه بالقرعة أو التخيير أو عدمه أوجه واحتمل القرعة في الجميع كالمسالك من دون ذكر التخيير وأبو يعلى على ما نقل عنه أوجب شراء البعض ويندفع عنه الترجيح بلا مرجح بالقرعة والذي وجدته في المراسم يظهر منه خلاف ما نقل لأنه قال إذا مات وخلف أبويه أو أحدهما فأنهما يشتريان أو من كان منهما وإنما يجب شراؤهما أي الابوين أو شراء أحدهما إذا كانت التركة تفضل عن ثمنهما أو ثمن أحدهما وهذه العبارة وإن أشعرت باديء بدء بما نقل عنه إلا أنها بعد التأمل ظاهرة في موافقة المشهور المنصور وما اختاره المصنف هو الحق لأن شراء البعض بنصيبه ونصيب الآخر ترجيح بلا مرجح ولا يتصور شراء بعض لا بعينه لأنه غير موجود وربما انطبق عليه إجماع السرائر كما لعله يستفاد من الأخبار إذ الجميع كالوارث الواحد كما حكموا به فيما إذا وفّت التركة بفك الجميع وتفاوت الأنصبة فلا أشكال حتى يحتاج إلى القرعة وإن كان احتمالها قوياً وإن لم تف التركة بفك الجميع لكن قام نصيب بعض الورثة بفكه وقصر نصيب البعض الآخر فالتاس فيه بين حاكم بعدم فك أحد من الورثة نهض نصيبه أم لم ينهض وحاكم بفك من نهض نصيبه وبين مستشكل فمن حكم بعدم أبو عبدالله والمحقق الأول والثاني والحكم بفك من نهض نصيبه خيرة الارشاد والايضاح والروضة والجمع وأنه للزوم لمذهب أبي يعلى إن صح ما نقل عنه والمتوقف المصنف هنا وفي التحرير وصاحب المذهب وغاية المرام (احتج الأولون) بعد الإجماع المنقول في السرائر بأن الوارث هو المجموع لتزيله منزلة الوارث الواحد كما سلف ويأتي ولم تف التركة بقيمته وكل ما لم تف التركة بقيمة الوارث لم يفك بعضه فلا يفك أحد منهم هنا وبأنه لو فك فأما أن يجب فك بعض كل واحد أو واحد لا بعينه أو بعينه فأما من وفي نصيبه أو غيره والأول باطل لأن الكلام على المشهور والثاني باطل أيضاً لأنه ليس بموجود فكيف يبتاع ويملك الميراث ولتساوي الكل فيه والترحيل بلا مرجح محال والثالث أيضاً باطل لأن الرق لا نصيب له حتى يرجح به على الآخر لأن إضافة النصيب إليه إضافة اختصاص وتقدير فتقدير نصيبه متفرع على ارثه وارثه متفرع على العتق فلا يقطع به قبله مع التساوي في الموجب للأرث وإذا لم يقدر النصيب يتساوى من يفي نصيبه بقيمته ومن لا يفي فإذا لم تف التركة بشراء الجميع لم يشتر أحد منهم للزوم الترجيح من غير مرجح وفي هذا

ولو وفّت التركة بشرائهما أجمع اشتريا سواء كان نصيب أحدهما قاصرا عن ثمنه أولا (متن)

نظر يأتي بيانه ان شاء الله تعالى والرابع باطل بالاجماع فلا يعتق شيء منهم (احتج القائلون بالفك) بعموم النص لان الموجود قريب يرث بتقدير الحرية وما يرثه يفي بحريته فيجب شراؤه وفرق بينه وبين شراء بعض الوارث الواحد انه (ان خ ل) في لو احد لم يحصل تحرير واحد تام وثبوت الضرر على المالك بالتبعض منتف هنا فالفرق ظاهر كالفرق بينه وبين ما اذا لم تف حصه كل واحد بثمنه وكعدم الفرق بينه وبين من وفّت حصته بثمنه وبقي شيء من التركة ولم يكن معه من (ولم يكن معه أحد خ ل) لا يفي حصته بثمنه (لا يقال) العلة مشتركة بين من وفي نصيبه ومن لم يف لمكان التساوي في النسب ولا مرجح اذ التقدير متأخر عن الحرية فلو كان مرجحا لها دار ولأنه لو كان أولى بالعتق لكان أولى بذلك التقدير بحيث يمنع من صرفه في غيره لكن التالي باطل فالقدم مثله والملازمة ظاهرة ويان بطلان التالي انه لو وفّت التركة بقيمة الكل وقصر نصيب أحدهم عن ثمنه اشترى الكل واعتقوا اجماعا فلم يكن صاحب النصيب الأكبر أولى بكل نصيبه من غيره بحيث يمنع من شراء غيره منه بل انما وجب اتساويهما في أصل سبب الميراث والتقدير تابع للحرية بالفعل ولهذا يرث نصف الحر نصف النصيب مع مساواته في أصل الارث والى هذا الاعتراض أشار المصنف رحمه الله في المسئلة المذكورة بعد هذه المسئلة بلا فصل وهي قوله ولو وفّت التركة الى قوله ومنه نشأ الاشكال السابق (لا ناقول) العلة في ارثه هو انه نسب يرث على قدر الحرية ويفي ما يرثه على تقدير الحرية بقيمته فيجب وكه لاندراجه في عموم النص ولان الارث سبب وهو قابل للشدة والضعف وكما كان السبب أزيد وأقوى كان أولى بالترجيح لكن هذا لا يشمل ما اذا وفي نصيبه لقلة قيمته فقط لا لقوة سببه فليكن مندرجا في الدليل الاول وثبوت عدم كونه أولى بنصيبه في موضع من المواضع لمكان الدليل لا يقاس عليه غيره فلا تقض ولا دور ولا اشكال ولم يبق الا اجماع السرائر المعتضد بالاصل وفيه بلاغ واحتمل الفخر في الايضاح فك من لم يف نصيبه وانه يخرج بالقرعة فتأمل وبما ذكر في الاحتجاج لمذين القولين يعرف وجه الاشكال عند من استشكل هذا ويحجي على قول الفضل والقول الآخر في المسئلة ان يعتق من كل واحد بقدر نصيبه فينحرر المستوعب وينحرر من الآخر بقدر النصيب ويستسعى في الباقي ان اختار المالك أو يستخدمه بقدره على الاول وعلى الثاني يستسعى وان لم يختر المالك (وهنا فرع) لم ينكره المصنف طاب ثراه وهو انه لو كان على الميت دين وكل التركة عبيد وارثون فانه ان استوعب الدين استرق الجميع ومع عدمه يعتق الفاضل عن الدين فيصرف من الدين من يخرج به القرعة ويحتمل صرف من لا يفي نصيبه به منه ابتداء من غير قرعة هذا وكلام المذهب في المسئلة غير مذهب يظهر ذلك لمن لحظ المسئلة السادسة من كلامه والسابعة فليلاحظ قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو وفّت التركة بشرائهما اجمع) هذا مما لم يسمع (قال) بدر الدين ابن مالك لا يؤكد المثني فيما سمع عن العرب الا بالنفس أو العين أو بكلا في التذكير أو بكلا في التأنيث والعلامة اعرف وأدرى الا ان لفظ اجمع لا يؤكد به المثني فان كان ولا بد فليأت باجمعين بناء على مذهب الكوفيين حيث أجازوا تأكيد المثني بالتذكير في أجمعين وفي التأنيث بجمعاءوين مع اعترافهم بكونه لم ينقل عن العرب الا ان ابن خروف قال لا مانع منه (وفيه) ان المانع

ومنه ينشأ الاشكال السابق ولو كان أحدهما أولى وقصرت عن قيمة القريب دون البعيد ففي شرائه اشكال ولو كان الوارث رقاً ولم يخلف سواء عتق وورث باقي المال ولو خلف غيره فان كان المملوك ممن ينعق عليه عتق ولم يشاركه في باقي التركة الا أن يتعدد الحر وان لم يكن ممن ينعق لم ينعق وورثه الحر وان كان بعد كاخ مملوك مع ضامن جريرة ولا خلاف في فك الابوين (متن)

موجود وهو ان من شرط صحة استعمال المتى جواز تجريده عن علامة الثنية وعطف مثله عليه وعلى هذا لا ينبغي ان يجوز جاء زيد وعمرو أجمعان لانه لا يصح ان يقول جاء أجمع وأجمع لان المؤكد بأجمع كالمؤكد بكل في كونه لا بد ان يكون ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه فان قلت جاء الجيشان أجمعان لم يأباه القياس وهذا شيء جرى به القلم ﴿ قوله ﴾ - قدس الله سره ﴿ ومنه ينشأ الاشكال السابق ﴾ انما نشأ منه لانه لم يعتبر هنا التقدير والتفاوت في النصيب وقد سلف بيان ذلك ﴿ قوله ﴾ - قدس الله سره ﴿ ولو كان أحدهما أولى ﴾ استشكل المصنف طاب ثراه وكذا ولده وابن اخته لم يرجحاً شيئاً والظاهر فك البعيد لانه منع الولد للأخ انما يكون مع الحرية أو امكانها وهما هنامتفیان اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه انما يكون مع وفاء التركة قيمته ولا يجب فكه مع قصورها فكان بمنزلة المعلوم المحجوب بالقتل والكفر فلم يكن هناك وارث يصلح الارث سوى البعيد ومنشأ الوجه الثاني ان البعيد مع وجود اتریب لا يكون بحيث لو كان حراً لورث وفيه مالا يخفى لان ما دل على ان القريب مانع ظاهر في الوارث لا فيمن هو معدوم حكماً وربما عساه يمكن ان يقال اذا قصر نصيب أحد المتساويين في لدرجة دون الآخر لم يفكاً ممّا قدم فك البعيد اذا رقت التركة بقيمته دون القريب أولى فليتأمل اذ الاولوية غير معلومة ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان الوارث رقاً ولم يخلف سواء عتق ﴾ أي بمجرد الموت ولا يتوقف على شراء الحاكم ولا على عتقه كما في المذهب أو باعتاق الحاكم أو عدل من المؤمنين وهذا وان كان خارجاً عن النصوص لان ما جاء في هذا الباب وان كان جميعه انما جاء في الشراء الا ان الشراء لما لم يكن مقصوداً بالذات قطعاً وانما الغرض منه التوصل الى اخراج المملوك عن الرق فكان مقدمة له ومعلوم ان المقدمة انما تجب حيث يتوقف عليها الواجب ومع امكانه فلا وجوب اذ لا مقدمة فكان حكمه بطريق أولى ﴿ قوله ﴾ - قدس سره ﴿ ولم يشارك في باقي التركة ﴾ لان الحر واحد وهذا وان اعتق بمجرد الموت الا انه على ميراث قد سبق اليه وارث واحد على القول بسبق الملك على العتق وان قلت لا سبق بل بالعتق قارن ملك الحرية التركة قلنا قد سلف ان الظاهر عند التقارن عدم المشاركة وقد اشبعنا الكلام فيه فيما اذا قارن اسلام الكافر القسمة ﴿ قوله ﴾ - ﴿ الا ان يتعدد الحر فيشارك ﴾ أي ان كان مساوياً للورثة ويختص به ان كان متقدماً في الدرجة وكانه تركه لظهوره والسر انه انتق قبل القسمة كما اذا كان المملوك أباً والورثة الاحرار اولاده ﴿ قوله ﴾ - قدس سره ﴿ ولا خلاف في فك الابوين ﴾ للنصوص المستفيضة في الأم واما الأب فقد دل عليه موثق ابن بكير وقد نقل الاجماع على فكها جماعة وانه لمعلوم اذ من اقتصر على الأم انما هما الصدوقان لا غير على ما حكى عنهما في الايضاح والمختلف وحكى الشهيدان وأبو العباس وغيرهم عن الصدوقين

والاقرب في الاولاد ذلك وكذا باقي الاقارب على اشكال (متن)

الاقتصار على الابوين والمنقول من عبارتهما يوافق ما في المختلف والايضاح ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ والاقرب في الاولاد ذلك ﴾ فك الاولاد للصلب في الجلة مختار المقنعة والنهاية والكافي والوسيلة والغنية والسرائر والنافع والشرائع والرسالة النصيرية والكشف والتحرير والمختلف والارشاد والايضاح والدروس واللمعة وتعليق النافع والروضة والمسالك والمقتصر والتفقيح والكفاية والمفاتيح وهو المنقول عن أبي علي والقاضي والكيدري والراوندي لم يحكم بشيء في المذهب والنكت وغاية المرام ولم يعرف الخلاف الا من الصدوقين وسلاز ونسب القول بفك الاولاد الى المرتضى في السرائر والتحرير والكشف وغيرها والموجود في الانتصار والاقتصار على الابوين فلهذا ذكره في بعض مسائله والقول بانه لم ينفه عن غيرها لا بخلو عن تأمل لأن هذه المفاهيم معتبرة في أقوال الفقهاء وعليها المدار في نسبة الاقوال اثباتاً ونفيّاً كما قرر في محله ومن هنا يظهر ما في الايضاح حيث نقل الاجماع على فك الابوين ثم قال ونص ابني بابويه على الام غير قاذح لكونها لم ينفيا الأب لان التأمل جار فيه الا انه هنا أسهل لانهما نقلا عبارة الحديث على ما نقل عنهما فليأمل (لنا) على المختار بعد اجماع السرائر قول الصادق عليه السلام في صحيح جميل يشترى ابنه من ماله فيعتق ويورث ما بقي وفي خبر سليمان بن خالد يشترى الابن ويعتق ويورث ما بقي وفي صحيح ابن عبد ربه في ولد أم ولد تزوجت فمات الزوج وترك مالا وليس له وارث الا ولد منها اشترى منه فأعتق ويورث والظاهر ان الرجل كان رقاً ثم أعتق ثم مات فلا يحتاج الى ما ذكره الفقيه من انه قد يصدر من الامام عليه السلام بلفظ الاخبار ما يكون معناه الانكار والحكاية عن قائله فانه تكلف بعيد جداً لا حاجة اليه أصلاً كما هو واضح وقد استدلل عليه في الكشف وغيره برواية اسحق قال مات مولى لملي عليه السلام فقال انظروا هل تجدون له وارثاً فليل له ابنتان بالجمامة ملو كتان فاشتراهما من مال الميت ثم دفع اليهما بقية الميراث وفي الاستدلال بها نظر ظاهر اذ الظاهر ان الامام عليه السلام اعفته فولأوه له وما فعله كان تبرعاً منه اللهم الا ان يقال ظاهر السوق يدل على العموم وعدم التبرع فتأمل ثم انه لا فرق في الولد بين الذكر والانثى كما أفصحت به صحيحة ابن عبد ربه على انه لا قائل بالفصل ولا حجة للصدوقين وسلاز الا أصل عدم توريث الرق من الحر وعدم اجبار المالك على البيع وبالجملة يقولون هذا الحكم مخالف لقواعدهم فاثباته يحتاج الى دليل متين وقد علمت انا لا نعرف الخلاف الا منهم وفيما ذكرناه من الادلة ما يخرج عن الاصل وانها من أمّن الادلة مضافاً الى ما يأتي مما يدل على توريث غيرهم من الاقارب وضعفنا نجبره الشهرة العظيمة في المقام فضلاً عن الاجماع المنقول على انا نقول انما ورث الحر من الحر لانه لما اشترى وأعتق بدليل شرعي صار حراً ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكذا باقي الاقارب على اشكال ﴾ المراد بهم الجدود والاخوة وغيرهم من أولى الارحام والقائل بفك هؤلاء هو أبو علي والقاضي والراوندي وهو ظاهر علي بن مسعود الكيدري على ما نقل عنهم وأبو علي الفضل الطبرسي في تلخيص الخلاف فيكون ظاهر الخلاف وهو ظاهر الكافي والغنية والمبسوط والرسالة النصيرية والمجمع والظهور من هؤلاء (هذه خ ل) كاد أن يكون تصريحاً وانما ذكرنا الظهور احتياطاً وقواء في (المسالك) وربما ظهر من الروضة حيث نسبته الى الاكثر وان لم يكن

ظهوراً فاشعار وهو صريح النهاية والارشاد والايضاح والدروس والمقتصر وتعليق النافع للمحقق الثاني والتفتيح والكفاية والمفاتيح وفي (الوسيلة) وروي في الجد والجدة والاخ والاخت وجميع ذوي الارحام كذلك ونسبه في الروضة الى الاكثر وهو كما ذكر لان الخلف يقيناً انما هو المفيد وسلا وابن ادريس والمحقق وتلميذه ونقله في السرائر عن المرتضى ولم أجده في الانتصار فليكن ظاهره بمعونة ما قدمنا من اعتبار مفهوم القلب في كلام الفقهاء أو يكون ذكره في بعض فوائده وأما ابن حمزة فقد نسبته اليه في المختلف وغيره وكلامه ظاهر في التوقف بالمصنف في المختلف وكظاهر النكت والمذهب وغاية المرام نعم ربما لزم ذلك من كلام الصدوقين (لنا على المختار) ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح لان الحسن بن فضال امامي على الصحيح عن ابن بكير الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يضر الأرسال في الحكم بالصحة عند سائر المتأخرين الا قليلاً منهم وما رواه الشيخ في القوي بابي فضال الذي نقل في العدة اجماع الفرقة على العمل بروايتهم الى ابن بكير أيضاً مرسل في الاخ والاخت ولا قائل بالفرق وما رواه عبد الله بن طلحة في الاخت مع ما يعضده من رواية اسحق في القرابة وما رواه الامام ابن حمزة (١) في الوسيلة حيث قال وروي في الجد والجدة والاخ والاخت وجميع ذوي الارحام وهذا نص صريح بان هناك أخباراً تضمنت فك الجد والجدة وجميع ذوي الارحام فلا يقال لعله أشار الى ما ذكرت من الاخبار لان ما ذكرناه انما تضمن الاخ والاخت والقرابة وليس في شيء منها ذكر الجد والجدة فقد تظاهرت الاخبار فتعاضدت مع ان الموثق في نفسه معتبر وعلى تقدير التسليم كان الضعف منجبراً بما أدعيته من الشهرة كما هو ظاهر (الروضة) وان شئت قل وبالاجماع المتقول كما لعله يمكن أن يستفاد من عادة أبي المكارم ابن زهرة (فان قلت) ظاهر ابن ادريس دعوى الشهرة على عدم الفك حيث نسبته الى الاكثر (قلت) ما كنا لنتبم النقل ونؤثره على المشاهدة والعيان هؤلاء المتقدمون على ابن ادريس وهم ابن الجنييد والشيخ والقاضي والتقي والراوندي والكيدري والطبرسي كلهم على خلاف ما نقل وهذا شيخه المعاصر له أبو المكارم (٢) والمحقق الطوسي المعاصر له أيضاً يخالفه على ذلك فلم يبق من يوافق من المتأخرين سوى المحقق وتلميذه وبالجملة الأدلة قوية في نفسها ودعوى الشهرة في المقام ظاهرة الصدق غير مستنكرة وفي ذلك ما يقطع الاصل الذي اعتمدوا عليه على ان لنا أن نعارضه بمثله فنقول ذلك الكتاب في السنة والاجماع على الارث مطلقاً خرج منه المملوك مع الحر وبقى الباقي فيرث المملوك بان يشترى ويعتق فكان الاصل الاصيل هذا ولم يقطع الا بالمملوك مع وجود الحر فقد تعارض اصل عدم اجبار المالك وأصل الارث فليتساقط ويرجع الى الاخبار فليتأمل على أنه يمكن أن يستدل في المقام بمنصوص العلة كما نقل عن المصنف والمحقق الثاني وبمفهوم الموافقة ان لم تقصره على دلالة اللفظ قال في (المسالك والجمع) وحيث كان بفك الزوجة نص صحيح وقالوا أن حكم الزوج أولى بذلك كان باقي الاقارب أولى كما هو ظاهر ويحمل ما تقدم من النصوص شاهداً وان ضف طريقه انتهى حاصل كلامه وقد علمت الحال في الاخبار فالحكم (فالقول خل) بالفك في الاقارب مطلقاً هو الاصح ولا تردد ولا اشكال ﴿ قوله ﴾

(١) هو أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة صاحب الوسيلة والجامعة (منه قدس سره) (٢) هو السيد حمزة بن زهره (بخطه قدس سره)

وقيل الزوجان كالاقارب (متن)

قدس سره ﴿ وقيل الزوجان كالاقارب ﴾ كما في النهاية والارشاد والمفاتيح وهو ظاهر الفقيه بناء على أن كل ما يرويه يفتي به واليه مال في التحرير وتعليق النافع والممالك والمجمع ونسبه في المجمع الى خبرة المحقق الثاني وليس في التعليق سوى قوله وفي الزوجين قول بالفك لا يخلو من قوة وهو ظاهر اللزمة حيث قال اعتق وورث سواء كان أباً أو ولداً أو غيرها ولم يقيد ذلك بياقي المال ولولا وجود هذا القيد في المبسوط والكافي والغنية والرسالة النصيرية لكان ظاهراً منها لمكان عموم الوارث فيها لكن هذا القيد لا يتم في الزوجة على المشهور ومن هنا يظهر ان نسبته الى الغنية كما في المذهب لم تصادف محلها فتأمل ومنع في الشرائع والكشف والمقتصر والاستبصار وهو المنقول عن ابن الجنيّد والقاضي والفتي وقد سلف التنبيه على عبارته في الكافي وتردد في النافع وتوقف في المختلف والكفاية كما هو ظاهر الروضة وغيرها (احتج الاولون) بما رواه الشيخ والفقيه في الصحيح والحسن بإبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان عليّ عليه السلام اذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فأعتقها ثم ورثها واستفاد حكم الزوج بطريق أولى لانه أكثر نصيباً وأقوى سبباً ومن ثم رد عليه دونها (وناقش الشيخ) في دلالة على المطلوب في الاستبصار حيث قال الوجه في هذا الخبر ان أمير المؤمنين عليه السلام كان يفعل ذلك على طريق التبرع لانا قد بينا ان الزوجة اذا كانت حرة ولم يكن هناك وارث لم يكن لها أكثر من الربع والباقي يكون للامام عليه السلام واذا كان المستحق للمال أمير المؤمنين عليه السلام ولم يكن هناك وارث جاز ان يشتري الزوجة ويعتقها ويعطيها بقية المال تبرعاً دون ان يكون فعل ذلك واجباً (قال في المختلف) والذي ذكره الشيخ محتمل لكن تعليقه ليس بجيد لان كون الزوجة لها الربع لا غير لا ينافي ما تضمنته الرواية لاحتمال ان يكون ثمنها أقل من الربع فتشترى ثم تعطى بقية الربع نعم احتمال التبرع ظاهر فالعمل بذلك في حق الزوجين مشكل (واعترضه) في التنقيح بان الشيخ لا ينفي هذا الاحتمال انما ذكر احتمال التبرع لأن مع وجوده لا يلزم المطلوب (قلت) الحق ان الرواية ظاهرة في الارث في الجملة كما فهم جماعة لا في ارث الجميع كما فهمه الشيخ رحمه الله هنا على ما يظهر من قوله يعطيها بقية المال بل الظاهر منه انها صريحة في ارث الجميع ولو كانت كذلك لقال ثم ورثها بقية المال أو الباقي من المال أو ثم دفع اليها الباقي كما هو الشأن في سائر روايات الباب ويؤيده ان الظاهر من الرواية ان تلك كانت عادته دائماً ويعمد في الجملة انه كان دائماً يتبرع بماله على لزوجة اذ لعله يكون في بعض الاحيان صرف ماله في فك غيرها من الرجال في مصالح المسلمين أولى فكان اطلاق الرواية مقيداً بما علم من حال الزوجة الحرة فبعمونة هذا ظهر ان المراد انه ورثها الباقي من الربع وعلى هذا يتجه اعتراض المختلف على الشيخ رحمه الله لان التعليل لا ينافي مضمون الرواية لكن يتوجه على المختلف ان ذلك مراد لا محتمل فتأمل هذا فالذي ينبغي الحكم بالفك لان الرواية ظاهرة في المطلوب كما علمت صحيحة قد عمل بها جماعة ولا معارض لها فلا مانع من القول بمضمونها اذا وفي الربع بقيتها وبهذا يقيد اطلاق عبارة المصنف هنا وفي الارشاد وغيره في فك الزوجة وأما من قال بالرد عليها مطلقاً أو في حال الغيبة فلا حاجة به الى هذا القيد ولعله لذلك أطلق في الارشاد لان كان مما يذهب فيه الى الرد عليها حال الغيبة

فلو خلف زوجة يقصر الربع عن ثمنها وتفي التركة به ففي الشراء اشكال وأم الولد تنعتق من نصيب ولدها ولا ترث (متن)

فتأمل وأما حكم الزوج فبنقبح المذط أو مفهوم الموافقة كما سلف بيانه في الاستدلال فيك ويعتق و يعطى بقية المال فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو خلف زوجة الى قوله اشكال ﴾ ان خبرنا بالمسئلة على القول الصحيح من شراء الزوجة وعدم الرد عليها مطلقاً لو كانت حرة وعدم شراء البعض لو لم يف النصيب فلا اشكال في عدم الفك لان الشراء انما يكون بمال يرثه ويملكه لو كان حراً والمفروض عدم كفاية النصيب وعدم الرد فكان أجنبياً بالنسبة الى بقية المال والاستناد الى عموم الدليل وعدم التفصيل ضعيف جداً اذ الكبرى وهي قولنا كل وارث تفي التركة بفكه يجب فكه مخصوصة من غير ريب بصورة يفي فيها النصيب لما علمت من انه أجنبي بالنسبة الى بقية المال على ان المصنف قبيل هذا حكم بعدم فك من قصر نصيبه على الاطلاق من دون اشكال وان خبرنا بها على القول النادر من الرد عليها لو كانت حرة فلا اشكال في الفك كما هو ظاهر وان أغضينا عن هذا كله صح لنا أن قول بمحتمل أن يكون منشأ الاشكال من الخلاف في الرد عليها أو من التردد في اعتبار وفاة النصيب أو جميع التركة وعلى تقدير اعتبار النصيب وعدم الرد يكون منشؤه من الخلاف المتقدم في تبعض الشراء لكن قد ذكر العارفون بما أخذ كلامه المتناولون عنه مشافهة كوله وابن أخته ان منشأ عموم الكبرى فنكح وقصور النصيب عن القيمة كما هو المفروض فلا تفك وفيه ما قد عرفت فتأمل ثم ليعلم ان احتمال كون منشأ الاشكال من القول بالرد عليها وعدمه لا يتأتى في توجيه النظر في الارشاد لانه بناء على عدم الرد لمكان التقييد بحال الحضور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأم الولد تنعتق من نصيب ولدها ﴾ فان قصر النصيب عن قيمتها استسغيت في الباقي لباقي الورثة ولا تقوم على الولد كما ذهب اليه المصنف في كتاب العتق (قال الشيخ) اذا كان لولدها مال ادى بقية ثمنها وقد اختلفوا أيضاً فيما اذا لم يخلف غيرها ولو كان ثمنها ديناً على مولاه فقد قال الشيخ في النهاية في ملك السراي وملك الايمان انها تباع ويقضى بثمنها دينه وتبعه على ذلك ابن ادريس في السرائر والمصنف في المختلف وفي هذا الكتاب في باب العتق وغيرهما (وقال الشيخ في النهاية) في باب أمهات الاولاد انها تقوم على ولدها وتترك الى أن يبلغ فاذا بلغ أجبر على ثمنها فان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها وقضى بها الدين وتبعه على ذلك السيد أبو المكارم ابن حمزة (١) فيما اذا كان عليه دين في غير ثمنها (واحتج الشيخ) على هذا بما رواه وهب ابن حفص في الموثق وقال ابن ادريس وهذا غير واضح لانا نبيعها في ثمن رقبته في حياة مولاه فكيف بعد موته ولأني شيء يجبر الولد بعد بلوغه على ثمنها ولاي شيء يؤخر الدين وتعام الكلام يقع في محله وانما هو حديث اجمالي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا ترث ﴾ أي من مولاه شيئاً وان كانت ذات قرابة منه لوجود الولد لانه محجوبة به لانه في الطبقة الاولى وهي في الثالثة من العمومة أو الحوالة والا لم يصح طؤها هذا على تقدير

(١) كذا في نسخة الاصل ولا يخفى وقوع سهو من قلعه الشريف فان السيد أبا المكارم صاحب الفتنه هو حمزة ابن زهره لا ابن حمزة وابن حمزة صاحب الوسيلة هو أبو جعفر محمد ابن علي ابن حمزة فكان الصواب أبو المكارم حمزة ولفظة ابن زائدة (محسن)

وكذا المدبر لا يرث من مدبره مع وحدة الوارث ولا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤد شيئاً ولو خلف ولداً نصفه حر وأخاً فالمال بينهما نصفان ولو انعتق ثلثه فله ثلث المال وهكذا ولا يمنع بجزئه الحر من بعد على أشكال (متن)

تعدد الوارث فالمسئلة ليست من الباب في شيء لأن أم الولد ليست وارثه على تقدير أن تكون حرة ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وكذا المدبر لا يرث من مدبره مع وحدة الوارث﴾ وإن كان قريباً سوى الإمام عليه السلام فإنه يرث دون بل لو لا التدبير لوجب ابتياعه وعتقه ليرث على المختار من فلك الأقارب ووجه عدم ارثه مع اتحاد الوارث غير الإمام ظاهر لأنه لا قسمة للتركه يقال إنه انعتق قبلها وذلك لأن المانع إنما ارتفع بالموت فحين الارتفاع ليس وارثاً ولا لزم اجتماع النقيضين وفي ذلك الحين انتقل المال إلى الوارث الواحد لوحده فحين العتق لم يبق تركه إلا أن تقول إن العتق والاستحقاق والانتقال كان دفعة (وفيه) أنا قد بينا فيما مضى أن مقارنة اسلام الكافر للقسمة غير موثر في الارث مع أنه هنا لا يمكن تحققه لأنه لا يكون الانتقال إلا بعد الاستحقاق المترتب على العتق كما هو ظاهر وأما مع التعدد وكونه في طبقته أو أولى منهم فيشاركهم أو يحتص بالتركه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤد شيئاً﴾ أحد الوارث أو تعدد لأنه لا ينعق بالموت فهو على الرقة إلا أن لا يكون غيره فيشتري ويعتق ليرث أو يكون مملوكاً لغير الموروث فيعتقه قبل قسمة الميراث على تقدير التعدد وأما المطلق الذي أدى شيئاً فأرثه بحسب ما تحرر منه بالأداء ﴿قوله﴾ فالمال بينهما نصفان ﴿كافي الايضاح﴾ لكن ما استند إليه غير واضح وذلك لأنه استند إلى رواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله في العبد يعتق بعصه يرث ويورث على قدر ما عتق منه وإلى قول أمير المؤمنين عليه السلام ويحجب بقدر ما فيه من الرق وأقصى ما في هذين الخبرين أن أرثه بحسب حريته ومنعه بحسب رقيقته وليس فيه أن حجبه للغير بحسب حريته ومن الخائز أن يرث البعض ويحجب البعيد عن الكل فيكون الباقي للإمام اللهم إلا أن يكون الاستدلال بأنه إذا لم يرث إلا بقدر الحرية كان الجزء الآخر في حكم العدم فكان اللازم من ذلك أنه يحجب البعيد بقدر ما فيه من الحرية لا غير ثم إن ما دأ على أن الإمام عليه السلام إنما يرث حيث لا وارث يقتضي منع الإمام عليه السلام هنا لوجود الوارث البعيد ولم يثبت أن مثل هذا مانع كالكفر والقتل وإذا لم يكن للإمام عليه السلام تعيين للبعيد على أنه يجب الرجوع في ذلك إلى ما جاء في المحجب فإن دل على أن القريب إنما يحجب البعيد إذا كان حراً فلا حجب وإن دل على أن القريب يحجب البعيد إلا إذا كان رقاً حجبه وذلك لأن المتبادر من الحر والرق إنما هو التام كما قرر في الأصول من أن الأصل في الأحكام التابعة للتسمية أن تناط بحصول تمام المسمى والذي جاء في حجب القريب البعيد جاء مطلقاً من كتاب وسنه وذلك كقوله تعالى شأنه في حجب الاخ بالولد (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخ أو أخت فلها نصف ما ترك إن لم يكن له ولد) إلى غير ذلك والظاهر المتبادر إرادة الأحرار أي ولد حر تام لما علم من أن المملوك لا يرث فغير الحر التام لا يحجب مضافاً إلى عموم النصوص الناطقة بالارث بحسب الحرية فالقريب المبعوض في نصيب جزئه الرق كالمعدم وربما يقال بأن ما جاء في المحجب مطلق وأقصى ما هناك أن جاء مع ذلك أن المملوك لا يحجب وهو ظاهر في التام فيبقى المبعوض كإن نحن فيه على إطلاق المحجب مضافاً

﴿فروع﴾ الاول ان كان المعتقد ببعضه ذا فرض اعطي بقدر ما فيه من الحرية من فرضه وان كان يرث بالقرابة نظر ماله مع الحرية الكاملة فأعطي بقدر ما فيه منها ولو تعدد من يرث بالقرابة كابنين نصفهما حر احتمل أن يكمل الحرية فيهما بأن تضم الحرية من أحدهما الى ما في الآخر منها فان كل منهما واحد ورنما جميعا ميراث ابن حر لان نصفي شيء شيء كامل ثم يقسم ما ورناه بينهما على قدر ما في كل واحد منهما فان كان ثلثا أحدهما حرا وثلث الآخر حرا كان ما ورناه بينهما أثلاثا وان نقص ما فيهما عن حر كامل ورنما بقدر ما فيهما من الحرية ويحتمل عدم التكميل والا لم يظهر للرق أثر وكانا في ميراثهما كالحرين (متن)

الى عموم ما دل على حجب القريب البعيد وهذا هو الوجه الثاني للاشكال وقد عرفت ما فيه فتأمل
 ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿فروع الاول اذا كان المعتقد ذا فرض﴾ ذكر المصنف رحمه الله اثني عشر فرعاً (الاول) ان المبعض يرث بحسب ما فيه من الحرية ولا فرق بين من يرث بالفرض أو القرابة فلا يرد على ذي الفرض لو لم يكن في الطبقة غيره لان الرد على خلاف الاصل وما ثبت منه انما جاء في التام فيبقى المبعض على الاصل في عدم الرد هذا ظاهر عبارة المصنف حيث قال أعطي بقدر ما فيه من الحرية من فرضه وسيأتي له في الفروع ان البنت المبعضة تأخذ النصف بالفرض والرد فرمياً يتوهم التنافي والجمع ممكن فتأمل ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿ولو تعدد من يرث بالقرابة﴾ هذا فرع على أحد احتمالي المسئلة السابقة كما في الايضاح وهو ان من جزؤه حر يرث بقدر ما فيه من الحرية خاصة ولا يمنع القريب من نسبة الرقية من التركة أو ترجيح على الاحتمالين معاً كما هو الظاهر وتقريره انه لو كان اثنان نصف كل واحد منهما حر فعلى تقدير أن لا يمنع كل واحد بانفراده هل يمنع المجموع من حيث هو مجموع أم لا وقد ذكر المصنف رحمه الله فيه احتمالين وقدم الاول لانه أقوى في نظره وهو خيرة الايضاح والوجه فيه كما أشار اليه المصنف ان المناط منقح وذلك لان نصفي شيء شيء كامل ولا مدخل للبيثة الصورية فنضم حرية بعض الى بعض فاذا كمل حر تام كابنين منصفين أو ثلاثة قد تحرر كل من الثلث أو من أحد النصف ومن كل الأخيرين الربع وهكذا ورثوا المال كله فان جامعهم أحلهم يرث شيئاً ومنعوه كما يمنع الحر التام المتحدثم يقسم فيما بينهم على حسب الحرية فلاه نصف النصف والذي الثلث الثلث والذي الربع الربع وهكذا (وأما الاحتمال الثاني) وهو عدم التكميل وعدم حجب الاخ ومنعه فن ادعى التنقيح في الاول لا يحتمله اذ لا ريب ان ذكره مبطل له وليس ذلك مما يرد على المصنف رحمه الله لانه انما أراد البيان فكأنه قال ان ادعيت التنقيح وقطعت بعدم الفرق بين المؤلف والبسيط فالاحتمال الاول والا فيحتمل الثاني ووجهه ان الوارث بالقرابة لا كان مما لا يختلف حاله بحسب الوحدة والتعدد بل ان كان واحداً ورث المال كله وان كان متعدداً اشتركوا فيه فليكن كذلك اذا كان مبعضاً لا يختلف حاله في ان له من الارث بحسب حريته فان كان واحداً أخذ ما أصابه من نصف أو غيره وان كان أكثر من ذلك اشتركوا فيه فاذا فرض انهم ثلاثة أولاد منصفين اشتركوا في النصف وأخذ الاخ النصف الآخر على الصحيح أو على الاشكال السالف وكذا ان فرض انه لم يقرر من كل الا الثلث فالشركة في الثلث وهكذا والا لم يظهر للرق أثر ﴿قوله﴾ قدس الله روحه

ولو كان أحدهما يجب الآخر فالأقرب عدم التكميل فيه لان الشيء لا يكمل بما يسقطه ولا يجمع بينه وبين ما ينافيه (الثاني) ابن نصفه حر وآخر كذلك لهما المال على الاول والنصف على الثاني والباقي لغيرهما وان بعد على اشكال ويحتمل أن يكون لكل واحد ثلاثة أثمان المال لانهما لو كانا حرين لكان لكل نصف ولو كانا رقيقين منعا ولو كان الاكبر حرا فالمال له ولو كان الاصغر حرا فالمال له فلكل منهما في أربعة الاحوال مال ونصف فله ربع ذلك (متن)

﴿ ولو كان أحدهما يجب الآخر فالأقرب عدم التكميل ﴾ كما لو فرض ابن وأخ وعم نصف كل واحد منهم حر كان الابن النصف والآخر الربع وللم الثمن والثمن الآخر للامام عليه السلام وكذا لو فرض ابن وأخ نصف كل منهما حر وعم كله حر لم يجب العم بل يرث الابن النصف لانه نصف ما كان يحوزه لو كان حرا والاخ الربع لانه لو كان حرا لحاز الباقي وهو النصف فله نصفه والباقي وهو الربع للم واختار في الايضاح التكميل لاشتراكهما في القرب والاولوية من العم ومنع الثاني لانها انما يتناهيان لو كانا بكاملهما حرين لفرض عدم حجب البعض لأبعد ففي المثال يكون المال كله للابن والاخ يقسم بينهما أثلاثا لان الاخ لو كان حرا لورث نصف ما يرثه الابن لو كان حرا فكذا الآن يرث (١) نصف ما يرثه (٢) الآن (قلت) اذا كان مبنى حديث التكميل على دعوى التنقيح وتنزيل المؤلف منزلة المتحد البسيط كما سلف فالوجه ان ذلك انما يصح اذا كان متحد الطبقة بل الدرجة لان البسيط انما يكون في درجة واحدة وكيف يعقل تألف الشيء الواحد في الدرجة الواحدة من جزئين في طبقتين مختلفتين ان ذلك بعيد جداً فليتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان بعد على أشكال ﴾ هذا هو الاشكال الذي تقدم في الولد النصف والاخ وقد علمت انه في الايضاح منع كون الرق حاجباً مع المتعدد مع اختلاف الدرجة فها أولى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحتمل ان يكون لكل واحد ثلاثة أثمان المال ﴾ هذا الاحتمال مبني على تنزيل الاحوال كما فيما اذا ترك ذكرنا وخشيت المشهور انه تفرض الخشيت نارة ذكرنا فتكون الفريضة من اثنين وتارة اثني فتكون من ثلاثة فنضرب الاثنين في الثلاثة لمكان التباين فالمرتفع ستة للذكر على تقدير ذكرية الخشيت ثلاثة ولها ثلاثة وعلى تقدير انوثتها أربعة ولها اثنان فمجموع مال الذكر سبعة نريد ان نعطيها نصفها وليس لها نصف صحيح فنضرب اثنين في ستة فالمرتفع اثنا عشر له على تقدير ستة وعلى آخر ثمانية يأخذ نصف ذلك سبعة وللخشيت على تقدير ستة وعلى آخر أربعة تأخذ نصفها خمسة وفي المقام لما كانت الاحوال التي يمكن ان يكونا عليها أربعة وهي حران رقان الاكبر حر والاصغر رق والمكسر وكان الحاصل لكل منهما في الاحوال الاربعة مال ونصف وحيث لم يكن في نفس الامر الا واحد منها ناسب ان يحكم له بربع ذلك الحاصل وقد علمت انه مال ونصف فالمال ثمانية أثمان والنصف أربعة أثمان فالج مجموع اثنا عشر ثمناً ربها ثلاثة أثمان فأقل عدد يخرج منه ثلاثة أثمان انما هو ثمانية فكانت الفريضة من ثمانية فلكل واحد منهما ثلاثة أثمان منها فيبقى غنن للبعيد أو للامام عليه السلام وان شئت قلت الاحتمالات أربعة واحد منها لاشيء لهما فيه فيسقط ربع المال لذلك الاحتمال

ولو كان معهما ابن ثالث ثلثه حر فعلى الاول يقسم المال بينهم على ثمانية وعلى الثاني يقسم النصف على ثمانية ويحتمل قسمة الثلث أثلاثاً والسدس بين صاحبي النصف نصفين وعلى تنزيل الاحوال يحتمل أن يكون لكل واحد من (متن)

ويبقى ثلاثة ارباع بينهما لكل واحد ثلاثة أثمان فالفريضة من ثمانية وهذا الاحتمال لعل المصنف رحمه الله انما ذكره ليعلم بذلك قدر ما يحجب عنه قدر الرقية التي فيه فاذا أردنا معرفة ذلك تقدر له حال حرية وننظر ما يحصل بتام حريته ثم تقدر حال رقبته فيعلم من ذلك قدر ما يحجب عنه تمام رقبته فاذا علمنا ذلك وعلمنا نسبة جزئه الرق الى كله علمنا نسبة المنوع بالجزء الى المنوع بالكل لان نسبة الاثر الى الاثر كنسبة المؤثر الى المؤثر وهذا على قانون الرواية السالفة عن أمير المؤمنين عليه السلام على ان فيه تشبيهاً للذهن وتدريباً للطالب ومن هنا يظهر لك ضعف ما قيل ان هذا انما يتم لو كان ما هو عليه في نفس الامر مجهولاً كما في الخنثى اما اذا كان معلوماً كما فيما نحن فيه اذ المروض ان النصف من كل منهما حر فلا وجه له لانه يستلزم تقدير غير الواقع وتأثيره في الحكم وتقدير عدم الواقع وابطال تأثيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ولو كان معهما ابن ثالث ثلثه حر فعلى الاول يقسم المال بينهم على ثمانية ﴾ يريد بالاول التكيل ووجه القسمة من ثمانية ان النصف ثلاثة اسداس فالنصفان ستة والثالث سدسان وذلك ثمانية لمن ثلثه حر جزآن والباقي بين الآخرين نصفين أو تقول مجموع الحرية التي فيهم حرية وثلث وذلك في تقدير أربعة أثلاث فيقسم ما تساوا فيه وهو الحرية بالسوية لكل واحد ثلث ويبقى ثلث آخر يقسم بين الاثنين بالسوية وليس له نصف صحيح فنضرب اثنين في أربعة لان أصلها أربعة أثلاث فالمرتفع ثمانية أو تقول محرج النصف والثالث من ستة وتعمل الفريضة الى ثمانية لمكان من ثلثه حر فانه يستحق مثل ثلث التام وهو على جهة العول ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ وعلى الثاني يقسم النصف على ثمانية ﴾ لأن حرية كل منهم لا تزيد على النصف ويدخل الأقل في الاكثر لان القاعدة اتمهم يورثون على اكثرهم حرية ويدخل المساوي في المساوي والاقل تحت الاكثر وعلى ذلك بنيت هذه الفروع هذا اذا لم يكن أحدهم حراً كله فان كان أحدهم حراً وورثوا على أقلهم حرية في المثل لهم النصف يقسم بينهم على حسب الحرية فلكل من نصفه حر ثلاثة من ستة عشر وللآخر جزآن ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ويحتمل قسمة الثلث أثلاثاً ﴾ وجهه تساوي الثلاثة في حرية الثلث فيبقى السدس الزائد على الثلث فيمن نصفه حر فيقسم بينهما دون من انتفى ثلثه فتصح من ستة وثلاثين وذلك لانا نطلب أقل عدد يكون له نصف ولنصفه ثلثان يتقسمان على ثلاثة وثلث يتقسم على اثنين وما ذاك الا ستة وثلثون نصفها ثمانية عشر ثلثاها اثنا عشر تقسم على ثلاثة لكل واحد أربعة وثلثاها ستة لكل واحد من نصفه حر ثلاثة وهي مع الاربعة سبعة فقد نقص نصيب من ثلثه حر في هذه القسمة عنه في القسمة الاولى لان الحاصل له في الاولى اثنان من ستة عشر وفي هذه أربعة من ستة وثلاثين ثم ان هذه الاحتمال كما يجري على عدم التكيل في قسمة النصف كذلك يجري على التكيل في قسمة الكل وذلك لاستواء الثلاثة في ان في كل واحد منهم ثلث حرية ويزيد كل واحد من الاثنين بسدس حرية ويستحق بازائها سدس المال وعليه فيقسم ثلثا المال بينهم بالسوية ويختص الاثنان بالثلث الاخير لاختصاصهما بسدس الحرية كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وعلى تنزيل الاحوال يحتمل ان يكون لكل واحد من

نصفه حر سدس المال وثمنه ولمن ثلثه حر ثلثا ذلك وهو تسع المال ونصف سدسه لان لكل واحد المال في حال ونصفه في حالين وثلثه في حال فيكون له مالان وثلث في ثمانية احوال فيعطيه ثمن ذلك وهو سدس ثمن و يعطى من ثلثه حر ثلثيه وهو تسع ونصف سدس (متن)

نصفه حر سدس المال وثمنه ليس المراد ان هناك احتمالين على تنزيل الاحوال ذكر أحدهما وسكت عن الآخر كما فهمه الفاضل المقدس العميدي رحمه الله لكنه بعد ذلك قال والحق انه لا وجه لغير هذا الاحتمال على تنزيل الاحوال انتهى بل المراد من العبارة كما يظهر للمتأمل ان هنا احتمالا آخر مبني على تنزيل الاحوال والضابط فيه ان الورثة ان تساوا في مقدار الحرية فالعمل في تنزيل الاحوال كما في المسئلة السالفة وان تفاوتوا في الحرية كما هنا نزلت الاحوال باقاياس الى اكثرهم حرية واعطيت الآخر بنسبة حريته الى حرية الاكثر حرية كما فعل المصنف رحمه الله فيما نحن فيه والا لزم ان يعطى من ثلثه حر بقدر من نصفه حر وذلك باطل قطعاً هذا (وليعلم) ان التقادير الممكنة في هذا الفرض ثمانية لان للواحد من حالين وللثنتين اربعة احوال وللثلاثة ثمانية احوال لانهم حال كونهم أحرار يكون لكل واحد ثلث وحال كون الاكبر حراً خاصة له المال وحال كون الاصغر حراً فقط له المال وحال كون الثالث حراً خاصة له المال أيضاً وحال كون الاول والثاني حرين خاصة لهما المال وحال كون الاول والثالث حرين خاصة لهما المال وحال كون الثاني والثالث حرين خاصة لهما المال أيضاً وحال كونهم أرقاً جميعاً ليس لهم شيء فقد انضح ان الاحوال كما علمت ثمانية فيكون كما ذكر المصنف رحمه الله لكل واحد من نصفه حر سدس المال وثمنه وذلك لان له في الاحوال الثمانية مابين وثلثا فيعطى ثمن ذلك وهو سدس المال وثمنه وذلك لانا نفرض المال الذي خلفه الوارث اربعة وعشرين لانه أقل عدد يخرج منه السدس والثلث فسدس الاربعة والعشرين اربعة وثمانية احوال فالجموع سبعة وأما ان ذلك ثمن الحاصل اغني المالبين وثلثاً فلا اذا كسرناها من جنس الكسر كان سبعة اثلاث وليس لها ثمن فنضرب سبعة في ثمانية فالخاصل ستة وخمسون ثمنها سبعة وان شئت قلت انا لو كسرنا المالبين من جنس الكسر أعني الثلث كان المجموع منها ومن الثلث سبعة اثلاث ولما لم يكن لها ثمن فلنكسرهما أسداساً فكانت اربعة عشر سدساً فثمن الاربعة عشر سدسان الاربعة عشر سدس وهو سدس المال وثمنه لان الثمن ثلاثة ارباع السدس كما هو ظاهر فكان أصل المال اربعة وعشرين ليكون له سدس وثمان صحيحان ويخرج السدس من ستة والثلث من ثمانية وبينهما توافق بالنصف فنضرب وفق أحدهما في الآخر فالخاصل اربعة وعشرون (أو نقول) انا طلبنا أقل عدد له ذلك فما وجدنا سوى الاربعة والعشرين ولما كان من ثلثه حر يستحق ثلثي الثمن الذي هو سدس المال وثمنه احتجنا الى أن يكون لسدس الاربعة وعشرين وثمانية ثلثان صحيحان ليأخذها هو ولما لم يكن لها ذلك كان الكسر في يخرج الثلث فنضربنا ثلاثة في اربعة وعشرين فبلغ الحاصل اثنين وسبعين ومنها تصح صحيحه فلمن نصفه حر سدس ذلك اثنا عشر وثمانية تسعة فالجموع احد وعشرون يأخذ من ثلثه حر اربعة عشر هي ثلثا احد وعشرين وهذه الاربعة عشر هي تسع المال ونصف سدسه وذلك لان تسع الاثنين وسبعين ثمانية وسدس ذلك كما سلف اثنا عشر ونصفها ستة والمجموع من الستة والثمانية اربعة عشر وهذا هو الذي أشار اليه المصنف طاب ثراه بقوله وهو تسع المال ونصف سدسه فقد تحصل ان الحاصل لهم جميعاً ستة وخمسون والباقي وهو ستة عشر للبيد أو الامام عليه السلام وقد

(الثالث) ابن حر وآخر نصف حر فعلى الاول للحر ثلثاه والآخر ثلثه وعلى الثاني النصف بينهما بالسوية وللحر الباقي فيكون له ثلاثة ارباع وللآخر الربع ولو نزلتهما بالاحوال فالامر كذلك للحر المال في حال ونصفه في حال فله نصفهما وهو ثلاثة ارباع وللآخر نصفه في حال فله نصف ذلك وهو الربع ولو خاطبتهما اقلت للحر لك المال لو كان أخوك رقاً ونصفه لو كان حراً فقد حجبت بحريته عن النصف فنصفها بحجبتك عن الربع يبقى لك ثلاثة ارباع ويقال للآخر لك النصف لو كنت حراً فاذا كان نصفك حراً فلك الربع (الرابع) ابن ثلثاه حر وآخر ثلثه حر فعلى الاول المال بينهما اثلاثاً وعلى الثاني الثلث بينهما وللأول ثلث فيكون له النصف وللآخر السدس ويحتمل أن يكون الثلثان بينهما اثلاثاً (متن)

ذكر المصنف طاب ثراه هذه الاحتمالات ولم يرجح شيئاً والمختار في المقام انه على تقدير عدم التكميل يؤخذ من المال مثل جزء الحرية فيعتبر أكثر الوارث وتقسيم التركة بحسب ما فيهم من الحرية والرقية فاذا كان هناك ولدان نصف كل واحد منهما حر أخذنا نصف المال وقسمناه بينهما نصفين وإذا كان معهما ابن آخر ثلثه حر تقسم الثلث بينهم اثلاثاً والسدس بين النصفين وأما على التكميل كما هو الحق في متحدي الدرجة فالامر ظاهر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ابن حر وآخر نصفه حر فعلى الاول للحر ثلثاه وللآخر ثلث ﴾ وذلك لان مقتضى التكميل أن يقسم المال على قدر ما فيها من الحرية وهنا لو نسب النصف الى مجموع النصفين كان النصف ثلث المجموع فيقسم المال اثلاثاً للحر كله ثلثاه وللآخر ثلثه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وعلى الثاني النصف بينهما بالسوية ﴾ لتساويهما فيه ويختص الزائد بالزائد لان قضية عدم التكميل أن يلحظ ما اشتركا فيه من الحرية وهو الاقل فيؤخذ من المال بقدره ويقسم عليهما بالسوية ويختص الزائد بالزائد كما ذكرنا لان الذي نصفه حر لو كان منفرداً لم يستحق الا النصف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نزلتهما بالاحوال فالامر كذلك ﴾ أي يحوز الحر ثلاثة ارباع ومن نصفه حر ربما وذلك لان للحر المال في حال رقية الآخر بتمامه وله نصفه في حال حرية فكأن المجموع مال ونصف له نصف ذلك ثلاثة ارباع وللآخر نصف المال في حال حرية ولا شيء له في حال رقيته فليس له في الحالين الا النصف فله نصف نصف النصف وهو الربع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خاطبتهما الى آخره ﴾ أي انهما لو تراءعا اليك وخاطبتهما اقلت الى آخره (والضابط) في المقام هو ان الوارثين اذا تساوا في النسبة مع عدم المانع وتفضيل الشارع أحدهما على الآخر يستحقان جميع المال كما يستحقه الواحد ولو انفرد ومع المانع لاحدهما يستحق الآخر الكل ولو منعه المانع من البعض أو منع بعضهما زدحما فيما تساويا فيه واختص الحالي من المانع بما منع منه الآخر بالمانع الذي اختص به ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وعلى الثاني الثلث بينهما ﴾ لاشتراكهما فيه لان من ثلثاه حر يساوي من ثلثه حر في حرية الثلث فيستحقان به الثلث وأما الثلث الآخر فقد استحقه ذو الثلثين بالثلث الآخر الذي لم يشاركه فيه الآخر وهذا هو الأقوى في الاحتمالات التي ذكرها المصنف بناء على عدم التكميل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحتمل أن يكون الثلثان بينهما اثلاثاً ﴾ وذلك لان من ثلثاه حر حجب بما فيه من الرق

وبالخطاب يقال لمن ثلثه حر لو كنت وحدك حراً كان لك المال ولو كنما حرين كان لك النصف فقد حجبت بحريته عن النصف فثلثها يحجبك عن السدس يبقى لك خمسة أسداس لو كنت حراً فلك ثلثي حرية خمسة أسباع ويقال الآخر يحجبك أخوك بثلثي حريته عن ثلثي النصف وهو الثلث يبقى لك الثلثان ولك ثلث حرية ثلث ذلك وهو التسعان ويبقى التسعان لباقي الاقارب أو لبيت المال مع عدمهم (الخامس) ابن حر وبنت نصفها حر للابن خمسة أسداس المال وللبنت سدسه في الخطاب (متن)

عن الثلث ولما كان له أخ لم يكن بد من قسمة الثلثين بينهما على نسبة ما فيهما من الحرية كالدكوريه والانوثية فالثلثان هما المستحقان بالولادة فتكون المسئلة من تسعه لانا نطلب أقل عدده ثلث وثلثيه ثلث وما هو الا التسعة فيكون لمن ثلثه حر اربعة اسباع هي ثلثا الثلثين وللآخر تسعان هما ثلث الثلثين وأما الثلث الآخر فهو للبعيد أو للإمام عليه السلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبالخطاب يقال الى آخره ﴾ هذا هو الاحتمال الثالث وهو يابن الاول والثاني وليس هو يابنا ثانيا في الثاني كعامله يتوهم اذ من ثلثه حر يأخذ في الثاني اربعة اسباع وفي هذا يأخذ خمسة اسباع كما يتضح لديك وقد أوضحه في الايضاح قال بعد كلام ذكره على سبيل مقدمه ما حاصله ان هذا الاحتمال يبنى على انه اذا كان بعض أحدهما رقاً وبعضه حراً انما تمنع حرية البعض جزأً نسبته الى ما يمنعه الكل كنسبة الجزء الحر الى الكل وبعبارة أخرى تقول نسبة ما حجب بجزء الحرية الى ما حجب بكاملها كنسبة جزء الحرية الى كلها وهذه قاعدة تبنى عليها جميع مسائل الخطاب والدعوى وانما يتخلف في الفرع السادس لمكان عموم النص كما يأتي يابن ان شاء الله (وبيان) هذه القاعدة فيما نحن فيه انه لو كان من ثلثه حر حراً كله لمنع من كله حر عن نصف التركة فثلث الحر يمنع ثلث النصف وهو السدس لان الوارث المساوي في الطبقة يحجب مساويه عن نصيبه والنصيب يتقدر بقدر الحرية اذا لم تكن كاملة ونسبة السدس الى النصف كنسبة ثلث الحرية الى تمام الحرية فيكون لمن كله حر خمسة أسداس المال التي بقيت بعد اخراج السدس واذا لم يكن كله حراً بل ثلثه كما في المثال المفروض لم يستحق الحصة أسداس وانما يستحق بثلثي حريته ثلثي ما كان يستحقه بكل حريته فله ثلثا خمسة اسداس وهما خمسة اسباع وهي عشرة من ثمانية عشر وقد أشار المصنف رحمه الله الى ذلك بقوله ولك بثلثي حرية خمسة اسباع وعلى هذا فيمنع من ثلثه حر من ثلثه حر عن ثلثي النصف وهو الثلث وكذا الحال فيمن ثلثه حر فانا لو فرضناه حراً كله لاستحق الثلثين فيبني على ما قدمنا أن يستحق بثلثه ثلثهما وهو تسعان وهما اربعة من ثمانية عشر فالإشارة بقول المصنف ولك بثلث ثلث ذلك الى الثلثين ومعنى قول المصنف هذا أعني ولك بثلث حرية ثلث ذلك بعد قوله يبقى لك الثلثان معناه انك لو كنت حراً لكان لك الثلثان ولكنك الآن لست بحررك وانما الحر ثلثك فلك بثلث حرية ثلث الثلثين الذين كنت تستحقهما لو كنت حراً تاماً وهو التسعان ويبقى تسعان لباقي الاقارب على ما مر من الاشكال وليت المال أو عدم ارضهم وانما كانت الفريضة من ثمانية عشر لانها أقل عدد نخرج منه هذه الكسور المذكورة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الخامس) ابن حر وبنت نصفها حر للابن خمسة أسداس المال وللبنت سدسه في الخطاب

والتنزيل معاً وعلى تقدير جمع الحرية يلزم أن يكون له أربعة أخماس ولها الخمس ولو كانت البنت حرة والأبن نصفه حر فعلى جمع الحرية المال بينهما نصفان وعلى تقدير الخطاب يكون لها الثلثان وله الثلث وكذا على التنزيل (السادس) ابن وبنت نصفهما حر فعلى جمع الحرية لهما ثلاثة أرباع بينهما أثلاثاً (متن)

والتنزيل معاً ﴿ أما على الخطاب فلأننا نحاطب الابن فنقول له لو كنت وحدك حراً لكان المال كله لك ولو كنت مع أختك حرين لكان لك ثلثا المال فقد حجبك بحريتها عن الثلث فنصفها بحجبك عن نصفه وهو السدس يبقى لك خمسة أسداس ونحاطب البنت فنقول لو كنت حرة مع أخيك الحر لكان لك ثلث المال ولو كنت رقا لم يكن لك شيء فرقيتك أجمع تحجبك عن استحقاق الثلث فنصفها بحجبك عن نصفه وهو السدس فيبقى لك السدس فأصل الميرضة ستة للابن أربعة من غير شبهة وبقي اثنان وحرية تمنعه عنهما فحرية نصفها تمنعه عن نصفهما وهو الواحد فيكون له منها واحد فيكون الحاصل له خمسة من ستة للبنت واحد وأما على التنزيل فلها حالان حال حريتهما فله الثلثان وحال رقية البنت فله كل المال فله مال وثلثان في حالين فله نصف ذلك خمسة أسداس فالأصل ستة والمجموع عشرة لأن له تارة ستة وتارة أربعة فله نصف ذلك وهو خمسة والبنت تارة اثنان وتارة لا شيء لها فلها نصف الاثنين واحد ﴿ قوله ﴾ وعلى تقدير جمع الحرية يلزم أن يكون له أربعة أخماس المال ولها الخمس ﴿ فتكون التركة بينهما أخماساً لأنه ابن كامل وربع ابن لان نصف البنت ربع ابن فأصل الميرضة خمسة للابن أربعة للبنت واحد ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ولو كانت البنت حرة ولابن نصفه فعلى جمع الحرية المال بينهما نصفان إلى آخره ﴾ الامر في ذلك ظاهر لان نصف الابن كبرت فيكونان بمنزلة بنتين وأما على الخطاب فلأنه لو كان أخوها حراً حجبها عن الثلثين فبالنصف يحجبها عن ثلث وله الثلث وكذا على تنزيل الاحوال لان له ان كانا حرين الثلثين ولا شيء له ان كان رقا فله نصف الثلثين ولها الثلث على تقدير حرية الابن وعلى تقدير رقيته لها المال فلها مال وثلث على تقديرين فلها نصفها وهو ثلثان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ السادس ابن وبنت الى قوله أثلاثاً ﴾ الوجه في ذلك ظاهر لانهما معاً بمنزلة ثلاثة أرباع حر لان البنتين كابتين فنصف البنت ربع الابن فلها ثلاثة أرباع المال أثلاثاً لنصف الابن ربعان ولنصف البنت ربع هذا على التكميل وجمع الحرية وأما على القول بعدم التكميل فقد علمت ان هناك احتمالات ثلاثة ذكر المصنف طاب ثراه في هذا الفرع واحداً منها وهو تنزيل الاحوال وترك احتمال المشاركة في النصف والاحتمال المبني على طريق الخطاب والدعوى وكأنه انما ترك الاول لمكان الظهور بالمقايضة على ما سلف وترك الثاني لعدم جريانه في هذا الفرع كما تقدمت الإشارة اليه سابقاً ونحن نتعرض لذلك (فنقول) على عدم التكميل بمحتمل ان يكون النصف بينهما أثلاثاً للابن ثلثاه وهو ثلاثة والبنت ثلثه وهو السدس لانهما لو كانا حرين لكان جميع المال بينهما أثلاثاً ولما كان الآن نصف كل منهما حراً فليكن نصف المال بينهما أثلاثاً كما هو الشأن في جميعه والنصف الباقي للبعيد أو للامام عليه السلام على الاشكال السالف وأما على طريق الخطاب والدعوى فعلى ما تقتضيه القاعدة التي أشرنا اليه سابقاً أعني من ان الواجب فيه أن تكون نسبة ما يحجب بجزء الحرية الى ما حجب بأكملها كنسبة

وعلى تنزيل الاحوال لو كانا حرين كان له الثلثان ولو كان وحده حرا كان له المال ولو كانا رقيقين أو كان رقاً لم يكن له شيء. فله المال في حال من الاربعة وثلثاه في حال اخرى منها فله ربع ذلك ربع وسدس وللبنت نصف ذلك ثمن ونصف سدس والباقي للاقارب ولو كان معهما أم وزوجة حرتان كملت الحرية فيها بالنسبة الى الزوجة فحجبها الى الثمن لان كل واحد منهما لو انفرد لحجب نصف الحجب واذا اجتماعا اجتمع الحجب أما الام فانها محجوبة بالنسبة الى الابن لو كان حرا عن الثلث الى السدس وبالنسبة الى البنت لو كانت حرة عن الثلث الى الربع فيحجبانها عن نصف ذلك (متن)

جرء الحرية الى كلها أن يكون للبنت ثلث المال لانا مخاطب الابن فتقول له لو كانت أختك حرة حجبك عن الثلث فالآن تحجبك عن السدس فلك خمسة أسداس لو كنت حرا فلك الآن نصفها وهو عشرة من أربعة وعشرين وتقول لها لو كان أخوك حرا لحجبك عن الثلثين فالآن يحجبك عن الثلث فلك الثلثان لو كنت حرة والآن لك الثلث ثمانية من أربعة وعشرين (ورد) بان تساويهما في الحرية يقتضي أن يكون للبنت نصف مال الابن لقوله تعالى فلذلك كمثل حظ الاثنين فيكون لها نصف الخمسة أسداس وهو خمسة والباقي من الاربعة وعشرين للاقارب (وربما يقال) انا نمنع كون البنت على الصنف من الابن الا فيما حاز الابن الباقي فالمنع انما هو من جهة الابن ليصل اليه وهنا ليس كذلك لان الباقي يصل الى الاقارب أو للامام عليه السلام وفيه ضعف لعموم النصوص بالتنصيف من دون تفصيل فعدم المانع لا يكفي في وجود الحكم اذا كان المقتضي مقصودا على جهة محصورة (بيان) ان عدم مانعية حرية الابن عن استحقاق البنت للثلث لا يكفي لان الانثوية سبب ومقتضى لاستحقاق نصف ما يستحق الابن فلو زادت عن ذلك لحلا الحكم عن السبب والاصل في ذلك عموم النص قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ وعلى تنزيل الاحوال ﴿ الامر في ذلك ظاهر لان التقادير الممكنة لا تزيد على أربعة حرين رقيقين الابن حر والبنت رق والعكس فله في الاحتمالات الاربعة مال وثلثا مال فله ربع ذلك وهو ربع وسدس وللبنت نصف الربع وهو ثمن ونصف سدس فنصح الفريضة من أربعة وعشرين اذ ربعها ستة وسدسها أربعة والمجموع عشرة وللبنت نصف ذلك وهو خمسة ﴿ قوله ﴿ قدس سره ﴾ ولو كان معهما أم وزوجة حرتان الى آخره ﴿ حاصله انها مع الزوجة تكمل الحرية فيها فيحجبانها عن الربع الى الثمن لان كل واحد منهما لو انفرد لحجب نصف الحجب لرق نصفه بلا تفاوت بين الذكر والانثى ويلزم من التكميل مع ذلك انها اذا اجتماعا اجتمع الحجب وذلك بخلاف الأم فانها محجوبة بالنسبة الى الابن لو كان حرا عن الثلث الى السدس وبالنسبة الى البنت لو كانت حرة عن الثلث الى السدس والربع لرد المفاضل عن فرضيهما أرباعا فيحجبانها عن نصف ذلك أي عن نصف السدس فلها السدس ونصفه وهو نصف اربعة من أربعة وعشرين وهما ستة والروضة ثلثه والباقي بين الوالدين للذكر كمثل حظ الاثنين فللابن عشرة وللبنت خمسة (واعلم) انه انما كمل بالنسبة الى الزوجة ولم يكمل بالنسبة الى الاقارب لان الزوجة لا ترث الكل مع انفرادها بخلاف الاقارب ولان نصف الابن بمنزلة بنت وللبنت الواحدة تحجبها من الربع

وعلى التنزيل للام السدس في حالين وربع سبعة أثمان في حال وثلاثة ارباع في حال فلها ربع ذلك وللرأة الثمن في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وللابن الباقي في حال وثلاثة في حال فله ربعهما وللبنث ثلث الباقي في حال وثلاثة ارباع السبعة أثمان في حال فلها الربع (متن)

الى الثمن فكذا نصف الابن (قيل) ولعموم قوله تعالى فان كان لكم ولد فلن الثمن مما تركتم والولد موجود ووارث ولا اعتبار بكية ميراثه وفيه مامر من وجه الاشكال في الابنين الذين نصفهما حر من ان المتبادر من الولد انما هو الحر التام فتأمل مع انه معارض بالام في قوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد الا ان يجاب عن هذا بالفرق لان الابوين يرد عليهما وعلى البنث بخلاف الزوجة فتأمل (واعلم) انه لعدم زيادة الحجب بالبنث لم يعتبر جمعها بالنسبة الى الام بل دخل حجبا في حجب الابن وقوله يحجبها عن نصف ذلك أي عن نصف التفاوت ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ وعلى التنزيل للام السدس في حالين الى آخره ﴾ المقول عن نسخة مقروءة على المصنف طالب تراه ان المسئلة تصح من أربعة آلاف وستائة وثمانية وفي (الايضاح) انها تصح من نصف ذلك وهو الفان وثلثمائة وأربعة والا فرب انها تصح من نصف ذلك وهو الف ومائة واثنان وخسون ونحو نين ذلك بأوضح بيان وأوجزه (فتقول) ان هناك اربع مسائل (الاولى) حرتهما (الثانية) حرية الابن خاصة (الثالثة) حرية البنث خاصة (الرابعة) رقيتهما أما المسئلة الاولى فتصح من اثنين وسبعين وللأم فيها السدس وهي أحد الحالين الذين اشار اليهما المصنف بقوله الام السدس في حالين ووجه بلوغها الى اثنين وسبعين (انا نقول) للام السدس من ستة وللزوجة الثمن من ثمانية وبينهما توافق بالنصف فنضرب وفق أحدهما في الآخر فالخاصل اربعة وعشرون للام السدس اربعة وللزوجة الثمن ثلاثة فالباقى سبعة عشر لا تنقسم على الابن والبنث أثلاثا فنضرب مخرج الكسر وهو ثلاثة في اربعة وعشرين فالخاصل اثنان وسبعون للام السدس اثنا عشر وللزوجة الثمن تسعة والباقى يقسم أثلاثا للابن أربعة وثلاثون وللبنث سبعة عشر ومنه يعلم حال المسئلة الثانية وأما المسئلة الثالثة فتصح من اثنين وثلاثين لانا نطلب مالا له ثمن ، لباقيه ربع وأقله اثنان وثلاثون فتأخذ الزوجة الثمن أربعة ويبقى ثمانية وعشرون للام سبعة وللبنث واحد وعشرون ولا حاجة بنا الى اخراج سدس الام صحيحا ثم قسمة الباقي ارباعا وهذه المسئلة هي التي أشار اليها المصنف رحمه الله بقوله وربع سبعة أثمان في حال وأما المسئلة الرابعة فتصح من أربعة للزوجة الربع وللأم الباقي والى ذلك أشار المصنف رحمه الله بقوله وللأم ثلاثة ارباع في حال والاربعة داخلة في الاثنين وثلاثين كما ان الاربعة والعشرين داخلة في الاثنين وسبعين فيبقى معنا عددان اثنان وسبعون واثنان وثلاثون وبينهما توافق بالثمن فنضرب وفق أحدهما ايا ما كان في الآخر فيكون المرتفع مائتين وثمانية وثمانين لانك اذا ضربت التسعة التي (هي ظ) وفق الاثنين وسبعين في الثلاثين حصل مائتان وسبعون واذا ضربت بهما في الاثنين حصل ثمانية عشر والمجموع هو ما ذكرنا ثم فنضرب الخاصل في الاحوال الاربعة أوفي مخرج الربع المنكسر على بعض التقارير وإياما كان يكون الخاصل ألفا ومائة واثنين وخمسين ومنها تصح جميع الفروض وامتحانه أن تعطي الام ثلاثمائة وأربعة وثمانين في حالين أعني حال حريتهما وحرية الولد وذلك هو السدسان من الف

(السابع) ابن وأبوان نصف كل واحد منهم حر فعلى تقدير حرية الجميع للابن الثلثان وعلى تقدير حرته خاصة له المال وعلى تقدير حرته مع حرية أحدهما له خمسة أسداس فإذا جمع يكون ثلاثة أموال وثلاثاً فله ثمنها وهو ربع وسدس وللاب المال في حال وثلثاه في حال وسدسه في حالين فله ثمن ذلك ربع وللأم الثلث في حال والمال في حال والسدس في حالين فلها ثمن ذلك والباقي للأقارب وإن عملتها بالبسط قلت أن قدرناهم أحراراً فهي من ستة وإن قدرنا الابن وحده حرّاً فهي من سهم وكذا الأب وكذا الأم وإن قدرنا الابن مع الأب أو مع الأم فهي من ستة وإن قدرنا الأب وحده حرّاً فهي من سهم وكذا الأب وكذا الأم وإن قدرنا الابن مع الأب أو مع الأم فهي من ستة وإن قدرنا الابن في حالين أو في ثلاثة وإن قدرناهم رقيقاً فالمال للأقارب وجميع المسائل تدخل في ستة تضربها في الأحوال الثمانية تصير ثمانية وأربعين للابن المال في حال ستة وثلثاه في حال أربعة وخمسة أسداسه في حالين عشرة فذلك عشرون وللاب المال في حال ستة وثلثاه في حال أربعة وسدساه في حالين اثنان وذلك اثنا عشر وللام المال في حال ستة والثلث في حال اثنان والسدس في حالين اثنان وذلك عشرة والباقي للورثة (متن)

ومائة واثنين وخمسين وتعطيها مائتين واثنين وخمسين في حال وهو ما إذا كانت البنت حرة وهو ربع سبعة أثمان الباقية بعد اخراج الثمن وتعطيها ثمانمائة وأربعة وستين في حال رقيتهما وهو ثلاثة أرباع المال والمجموع في الأحوال الأربع الف وخمسمائة فلها ربعها ثمانمائة وخمسة وسبعون وللزوجة أربعة أرباعها واثنان وثلثاؤها في ثلاث حالات حرّيتهما وحرية الابن وحرية البنت وهو ثلاثة أثمان المال ولها مائتان وثمانية وثمانون وهو ربع المال إذا كانا رقيقين فالمجموع سبعمائة وعشرون فلها ربع ذلك وهو مائة وثمانون وللابن ثمانمائة وستة عشر وهو ما إذا كان حرّاً وهو الباقي بعد اخراج السدس الذي هو مائة واثنان وتسعون واخراج الثمن الذي هو مائة وأربعة وأربعون وله في حالة أخرى خمسمائة وأربعة وأربعون ثلثاً ما كان له في الحالة الأولى وهذا مع حرّيتهما فالمجموع الف وثلثمائة وستون فله ربع ذلك ثلثمائة وأربعون وليس له شيء في الحالين الباقيين حال رقيته أو رقيتهما والبنت في حال حرّيتهما مائتان واثنان وسبعون وهو ثلث الباقي بعد اخراج الثمن والسدس ولها في حال أخرى سبعمائة وستة وخمسون في حال حرّيتهما خاصة وهو ثلاثة أرباع الباقي بعد اخراج الثمن وهذا الباقي سبعة أثمان فقل لها ثلاثة أرباع سبعة أثمان فالمجموع الف وثمانية وعشرون فلها ربع ذلك مائتان وسبعة وخمسون فمجموع ما حصل للجميع الف ومائة واثنان وخمسون كما ذكرنا ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿السابع﴾ ابن وأبوان ونصف كل واحد منهم حر ﴿ذكر المصنف رحمه الله في هذا الفرع أمرين﴾ (الأول) التنزيل وعليه فالأحوال ثمانية إذ للابوين حالان حال حرية وحال رقية وعلى كل تقدير فأحوال الابوين أربعة واثنتان في أربعة ثمانية فللابن في الأحوال الثمانية ثلاثة أموال وثلث مال وثمان ذلك ربع وسدس لأن ثمن مائة ربع مال كما هو ظاهر يبقى مال وثلث وهما ثمانية أسداس وثمان

ذلك سدس فكان الثمن الحاصل له ربما وسدسا وللأب مالان في الأحوال الأربعة فله ثمن المائتين وهو ربع مال وللأم مال وثلاث مال فلبن ثمن ذلك وهو ثمن مال ونصف سدس مال (بيان) ان لها من المال ثمنه وهو ظاهر يبقى ثلثا مال فنجعلها اسداسا يكونان اربعة اسداس وثمان ذلك نصف سدس والباقي للأقارب فتصح من أربعة وعشرين لانا نريد نصف سدس وهو من اثني عشر ونريد ثمنا وهو من ثمانية وبين الثمانية والاثني عشر توافقا توافقا بالربع فنضرب ربع أحدهما في الآخر فالحاصل أربعة وعشرون للابن ربه ستة وسدسه أربعة والمجموع عشرة وللأب ربه ستة وللأم ثمنه ثلاثة ونصف سدسه سهمان فهو خمسة والمجموع احد وعشرون يبقى ثلاثة للأقارب أو للامام عليه السلام (الثاني) البسيط وقد ذكر المصنف رحمه الله توضيحه وان الفريضة تصح من ثمانية وأربعين حاصله من ضرب ستة في ثمانية ولم يعتبر الوفق لانه لا يفي بالمطلوب وقد ترك بقية الاحتمالات الآخر لمكان معرفة ذلك مما سبق ﴿ قوله ﴾ قوله قدس الله روحه ﴿ ولو كان ثلث كل واحد منهما حرا زدت على الستة نصفها الى آخره ﴾ انما زدنا على الستة نصفها لانه اذا استحق بنصفه الحر سهمًا استحق بثلثه ثلثي ذلك السهم فنطلب عدداً يكون نصف الستة ثلثه وما هو الا التسعة فنضربها في ثمانية فالحاصل اثنان وسبعون للابن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس والتسع كما كانت في السابقة ربما وسدسا فكما ان المخرج في هذه المسئلة مثل مخرج السابقة ونصفه كذلك الكسر في السابقة مثل الكسر هنا ونصفه وللأب اثنا عشر من اثنين وسبعين هي السدس كما كانت في السابقة ربما وللأم منها عشرة وهي تسع وربع تسع كما كانت في السابقة سدسا وربع سدس ولا تتغير سهامهم عما كانت في السابقة وانما تصير مقسومة على اثنين وسبعين والباقي وهو ثلاثون للأقارب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان ربع كل واحد منهم حرا زدت على الستة مثلاً ﴾ انما زدنا على الستة مثلاً لانه اذا حصل لواحد بنصفه الحر سهم حصل له بربع حريته نصف ذلك السهم فيكون المطلوب عدداً نصف الستة ربع له فهو اثنا عشر فنضربها في الثمانية يبلغ ستة وتسعين للابن عشرون منها وهو ثمنها وثلاث ثمنها وذلك لأن ثمنها اثنا عشر وثلاث ثمانية والمجموع عشرون وللأب اثنا عشر ثمنها وللأم عشرة نصف سدسها وثمان سدسها والباقي وهو ثلثها وربعا أربعة وخمسون للأقارب والضابط في ذلك انه لو قصصت الحرية جزأ نظرت الى نسبة الناقص الى الباقي فيه من الحرية فهما كانت نسبته اليه زدت على القدر الذي صح منه أولاً بتلك النسبة وتركيب السهام بحاله وهو ما حصل لكل واحد من الورثة أولاً كما انه لو فرض ثلثه فقد نقص سدسه ونسبته الى الثلث نصفه فزدنا على الثمانية واربعين نصفها وهكذا الى غير ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله سره ﴿ الثامن ابن نصفه حر

وأُم حرة اللام على تقدير حرية الولد السدس وعلى تقدير رقيقته المال فلها نصف ذلك وهو نصف ونصف سدس وللأبن تارة خمسة اسداس وتارة يمنع فله نصف خمسة اسداس وهو ثلث ونصف سدس ولو كان بدل الأم اختاً حرة فاللأم بينهما نصفان (التاسع) ابن نصفه حر وابن ابن حر فاللأم بينهما بالسوية فإن كان نصف الثاني حراً فله الربع فإن كان معهما ابن ابن نصفه حر فله الثمن ويحتمل أن يكون للأعلى النصف وللثاني النصف لأن فيهما حرية ابن ويحتمل حرمان الثاني والثالث لأن ما فيهما من الحرية محجوب بحرية الابن (متن)

وأُم حرة ﴿ أصل المسئلة من اثني عشر لأن فيها نصف سدس فاللأم على تقدير حرية الولد السدس وهو اثنان من اثني عشر وعلى تقدير رقيقته المال فلها نصف ذلك وهو سبعة والسبعة نصف اثني عشر ونصف سدسها وللأبن تارة خمسة اسداس وهي عشرة من اثني عشر ولا شيء له في الحال الآخر فله نصف خمسة اسداس وهو خمسة وذلك ثلث اثني عشر ونصف سدس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان بدل الأم اختاً حرة فاللأم بينهما نصفان ﴾ هذا مبني على حد القولين في المسئلة من أن القريب المبعوض لا يحجب البعيد إلا بقدر الحرية فنقول أن الابن لو كان كله حراً كان له المال فإذا كان نصفه حراً كان له نصف المال ويكون النصف الآخر للاخت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ التاسع ابن نصفه حر وابن ابن حر ﴾ هذا أيضاً مبني على ما بني عليه ما قبله من أن المبعوض لا يحجب إلا بقدر الحرية وعلى أن الباقي يكون لأقرب الأقارب وحينئذ يكون المال بينهما بالسوية إذ لو كان الابن حراً لحاز المال ولما كان نصفه حراً فله نصف المال فإن كان نصف ابن الابن حراً فله الربع لأنه نصف ما كان يحوزه لو كان حراً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو كان معهما ابن ابن ابن نصفه حر ﴾ أي لو كان مع الابن وابن الابن ابن ابن ابن فهناك احتمالات ثلاثة (أولها) أعدلها وهو أن لابن ابن الابن الثمن وذلك لأن للابن النصف بنصف حرته والنصف الآخر لو كان ابن الابن حراً لكان له النصف لأنه يقدم على ابن ابن الابن فبحرية نصفه يكون له نصف النصف وابن ابن الابن لو كان كله حراً لكان له الربع فله بحريته نصف نصف الربع وهو الثمن (وثانيها) وهو التكيل فيكون الأعلى النصف وللثاني النصف ولا يكون للثالث شيء لأن في الأولين حرية ابن كاملة فإذا اجتمعت حريتهما يختص بهما المال ويكون بينهما نصفين كما لو تبعض الأول دون الثاني (ورد) بلزوم تساوي حرية الكل وحرية النصف فإن ابن الابن لو كان كله حراً لم يرث إلا نصف المال لحجبه عن النصف الآخر بالأبن وبأن الجمع بين حرته وحرية الابن جمع بين المتنافيين في السببية للارث لا متناع اجتماعها في الارث لو كانا حرين فكذا مع التبعض (والاعتراض) على هذا الاعتراض بأن الاجتماع واقع والا لوجب أن لا يرث ابن الابن شيئاً والمقدر خلافه (مدفوع) بأن الاجتماع إنما حصل في موضع لا يتجاوز الابن عن النصف ويكون بالنسبة إلى النصف الآخر كالمعدم ومع عدم الابن يرث ابن الابن بخلاف تقدير جمع الحرية (وثالثها) أن يحوز المال الأعلى دونها لأن تمام حرته إذا كان مما يحجب تمام حريتهما فكذلك يحجب نصف حريتهما

ولو كان ابن الابن ثلثه حر ومعهما أخ ثلاثة ارباعه حر فللابن النصف وللثاني ثلث الباقي السدس وللأخ ثلاثة ارباع الباقي الربع وعلى الاحتمال الآخر للابن النصف ولابن الابن الثلث والباقي للأخ (الماشر) ثلاثة اخوة متفرقين نصف كل واحد حر للأخ من الام نصف السدس وللأخ من الابوين نصف الباقي وللأخ من الاب نصف الباقي فتصح من ثمانية وأربعين للأخ من الام أربعة وللأخ من الابوين اثنان وعشرون وللأخ من الاب أحد عشر الا اذا حجبتاه بحرية الأخ من الابوين فلا شيء له (الحادي عشر) بنت نصفها حر (متن)

وذلك بخلاف من يكون كله حراً وان كان أبعد من الاولاد كالم والخال فان نصف الحر القريب لا يحجبه فان تمام الحرية لا يحجب ببعضها وهو ضعيف وذلك لان حرية الابن انما تحجب عما يازاها من الميراث فنصف حرية الابن انما يمنع الأبعد عما يرث وهو نصف المال وهو بالنسبة الى النصف الآخر كالمدموم (ورده) في الايضاح برد وهو انه يلزم حينئذ ان يرث الم والمخال اذا كان حراً تاماً دون ابن الابن الذي نصفه حر ولا مانع فيه للارث وذلك مستبعد جداً (قلت) وهذا ضعيف جداً لما عرفت من ان تمام الحرية لا يحجب ببعضها وذلك ظاهر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان ابن الابن ثلثه حر ومعهما اخ ثلاثة ارباعه حر الى آخره ﴾ ذكر المصنف رحمه الله هنا وجهين (الاول) ان يكون للأبن النصف وللثاني ثلث الباقي وهو السدس وللأخ ثلاثة ارباع الباقي وهو الربع والباقي وهو نصف سدس الاقارب ووجهه ظاهر لان الاعلى يرت بحرية جميعه الجميع فيرث بحرية نصفه النصف وكذلك ابن الابن يرث بحرية كله كل الباقي وهو النصف فيرث بحرية ثلث الباقي وهو السدس والاح كذلك يرث بحرية كله كل الباقي فيرث بحرية ثلاثة ارباعه ثلاثة ارباع الباقي والباقي بعد السدس هو الثلث فللأخ ثلاثة ارباعه وهو ربع كامل فيبقى نصف سدس لباقي الاقارب (الوجه الثاني) وهو التكيل فيجتمع حرية كاملة ونصف حرية وسدس حرية لان نصف حرية الأبن وثلث حرية ابن الأبن خمسة اسداس حريه فاذا ضمنت ثلاثة ارباع حرية الاح مع حريتهما حصل ما ذكرنا فلا بد من تجرية الحرية الى عدد له ثلث وربع وأقله اثني عشر فللابن ستة من أجزاء الحرية ولابن الابن اربعة وللأخ تسعة وذلك تسعة عشر وللأبن من التركة النصف ولابن الابن الثلث والباقي وهو السدس للأخ ودخل النقص عليه لتأخره في المرتبة عنهما ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الماشر ثلاثة اخوة متفرقين نصف كل واحد منهما حر الى آخره ﴾ هذه المسألة كما ذكر المصنف رحمه الله تصح من ثمانية وأربعين لان أصل المسألة من اثني عشر ليكون لسدسه نصف فاذا أعطينا للأخ من الام بقي احد عشر لا تنقسم على الباقيين فلا بد لنا من عدد له نصف ولنصفه نصف فانكسرت في محرج الربع فنضرب اربعة في اثني عشر فالحاصل ثمانية وأربعون للأخ من الام نصف سدسها اربعة وللأخ من الابوين نصف الباقي اثنان وعشرون وللأخ للأب نصف الباقي احد عشر الا اذا حجبتا الأخ من الاب بحرية الأخ من الابوين كما انه يحجب بحريته الكاملة بناء على الاحتمال المتقدم من حجب القريب المبعوض البعيد فيثبت لا شيء له ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الحادي عشر بنت نصفها حرة ﴾

لها النصف بالفرض والرد فان كان معها أم حرة فلبنت ربع وثمن والباقي للأم ولو كان معها زوجة فلها الثمن ونصف الثمن ولو كان معها أخ من أم ولم تقل بالحجب فله نصف السدس وهذا ضابط كلي يستخرج منه ما يرد عليك من فروع هذا الباب فانها كثيرة لا تنحصر (متن)

بالتاء حكى ذلك عن خط المصنف رحمه الله ولعله بناء على ان المضاف يكتسب من المضاف اليه التأنيث وان لم يحذفه الا ان ذلك غير مسموع الا أن يتكلف تكلفاً بعيداً ويقال انه مما يجوز حذفه هنا وعليه فيكون مقيساً مسموعاً كما في قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفت * أعاليها من الرياح النوامس

وقوله آتي الفواحش عندهم مبروة * ولديهم ترك الجليل جلال

الى غير ذلك أو يكون ذلك سهواً من قلعه الشريف الميمون والامر سهل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لها النصف بالفرض والرد ﴾ لانها اذا كانت حرة كان لها جميع المال بالفرض والرد فاذا كان نصفها حراً كان لها نصف المال كذلك والنصف الآخر للاقارب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان كان معها أم حرة فلبنت ربع وثمن والباقي للأم ﴾ أي يكون للبنت الربع بالفرض والثلث بالرد والباقي وهو نصف وثمن للأم وتصح من ثمانية لانها أقل عدد يخرج منه ذلك فلبنت ثلاثة هي ربع وثمن كما هو ظاهر ولو كانت حرة لكان لها ستة وللأم خمسة (قال في الايضاح) وتصح من أربعة وعشرين لان فيها سدساً وثمناً وبين مخرجيهما توافق بالنصف فنضرب نصف أحدهما في الآخر يبلغ ما ذكرنا فلو كانت البنت حرة كان لها اثنا عشر من أربعة وعشرين بالفرض وستة بالرد والمجموع ثمانية عشر فلها نصف ذلك وهو تسعة من أربعة وعشرين وهو ربعها وثمنها والباقي وهو خمسة عشر للأم وهي نصفها وثمنها (وفيه) ان السدس والثلث لم يجتمعا فيما نحن فيه وذلك لان السدس انما يكون لو كانت البنت حرة وبالضرورة انه لا ثمن حينئذ والثلث انما يكون على فرض ان البنت نصفها حرة ولا سدس حينئذ كما هو ظاهر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان معها زوجة فلها الثمن ونصف الثمن ﴾ لو كان مع الام الحرة والبنت التي نصفها حر وزوجه كان لها الثمن ونصف الثمن لان البنت لو كانت حرة كان للزوجة الثمن ولو كانت كلها رقاً كان للزوجة الربع فحرية كلها تمنع من الثمن الزائد فنصف حريتها بمنعها من نصف ذلك الثمن فيكون لها ثمن ونصف ثمن فتصح من مائة وثمانية وعشرين لان أصل الفريضة عدد له ثمن وثلثه نصف وما أقل عدد كذلك الا ستة عشر فاذا أعطينا الزوجة ثمنها اثنين ونصف الثمن واحداً صار المجموع ثلاثة وبقي ثلاثة عشر للبنت ربعها وثمنها وليس لها ثمن صحيح فنكسر في مخرج الثمن فنضرب ثمانية في أصل الفريضة ستة عشر تبلغ ما ذكرناه للزوجة ثمانية عشر ونصف ثمنها ثمانية والمجموع أربعة وعشرون والباقي مائة وأربعة للبنت ربعها ستة وعشرون وثمنها ثلاثة عشر فيكمل لها تسعة وثلاثون والباقي من الباقي وهو خمسة وستون للأم وهو نصف الباقي وثمنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان كان معها أخ من أم ولم تقل بالحجب فله نصف السدس ﴾ لحجب نصفه بنصف حرية البنت فله واحد من اثني عشر وللبنات ستة والباقي لساائر الاقارب وان قلنا بالحجب كان الجميع للبنت ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ وهذا ضابط كلي الى آخره ﴾ الاشارة بقوله هذا الى الذي ذكره قبل الفروع من الارث بقدر الحرية والحرمان بقدر الرقية ويريد بالباب باب تبعض الرقية الا انك علمت ان

(الثاني عشر) لو اشترى واعتق ثم ظهر الوارث فالاقرب بطلانها ﴿ خاتمة ﴾ قد يحصل منع الارث بأسباب آخر (الاول) اللعان فانه يقطع النكاح ولا يرث أحد الزوجين صاحبه وان وقع في المرض ولو نفى الولد باللعان سقط نسبه ولم تقع الموارثة بينهما فان اعترف به بعد اللعان الحق به دون آباءه وأقاربه مع عدم اعترافهم به الا بالنسبة اليه ويدخل في الوقف على أولاده والوصية لهم (متن)

للاستعلام والاستخراج طرقاً متعددة ففي بعضها يجري الجميع وفي بعضها وقد يتفق المؤدى مع اختلاف الطريق وقد يختلف باختلافها ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ الثاني عشر لو اشترى واعتق ثم ظهر الوارث فالاقرب بطلانها ﴾ أي لو اشترى مملوك واعتق لتورثه لظن الانحصار فيه بعد الفحص والتفتيش فهناك احتمالان أقربهما البطلان لاشتراط صحتهما بعدم الوارث ويحتمل الصحة بناء على الاشتراط بعدم ظهوره لتعلق الاحكام بما يظهر للكافرين لا بالواقع وعلى هذا يكون الثمن أو غرامته من بيت المال لانه من خطأ الحكماء ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ خاتمة قد يحصل المنع من الارث بأسباب آخر الاول اللعان ﴾ سيأتي الكلام على أحكام الارث عند اللعان في الفصل الاول من المقصد الثالث مستوفى اكمل استيفاء وذلك لانا كتبنا على ذلك المقام قبل ان نكتب على أول هذا الباب لامر اقتضاه الحال الا انه لا بد من الاشارة هنا الى بعض ما يقتضيه المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يرث احد الزوجين صاحبه وان وقع في المرض ﴾ يدل عليه بعد الاجماع المعلوم والمنقول في عدة مواضع النصوص المستفيضة (كخبر) زيد عن أمير المؤمنين عليه السلام فيمن ماتت زوجته قبل اللعان انه بخير واحدة من اثنين يقال له ان شئت ألزمت نفسك الذنب فيقام عليك الحد وتعطى الميراث وان شئت أقررت فلاغت أدنى قرابتها اليها ولا ميراث لك (وكخبر) أبي بصير عن الصادق عليه السلام ان قام الرجل من أهلها مقامها أخذ ميراث زوجها الى غير ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله سره ﴿ الا بالنسبة اليه ﴾ أي الى الأب وهذه العبارة ذات وجهين (اوجهها) ان يكون المراد انه لا يلحق بالاقارب الا بالنسبة الى تركه الاب كما اذا مات الأب وله ولد غير ابن الملاعة فانه يشاركه في الميراث ويلحقه بالاخوة بالنسبة الى تركه الاب وكذا يحجب الاخ والعلم وغيرهما من الارث (والثاني) ان يكون استثناء مما اقتضاه الالحاق فكأنه قال الحق به وتبعته لوازم الالتحاق الا بالنسبة الى الأب فلا تتبعه الوازم من استحقاقه النفقة على الولد عند الحاجة وأرثه منه وغير ذلك مما يختص به الولد كالولاية عليه وأكل الربا منه ووطؤ مملوكته ونحو ذلك ومحصوله الاشارة الى عدم ارث الأب من الولد دون الولد فان التحاقه يستتبع لوازمه فيرث آباءه ويستحق عليه النفقة ويندرج في الوقف على الاولاد والوصية لهم كما يجبي ولا يجنى على هذا ما فيه فان من جملة لوازم الالحاق بالنسبة الى الولد ان ينسب الى اقارب آية ويرثهم ويرثونه على الاطلاق وهو خلاف المختار فلا يصح الحصر المدلول عليه بالاستثناء فكان الوجه الاول أوجه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويدخل في الوقف على أولاده والوصية لهم ﴾ هذا يتجه اذا شرك بينه وبين الاولاد في ذلك كما هو ظاهر واما بدونه فشكل سواء وقما قبل اللعان أو بين اللعان والاعتراف أو بعد الاعتراف اما الاول فأقصى ما يوجه به ان يقال انه مندرج

وورثه الولد دون الزوجة وكذا لو أكذب نفسه في القذف بعد اللعان لم ترثه وهو لا يرث الولد (الثاني) من مات وعليه دين مستوعب فالأقرب عندي أن التركة للورثة (متن)

في الاولاد وخروجه عنهم باللعان يطله الاعتراف ويضعف بان الاعتراف لم يرده كما كان ولداً حقيقياً وانما ثبت لديه حكم مخصوص كما عرفت واما ضعف الثاني فظاهر لانه حين الوقف والوصية لم يكن ولداً ليندرج (قولك) الاعتراف ككشف عن كونه ولداً في نفس الامر (مردود) بما مر من انه انما كشف عن كونه ولداً على وجه مخصوص ومنه يعلم وجه ضعف الثالث الا ان تقول انه بعد الاعتراف يصدق عليه اسم الولد شرعاً فأملاً جداً ﴿ قوله ﴾ ﴿ وورثه ﴾ عطف على قوله الحق به أي ورث الولد الاب للنصوص والاجماع المنقول في عدة مواضع لا للأخذ بالاقرار فانه في حق الورثة كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ ﴿ دون الزوجة ﴾ لان الاعتراف بالولد لا يعيد الزوجية اتي وقد تقطعت الاسباب وانفصمت العرى ولا يسوغ لهما التواصل أبداً وان أكذب نفسه واعترف بالفرية لحصول السبب البات وهو اللعان ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ وكذا لو أكذب نفسه ﴿ يريد كما ان الزوجة لا ترثه اذا اعترف بالولد كذلك لا ترثه اذا أكذب نفسه في قذفها لما قدمنا (قلت) وكذا لا يرثه الولد اذا نكاه ايضاً فان الاكذاب في القذف لا يستلزم الاكذاب في النفي كما سيأتي ايضاحه في المقصد الثالث ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ فالأقرب عندي ان التركة للورثة ﴿ وفاقاً للبسوط والجامع (١) على ما نقل وجماعة من المتأخرين واستقر به في هذا الكتاب وفي التحرير في كتاب القضاء وهو خيرة الايضاح في كتاب الحبر وفي الوصايا وقال فيما سلف في الفرع الثاني عشر ببقاء التركة على حكم مال الميت لمكان الضرورة (حجتهم) انها ليست باقية على ملك الميت لعدم صلاحيته ولا تنتقل الى الغرماء اجماعاً ولذا كان للوارث القضاء من غيرها ولا الى الله سبحانه وتعالى والا لكان مصبها أوعية المساكين ولا الى غير مالك لكونه محالاً كما في الايضاح فنعين الانتقال الى الورثة وقد سلف منا في الكافر اذا أسلم على ميراث ان الظاهر من التذكرة في كتاب الرهن ومن مجمع الفوائد هنا ومن المجمع للمقدس الاردبيلي في الكافر اذا أسلم ان هذا القول هو المشهور وبيننا ان الامر ليس كذلك كما يأتي ان شاء الله تعالى (وقد احتج) له المصنف في المختلف في كتاب القضاء بانه لو لم تنتقل الى الورثة لم يشارك ابن الابن عمه لو مات ابوه بعد جده وحصل الابراء حينئذ والتالي باطل اجماعاً فالقدم مثله بيان الشرطية ان المال لو انتقل الآن لكان الابن أقرب من ابن الابن والأقرب أولى بالميراث ولما شاركه ولد الولد علنا الانتقال من حين الموت ولان الحالف مع الشاهد هو دون الغريم فلولا الانتقال لساوى الغريم بل كان الغريم أولى بالحلف وانت تعلم ان الاستدلال الاول لا ينهض على من يقول انه لما حصل الابراء علم ان التركة انتقلت من حين الموت ويمكن أن يجاب بغير هذا (وأما الثاني) فالجواب عنه ظاهر فتأمل ونحن اذا أثبتنا

(١) لكنني وجدت الفاضل العميدي ينقل عن ابن سعيد انه وافق الشيخ في القول الآخر الذي جزم به وهو عدم الانتقال الى الورثة ثم اعلم ان الموجود في المبسوط في ان التركة تنتقل الى الورثة مطلقاً ثم قال بعد كلام طويل والاقرى عندي انه ينتقل الى الورثة ما يفضل عن مال الغرماء فالهدة على الناقل والى هذا القول ذهب المصنف فيما رأيناه من كسبه وكذا ولده وجماعة (منه قدس الله روحه)

لكن بمنعون منها كالرهن حتى يقضى الدين منها أو من غيرها وقيل تبقى على حكم مال الميت ولا تنتقل الى الوارث (متن)

انه لا مانع أن تبقى على حكم مال الميت كما يأتي يتضح لك ضعف هذا القول (وليعلم) ان هذه المسئلة متكررة في كتب الفقهاء مثبتة في مطاوي الفقه لانها تذكر في الموارث في مواضع والوصايا كذلك والحجر والقضاء والفطرة ولو أخذنا نستوعب جميع ما قال الفقيه الواحد في المصنف الواحد لطلال بنا المدا وبعدت علينا الشقة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لكن بمنعون منها كالرهن ﴾ لتعلق حق الغرماء به ولانه سبب دين في ذمة المسالك والتركة محصورة على الوارث ما دام الدين لم يقض ولا شيء من الجناية كذلك وربما احتدل انه كتملق الارس برقة الخاني لشوته من غير اختيار المالك وسقوطه بتلف المتعلق بغير سببه وليس لصاحب الحق الا أقل الامرين من قيمته وحقه ولا شيء من الرهن كذلك وتظهر الثمرة فيما لو أعتق أو باع فانه ينغذ على الثاني دون الاول (قلت) فالذي ينبغي لمن اختار هذا القول أن يقول انه تعلق رأسه معائرها معاً ولا يلزم من الاشتراك في صفة الاشتراك في الماهية فتأمل وهذا هو الحق كما عليه الاستاذ وذكره الفخر في الايصاح لا في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل تبقى على حكم مال الميت ﴾ وفقاً للحلاف والمبسوط على ما نقل عنه في الدروس وللشرايع في موضعين والاكثر كما هو الظاهر من الاكثر وصرح بذلك في المسالك والكفاية والمفاتيح وقال في (السرائر) في باب الوصايا لاخلاف في ان التركة لا تدخل في ملك الورثة ولا الغرماء بل تبقى موقوفة وفي موضع آخر منها على حكم مال الميت وقبل الاستدلال لا بد من تحرير محل النزاع (فنقول) ان النزاع انما هو في قيمة التركة لا في عينها لان الناس قد تسالموا على ان الورثة أحق وأولى بعين التركة ولعله من هنا نشأ الظن لبعض الناس ان الاول هو المشهور بل ظن انه محل وفاق كما أشرنا الى ذلك فيما مضى في مبحث الكافر اذا أسلم قبل القسمة ولا كلام في ان التركة اذا لم يكن هناك دين ولا وصية تنتقل الى الوارث بمجرد الموت ولا في ان ما فصل عن الدين ينتقل اليهم أيضاً اذا لم يكن هناك وصية ولا في انتقال ما زاد على الثلث اليهم وان أوصى به اذا لم يميزوا ولا في أنهم اذا أجازوا كان تنفيذاً للوصية لا عطية من الوارث مبتدئه كما اذا كان عليه دين مستغرق للتركة فأوصى بها وأسقط الغريم أو تبرع ثالث بالقضاء فانه تنفيذ أيضاً نعم وقع الخلاف في الوصية اذا لم تزد على الثلث هل تنتقل بالموت الى ملك الموصى له مطلقاً أو يتوقف الانتقال على قبوله وقبل القبول يملكها الوارث مراعى فان ردها الموصى له استقرت للوارث وان قبل انكشف انها له وتحرر ذلك في باب الوصايا (اذا عرفت هذا) فحة القول الثاني بعد الاجماع المنقول في السرائر كما عرفت واستمرار طريقة الناس فان التركة لو كانت مائة دينار مثلاً ونمت مائة أخرى وكان على الميت الف دينار وقيل لم انما هو واجب انما هو دفع الاصل لانكروا عليه ذلك كما تقدم بيانه فيما مضى (الكتاب المجيد (١) وذلك قوله عز من قائل (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) الى ان قال جل شأنه من بعد وصيته يوصى بها أو دين ولقد تكررت هذه الكلمة الشريفة في حديث واحد أربع مرات وما كانت عادة سبحانه وتعالى في بيان الاحكام ذلك بل يحيل ويحمل حتى في العبادات (١) خبر المبتدا

كقوله أقيموا الصلوة ونحوه وهذا يدل على فضل الاعتناء (قال في آيات الاحكام) المقدس الاردبيلي رحمه الله تعالى قالوا انه متعلق بجميع ما تقدم من أول قسمة الميراث أي ثبوت الحصة للورثة أما هو بعد اخراج ما أوصى به الميت وبعد الدين (اتتهى) فقد دلت الآية الشريفة على ان المال اما باق على حكم مال الميت أو ينتقل الى الديان ولا قائل بالثاني فتمين الاول وقد استدلل بها الشيخ في الخلاف وابن ادريس وغيرهما على عدم انتقال المال الى الورثة والحل على استقرار الملك وعلى استقرار الفرق أعني قوله جل شأنه من بعد وجعله حالا من الانصباء المذكورة في الآية الشريفة حتى يكون المعنى لكل ما وُصف له بالفرض أو غيره بعد الوصية والدين والكون والثبوت اعم من الملك وحينئذ فيجوز ان يكون المراد ان ذلك يكون لهم بعد الوصية والدين على وجه الاستقرار بعد ان كان متزئلا (يدفعه) ان المتبادر انما هو الملك والاستحقاق كما في المال لزيد ومن ثم سمي النحاة هذه اللام لام الملك فكيف ينزل قوله تعالى له النصف أو الربع أو السدس على ان المراد يستقر له ما في ملكه من قبل ان هو الاعراض عن الظاهر الى التأويل من دون دليل ومن هنا يظهر لك ضعف ما قاله المحقق الثاني في مجمع الفوائد في كتاب الحجز من ان الآية انما تدل على ذلك بمفهوم المخالفة وهو ضعيف (اتتهى) هذا وأو لا تمنع الجمع مكانها في قولك جالس الحسن أو ابن سيرين فهي للإباحة لا للتخير كما في تزوج هنداً أو أختها وقوله في الجوامع انها لاحد الشيتين انما أفاده به نفي الترتيب الذي يستفاد من الواو فكان وجهاً آخر وتقديم الوصية أما لانها مظنة التفريط أولانه لا ينبغي أن يترك الدين الى ما بعد الموت أولان الغالب في أهل الجدة وأصحاب الاموال انما هو الوصية (والسنة الفراء) كما رواه ثقة الاسلام في باب قضاء الزكوة عن الميت في الصحيح عن عباد بن صهيب الذي وثقه النجاشي والمصنف رحمه الله في الايضاح والظاهر وقوع الاشتباه من الكشي فان ما في الحديثين انما وقع من عباد بن كثير البصري كما يظهر من أحاديث أخر مع ان في الحديث الثاني تصريحاً بمضافاً الى ان الشيخ في (ست) و (قر) و (ق) لم يتعرض لفساد عقيدته وابن أبي عمير يروي عن الحسن عنه قال الاستاذ الاقا أدام الله حراسته لا تأمل ولا شبهة في كون ابن صهيب ثقة جليلاً وكثيراً ما رأينا الكشي يروي الاحاديث الواردة في شخص في آخر لمشاركتة في الاسم أو الكنية أو اللقب سلماً ولكن أقصاه أن يكون موثقاً وان الموثق لحجه عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل فرط في اخراج زكوته في حياته فلما حضرته الوفاة حسب جميع ما كان فرط فيه مما يلزمه من الزكوة ثم أوصى به أن يخرج ذلك فيدفع الى من تجب له قال جائز يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة دين لو كان عليه ليس للورثة شيء حتى يؤدوا ما أوصى به من الزكوة وهي صريحة في المراد ولا فرق بين الوصية بالزكوة وغيرها (وصحيفة) سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قضى أمير المؤمنين عليه السلام في دية المقتول انه يرثها الورثة على كتاب الله وسننه اذا لم يكن على المقتول دين والحل على استقرار الملك خروج عن الظاهر كما هو ظاهر ويؤيده انه قد ذهب ناس الى ان الميت مما يملك على الحقيقة كما يبقى عليه الدين بل قيل قد يتجدد له الملك بعد الموت فضلاً عن استصحاب ما ثبت له من قبل كلكه لديته ولما يقع في شبكته اختاره الشهيد الثاني في الروضة في كتاب الوصايا ومال اليه الفخر في الايضاح في الموارث ونسبه الى بعض ولعل مستندهم انهم أجمعوا على ان ديونه تقضى من ذلك وتنفذ وصاياه ويجهز ولا طريق له الا الملك والحق ان هذا كله على حكم ماله بحكم الدليل الذي دل على ذلك أي ان الميت في حكم المالك له لمصته به عن تعلق ملك

وتظهر الفائدة في النماء ولو لم يكن مستوعبا انتقل الى الورثة ما فضل عن الدين وكان ما قبله على حكم مال الميت وتكون التركة بأجمعها كالرهن (متن)

غيره وصرفه في مصالحه وأنى يملك الميت وبالموت نزول عنه الاملاك وبما ذكرنا في تحرير محل النزاع من انقضاء الاجماع على ان الوارث أولى بالدين يندفع ماعساه يقال كيف يتخير الوارث في جهات القضاء وهو غير مالك وما ذكره في جمع الفوائد في باب الوصية من الاتفاق على ان المال لا يبقى بلا مالك لعله يريد ما اتفق الناس على نفيه من ان المال لا يبقى بلا مالك ولا من هو في حكمه والا فكيف يتم له ذلك والا كثرون من القدماء على ان التركة لا يملكها الوارث على انه معارض باجماع السرائر حيث قال لا خلاف بيننا ان التركة لا تدخل في ملك الغرماء وملك الورثة والميت قد انقطع ملكه وزال فيبقى أن تكون موقوفة على قضاء الدين فالشيء الموصى به بعد موت الموصي وقبل قبول الوصي له يبقى موقوفاً على القبول لا يدخل في ملك واحد مثل التركة سواء ادعى ان ذلك مذهب الشيخ في الحزب الاول من الخلاف في كتاب الفطرة ثم اني نظرت تلخيص الخلاف فوجدته يقول فيمن أوصى لرجل بعبد ثم مات قبل هلال شوال ولم يقبل الموصى له الا بعد ان هل انه لا يلزم أحد فطرته وقضيته انه بقي بلا مالك (ويؤيده) انه قد اطبق الجميع ان من مات ولا وارث له الا مملوك انه يشتري من التركة ويعتق لبرئها وفي هذه المدة قد بقي المال بلا مالك فيكون باقياً على حكم ماله ومثله لو أوصى بأن يصرف مال معين في شراء الآجر والحصى لبناء القناطر ونحو ذلك مما هو كثير ويحتمل ان المحقق الثاني يريد الاتفاق بينه وبين خصمه في ملك الوصية كما ذكره بعض مشائخنا فان كثيراً ما يطلق الاتفاق ويريد ذلك لا الاجماع الذي هو حجة ولم أظفر له على مثل ذلك ولعله يريد اتفاقاً حدث فيما يقارب زمانه لكن الشهيد يذهب في الدروس الى الأول فتأمل وبعد هذا كله فالقول الاول أقوى لمؤيدات ووجوه شتى تظهر على المتبع وأما اللام فانها قد ورد مثلها في أخبار الحيار كثيراً مراداً بها استقرار الملك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتظهر الفائدة في النماء المتخلل بين الموت والاداء ﴾ فعلى المختار يكون كالأصل وعلى الآخر يكون للورثة خاصة ولا يجب دفعه الى الغرماء وتظهر الفائدة أيضاً في البيع قبل الايفاء وفي الزكوة لا في المحاكاة والتخيير في جهة القضاء فانهما ثابتان على القولين ﴿ قوله ﴾ ﴿ انتقل الى الورثة ما فضل عن الدين ﴾ هذا مما لا كلام فيه وانما الكلام في جواز التصرف كما يأتي ﴿ قوله ﴾ ﴿ على حكم مال الميت ﴾ المناسب لما ذهب اليه المصنف عن قريب من ان التركة تنتقل للورثة ولا تبقى على حكم مال الميت أن يكون المراد ان ما قبل الدين من التركة يبقى على حكم مال الميت في تعلق حق الغرماء به وان كان منتقلاً الى الورثة أو يكون بناء على القيل المذكور والا لكان عدولاً عما ذهب اليه في صدر المسئلة وقد وقع مثل ذلك في التحرير وينبغي ان يأول أيضاً بهذا التأويل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتكون التركة بأجمعها كالرهن ﴾ في عدم جواز تصرف الورثة فيها أصلاً قبل القضاء وعدم سقوط شيء من الدين بتلف بعض منها كما هو ظاهر المبسوط وصريح الايضاح في كتاب الحجر والدروس ومجمع الفوائد وآيات الاحكام وأقوى الاحتمالين في التذكرة واحتمل فيها نفوذ التصرف فيما زاد على الدين واستقر به في كتاب الحجر من هذا الكتاب واختاره في كتاب القضاء منه واستقر به صاحب الكفاية (احتج الاولون) بعد الآية الكريمة بصحيح عباد بن صهيب أو موثق به أنه لا أولويه لبعض على بعض في اختصاص

(الثالث) الغائب غيبة منقطعة بحيث لا يعلم خبره لا يورث حتى يعلم موته أما بالبينّة أو بمضي مدة لا يمكن أن يعيش مثله اليها عادة فيحكم حينئذ لورثته الموجودين في وقت الحكم وقيل يورث بعد مضي عشر سنين من عينته وقيل بعد أربع وقيل يدفع ماله الى الوارث المي (متن)

التعلق به ولأن الاداء لا يقطع به بذلك البعض لجواز التلف ولما خرج الميت عن صلاحية استقراق الدين لذمته وجب أن يتعلق بكل ما يمكن اداؤه منه من أمواله لان حدوث تعلقه ببعض آخر عند تلف بعض معلوم انتفاؤه (احتج الآخرون) بأن الحجر انما وقع لاجل الدين وذلك يتحقق بقدره ولا سيما ان تجاوزت التركة الحد في الكثرة (قلت) ويحتمل أن يقال ان المال اذا كان كثيراً جداً يجوز التصرف فيما يفضل أوفي الكل ويكون ضامناً كما استمرت عليه طريقة الناس ومثله ما اذا عزل وعين ما يقوم بالدين وزيادة الا ان الاول أحوط وأسلم وهل ينسلط الغريم أو الحاكم عند تعذر الاستيفاء على نقض التصرف اللازم فضلاً عن غيره أم لا وجهان أظهرهما الثاني (واعلم) ان الاصحاب انما ذكروا ذلك في الدين فقط ولم يتعرضوا لحال الوصية والظاهر ان الحكم واحد لظاهر الآية الشريفة ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿الثالث الغائب غيبة منقطعة﴾ المراد بمنقطع الغيبة ما صدق عليه ذلك عرفاً لانه يختلف الحال فيه باعتبار نباهة الشأن وخمول الذكر وبعد البلاد وندور المترددين اليها والاكثر على التعبير بالمفقود وهو كما يكون باعتبار طول الغيبة حتى ينقطع خبره ويعنى أثره كذلك يكون بدون ذلك كما يقتض من بين ركب أو عسكر ونحو ذلك ممن عرف مكانه كمن أسرته الروم وان بعد مداه واقطع خبره لا يسمى مفقوداً كما يفهم من السيد أبي المكارم في الغيبة حيث قال ويوقف نصيب الاسير في بلاد الكفر حتى يجي. أو يصح موته قال لم يعلم مكانه فهو مفقود والظاهر من الخلاف خلاف ذلك حيث قال الاسير اذا علم حياته فانه يورث واذا لم يعلم انه حي أم ميت فهو بمنزلة المفقود وظاهره انه كذلك وان علم مكانه الا أن يتأول للجمع بين العبارتين ولكن على مذهب المشهور لا يختلف الحال بين من غاب أو قد أو أسرف قلعة في البلد بحيث لا يعرف انه حي أم ميت وأما على القولين الآخرين فيختلف الحال في ذلك فيجب عليهم أن يعبروا بمن غاب كما هو صريح بعض الاخبار وظاهر بعض آخر منها الآن يتقحوا مناطاً ولا يفرقوا بين من أسره السلطان ولم تعرف خبره أحي أم ميت ولو كان في البلد ولا بين من غاب فينتظر في الجميع أربع سنين أو عشر على القولين الآخرين ولا أظن انهم يقولون به فتأمل والظاهر ان الاقوال ثلاثة ليس الا كما يأتي بيانه (اولها) ما ذهب اليه المصنف رحمه الله في هذا الكتاب وهو خيرة المبسوط والخلاف والوسيلة والسرائر والشرائع والتافع والكشف والتحرير والارشاد والمختلف والتبصرة والايضاح والدروس واللمعة وتعليق التافع وتعليق الارشاد للمحقق الثاني والمهذب والمقتصر والمسالك والروضة والتنقيح وهو ظاهر المجمع وغاية المرام وهو المنقول عن القاضي وعليه المعظم كما في المسالك في موضع وهو المشهور كما في الروضة وخصوصاً بين المتأخرين كما في المسالك في محل آخر وعليه فضلاً الوقت كما في كشف الرموز وهو مذهب الشيخ والاتباع كما في الدروس (حجتهم) على ذلك الاصل بمعنى استصحاب بقاء الحياة الى أن يقطع بالموت عادة واصل بقاء التركة على ملكه وهذا هو الذي اعتمدته كثير منهم وان التصرف في مال النير ممنوع الى أن يدل دليل على خلافه (وصحيحة) هشام بن سالم قال سئل خطاب الاعور أبا ابراهيم عليه السلام وأنا جالس فقال انه كان عند أبي أجبر

يعمل عنده بالاجرة فقدناه وبقي من أجره شيء في (التهذيب) ولا نعرف له وارثاً قال فاطلبوه قال قد طلبناه فلم نجده فقال مساكين وحرك يديه فأعاد عليه فقال اطلب واجهد فان قدرت عليه والا فهو كسبيل مالك حتى يجيء له طالب فان حدث بك حدث فأوص به ان جاء له طالب ان يدفع اليه ومعنى قوله انه كسبيل مالك انه يتصرف به ويضمنه ويوصي به اذا حدث به حدث (ورواية معوية) بن وهب وهي صحيحة على ما يراه المتأخرون في أصحاب الاجماع عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل حق فقده ولا يدري أين يطلبه ولا يدري أحي هو أم ميت ولا يعرف له وارثاً ولا نسباً ولا ولداً قال اطلبه قال فان ذلك قد طال فأتصدق به قال اطلبه وهذا الخبران وان لم يكونا في الميراث يصح الاستدلال بهما لعدم القائل بالفرق بينه وبين سائر الحقوق ومن هنا يظهر ما في الكفاية حيث طعن باحتمال الفرق ووجه الدلالة ان الظاهر من الامر بالطلب والاجتهاد السؤال والمحصر والارتقاب كما يدل عليه قوله عليه السلام فان حدثك حدث فأوص به الى آخره ويظهر من ذلك ارادة الاستمرار لمكان التكرار وما ذاك الا لان الفرض تحصيل العلم وهو انما يكون هنا بالينة أو بمضي تلك المدة ثم ان الشهرة المقطوع بها والمنقولة في عدة موضع مؤيدة للصحيح وجارية لضعف الثاني بل ربما قيل انها تجبر ما هالك من قصور الدلالة ان كان هناك قصور كما يذهب اليه الاستاذ الشريف فيما اذا انحصر دليل المشهور في الخبر القاصر الدلالة وقد استدلل عليه في (المختلف) بما رواه الهيثم فيمن يموت في الفندق أي الخان ولا يعرف ورثته حيث قال له عليه السلام اترك ماله على حاله والحق ان هذه قاصرة الدلالة وقد استدلل عليه في (المجمع والكفاية) باخبار آخر ليست من الدلالة في شيء وربما كشف قوله في الكشف وعليه فضلاً الوقت عن اجماع أهل عصره لان اجمع المضاف الى المحلى باللام بعيد العموم والقول بعدم امكان تحصيل اجماع أهل العصر أو هن شيء ودعوى انقضاء الاجماع من عصر الشيخ الى زماننا هذا فضلاً عن زمن اليوسفي غير بعيدة لانا لم نعلم على مخالف صرح بالخلاف ممن تأخر عن الشيخ سوى السيد أبي المكارم وصاحب المفاتيح والكفاية (نعم) ربما مال الى قول السيد المرتضى وأبي المكارم بعض وقواه آخر بعد ان يكون اختار المختار أولاً كما في المختلف والدروس والروضة واما أبو الصلاح فهو ممن عاصر السيد والشيخ فلو ادعى مدع تحصيل الاجماع في الزمن المذكور لكانت دعواه في محلها الا انما لا حاجة بنا الى تجسّمها اذ فيما ذكرنا من الاخبار والشهرة المنقولة والمقطوع بها والاجماع المنقول كما كشف عنه الكشف والاصل المجمع عليه وهو عصمة مال المسلم واستصحاب بقاء الحياة والبركة لمنعه وبلاغ ثم انا ندعي ان المفيد ممن يوافقنا على هذه المقالات قال على ما نقلوا عنه اذا مات انسان وله ولد مفقود ولا يعرف له موت ولا حياة عزل ميراثه حتى يعرف خبره فان تطاولت المدة وكان للبيت ورثة سوى الولد ملأً بحقه لم يكن بأس باقتسامه وهم ضامنون ان عرف للولد خبر والذي وجدته في المتنفة خلاف ذلك وانما ذكر الفرع الاول والظاهر ان في هذه النسخة التي عندي سقطاً أو ذكر هذا الحكم في كتاب الاعلام أو غيره لكن نسبها في الكشف الى المتنفة وعلى كل حال فليس في هذه العبارة تحديد لتوريث المفقود ولا للتوريث منه وحينئذ فالظاهر ان مذهبه في التوريث اشتراط العلم قولك دفعه للملأ لا يلام تلك المدة الطولى قلنا اللازم حفظه والدفع الى الملأ المأمونين ضرب من الاحتفاظ كما أشار الى مثله الشيخ في المبسوط حيث قال وان سلمه الى الورثة مع الكفيل كان جائزاً فليحمل على ذلك ما ورد بهذا

النحو من روايات اسحق بن عمار المتكثرة وفيها الصحيحة المضرة وفي (الشرائع) تأمل فيها لمكان سهل واسحق وتبعه الشارح وزاد ان في طريقها الحسن بن محمد بن سماعة وكأنهما لم يلحظا المضرة التي ليس في طريقها سهل ثم ان التي في طريقها سهل ليس فيها الحسن بن سماعة واسحق الذي يروي عن الصادق عليه السلام ويروي عنه صفوان كما هنا هو ابن حيان الثقة وعبارة المفيد هي متن بعض الروايات بتفاوت يسير فكانت هذه الروايات مما يدل على المختار ايضا قد تكثرت الادلة (فان قلت) فما تصنع بقول المفيد بعد تلك العبارة كما نقلوه عنه ولا بأس بأن يتنازع الانسان عقار المقود بعد عشر سنين من غيبته وانقطاع خبره ويكون البائع ضامنا للثمن والدرك فان حضر المقود خرج اليه من حقه (قلت) هذا عين ما أفادته صحيحة ابن مهزيار الواردة في القطعة من الدار وابو علي الف مذهبه منها ومما جاء في الاربع سنين كما يأتي والمفيد انما أخذ ذلك من الرواية كما هو الظاهر وحينئذ نقول الحكم ببيع حصته من داره بعد صبر عشر سنين لا يدل على الحكم بموته والتصرف في أمواله وقسمه ميراثه اذ لعل ذلك على وجه الاستحباب لمصلحة العائيب وربما ظهر ذلك في قطعة الدار اذ لعل بقاؤها من دون بيع مما يؤدي الى تلفها أو أخذ الغير لها الى غير ذلك ويكون الثمن محفوظا عند البنت لانها ضمنت الثمن ولكن تقول ان المفيد اما موافق لنا أو مخالف في خصوص هذه لمكان الرواية التي علمت وستعلم حالها وما المراد منها أو يكون مذهبه غير معلوم ومن هنا كانت الاقوال ثلاثة لا أربعة ولا خمسة كما أشرنا اليه في عنوان المسئلة وفي الرواية وجه آخر وهو ان تلك الحصة كان لها مدع من غير منازع فجاز شراؤها في ظاهر الشرع ولهذا باعت اشقاها منها وقيل له عليه السلام وما أنكر ذلك مع انه وقع قبل العشر وما ذاك الا لان افعال المسلمين وأقوالهم مبنية على الصحة ولهذا يجوز شراء ما قال البائع فيه انه كان لفلان واشتريته منه أو وهبه لي أو غير ذلك مما علم انه لم يكن له يقيماً سلماً ولكن تقول كما قال في الشرائع والكشف والمذهب وغيرها انها قضية في واقعة فلا يتعدى بل يكفي احتمال الاختصاص وقد رماها في المسالك بالصف لمكان سهل وكأنه انما لحظها في الكافي لكنها في التهذيب صحيحة اذ الطريق الى ابن مهزيار صحيح (فان قلت) هذه الاخبار التي استندت اليها انما وردت فيمن لا يعرف له وارت ومعلوم ان مثل هذا اذا ثبت موته كان ارثه للامام عليه السلام وحينئذ نقول ان كان بان للامام عليه السلام ان قد بلغ الطلب الى الحد الذي يقع فيه فتركه في أيديهم تبرع كما أمر صاحب الفندق بالتصدق بميراث معلوم الوفاة قليلا قليلا وان بان انه لم يبلغ الحد فلا غرو ان أمرهم بالطلب على ان ذلك كله قضية في واقعة (قلت) كيف يظهر للامام عليه السلام ان قد بلغ الحد الذي يقع فيه الارث بدعواك وهو أربع سنين في أربع جوانب الارض حتى يكون ابقاؤه تبرعاً وهو لم يأمره بذلك وانما أمره بمطلق الطلب الذي هو الارتقاب والسؤال في خلال ذلك فالسائل من المحال أن يبلغ الحد المذكور وكيفيته لمكان الحمل بذلك كله والا لما سئل ثم الامر بالمطلق وارادة المفيد الذي لا يهتدى اليه أبداً الا مع أعظم مشقة وأبعد شقة تكليف لم تبين الشريعة على مثله فقد اتفقت الاول وتبين الثاني وما هو الا ما نقوله كما هو الظاهر من قوله عليه السلام فان حدث بك حدث فأوص به نعم نتجه ما ذكرت لو قال اطلبه في أربعة جوانب أربع سنين وسكت من غير ان يبين له ان يصبر ماله بعد ذلك للامام عليه السلام (فان قلت) ما كان ليكلفه بالطلب في أطراف الارض لبقايا اجرة ونحوها مما لا ينهض بزاده ولا براحلته بل ربما كان ما يتكلفه في الطلب اضعاف ذلك فيكون الزاماً شاقاً فيه

اتلاف المال وتعب البدن (قلت) فلي هذا من أين يعلم الامام عليه السلام انه قد بلغ الحد الذي يريدونه وقد اعترفت بانه لم يرد منه ثم انه يلزمك مثله في ميراث المفقود فانه يقال كيف تكلف الوارث بالطلب لارث يسير الى آخر ما ذكرت (فان قلت) لم تكلفه بذلك اذا لم يرد المال بل اذا أراد المال قلنا له اطلب الطلب المذكور (قلت) ما تصنع في مال من لا وارث له أتوجب على من وقع في يده الطلب في أقطار الارض وقد قطعت بعده أم تقول ذلك غير واجب عليه والامام يأمره بذلك مكرراً كلما انك اذا لشارع فلا بد من ان يراد في المقامين بالطلب السؤال والارتقاب دون الضرب في أطراف الارض ثم من الطالب اذا لم يكن الحاكم موجوداً هل الوارث أم غيره وعلى تقدير انه الوارث أو أجبره على من تكون نفقة السفر هل من مال المفقود أم من مال وارثه فان كانت من مال المفقود فاذا ظفربه بعد اتلاف مال جزيل هل يرجع به عليه أم لا الى غير ذلك مما يلزم به في المقام (فان قلت) التكليف بانتظار اقصى مدة العمر عادة ربما كان أشق اذا قد شابا (قلت) لم تكلف أحداً بقطع أطراف الارض كما تذهبون اليه وانما قلنا ان الحركة تكون ممنوعة من الوارث وله أن يتصرف فيها باذن الحاكم اذا خشي التلف مع الصمان أو يأخذ الثمن ويجمعه في غير ما يخشى تلفه وهل في ذلك عسر عند ذي حجر ثم لما كان هناك عسر على الزوجة جعل لها الشارع مخرجاً منه فالضرورة الماسة الى فسخ النكاح ليست حاصلة في قسمة المال فبطل الاستدلال بقولكم ليست عصمة الاموال بأشد من عصمة الفروج وقد يكون أحد المملولين مشروطاً بشرط ليس حاصل في المملول الآخر فيبطل قولكم انه ما ضرب على الزوجة عدة الوفاة الا وقد حكم بموته فيكون استدلالاً بأحد المملولين على الآخر وأما قولك انه قضية في واقعة (فيه) مضافاً الى القطع بعدم ذلك في خبر ابن وهب انا انما نقول به في موضع يكون الحكم مخالفاً للاصول والقواعد وبدون ذلك لا يسوغ وقد عرفت ان الذي دعانا الى هذا القول انما هو موافقة الاصل وأما التصديق بميراث معلوم الوفاة الذي لا وارث له كما في صاحب الفندق فالوجه فيه انه ماله عليه السلام فيفعل به ما يشاء وانما أمر بالتصدق به قليلاً قليلاً حتى لا يفنى (١) لاحتمال حصول الوارث والتسرى في رث الامام عليه السلام عدم العلم بالوارث لا العلم بالعدم فالتوجيه بانه كالمقطعة (٢) لا يتجه كما احتمله الشيخ في التهذيب ومثل هذه الرواية ما أورده في الفقيه بعد خبر معوية قال وقد روي في خبر آخر ان لم تجد وارثاً وعرف الله ملك المهدي فتصدق به (وأما) ماورد في صاحب الفنادق من أمره بابقاء التركة على حالها كما في رواية المهيم صاحب الخان فيمكن حملها على انه ماله عليه السلام وأمر بتركه الى مدة لمصلحة وعلى العلم بوجود الوارث وعدم تعيينه (وأما) ما في رواية الفضل بن يسار فمحمولة (٣) على العلم بعدم الوارث أو عدم العلم به حيث قال له ما أعرفك لمن هو يعني نفسه الشريفة فهذه أخبار الباب قد تبين حالها ولم يبق الا موثقة اسحق بن عمار لانه هنا يحتمل أن يكون ابن حيان الثقة وابن موسى الساباطي القطعي لمكان روايته عن الكاظم عليه السلام فلو كانت عن الصادق عليه السلام لمكان ابن حيان الثقة وكذا اذا كان الراوي عنه صفوان

(١) كذا في نسخة الاصل وكأنه من طين القلم والصواب حتى يبقى كما لا يخفى (محسن) (٢) أي يتصدق به ويكون ضماناً لصاحبه (منه قدس سره) (٣) كذا في الاصل ولعل الصواب وأما رواية الفضيل فمحمولة أو وأما ما في رواية الفضيل فمحمول (محسن)

كما قرر في محله وموثقة سماعه الداليتين على ان المقنود يترص بما له أربع سنين ثم يقسم كما في الاولى وفي الثانية قدر ما يطلب في الارض أربع سنين فيجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد وهاتان الروايتان هما العمدة في دليل الخصم عند من يعتمدهما منه وأما من لا يعتمدهما فدليله الاجماع كما هو ظاهر الانتصار وربما لاح من الغنية والوجه فيها ان تحملا على ان المال يقسم بين الورثة ان كانوا ملاً فاذا جاء المقنود ردوه عليه وهو في معنى الحفظ لصاحبه وذلك لان اسحق بن عمار الراوي لاحدى هاتين الروايتين ان كان ابن حيان فقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام انه يقسم عليهم اذا كانوا ملاً وان كان هو الساباطي فقد روى عن الكاظم عليه السلام كذلك فلتفيد القسمة هنا بالملا جمعاً بين الاخبار ولا سيما اذا كانت من راو واحد أو تحملا على انكشف خبره بالموت في المدة المذكورة ويكون الصبر اربع سنين على وجه الاستحباب أو على وجه الاحتياط ليحصل الظن أو الشك وعلى كل واحد من هذين الاحتمالين لا يتحه ماعساه يقال الاخبار التي استندتم اليها مطلقة وهاتان الروايتان مقيدتان فليحمل المطلق على المقيد ووجه عدم الاتجاه ظاهر بعد ملاحظة التأويل على انا لنسلم وان لم تأول ان هناك اطلاقاً وتقيداً لان الطلب المأمور به فيما ذكرناه في الاستدلال انما يراد به السؤال والارتقاب لا الضرب في أطراف الارض بقايا أجرة كانت عليه كما مر بيانه وهو مما يقطع الخصم أيضاً بعدم ارادته وأما الطلب الذي رتب عليه الارث في الموثقة فانما هو الضرب في الارض كما تذهبون اليه فكيف يجمع بين الاخبار ولا عموم ولا خصوص وانما هو تعارض خاصين فلا بد من التأويل ولا وجه له الا ما ذكرنا وأما دعوى الاجماع فيوهمها كثرة المخالف كما ذكره جماعة ودعوى الشهرة على خلافه من دون تخصيصها بكونها عند المتأخرين سلمنا لكنه خبر معارض بمثله من الاخبار السالفة أو بما يظهر من الكشف اذ ظاهره دعوى اجماع أهل عصره فتأمل وكذا الحال في اجماع الغنية ان ثبت وذلك لانه بعد ان ذكر المسئلة عتبها بأحكام الفرق والهدمى وأحكام المجوس ثم قال بعد ذلك كله والدليل على ذلك كله ما لم تعين المخالف فيه من الطائفة اجماعها وفيه الحجة وما نحن فيه قد تعين فيه المخالف وكان كثيراً فلا يكون من معقد الاجماع الذي ذكره (ذا عرفت هذا) فهذه المدة ليست مقدرة عندهم لأنهار بما اختلفت باختلاف الازمان والاصقاع وربما قدرها بعضهم بمائة وعشرين سنة والظاهر كما في المسالك الاكتفاء في زماننا بما دونها فان بلوغ العمر مائة سنة في هذه الازمان على خلاف العادة وهي المحكم عندهم في ذلك لا لا مكان لأنه يتحقق بما هو أضعاف ذلك وهذه المدة تعتبر من حين الولادة لا من حين الغنية وهل يشترط حكم الحاكم بموتة أم لا بل يكفي مضي المدة المذكورة احتمالان أظهرهما الثاني وحيث يحكم بموته يحكم بالارث لو رثته الموجودين في وقت الحكم لا من مات قبله ولو بيوم الا اذا شهدت البنية بالموت قبله (القول الثاني) ما أشار اليه المصنف رحمه الله بقوله وقيل بعد أربع أي يحبس المال بقدر ما يطلب في الاربعة جوانب أربع سنين والقاتل به فيما أجد انما هو السيد المرتضى والصدوق وأبو الصلاح وأبو المكارم وتبعهم على ذلك من متأخري المتأخرين صاحب الفاتح والكفاية وقد تقدمت الإشارة الى حجبتهم على ذلك من الموثقين والاجماع المنقول في الانتصار وموافقة الاعتبار بالقياس على حال الزوجه وقد عرفت ما يقدح في ذلك كله (القول الثالث) ما نقله عن الكاتب أبي علي غير واحد من التفصيل بين من قد في عسكر وبين من لا يعرف مكانه في غيبته ولا خبر له فاعتبر في الاول الأربع وفي الثاني عشرا والظاهر انه مؤلف من صحيح ابن مهزيار وموثقتي سماعه وعمار وقد عرفت توجيهه

ذلك بما لا يخالف المختار ولعل المصنف رحمه الله أراد الإشارة اليه بقوله وقبل بعد عشر كما صنع المحقق في الشرائع وأنت خير بانه ما قصر الامر على العشر بل لا نعرف أحدا يذهب الى التحديد بالعشر على الاطلاق اللهم الا أن يكون أراد بذلك الإشارة كما في السرائر الى مذهب المفيد حيث ذهب الى جواز ابتياع عقار المفقود بعد عشر سنين مع ضمان البالغ للثمن والدرك فيكون اطلاق كلامه أولا حيث جوز القسمة مع تطاول المدة على الورثة المملأ مقيدا بالعشر وفيه (أولا) ان ذلك هو الذي أشار اليه أخيرا حيث قال وقبل يدفع ماله الى الوارث الملى لان هذا القيد لم نعرف احدا صرح به غير المفيد وقد نسبته اليه جماعة كالفاضل العميدي وأبي العباس والشهيد الثاني وغيرهم نعم يفهم من السرائر انه مذهب لغيره أيضاً حيث قال وقال قوم وقد تتبعنا فلم نجد ثانيا (وثانيا) انك قد علمت ان المفيد اما موافق لنا أو مذهبه غير معروف و (ثالثا) ان المفيد ما قال يورث بعد عشر سنين من غيبته وانما جوز بيع عقاره كما سلف بيان ذلك هذا وقد اختلفت نسخ الايضاح في المقام ففي بعض النسخ ان المذاهب اربعة وان هناك خلافاً آخر في توريثه وفي بعض النسخ وهما نسختان ان المذاهب خمسة وليس فيها ذكر الخلاف الآخر في توريثه كما هو الحق كما يأتي ثم هذا البحث كله في الارث منه فأما توريثه فلم يجزى فيه بخصوصه شيء ولم يتعرض له الاكثر وانما جاء في عزل حصة الغائب على الاطلاق والمختار وقف نصيبه من الميراث حتى يعلم موته بالبينه أو مضي مدة لا يعيش مثله فيها عادة ويقسم باقي التركة فان كان حيا أخذه وان علم انه مات بعد موت الموروث دفع نصيبه الى ورثته وان علم موته قبله أو جهل الحال بعد التربص تلك المدة دفع الى سائر ورثة الاول كما هو مقتضى الاصل وعليه الشيخ في الخلاف كما في تلخيصه لآبي علي الطبرسي والمبسوط وجماعة (وقد يقال) ان الاصل يقضي بانه لورثة الثاني والحاصل ان الاقوال السالفة تجزى هنا لان القائل بقسمة أمواله بعد اربع او عشر واربع لا يورثه للحكم بموته وقد علمت ان في بعض نسخ الايضاح ان الخلاف هنا خلاف آخر فحكى عن الشيخ في الخلاف ما حكيناه عنه وفيه (المبسوط) وعن المفيد ما حكيناه من قبل برهته وعن أبي الصلاح انه قال اذا فقد أحد الورثة عزل سهمه حتى يكشف السلطان أمره اربع سنين فان عرفت حياته فهو له والا قسم بين الورثة والحق ان كلمة القوم على اختلافها في المقامين واحدة كما قال أبو العباس في المذهب أما الشيخ فذلك مذهبه في المقام الاول وكذلك أبو الصلاح وأما المفيد فقد عرفت كلامه والكلام فيه وأما ابن الجنييد فالحكى من كلامه انما هو في المقام الاول لكنه اذا حكم بالارث منه بعد الاربع والعشر فما كان ليورثه بعد ذلك كما عرفت وعلى المختار يعطى الحاضرون من انصباهم أقل الامرين مما لهم على فرض حياة المفقود وعلى فرض موته ويوقف الباقي حتى يظهر أمره أو تمضي مدة التربص فلو خلف أمًا وبنًا حاضرين وأبًا غائبًا فعلى فرض موته تكون المسئلة من اربعة ربعاً للأم فرضاً ورقاً والباقي للبنات وعلى فرض حياته تكون من خمسة لكل من الأبوين خمس وللبنت ثلاثة أخماس فنضرب الاربعه في الخمسه فالحاصل عشرون فيعطى البنت الاقل وهو ثلاثة أخماس اثنا عشر وللأم خمس وهو اربعة هذا اذا تباينت المستلтан وان تماثلتا اكتفي بأحدهما وان تواقنا ضرب وفق أحدهما في الاخرى وان تداخلتا اجتزئ بالاكثر قال في (التحرير) ولهم أن يصطلحوا على ما زاد ففي المثال للأم ان تأخذ خمسة من الستة عشر ان رضيت البنات وللبنات أن تأخذ خمسة عشر من الستة عشر ان رضيت الأم ولو كان الحاضر لا يرث الا عند موت الغائب أو وقف نصيبه كما لو خلف زوجة وأخا وولداً غائباً لم يعط الاخ

(الرابع) الحل يرث بشرط انفصاله حيا ولو سقط ميتا لم يكن له شيء ويحكم بعدمه حالة موت الميت ولو ولد حيا ثم مات في الحال ورث وانتقل نصيبه الى وارثه (متن)

شيئا وتأخذ الزوجة الثمن ويوقف الباقي ولو كان الغائب حاجبا غير وارث كما لو خلف أبويه وأخويه غائبين قال في (التحرير) ففي تعجيل الحجب نظر اقربه التعجيل فتأخذ الأم السدس والاب الثلثين ويؤخر السدس قال لكن هنا وان حكمنا بالحجب لكن نحكم بموتهما في حق الاب فلا يتمحل له السدس المحجوب عن الأم وحينئذ يحكم في الآخرين بالحياة بالنظر الى طرف الأم وبالموت بالنظر الى طرف الاب ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ الرابع الحل ﴾ سيأتي الكلام في حكم الحل في المسائل الاربع التي عقدها بعد ميراث الخنثى وقبل الفصل الثالث في الاقرار بالنسب وقد استوفينا الكلام هناك لامر اقتضى سبق الكتابة ولكن لا بد من بيان ماله يحتاج الى البيان في المقام ﴿ قوله ﴾ يرث بشرط انفصاله حيا ﴿ ارث الحل ثابت بالنص والاجماع بشرط لحوقه بتركه المصنف لظهوره وبشرط انفصاله حيا استهل أم لم يستهل استقرت حياته أم لا لمعوم نصوص الارث وخصوص نحو صحيح الفضيل وما ورد في خبر ابن سنان ان المنفوس لا يرث من الدية شيئا حتى يصبح وفي خبر آخر حتى يستهل ويسمع صوته فقد خرج مخرج التقية أو مخرج الغالب البين فلما كان الغالب هو الاستهلال كني به عن الدلالة على الحياة أي حتى يظهر ما يدل عليها وظاهر الشيخ في المبسوط استقرار الحياة كما فهمه الشهيد الثاني من عبارة الشرائع وقد بينا في ميراث القاتل ما المراد من استقرار الحياة وسيأتي رد هذا الشرط وتأويل عبارة الشرائع ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو سقط ميتا لم يكن له شيء ﴾ هذا كسابقه مما لا خلاف فيه ايضا بين الفريقين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم السقط لا يرث ولا يورث (وفي النهاية والصحيح والقاموس) انه الولد يسقط قبل تمامه وفي (المغرب) انه الولد يسقط ميتا وهو مستدين الخلق والافليس يسقط ثم في جميعها انه بالثلث لكن في النهاية ان الكسرا كثر فعلى هذا لا يرث اذا سقط ميتا ولو بجناية جان وان علمت حياته من قبل ولا ينافي ذلك وجوب الدية كاملة والقود بها لتعلق ذلك بالحين الحي من دون شرط كما تتعلق الدية باسقاطه قبل ولوج الروح بعد تمام الحلقة وقبله بعد خلق العظام وقبل ذلك هو مصغة وعلقة ونطفة مستقرة وان اختلفت مقاديرها وكما يتعلق الحيض وما يبتني عليه من فساد الطلاق على استبانة الحل ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويحكم بعدمه حال موت الميت ﴾ العبارة ذات وجهين (الاول) ان يكون المراد انه اذا سقط جعل بمنزلة المعدوم (الثاني) ان يكون المراد انا نحكم بعدمه وان احس بحركته في البطن بعده لاشتراط الارث بحياته بعده ولا يعلم حياته الا بعد الانفصال لاحتمال كون الحركة من ريم ونحوها وهذا الثاني اوفق بالعبارة والا فقد كان بمنزلة عن هذه التمس على المعنى الاول والاول اوفق بالاعتبار اذ من البعيد ان يحكم بعدمه حقيقة وربما كان مقطوعا بوجوده حال الموت كما يسقط ميتا بعد موت أبيه يوم أو شهر بل قد يقطع بسبق حياته كما يسقط حسبا لتسعة أشهر ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو ولد حيا ثم مات في الحال ورث ﴾ لتحقيق الشرط وصحيح عمر بن يزيد ويثبت ذلك بشهادة أربع نسوة وقد جاء في قبول شهادة الاقل اخبار ولكن يوزع النصيب بحسبها فان شهدت واحدة فربع وهكذا ﴿ قوله ﴾ قدس الله

ولو سقط بجناية فان تحرك حركة تدل على الحياة ورث والا فلا كالتقلص الذي يحصل طبعاً لا اختياراً ولو خرج نصفه حياً والباقي ميتاً لم يرث ولو طلب الورثة قسمة المال فان كانوا محجوبين لم يعطوا شيئاً حتى يظهر أمره وان كانوا غير محجوبين دفع الى من لا ينقصه الحمل كمال ميراث ومن ينقصه أقل ما يصبه ﴿ الفصل الثالث ﴾ في الحجب وهو ما من أصل الارث (من)

تعالى روحه ﴿ ولو سقط بجناية فان تحرك حركة تدل على الحياة ورث ﴾ لمعوم الحكم وخصه بالذكور والا فهذا الحكم مأخوذ في الساقط لجناية وغيرها لان الحركة التي لا يلبث بعدها انما تكون غالباً في مثله كما أوضح عن ذلك الشهيد في الدروس حيث قال ولا يشترط استقرار الحياة فلو سقط بجناية جان وتحرك حركة تدل على الحياة ورث وفي ذلك احتراز عما ذكره المصنف من التقلص والقبض والبسط وعن الحركة التي نشأت عن جناية علم بها أزهاق روحه فان تحركه حينئذ لا عبرة به لانه كتتحرك المذبوح اللهم الا ان ياترغم ان مجرد الحركة الناشئة يرث بها سواء كانت عن حياة سابقة وبقي أثرها أو موجودة بالفعل لمكان العموم وعليه فينبغي ان يرث من خرج بعضه حياً بطريق أولى وقد صرح جماهير الاصحاب بعدم ارثه الا المصنف في التحرير فانه قرب ارثه بناء على ان الانفصال حياً انما اعتبر للدلالة على بقاء حياته بعد موت الموروث وقد حصلت فتأمل اللهم الا ان يفرق بين الامرين وذلك بأن يقال ان الحركة الناشئة عن الجناية التي هي كتتحرك المذبوح منبهة في جميع البدن بخلاف من ولد بعضه حياً والاخر ميتاً فتأمل وسيأتي ايضاح ذلك ولو اشبهت الحركة لم يرث للشك في شرطه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ دفع الى من لا ينقصه الحمل كمال ميراثه ﴾ كالزوجة مع وجود ولد آخر فانها تعطى تمام حقه وهو الثمن ويعطى من ينقصه الحمل أقل ما يصبه على التقديرات العشرة المحتملة كما سيأتي وهو نصيبه على تقدير ذكرين ويوقف الباقي الى ظهور أمره وللعمامة قول بان الاكثر أربعة ذكور وآخر بانه ذكر وأنثى ويأتي بيان الاحتمالات العشرة وان عزل نصيبه كذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الاحتياط كما عليه آخرون ولو ادعت المرأة الحمل حكم بقولها ووقف النصيب الى ان يتضح الأمر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الفصل الثالث في الحجب ﴾ الحجب في اللغة الستر يقال حجبته حجباً اذا سترته ومنه الحجاب والحاجب (قال في المسالك) وشرعاً منع من قام به سبب الارث بالكلية أو من أوفر حظه فان أراد بذلك الحقيقة عند المتشرعة فلا كلام وان أراد الحقيقة الشرعية ففيه تأمل ثم الوارث ان كان ممنوعاً لامر يرجع الى الغير فذلك الحجب وان كان لامر حاصل فيه فذلك المنع كذا قالوا وقد قال عليه السلام المسلم يرث الكافر ويحجبه الا ان تقول ان ذلك على ضرب من الحجاز فتأمل والحجب عن الكل يبنى على مراعاة القرب بخلاف حجب النقصان ثم الظاهر ان منع كل من الولدين الآخر عن تمام التركة بالشركة لا يسمى عندهم حجباً وكذا منع كل مشارك في الميراث لمن يشاركه ولعل ذلك لانهم يشترطون في التسمية ان يدخل الفرض حين عدم الحجب عن الكل في كلا النصيين أو أحدهما فيكون مفاد التعريف ان الحجب منع الوارث عما يستحقه لولاه سواء كان من رأس كما في حجب القريب للبعيد أو عن أوفر الصيين المفروضين كما في حجب الولد للزوجين أو المفروض أحدهما كما في حجب الأب فتأمل في ذلك كله

بأن يحجب القريب البعيد فلا يرث ولد الولد مع ولد سواء كان ذكرين أو اثنتين أو ذكراً وأنثى وسواء كان ابن ابن أو ابن بنت (أو بنت بنت خ) أو بنت ابن وكذا يمنع ولد الوالد ولد ولد الولد وعلى هذا الاقرب يمنع الأبعد ويمنع الولد وان نزل كل من يتقرب بالابوين من الاجداد والاعمام والاخوال وأولادهم ولا يرث مع الاولاد وأولادهم وان نزلوا سوى الابوين والزوجين فاذا عدم الآباء والابناء ورث الاخوة والاخوات والاجداد والجدات ويمنعون من عدا هم سوى الزوجين ويمنعون من يتقرب بهم كالاخوة يمنعون أولادهم والاجداد يمنعون آبائهم وأبنائهم (متن)

قوله قدس الله تعالى روحه (بأن يحجب القريب البعيد) لا كلام في حجب القريب البعيد والاقرب الأبعد وهو اجماعنا والاصل في ذلك آية أولي الارحام وقد وقع الاستدلال بها في غير واحد من الاخبار فيها الصحيح وغيره كما جاء عن أبي جعفر عليه السلام ان الحال والحالة يرثان اذا لم يكن معها أحد يرث غيرهما ان الله تعالى يقول وأولو الارحام بعضهم أولى بعض وفي عدة اخبار معتبرة ان الامامة بعد الحسين عليه السلام لا بنائه عليهم السلام دون اخوته وبني أخيه عليهم السلام (قال الاستاذ) أدام الله حراسته في حلقة الدرس على ما نقل عنه ما حاصله أني نهض لذلك وهي محتملة لان يكون المراد ان بعضهم أولى بعض من غيرهم أعني الاجانب بل هذا هو الظاهر المتبادر ولن وقع الاستشهاد بها على منع الاقرب الأبعد في بعض الاخبار فقد وقع الاستشهاد بها أيضاً على منع الاقارب الاجانب في كثير من الاخبار كما قال في صحيحة عبد الله ابن سنان كان علي عليه السلام اذا مات مولى له وترك قرابته لا يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول أولو الارحام بعضهم أولى ببعض وفي حسنة ابن قيس في خالة جاءت تخاصم مولى في مولى رجل مات قرأ هذه الآية فدفع الميراث الى الحالة ولم يعط المولى وفي (التهج) من كتاب له عليه السلام الى معاوية وكتاب الله يجمع لنا ما شذ عنا وهو قوله سبحانه وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض الى ان قال فنحن أولى بالقرابة وفي (الاحتجاج) من كلام لفاظمة عليها السلام أني كتاب الله تعالى ان ترث أباك ولا ارث أبي لقد جثت شيئاً فرياً تركم كتاب الله تعالى وراء ظهوركم اذ يقول وأولو الارحام الى غير ذلك على انها لما نزلت ناسخة لما كان في صدر الاسلام من التوارث بالنصرة والهجرة فكان الغرض بيان ان الاقارب أولى من الاجانب فان السوق ظاهر في ذلك كما في آية الاحزاب حيث يقول بعدها من المؤمنين والمهاجرين الا ان تفعلوا الى أولياتكم معروفًا اذ الظاهر ان هذا هو المفضل عليه والمعنى ان أولي الارحام أولى بالميراث من الانصار والمهاجرين أي ان التورث بحق القرابة أولى منه بحق الايمان والهجرة وان جاز أن يكون بياناً أي الاقارب من كل من الفريقين بعضهم أولى ببعض من غيرهم وإنما خصهم بالذكر لان التوارث المنسوخ انما كان بينهم وقوله الا أن تفعلوا يريد الوصية وعدها بالي المتضمنة معنى الاحسان ثم انه أدام الله حراسته أمر بالجواب وأنت تعلم ان الجواب ظاهر لان الدلالة فيها بتقديم حق القرابة وهو قاض بتقديم حق الاقرب وذلك ان الناس كلهم في الحقيقة أنساب وقرابات بعضهم لبعض وان لم يصدق اسم الاقارب الا على من يعرف بالقرابة من حيث انهم لاب واحد وأم واحدة وانما يتفاضلون

في القرب والبعد ولما كانت الآية دالة على تقديم ذوي الارحام منهم وما ذاك الا لانهم اقرب من غيرهم اقتضى ذلك تقديم من كان أمس رحماً على غيره كمن في العمود على الحاشية الاولى ومن في الاولى على الثانية من حيث ان العلة التي اقتضت تقديم ذوي الارحام على غيرهم متحققة في الاقرب منهم فكانت الآية دالة على تقديم الاقرب في المقامين الا ان الدلالة في أحدهما بالوضع وفي الآخر بالايمان وصارت بهذا الاعتبار كأنها أطلقت وأريد بها القدر المشترك بينهما وهو تقديم الاقرب فصح الاستدلال بها تارة على تقديم الاقارب على الأجانب وأخرى على تقديم الاقرب من الاقارب على غيره لان مفاد الخطاب لغة وعرفاً هو الثاني كما قد يتوهم وان جاء في بعض الاخبار ما يوهمه كما حكي في نور الثقلين عن العياشي انه روى عن زاره عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ان بعضهم أولى بالميراث من بعض لان أقربهم اليه أولى به فانما يريد ان الآية بما تفيد ذلك وتمطيه وتومي اليه لا أن ذلك هو المعنى وأين هو من المعنى ولا سيما بعدملاحظة السوق وسبب النزول فلما المعنى ما أورده الاستاذ أولاً في السؤال ثم جاء بالايمان ما قلناه في الجواب وهذا الجواب أجاب به مقدس الذات والنفس ورئيس أهل الدرس (١) أيده الله تعالى (فان قلت) قضية ذلك أن لا يرث ابن الابن مع الابوين كما عليه الصدوق (قلت) خرج ذلك بالنص المتواتر كما في النهاية والاجماع كما سيأتي الكلام في ذلك مفصلاً كما في مسألة العم للاب وابن العم للابوين لمكان الاجماع ويشير اليه بعض الاخبار كما سيأتي انشاء الله (فان قلت) قضية ذلك ان يرث عم الاب مع ابن العم لانه كما ان بين ابن العم والميت أربعة بطون كذلك بين عم الاب والميت أربعة بطون فقد استويا في البطون وكافا في الدخول تحت الآية شرعاً سواء (قلت) لما كان ابن العم من ولد جد الميت وعم الاب من ولد جد أب الميت وولد جد الميت أدنى وأقرب من ولد جد أبيه كما ان ابن الابن أحق بالميراث من الاخ مع تساويهما في البطون وذلك لان ابن الابن من ولد الميت والاخ من ولد الاب وولد الميت أحق بالميراث من ولد الاب وكذا الحال في ابنة الخال وعمة الام وان تساويا بطوناً (والحاصل) ان منع الاقرب الأبعد مما اتفقت عليه كلمة أصحابنا سوى ما استثنى للدليل وهناك أقوال شاذة نادرة كما ذهب يونس الى ان الجد أبا الاب يمنع ابن الابن (وقال أبو علي) لو خلف بنتاً وأبوين ان الفاضل عن أنصابتهم للجدين والجدين ولو خلف ولد وولد جدّاً أو والدّاً وجدّاً فلجد السدس (وقال الصدوق) لو خلفت زوجها وابن ابنها وجدّاً فلزوج الربع وللجد السدس والباقي لابن الابن وربما ظهر من المفيد والصدوق في مسألة العم وابن العم ان ابن الخال للابوين يحجب الخال للاب ونقل عن الفضل القول بمشاركة الخال للجدة الا ان ما في كتابه على ما نقل عنه يخالف ما نسب اليه ونقل عن يونس انه جعل العمة مساوية للجدة والعم مساوياً لابن الاخ لمكان التساوي في البطون (وعن سعيد ابن أبي خلف) انه سأل الكاظم عليه السلام عن بنات بنت وجد فقال للجد السدس والباقي لبنات البنت قال ابن فضال أجمعت المصابة على ترك العمل به الى غير ذلك من الاقوال الشاذة التي أجمع الاصحاب على شذوذها وعدم الالتفات اليها كما سيأتي بيان ذلك كلمة انشاء الله وللعمامة في المقام أقاويل مختلفة ومذاهب كثيرة كتورث أولاد الابن مع البنت وأم الأم مع الأب ومنهم من ورث أم الأب مع الأب وورث

(١) كأن المراد به المقدس الشيخ حسين نجف قدس سره (مصححه)

ويمنع الاخوة وأولادهم أولاد الاجداد وهم الاعمام والاخوان وأولادهم ولا يمتنعون آباء الاجداد وان تصاعدوا وكذا الاجداد لا يمتنعون أولاد الاخوة وان نزلوا والاعمام والاخوان وأولادهم وان نزلوا يمتنعون أعمام الاب وأخواله وأعمام الام وأخوالها وكذا أعمام الاجداد والجدات وان تصاعدوا يمتنعون بالاعمام والاخوان وأولادهم والمتقرب الابوين يمتنع المتقرب بالاب وحده مع تساوي الدرج والنسب وان بعد يمتنع المعتق والمعتق يمتنع ضامن الجريرة والضامن يمتنع الامام وأما عن بعضه وهو اما حجب الولد فان الولد وان نزل ذكرًا كان أو أنثى يمتنع الابوين عما زاد عن السدسين الابنت وحدها معها أو مع احدهما والبنتين فما زاد مع احدهما ويحجب الولد ذكرًا كان أو أنثى وان نزل الزوجين عما زاد عن الادنى وأما حجب الاخوة فهم يمتنعون الام مما زاد على السدس (متن)

ابن مسعود مع البنتين ذكر أولاد الابن ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويمنع الاخوة وأولادهم أولاد الاجداد وهم الاعمام والاخوان وأولادهم ﴾ يدل عليه بعد الاجماع صحيح الكناسي الذي يقول فيه عليه السلام وابن أخيك لا يملك أولى بك من عمك ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ وكذا الاجداد لا يمتنعون أولاد الاخوة وان نزلوا ﴾ خلافاً للعامة قال الشيخ في المبسوط ولم يوافقنا عليه أحد وأسقط الشافعي الاخوة لأنهم مع الجد وأبو حنيفة الأخوة مطلقاً ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ والمتقرب بالابوين عندنا يمتنع المتقرب بالاب وحده ﴾ الحكم اجماعي كما ذكره المصنف والاخبار دالة عليه كما في صحيح الكناسي وعمك أخو أيك من أبيه وأمه أولى بك من عمك أخي أيك لاييه ﴿ قوله ﴾ والنسب يمتنع المعتق ﴿ للاجماع وآية أولى الارحام وكان زيد يورث ذا السهم سهمه وما راد للمولى وورث الشافعي المولى مع من يرث النصف كالأخت والبنات فجعل النصف له والنصف للبنات ﴿ قوله ﴾ (الابنت) سيأتي الكلام في ذلك مستوفى انشاء الله تعالى ولا بد من الإشارة في الجملة الى حال المسئلة (فقول) اذا خلف أبويه وبناتاً الفريضة تكون من ستة ثلاثة للبنات واثنان للابوين والزائد وهو الواحد يرد عليهم بقدر سهامهم لانه لا بد له من مستحق ولا أقرب من هؤلاء وليس بعض هؤلاء أقرب من بعض فتمين ان يرد عليهم بنسبة سهامهم واذا كانت مع أحد الابوين رد عليهما السدسين ارباعاً وخالف الكاتب أبو علي فخص الفاضل بالبنات محتجاً برواية أبي بصير وبدخول النقص على البنتين والرواية معارضة برواية أبي بكر عن الباقر عليه السلام لمكان العلة المنصوصة والاعتبار مع انه ليس مدركاً شرعياً معارضاً بمثله وهو ما أشرنا اليه آنفاً وفي الاجماع مقنع وبلاغ (١) ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحجب الولد ذكرًا كان أو أنثى وان نزل الزوجين الى آخره ﴾ الحكم في الولد للصلب اجماعي وفي غيره خلاف سيأتي انشاء الله ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ واما الاخوة فهم يمتنعون الأم عما زاد على السدس ﴾ بالنص

(١) الصدوق في المقتنع نسب الحكم في ولد الولد الى الفضل قال ولم أره حديثاً وهو ربما يشعر بتوقفه فيه لكنه قطع في الفقيه بموافقة المشهور (منه قدس سره)

بشروط ستة (الاول) العدد فلا يحجب الواحد وان كان ذكر ابل اما ذكر ان أو ذكر
واثنيان أو أربع أنث (متن)

والاجماع ومراده أنهم مما بمنعونها عن الزائد فلا يضر امتناعها عنه بمنع آخر كالولد الذكر دون الانثي
وذلك لان رد الأم معها من الثلث الى السدس وان كان لمكان البنت الا ان للاخوة في المنع أثراً
وذلك ان ما زاد على السدس يرد مع وجود الاخوة على من عدا الأم فان لم يكونوا فعلى الجميع
قوله قدس الله تعالى روحه ﴿بشروط ستة الاول العدد﴾ أي العدد الخاص الذي أشار
اليه المصنف رحمه الله وليس المراد مجرد التعدد فيندفع ماعساه يقال اذا كان المشروط حجب الاخوة
وهم ما زاد على الواحد قطعاً لم يحسن جعل العدد شرطاً الا أن يراد بالاخوة الجنس كما في فلان يركب
الحيل ويلبس الفراش المراد بالاخوة هنا ما عقد له الفقهاء الفصل وهو ما يتناول الذكور والاناث فليس
مستعملاً في حقيقته كما في الآية الكريمة قوله قدس الله تعالى روحه ﴿بل اما ذكر ان
أو ذكر واثنيان أو أربع أنث﴾ أي أقل الحاجب ان يكون أحد هذه الثلاثة والحجب بكل واحد
منها ثابت بالاجماع المعلوم والمنقول في عدة مواضع كالغنية والمسالك وآيات الاحكام والمجمع والكفاية
والمفاتيح وبالاخبار ففي الصحيح لا يحجب الأم من الثلث اذا لم يكن ولدا لا اخوان أو أربع اخوات
وفي الحسن اذا ترك الميث اخوين فهم اخوة مع الميث حجباً الأم من الثلث فان كان واحداً لم
يحجب الأم وقال اذا كن أربع اخوات حجب الأم من الثلث لانهن بمنزلة اخوين وان كن ثلاثاً
لم يحجب (قال في المسالك والمجمع والكفاية) واما حجب الاخ والاختين فيمكن استفادته من هذه
الاخبار خصوصاً الحسنة فان فيها الاربع بمنزلة الاخوين فالاثنتان بمنزلة أخ واحد فهما
مع أخ واحد كالاخوين وأيده في المجمع بعدم القائل بالفرق (قلت) كانهم لم يلحظوا الفقيه واللفظ فورا
برواية محمد بن سنان أو حسنته على ما يختار من توثيق ابن سنان كما عليه الاستاذ في تعليقه في
الرجال فقد روى الصدوق بطريقه الحسن براهيم الى محمد بن سنان عن العلاء بن فضيل عن أبي عبد
الله عليه السلام ان الطفل والولد لا يحجبك الى أن قال ولا يحجب الام عن الثلث الاخوة والاخوات
من الأم ما بلغوا ولا يحجبها الا اخوان أو أخ واختان أو أربع أخوات لأب ولأب وأم أو أكثر
من ذلك والمملوك لا يحجب ولا يرث وهي كما ترى صريحة في المطلوب وما ورد في أبوين وأختين
من أن للأم مع الاخوات الثلث ان الله عز وجل قال فان كان له اخوة ولم يقل فان كان له أخوات
فيحتمل أن المراد بالاخوات الاختان بقرينة السؤال والغرض أن الآية لا تشمل الاخوات حتى
يكتفى في الحجب باختين وثلاث كما يكتفى فيه باخوين وانما علم نزل أربع أخوات بمنزلة اخوين
بدليل خارج عنها وحمله الشيخ على ما اذا لم يكن اربعا أو على ما اذا كن من الأم فقط وجوز حمله
على التقيّة (وأما رواية العياشي) فعدم الحجب في الام والاختين لعدم وجود الاب وكيف كان فلا
فرق بين الصغير والكبير كما هو المفهوم من اطلاق النص ومعتقد الاجماع وقد وقع في عبارة الشرائع
والروضة ما يوم اشترط الكبير للتعبير بالرجال والنساء وعن ابن عباس أنه اشترط الثلاثة لظاهر الآية
الكريمة وقال في (الخلاف) كما في تلخيصه وهذه من جملة المسائل الخمس التي انفرد بها وفي قوله
لعثمان حيث حجب الام باثنتين كيف تردها الى السدس بالاخوين وليس باخوة في لغة قومك فقال
لا أستطيع رد شيء كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث الناس به وتقرير عثمان وهما من أهل اللسان

والخثاني كالاناث الا أن يحكم بالذكورية فيهم (الثاني) انتفاء موانع الارث عنهم وهي القتل والرق والكفر (متن)

ما يدل على مذهب الاكثر من ان أقل الجمع ثلاثة وفي قول عثمان ومضى في البلدان وتوارث الناس به يشير الى الاجماع عليه وفي (الكشاف) الاخوة تفيد معنى الجمعية المطلقة بغير كية الثنية والجمع فتأمل - قوله - قدس الله تعالى روحه ﴿والخثاني كالاناث﴾ للشك في الذكورية الموجب للشك في المحجب فيبقى على الاصل واستقر في الدروس القرعة وفي ما قر به تأمل فتأمل - قوله - قدس سره ﴿الثاني انتفاء موانع الارث عنهم وهي الرق والقتل والكفر﴾ كما في المنفعة والمبسوط والخلاف والوسيلة والسرائر والرسالة النصيرية والشرائع والنافع وتعليقه للمحقق الثاني والمختلف والارشاد وتعليقه والتصرة والدروس واللمعة والروضه والمقتصر وغاية المرام وآيات الاحكام وربما ظهر من المذهب والايضاح وهو المنقول عن الكاتب والقاضي والراوندي وهو المشهور كما في المسالك والمذهب والكفاية وفي (الكشف) أنه مذهب الشيخ والاتباع وبعض الفضلاء وحكى في الخلاف عليه اجماع الامة الا ابن مسعود وقريب منه ما في المبسوط حيث اقتصر في نسبة الخلاف الى ابن مسعود بل ربما ظهر من المختلف حيث قال لنا انه المشهور بين علمائنا فيتمين العمل به ومن المعلوم أنه لا يقول بحجية الشهرة فلا بد أن يكون أراد بذلك الاجماع الا أنه نفى البأس عن قول الصدوق ولولا ذلك لكان صريحاً في دعوى الاجماع ولم يذكر شيئاً في الغنية والانتصار واقتصر في النهاية كما عليه سلاسل على الرق والكفر ولم يرجح شيئاً في المسالك والمجمع والتنقيح والمفاتيح وخالف الصدوق في القتل كما نقله كثير وفي الكشف نسبه اليه والى آبيه واستظهره من المفيد وعبارته في المنفعة صريحة فيما نقلناه عنه حيث قال ولا يحجب عن الميراث من لا يستحقه لرق أو كفر أو قتل على حال ولعله استظهر ذلك منه من غيرها وهو المنقول عن الحسن بن عقيل واختاره صاحب الكشف والكفاية وفي حاشية على هامش المذهب البارع ان الفضل قائل بأن القاتل يحجب وان لم يرث (لنا على المختار) من عدم حجب الرقيق والكافر (الاجماع) المعلوم والمنقول في عدة مواضع ولا فرق في الرق بين البعض وغيره ولا بين من تحرر قبل القسمة أو بعدها وكذا الكافر وعلى عدم الحجب عن المال في القاتل العامد وعن الدية في القاتل خطأ وعلى ذلك ينزل اطلاقهم اما شبيهه الخطأ فكل خطأ الاجماع المنقول عن الامة جميعاً ما عدا ابن مسعود كما هو صريح الخلاف وظاهر المبسوط وربما ظهر من المختلف كما علمت بل يمكن دعوى العلم به للعلم بالخالف وندرتة والاخبار كصحيح محمد وصحيح الباق وموثقه ومعتبرة الحسن ابن صالح حيث يقول محمد سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك والمشارك يحجبان اذا لم يرثا قال لا ومثله الصحيح الآخر والموثق وأما رواية الحسن فقد قال عليه السلام فيها والكافر لا يرث المسلم ولا يحجبه فالثلاثة الاول دلت على الاولين صريحاً وعلى الثاني باشتراك الامة اذ المعنى اذا لم يكونا أهلاً لان يرثا فكيف يحجبان أي اذا ثبت وتحقق انها لا يرثان لمكان المانع وكثيراً ما تستعمل اذ ويراد منها ذلك ومن المعلوم ان القاتل لا يرث فلا يحجب وهذا وان كان في كلام السائل الا ان المصوم عليه السلام أقره على ذلك أو يراد بها الشرطية لأنها قد يرثان اذا أعتق المملوك أو أسلم الكافر قبل القسمة ويكون عدم حجب القاتل أولى لانه لا يرث

(الثالث) وجود الاب فلو كان مفقودا لم يكن حجب (متن)

ولا يصلح أن يرث بحال (فان قلت) يحتمل أن يكون المراد عدم حجب الكافر القريب المسلم البعيد ودعوى التقرير ضعيفة لمنع وجوده وأقصى ما سئل عن حجب غير الوارث فنهائه وذلك لا يقتضي نفيه عن كل من ليس بوارث (قلنا) على تقدير التسليم نقول ان الثلث ثبت للأُم بالثلاثة الكتاب والسنة والاجماع وغير معلوم دخول هؤلاء الثلاثة تحت الاخوة الحاجين اذ لا عموم في الآية في الاخوة فلا تدل على ثبوت الحجب لكل اخوة على كل حال فيكفي الشك في المقام فلا أقل من أن يورث الاجماع المنقول شكا (فان قلت) ان المصوم عوفي والا لمنع ثبوت الثلث لكل أم (قلت) هذا العموم قد اعتوره التخصيص مراراً فخرج منه الاخوة للأُم والاخوة للأب اذا لم يكن موجوداً أو لم يكونوا أحياء الى غير ذلك من بقية الشروط الآتية فقد قوي الاجماع المنقول في القاتل على تخصيصه وذلك لانافي تخصيص الكتاب بخبر الواحد نعتبر أشياء إما ضعف العموم أو قوة الخبر بأشهر العمل به ونحو ذلك مما قرر في محله وقول المقدس الاردبيلي ان اجماع الخلف لا يعول عليه لانا نراه يدعيه مع وجود المخالف فيما لا يصحى اليه ولا يعول عليه اذ وجود المخالف لا يقدح في دعوى الاجماع لان كان المدار على القطع بقول المعصوم عليه السلام وقد تحرر في فنه هذا في طرف القاتل (وأما) الكافر والرق فقد علمت ان الاجماع فيهما معلوم (احتج) الصدوق ومن وافقه بما روي من ان الاخوة إنما حجبا للأُم لانهم عيال الأب وعليه نفقتهم وقتل الأخ لا يسقط نفقة القاتل عن الأب وهذا بخلاف الرق وأما الكافر اذا كان معصوم الدم وان كان لا تسقط نفقته عن الأب أيضاً الا انه خرج بنص خاص فيبقى ماعداه على الاصل (قلت) هذا القول قوي جداً بالنسبة الى القاتل خطأ بالنسبة الى الدية لولا الاجماع المنقول وضعيف بالنسبة الى العامد (وأما) باقي الموانع ففي تعليق النافع والارشاد للمحقق الثاني انه لا بد في الحجب من انتفاء الموانع جميعاً وهو الظاهر من الرسالة النصيرية ووربما ظهر من الوسيلة حيث علق عدم الحجب على عدم الارث قال في القاتل فاذا لم يرث لم يحجب الأم عن الثلث وفي (الدروس والروضة) انه لا بد من انتفاء اللعان والغيبية المنقطعة ما لم يقض بموت الغائب شرعاً (قلت) يحتمل عدمه اذ كما ان الاصل حياته فلا صل عدم الحجب فتأمل والذي يجب في ذلك مراعاة صدق اسم الاخوة وتوفير باقي الشرائط فاصدق عليه الاسم وتوفرت فيه شرائط الحجب حجب والا فلا فلا يجب ولذا الزنا لا انتفاء النسب فلا اخوة ولا ولد اللعان لان أقصى ما فيه الاخوة للأُم ولا حجب بها ولا المشتبه لعدم القطع بوجود الاخ للاشتباه وهلم جرا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الثالث وجود الأب فلو كان مفقوداً لم يرث ﴾ (١) للاصل والنص (٢) والاجماع مع عدم تناول الآية لمفقود الأب وقال الصدوق ولو خلفت زوجها وأما واخوة فللأم السدس والباقي يرد عليها فظاهره عدم اشتراطه وهذا شبيه بالنزاع في اللفظ لاتفاق مع الاصحاب في انها تحوز المال وربما احتج له بأن الباقي انما ثبت بعموم آية أولي الارحام وهو غير مشروط بذلك وعموم قوله عز وجل فان كان له اخوة فلا ممة

(١) كذا في نسخة الاصل والموجود في القواعد لم يحجبوا وكذا في كشف الثام ولعله هو الصواب دون ما في الكتاب كما لا يخفى (محسن) (٢) حيث يقول الصادق عليه السلام لا تنقص الأم من الثلث أبداً الا مع الولد والاخوة اذا كان الأب حياً ويشعر به قوله عليه السلام في خبر اسحق بن عمار وكذا ما ذكره زرارة لعمر بن أذينة (منه قدس سره)

(الرابع) أن يكونوا للاب أو نلاب والام فلو كانوا للام خاصة لم يحجبوا وان كثروا
(الخامس) أن يكونوا منفصلين فلو كانوا حملا لم يحجبوا (السادس) أن يكونوا أحياء فلو كان
بعضهم ميتا لم يقع حجب (متن)

السدس (وفيه) أن الآية الشريفة ظاهرة في أن جعل السدس مع الاخوة حيث يرثه أبواه وقضية ذلك البقاء
على الثلث فيما عداه فكان كما في آية أولي الارحام ﴿ قوله ﴾ (الرابع) أن يكونوا للاب أو للاب
والأم ﴿ فلو كانوا للام خاصة لم يحجبوا وان كثروا فان الله سبحانه اكرم منه ان يزيد لها في العيال
وينقصها من الميراث الثلث (١) وهذا الشرط ثابت بالنص والاجماع وما شذ من الحجب بالاخوة للام
مع ضعفه انما خرج مخرج التقية أخذاً بعموم الآية وهو عندنا مخصوص بالسنة الغراء ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ الخامس) ان يكونوا منفصلين فلو كانوا حملا لم يحجبوا ﴿ أي يكونوا كلهم منفصلين
عند موت الموروث فلو كانوا كلهم أو بعضهم ولو يكونه متما للعدد المعتبر فيه حملا لم يحجبوا لعدم سبقهم
الى المهر من اطلاق الاخوة مع الاصل وهو ظاهر الآية الشريفة فان الاخوة ما لم يكونوا منفصلين
أحياء بعد موت الميت لا يقال لهم اخوة بل ارث الحمل لولا النص لما قلنا به ويدل عليه مصافاً الى
ما ذكر الاجماع المقول كما في ظاهر غاية المرام وما رواه الشيخ والصدوق بطرق ثلاثة معتبرة ليس
فيها الا محمد بن سنان عن العلاء بن فضيل عن أبي عبد الله عليه السلام الطفل (الطفيل خ ل) والوليد
لا يحجب ولا يرث الا ما آذن بالصراخ ولا شيء ا كنه البطن وان تحرك الا ما اختلف عليه الليل
والنهار وقد يبدأ اعتبار ما يرويه محمد بن سنان حيث ذكرنا هذا الخبر فيما سلف (قال المقدس الاردبيلي)
هذه الرواية ضعيفة السند مشوشة المتن وأنت قد علمت ان سندها معتبر بل صحيح على الصحيح في حال
محمد كما تقرر في فقه ولعل التشويش الذي أراد من حجة قوله الطفل والوليد لا يحجب ولا يرث والموجود في الفقيه
الطفل والوليد ويكون قوله ولا يرث الا ما آذن بالصراخ جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه فلا
تشويش اذ الطفيل دعي الرجل الداخل عليه الذي جعل نفسه عيالاً له وصار بمنزلة الولد في العيلة والمعنى ان دعي
الرجل ووليد أي مملوك الذي يولد عنده وجعله بمنزلة ولده لا يمتنان أقاربه عن ميراثه وما وجدت
في التهذيب من الطفل ينبغي أن يحمل على ذلك فما في الفقيه أصح مضافاً الى انه ذكر في آخر الرواية
ما لم يذكر في التهذيب وهو الذي ذكرناه آنفاً (٢) سلمنا ولكن اشتملنا على ذلك لا يخرجها عن الحجية
كما مرّ مراراً واستدل عليه في الكفاية برواية الفضيل بن يسار ولقد تتبع الوسائل فلم أجد للفضيل
ابن يسار رواية في جميع هذا الباب ولعله أراد العلاء بن فضيل بن يسار وربما استدل عليه بكون الحمل
لا ينفق عليه الاب وهو علة التوفير وعليه منع ظاهر وقيل كما في المفاتيح وظاهر الدروس وغيرها بعدم
الاشتراط وقد اعترف في المسالك بعدم العثور على هذا القائل (قلت) لعله من اقتصر في الشروط
على ما عداه وهم جماعة ولعل دليلهم أصل عدم الاشتراط وعدم النص فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس
الله تعالى روحه ﴿ السادس) ان يكونوا أحياء الى آخره ﴿ هذا لا ينبغي عده شرطاً والحجة عليه بعد
الاصل والاجماع موافقة الاعتبار ولا فرق في ذلك بين أن يكون بعضهم ميتاً أو كلهم تقدم موتهم
(١) كما في خبر اسحق بن عمار (منه قدس سره) (٢) وهو قوله ولا يحجب الأم عن الثلث الى
آخره (منه قدس سره)

والاقرب المغايرة فلو كانت الام اختاً لم تحجب ﴿ الفصل الرابع ﴾ في تفصيل السهام وكيفية الاجتماع السهام المنصوصة في كتاب الله تعالى ستة النصف وهو فرض البنت الواحدة والاخت الواحدة للابوين أو للاب اذ انقردا عن ذكر مساو في القرب والزوج مع عدم الولد وان نزل (متن)

على موته أو قارنه أو اشنبه التقدم والتأخر أما لو كانوا غرقى كما لو مات اخوان غرقاً ومعهما أبوان ولم أخ آخر حياً أو غريقاً فهناك وجهان المحجب لان فرض السبق وفرض موت كل واحد منهما يستدعي كون الآخر حياً كما هو الشأن في توريث الفرق فيتحقق المحجب وعدمه للشك في وجود المحجب وعدم القطع بوجوده والارث حكم شرعي وارد من الشرع في خصوص الميراث فلا يلزم منه اطراد الحكم في المحجب بالحياة حتى يكون وجوده المشكوك فيه حاجباً وبعبارة أخرى ان فرض موت كل واحد من الفرق لم يثبت الا للتوارث ولا توارث بين الاخوين هما والاقوى كافي الروضة عدم المحجب للشك والوقوف فيما خالف الاصل على مورده فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والاقرب المغايرة فلو كانت الام اختاً لم تحجب ﴾ يتصور ذلك فيما اذا نكح المجوسي ابنته فأولدها ولداً فمات وترك أمه وثلاث اخوات أو أخوين وأختاً وقلنا انهم يتوارثون بالانساب الصحيحة والفاسدة فقط أو بها وبالاسباب كذلك كما هو المشهور والمنصور فهل يتم النصاب بأمه فانها أخته ايضاً لانها بنت أبيه فتحجب نفسها عما زاد على السدس فيعمل كل من الامومة والاختية عمله ولا امتناع في اختلاف الاضافتين عند اختلاف المضافين بالاعتبار كما قد يجتمع السببان فيورث بهما من جهتين مضافاً الى عموم النص أم لا للخروج عن ظواهر النصوص وبعد اتحاد الحاجب والمحجوب مضافاً الى الاصل ويتصور ايضاً في وطى السلم ابنته لشبهة وذلك لان المسلمين يتوارثون بالانساب الفاسدة لشبهة دون غيرها ﴿ الفصل الرابع في تفصيل السهام وكيفية الاجتماع ﴾ عقد هذا الفصل لبيان أمرين تفصيل السهام وكيفية ما يتصور بينهما من الاجتماع وسيأتي لذلك بعض تتمتي في الفصل السادس وستوفي الكلام هناك انشاء الله ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ السهام المنصوصة في الكتاب ستة ﴾ قال في (المسالك) ومنهم من جعلها خمسة باسقاط الثلثين لانهما تضيف الثلث للبنت الواحدة مع الولد وانما يضاعف اذا زادت لمكان الزيادة فكيف يعدسها آخر (ورده) بان مستحقها اذا كان ثلاثة فصاعداً لا يكون لكل واحد ثلث بل للمجموع الثلثان فلذلك جعلها سهماً برأسه (قلت) وفيه ايضاً ان الثلثين انما يثبت لما زاد على الواحدة حال الانفراد وسهم الواحدة عند الانفراد انما هو النصف لالثلث وانما يثبت لها الثلث مع الولد الواحد على ان ذلك لا يمد من الفرض ثم ان الثلثين سهم الاختين ايضاً فما زاد وليس للاخت بالاصالة الا النصف فخطأ هذا القول ظاهر ولم أجده لاحد من اصحابنا ولعله لبعض العامة ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ النصف وهو سهم البنت الى آخره ﴾ قدمه كفسيره لانه اكثر كسر منفرداً وقد ذكره الله سبحانه وتعالى شأنه في ثلاثة مواضع قال عز وجل وان كانت يعني البنت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد بالاخت للابوين أو للاب كما عليه جميع الاصحاب والمفسرين وكون النصف لها على الانفراد وللبنت كذلك هو المعروف بين الاصحاب وعن ابن أبي عقيل انه خص ذلك بحال الاجتماع وان كل واحدة منهما اذا

والربع وهو سهم الزوج مع الولد وان نزل وسهم الزوجة مع عدمه والثلث سهم الزوجة خاصة مع الولد وان نزل والثلثان سهم البنين فصاعدا مع عدم الولد (متن)

انفردت كان لها المال كله كالولد الذكركا يأتي انشاء الله تعالى وأما كونه للزوج مع عدم الولد وان نزل فاتفقوا وهل ولد الولد مندرج معه في النص على الحقيقة كما قيل أو أنه من عموم المجاز بالمعنى المتعارف الذي لا نزاع فيه دون ما ذكره صاحب الردود كما هو الظاهر احتمالان أقواما الثاني كما يأتي انشاء الله تعالى وهل يتنزل عدم ارث الولد لرق أو كفر ونحو ذلك منزلة عدمه وجهان تقدمت الإشارة إليهما في المطلب الاول فيما اذا ترك مع الولد زوجة مسلمة ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ والرابع وهو سهم الزوج مع الولد ﴾ أطلق المصنف من غير تقييد بكونه وارثا ويحتمل اشتراط الارث كما سبق التنبيه عليه في المطلب الاول أيضاً وقد ذكر الله عز وجل الربع في موضعين من القرآن الكريم (أحدهما) فلکم الربع مما تركن (وثانيهما) ولهن الربع مما تركن ولا فرق في الزوجة بين أن تكون واحدة أو متعددة وعلى ذلك ينزل اطلاق المصنف رحمه الله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والثلثان سهم البنين ﴾ بالنص والاجماع كما يأتي وما خالف سوى ابن عباس فزعم ان لها النصف ولعله نظر الى ظاهر الآية الكريمة أعني قوله عز من قائل فللذكر مثل حظ الانثيين اذ قد يظن ان الظاهر منها وجود ذكر وأنثيين فللذكر حينئذ النصف وكذا الانثيان معه فكذا اذا انفردتا أو نظرا الى انه ليس للواحدة الا النصف والاصل عدم الزيادة وحكي عن النظام انه حكي عنه ان لها نصفاً وقبراًطاً ليكون بين المصنف والثلثين ونحن نقول يستفاد من هذه الآية الكريمة ان الثلثين سهم البنين وذلك لان الصور في المقام كثيرة وأول تلك الصور وأقلها ان يكون هناك ابن وبنت فيكون قد حكم الله تعالى بان للذكر في هذا الفرض مثل حظ الانثيين ولذا كر هنا ثلثان فيفهم منه انها حظ البنين وما كان ليريد بان له في هذا الفرض حظهما حال الاجتماع معه قطعاً فان حظهما حينئذ النصف ولا مع ما زاد عليه فانه ينقص بحسب الزيادة فلم يبق الا ان ذلك له حالة الانفراد وهو ما اذا لم يكن وارث غيرهما وليست الآية الكريمة مقصورة على بيان ان للذكر ضعف الانثى دون بيان حال الانثيين اذ لو أراد ذلك لقال سبحانه للذكر ضعف الانثى لان كان أخصرو هذا التوجيه أول من ذكره ثقة الاسلام وحمد الله تعالى عليه قال وهذا بيان قد جهله كلهم يريد بذلك العامة حيث نسبهم أولاً الى القول في هذا الحكم بالقياس وثانياً بالتقليد وظاهره انه قول الامامية حيث قال قلنا الى آخره وأسند باقي الاقوال الى الناس وقد تناوله محققوهم من بعد حتى ان صاحب الكشف أول ما بدأ به في التوجيه من دون حكاية ثم حكي غيره بالقبيل وبهذا التوجيه تلتم أطراف الكلام ويكون الحكم غير مناف لظاهر الآية كما يأتي وبعد هذا كله في النفس منه شيء هذا وقد زعم جمع من العامة ان الحكم في البنين ثبت بالقياس من حيث انه أثبت للواحدة النصف فيكون للثنتين الثلثان (وفيه) ان القياس بعد ثبوت النصف للواحدة والثلثين لما زاد انما يقتضي ان يكون لاثنتين أمر متوسط بين النصف والثلثين كما حكاه النظام عن ابن عباس ولعله نسبة اليه استنباطاً لان كان لا يخرج ولا يتأثم قد نسب الى كلمة الرحمن وامام الانس والجان أمير المؤمنين عليه السلام من الله السلام انه كان يأخذ بالقياس والرأي وانه قد اضطربت كلمته في الاحكام كما نسب ذلك الى عمر ومن أراد الوقوف على ذلك

والاختين فصاعدا من الابوين أو من الاب مع عدم الاخ من قبله (متن)

فليرجع الى ما نقلوه عنه في مباحث القياس وان صح ما نسبته الى ابن عباس فالوجه فيه ان يكون لما غفل عن المعنى الذي ذكره الكليني ونظر الى الشرط الاول والثاني فرأى ان قضيتهما بملاحظة المفهوم ذلك اذ الاول وهو قوله تعالى (فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) مفهومه ان لم يكن فوق اثنتين فليس لما الثلثان والشرط الثاني وهو قوله تعالى (فان كانت واحدة فلها النصف) مفهومه ان لم تكن واحدة فلها أزيد منه وقضية ذلك ان يكون لما الواسطة بين الثلثين والنصف وهو النصف وقبراط هو نصف سدس ومن هنا يظهر ان ملاحظة مفهوم الشرط مع الاغضاء عن توجيه ثقة الاسلام قضية بأن الحكم الثابت في نفس الامر مناف لما دل عليه الخطاب وثبوت بالاجماع والروايات أو بقياس الاولوية بمعنى انه اذا ثبت للبنت الواحدة الثلث مع أخيها ثبت لها مع اختها بطريق أولى أو بان البنين أمس رحما من الاختين والصق قرابة فاذا ثبت الثلثان لها ثبتا لها لا يفي غنى في دفع المناقاة المذكورة اذا لم يلحظ المعنى الذي ذكره ثقة الاسلام وذلك لان تعليق ثبوت الثلثين على كونهما فوق اثنتين يقتضي نفيه من الاثنتين وذلك لانه جاء بالشرط وعلق الحكم على القيد ولم يظهر لنا من ذلك ارادة شيء أصلا الا ما وضع له الاداة والتقييد وليس هناك أمر آخر يناسبه وإطلاق الشرط مع عدم ارادة التقييد وان شاع في الكتاب المجيد وغيره الا انه تقرر في الاصول انه لا بد فيه من نكتة كالالهاب والتهيج ونحو ذلك ولا نكتة هنا أصلا نعم ان لحظنا ما ذكره ثقة الاسلام ارتفعت المناقاة وكانت هذه الاربع أو الخمس مؤيدات وبدون ذلك يثبت الحكم ويكون منافيا لظاهر القرآن (وما عساه يقال) من ان تحكيم الاجماع والسنة في ظاهر الكتاب غير عزيز (فدفع) بان ذلك انما هو في العموم والاطلاق ونحوه لا فيما اذا كان الخطاب يأباه بخصوصه كما علمت من الاتيان بالشرط وتعليق الحكم على القيد ولا نكتة سوى ما وضعنا له (فان قلت) أي فرق بين ثبوت الثلثين للبنتين بالاقضاء والاستلزام كما نص عليه ثقة الاسلام وبين ثبوت بالاجماع والنص الخارج (قلت) اقتضاء الخطاب بنزلة الخطاب فرجع النظم الى ما حاصله ان للبنتين الثلثين وان كن نساء فلهن الثلثان ايضا وان لم يكن اثنتين ولا أكثر فليس لما الثلثان فلم يبق لا الواحدة فيحتمل حينئذ ان يكون الربع أو الثمن أو النصف فلما قال سبحانه فان كانت واحدة فلها النصف علمنا انه سبحانه تفضل بالتصريح بالمفهوم في كلا الشرطين كما هو الشأن في قولك ان جاءك فاعف عنه وان لم يجي فلا تعف عنه وذلك لا يتم عند الاغضاء عن الاقتضاء والاستلزام الذي ذكره الكليني فتعين المصير عند ارادة رفع التنافي بدون التوجيه المذكور الى ما نقله النظام عن ابن عباس (نم) لو قلت ان المراد فان كن نساء فضلا عن اثنتين فهم منه مساواة الاثنتين لما فوقهما أو المراد اثنتان فما فوقهما كما في قوله عليه السلام لا تسافر المرأة سفرا فوق ثلاثة أيام الا ومعا زوجها أو ذو محرم لها فان المراد ثلاثة فما فوقها لم يكن هناك مناقاة (١) وان لم يلحظ ما ذكرناه وان لحظ ذلك كانت اللام في الاثنتين اشارة الى هذا الحكم فيتضح التمثيل هذا حكم الاثنتين واما ما زاد قد علم دليله قوله **﴿﴾** قوله **﴿﴾** قدس الله سره **﴿﴾** والاختين فصاعدا **﴿﴾** اما كون الثلثين سهم

(١) وقد يقال ان عقد الاجماع على مساواة الاخوات للبنات في الآيتين فيؤخذ حكم الاثنتين من البنات من الآية الثانية ويؤخذ حكم ما فوق الاثنتين من الاخوات من الآية الاولى (منه قدس سره)

والثالث سهم الام مع عدم الولد وعدم من يحجبها من الاخوة وسهم الاثنين فصاعدا من ولد الام والسدس سهم كل من الابوين مع الولد وان نزل وسهم الام مع الحالج من الاخوة وسهم الواحد من ولد الام ذكرا كان أو انثى والنصف يجتمع مع مثله كالاخت والزوج ومع الربع كالبنث والزوج والاخت والزوجة ومع الثمن كالبنث والزوجة ولا يجتمع مع الثلثين لاستعالة العول بل يدخل النقص على الاختين دون الزوج ويجتمع (من)

الاختين فلنص الصريح من الكتاب المجيد والسنة الفراء واما كونها لما زاد فبالاجماع ولنزول الآية في سبع اخوات لجابر بن عبد الله وذلك انه مرض فعاده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان له سبع اخوات ولم يكن له ولد فقال اني كلاله فكيف اصنع في مالي فقزت الآية الكريمة ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ والثالث سهم الأم الح ﴾ قد ذكره الله تعالى في موضعين قال الله تعالى فلأمة الثلث وقال وان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وقد اتفقوا على أن المراد الاخوة والاخوات للأم ولا فرق بين أن يكون الاثنان فصاعدا ذكورا أو أنثا أو مختلفين بلا خلاف ثم عبارة المصنف هنا أعني قوله وسهم الاثنين فصاعدا أحسن من عبارة اللمعة (٢) كما يظهر ذلك لمن لحظها ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ والسدس وهو سهم كل من الابوين ﴾ لا فرق في ذلك بين أن ينفردا أو يجتمعا مع الولد وإن نزل وقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع فقال (ولا يورث لذكر واحد منهما السدس وإن كان له إخوة فلأمة السدس) وقال سبحانه في حق أولاد الام وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس هذا والضمائر التي في هذه الآيات التي تقدم ذكرها جاءت على وفق الخبر أعني قوله سبحانه فان كن نساء وإن كانت واحدة فان كانوا أكثر من ذلك فان كانتا اثنتين وان كانوا إخوة وهو مذهب معروف وقد كان الاصل فان كان من يرث بالبنوة أو بالاخوة نساء أو واحدة أو اثنتين أو رجلا ونساء ثم أضمر على وفق الخبر ثم أن قول المصنف رحمه الله والسدس سهم الأم مع الحالج من الاخوة أحسن من عبارة الشرائع وغيرها حيث قال فيها والسدس سهم الأم مع الاخوة للاب والأم أو للاب مع وجود الأب اذ لا وجه لتخصيص هذين الشرطين من بين باقي الشرائط الخمسة أو الستة (واعلم) أن أهل هذه السهام ثلاثة عشر اذا لم تعتبر تعدد الابوين والاخت واذا اعتبرنا التعدد فيها كانوا خمسة عشر كما في الروضة وان اعتبرنا التعدد في الابوين دون الاخت كانوا أربعة عشر وعلى هذا ينزل ما وقع في كلام الاصحاب من اختلاف العدد وهم ذكران وأربع أناث ومن لا يفرق فيه بين الذكر والانثى أما الذكران ففهما الزوج والاب وأما الاناث فهن الام والزوجة والاخوات والبنات وأما من لا يفرق فيه بين الذكر والانثى فهم كلاله الأم والمراد بأصحاب الفروض من يرث بالفرض في الجملة سواء ورث مع ذلك بالقرابة أم لا وهذه السهام أصول الفرائض وغيرها من الفروض فرع عليها كمن يأخذ سهم أحد منهم مع عدمه من الاعمام ونحوهم وأما الاجداد ففي معنى الاخوة لانهم يقتربون الى الميت بواسطة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والنصف يجتمع مع مثله الخ ﴾

(١) قال في اللمعة والثالث للأم وللأخوين أو الاختين أو للاخت فصاعداً من جهتها انتهى وقد نبه على وهن العبارة في الروضة وجماعة من المحققين (منه قدس سره)

مع الثلث كالام والزوج ومع السدس كالبنات والام ويجتمع الربع مع الثلثين كالزوج والبنات والزوجة والاثنين ومع الثلث كالزوجة والام ومع السدس كزوج وأم وبنات وزوجة وأخت لأم ولا يجتمع مع الثمن ويجتمع الثمن مع الثلثين كالزوجة والبنات والسدس كما لو انضم اليهن أم ولا يجتمع مع الثلث (متن)

لما فرغ من بيان حال السهام الستة منفردة أخذ في بيانها منضمها بعضها الى بعض وصور اجتماعها الثنائي مطلقا ممكنا أو ممتمعا أو مكررا بحسب الحصر العقلي ست وثلاثون حاصلا من ضرب الستة في نفسها أعني النصف والربع والثلث والثلثين والسدس في مثلها وأما ما فوق الثنائي فغير ممكن عندنا لبطلان العول فلذلك تعرض المصنف رحمه الله تعالى الى اجتماعها ثنائيا من غير استقصاء لكنه ذكر عشرةا منها ونحن نذكرها جميعا على التفصيل (فقول) هذه الست وثلاثون يسقط منها خمس عشرة لمكان التكرار وثمان لعدم الامكان فالباقي ثلاث عشرة فما ذكره في التنقيح غير صحيح وذلك لانه قال ان الساقط لمكان التكرار أربع عشر وللامتناع سبع والممكن خمس عشرة ثم ضرب لذلك جدولا وجدوله يخلف ما ذكره ويبان أن الساقط للتكرار ليس أربع عشر كما ذكر أن (الاول) وهو النصف يأتي في جميع الصور من دون تكرار اذ النصف يجتمع مع مثله ومع الربع والثلثين والثلث والسدس ولا تكرار (والثاني) وهو الربع يتكرر في صورة واحدة وهي اجتماعه مع النصف لدخوله في اقسامه (والثالث) وهو الثمن يتكرر مع السابقين لدخوله في اقسامهما (والرابع) يتكرر مع الثلاثة السابقة (والخامس) مع الاربعة (والسادس) مع الخمسة وذلك خمس عشرة كما هو ظاهر لا يخفى وأما ان المتمتع ثمان صور لاسبع كما ذكر (فالاولى) اجتماع النصف مع الثلثين وهو ممنوع لاستلزامه العول والا فاصله واقع كزوج مع اخنتين فصاعدا للاب وهذه الصورة من الضرب الاول (الثانية) اجتماع الربع مع مثله لانه سهم الزوج مع الولد والزوجة لا معه (الثالثة) اجتماعه مع الثمن لان الثمن نصيبها مع الولد والربع نصيبها مع عدمه ونصيب الزوج معه وفي (الروضة والمسالك) عند ذكر المتمتع ما نصه واجتماعه مع الثمن لانه نصيبها مع الولد وعدمه أو نصيب الزوج معه وأنت خير بان هذه العبارة قاصرة عن تأدية المراد مع وضوحه فلا بد فيها من تقدير مضاف بعد ارجاع الضمير الذي هو اسم ان الى الاجتماع ليصير المعنى انه يتمتع اجتماع الربع مع الثمن لان ذلك ملازم لجمع نصيبهما مع الولد وعدمه أو نصيب الزوج معه ورب إيجاز يخل وهاتان صورتان من الضرب الثاني (الرابعة) اجتماع الثمن مع مثله لانه نصيب الزوجة وان تعددت خاصة (الخامسة) اجتماعه مع الثلث لانه نصيب الزوجة مع الولد والثلث نصيب الأم لانه من أولادها لا معها أي الأم والولد وهاتان صورتان من الضرب الثالث (السادسة) اجتماع الثلثين مع مثلها لعدم اجتماع مستحقهما متعددا في مرتبة واحدة مع بطلان العول وذلك لان مستحقهما البنات أو الاختان على تقدير عدمهما وهذا من الضرب الرابع (السابعة) اجتماع الثلث مع مثله وأما اجتماعهما في البنات والاثنين حيث ان لكل واحدة ثلثا فليس مما نحن فيه اذ السهم هنا هو مجموع الثلثين لا بعضهما (الثامنة) اجتماع أي الثلث مع السدس لانه نصيب الأم مع عدم الحاجب والسدس نصيبها معه أو مع الولد فلا يجامعه فقد ظهر ان المتمتع

ولا الثلث مع السدس تسمية ويصح بالقرابة كزوج وأبوين (متن)

ثمان صور لا سبع والباقي ثلاث عشرة واقع صحيح لا خمس عشرة كما في التفتيح وقد ذكر المصنف منها كما عرفت عشرا وسيأتي بيانها وينبغي ان نذكر ما ترك ليظهر ان ذلك ثلاث عشرة لا غير (فقول) ان حادية عشرتها اجتماع الثلثين مع الثلث كما في أختين فصاعدا لأب مع اخوة لأم (وثانية عشرتها) اجتماعهما مع السدس كبنين وأحد الابوين وكأختين لأب مع واحد من كلاله الام (وثالثة عشرتها) اجتماع السدس مع مثله كما في أبوين مع ولد وهنا طريق آخر أخصر تقول ان هنا سلسلتين سلسلة النصف وأفرادها ثلاثة فاذا ضربتها في نفسها بلغت تسعة ثلاثة منها متكررة وستة غير متكررة وغير المتكرر منها ما يصلح اجتماعه وهو ثلاثة ومنها ما يتمتع وهو الثلاثة الباقية وسلسلة الثلثين وأفرادها أيضاً ثلاثة فاذا ضربت في نفسها بلغت تسعة منها ثلاثة متكررة وستة غير متكررة ويصح الاجتماع في غير المتكررة في ثلاثة واذا ضربت آحاد احدى السلسلتين في الاخرى يبلغ تسعة لا يصح الاجتماع في اثنين منها والباقي صحيح فقد حصل ان مجموع الصحيح في هذا الطريق أيضاً ثلاثة عشر فرداً وهي هذه السبعة مع الستة الاولى أعني الثلاثة من السلسلة الاولى والثلاثة الثانية من السلسلة الثانية والمتنع ثمانية اثنان من السلسلة الثالثة ومن كل الاولى والثانية ثلاثة (اذا عرفت هذا) فلنذكر الصور التي أشار اليها المصنف رحمه الله (أما الاولى) فقد أشار اليها بقوله النصف يجتمع مع مثله وهو انما يقع في صورة واحدة كزوج وأخت لأب أو لأب وأم كما أشار اليه المصنف رحمه الله وأما الاخت للأم فلها النصف أيضاً في هذا الفرض لكن سهمها السدس والى (الثانية) بقوله ومع الربع وهذا يقع في صورتين كزوج وبنت وزوجة وأخت والى (الثالثة) بقوله ومع الثمن وهذا في صورة واحدة كالبنات والزوجة والى (الرابعة) بقوله ويجتمع مع الثلث أي النصف وهذا في ثلاث صور زوج وأم وزوج واثنان من ولد الأم أخت للأب أو للأبوين مع اثنين من ولد الأم والى (الخامسة) بقوله ومع السدس وهذا يقع في ثلاث صور بنت مع أحد أبوين أخت لأب مع واحد للأم زوج مع واحد للأم والى (السادسة) بقوله ويجتمع الربع مع الثلثين وذلك في صورتين زوج وبنتان زوجة وأختان والى (السابعة) بقوله ومع الثلث وهذا يقع في صورتين زوجة وأم زوجة واثنان من ولد الأم والى (الثامنة) بقوله ومع السدس وهذا في صورتين بل أكثر زوج وأم وبنت زوجة وأخت لام كما ذكر المصنف زوجة وأم مع من يحجبها والى (التاسعة) بقوله ويجتمع الثمن مع الثلثين وذلك في صورة واحدة زوجة وبنات والى (العاشرة) بقوله والسدس أي مع السدس كما لو أنظم اليهن أم وهذا لا يقع الا في صورة واحدة كسابقه فلك عشرة كاملة وأما المتمتع التي ذكر المصنف فقد علمت الوجه في ذلك

قوله ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ ولا الثلث مع السدس تسمية ويصح للقرابة كزوج وأبوين يريد ان للزوج النصف وللأم مع عدم الحاجب الثلث وللأب السدس ومع الحاجب بالعكس فقد اجتمع السدس مع الثلث بالقرابة لا بالفرض وأنت تعلم ان صور الاجتماع لا يحسب الفرض بل بالقرابة اتفاقاً لا حصر لها لاختلاف ذلك باختلاف الوارث كثرة وقلة فيمكن معه فرض ما امتنع لغير العول فيجتمع الربع مع مثله في ابنتين وابن ومع الثمن في زوجة وبنت وثلاث بنين والثمن مع الثمن كما في هذا المثال أيضاً ولكل اعتبار وكما في زوجة وسبع بنات أو سبع بنين وهكذا الا انه خارج عن الفرض

واعلم أن الفريضة قد تكون وفق السهام فلا بحث وقد تزيد وقد تنقص فاذا زادت الفريضة عن الفروض فإن كان هناك مساو ولا قرض له فالفاضل له بالقرابة كأبوين وزوج أو زوجة للام الثلث وللزوج النصف أو للزوجة الربع والباقي للاب فإن كان هناك اخوة يحجبون فلام السدس والباقي بعد الزوجين للاب وكابوين وابن وزوج أو زوجة للابوين السدسان وللزوج الربع أو للزوجة الثمن والباقي للولد وكزوج أو زوجة واخوة من الام واخوة من الابوين أو من الاب للزوج النصف أو للزوجة الربع وللأخوة من الام الثلث والباقي لمن يتقرب بالاب وان لم يكن هناك مساو بل أبعد لم يرث بالتعصيب ولا غيره بل يرد الباقي على ذوي القروض بنسبة فروضهم عدا الزوجين (من)

قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ واعلم ان الفريضة قد تكون وفق السهام فلا بحث ﴿ أي اذا انقسمت من غير كسر كأبوين واربع بنات أو زوج وأبوين وأما اذا انكسرت على فريق أو أكثر منه فهناك يحتاج الى العمل كما سيأتي بيان ذلك كله مشروحاً في المطلب الثاني من الفصل السادس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فاذا زادت الفريضة ﴾ سيدكر المصنف هذه المسئلة في المطلب الثاني أيضاً ﴿ قوله ﴾ والباقي بعد الزوجين للاب ﴿ الباقي في المثال هو السدس في مثال الزوج والربع مع السدس في مثال الزوجة وإنما كان ذلك للاب لانه لم يفرض له في الكتاب المجيد شيء ان لم يكن ولد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان لم يكن هناك مساو بل أبعد لم يرث بالتعصيب ولا غيره ﴾ يريد ان الأبعد لا يرث عصبية كان أو غير عصبية اذ ليس هناك أحد يقول ان البعيد يرث بغير التعصيب ثم ان التعصيب في اصطلاح المشرعة تورث ما فضل عن السهام من كان من العصبية وأما معناه لغة فقد قال في (القاموس) التعصيب التسويد وعصبه تعصياً أي جوعه وأهلكه (قال المارديني) في شرح الرحية من كتب العامة التعصيب مصدر عصب يعصب فهو عاصب واذا أطلق العاصب فالمراد به العاصب بنفسه فالعاصب على غير القياس ولم يذكره في القاموس والصحيح وعلى كل حال فعدم الارث بالتعصيب من ضروريات مذهبنا فلا حاجة بنا الى الاستدلال عليه وإطالة الكلام في ذلك ومستند العامة خبر روه عن طاوس عن ابن عباس وقد روى قاربه بن مضرب ان ابن عباس انكر ذلك وكذا طاوس ونقلوا انكاره عن جابر وعبد الله بن الزبير وإبراهيم النخعي وعن داود انه لم يجعل الاخوات عصبية مع البنات والاكثر منهم على القول به ولم فيه تفاصيل مختلفة وأحكام متشعبة قالوا المصبات قسمان عصابات نسبية وعصابات سببية والعصابات النسبية ثلاثة أنواع عصبية بنفسها وعصبية بغيرها وعصبية مع غيرها (أما العصبية بنفسها) فكل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت أتمى وهم أربعة اصناف (الصف الاول) البنون وأبنائهم وان سفلوا (الصف الثاني) الآباء وأبائهم وان علوا وهذا الصف متأخر عن الصف الاول وقد قالوا ان الاقرب يقدم على القريب في المصبات وقضيته أن يرجح الأب على ابن الابن مع انهم جعلوا ابن ابن ابن الابن مقدماً على الاب وقد اعترض عليهم بذلك الفخر الخراساني وقال انه لا جواب لاصحابه عن هذا (الصف الثالث) الاخوة لأب وأم وأولأب وبنوهم (الصف الرابع) أعمام الميت لأب ثم

فلو خلف أبوين وبنثاً وأخاً فلشكل من الابوين السدس وللبنث النصف ولا شيء للاخ بل
يرد السدس على الابوين والبنث أخماساً وإذا نقصت فإن كان بسبب وصية (متن)

بنوم وان سفلوا ثم أعمام الأب ثم بنوم وان سفلوا (وأما) المصبة بغيرها فمن البنث وبنث الابن والاخت
للأب والأم أو للأب وكذا الاخوات والبنات قالوا الابن يعصب البنث وكذا ابن الابن يعصب
عمته أي البنث وابن الابن أيضاً يعصب بنت الابن التي في درجته والاخ يعصب الاخت ويلزمهم
على هذا ان يعصب العم العمه مع انهم حكموا ان المال كله للعم دون العمه ويلزمه ان يعصب ابن
الاخ لأب بنت الاخ لأب وابن العم لأب بنت العم كذلك مع انهم حكموا بأن ابن الاخ يأخذ
المال وحده كابن العم دون بنت الاخ وبنث العم ولا جواب لهم الا ان بنت العم وبنث الاخ ليستا
ذوات فرض (وأما المصبة) مع غيره فقالوا هن الاخوات مع البنات فإذا مات وترك أخته وابنته فإن
الاخت تعصب البنث وترث معها دون غيرها وهو كما ترى مخالف لما بنوا عليه قاعدة التعصيب (وأما)
العصبة بالسببية فهو المعتق وأبناؤه وان سفلوا بالترتيب المذكور هذا مذهبهم في التعصيب وقد ألزمهم
أصحابنا رضي الله تعالى عنهم بالزامات شيعية لا مبر لهم عنها كأن يكون الابن للصلب أضعف سبباً
من ابن العم فنارلاً لانا لو فرضنا انه خلف ابناً وثمانين وعشرين بنتاً كان للابن جزآن من ثلاثين بلا
خلاف ولو كان مكانه عم فنارلاً كان له الثلث عشرة أسهم من ثلاثين وبأن الاخت كيف تكون
عصبة دون البنث فإن قالوا وما كانوا يقولوا انها عصبتها أخوها قلنا لم لم يعصب البنث أبوها والاب
أولى وأقدم ثم كيف لا يورثون بنت الابن شيئاً إذا كانت مع بنتين للصلب إذا انفردت ويورثونها
إذا كان معها ذكر من العصبة في درجتها أو فيما دونها الى غير ذلك  قوله  قدس الله تعالى
روحه  فلو خلف أبوين وبنثاً وأخاً الى قوله أخماساً  سيأتي ان شاء الله ان الباقي يرد على ذوي السهام
الا الزوج والزوجة لأنهما لا يزدان من نصيبهما الأعلى والأدنى ولا ينقصان عنهما اجماعاً إذا كانا
مع وارث غيرهما وكذا الأم مع الاحوة لا يرد عليها لجمعهم اياها عما زاد عن الثلث وكذا ذو السببين
أولى ككلالة الأبوين مع كلاله أحدهما وخالف في هذا القديمان الحسن والفضل كما يأتي عن قريب
وهو نادر جداً واعلم ان جميع مسائل الرد في الطبقة الاولى ثلاثه مع عدم أحد الزوجين (الاولى) بنت
واحد أبوين (الثانية) بنت وأبوان كما ذكره المصنف (الثالثة) بنات واحد أبوين وأربعه مع وجود
أحدهما (الاولى) بنت واحد أبوين وزوج (الثانية) أحد أبوين وزوجة وبنث (الثالثة) بنت وأبوان وزوجة
(الرابعة) بنات واحد أبوين وزوجه وفي الطبقة الثانية عند من يجوز الرد فيها على ذي الاب وذوي
الام على الصحيح المشهور كما سيأتي اربعة مسائل (الاولى) واحد من كلاله الأم وأخت لاب (والثانية)
واحد من كلاله الأم واخوات لاب (الثالثة) اثنان فصاعداً من كلاله الأم وأخت لاب (الرابعة) واحد
من كلاله الأم وأخت لاب وزوجه فكانت جميع مسائل الرادحدى عشر والطريق المعروف في الرد كما
سيأتي ان تضرب مخرج الرد في أصل الفريضة في المثال الذي ذكره المصنف طاب ثراه أعني ما ذكره أبوين
وبنثاً المشكلة من ستة للابوين السدسان وللبنث النصف والباقي يرد أخماساً وذلك بان تضرب مخرج الرد
وهو خمسة في أصل الفريضة وهو ستة وان رددنا على الاب والبنث خاصة لوجود الحاجب عنه للأم ضربنا
أربعة في ستة لانها سهام الرد وهذه هي القاعدة المشهورة لكن الشيخ في المبسوط وأبا عبد الله في السرائر

ثبت المول وان كان بسبب وورثة لم يثبت لاستحالة أن يفرض الله تعالى في مال ما لا يفي به وانما تنقص الفريضة بدخول الزوج أو الزوجة أما مع البنت أو البنات أو مع الاخت أو الاخوات من قبل الابوين أو الاب (متن)

سلكا طريقاً آخر قالوا ان بقي عن الفرائض ما يجب رده على أرباب الفرائض أو على بعضهم ولم تصح القسمة فاجمع مخرج فرائض من يجب عليه الرد فاضربه في أصل الفريضة في المثال تأخذ مخرج السدسين وهو الثلث من ثلاثة ومخرج النصف من اثنين فيكون خمسة فتضرب في ستة وهكذا في غير هذا المثال (ثم اعلم) ان الرد لا يكون الا ارباعاً أو اثماناً لا غير لان الفرض كذلك وهو أصل والرد فرع الاصل فكل موضع من مواضع الرد ان كان الوارث فيه اثنين لا غير فالرد ارباعاً وكذا ان كان الثالث أما محجوبه وان كان الوارث فيه ثلاثة فالرد اثماناً الا ان يكون أحد الثلاثة أما محجوبة فالرد هناك يكون ارباعاً كما عرفت وهذا ضابط في المقام فاعرفه ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ثبت المول ﴾ أي النقص على جميع الورثة فان الارث انما هو بعد الوصية بالنص والاجماع فاذا أوصى بجزء معين زيد ذلك الجزء على مسألة الورثة بعد تصحيحها فلو خلفت زوجها وأختها مثلاً وأوصت لاجنبي بثلث مالها زيد على السهمين نصفها ولو أوصت بنصف مالها زيد عليها مثلها فتصير على الاول من ثلاثة وعلى الثاني من أربعة فدخل النقص على الجميع والمول يستعمل بمعنى الزيادة والقيصة كما يفهم ذلك من (ق) و (ص) وقد صرح بذلك علم الهدى في الانتصار فقال ان المول يستعمل في الزيادة والقيصة فيجري مجرى الاضداد وعرفاً هو الزيادة في السهام على وجه يحصل النقص على الجميع بالنسبة ﴿ قوله ﴾ وان كان بسبب وورثة لم يثبت لاستحالة ان يفرض الله تعالى في مال ما لا يفي به يريد انه اذا اجتمعت أصحاب سهام لا يفي بها المال لم يثبت المول فالحكم حينئذ ان يخرج بعضهم عن أولي السهام حتى يكون له ما بقي بعد ان يأخذ ذوو السهام سهامهم تامة والمخرج انما هو من يزداد وينقص فلا يجوز الاخراج من لاسهم له في بعض الصور وهذا الحكم بطرفيه مما أجمعت عليه طائفتنا ونطق به أخبارنا وانها ربما زادت عن عشرين خبراً والقول بالمول اول من أحدثه عمرو بن مسعود وخالفه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وباقي الصحابة ولم يكن في زمن أبي بكر كما رووه عن ابن عباس وكما رووه عن أبي طالب الانباري بسنده عن عبيدة السلماني قال كان علي على المنبر فقام اليه رجل فقال يا أمير المؤمنين رجل مات وترك ابنتيه وأبويه وزوجته فقال عليه السلام صار ثمنها تسماً (قال سماك) قتلت لعبيدة وكيف ذلك فقال ان عمرو بن الخطاب وقع في زمانه هذه الفريضة فلم يدر ما يصنع وقال للبنتين الثلثان وللأبوين السدسان وللزوجة الثمن قال هذا الثمن كذا وجد في النسخة آتياً بعد الأبوين والبنتين فقال له أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أعط هؤلاء فريضتهم للأبوين السدسان وللزوجة الثمن والبنتين ما بقي فقال عمر فأين فريضتهما الثلثان فقال له علي بن أبي طالب عليه السلام لهما ما يبقى فأبى ذلك عليه عمرو بن مسعود فقال علي عليه السلام على ما رأى عمر (قال عبيدة) وأخبرني جماعة من أصحاب علي عليه السلام بعد ذلك انه أعطى الزوج الربع مع الابنتين وأعطى الأبوين السدسين ورد الباقي على الابنتين فقال ذلك وهو الحق وان أباه قومنا فهذا السلماني ظاهره ان جميع الصحابة على خلاف وقد اعترف ان أصحابه على غير ومثله زفر بن أوس وقريب منه

الزهري وكذلك أبو عمر العبيدي وانكار ابن عباس على عمر أشهر من ان يذكر وربما ظهر ذلك من عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وواقنا من الفقهاء عطاء ابن أبي رباح وداود بن علي الاصمبغاني وهو مذهب أمير المؤمنين عليه السلام وأصحابه وأولاده الغر الميامين صلوات الله عليهم أجمعين كما عرفت فاما دعوى المخالف ان أمير المؤمنين عليه السلام كان يذهب الى القول به وانه سئل وهو على المنبر عن بنتين وأبوين وزوجة فقال عليه السلام صارنّما تسماً فباطله لوجوه (الاول) (١) ان شيعة ومواليه روى عنه بواسطة النجوم الزاهرة والعترة الطاهرة كزين العابدين وولده باقر علوم الاولين والآخرين وولده صادق القيل وولده كاظم الغيظ صلوات الله عليهم وهو لا أعلمهم السلام أعرف بمذهب أبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ممن نقل خلاف ما قلوه وقد حكاه قفاؤهم عن ولده محمد بن الحنفية رضي الله عنه وعن الباقر صلوات الله عليه وابن عباس ماصدر ومعاورد الا منه ومعولم في الرواية عنه الى ما رواه السلماني في خصوص المسئلة المنبرية فان أرادوا هذه الرواية فقد علمت ان ظاهرها بل صريحها ان مذهبه عليه السلام خلاف مذهب ويظهر من هذه الرواية ايضا لمكان الحواب عن بعض الفروض دون بعض انه لو أفتاه بالحق لانكر عليه الحاضرون وصاحوا كما فعلوها في غير ذلك او يكون ذلك منه عليه السلام على سبيل الانكار وان أرادوا غير هذه الرواية فقد علمت ان هذه الرواية تناقضها فاذا كان عبيدة روى الحديثين عن علي عليه السلام هكذا فأني حجة فيه وقول السلماني فقال علي على ما رأى عمر مع قوله وأخبرني جماعة ان علياً الى آخره يظهر منه ان علياً عليه السلام قال ذلك على وجه الاستصلاح لا على وجه الرضا كما يعلم ذلك من وقف على سيرته في زمن خلافته فكانت هذه بجميع أطرافها دالة على ان مذهبه عليه السلام على خلاف مذهب عمر (واما ما رواه) عنه عليه السلام في ذلك عن الشعبي والنخعي والحسن بن عماره فهو الكذب الصراح (اما الشعبي) انه ولد سنة ثلاثين والنخعي ولد سنة سبع وثلاثين وقتل أمير المؤمنين عليه السلام سنة أربعين فكيف تصح روايتهما عنه (واما الحسن ابن عماره فهو الضعيف عند جميع أصحاب الحديث ولما ولي المظالم قال سليمان بن مهران الاعمش ظالم ولي المظالم ولو أغضينا عن كل ما ذكرناه من القدر والجرح فليس هو لا بازاء من ذكرنا من السادة الاطهار سلام الله عليهم الذين روى عنه عليه السلام ابطال العول (واما ما رواه) سفيان عن رجل لم يسمه فالحجول لا عمل عليه وما رواه عنه أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم أجمعين أثبت وأولى وقد صرح بمثله التفتازاني في شرح الشرح على انهم روى من طرقهم عن أبي القاسم الكوفي صاحب أبي يوسف قال حدثنا ليث بن أبي سليمان عن أبي عمر العبيدي وفي قريب ابن حجر أبي عمر العدني عن علي بن أبي طالب عليه السلام انه كان يقول الحديث وحاصله ابطال العول فهذا جميع ما استندوا اليه من المنقول وقد علمت حاله وضعفه وانه لا يجوز ان يعول عليه واما ما استندوا اليه من طريق الاعتبار والقياس فامور (الاول) ان النقص لا بد من دخوله على الورثة على تقدير زيادة السهام اما عند العائل فعلى الجميع واما عند غيره فعلى البعض لكن هذا ترجيح من دون مرجح (الثاني) ان التنسيط مع القصور واجب في الوصية للجماعة فالمراث كذلك والجامع بينها استحقاق الجميع التركة (الثالث) القياس على الدين فان الدين يقتسمون المال عند القصور على قدر حصصهم فكذلك الميراث والجامع الاستحقاق للمال (والجواب) عن الاول ان المرجح لدخول النقص على البعض الاجماع من الجميع مع قيام الدليل عليه (١) لا يخفى انه لم يذكر غير هذا الوجه ولم يذكر غيره من الوجوه يفهم من مطاوي كلامه (محسن)

بخصوصه عندنا واما البعض الآخر فقد اختلفنا فيه معكم فيكون المجمع عليه أولى فصار هذا الاجماع دليلا على ان ليس للبنتين مثلا الثلثان على كل حال وفي كل موضع فقد خصصنا الظاهر بالاجماع ووفينا الباقين حقهم بظاهر الكتاب مضافاً الى ان النقص على خلاف الاصل ترك العمل به في المجمع عليه وبقي الباقي على الاصل عملاً بالاستصحاب او انا نقول لانسلم العموم اللغوي في المقام بحسب الافراد والاوزاع والاحوال وفي اصحابنا (١) من اجاب بان الزوج والزوجة جعل لهما في الكتاب فرضين أعلا وأسفل وحطاً من الاعلى الى الادون وكذلك جعل للابوين فرضين أحدهما أعلى وهو الثلثان للآب والثلث للآم ثم بين انهما اذا حجبا عن ذلك حطاً الى السدس وفرض البنات النصف والابنتين الثلثان ولم يحط البنات من فريضة الى أخرى فيحب ادخال النقص على سهام من لم يلحقه نقص ولا حط من مرتبة الى أخرى بخلاف من لحقه ذلك فلو لحقه نقص آخر كزم الاجفاف به وهذا الجواب طعن فيه علم الهدى في المسائل الناصرية في مسألة المائة والتسعين (قلت) قد وردت الاخبار المتظافرة بمضمون هذا الجواب وفيما ورد عن ابن عباس في الرواية الطويلة تصريح به أيضاً ولعله رضي الله عنه أعرض عنه ونظر فيه من جهة ان ما ورد اخبار احاد او من جهة انه تضمن ان الاب له فرضان وليس كذلك لانه مع الولد لا ينقص عن السدس ومع عدمه ليس من ذوي الفرض فان كان النظر الى خصوص هذا فهو في محله والتحقيق (٢) في حال الاب قد اضطربت فيه الكلمة فالمصنف هنا والشهيد في الدروس وغيرهما لم يعدوه فيمن يدخل عليه النقص وفي (الشرائع والنافع والمعه) وغيرها عد ممن يدخل النقص عليهم وناقشهم في ذلك في المسالك والروضه والتفتيح والمجمع قالوا انه مع الولد فرضه السدس وبدونه ليس من ذوي الفروض فعده ممن يدخل عليه النقص ليس بمجيد ان (٣) له حالتين وذلك لان فريضته قد تنحط عن السدس وليس له فرض كما اذا كان مع الام والزوج أو الزوجة عند عدم الولد فان له ما بقي ويدخل النقص حينئذ عليه فهو بالنسبة الى الام مؤخر له ما بقي ولا كذلك مع البنت اذا اجتمع معها وضاعت التركة عن الفرائض فانه لا يدخل النقص عليه كما يدخل عليها كما انه يرد عليه وعليها اذا أبت الفرائض شيئاً لانه معها ليس له حالة يكون فيها أقل من فرضه بخلاف البنت الواحدة والبنات فأنها قد تجتمع مع الاولاد بحيث يكون لها العشر أو نصف العشر أو أقل من ذلك فهو مع البنت مقدم لا يدخل عليه نقص لانه اذا آل الامر الى اعطاء ما هو أقل من الفرض كان من جعل له في بعض الاوقات أقل من فرضه أولى باعطاء الاقل وما هو الا البنت دون الاب حين كونه معها فمن عده فيمن يدخل عليه النقص نظر الى الحالة الاولى ولهذا عطف بأو ومن عده في غيره نظر الى الثاني وبهذا تجتمع الكلمة وترتفع المناقشة الا عن هذا المحيب ولعله الفضل بن شاذان كما أشار الى ذلك في الانتصار ثم اني رأيت المرتضى في الانتصار بين وجه النظر الذي أورده على هذا الجواب في المسائل بأنه لو عكس عاكس على المحيين بهذا الجواب فقال دخول النقص على الزوجين والابوين من فرض الى آخر فيه دلالة على ضعف حظههم وليس امتناع دخول النقص على الضميف أولى من القوي لم يجدوا فرقاً صحيحاً قال وهم يروون هذا الترجيح عن ابن عباس واذ اصح

(١) هو الفضل بن شاذان (منه قدس سره) وسبقول الشارح قدس سره ولعله الفضل بن شاذان كما أشار الى ذلك في الانتصار (محسن) (٢) خبر هذا المبتداً بعد أسطر (٣) خبر المبتدى (بخطه قدس سره)

فلا حجة فيه لما أشرنا اليه وما كنت أؤثر أن يقع مثل هذا من علم المهدي إذا الجواب انه يلزم
الاجحاف بهم ومن له الغم فعليه الغرم وليس مستندهم ما ذكره ابن عباس فقط وانما المستند ما ورد
في الروايات المتضاربة عن العترة الطاهرة صلى الله عليهم أجمعين (وأجاب) بعض أصحابنا عن شبهة
العامة أيضاً بأنه قد أجمع المسلمون ان المرأة لو خلفت زوجاً وأبوين وابنين ان للزوج الربع وللأبوين
السدس وما بقي فللابنين فيجب أن يكون ما بقي أيضاً بعد نصيب الزوج والأبوين للبنتين كما لو كان
مكانها ابنان لانه لا يجوز أن تكون البنات أحسن حالا من الابنين وهو تعالى يقول للذكر مثل حظ
الانثيين قال المرتضى وفي هذا أيضاً نظر (قلت) في الاخبار المتضاربة ما يرشد الى هذا التعليل بل صرح
به في رواية بكير بن أعين التي رواها ثقة الاسلام والصدوق وفي روايته أيضاً التي رواها الشيخ والصدوق
وثقة لاسلام والمفيد في العيون والمحاسن بطرق متعددة وتفاوت يسير في المتن (وفي رواية أخرى)
لا تكون المرأة أبداً اكثر نصيباً من الرجل لو كان مكانها قال موسى بن بكر قال زواره هذا قائم عند
الاصحاب لا يختلفون فيه (وأجاب) بعض أصحابنا أيضاً بأن الله تعالى انما فرض للبنتين الثلثين مع
الأبوين فقط اذا لم يكن غيرهم فاذا دخل في هذه الفريضة الزوج تغيرت الفريضة التي سمي فيها الثلثين
للبنتين كما انه لو كان مكان الزوج ابن لتغيرت القسمة ولم يكن للابنتين الثلثان (قال المرتضى) في المسائل
وفي هذا نظر أيضاً وانه لني محله وقد أصاب محزه لان الله تعالى جعل للبنت النصف بالاطلاق
وعلى كل حال وللبنتين الثلثين على كل حال وان قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس كلام
لا يتعلق بما تقدمه وهذا المحجب هو الفضل بن شاذان ومن صرح بأن ذلك مخصوص بوجود الأبوين
الصدوق في الفقيه في باب ميراث الولد للصلب ولقد أطال المرتضى رحمه الله في رد ذلك في رسالة منفردة
نقلها بأجمعها في السرائر والمختلف (وأما الشبهة الثانية) فالجواب عنها ان مذهبنا في الوصية يسقط ما قالوه
لأنهم انما حملوا الفرائض عليها حيث قالوا ان الموصي لهم يدخل النقصان عليهم بأجمعهم ونحن نقول ان
كان الموصي بدأ بذكر واحد بعد واحد وسمى له فانه يعطى الاول فالاول الى أن لا يبقى من المال شيء
ويسقط من يبقى بعد ذلك لانه يكون قد وصى له بشيء لا يملكه فتكون وصيته باطلة وان كان قد ذكر جماعة
ثم سمي لهم شيئاً فحز عنه مقدار ما ترك فانه يدخل النقصان على الجميع لانه ليس لكل واحد منهم سهم معين
بل انما استحقوا على الاجتماع قدر مخصوصا قسم فيهم كما يقسم الشيء المستحق بين الشركاء وان كان الموصي
قد ذكرهم واحداً بعد واحد الا انه قد نسي الموصى اليه ذلك فالحكم فيه القرعة فنخرج اسمه حكم له اولا
وعلى هذا يسقط قياس أر باب السهام في الموارث عليهم لانهم ليسوا مترتبين في التقديم وليس لهم سهم معين
فيكون بينهم بالشركة بل لكل واحد من الورثة سهم ولا يجوز استعمال القرعة فيهم اجماعاً واذا انتفت هذه
الاشياء كلها لم يجز القياس على حال كذا ذكره الشيخ في التهذيب وقال انه أقوى شبهة يتمسكون
بها ولم يذكر الشبهة ولا جوابها الفضل كما ظن المقدس الاردبي (وأجاب) في المسالك بان الفارق هو
تصريح الموصي بارادة العول فيجب اتباعه للآية الشريفة فكان الله تعالى أمرنا في الوصية بالعول
ولو قدر انه سبحانه وتعالى أمرنا في الفرائض لصرنا اليه فكيف يقاس غير المأمور به على المأمور به (وأما
الشبهة الثالثة) فقد أطال الفضل رحمه الله في الجواب عنها وحاصله ان حقوق الديان يجب الخروج
منها كلاً بلا نقصان ولهذا لا يمد أخذ أحد من الديان قسطه استيفاء لجميع حقه بل لبعضه بخلاف
الارث ولو فرض قدرة المدينين على ايفاء الدين بعد تقسيط ما له على الديان يجب عليه الخروج من

بأبي حقهم ومع موته يبقى الباقي في ذمته ويصح احتسابه عليه من الحق وأبرأؤه منه بخلاف الارث وان هذه الحقوق ان بطلت في الدنيا لا تبطل في الآخرة بل يعوضون بقدر ما يدخل عليهم من النقص في الدنيا ولا كذلك الميراث وان الرجل أخذ من القوم ما ليس عنده له وفاء ولا يقدر والله سبحانه لم يوجب للورثة مالا وفاء لهم فيما أوجبه لانه تعالى شأنه يكون عاجزاً أو عابثاً وانه ليس من المحال أن يكون لرجل على رجل ألف ولا آخر الفان ولا آخر عشرة آلاف ولا يكون عنده وفاء ذلك بل هو واقع صحيح لان تعلق الدين بيمين المال تعلق استحقاق لا تعلق انحصار فلا يكون محالاً وليس كذلك الميراث اذ من المحال أن يكون للمال نصف ونصف وثالث فكيف تقيس الصحيح الجائز بالمحال الفاسد وهل هذا الاقياس بالبليس وانه اذا جاز أن يكون للمال نصف ونصف وثالث جاز أن يكون له عشرون نصفاً وخمسون ثلثاً أو نصفان وألف ثلث (والجواب الرابع) هو الذي أشار اليه المرتضى في الانتصار بقوله ان الدين ربما اتسعت أموال الميت لاستيفائه منها وليس كذلك العول لان الحقوق متعلقة بأجزاء مسماة ولا يجوز أن تستوفي قط من مال ميت واحد مع كثرة ولا قلة فكيف تشبه الدين ومثله ما في الناصريات والى الجواب الاول أشار في الناصريات بقوله ان الغرماء لا يقول أحد من الامة ان كل واحد قد أخذ دينه الذي على الميت اذا أخذ قسطه بل يقول أخذ بعضه ومخالفونا في مسألة العول يقولون ان الزوج قد أخذ الربع والابوين السدسين والبنتين الثلثين فيسمون الشيء بما لا يطابق معناه وأحد لا يقول في غريم كان له الف على الميت فأخذ مائة لضيق التركة انه قد أخذ الفاً (وأجب) في الانتصار بان أصحاب الديون مستوفون في وجوب استيفاء أموالهم وليس لاحد مزية على الآخر فان اتسع استوفوا والا تساهموا وليس كذلك مسائل العول لانا قد بينا ان بعض الورثة أولى بالنقص من بعض فافترق الامران (وأنت تعلم) ان هذا انما يتم اذا سلم الخصم عدم تساوي الورثة وذلك عنده في حيز المنع نعم ان هذا يتم لمن يوافقه في أصل المسئلة ويستشكل في الفرق فأمل وقد أورد عليهم أصحابنا ولا سيما الفضل بن شاذان إيرادات والزادات لا يحصى لهم عنها (منها) ما أشرنا اليه آنفاً من ان القول بالعول يستلزم أن يكون الله تعالى عابثاً وجاهلاً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً لانه يستحيل أن يجعل الله تعالى المال نصفين وثلثاً أو ثلثين ونصفاً ونحو ذلك (ومنها) ان العول يؤدي الى التناقض والاغراء بالقيح (أما الاول) فلانا اذا فرضنا الوارث أبوين وبنتين وزوجاً وجعلنا فريضتهم من اثني عشر وأعلناها الى خمسة عشر فأعطينا الابوين أربعة أسهم من خمسة عشر فليست سدسين بل خمساً وثلث خمس وهكذا في ثلاثة الزوج وثمانية البنتين وذلك تناقض لان كل واحد من السهام المذكورة ليست مفروضة شرعاً (وناقش) في هذا المقدس الارديلي قال انهم يقولون انما أراد الله بهذه السهام في صور العول ما يقرب منها لاعينها لاستحالتها وادعى ان ذلك يفهم من الاخبار وربما كانت الاخبار ظاهرة في ان مرادهم الحقيقة كما هو ظاهر الفاضل المجلسي والفاضل المولى (ملاخل) مراد في شرح قوله عليه السلام ان السهام لا تعول على ستة ولو يصرون وجوها لم تجز ستة وقوله عليه السلام ان السهام لا تعول من ستة وقد يظهر أيضاً ان مرادهم الحقيقة من الفضل المرتضى (وأما الثاني) فلانه سبحانه يكون قد سمي الخمسة باسم الربع . والخمس والثلث باسم الثلثين . والخمس وثلثه باسم الثلث ولا نغني بالاغراء الا ذلك (ومنها) ما أشرنا اليه سابقاً من انه ان وجب كون المذكور أكثر سهاماً بطل العول والمقدم حق فكذا التالي والملازمة تظهر فيما

وحينئذ يدخل النقص على البنت أو البنات وعلى الاخت أو الاخوات من قبل الاب أو من قبلها معا دون باقي الورثة فلو خلف زوجا وأبوين وبنتا فللزوجة الربع وكلا وللابوين السدسان والباقي للبنت وكذا لو كان أزيد منها مع الابوين أو أحدهما والزوجة وكزوجة مع ابوين وبنين وكزوج مع اخوين من الام واختين من الاب أو اخت (متن)

إذا خلفت زوجاً وأبوين وأبناً فإنه يعطى الابن الباقي فلو كان بدل الابن بنتاً أخذت أكثر من الذكر قطعاً وأما المقدم فإن الخصم قد ألزم فيما إذا خلفت زوجاً وأبوين أن يعطى الاب الثلث والأم السدس حذراً من أن تفضل الانثى على الذكر وخالف صريح القرآن مع أنه قد فرض الله لها مع عدم الحاجب الثلث فإذا ألزم ذلك فيما يخالف صريح القرآن فهذا يلزمه فيما يوافقه (قلت) وهنا الزام آخر لم أجد أحداً ذكره من أصحابنا ذكره الباقر عليه السلام في رواية ابن بكير حيث قال عليه السلام لمن سأله من العامة بعد كلام طويل فلا تعطون الذي جعل الله تعالى له الجميع في بعض فرائضكم شيئاً وتعطون الذي جعل له النصف تماماً فقال له الرجل كيف نعطي الاخت النصف ولا نعطي الذكر لو كانت هي ذكراً شيئاً فقال عليه السلام تقولون في أم وزوج وأخوة لأم وأخت لأب فتعطون الزوج النصف والأم السدس والأخوة من الأم الثلث والأخت من الاب النصف فتجعلوهما من تسعة وهي من ستة فترفع إلى تسعة قال كذلك يقولون قال فإن كانت الاخت ذكراً قال عليه السلام ليس له شيء الحديث (واعلم) أن كثيراً من الاخبار ورد بان السهام لا تزيد عن ستة وقد روى الكايني عن يونس بطريق حسن أن الوجه في ذلك كونها على خلقة الانسان لأن الله عز وجل خلق الانسان من ستة أجزاء النطفة والمعلقة إلى آخره (قلت) لعل اختيار الستة في اخراج السهام عنها أنها عدد السهام الواردة في القرآن العظيم وأنها أقل كسراً وأسهل حفظاً من سائر مخارج الكسور التسعة إذ لا كسر فيها الا في ربع وكسره النصف وفي الثمن وكسره الربع بخلاف باقي المخارج كالاربعة والثمانية فبها كثير (أو تقول) المراد بالسته هي التي ذكرها الله سبحانه للثلاث والنصف والثلث والربع والثلث والسدس وهذا هو الاقرب فتأمل ولعل يونس نظر إلى هذا وهي أصول الفرائض ثم تقسم كل فريضة على سهام بعدد الوراث واختلافهم في الارث إلى ما لا يحصى وهذا معنى ما ورد من أنها ربما تزيد على المائة فأما قولهم عليهم السلام أنها لا تجوز ستة فعناها أنها وإن زادت وزادت لا تزيد اصولها على ستة وهذا المعنى مصرح به في حديث البجلي عن بكير **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** ويدخل النقص على البنت والبنات **﴿** لأنهم كما قدمنا إذا اجتمعوا مع البنين ربما نقص عن العشر أو نصفه لنص الآية **﴿** للذكر مثل حظ الأنثيين **﴾** وكذا الحال في الاخوة والأخوات من قبل الاب أو من قبلها ولم يذكر المصنف رحمه الله هنا الاب كما ذكره في التحرير والارشاد وقد علمت الوجه في الذكر والترك في الجواب عن الشبهة الاولى للعامة **﴿** قوله **﴿** قدس سره **﴾** دون باقي الورثة **﴿** لاطلاق الآية فيما فرض لهم من السهام أعلاها وأدناها من غير ما يوجب لهم النقص في صورة من الصور **﴿** قوله **﴿** وكذا لو كان أزيد منها **﴾** ضمير كان راجع إلى الوارث الولد المفهوم من السياق فالتقدير وكذا الحال لو كان الوارث الولد أزيد من البنت بان كان هناك بنتان أو ثلاث فإنه يدخل النقص عليهن مع الابوين أو أحدهما والزوجة **﴿** قوله **﴿** وكزوجة إلى قوله أو أخت **﴾** وكذا وجدته في أربع نسخ مصححة

وكزوجة مع اخت لاب او اختين فصاعدا مع اخوين من قبل الام ﴿ المقصد الثاني ﴾ في تعيين الوراث وسهامهم وفيه فصول (الاول) في ميراث الابوين والاولاد للاب المنفرد المال وللأم المنفردة الثلث والباقي رد عليها فان اجتمعا فلام الثلث والباقي للاب ومع الاخوة الحاجبين لها السدس والباقي للاب (متن)

أي بالواو العاطفة وما ذكره بعض المحشين من انه وجد بعضه في النسخ كزوجة بدون واو فخله على الغلط أولى من تكلف تأويله ومراد المصنف رحمه الله بهذه العبارة أنه يكون للزوج النصف وللأخوين من الأم الثلث والباقي للاختين من الاب ان كانتا أو للاخت ان كانت وكذا الحال في الزوجة مع الاخت لاب والأخوين لأم للزوجة الربع وللأخوين للأم الثلث والباقي للاخت للاب أو الاختين والأخوات للأب ﴿ المقصد الثاني ﴾ في تعيين الوراث وسهامهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ للاب المنفرد المال ﴾ اذا انفرد الأب عن في مرتبته وعن الزوجين حاز المال كله بالقرابة والدليل عليه بعد الاجماع معلوماً ومنقولاً وموافقة لاعتبار عموم آية أولى الارحام وعموم الاخبار وربما استدلل عليه بقوله تعالى وورثه أبواه فتأمل وخصوص صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يرث مع الأم الحديث وصحيح زرارة حيث قال فيه ولا يرث مع الأم ولا مع الأب ولا مع الابن ولا مع الابنه أحد خلق الله غير زوج أو زوجته ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ وللأم المنفردة الثلث والباقي رد عليها ﴾ للأم الثلث بالتسمية والباقي بالرد وقوله تعالى فلأمه الثلث لا ينافي اعطاء الباقي لها بالقرابة وقد ذهب الحسن بن أبي عقيل الى انه لو ترك أمه حازت المال كله بلا سهام مسماة وانما سمي الله عز وجل للأم السدس والثلث مع الولد اذا اجتمعوا فاذا لم يكن ولد ولا أب فليست بذوي سهم وما دل على المسئلة الاولى من اجماع وعموم وخصوص واعتبار يدل على هذه ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فللأم الثلث الخ ﴾ يدل على هذه الاحكام الاربعه الاجماع والنصوص من الكتاب والسنة (أما الاجماع) فمعلوم ومنقول (وأما الكتاب المجيد) فقوله سبحانه وتعالى فلأمه الثلث وان كان له أخوة فلأمه السدس فاذا فرض الله تعالى لها الثلث والسدس وقد قال سبحانه وتعالى وورثه أبواه تعين أن يكون الباقي للأب كما اذا كان معها غيره بل هو أولى (وأما السنة) فكصحيح زرارة وخبر أبي بصير والخبار كثيرة في انه اذا بقي الابوان يكون المال بينهما اثلاثاً مع عدم الحجب بأخوة الاب (واعلم) ان الأم اذا أخذت فانما هو ثلث جميع ما ترك سواء كان معها زوج أو زوجة أم لا لا ثلث ما بقي بعد حصص الزوجين كما هو رأي جمهور العامة كما نقل عن الكشاف والبيضاوي والآية الشريفة حجة عليهم أعني قوله تعالى وورثه أبواه فلأمه الثلث وتقيدها بما اذا لم يكن معها وارث آخر كالزوج عدول عن الظاهر مضافاً الى ان المتبادر من الثلث والنصف انما هو ثلث الاصل (احتجوا) بأنه لا فائدة في قوله تعالى وورثه أبواه بعد ان علم ان معناه وورثه أبواه فحسب (وفيه) مضافاً الى ما مر انه كان ينبغي التصريح بنفي النير لا ذكر ما هو المفروض وحذف ما لا بد منه مثل فحسب أولاً وارث غيرهما أو نحو ذلك ولعل الفائدة الاشارة الى انها كسائر الورثة قد لا يرثان مع ثبوت النسب كأن يكونا رقيقين أو كافرين أو قاتلين أو نحو ذلك مثل ان يكون هناك دين مستغرق او لعله سبحانه وتعالى اشار بذلك اجمالاً الى ان الكل لها اذا عدم الأب ولم يكن غيرها والا فالباقي اذا كان هناك

ولا يرث الاخوة شيئاً وان حببوا وللابن المنفرد المال وكذا الابنان فصاعدا بالسوية وللبنت المنفردة النصف والباقي يرد عليها وللابنتين فصاعدا الثلثان والباقي رد عليهن ولو اجتمع الذكور والاناث من الاولاد فللذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الابوان او احدهما مع ولد ذكر فصاعدا فلها السدسان او السدس ان كان واحدا والباقي للولد او لمن زاد بالسوية ولو كان مع الابوين او مع احدهما اولاد ذكور واناث فلولو احد السدس ولهما السدسان والباقي للاولاد للذكر ضعف الانثى ولو كان معهم زوج او زوجة اخذ الزوج الربع او الزوجة الثمن والابوين السدسان والباقي للاولاد للذكر ضعف الانثى وللابوين مع البنت السدسان وللبنت النصف والباقي يرد عليهم اخماسا فان كان اخوة فالرد على البنت والاب خاصة ارباعا (متن)

غيره أو الى ان الحجب انما يكون معه بقرينة قوله تعالى وان كان له اخوة ﴿ قوله ﴾ ولا يرث الاخوة شيئاً وان حببوا ﴿ لاخلاف في ذلك لاحد من أصحابنا وفي الخلاف الا ماروي عن ابن عباس في رواية شذت انه قال السدس الذي حببوا به الأم يكون للاخوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وللابن المنفرد الى قوله ﴾ مثل حظ الانثيين ﴿ يدل على ذلك كله الكتاب والسنة والاجماع الا ان ابن عباس كما علمت آتفا ساوى في الفرض بين البنت والبتين والفضل والحسن خصا فرض النصف والثلاثين للبنت والبتين بحال الاجتماع مع الأب وجملا البنت والبتين عند الانفراد كالابن في انتفاء الفرض وكذا قال الحسن في الاخت قال اذا انفردت الاخت من أي جهة كانت فالمال لها بلا سهام ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ولو اجتمع الابوان الى قوله ﴾ ولو كان معهما زوج أو زوجة ﴿ هذه الاحكام مرتبطة بدلالة النص لا خلاف فيها ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو كان معهم زوج أو زوجة ﴾ اذا كان معهم زوج تكون المسئلة من اثني عشر واذا كان هناك زوجة كانت من أربعة وعشرين ففي الموضعين يأخذ الابوان السدسان والزوجة في الاول الربع والزوجة في الثاني الثمن والباقي يقسم على الاولاد للذكر ضعف الانثى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى سره ﴿ والباقي يرد عليهم اخماسا ﴾ اتفاقاً ان لم يكن للأم حاجب لان الفاضل لا يخرج عنهم ولا ترجيح للتساوي في الدرجة فيرد عليهم على نسبة سهامهم فأصل المسئلة من أول الامر من خمسة كما أفصحت به حسنة محمد قال اقراني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي املاً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخط علي عليه السلام بيده فوجدت فيها رجل ترك أبويه وابنته فللابنة النصف وللابوين لكل واحد منهما السدس يقسم المال على خمسة أسهم فما أصاب ثلاثة فللابنة وما أصاب سهمين فللابوين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان كان اخوة فالرد على البنت والأب خاصة ارباعا ﴾ اختصاص الاب والبنت بالرد اتفاقاً واما كونه ارباعاً فكذلك وما خالف فيه الا الشيخ معين الدين المصري قال على ما نقل ورد الاختصاص بالرد بمجمل وهو يقتضي أمرين اما ان يكون للأب في الرد سهمان من خمسة وهما اللذان كانا له وللأم لان الاخوة انما يحببون بوجود الاب واما ان يكون له سهم من أربعة فيكون الرد عليه وعلى البنت بمجموعهما والاول أقوى ووجهه انهم انما يحببون الأم عن

ولاحدهما معها السدس ولها النصف والباقي يرد ارباعا مطلقا ولهما مع البنتين فصاعدا السدسان وللبنات الثلثان ولاحدهما مع البنتين فصاعدا السدس والباقي يرد اخماسا ولو دخل الزوج او الزوجة اخذ كل منهما النصيب الادنى وللأبوين السدسان او لاحدهما السدس والباقي للبنات او البنات فان حصل رد فهو على البنت واحد الأبوين او هما دون الزوجة ومع الحالج يرد على الاب والبنت دون الام والزوجة (متن)

السدس لمكان الأب فيكون له ما حجب عنه وقد اتفق الناس على ضمف ما قواه وذلك لان المعهود كون الباقي لباقي الورثة على نسبة السهام فلا وجه لاختصاص الأب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولاحدهما معها السدس الى قوله مطلقا ﴾ أي لاحد الأبوين مع البنت السدس وللبنات النصف والباقي يرد ارباعا مطلقا سواء كان للأب حاجب أم لا لان الأم انما تكون محجوبة بالاخوة اذا كانت مع الاب ويدل عليه ما تقدم من ان فرض البنت النصف وفرض أحد الأبوين معها السدس فالمسئلة من أربعة من أول الامر كما في حسنة محمد أو صحبته قال اقرأني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي أملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخط علي عليه السلام بيده فوجدت فيها رجل ترك ابنته وأمه للابنة النصف ثلاثة أسهم وللأم السدس ويقسم المال على أربعة أسهم فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهما فللأم قال وقرأت فيها رجل ترك ابنته وأباه للابنة النصف ثلاثة أسهم والأب السدس يقسم المال على أربعة أسهم فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهما فللأب واعلم ان هذا الطريق المذكور في الاخبار وهو الاخذ بأصل المسئلة من أول الامر من دون ضرب اعتمده الحنفى الطوسى في رسالته والفاضل البهائى في مقدمته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولاحدهما مع البنتين فصاعدا السدس والباقي يرد اخماسا ﴾ الوجه فيه ظاهر مما تقدم مرارا من عدم الاولوية ويدل عليه خبر كبير عن الصادق عليه السلام في رجل ترك ابنته وأمه ان الفريضة من أربعة لان للبنات ثلاثة أسهم وللأم السدس وبقي سهران فهما أحق بهما من المم ولاخ والعصبة لان البنت سمي لها ولم يسم لهم فيرد عليهما بقدر سهامهما لاشارك العلة وخالف أبو علي فخص الرد بالابنتين لدخول النقص عليهما بالزوجين فالفاضل لها وتقول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير فيمن ترك ابنتيه وأباه ان الاب السدس والابنتين الباقي وهو ضعيف واحتمل في المختلف حمله على ما اذا كان مع الابنتين ذكر قال وعليه يحمل كلام ابن الجنييد (قلت) وفي الاحتمال والحل نظر وربما يقال ان حمل الخبر عليه متنع فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والباقي للبنات والبنات ﴾ وان هذا الباقي لينقص عن نصف البنت وثلثي البنتين أو البنات والوجه فيه مامر ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فان حصل فهو على البنت الى آخره ﴾ كما هو المشهور والمنصور ويأتي على قول أبي علي اختصاص البنت والبنات بالرد والمسئلة ان كان هناك أي مع الأبوين والبنت زوج من اثني عشر لقول أبي جعفر عليه السلام في خبر محمد وبكير للزوج ثلاثة وللأبوين أربعة والبنت خمسة وكذلك ان كانت البنات خمساً تكون الفريضة من اثني عشر للخمس بنات خمسة أسهم لكل واحدة سهم وان تعددت البنت ازدادت الفريضة على حسب ازديادهن الا اذا كن خمساً وان كان هناك زوجة فاصل الفريضة أربعة وعشرون وذلك لان هناك نصفاً وسدسين وثمناً والنصف داخل في الاخيرين وبين مخرج السدس والثلث

ولو اجتمع الزوج او الزوجة مع الابوين فلام الثلث ولاحد الزوجين فرضه الاعلى والباقي للاب ومع الاخوة للام السدس والباقي للاب بعد نصيب احد الزوجين وولد الولد وان نزل يقوم مقام الولد مع عدم ابيه ومن هو في طبقته ويقاسم الابوين كاليه وشرط ابن بابويه في تو رثته عدم الابوين (متن)

توافق بالنصف فاذا ضربت نصف احدهما في الآخر كان المرتفع أربعة وعشرون والفاضل عن السهام واحد لا ينقسم على البنت والابوين اخصاً فنصرب الخمسة في أصل الفريضة يبلغ مائة وعشرين ومع حب الأم عن الزائد ينقسم الواحد الباقي ارباعاً فنضرب اربعة في اربعة وعشرين فالخامس ستة وتسعون ومنها تصح وهكذا الحال في باقي الصور ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو اجتمع الزوج او الزوجة مع الابوين الى قوله والباقي للاب ﴾ يريد انه اذا كان مع الابوين خاصة زوج أو زوجه فلاحد الزوجين نصيبه الاعلى لفقده الولد وللأم ثلث الاصل مع عدم الحاجب وسدسه معه والباقي للاب ولا يصدق اسم النقص عليه هنالاه حينئذ لاتسمية له وهذا هو الذي أوجب ادخال الاب فيمن ينقص عليه كما سلف والباقي للاب هو الثلث ان كان الميت زوجه وللأم حاجب والفريضة حينئذ ستة للزوج النصف وللأم السدس والباقي اثنان للاب ولم يكن للأم حاجب فالفريضة ايضاً من ستة لكن للأم الثلث والباقي عن نصف الزوج واحد للاب وان كان الميت زوجاً ولا حاجب للأم فالفريضة من اثني عشر للزوجة رهما وللأم سدسها والباقي سبعة للاب فلام حالتان تارة لها الثلث وأخرى لها السدس وعلى كل حال اما ان يرد عليها أولاً وكذلك الاب له حالتان حالة لا فرض له وهو ما اذا لم يجتمع معه ولد وحالة له السدس فرضاً وهي ما اذا اجتمع مع الولد وحينئذ اما ان يرد عليه أولاً وللبنت النصف فرضاً مع رد أو نقص أولاً معها أولاً فرض لها وكذا الحال في البنين والبنات بالنسبة الى الثلثين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وولد الولد وان نزل الى قوله والاقرب ﴾ تضمن كلامه هذا حكيم (الاول) ان ولد الولد وان نزل يقوم مقام الولد مع عدم ابيه أو أمه ومن هو في طبقته أو طبقتهما (والثاني) انه يقاسم الابوين كاليه أو أمه والاول اجماعي والاخبار به متضاربة ان لم تقل متواترة كما ادعى ذلك في النهاية في الثاني والاستدلال عليه بعموم الاولاد والبنات كما في الكافي عن الفضل والمسالك وغيرها محل نظر وتأمل كما يأتي انشاء الله تعالى نعم ان أريد عموم المجاز بالمعنى المعروف صح الاستدلال بعموم الاولاد والبنات وقد سلفت منه الاشارة الى ذلك ويأتي تمام الكلام فيه انشاء الله واما الثاني فلا نعرف فيه مخالفاً غير الصدوق في المقنع والفقير وقال في (المجمع) انه لا يخلو من قرب ورمى المشهور بالبعد والمجلسي في حاشية الفقيه انه موافق لظواهر الاخبار وستعلم الحال فيه وان الاخبار فيها تصرح بخلافه نعم هو مذهب كثير من العامة كما نقله الكليني وغيره وقول الشيخ في التهذيب انه مذهب بعض أصحابنا فانما يريد الصدوق بقرينة قوله واحتج له بخبر سعد وعبد الرحمن فتأمل وقد اعترف بعدم معرفة الخلاف الا منه جماعة منهم الحسن الأبى والارديلي والشيد في الدروس والمجمع وبعض ادعى الاجماع ولم يكثر بخلافه وبعض قال انه مسبوق بالاجماع ملحوق به كاتفاضل المتداد في التنقيح وبالجملة الاجماع معلوم ومتقول صريحاً وظاهراً في عدة مواضع ويدل عليه من الاخبار ما رواه ثقة الاسلام والشيخ عن زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام

في حديث طويل قالوا عليهما السلام وان لم يكن ولد وكان ولد ذكراً أو أنثاً فأنهم بمنزلة الولد الى ان قالوا وولد البنات يرثون ما يرث ولد الصلب ويحبسون ما يحبب ولد الصلب وأنه لنص صريح في المطلوب ومن بعيد القول ما قيل يحتمل أنه من كلام زرارة وما رواه الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان عن أهل البيت عليهم السلام (١) دون غيرهم في حديث طويل الى ان قال وولد الاخوة والاخوات يقومون مقام آبائهم وأمهاتهم في مقاسمة الجد والجدة كما يقوم ولد الولد للصلب مقام الأب (وما رواه) عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال ابن الابن اذا لم يكن من صلب الرجل أحد قام مقام الابن قال وابنة البنت اذا لم يكن من صلب الرجل أحد قامت مقام البنت (ووجه الدلالة) انه لو كان مشروطاً بشرط آخر وهو فقد الابوين لكان قد أقام مقام الشرط جزؤه الاعم وهو غير جاز ومثله صحيح البجلي ايضاً وخبر اسحق بن الابن يقوم مقام أبيه وفي (النهاية) الاخبار متواترة ويمكن ان يستدل عليه بما استدل به الصدوق لمذهبه من صحيح سعد بن أبي خلف والبجلي حيث يقول فيه عليه السلام بنات الابنة يقمن مقام البنات اذا لم يكن للبنت ولد ولا وارث غيرهن كالبنت اذا لم يكن للبنت ولد بان يكون قوله عليه السلام ولا وارث غيرهن جملة معطوفة على قوله بنات الابنة فيكون المعنى هن يقمن ويرثن ولا يرث غيرهن كالبنت اذا لم يكن للبنت ولد فيخرج الابوان بنص أو اجماع ويمكن ان يكون المراد اذا لم يكن للبنت ولد ولا وارث أقرب من أولاد الاولاد فيكون قوله ولا وارث غيرهن جملة حالية أو يكون المراد اذا لم يكن ولد ولا وارث غيره ورث ولد الولد المال كله وان كان له أبوان شار كما او يكون المراد كما قال الشيخ اذا لم يكن للبنت الابن الذي يتقرب ابن الابن به أو البنت التي يتقرب بنت البنت بها ولا وارث من الاولاد للصلب غيره وعلى هذه الوجوه وأظهرها الاول يكون الحديثان عليه لاله سلماً انهما ليسا فيما تقول لكننا ندعي ان وجه الاجمال فيها ملاحظة التقية اد قد علمت ان كثيراً من العامة على ما يذهب اليه الصدوق ومثلهما في الحل على التقية رواية البجلي الاخرى التي لم يسندها الى معصوم التي يقول ان بنات الابن يرثن مع البنات ورواية سعد بن أبي خلف التي يقول فيها ان الجد يرث مع بنات الابنة أو تحمل هذه على استحباب الطمعة ان لم قل انها مختصة بالابوين كما هو الحق الا ان الاستحباب الامر فيه سهل أو ان المراد بالجد جد البنات الذي هو أبو الميت سلماً انهما ظاهران فيما يقول الصدوق لمكان تقدم ذكر الولد والبنات ونفي الجنس (لكننا) تقول انهما ماضتان بالاجماع والاخبار الاخر المؤيدة بالشهرة ان لم يسلم الاجماع

(١) اعلم ان صاحب مجمع البيان أورد في بعض المقامات من كتابه المذكور أكثر أحكام الموارث على سبيل الاجمال وقال ان ذلك من أهل البيت عليهم السلام دون غيرهم فنظم صاحب الوسائل هذا الكلام في سلك الاحاديث الواردة عن أهل البيت عليهم السلام وتبعه في ذلك صاحب الرياض وتليذه الشارح في هذا الكتاب وتليذه الشارح في الجواهر قدس الله أرواحهم وغيرهم وسموها بمرسلة مجمع البيان الطويلة ولا ينبغي مافي نظمها في سلك الاخبار فانها أحكام استنبطها صاحب مجمع البيان باجتهاده من الاخبار التي بأبدينا أو منها ومن غيرها لكن المظنون قوياً الاول ومراده انها مأخوذة من أخبارهم عليهم السلام لا من غيرهم من العامة فهي لا تزيد عن سائر فتاوى فقهاء الامامية التي ينسبونها الى أهل البيت عليهم السلام وقد تنبه لذلك بعض فضلاء المعاصرين في شرحه على الشرائع المسمى بهداية الانام ونبها عليه في كتاب كشف التامض في أحكام الفرائض (محسن الحسيني العاملي)

أو بالأخبار المتواترة كما ادعى الشيخ ومنه خرجت الأخبار وعليه فيها المدار وبذلك يقيد إطلاق آية أولي الأرحام وإطلاق صحيح الخراز وهو قوله عليه السلام كل رحم بمنزلة الرحم الذي يحرم به إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت منه فيحجب به وكذا إطلاق الإجماع بأن الأقرب يمنع الأبعد أن لم يقل بالأجمال فيها كما قيل ولم يقل بأننا لا نسلم أن الأب أقرب من ابن الابن وإن نزل بل هو مساو له للإجماع والأخبار الدالين على مساواته له في الإرث ونحن لا نفرق الأقرب في بعض الأحيان إلا بدلالة أهل الذكر عليهم السلام هذا كله أن لم يقل بما ادعاه في المسالك من أن ولد الولد في هذا الباب ولد بالإجماع وربما ظهر ذلك من الكليني والفضل وغيرها فانه على هذا يمكن أن يستدل على المطلوب بقوله تعالى شأنه ولكل منهما السدس فإنه جل اسمه وشأنه قيد فيها كون السدس لها بوجود الولد والثالث بعده فإذا كان ولد الولد ولدا إجماعا في المقام حصل المطلوب (وأوهن) شيء يستدل به للصدوق ما قيل من أن الأبوين مساويان للأولاد والأولاد يوجبون أولادهم فكذا ما ساوواهم وذلك لانه قد قام أولاد الأخوة مقام آبائهم في مشاركة الأجداد وقام الجد البعيد مقام القريب في مشاركة الآخر إلى غير ذلك ثم إن ما ذهب إليه أيضا لا بد له فيه من تخصيص الخبر بالوارث النسبي كما لا يخفى (ومما يرد عليه) أنه يحكم بأن للزوجة والزوج نصيهما الأدنى مع ولد الولد فكيف لا يجعل ذلك في الأبوين إلا أن يقول بالفرق بين الزوجين والأبوين لكونهما يرثان بالقرابة والنسب دون الزوجين فانهما إنما يرثان بالسبب (وفيه) أن الزوجين يمتنان أي نسب كان قريبا كان أو بعيدا بخلاف الأبوين فتأمل أو تقول إن الحاجب لا يشترط أن يكون وارثا وربما لاح من التنقيح أن الصدوق يقول بأن للزوجين مع ولد الولد النصيب الأعلى لانه كالمدموم وفيه تأمل يطهر ذلك لمن تأمل الفقيه في ميراث الولد للصلب ويتفرع على قوله كما صرح به أن الأجداد يرثون مع ولد الولد السدس استنادا إلى رواية سعد بن أبي خلف المتقدمة وقد عرفت الوجه فيها وقد قال الشيخ إنها مما أجمعت المصابة على ترك العمل بها فقد تبين بطلان ما ذهب إليه الصدوق وإن ما شنع به على الفضل من أنه دل به قدمه عن الصراط المستقيم ليس في محله (نعم) ربما يمكن أن يقال على الفضل حيث استند إلى أن تبوت إرث ولد الولد من الآية الكريمة أنه يجب أن تكون القسمة للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يصح جعل ابن البنت بمنزلتها وإعطائه الثلث وجعل ابنة الابن بمنزلته وإعطائها الثلثين ويأتي توجيه ذلك وأما من لم يستند في ذلك إلى الآية الشريفة فهو في سلامة من هذا الاعتراض ولا حاجة به إلى التوجيه الآتي نعم قول الفضل في ابن ابن و بنت ابن للذكر مثل حظ الأنثيين يناقض ما قرره من أن كلا منهما يأخذ نصيب أبيه والوجه فيه أن ذلك خطأ من الناسخ أو منه حيث أراد أن يكتب مثل حظ الأنثيين فكتب الأنثيين ولعل الصدوق أشار في ذلك التشنيع إلى هذه بخصوصه (١) لكن هذا لم يزل فيه قدمه وإنما سعى فيه قلبه والافا كان الفضل ليناقض نفسه بمثل هذه في كتاب واحد من دون تقادم عهد وأما التوجيه (فتقول) أنهم نظروا إلى الآية في أصل الإرث وثبوته وإلى الاعتبار والأخبار في النصيب حيث كانت فيها أن أولاد الأولاد بمنزلة الأولاد فهو شامل لأخذ الحظ والنصيب فتأمل قوله ﴿

والاقرب يمنع الأبعد فلا يرث ابن ابن ابن مع ابن ابن ويرث كل منهم نصيب من يتقرب به فلولد البنت نصيب أمه ذكرًا كان أو أنثى وهو النصف مع الانفراد أو مع الابوين ويرد عليه كأمه وإن كان ذكرًا ولولد الابن نصيب الابن ذكرًا كان أو أنثى وهو جميع المال إن انفرد والفاضل عن القرائض إن اجتمع مع ذوي القروض كالابوين أو أحد الزوجين ولو انفرد أولاد الابن وأولاد البنت فلاولاد الابن الثلثان وإن كان واحد أنثى ولاولاد البنت الثلث وإن كان أكثر ذكرًا ولو كان معهما أبوان فلهما السدسان والفاضل بينهم على مايناه (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ والاقرب يمنع الأبعد ﴾ أي الاقرب من اولاد الاولاد بمنع الأبعد وهذا ما لا كلام فيه لاحد ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ويرث كل منهم نصيب من يتقرب به إلخ ﴾ هذا هو المعروف بين الاصحاب ما عدا السيد والحسن ومحمد وسالم بن ران المصري على ما يأتي بيانه وقد ادعى السيد أبو المكارم عليه اجماع الطائفة وهو ظاهر الشيخ في المبسوط حيث قال إلا أن عندنا يأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به وعند الفقهاء إلى آخره وعزى اليهم مذهب الصدوق وظاهر المحقق الطوسي أنه كاد يجمع عليه حيث قال وقريب أن يكون اجماعا وربما ظهر من الخلاف على ما في تلخيصه أنه وفاقي ونسبه في الايضاح وغاية المرام إلى فتوى الاصحاب وأما نسبه إلى المشهور فأكثر من أن تحصر ويدل عليه الاخبار المستفيضة كخبر زرارة المتقدم الذي رواه ثقة الاسلام والشيخ عن أبي عبد الله (١) وأبي جعفر عليهما السلام في حديث طويل قال عليهما السلام وإن لم يكن ولد وكان ولد الولد ذكرًا أو أنثى فأنهم بمنزلة الولد وولد البنين بمنزلة البنين يرثون ميراث البنين وولد البنات بمنزلة البنات يرثون ميراث البنات الحديث ووجه الدلالة ظاهر لعموم المنزلة وقوله عليه السلام يرثون ميراثهم شامل لأصل الارث وكيفيته فكأنه عليه السلام قال يرثون ميراثهم كما وكيفاً واحتمال اختصاصه بالسكن على تقدير تسليمه لا يوجب قصر عموم المنزلة عليه فتأمل وكصحيحه البجلي وسعد بن أبي خلف وغيرهما من الاخبار المتضافرة كرواية اسحق بن عمار وحسنه البجلي وصحيحته الأخرى على الصحيح وروايته إلى غير ذلك مما تضمن أن بنات البنت يقمن مقام البنت إذا لم يكن للبيت ولد ولا وارث غيرهن كما في صحيحة البجلي ومثلها صحيحة ابن أبي خلف إلا أنه زاد فيها وبنات الابن يقمن مقام الابن وكذا سائر الروايات ووجه الدلالة من وجوه (الاول) أن الظاهر المتبادر كون ميراث اولاد الاولاد من حيث قيامهم مقام ابائهم وأمهاتهم وهذا خلاف ما ذكره السيد وأتباعه لأنهم جعلوهم وارثين من حيث أنفسهم والقول بأن المراد توريثهم بقدرهم ولا يفهم أزيد من ذلك عدول عن الظاهر ورفض للتبادر ولو أريد ذلك لقليل لهم نصيب ابائهم من غير أن يوثق بلفظ القيام في الاخبار مكرراً فالتكرار أعدل شاهد على ما استظهرناه (الثاني) أن الظاهر من قيام الاولاد مقام الاباء والامهات تنزيلهم منزلتهم لو كانوا موجودين مطلقاً أي في أصل الارث وكيفيته وذلك يدل على المطلوب وإن الفرق بين هذين الوجهين ربما دق على من ينعم النظر (الثالث) أنه عليه السلام حكم بأن بنات البنت يقمن مقام البنت الواحدة والسيد لا يقول بأن البنات مقام بنت

ولو كان هناك احد الزوجين فله نصيبه الاذني وللابوين السدسان والباقي لاولاد الابين واولاد البنات اثلاثا واولاد البنات يقسمون نصيب أمهم للذكر ضعف الانثى على الاصح (متن)

واحد له لكن تمام بنات واحتمل ان الجمع باعتبار تعدد المواد أبعد شيء والا فاما الباعث على الجمعية في المحكوم عليه والافراد في المحكوم به حيث قال مقام البنت ولم يقل مقام البنات فالاختلاف دليل على ارادة ما ذكرنا وانه لو اوضح لا يكاد يخفى على ذي مسكة (فان قلت) ان كون بنات البنت يقمن مقام البنت لا ينافي مذهب السيد وأصحابه لان بنت البنت مقام البنت على مذهب السيد أيضا في قدر ميراثه بل هو غاية مقصوده نعم لو قيل ان ابن البنت مقام البنت لكان منافيا لمذهب السيد (قلت) هذا لا يرد على شيء من الوجوه التي ذكرناها في الاستدلال على انك ان لحظت الوجه الثالث سقط هذا السؤال عن درجة الاعتبار بالكلية نعم هذا السؤال ربما أوردته بعض الناس على من ذكر الخبرين في الحجة ولم يوحهما بما ذكرناه بل اقتصر على ايرادها وأحال معرفة الوجه المتأمل فيجئ من لم يمن النظر ويعترض بما ذكر فقد ذكر ان الدليل صريح في المطلوب مانع عن احتمال غيره فما في الكفاية والمفاتيح من ان الدليل غير صريح غير صحيح وربما لاح من الروضة في المقام ان عمل الاكثر مما يجبر ضعف الدلالة وليس كذلك لانه انما يجبر ضعف السند فقط الا على وجهه أشرنا اليه سابقا قلناه عن الاستاذ الشريف والظاهر انه أخذ عمل الاكثر مؤيدا لا جابراً للدلالة لانها عنده واضحة ويأتي تمام الكلام عند ذكر المصنف مذهب السيد رحمه الله ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فله نصيبه الاذني ﴾ أي على المختار وأما عند الصدوق رحمه الله فكذلك لم يظهر منه في الفقيه ونسبه اليه المولى الاردبيلي في الجمع ولعله بناء على انه لا يشترط في الحاجب أن يكون وارثا كما تقدمت الاشارة الى ذلك وقد علمت ان صاحب التنقيح مما يحتمل أن لا يكون عرف مذهب في أحد الزوجين مع ولد الولد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والباقي لاولاد الابن واولاد البنات اثلاثا ﴾ والدليل عليه بعد الاجماع صحيحا سعيد والبحلي المتقدمين الناطقين بقيام بنت الابن مقام الابن ويؤيده الاعتبار من ان الفروع لا تزيد على الاصول ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ على الاصح ﴾ يريد الاشارة الى القول الآخر وهو الاقسام بالسوية وهذا القول عزاه الشيخ في النهاية الى بعض الاصحاب واختاره في المبسوط ونقل ترجيحه عن القاضي سعد الدين ابن البراج استنادا الى ان قصة التقرب بالانثى الاقسام بالسوية وقد أشكل على كثير من الاصحاب هذا الحكم كالشهيد الثاني وغيره قالوا ان القول بأنهم يأخذون نصيب آبائهم مع القول باقسامهم بالتفاوت مع عدم دخولهم في الاولاد في قوله جل اسمه يوصيكم الله في اولادكم لا يخلوا عن اشكال وذلك لان ولد الولد اما أن يكون ولداً حقيقة أو لا فان كان الاول اتنى الاول وان كان الثاني اتنى الثاني (قلت) فنختار الاول ولا ينتفي الاول أعني أخذهم نصيب آبائهم (لانا قول) ان الدليل اخبار واجماع أخرج اولاد الاولاد عن حكم الاولاد في شيء مخصوص لاني جميع الخصوصيات فينبع الدليل فيبادل ويبقى الباقي أعني كيفية القسمة أو نختار الثاني ولا يلزم انتفاء الثاني لانا نقول الاولاد في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم مستعمل في الاولاد واولادهم من باب عموم المجاز بالمعنى المعروف فيكونون في حكم آبائهم الا ما خرج بالدليل بالتقريب السابق ثم ان من استند في ثبوت ارث اولاد الاولاد الى الاخبار والاجماع في راحة من

وقيل أن أولاد الاولاد لا يتقاسمون المال بينهم تقاسم الاولاد ﴿ خاتمة ﴾ لا يرث الجد ولا الجدة مع الابوين (متن)

هذا الاشكال لانه يقول أخذهم نصيب آبائهم يستفاد من الاخبار والاجماع واقتسامهم بالتفاوت يستفاد من الاجماع لان الاجماع الحاصل من زمن الشيخ الى الآن دليل عليه وهو كاف هنا وأما سعد الدين فلا يقدح خلافه في الاجماع على انه وافق القوم على اقتسام أولاد الاخت للابوين والاب بالتفاوت مع مشاركتهم لا أولاد البنت في ارث نصيب الأم ويمكن تجشم الفرق بين المقامين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل ان أولاد الاولاد يتقاسمون المال بينهم تقاسم الاولاد ﴾ قد علمت بان القائل بهذا القول هو السيد المرتضى في رسالة أفردتها وأبو عبد الله في السرائر وهو المنقول عن العماني ونسبه جماعة الى الشيخ سالم بن ران معين الدين المصري والموجود في المختلف انه قوى مذهب الشيخ والمرضى ومال اليه صاحب الكفاية والمفاتيح وصاحب الكشف وافق السيد أن ولد الولد ولد وخالفه في الحكم للدليل المتقدم وقد طال السيد رحمه الله في الاحتجاج له والاستدلال عليه (وحاصله) أن أولاد الاولاد يدخلون حقيقة في الاولاد اجماعاً ولهذا حرمت حلالتهم على أبيهم بقوله تعالى وحلائل أبنائكم وحرمت الانثى منهم لقوله تعالى وبناتكم وحجوا الزوجين عن نصيبهما الأعلى والابوين الى السدسين فيدخلون في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ولو خليا وظاهر الآية لشركنا بين الاولاد وأولادهم في الارث مع الاجتماع لكن الاجماع صرفها عن ظاهرها وأوجب أن يكون معناها بطناً بعد بطن ولانه لا خلاف في أن أولاد الابن اذا اختلوا ذكورة وأنوثة كان للذكر منهم ضعف الانثى وهو المشهور في أولاد البنت وما هو الا لشمول الآية الشريفة لهم ولانه يلزم من تورثهم نصيب من يقررون به تفضيل البنت الواحدة على البنين الكثيرين كما اذا خلف بنت ابن وعشرين ابناً من بنت والتسوية في بعض الصور لان بنت الابن تأخذ المال كله بسبب واحد فلو كان مكان هذه البنت ابن لساواها في هذا الحكم وأخذما كانت تأخذ البنت وذلك ممنوع في الشريعة وأما أخذ البنت اذا لم يخلف غيرها المال فانه بالفرض والرد وليس كذلك الابن (والجواب) انا نمنع شمول الاولاد لهم حقيقة عرفاً لمكان صحة السلب وتبادر أولاد الصلب وان شمولهم لغة والاجماع عليه ممنوع ان أريد الاول ومسلم ان أريد الثاني فتسمية الحسن والحسين عليهما السلام أبناء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما هو باعتبار الحقيقة اللغوية دون العرفية وان في ذلك كمال التعظيم وأما ثبوت الاحكام المذكورة لهم فبالاجماع والسنة وبنت الابن لم ينتقل المال اليها بالاصالة بل بالتبعية لانها انما أخذت نصيب أبيها فصح لنا أن نلزم التسوية بين البنت والابن وتفضيلها عليه ولا استبعاد ومن استبعد فهو لازم له في أولاد الاخوة والاختوات والاعمام والمات فظهر ان الممنوع في الشريعة انما هو المساواة في الابن للصلب والبنت له والاخ للاب والاخت له وأما مع بعد الدرجة فان الامثلة كثيرة (واعلم) ان جماعة من الاصحاب في باب الوقف وافقوا السيد على شمول الاولاد لا أولادهم حقيقة قالوا اذا وقف على أولاده ولم يقل لصلبي دخل فيه أولاد أولاده وهم المفيد والتقي والقاضي وابن ادريس والمحقق والشهيد في اللمعة وغيرهم وقد عرفت الحق في المسئلة ﴿ خاتمة ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يرث الجد ولا الجدة مع الابوين ﴾ هذا الحكم مجمع

عليه بين الاصحاب وقد حكى عليه الاجماع جماعة من الاصحاب رضي الله عنهم جميعاً كالشيخ في
المبسوط حيث قال عندنا والخلاف كما في تلخيصه والسيد في الانتصار والسيد أبي المكارم في الغنية
كما هو ظاهره والشهد الثاني في الروضة وفي (المسالك) نفى عنه الخلاف عن غير ابن الجنيّد والفاضل
المقداد في التقيح وهو ظاهر الكفاية والمفاتيح وغيرها ولا نعرف خلافاً الا من ظاهر الكاتب أبي
علي على ما يأتي بيانه وظاهر الكليني حيث قال بعد ان روى أخبار الطعمة ما نصه هذا قد روي وهي
أخبار صحيحة الا ان الاجماع ان منزلة الجد منزلة الاخ من الاب فيرث ميراث الاخ فيجوز ان تكون
هذه الاخبار خاصة الا انه أخبرني بعض أصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطعم الجد
السدس مع الاب ولم يطعمه مع الولد وليس هذا ما يوافق اجماع العصاة ان منزلة الجد والاخ منزلة
واحدة هذا كلامه وهو ظاهر في خلاف المشهور (قلت) الاجماع على نفي الوجوب والاستحقاق فلا ينافي
ثبوت الطعمة على وجه الاستحباب والظاهر ان هذا مراده من آخر كلامه ومراده بصحة الاخبار
الثبوت عن الائمة عليهم السلام بالقرائن والتواتر والا فليس جميعها صحيحاً بالاصطلاح الجديد (وتروم)
صاحب التقيح حيث سب الخلاف الى الصدوق أيضاً وهذا الوهم نشأ له من ظاهر كلامه حيث
قال ردّاً على الفضل ويرث الجد من قبل الاب مع الاب وكأن الفاضل المقداد لم يلحظ آخر كلامه
حيث قال في آخر الباب ما نصه والملة في ذلك ان الجد انما ميراثه السدس من مال ابنه طعمة فلما لم
يرث ابنه الا السدس سقط عن الطعمة وهذا صريح في موافقة الاصحاب فاطلاقه أولاً مقيد بهذا
لانه سيأتي بيان ان الطعمة هي الهبة والعطية وأما أبو علي فقد نقل عنه في المختلف انه قال وان
كان ما يأخذه ولد الحاضر يعني من الاحداد من الميراث بالتسمية ما يتجاوز السدس كان السدس
للحاضر طعمة من سهم ولده الذي تقرب الى الميت به لا من أصل المال وهذه العبارة ظاهرة في موافقة
الاصحاب في الاستحباب وان خالفهم في كون الطعمة من سهم الولد لا من أصل المال وأما عبارته
الآخرى التي نقلها في المختلف في مسألة أخرى فيقيد اطلاقها بهذه العبارة كما في عبارتي الصدوق قال
ابن الجنيّد فان حضر جميع الابن أو أحدهما مع الجد أو الجدة مع الولد للميت ممن لا يستوعب بما
سمي له ولوالدين جميع المال كاتبة وأبوين وجد كان ما يبق بعد حق الابوين والابنة ميراثاً لمن حضر من
الجديس أو الجدتين لمشاركتهم أحد الابوين في التسمية التي أخذوا بها الميراث الذي عين لهم هذه
عبارته فيحتمل أن يكون معناها ان الجد يأخذ ما زاد عن سدس الاب فيصير التقدير ان ما يبق
بعد حق الابوين والبنت الذي أخذوه بالعرض (١) ميراث أي طعمة للجدين بالنسبة الى الابوين
فقط بقرينة قوله في العبارة السابقة كان السدس للحاضر من سهم ولده الذي تقرب به الى الميت فتكون
تلك مقيدة لهذه في موضعين في أن الميراث طعمه وفي أن الباقي بالنسبة الى الاب لا البنت يأخذه
(٢) الجد ويبقى الثاني بين العبارتين في أن تلك صرحت بأن المأخوذ ليس من أصل المال وهذه
صرحت بانه من أصله ويمكن الجمع بأن يكون المراد من قوله في تلك من سهم الولد لا من أصل المال
أن المأخوذ هو الباقي عن سهم الولد فقط الذي كان يأخذه لولا الجد وليس هو من جميع الباقي عن
سهم الولد أعني الاب والبنت فيكون عبر عن جميع الباقي بأصل المال فترجع تلك الى هذه وتلتزم العبارتان
ويرتفع التناقض بجمع حووه فتأمل ويبقى الكلام في أن مذهبه حينئذ يكون ظاهراً في أن المأخوذ

لكن يستحب للأبوين الطعمة لكل واحد بالقل من سدس الاصل والزيادة مع زيادة نصيب المظم على السدس فلو نقص سقطت الطعمة في حقه دون الآخر (متن)

طعمة انما هو ما زاد عن السدس ولو كان أقل من سدس وهذا ظاهر كثير من عبارات الاصحاب والذي يؤيد ما ذكرناه من عدم مخالفة ابن الحنيد أن الشهيد في الدروس وجماعة من القدماء لم يذهبوا اليه خلافاً وان أبيت الانسبة الخلاف اليه فما أدري على أي ناقل تعول وعلى أي عبارة من عبارتيه تعتمد في نسبة الخلاف اليه وقد اضطربت الكلمة في النقل عنه لمكان اختلاف ظاهر عبارتيه هذا المصنف في المختلف ذكر في موضع أنه يذهب الى أن السدس طعمة من نصيب المظم وفي آخر أنه على سبيل الوجوب كذلك وإنه إرث وفي (الروضة) نقل عنه القول بالاستحباب بعد أن نقل عنه القول بالوجوب وكذا في المسالك والتفتيح وغيرها وفي (الروضة) قيد الوجوب عن ابن الحنيد ببعض الموارد فيكون قد عثر له على مورد خاص من موارد الطعمة قال فيه بالوجوب والمقطوع به من ملاحظة النقل عنه ان له في المسئلة أربعة مذاهب (الاول) الوجوب (والثاني) الاستحباب وهذان في أصل المسئلة (الثالث) ان السدس من الاصل (الرابع) انه من نصيب المظم وهذان في السدس (لنا) على المختار بعد الاجماع المعلوم والمنقول عن جماعة كما عرفت عموم الكتاب المجيد والاخبار المستفيضة عموماً وخصوصاً (أما) ما دل منها بعمومه فكصحيح الخراز وغيره من جميع ما دل على تقديم الاقرب وجميع ما دل على أن الاجداد يجتمعون مع الاخوة المتأخرين عن الابوين وجميع ما دل على أنه لا يجتمع مع الابوين والولد غير الزوج وجميع ما دل على تقسيم (قصة خل) ميراث الولد والابوين كحسنة عمر بن أذينة وصحيحة زارة في الفقيه (وأما) ما دل بخصوصه فصحيحة عبد الله بن جعفر الحيري على الظاهر ورواية علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام التي يقول فيها حجب الاب الجدد الميراث للاب وليس لأم ولا للجد شيء ورواية الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام حيث يقول ولا يعطى الجد شيئاً لان ابنته حجته عن الميراث وأما أبو علي فيحتج له بما ذكرناه في عبارته من الاعتبار وبصحيح البحلي ورواية اسحاق بن عمار وهذا الاعتبار مما يقابل بالانكار والخبران يأتي الكلام فيهما ان شاء الله تعالى قوله و ويستحب للأبوين الطعمة لكل واحد بالقل من سدس الاصل والزيادة مع زيادة نصيب المظم عن السدس لا بد قبل الخوض في المسئلة من بيان معنى الطعمة لوقوعها في الاخبار وكلام الاصحاب رضي الله تعالى عنهم (قال) أبو عبد الله محمد بن ادریس في السرائر ان الطعمة في لسان العرب الهبة ذكر ذلك أبو سعيد الاصمعي عبد الملك بن قريش في كتاب الابواب قال باب يقال هذا طعمة لفلان أي هبة وفي حديث بعض الصحابة ان معوية اعطى مصر عمرو بن العاص طعمة أي هبة انتهى ما في السرائر وهو الظاهر من القاموس وهو المعروف بين الاصحاب وقد صرح الشيخ في التهذيب والخلاف والنهاية وابن حزم في الوسيلة ان الطعمة غير الميراث وهو موافق لما نقله الحلي وقد تضمن قول المصنف رحمه الله هنا أحكاماً استحباب الطعمة وكون المظم الابوين والمظم كل واحد من الجد والجدة مطلقاً وان المظم أقل الاصرين مع زيادة نصيب المظم عن السدس (أما الاول) فاستحباب الطعمة في الجملة لا كلام فيه لاحد الا ابن الحنيد في بعض المواد على ما فهموا منه (الثاني) وهو أن المظم الابوان لا غير كل واحد من الجد والجدة مطلقاً لاب كان أو لأم فالاب يطعم أباه وامه والأم تطعم أباهاً وامها فهو خيرة النهاية

والسراير والوسيلة والشرائع والنافع والمختلف والارشاد والتحرير والدروس والمعة والتنقيح وتعليق الارشاد والمسالك والروضة وغيرها وهو المشهور كما في المختلف والتنقيح وتعليق الارشاد وغيرها وخالف أبو الصلاح في الكافي حيث خص الحكم بالجد والجدة للاب دون أجداد الأم واختاره أبو المكارم وتبعه عليه تلميذه المحقق الطوسي وتوقف في الجمع والكفاية والمفاتيح (لنا) على المختار في الجددة بعد اجماعي المبسوط والمخلاف الاخبار المستفيضة وفي الجد الاخبار المستفيضة أيضاً (منها) ما رواه الشيخ في الصحيح على الصحيح في محمد بن سنان واسحق بن عمار لان الرواية عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله أطمع الجد السدس فأجاز الله تعالى له ذلك وقد رواه الصغار أيضاً في بصائر الدرجات عن الحجال عن اللؤلؤي عن ابن سنان الى آخره (ومنها) ما نقلناه عن الكليني فيما سبق مرسل (ومارواه) الصدوق في الصحيح عن القاسم بن الوليد عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل ان رسول الله صلى الله عليه وآله جعل للجدسهما (وما رواه) الصغار أيضاً في حديث طويل في بصائر الدرجات الكبير عن محمد بن الجبار الى آخر السند والحديث (وما رواه) أيضاً عن يعقوب بن يزيد الى آخر السند والمتن (وما رواه) ايضاً عن ابراهيم بن هاشم الى آخر السند والمتن فقد ظهر أن ما سبه الى الاصحاب في المفاتيح من أنهم ألحقوا الجد الحاقاً غير صحيح أو أنهم استندوا الى رواية شاذة غير معمول بها أشار في الحاشية اليها أنها مرسله اسماعيل بن منصور حيث انها اشتملت على طرح واحدة من الجدات الاربع بالقرعة وان السدس بين الثلاث ولد وكذا في الاربعة الاجداد يطرح واحد بالقرعة ويقسم السدس بين البواقي (قلت) هذه الرواية وان ذكر الشيخ انها غير معمول بها ويظهر منه حملها على التيقية يمكن الحل على الحواز مع الابوين لان الطعمة على وجه الاستعجاب وأعجب شيء ما استدلل به له بعض الاصحاب من رواية سعد بن أبي خلف وقد تقدم نقلها وتوجيهها وانها ليست من الدلالة في شيء مما نحن فيه وبعض الناس استدلل بما رواه الكليني عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطمع الجد السدس طعمه والموجود في الكليني والوسائل وغيرها الجد لا الجد ولو كان الكليني رواها بلفظ الجد لما صح له أن يقول بمدا ان ذكر اخبار الطعمة الا انه أخبرني بعض أصحابنا الى آخر ما نقلناه عنه في صدر الحاشية وهذا الحكم وان كان الامر فيه سهلاً لمكان الاستعجاب الا ان الاولى معرفة الحكم من الدليل فلذا أطلنا الكلام في ذلك (وأما) ان الطعمة انما تكون من الابوين اللذين هما ولد الجد والجدة فهو المشهور من فتوى الاصحاب وظاهر بعضهم دعوى الاجماع وهو المفهوم من سوق الروايات وملاحظة موارد كحسن جميل وخبر اسحق وخبر عبد الرحمن ابن أبي عبد الله الذي رواه الصغار في البصائر والشيخ والصدوق ومرسل الكليني ومرفوع ابن رباط (وأما) الطعمة مع عدم وجود الابوين فهي مذهب (المقول عن خ ل) أبي بكر كما صرح به الشيخ ورواه في الاستبصار في خبرين (أحدهما) عن التيمي عن ابن أبي نسيم عن الطنافسي عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي آخر هذا الخبر نوع أشكال لا يتناهن على مذهب العامة وقد تعرض لبيان وتركيبه المولى المجلسي في حاشية الاستبصار ولا حاجة بنا الى ذكره (والثاني) عن محمد بن نسيم عن أبي نعيم عن ابراهيم بن اسماعيل بن جمع بن حارثة الانصاري عن الزهري عن فيضة بن ذؤيب قال جاءت الجددة الى أبي بكر فقالت ان ابن ابني مات فاعطني حتي فقال ما أعلم لك في كتاب الله شيئاً وسأستل

الناس فسأل فشهد لها المغيرة بن شعبة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاها فقال من سمع معك فقال محمد بن مسلمة فأعطاها السدس فجاءت أم الأم فقالت ان ابن ابني (ابن بنتي خل) مات فاعطني حتي فقال ما أنت التي شهد لها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاها السدس فان اقتسمتوه بيكما فأنتم أعلم وقد نقلناه كما وجدناه وفي كلام من مخالفة أهل اللسان مالا يخفى على أحد وعلى التقيي يحمل خبر غياث بن ابراهيم كما صنع الشيخ فاذا كان هذا مذهبا لهم كان في خلافهم والمطلق في بقية الاخبار يحمل على المقيد (وأما الثالث) وهو ان المأخوذ أقل الامرين مع زيادة نصيب المطعم عن السدس بمعنى ان الطعمة مستحبة مع زيادة النصيب في الجملة فان كانت الزيادة سدساً أو أكثر فالمستحب اطعام السدس فقط والا فالأقل فلم أجد من صرح به سوى المحقق الثاني في تعليق النافع والارشاد وبعض المحشين على الارشاد وهو خلاف ظاهر النهاية والسرائر والشرائع والنافع والارشاد والتحرير والمختلف والتنقيح والمسالك والمجمع والكفاية والمفاتيح لان ظاهر بعضها ان المطعم السدس مطلقاً كالمسالك والمجمع وغيرها وظاهر البعض انه لا يطعم الا اذا زاد النصيب بقدر السدس كما صرح به الشهيدان في الدروس واللمعة والروضة حيث اشترطوا زيادة نصيب المطعم بقدر سدس الاصل ابقاء للنصوص على ظواهرها مع التحرز عن تفضيل الحد أو الجده على الاب أو الأم وفي (تعليق النافع والارشاد) نسب ما اختاره المصنف هنا الى المشهور وادعى في تعليق الارشاد ان المصنف نسبة الى المشهور في المختلف والموجود فيه ان المشهور ان الطعمة هي السدس من أصل المال وفي (الروضة) ادعى ان مذهب الشهيد أشهر الاقوال (قلت) المفهوم من ظواهر الاخبار اطعام سدس الاصل فلو أطعماها الاب أو الأم السدس مطلقاً بقين بلا شيء أو يكون حصل لكل واحد منهما أقل من نصيب الجد والجده في بعض الموارد والامران كما ترى مخالفتان للاعتبار وما هو المعروف من قوانين الارث وضوابطه لان كان في ذلك ترجيح الأبعد على الاقرب فاذا كان الحال كذلك وجب أن يكون الاطلاق في الاخبار وكلام الاصحاب منزل على ما ذكره المصنف طاب ثراه وانهما لقابلان لذلك كما انه قريب منهما غير بعيد عنهما والمحقق الثاني فهم من كلام الاصحاب ما نزلناه عليه فصح له أن يدعي الشهرة لانه ينحصر الخلاف على هذا التنزيل في الشهيدين وظاهر بعض متأخري المتأخرين الذين قالوا باعطاء السدس مطلقاً وأبقوا الاخبار على ظواهرها من دون تحرز عما يلزم ذلك من التفضيل أو عدم بقاء شيء للوارث وانه من الضعف بمكان بل الخلاف بالنسبة الى المحقق الثاني منحصر في الشهيد وابن الجنيد على ما فهم منه جماعة من ان مختاره أطعماهم سدس نصيب المطعم ويدفعه ظواهر الاخبار خصوصاً خبر اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام في أبوين وجدته للأم السدس وللجدة السدس وما بقي وهو الثلثان للأب مضافاً الى الاجماع والذي يؤيد مختار المصنف اكمل تأييد ان الاصحاب اتفقوا الا من شذ كبصاحب المجمع على ان الطعمة انما تكون عند زيادة النصيب عن السدس مع ان الاخبار خالية عن ذلك بالكلية فلا سند لهم الا لاجماع وموافقة الاعتبار فكما نزلوا الاطلاق الاخبار على هذا القيد فلينزل اطلاقها واطلاق كلامهم على ما قيد المصنف اذ العلة واحدة بل علمنا من اعتبارهم هذا القيد الذي صرحوا به اعتبارهم لما ذكر المصنف وان لم يصرحوا به وانهم مجمعون عليه كما انهم مجمعون على اعتبار الزيادة عن السدس هذا (واما قوله تعالى شأنه) واذا حضر القسمة أولو القربى الآية فقد استدلل

فلو خلف أبوين وزوجا وجدا وجدة من قبل الاب وجدا وجدة. من قبل الام استحب للام طعمة أبويها بسدس الاصل بينهما بالسوية ولو كان أحدهما كان السدس له ولا طعمة على الاب فلو كان معهما اخوة استحب للاب طعمة أبويه بسدس الاصل بينهما بالسوية أو لاحدهما دون الام وكذا لو خلف أبويه واخوة استحب للاب الطعمة خاصة ولو خلف أبويه خاصة استحب لكل منهما الطعمة ولا يطعم أحدهما أبوي الآخر ولا طعمة للاجداد من الاب الامع وجود الاب وكذا لا طعمة للاجداد من الام الامع وجودها ولا طعمة للاجداد اذا علوا ﴿ تنمة ﴾ يحجي الولد الذكر من تركه أبيه بثياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما فات الاب من صلاة وصيام (متن)

بها بعض الاصحاب على استحباب العطة في الجملة كالفاضل السيوري وغيره واحتمله الاردبيلي في آيات الاحكام ثم حكم بعمده (قلت) ظاهرها الوجوب ولا قائل به ولهذا قيل انها منسوخة بآيات الارث (وفيه) انه لا منافاة حتى يقال بالنسخ مع ان الاصل عدمه فيكون مفادها الاستحباب فتشمل الاقارب الذين لا ارث لهم ومطلق اليتامى والمساكين المستحقين للاعطاء وقيد المساكين في مجمع البيان بالاقرار ولا دليل عليه من الآية وهذا الحكم شامل لكل وارث الا ان يكون ضمير منه راجعا الى ماترك الوالدان فيكون الاستحباب مخصوصا بالولد ومن يرث معه والظاهر انه راجع الى ماترك الميت وقيل الخطاب فيها للمريض بالصيغة لهؤلاء ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فلو خلف ابوين الى قوله بالسوية ﴾ كما قطع به في النهاية والطبقات والفنية والوسيلة والسرائر والشرائع والنافع والدروس وباقي كتب الاصحاب ممن تعرض لهذا الفرع والدليل عليه واضح وهو التساوي في الاستحقاق من غير معارض ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يطعم أحدهما أبوي الآخر ﴾ كما نص عليه جميع من تعرض له ويدل عليه قول الصادق عليه السلام في خبر اسحق في ابوين وجدة لأم لأم الأم السدس وللجد السدس وما بقي وهو الثلثان وفي مرفوع ابن رباط الحدة لها السدس مع ابنها ومع بنتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ الامع وجود الاب ﴾ تقدم الكلام فيه والاستدلال عليه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا طعمة للاجداد اذا علوا ﴾ قصر الحكم على ظواهر النص اذ الظاهر الاختصاص بالاقر بين مضافا الى ان الاصل العدم ﴿ تنمة ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ويحجي الولد الاكبر ﴾ قال في (مجمع البحرين) حبوت الرجل حباً بالكسر والمد أعطيته الشيء بغير عوض والاسم منه الحبوة بالضم وفي (القاموس) حبى فلان أعطاه بلاجزاء والحبوة مثله وفي (الصحاح) حباه يحبوه أي أعطاه الحباء أي العطاء وهذه الكلمة انما وردت في كلام الاصحاب دون الاخبار وثبوت الحبوة في الجملة للذكر الاكبر للصلب مما لا كلام فيه لاحد من طائفتنا انما يقع الكلام في المقام في أربعة أشياء تعيين المحبوبة وانه على سبيل الوجوب أو الندب والشرائط والفروع والكلام في المحبوبة يأتي في الشرائط (اما الاول) وهو التعيين فالتحتم ان ما يحجي به أربعة أشياء المصحف والسيف والخاتم والكسوة كما في رسالة المفيد التي رد فيها على الناصبي والمقنعة والتهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر وكشف الرموز والشرائع والنافع والتحرير والارتداد والمختلف والتبصرة والدروس واللمعة والمهذب والمقتصر والتنقيح وتعليق النافع والروضة

غاية المرام والكفاية والمفاتيح وهو ظاهر الايضاح والكنز وتطبيق القواعد لبعض وهو المنقول عن القاضي سعد الدين وأما أبو الصلاح فانه ذكر الاربعة الا انه قصر الثياب على ثياب مصلاه وفي (المسالك) استشكل في الاقتصار على الاربعة ومثله صاحب المجمع واقتصر في الاتصاف والغنية والطبقات على ماعد الثياب وهو المنقول عن الاعلام والاصباح وفي (الخلاف) كافي تلخيصه اقتصر على ماعد الخاتم ولا أعلم أحدا زاد في العدد غير ظاهر الفقيه في نواذر المواريث وسوى الكاتب فانه زاد آلة السلاح (لنا على المختار) الاجماع كما في السرائر وظاهر المبسوط والروضة والكفاية حيث نسب في هذه الكتب الثلاثة الاربعة الى الاصحاب والجمع المعروف باللام للعموم ونقل حكايته في المسالك عن بعض لاصحاب وأما نسبته الى المشهور فأشهر من أن تذكر (وأما الاخبار) فالمدكور فيها من غير تكرار عشرة أشياء في بعضها السيف والسلاح وفي آخر السيف والرحل والثياب وفي بعض آخر السيف والمصحف والخاتم والدرع وفي بعضها الرحل والراحلة والكتب وليس هناك خبر يشتمل على الاربعة المذكورة فقط الا ان المجمع مذكورة في مجموع الروايات وقد استمرت طريقة العلماء ولا سيما القدماء على الاستدلال ببعض الرواية دون بعض ووجدت في المجمع في نسخين ان الاربعة مذكورة في بعض الاخبار ولعله عنى خبر ربي المشتمل على الرحل والراحلة والكسوة والمصحف والسيف والخاتم نعم صريح المفيد في الرسالة ورود الخبر بذلك حيث انه بعد ان ذكر الاربعة قال خصه الله بذلك على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي سنته الى آخر كلامه وقوى شيخنا المعاصر السيد علي أعلى الله شأنه ان المراد بالدرع في صحيح ربي ثوب الرجل (١) وهو الظاهر من أبي العباس في المذهب حيث قال بعد ذكر الرواية وليس فيها من الثياب الا الدرع فتأمل وليس لها على ذلك مستند من لغة ولا عرف نعم يطلق الدرع على قبض المرأة فقط وقد يطلق على ازارها على ابي ما وجدت أحدا فهم كما فهماه من الصحيح المذكور وقد طعن في المجمع في صحة صحيحة ربي هذه لمكان محمد بن اسماعيل قال لانه ان كان ابن بزيع الثقة في ملاقاته بعد وان كان غيره فغير ظاهر (قلت) من لمعلوم لكل منبغ انه ليس ابن بزيع وانما هو النيسابوري ولا يضر عدم نصهم على توثيقه لانه شيخ اجازه وكتاب الفضل معلوم لدى الكايني وقد حكم كثير من الاصحاب بصحة روايته وفي ذلك اشارة على الحكم بتوثيقه كما نص على ذلك جماعة في احمد بن يحيى المطار وأحمد بن الوليد هذا وما رد به في المسالك مدعي الاجماع من انه لا بد له من مستند ولا مستند اذ الاربعة غير مذكورة في رواية بخصوصها فردود بطريقه أما الصغرى فلأن الاجماع كثيرا ما ينقذ لا عن رواية وأما الكبرى فلأن الجميع مذكور في مجموع الروايات كما عرفت نعم ربما يستغرب منهم مع استنادهم الى هذه الروايات التي لا معارض لها أخذهم ببعض واعراضهم عن البعض خصوصاً مع عدم اجتماع ذكره في خبر منها والاعتذار ممكن والامر مع الاجماع هين (وأما الثاني) فالجواب على سبيل الوجوب كما صرح به في السرائر وكشف الرموز والدروس والتحرير

(١) قال أبو يعلى في المراسم في باب لباس المصلي المحارب أن يصلي وعليه درع أبرسم فيحتمل أن يكون أراد بالدرع الثوب ويحتمل أن يكون أراد ان بطانة الدرع أبرسم وفي الارشاد يستحب للمرأة درع وقبض وخمار فاعترضوه بأن الدرع هو القميص وأجاب بعضهم بأن الدرع هو الازار (منه قدس سره)

وهو ظاهر رسالة المفيد بل صريحها وظاهر الفقيه والمبسوط والخلاف والتهاية والوسيلة والشرائع
والنافع والارشاد والتبصرة وتعليق النافع والارشاد وتعليق القواعد والتنقيح واللمعة والروضة والمفاتيح
وهو المنقول عن الجامع وظاهر القاضي بل هو معروف من مذهب الامامية حتى شنع عليهم العامة بذلك
وانتهض المفيد لرد التشنيع وسكت عن الترجيح في المذهب والمقتصر وغاية المرام وصاحب المجمع بعدان
نفي البأس عن قول السيد احتمل تفصيلاً خالف فيه الاصحاب فحكم بالاستحباب ان أخذ مجاناً بمعنى انه
يستحب ذلك للورثة وبالجواب ان أخذ بالقيمة واما الاقتصار ففي (السرائر والتحرير) انه حكم فيه بالجواب
ونسبه اليه في ظاهر المبسوط وكشف الرموز والدروس (قلت) بعض عبارة المبسوط ظاهرة في الجواب
وبعضها محتمل ونسب اليه في المختلف والايضاح والمذهب والمسالك والتنقيح القول بالاستحباب بل في
المختلف انه نص عليه وبعض الاصحاب حكى حكاية ذلك عنه ولم يحكمه عنه فقد تعارض القتل الا ان
الشيخ والحلي واليوسفى أعرف بمذهبه وبرأيه من عبارته من غيرهم لتقدمهم ودعوى ان ذلك في غير
الاتصاف بوجهها نسبة ذلك اليه فيه في السرائر على اني وجدت كتاباً يدعي انه جمع فيه جميع مسائل السيد
فلم أجده تعرض لذلك في غير الاتصاف ويؤيد ان مذهبه الجواب ما ذكره في مسئلة ان الزوجة لا ترث
من رابع الارض من ان هذه المسئلة تجري مجرى المسئلة المتقدمة من ان الولد الا كبر يخص بالمصحف
والسيف الى آخره ومثله قال المفيد في رسالته والاستاذ الشريف أدام الله حراسته فهم من الاتصاف
الجواب واختاره وربما يؤيده قوله ان ذلك بالقيمة لا مجاناً واستدلالة على ذلك ظاهر في الجواب (واما
الاستحباب) فهو مختار السيد أبي المسكارم في الغنية والمحقق الطوسي في الرسالة والمصنف في المختلف
والحراساني في الكفاية واليه مال في المسالك والايضاح والمجمع وهو المنقول عن المختصر الاحمدي (واما)
أبو الصلاح فكلما محتمل للامرين لانه قال ومن السنة ان يحجى الى آخره وعليه استاذنا المولى محمد
باقر أدام الله حراسته (لنا) على ان الحبة واجبة في الجملة لاجماع المنقول في رسالة المفيد والمبسوط والخلاف
والسرائر والاتصاف على ما عقل منه الشيخ والمجلى والأبي وظواهر الاخبار المتضاربة المعتبرة لمكان لام
الملك او الاختصاص اذ لا يحصل الاختصاص بدون الجواب لان الاستحباب لا يتعين المصير اليه وظاهرها
انه مختص بنفس المذكورات فلا يبيده الاختصاص باستحباب تخصيصه بها لان الاختصاص بمحكمها لا بها
فتأمل هذا كله مضافاً الى الشهرة المعلومة والمنقولة في عدة مواضع كالكشف والدروس والمسالك والمفاتيح
وقتل حكايتها في الكفاية عن بعض الاصحاب (احتج القائلون بالاستحباب) بالاصل وعموم الآيات
وروايات الارث مع اختلاف روايات الحبة واجمالها لعدم نصوية اللام في الجواب مضافاً الى اجماع
الفنية وما ذكر في حجة المختار هادم للاصل مخصص للعموم رافع للاجمال على تقدير تسليمه وذلك بان
نقول قد اشتملت الاخبار على اعطاء عشرة اشياء من دون تنقيص على وحب أو استحباب لكن
الدليل دل على اعطاء أربعة منها فيكون اعطاء الباقي على طريق الاستحباب اما مع الاحساب او بدونه
والقول بالاستحباب فيما عدى الاربعة وان لم يصرحوا به لكننا نعلم انهم لا يأتون عنه لمكان الاخبار
المتضاربة مع التسامح في السنن وان لحظنا ان اللام حقيقة في الملك ففيد الجواب ومثله الاختصاص
كما تقدم يصح لنا ان نقول انها مستعملة في حقيقة الملك ومجازه من باب عموم المجاز بالمعنى المشهور
وكذا ان قلنا انها للاختصاص ويكون الدليل على ذلك هو اجماع على وجوب الاربعة فيكون
ماعداها مستحباً وعلى التقديرين يرتفع وصمة الاختلاف الذي استند اليه بعض من قال بالاستحباب

وانما يحى اذا لم يكن سفيها ولا فاسد المذهب ويخلف الميت غير ما ذكر (متن)

واجماع الفنية لا يفتي غنى لمعارضته بمثله وزيادة وقد تسالم الناس على ان الاعطاء من دون احتساب وما خالف الأبو علي على ما نقل عنه والسيد وبعض أهل عصر اليوسفي كما ذكر في كتابه ومال اليه في الطبقات والمختلف لكن من عدا السيد من واقفه على ذلك يسهل الامر عنده لان كان قائلًا بالاستحباب اذ قد علمت ان الكاتب والطوسي والمصنف في المختلف قائلون به وربما أشعرت عبارة الكشف ان من عاصره ايضاً قائل به وقد نسبة في الدروس الى الندره وهو كذلك على ان الاجماع حتى اجماع الفنية واطلاق الاخبار حجة عليه والا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة كما في خبر المقرئ في لان كان مشتملاً على سؤال وجواب (احتج) السيد بأن في الاحتساب سلامة لظواهر الكتاب وعملاً بما أجمع عليه الاصحاب من التخصيص وأيده في المختلف بلزوم الاجحاف الناشئ من أخذ الرجل والراحلة وغيرها كما في بعض الاخبار (وأنت تعلم) ان العموم مخصوص بما ذكرنا والاجحاف منتف إذ أخذ ماءدا الاربعة خلاف ما اخترنا هذا (وقال المفيد) في الرسالة انه يأخذ ذلك اذا كان هناك تركت سوى ما ذكر وكان يسيراً في جنب ما خلف الوالد ولو كان في جملة هذه الاشياء ماله قدر عظيم لما استبد به دون الورثة والقول في هذه على العادة وهو ان يترك الرجل تركه فيكون لا كبر ولده ما ذكرناه (واما الشرائط) فظاهر الاكثر اشتراط التعدد في الولد وتحقيق معنى التفضيل حقيقة ويدل عليه ظاهر الخبر واما انه يحى من لا كبر منه وان لم يكن اكبر من غيره كما اذا تساوا في السن فهو مختار المبسوط والجامع على ما نقل عنه والابضاح والمهذب والدروس والتنقيح وغاية المرام والكفاية وهو المشهور كما في غاية المرام والاشهر كما في الكفاية (ويمكن أن يستدل) عليه بخبر الفضلاء ومرسل ابن أذينة وخبر شعيب ولم أجد من خالف في ذلك غير الشيخ في النهاية وابن حمزة في الوسيلة ونقل ذلك عن المذهب القديم بناء على ان المراد بالولد الشخص وأما اذا كان واحداً في (المبسوط) يسقط هذا الحكم وفي (المجمع) انه يحى (قلت) في اكثر الروايات الا كبر ولا يتحقق مع الاتحاد وفي بعضها لابنه فيشمل المتحد والمتعدد مع التساوي ويحمل على الاكبر مع التعدد والتفاوت ثم ان الظاهر اختصاص ولد الصلب كما هو نص الارشاد والمجمع اقتصاراً في خلاف الاصل على اليقين ويحتمل العموم بناء على عموم الولد ولا بد من تحقق الذكورة ويحتمل القرعة في الحثي وهو بعيد والظاهر اعتبار السن فلو كان الاصغر بالغاً دون الاكبر حيي الاكبر ويحتمل البالغ والتشريك وفي الاخبار ما يدل على ان الاخير من التوأمين في الولادة اكبرهما وذلك لان بيت الولادة كيس وما في آخر الكيس يكون دخل فيه قبل الذي في رأسه وعند الولادة أول ما يخرج الذي في رأسه ولو تساوا خروجاً تساوا فيه على تأمل ولو كان الاكبر أنثى خص به الولد الذكر وان كان أصغر كما صرح به جماعة ويدل عليه صحيح ربعي والاقوى اشتراط انفصاله حياً وعدم اشتراط البلوغ لحلو النصوص والفناوى عنه وهو ظاهر الاكثر والظاهر من السرائر والوسيلة اشتراطه ونقل عن قطب الدين انه نقل عن المصنف ان الصغير لا يحى ولا يقضي ببقية الشرائط والفروع تأتي عند ذكر المصنف لما حقه قوله قدس سره وانما يحى اذا لم يكن سفيهاً ولا فاسد المذهب كما في النهاية والسرائر الا انه ترك حرف العطف فقال لا يكون سفيهاً فاسد الرأي والكشف والتحرير والارشاد والبصرة واللمعة وغاية المرام وفي (المجمع) اختاره

فلو لم يخلف سواه لم يخص وكذا لو قصر النصيب عنه على اشكال ولو كان الاكبر اني لم تحب واعطي أكبر الذكور ولو كان الاكبر متعددًا فالاقوى القسمة (متن)

في أول المسئلة وتوقف فيه في آخرها وهذا الحكم منقول عن الجامع هذا ان أردنا بفساد الرأي في عباراتهم فساد المذهب كما فسره به في التنقيح والروضة كما هو الظاهر (وقال في المتن) لا يكون فاسد العقل ولا سفياً فأثبت مكان فاسد الرأي فاسد العقل وربما لاح من السرائر ان السفه هو فاسد الرأي وفي (الوسيلة) شرط ثبات العقل وسداد الرأي واستشكل في الروضة والمسالك في الاول والمحقق الثاني في تعليق الارشاد على عدم اشتراط عدم السفه وعلى اشتراط عدم فساد الرأي وما اشترطه المصنف هو المشهور كما في الشرائع والروضة (لنا على المختار) اجماع السرائر على الامرين ان كان مراده بفساد الرأي فساد المذهب وان كان تفسيراً للسفه فيثبت المنع فيه به (وأما فساد المذهب) فاشتراط انتفائه ظاهر الرسالة الزاماً له بمعتقد كما هو الشأن في كثير من الاحكام وعلى القول باشتراط القضاء فأظهر شي، وربما ظهر من الروضة دعوى اجماع المتأخرين عليها حيث قال ذكر ذلك ابن ادریس وابن حزمه وتبعهما الجماعة فتأمل والاخبار وان لم يشترط فيها ذلك الا انها لا تنافي لجريان الاحكام على الغالب ويؤيده الشهرة المعلومة وكون السفه منافياً لحكمة الجبوه فاندفع ما في المسالك من ان السفه لا يمنع الاستحقاق هذا كله مع ما في ذلك من الاقتصار في خلاف الاصل على اليقين ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿فلو لم يخلف سواه لم يخص﴾ كما في المتن والنهية والمبسوط والوسيلة والغنية والسرائر والشرائع والنافع والتحرير والارشاد والتبصرة والدروس والمعدة وغاية المرام وهو ظاهر الايضاح والكنز وغيرها وتوقف في المسالك والروضة وحزم بالمدم في المفاتيح (لنا على المختار) اجماع كما في الغنية والسرائر وظاهر المبسوط حيث نسبته فيه الى أصحابنا وظواهر الاخبار لان الواجب حمل اللفظ على الغالب والغالب وجود تركة ممتد بها في الجملة وعليه ينزل اطلاق الاصحاب كما يأتي وهو الموافق للاعتبار أعني عدم لزوم الاجحاف على انه قد يفهم من ظاهر الجبأ الذي لهج به الاصحاب وظاهر الروضة ان الجبأ موجود في النصوص حيث قال في هذا الفرع والنصوص خالية عن هذا القيد الا أن يدعي ان الجبأ يدل بظاهره عليه انتهى (قلت) قد علمت أنه ليس في الاخبار ذكره أصلاً قال في (المسالك) ان الاجحاف والاضرار يلزمهم فيما لو ترك نزرأ يسيراً كالدرهم الواحد (قلت) هذا يندفع بما ذكرنا من تنزيل الاطلاق على وجود مال معتد به في الجملة ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وكذا لو قصر النصيب عنه على اشكال﴾ أي لا يحجب لو قصر نصيبه عن مقدار ما يحجب به ويحتمل أن يقال ان المراد لو قصر نصيب الولد المساوي له في الذكورية والاول هو الاظهر على أنه يستلزم الثاني وربما عبر بعدم قصور نصيب كل واحد عنها فيكون العموم مخصوصاً بالذكور المساوي له في الذكورية وأما غيره فلا يدخل لعدم المناسبة خصوصاً الزوجة ووجه الاشكال من عموم الاخبار ومن وجوب الاقتصار في خلاف الاصل على اليقين وهذا الشرط لم يذكره المصنف في التحرير والارشاد ولم يوافق عليه أحد فيما أجد بل الاكثر اما بخلاف أو ساكت نعم احتمله أبو العباس والشيد نحرزاً عن الاجحاف والاجحاف متف اذا بقي هناك مال معتد به في الجملة والاصل والعموم قاضيان بعدم هذا الشرط ﴿قوله﴾ ﴿ولو كان الاكبر أني الى قوله فالاقوى القسمة﴾ تقدم الكلام في هذين الحكيمين

ولو تعددت هذه الاجناس اعطي في الثياب وفي الباقي اشكال اقربه اعطاء واحد يتخير
الوارث وفي المامة نظر (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو تعددت هذه الاجناس ﴾ أخذ المصنف في ذكر الفروع وبقي
هناك بعض الشروط كاشتراط عدم الدين المستوعب للتركة لان الدين مقدم على الارث وربما احتل
العدم لانها ليست من باب الارث بل ظاهر الروايات ان هذه الاشياء له مطلقاً فهي ملك لارث
فأمل واشتراط عدم كونه رقاً ولا كافراً حين موت أبيه فلو أعتق أو أسلم قبل القسمة لم يجب (ومنها)
اشتراط قائه على الايمان والرشد فلو أقلع عنها أو عن أحدهما استعبدت منه أو قيمتها لأن هذا
الشرط كما اعتبر ابتداءً فليعتبر استدامة فأمل فيه ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ أعطي في الثياب ﴾
أي أعطي الولد الاجناس في الثياب وان هذه العبارة لم يهد للمصنف مثلها والمعروف بين جميع الاصحاب
اعطاء جميع الثياب والمراد بها ما كان يلبسها أو أعدها للبس وان لم يكن لبسها كما صرح بذلك الاكثر
وخالف أبو الصلاح فقصرها كما عرفت على ثياب المصلي وأبو علي وأبو عبد الله على ما كان يعتاد لبسه
ويديمه (وقال المفيد) في الرسالة المراد بالثياب ما كانت عليه أو معدة للباسه دون جميع ثياب بدنه (حجة
الاوئين) عموم الروايات ولا يخلو قول الكاتب والحلي من قوة عملاً بالثيقن في خلاف الاصل وقد
ادعى عليه الاجماع في السرائر وأما أبو الصلاح فلا أعرف له مستنداً وربما انطبق قوله على قول الحلي
لان الغالب في ثياب المصلي أن تكون هي المعتادة للبس أو يقال لعله أراد ليقضي وهو لا يسها فأمل
وبما ذكر يعلم عدم الحبوة فيما لم يكن من الثياب معداً لنفسه اذ لا يقال لثوب عد زيد انه ثوب زيد
ويبقى الكلام فيما اعتاد لبسه محرمًا فان فيه اجتهالين وأما الثوب من اللد فالظاهر دخوله لدخوله في
الكسوة الواردة في بعض الاخبار وفي شد الوسط والخف وما في معناه والقلسوة احتمالان أقربهما في
الحنف عدمه وفي الثياب المفصلة ولم تكمل خياطتها احتمالان والاقوى العدم ﴿ قوله ﴾
قدس سره ﴿ وفي الباقي أشكال اقربه اعطاء واحد يتخير الوارث ﴾ يريد انه اذا تعدد السيف والمصحف
والخاتم في اعطائه الجميع أشكال (الوجه الاول) من الاشكال ان الحبوة على خلاف الاصل والص
في هذه انما ورد بلفظ الواحد وحينئذ فيتخير الوارث في تعيين ذلك الواحد من كل جنس كالوصية
وهو خيرة الايضاح والحق ان الخبر ليس للوارث بل يأخذ ما كان يغلب نسبه اليه لان كان يعتاده
ويديم لبسه أو قرائته كما في السرائر والدروس والمسالك والروضة وهو ظاهر المذهب وغاية المرام وادعى
عليه في السرائر الاجماع فان تساوت النسبة والاعتبار فهناك يتخير الوارث كما في المسالك والروضة
ويحتمل القرعة قوياً (والوجه الثاني) من الاشكال ان الظاهر من الروايات ارادة العموم فالمتقضي
موجود وهو الاكبرية وكون المحبي به مصحفاً وغيره وهو خيرة المجمع فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس
الله تعالى روحه ﴿ وفي المامة نظر ﴾ يحتمل أن يكون النظر راجعاً الى تعدد المامة فيحتمل اعطاء واحدة
على خيرة الوارث ويحتمل اعطاء الجميع لصدق اسم الثياب على كل واحد منها وهو الحق ان كانت
من الثياب والا فلا يحتمل أن يكون النظر راجعاً الى دخول المامة وعدمه (وجه الاول) ان الوارد في
الاخبار انما هو الثياب والكسوة وكل منها يتناول المامة عرفاً كما هو مختار جماعة ويؤيده ان الولد انما
اختص بهذه كما صرح به السيد وغيره لقيامه مقام أبيه وسداده مسده واقتضاء ذلك لدخول المامة أظهر

شيء (وأما وجه المدم) فلان المذكور في كلام الاصحاب وفي الروايات ثياب البدن والكسوة والرأس ليس من البدن والكسوة لا تتناول العمامة لانهم أجمعوا على تقييد آية الكفارة التي تضمنت الكسوة بما عدا العمامة مضافاً الى الاقتصار على المتيقن في خلاف الاصل (قلت) ليس في الاخبار ذكر البدن وأما الموجود ثياب جلده كما في روايتي المقرئ وفي أبي بصير وأما كلام الاصحاب ففي (المقنعة والنهاية والشرائع والنافع والدروس) ذكر البدن وفي (المبسوط والخلاف والسرائر) الجلد وفي (التحرير) ذكر الجسد وفي (اللمعة) ثيابه والحاصل ان عبارات الاصحاب غير متفقة سلماً ولكننا نقول ان البدن اسم لما تعلقت به الروح (النفس خ ل) المحردة فالرأس من البدن وربما أمكن أن يقال ان قوله تعالى شأنه فالיום نجيك بيدك مؤيد لذلك فتأمل وما في (القاموس) من ان البدن من الجسد ما سوى الرأس معارض بظاهر الصحاح والكسوة مما تتناول العمامة عرفاً ولولا الاجماع على عدم دخولها في كسوة الكفارات لقننا بها وربما أيد الثاني بما دل من الاخبار على خروج العمامة من الكفن وبما قل الفاضل الهندي في كتاب الصلوة ان المفيد نص على ان العمامة ليست من الثياب وربما أيد الاول بانها لا تباع في الدين فلو لا دخولها في الثياب المستثنات لبيعت وفي (حاشية الفاضل الميسي والمسالك) في الكلام على دفن الشهيد أن العمامة واقلنسوة والسر او يل من الثياب (وقال في المسالك) انه المشهور بين الاصحاب

﴿ فروع ﴾ قال الشيخان في المقنعة والنهاية والمحقق في الشرائع والنافع والمصنف في التحرير والارشاد والتبصرة وجماعة آخرون ان على الاكبر أن يقضي ما فات الميت من صلوة أو صيام وجعل ابن حمزة ذلك شرطاً خامساً وليس في الروايات ما يدل على قوله بل ظاهر الفتوى والرواية وجوب القضاء وان لم يكن جبهه وثبوت الجبهه وان لم يكن على الميت صلوة أو صيام فينبى الجبهه والقيام بالقضاء عموم من وجه وقد اختاره الاستاذ المولى محمد باقر ادام الله حراسته ولعله يدعي ان كل من ذكره في المقام أراد جعله شرطاً فلا يكون شاذاً كما في المفاتيح مع ما فيه من الاحتياط والاقتصار على المتيقن (قلت) لعل من ذكره لم يرد الاشتراط بل يبان ماله وما عليه وعدم الاشتراط هو الاقوى وعليه الاستاذ الشريف ادام الله حراسته وهذا القضاء انما يكون اذا وجب على الاب بالاصالة دون الاستئجار والصلوة تشمل اليومية والكسوف والاحتياط وفي المنذورة وجهان وأما الصوم فيشمل شهر رمضان والكفارات وبدل الهدي ويجب عليه المباشرة بنفسه الا مع العجز أو يوصي الاب بالاستئجار أو يأذن له فيه ولو أتلف الحباً في مرضه فلا غرم على التركة وان كان فراراً من الجبهه ولو أوصى الميت بصرفها في جهة مباحة فالأقرب اعتبارها من الثلث ولو زادت فالأقرب توقفها على اجازة الاكبر لا غير هذا ان قلنا بتعلق الوصية بها وقد تقدم تمام الكلام في هذا الفرع في كتاب الصلوة في الفروع الستة التي ذكرت في مواقيت الصلوة ﴿ تنبيه ﴾ قال الصادق عليه السلام في حسنة حريز اذا هلك الرجل فترك بنينا فلأكبر السيف والدرع والخاتم والمصحف فان حدث به حدث فلأكبر منهم والظاهر ان معناه فان مات الاكبر قبل موت أبيه فلأكبر من المذكور الباقيين ويحتمل أن تكون الجملة الثانية تأكيداً للاولى وفي خبر المقرئ في سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ماله من متاع يتيه الحديث والظاهر ان الكتاب أسقطوا لفظ أبوه فالتقدير الرجل يموت أبوه والرجل في خبر ربي مركب البعير وربما يقال للسكن ولما يصحبه الرجل من الاثاث هذا تمام الكلام في الجبهه

﴿الفصل الثاني﴾ في ميراث الاخوة والاجداد ومطالبه ثلاثة (الاول) في ميراث الاخوة للاخ من الابوين أو الاب المنفرد المال فان تعددوا تشاركوا بالسوية وللأخت من قبل الابوين أو الاب المنفردة النصف والباقي يرد عليها ولو تعددت فلهما أو لهن الثلثان بالسوية والباقي بينهما بالسوية ولو اجتمع الذكور والاناث فاللهم للذكر ضعف الانثى ويمنع المتقرب بالابوين مطلقا المتقرب بالاب خاصة ويقوم المتقرب بالاب مقام المتقرب بالابوين من الاخوة عند عدمهم وقسمتهم قسمتهم (متن)

﴿الفصل الثاني في ميراث الاخوة والاجداد﴾ هذا بيان المرتبة الثانية ودليلها على سبيل الاجمال عموم الكتاب المجيد كآية أولي الارحام والسنة الفراء كجميع ما دل على ان الاقرب يمنع الأبعد وان كل ذي رحم بمنزلة الذي يجربه واذا التفت القرابات فالسابق أحق بميراث قريبه واجماع الاصحاب رضي الله تعالى عنهم جميعا على ان الاقرب يمنع الأبعد مع موافقة الاعتبار ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿للاخ من الابوين أو الاب المنفرد المال فان تعددوا تشاركوا بالسوية الى قوله ويقوم﴾ اشتمل قوله هذا على أحكام هي أن الأخ المنفرد يحوز المال وأنه ان تعددوا تشاركوا فيه بالسوية وأن للأخت النصف وللأختين الثلثين بالسوية وأن الاخوة والاخوات اذا اجتمعوا اقتسموا بالتفاوت وقد دل عليها جميعا (صحيح) بن سنان المروي بعدة طرق (وحسن) موسى بن بكر (وحسن) ابن بكير الذي رواه علي بن ابراهيم في تفسيره (والاجماع) معلوماً ومتقولاً أما الكتاب المجيد فقد دل على ان الاخ المنفرد ينفرد بالمال كما فسرت الآية الكريمة في الحسنتين وعلى أن النصف للواحدة والثلثين للثنتين وأما كونهما لما زاد فدليله الاجماع ورواية أبي بصير وحسنة الحلبي ولما صح الاستدلال بما وافق والاعراض عما خالف امكن الاستدلال بهما في المقام وان اشتملتا على خلاف ما نقول به ودليل كون الباقي بعد النصف والثلثين للواحدة والاثنتين فما زاد يعرف مما سلف في الفت والبتين من أولوية الاقرب ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويمنع المتقرب بالابوين مطلقاً المتقرب بالاب﴾ الاصل عدم المنع كما عليه العامة كما في المنفعة وسيأتي بيان ذلك لكن دل الدليل وهو (اجماع) أنمة الهدى عليهم السلام كما في المنفعة و (صحيح) الكناسي الذي هو أبو خالد القمط ذكره الشيخ في كتاب رجاله بهذه الكناية في رجال الباقر عليه السلام عنه عليه السلام أخوك لا ييك وأملك أولى لك من أخيك لا ييك (وما رواه) الشيخ والصدوق عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين عليه السلام ان أعيان بني الأم أقرب من ولد العلات قال الفضل وهذا مجمع عليه على ما قل عنه (قال في المصباح) أعيان الناس أشرفهم ومنه قيل للاخوة من الابوين أعيان والعلات اذا كان أبوم واحدا وأمهاتهم شتى الواحد عله مثل حبات وحيه وفي (النهاية) الأعيان الاخوة لاب واحد وأم واحدة مأخوذ من عين الشيء وهو النفيس وبنو العلات الاخوة لاب واحد وامهات شتى وقال بعض وجه التسمية بالعله ان الزوج قد نهل من الاولى ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿ويقوم المتقرب بالاب الى آخره﴾ يدل عليه الاجماع وعموم الآيات والروايات مع امكان الموافقة للاعتبار ولم يفرق بينهما الاصحاب الا فيما اذا خلف أختاً لاب مع أخ لأم فانهم في هذه اختلفوا في أن الرد هل

وللواحد من ولد الام السدس اخاً كان او اختاً والباقي يرد عليه وللأثنين فصاعداً الثلث بالسوية والباقي يرد عليهم بالسوية ذكورا كانوا أو إناثا او بالتفريق ولو اجتمع الاخوة المتفرقون فللمتقرب بالام السدس إن كان واحداً والثلث ان كان اكثر بالسوية والباقي للاخوة من قبل الابوين للذكر ضعف الانثى وسقط المتقرب بالاب ولو كان المتقرب بالابوين واحداً ذكرًا فله الباقي ولو كان انثى فله النصف والباقي يرد عليها دون المتقرب بالام وان تعدد ولو كانت المتقرب بالابوين اختين فلهما الثلثان وللواحد من كلاله الام السدس والباقي يرد على المتقرب بالابوين خاصة دون المتقرب بالام ولو اجتمع الاخوة من الاب خاصة مع الاخوة من الام فللواحد من قبل الام السدس ذكرًا كان او انثى والباقي للمتقرب بالاب ان كان ذكرًا او ذكورا وإناثا ولو كانت انثى فله النصف والباقي يرد عليها وعلى الواحد من كلاله الام ارباعا على رأي (متن)

هو عليهما أو على الاخت فقط واتفقوا على تعيين الرد عليها اذا كانت لابوين دون الاخ للأم كما سيأتي مفصلاً (وليعلم) أن الاجماع التي ذكرناها في المقام مذكورة (منقوله خ ل) في كثير من كتب الاصحاب كالبسوط والفنية والسرار وغيرها وانما تركنا التنبيه على ذلك لوضوح الامر في هذه الاحكام ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ وللواحد من ولد الأم السدس الى قوله ولو اجتمع ﴾ اشتمل قوله هذا على خمسة أحكام لا أجد فيها مخالفاً فالدليل على ان السدس للواحد من الأم الاجماع معلوماً ومنقولاً والكتاب الكريم والسنة الفراء (أما الكتاب) فقوله تعالى (فان كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) فقد فرض الله سبحانه وتعالى له السدس وقد أجمع المفسرون على انه للأم والمروي في صحيحة محمد وتفسير العياشي ان الكلاله هي الاخوة والاخوات للأم في هذه الآية الشريفة وفي آخر السورة للاب والأم وهو منطبق على ما ذكر أئمة اللغة حيث قالوا انها ما كان من الاقارب على حواشي النسب وليس في عموده وذلك من عدا الآباء والاولاد في تركيب الآية وجوه ذكرت في محلها (وأما السنة) فصحيحنا محمد وعبد الله بن سنان وحسنه بكير التي رواها العياشي ويدل على ان الباقي يرد عليه بعد الاجماع ما تقدم من أولوية الاقرب بالنص والاجماع وأما ما يدل على ان الثلث سهم ما زاد بعد الاجماع الكتاب الكريم وهو قوله تعالى (وان كانوا اكثر فهم شركاء في الثلث) والاختار المتضافرة والدليل على ان ذلك بالسوية (الاجماع) كما في مجمع البيان حيث قال فيه ولا خلاف بين الامة ان الاخوة والاخوات من قبل الأم يتساوون في الميراث على انه معلوم أيضاً (وظاهر الكتاب) لان الظاهر من الشركة التسوية حيث قال عن رجل فله شركاء في الثلث كما صرحوا به في بحث الوصية والوقف وصحيحة محمد وحسنه بكير ورواية مسمع حيث قال عليه السلام وللأخوة والاخوات من الأم الثلث فهم فيه شركاء سواء ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو كان أنثى الى آخره ﴾ حكم بالرد على كلاله الاب والأم دون كلالتها كما في المقننه والنهايه والمبسوط وتلخيص الخلاف والوسيلة والفنية والسرائر والنافع والشرائع والطبقات والارشاد والتحرير والمختلف والتبصرة والدروس وغاية المراد

وعليها خاصة على رأى لدخول النقص ولما روي عن الباقر عليه السلام في ابن اخت لام وابن اخت لاب ان لابن الاخت للام السدس والباقي لابن الاخت للاب وفي طريقهما عن ابن فضال وفيه قول ولو تعدد المتقرب بأم كان له الثلث وللأخت للاب النصف والباقي يرد عليها خاصة او أخماسا ولو كان مع الواحد من قبل الام اختان فصاعدا للاب فلولواحد السدس وللأختين فصاعدا الثلثان والباقي يرد أخماسا على الجميع او على المتقرب بالاب خاصة على الخلاف (متن)

والمذهب والمقتصر وتعليق الارشاد والروضة والمسالك والتنقيح والمجمع والكفاية والمفاتيح وهو ظاهر المراسم وكشف الرموز وبملاح من الايضاح والكنز وغاية المرام للاجتماع كما في السرائر والغنية وغاية المراد وظاهر الخلاف والدروس والمجمع والكفاية وقد نقل حكايته عن جماعة (في التنقيح) عن بعض الاصحاب (في المختلف) عن أكثر علمائنا وحكي في هذه الثلاثة انه مشهور وأشهر وفي (المفاتيح) كاد يكون اجماعا وانه لمعلوم لمعلومية المخالف وهو الحسن والفضل وندرته ويدل عليه صحيحة محمد وحسنة بكر لمكان المحصر المستفاد من قوله عليه السلام فهم الذين يزدادون وينقصون يعني كلاله الاب بالنسبة الى كلاله الأم ويؤيده مواقة الاعتبار لقوة وصلة ذي السبين ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿أو عليها خاصة على رأي﴾ كما في الفقيه والمقنعة والتهديب والاستبصار والنهاية والخلاف والطبقات والوسيلة والمختلف في موضعين هنا وفي مسألة العمة والحالة والدروس وغاية المراد والمذهب والمقتصر والتنقيح وتعليق الارشاد والمجمع والكفاية والمفاتيح وقواه في العمة ومال اليه في الروضة وعليه القاضي والتقي ونجيب الدين على ما نقل عنهم ونسبه في الروضة الى المفيد وفي غاية المراد الى ظاهره وفي (الايضاح) ان كلامه مشعر به والحق ان ظهوره من المقنعة بين لانه بعد ان حكم ان للاخ من الام السدس والباقي للاخ من الاب قال وكذلك لو كان بدل الاخوة الى ان قال فالحكم فيه سواء واضطرب في المقام كلام الحلي ومن نسب اليه القول بالاشتراك فانما نظر الى آخر كلامه في المسئلة حيث قال ويشترك كلاله الأم مع كلاله الاب فحسب في الفاضل على قدر سهامهم الا انه قال قبله بأسطر ما نصه والصحيح من أقوال أصحابنا المحصلين ان لواحد الاجداد من الأم اذا انفرد الثلث وان كان من الاخوة من قبلها أحد كان له ولهم الثلث بينهم بالسوية والباقي لكلاله الاب أخا كان أو أختا جداً كان أو جدة ومحل الشاهد قوله أو أختا فتراه كيف حكم بانها اذا اجتمعت مع الاخ والجد من قبل الأم كان الباقي عن الثلث لها وهذا واضح (وذهب الشيخ) في المبسوط والسيد حمزة في الفقيه والمحقق في كتابيه وتلميذه الابي في كشف الرموز والمصنف في التحرير والتبصرة الى القول بالاشتراك وعليه الكاتب أبو علي والحسن والكيدري على ما نقل عنهم ونسبه في الايضاح والكنز الى المشهور لا في هذا المقام بل في مسألة اجتماع الجدة للأم مع الجدة للاب ولقد اضطرب كلامهما هناك في بيان وجه الاشكال اضطراباً شديداً كما سيأتي بيانه انشاء الله تعالى والقول الاول أقوى وأولى للحصر المستفاد من الصحيح والحسن كما مر ولوثة ابن فضال الذي لم يعثر له على زله بنص علماء الرجال وينبغي القطع في الطريق (١)

(١) سيأتي لنا كلام في تحقيق الحال في حال الطريق الى ابن فضال في باب ميراث الزوجة (منه قدس سره)

ويمنع الاخوة من يتقرب بهم من اولادهم واولاد الاب من العمومة والعمات والخولة والخالات واولادهم دون الاجداد والجدات وقال ابن شاذان إن للاخ من الام مع ابن الاخ للابوين السدس والباقي لابن الاخ وليس بجيد لان كثرة السبب تراعى مع تساوى الدرج (متن)

بظهور النقل من كتابه فأمل على ان عمل اكثر الأصحاب بها جابر لها ولما رواه في جمع البيان في الحديث الطويل (١) الذي صرح فيه بذلك وعلمه بان ذا الأم لا يزداد ولا ينقص وربما استدل على ذلك بصحيح الكناشي حيث يقول عليه السلام فيه وأخوك لايك أولى بك من أخيك لأمك بأن يقال ان المراد ان له ما بقي ان كان ذكراً ويرد عليه خاصة ان كان أنثى ويؤيده ان الآية والاجماع والخبار دالة على ان الثلث والسدس للتقرب بالأم وهو ظاهر في كون ذلك فقط اذا كان معه من يرث فيكون الرد مخصوصاً بغيره ممن لا فرض له مثل ما اذا كان معه المذكور من الاخوة للاب أو الابوين وادان كان معه صاحب فريضة يرجح في الرد من كان من جنس من كان مخصوصاً بالرد مع فرضه ثم ان الدليل الدال على ان المتقرب بالاب يقوم مقام المتقرب بالابوين ظاهر في كون حكمه حكمه فكما ان الرد هناك كان مخصوصاً به فليكن هنا كذلك ولا يعارضه كون القرب هناك من وجهين لان القرب بالاب قائم مقام القرب بالابوين فيأخذ من يتقرب به حصّة من يتقرب بهما فكما لم يكن عدم القرب من وجهين ماعاً عن ذلك كذلك لم يمنع عن كون الرد له ثم انه لو كان ذكراً اختص بالرد فكذا الانثى فأمل (وقد احتج) له بدخول النقص عليها فتكون الزيادة لها (ورد) بأن دخول النقص لا يوجب الاختصاص بالزيادة كما في البنت مع الابوين اذ الرد عليهما وعليها اخماساً (وأجاب في غاية المراد) بأن التخلف لماع وهو وحود معارض يدخل النقص عليه أعني الابوين اذ لا ريب ان فرضهما مع الولد غيره مع عدمه وربما يقال عليه انا نمنع الملازمة وانها لمحتاجة الى البيان ان سلم رفع النقص (٢) على ان دفعه غير مسلم اذ النقص (٣) انما يكون عن فرض وهما صاحباً فرض مع الولد ولا نقص معه فلا نقص عن الفرض ومع عدمه (٤) فلا فرض للاب فلا نقص والأم صاحبة فرض ولا تنقص عن فرضها فالنقص وارد خصوصاً بالاب (ويمكن أن يجاب) بأن مراد المستدل ان كل من يدخل عليه النقص بأن يزيد تارة وينقص أخرى يختص بالزيادة اذا لم يجتمع مع من يدخل عليه النقصان فلا يستقيم النقص بالبنت مع الابوين لانها يدخل النقص عليهما لان ساهما مختلفة فأمل (احتج الآخرون) بالتساوي في الدرجة وقدر المحصص (والجواب) المنع من قدره وقد عرفت على اننا ربما نمنع التساوي واجماع الفنية ان شمله لا يغني مع العلم بكثرة المخالفين على انه معارض بمثله اذ هو خبر واحد وهذا والمسئلة لا تخلو عن شوب الاشكال ويذكر من توقف كالمصنف هنا وفي الارشاد وولده والشهيد الثاني وغيرهم

قوله **قدس الله روحه** ويمنع الاخوة من يتقرب بهم من اولادهم واولاد الاب من العمومة والعمات والخولة والخالات **سهي** القلم فأثبت الاب مكان الجد على ما وجدته في نسخ متعددة الا أن تقول المراد بالاب الاب الاعلى واولاد الاب عطف على الموصول وقد أطبق الأصحاب على ان الاخوة مطلقاً صنف واحد كما هو الشأن في الاولاد وفي الاجداد الاقرب منهم يمنع الأبعد وليسوا

(١) قد بينا في بعض المحاشي السابقة ما في عده حديثاً من الاشكال (محسن) (٢) بالاضاد المعجمة (٣) بالصاد المهملة (بخطه قدس سره) (٤) أي عدم الولد

صنفين كالاخوة بالنسبة الى الاجداد يرث الجد الأعلى مع الاخ القريب لتعدد الصنف فالاخ للأم أقرب درجة من ابن الاخ للابوين والاصل في ذلك الاجماع والنصوص المتضاربة على أولوية الاقرب والشهيد الثاني رحمه الله في المسالك قال بان الاعتبار في ترجيح الاقرب على الأب إنما هو في جزئيات الاصناف ومفردات المراتب لا بين المراتب نفسها قال فابن البنت يمنع ابن ابن الابن قال وهذا هو المفهوم من تقديم الاقرب فالاقرب لغة وعرفاً مضافاً الى النص الصريح (قلت) ليس في الاخبار ما يدل على هذا الاعتبار بخصوصه وهوان الترجيح في القرب والبعد بين جزئيات الصنف دون الاصناف نفسها بل موثقة أبي أيوب ومكاتبه الصغار تنطقان بأن ترجيح الاقرب على الأب بعد جاريين المراتب نفسها وذلك لان مكاتبه الصغار هكذا رجل مات وترك ابنة بنته وأخاه لأمه وأبيه لمن يكون الميراث فوقع عليه السلام في ذلك الميراث للاقرب ثم ان من البديهيات لغة وعرفاً صحة قولنا الابن أقرب من العم والاب أقرب من الجد فصح لنا أن نقول ان الاقرب لا يعتبر فيه اعتباره في صنف واحد بل يجري في الاصناف المختلفة اللهم الا أن يكون مراده ان ترجيح الاقرب على الأب إنما يعتبر في جزئيات الاصناف لكونها من مظان الشبهة وذلك بعد تفريق الاصناف وترتيب المراتب وانقاد الاجماع على ذلك وليس المقام هنا مقام اشتباه اذ من البديهيات صحة ان ابن الابن أقرب من الخال فلا حاجة الى الاستدلال في مثل هذا على أولوية الاقرب فتأمل جيداً (وذهب الفضل) الا أن الاخوة صنفان كما يفهم من فرقه بين الاخ للأم والاخ للاب مع تساويهما في السببية بالنسبة الى الاخ للابوين حيث حكم بارت ابن الاخ للابوين مع الاخ للأم ومنعه مع الأخ للاب وهذا يدل على أن الاخوة عنده صنفان فذو الاب والابوين صنف على حدة وذو الأم صنف آخر فاعتبر القرب والبعد في الاول فورث الاخوة للابوين دون اخوة الاب لمكان الاقربيه وورث الاخ للاب دون ابن الاخ للابوين لان الاخ أقرب منه ولما كانت الاخوة للأم صنفًا آخر حكم بأن ابن الاخ للابوين يرث مع الاخ للأم فيلزمه أن يرث ابن الاخ للاب مع الاخ للأم وابن الاخ للأم مع الاخ للابوين وقضية ذلك أن أولاد الاخوة لا يرثون اكونهم أولاد اخوة بل لدخولهم في أولي الارحام لكن ما نقل عنه الصدوق في الفقيه من الاحتجاج بقضي بخلاف ذلك كله وذلك لانه نقل عنه بأنه احتج بأن ابن الاخ للابوين بمنزلة الاخ لما فله فضل قرابة بسبب الأم وعلى هذا فلا يرث ابن الاخ للاب مع الاخ للأم ولا ابن الاخ للأم مع الاخ لانه ليس له زيادة قرب (ثم) ما احتج له به في المسالك مستنبطاً له ينطبق على ذلك لكه خلاف ما نقلوه عنه في الاحتجاج (قال في المسالك) بعد أن فرع من تقرير مذهبه ما نصه وفرع عليه أن الاخ للأم مع ابن الاخ للابوين يأخذ فرضه وهو السدس والباقي لابن الاخ للابوين أو الاب محتجاً بأن قرابتهما من جهتين فيأخذ كل منهما من جهة قرابته يريد أن قرابة ابن الاخ للاب من جهة غير جهة قرابة الاخ للأم وكذلك ابن الاج للابوين له جهة غير جهة الاخ للام ثم قال بخلاف ما لو كان الاخ لاب وابن الاخ لاب وأم فإن المال كله للأخ من الاب لان قرابتهما من جهة واحدة (قلت) لو لحظ ما نقله عنه الثقة الصدوق في الفقيه من الاحتجاج له كما عرفت لعدل عما احتج له به وعما نسبته الى أجلاء الاصحاب من أنهم احتجوا له بخلاف ما يظهر من كلامه وان ردهم لم يقع في محله كلاً بل احتجاجهم له عين ما نقله الصدوق عنه وذلك لأنهم احتجوا له بكثرة الاسباب وهو عين ما نقل عنه وردوه بأن كثرة الاسباب إنما تؤثر مع تساوي الدرجة وانه لفي محله فلم يزيدوا في الاحتجاج له عما احتج هو به لنفسه

ولو دخل الزوج أو الزوجة كان لهما نصيبهما الأعلى وللأخت أو الأخت أو هما نصيبهما السدس إن كان واحداً والثالث إن كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين واحداً كان أو أكثر ذكرًا كان أو أنثى ومع عدمهم فللمتقرب بالاب خاصة كذلك إلا أن يكون أنثى واحدة مع زوجة فللزوجة الربع وللأخت من قبل الأب النصف وللواحد من كلاله الأم السدس والباقي يرد على الأخت الأب خاصة أو عليها وعلى المتقرب بالأم أرباعاً على الخلاف (متن)

وما عليهم أن لا يكون كلامه متافراً غير ملتزم الأطراف لكن كان الواجب أن ينيهوا على اضطراب كلامه وكأنهم أعرضوا عن مطاويه كما أن الشهيد الثاني لحظ ذلك ولم يلحظ ما نقل عنه من الاحتجاج ولقد ظفرت بمن يحكي عن الكافي للثني (١) أنه حكى عن الفضل أنه ورث ابن الأخ للابوين أو للاب وإنه مع الأخ للأم فإنزلاً للاب أو لهما مع ابن الأخ للأم لاختلاف جهة القرابة قال ولا يشبه هذا ولد الولد لأن الأولاد إنما يرثون لكونهم أولاداً وأولاد الأخوة لا يرثون لكونهم أخوة بل لدخولهم في أولي الأرحام وهذا يدل على أن الأخوة أهناف لا صنف واحد ويقضي بأن ابن الأخ للأم فإنزلاً لا يشارك الأخ للابوين كما فهمناه من كلامه آمناً وقد نقل عنه أنه وافق في هذا ما عليه الأصحاب وقال أنه أقرب منه بطن وقرابتهما من جهة واحدة وهذا يخالف ما نقل عنه في الكافي محل تأمل فكللامه أما مضطرب أو الخلط وقع في النقل عنه وقد سهى قلم الصدوق في الفقيه في المقام حيث قال راداً عليه ما نصه ويلزمه على قياسه أن المال بين ابن الأخ للاب والأم وبين الأخ للاب لأن ابن الأخ له فضل قرابة بسبب الأم (وأنت خير) بأن مقتضى ذلك أن يكون المال كله لابن الأخ للابوين لكنني وجدت المصنف طاب ثراه في بعض نسخ المختلف نقل عنه أن المال كله لابن الأخ وهذا حق ولعله في غير الفقيه وفي بعض النسخ ذكر ما وجدناه في الفقيه ويمكن تأويل ذلك بنوع من العناية فتأمل قوله ﴿قدس الله روحه﴾ ولو دخل الزوج أو الزوجة إلى آخره الدليل على أنهما يأخذان نصيبهما الأعلى وعلى أن من تقرب بالأم من الأخوة يأخذ نصيبه المسمى له سدساً كان أو ثلثاً وعلى أن الباقي للمتقرب بالابوين أو الأب عند تقديمه ما دل على بطلان العول من نص واجماع مضافاً إلى ما تضمنته صحيحة محمد وحسنه بكير الطويلتين من أن كل من ذكره مرتين في القرآن الكريم من الفرائض العليا والدنيا لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما بوجه إذا كان هناك وارث غير ذي مرتبتين لأن الظاهر أن بيان المراتب يدل على حصرها وعدم الزيادة عن العليا وعدم النقص عن الدنيا وذلك كالزوج والزوجة والأم بخلاف من ذكرت له مرتبة واحدة فقد ينقص عنها ويزيد عليها وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً ومن هنا يعلم الحال فيما إذا دخل الزوج أو الزوجة على الأجداد والجداً كما سيأتي وقد تقدم ما يدل على أن المتقرب بالاب خاصة يقوم مقام المتقرب بالابوين كما تقدم بيان الحال فيما إذا ترك أخاً لاب وأخلاً لام وزوجة وإن الراجح الرد على الأخت وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله إلا أن

(١) صرح كاشف الغطاء بوجود ذلك بعينه في الكافي للكليني فالظاهر أن نسبته إلى الكافي للثني وقع سهواً والذي من عادته نقل كلام الفضل إنما هو الكليني فراجع (محسن الحسيني)

﴿المطلب الثاني﴾ في ميراث الاجداد للجد المنفرد المال وكذا الجدة سواء كان لاب أو لام ولو اجتمع الجد والجدة تساويان ان كانا لأم وان كانا لاب فللجد الثلثان وللجدة الثلث وللجد أو للجدة أو لهما لأم مع جد أو جدة أو هما لاب الثلث ان كان واحداً أو أكثر بالسوية والباقي للجد أو للجدة أو لهما للاب اثلاثاً (متن)

يكون أنتى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وللجد المنفرد المال وكذا الجدة سواء كان لاب أو لأم ولو اجتمع الجد والجدة تساويان ان كانا لأم وان كانا لاب فللجد الثلثان وللجدة الثلث وللجد أو الجدة أو لهما لأم مع جد أو جدة أو هما لاب الثلث ان كان واحداً أو أكثر بالسوية والباقي للجد أو للجدة أو لهما للاب اثلاثاً ﴾ الدليل على ان المنفرد جداً أو جدة لاب أو لأم يجوز المال أجمع الاجماع (١) وصحيحة الخذآء ورواية سالم بن الجعد مضافاً الى عموم الآية وظواهر النصوص مع موافقة الاعتبار فمن اقتصر على الاخيرين فعمله لم يظفر بالرايتين ويدل على تساوي الحد والجدة للام اذا اجتمعا الاجماع وانه لمنقول في عدة مواضع كالمنية وغيرها مؤيداً بالاصل وبانه هو الظاهر من الشركة وما خالف الا ابن الجنيذ ثم تردد كما سلف ويمكن أن يستدل على ذلك بما يفهم من مطاوي الاخبار من عموم مساواة الاجداد للاخوة مضافاً الى ما نقله الكليني عن يونس ساكتاً عليه فيكون بمنزلهم في كل الاحكام الا اذا انعقد اجماع على المخالفة أو نطق بها خبر كما في موثقة محمد بن مسلم وبهذا يمكن أن يستدل بعد الاجماع على الحكم بالتفاوت اذا كانوا لاب ويزيد هذا بأن في بعض الاخبار ان الحد كواحد من الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين كما في صحيحة زرارة فاذا كان حكم الاجداد مع الاخوة حكم الاخوة فليكن كذلك مع الافراد والاجتماع مع مثلهم من جدة أو جدات اذ يبعد أن يكونوا مثلهم حال اجتماعهم معهم ولا يكونوا كذلك حال الافراد مع عدم دليل من نص أو اجماع ان لم نقل بانعقاده في المقام اذ يلزم حينئذ الاهمال والحوالة الى آراء الناس كما يقوله مخالفونا مضافاً الى ما جاء في الصحيح عن زرارة قال سئلت أبا جعفر عليه السلام عن فريضة الجد فقال ما أعلم أحداً من الناس قال فيها الا بالرأي الا (٢) علي عليه السلام فانه قال فيها بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما وجدنا في الاخبار ما يدل صريحاً على أن الجد والجدة للاب يتفاوتان أو يتساويان اذا لم يكن معهم غيرهم من اخوة هل عندكم من دليل فتخرجوه لنا غير ما ذكرنا أو تقولوا فيما نحن فيه بالتفاوت باقتياس على الاولاد ولا يمكن القول بالتسوية لعدم الدليل والظهور لا عن مدرك غير كاف في المقام فلا بد من الاهمال وترك الجدال واتباع الاصحاب رضوان الله عليهم جميعاً وبهذا التقريب بعينه يستدل على ان للجد أو الجدة أو لهما لأم الثلث وما بقي فلامتقرت بالاب (فنعول) اذا كان ذلك حكمهم مع الاخوة فليكن كذلك اذا انفردوا بالتقريب السالف حرفاً فحرفاً مضافاً الى الدليل الدال على ذلك أعني موثقة محمد قال قال أبو جعفر عليه السلام اذا لم يترك الميت الاجدة أبا أبيه وجدته

(١) اعلم انه في المبسوط احوال بيان هذه الاحكام على ما ذكره في النهاية ثم قال وفيما عقدناه لمن يرث بالقرابة بيننا مقنع ثم اشتغل بنقل أقوال العامة وربما ظهر منه ان هذه الاحكام محل وفاق (منه قدس سره) (٢) الاستثناء منقطع (منه قدس سره)

أم أمه كان للجدة الثلث وللجد الباقي وهي صريحة الدلالة متلقاة باقبول موافقة للاعتبار الناطق بان من يتقرت شخص يأخذ نصيبه وصدق الأم على الجدة مجاز خلافاً للمختلف على ان الاجماع منقول في الكشف وظاهر الخلاف ان لم يكن صريحه لانه في تلخيصه نسب القول بالسدس الى أهل الخلاف وانهم مطبقون على ذلك وبعض الناس نسب نقل الاجماع الى صريح الخلاف وربما ظهر من السرائر أيضاً (فان قلت) الاصل في ذلك الرواية وأقصى ما دلت على حكم واحد من تسعة (قلت) قياس الاولوية المقطوع بها لان كان المناط منقحاً والمنقح له الاجماع الذي ندعيه وقضاء العقل بعد ورود الحكم فيمن ذكر عدم (١) الزيادة والقصة عنه (٢) بالنسبة الى من لم يذكر فبطل ما قاله في الكفاية من عدم دلالة الرواية على الحكم المذكور وايضاح ذلك يظهر من بيان جميع الصور (فنقول) اشتملت الرواية على حكم الجدة للأم والجد للاب وهو الصورة الاولى (وأما الثانية) فجدة للأم وجدة لاب ففي الطرف الاول نقول ليس الحد بأسوأ حالاً من الجدة حتى تأخذ هي الثلث ويأخذ هو السدس ولا قائل بالزيادة وفي الطرف الثاني ان لم تنقص الجدة عن الجد في أخذ الباقي لم تزد عليه ولما كان الجد للأم لا يزيد نصيبه في المقام عن الثلث ولا ينقص عنه كما عرفت تعين كون الباقي لها وهب امها أخت فتأخذ نصيبها والباقي رد عليها لعدم القائل في المقام بالرد على ذي الام سلمنا ولكن قد علمت ان الراجح اختصاصها بالرد (الصورة الثالثة) جدة للأم وجد وجدة لاب فالثالث للجدة للأم في الطرف الاول بحكم الرواية لان الجدة للاب انما دخلت على الجد للاب لا عليها اذ هي من كلاله الاب فاذا ثبت أن اثنت لذات الأم لا تنقص عنه ثبت ان الباقي للجد والجدة للاب لا يزيدان عليه فأمل ومنه يعلم حال (الصورة الرابعة) وهي الجد للأم مع جد وجدة لاب وحال (الخامسة) وهي الجد للأم والجد للاب (وأما الصورة السادسة) فهي جد وجدة للأم مع جد لاب هما في الطرف الاول لا يزيدان ولا ينقصان اذ لا قائل بالزيادة ولا بالنقص بل ولا باحتمالهما فتعين الباقي للجد للاب في الطرف الثاني ومنه يعلم حال (السابعة) وهي الجد والجدة للأم مع الجدة لاب وحال الصورة (الثامنة) وهي الجد والجدة للأم والجد والجدة لاب لان الجد والحدة للأم لا ينقصاه قطعاً عن الثلث (وأما التاسعة) وهي جدة للأم مع جدة لاب للحدة للأم الثلث قطعاً من دون نقصان وأما الزيادة ففتفيه أيضاً تعين الرد على ذات الاب على المختار ان فرضت اختاً والامر في ذلك كله واضح يظهر بأدنى تأمل هذا وفي المسئلة أقوال أخر موافقة لأهل الخلاف كما صرح به في تلخيص الخلاف (منها) ان للجد للأم السدس مع الجد للاب والباقي للجد للاب وهو قول الصدوق والحلي وابن زهره ولا مدرك لهم الا ما لعله يفهم من خبر زراره المحمول على التقيّة ومثله قول الفضل والحسن على ما نقل عنهما ان للجدة أم الأم مع أم الاب السدس ولأم الاب النصف والباقي يرد عليهما بالنسبة وقد قال الفضل على ما نقل عنه في الفقيه ان الجد بمنزلة الاخ يرث حيث يرث ويسقط حيث يسقط وغلظه الصدوق في ذلك مستنداً الى ان الجد يرث مع ولد الولد ولا يرث مع الاخ ويرث الجد من قبل الاب معه (٣) ومن قبل الأم معها (٤) ولا يرث الاخ معها وابن الاخ يرث مع الجد ولا يرث مع الاخ قال فكيف يكون بمنزلة الاخ أبداً بل الجد مع الاخوة بمنزلة واحد فأما ان يكون أبداً بمنزلة اخ لا (قلت) ما نقل عن الفضل موافق لما

ولو دخل زوج او زوجة كان لهما نصيبهما الأعلى النصف للزوج والربع للزوجة وللجد او الجدة أو هما للأم ثلث الاصل والباقي للجد أو الجدة أولهما للأب وينع الجد والجدة لاب كانا اولام كل من يتقرب بهما من آبائهما واجدادهما واولادهما وهم العمومة والخولة والخالات واولادهم ولا ينمون الاخوة والاخوات ولا اولادهم والجد الأعلى ذكر ا كان او انثى يمنع الم والعمة والخال والخالة وأولادهم والجد للام يمنع اب الجد للاب وكذا الجد للاب يمنع أب الجد للام وكذا الانثى ومع فقد الاجداد الدنيا يرث اجداد الاب وأجداد الام فلو ترك جد أيه وجدته لايه وجده وجدته لأمه وجدته لايه وجدته لايها وجدته لايها وجدته لايها كان لاجداد الام الثلث بالسوية والثلثان لاجداد (متن)

رواه في الوسائل عن الحسن بن أبي عقيل قال روى الحسن بن أبي عقيل في كتابه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أملى على أمير المؤمنين عليه السلام في صحيفة الفرائض ان الجد يرث حيث ترث الاخوة ويسقط حيث تسقط وكذلك الجدة مع الاخوات ترث حيث يرثن وتسقط حيث يسقطن ثم ان ما ذكره من خطئه في الاولين لم يصادف محله لان ارث الجد فيها انما هو على سبيل الطعمة والاستحباب لا على سبيل الوجوب وقد اعترف بذلك الصدوق في آخر كلامه وقد أوضحنا ذلك في صدر الباب وبيننا ان مانسب الى الصدوق من القول بارث الجد في المقامين أخذ بظاهر أول كلامه من دون ملاحظة آخره (والقضى) بارث ابن الاخ مع الجد غير وارد على الفصل لانه فسر قوله الحد بمنزلة الاخ بأنه يرث حيث يرث ولا ينافي ذلك ارث شخص معه لا يرث ذلك الشخص مع الاخ نعم قوله ويسقط حيث يسقط ربما ينافيه الا انه يمكن أن يقال ان هذه الكلمة انما سقت في خبر الحسن وكلام الفضل تنبيها للكلام وتثبيتاً له ولم يرد بها نقض ولا اثبات ومثل ذلك يجري في العرف كثيراً تقول لمن ادعى عليك رؤية زيد مارأيت زيدا ولا غيره وأنت قد رأيت غيره ثم انه يرد على الصدوق في قوله ان الجد مع الاخوة بمنزلة من الاخوة من الاب ليس الجد بمنزلة من الاخوة لان يرثون مع الاخوة للابوين والجد يرث مطلقاً والحاصل ان هذه الكلمة مطلقة يراد بها معنى خاص موكول الى التفصيل الذي دل عليه الدليل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ثلث الاصل﴾ أي على المختار وسدسه على القول الآخر والباقي للجد والجدة أولهما للاب فالنقص يدخل عليهما كما يدخل على الاب اذا اجتمع مع الأم وعلى كلالته اذا اجتمعت مع كلالتها ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وينع الجد والجدة الى قوله ولو ترك﴾ اشتمل قوله هذا على أحكام دلت عليها النصوص وانعقد عليها الاجماع وعقدت على كثير منها الابواب وما خالف سوى يونس على ما نقل عنه حيث قال ان ترك أم أيه وعنه وخالته فالماثل بينهم قال الفضل على ما نقل عنه وغلط هنا في موضعين (أحدهما) انه جعل للخال والعمة مع الجدة نصيباً (والثاني) انه ساوى الجد والعمة وخالف أيضاً فحكم بعدم منع الجد للأم أبا الجد للاب لمكان الاختلاف في القرب فكانا عنده صنفين وقول المصنف وهم العمومة والعمات يان للاولاد أي اولاد الاجداد ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿كان لأجداد الأم الثلث بالسوية والثلثان لأجداد

الاب ثلثاهما للجدين من قبل ابيه اثلاثا والثلث للجدين من قبل امه كذلك وتنقسم من مائة وثمانية

الاب ثلثاهما للجدين من قبل ابيه اثلاثا والثلث للجدين من قبل امه كذلك ﴿ قد اشتمل قوله هذا على سبعة أحكام (منها أربعة) لم يخالف فيها أحد وهي « ان الثلث » لاجداد الام « والثلثين » لاجداد الاب « وثلثيها » للجدين من قبل امه (وثلاثه) لم أجد فيها مخالفا سوى الشيخ الجليل سالم معين الدين المصري والشيخ زين الدين البرزهي على ما نقل عنها وأما المحقق والشهيد الثاني في المسالك وصاحب الكفاية فظاهراهم التوقف وهي « كون القسمة » بالسوية بين أجداد الأم « وقسمة » ثلثي الثلثين بين الجدين للاب اثلاثا « وقسمة » ثلث الثلثين بين الجدين له من قبل الأم كذلك (لنا الاجماع) الذي ندعيه في المقام لانهصار الخلاف في هذين الشيخين رحمهما الله تعالى على ما سندينه نعم ابن الجنيّد تردّد في القسمة بين ارحام الأم كما عرفت (وصحيحة) أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان في كتاب علي عليه السلام ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجر به الا أن يكون وارث أقرب منه الى الميت (وجه الدلالة) ان المتبادر من الرحم الذي اتصل بالميت من غير واسطة وليس المراد انه بمنزلة الرحم الذي يتقرب به الى الميت ولو بواسطة أو وسائط حتى يكون جدّا أمه لايه مثلا بمنزلة أمه التي تجر بها الى الاب الذي يجر بها الى الميت كلا ان ذلك خارج عن مجرى العرف وقانون اللغة ثم ان أجداد أمه لايه لم يأخذوا الارث لانهم قاموا مقام الأم بل لانهم قاموا مقام الاب فكيف يرثون لان قاموا مقامه ولا يعاملون بما من شأنه أن يعامل به من يتقرب به ان ذلك لخارج عن طور الحكمة أو تقول قد دلت الروايات على ان الاخوة والاجداد على نمط واحد فلا جداد الأم الثلث لانهم كلاله أم فهم بمنزلة الاخوة والاخوات لها فيقسمون بالسوية وكذا أجداد الاب كالاخوة والاخوات من قبل الاب فالذكر بمنزلة الاخ والانشى بمنزلة الاخت فتقسم حصتهم للذكر ضعف الانثى ثم ليت شعري ماذا يقولون في أولاد الاخوة والاخوات هل يعتبرون فيهم ما يعتبرون في الاجداد من مراعات ما في أحد الجانبين دون مراعاة كل ما في الجانبين كما فعله الشيخان المصري والبرزهي في الاجداد الثمانية كلا لا يعتبران ذلك في أولاد الاخوة بل أولاد الاخت للابوين أو الاب يقسمون بالتفاوت كأولاد البنت اجماعا في المقامين وكذا الحال في أعمام أم الاب ما وجدت أحدا خالف في ذلك سوى المصنف في الاعمام الستة عشر كما سيأتي (فان قلت) هؤلاء الاخوال قد تفاوتوا فأخذ المتقرت بالاب ثلثي الثلث بالسوية وأخذ المتقرت بالأم ثلثه كذلك اذا اجتمعوا مع الاعمام واقسموا المال أثلاثا اذا اجتمعوا بدونهم مع ان الكل لأم (قلت) اما صرنا الى ذلك لمكان الاجماع ولولاه لكان مقتضى القاعدة ما ذكرنا وان هناك لاعتبارات ومؤيدات تظهر على من أمعن النظر (وأما الشيخ السعيد) معين الدين سالم بن ران المصري رحمه الله تعالى فقد لحظ الامومة والابوة ولم ينظر الى من يتقرت به فيها فجعل ثلث الثلث لابوي أم الام بالسوية وثلثيه لابوي أبيها كذلك وجعل ثلث الثلثين لابوي أم الاب بالسوية وثلثيها لابوي أبيه أثلاثا وجعل الفريضة من أربعة وخمسين حصة من ضرب أصل الفريضة في سهام قرابة الاب وهي ثمانية عشر (ودليله) ان نصيب الام الثلث الذي ينتقل الى أبيها فهو بمنزلة تركة الام ينتقل منها الى أبيها فثلثه لامها والباقي لابيها ثم ينتقل كل من الثلث والباقي للاجداد فينتقل الى أبي الأم

ولو كان معهم زوج او زوجة دخل النقص على أجداد الاب الاربعة دون أجداد الام
بسمهما الاعلى (متن)

ثلاثها والى أبوي الأب الباقي ويرد عليه ان قضية ذلك القسمة بالتفاوت لا بالسوية في الجميع الا ان
يقول اطلاق الاخبار وكلام الاصحاب على ان الجد للأم ككلائها وحينئذ يقال له هلا وافقت
الاصحاب وجريت على اطلاق الاخبار (وأما) الشيخ الجليل زين الدين البرزهي قدس رسمه فقد لحظ
الامر بن معاً الامومة والابوة ومن يتقرت به فيهما فجعل ثلث الثلث لابوي أم الام بالسوية
وثلاثيه لابوي أبيها أثلاثاً وجعل ثلث الثلثين بين أبوي أم الاب أثلاثاً وثلاثيه بين أبوي أب
الاب أثلاثاً وجعل الفريضة أيضاً من أربعة وخمسين حاصله من ضرب ثلاثة في ثمانية عشر كالاول
الا أن هناك كان سهام قرابة الأم ستة وهنا تسعة وكل يداخل الثمانية عشر (وأما) على ما عليه
الاصحاب فالفريضة من مائة وثمانية لان أصل الفريضة كما عرفت ثلاثة فسهام من الثلاثة لا قرباء الأم
لا ينقسم على أربعة وسهمان لا قرباء لاب لا ينقسم على تسعة لان أقل عدد له ثلث وثلثه ثلث تسعة
فيكون سهامهم تسعة فكان بين عدد كل فريق ونصيبه تباين وكذا بين المددين فيطرح النصيب
ويضرب الاربعة في التسعة ثم المرتفع في أصل الفريضة وهو الثلاثة فالحاصل مائة وثمانية كذا ذكره
جماعة وفيه نظر ظاهر لان الواحد لا يباين الاربعة فالاولى أن يقال ان طرح النصيب هنا لا من
حيث دخول الاقل في الاكثر بل من حيث ان مضروب الواحد في الاربعة لا يفيد الا أربعة وأهل
الحساب لا يبحثون عن الواحد ثلاثاً ستة وثلاثون تنقسم على أجداد الام الاربعة تسعة تسعة وثلاثها
اثنان وسبعون لجد الاب وجدته لايه ثلثا ذلك ثمانية وأربعون ثلاثها للجددة ستة عشر وثلاثها للجداتان
وثلاثون ووجد الاب وجدته لأمه اربعة وعشرون ثلثا ذلك للجددة ستة عشر وثلثها للجددة ثمانية وهناك
طريق آخر تقول نصيب أجداد الام من الثلاثة سهم واحد لا ينقسم عليهم فانكسر في مخرج الربع
فتضرب الاربعة في الثلاثة يبلغ اثني عشر لاجداد الاب ثمانية لا تنقسم عليهم أثلاثاً فانكسرت في
مخرج الثلث فتضرب الثلاثة في الاثني عشر فالحاصل ستة وثلاثون تنكسر أيضاً في مخرج الثلث فتضرب
الثلاثة في الستة والثلاثين فيكون الحاصل مائة وثمانية ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو كان
معهم زوج او زوجة دخل النقص الى آخره﴾ اذا كان معهم زوج كانت فريضتهم من مائة وثمانية
حاصله من ضرب اثنين في ثلاثة ليحصل ستة تنكسر في مخرج الربع فتضرب الاثنين وهو الوف في ستة ليحصل
اثنا عشر تنكسر في مخرج الثلث فتضربها في اثني عشر ثم تضرب ستة وثلاثين في ثلاثة ليحصل مائة وثمانية
للزوج نصفها أربعة وخمسون وثلاثها لاجداد الام ستة وثلاثون يبقى ثمانية عشر لاجداد الاب فلجدي
أم أبيه ثلاثاً ستة مقسومة عليهم أثلاثاً ولجدي أبي أبيه اثنا عشر مقسومة أيضاً أثلاثاً (وأما) مع الزوجة
فهي أيضاً من مائة وثمانية لانك تضرب الاربعة التي هي مخرج الربع في ثلاثة ثم هي في اثني عشر
ثم هي في ستة وثلاثين للزوجة الربع سبعة وعشرون ولاجداد الام ستة وثلاثون فالباقى خمسة وأربعون
ثلاثها خمسة عشر تنقسم أثلاثاً على أجداد أم الاب وثلاثها ثلاثون تنقسم أثلاثاً على أجداد أبيه فيأخذ
الزوج من قرابة الاب ثمانية عشر من مائة وثمانية على المشهور وعلى القولين الآخرين تسعة لكن على
قول الشيخ المصري لا تنقسم الثلاثة على جدي الام بالسوية فتضرت اثنين في أربعة وخمسين تبلغ

ويشارك الاجداد وان علوا الاخوة وأولادهم وان نزلوا فاذا اجتمعوا كان الجد من الاب
كالأخ من قبله أو من قبل الابوين والجدة كالأخت والجد من الأم كالأخ من قبلها وكذا
الجدة ولو كان معهم زوج أو زوجة اخذا نصيبهما الأعلى واقتسم الاجداد والاخوة كما قلناه
واذا اجتمع جد أو جدة أو أحدهما من قبل الأم مع أخوة لها كان الثلث بينهم للذكر مثل
الأنثى وان اجتمع جد أو جدة أو هما للاب مع أخ أو أخت أو هما للابوين أو للاب كان
الجد كالأخ والجدة كالأخت (متن)

مائة وثمانية فيأخذ الزوج من كلاله الاب أيضاً ثمانية عشر كالشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى
روحه ﴿ ويشارك الاجداد ولن علوا الاخوة وأولادهم وان نزلوا ﴾ الفرض من التكرار النوطة لما
بعده والا فقد تقدم هذا منه ومشاركة جد الاب وان علا للأخ للابوين أو الاب وكذا الأخت
والاخوة وأولادهم مما انفرد عليه الاجماع وعقدت له الابواب المشتملة على الاخبار المستفيضة المعتبرة
وأما ان الجد للاب كالأخت له أو للابوين فلا أجد بعد الاجماع ما يدل عليه من النصوص سوى
ما رواه الحسن بن أبي عقيل في كتابه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أملى على أمير المؤمنين
عليه السلام في صحيفة الفرائض ان الجد مع الاخوة يرث حيث ترث الاخوة ويسقط حيث تسقط
وكذلك الجد أخت مع الاخوات ترث حيث يرثن وتسقط حيث يسقطن فإنه يدل عليه بالطلاق بل
هذا أظهر الافراد على ان المناط منقطع ويدل على ان الجد للأم كالأخ لها والجدة كذلك كالأخت كذلك
الاجماع ولاخبار كحسن الكناي وصحيح الحلبي ورواية أبي بصير وغيرها فانها تدل على المطلوب ان قلنا
ان المراد بالجد فيها الجد للأم لانه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الاخوة من الأم مع الجد
فقال الاخوة من الأم مع الجد نصيبهم الثلث مع الجد والا فيمكن الاستدلال برواية ابن أبي عقيل
المؤيدة بالاجماع والشهرة على انه يدل عليه جميع ما دل على ان الجد كالأخ من دون تقييد فيهما بأم
ولا أب ولم يرد عنهم صلوات الله عليهم في المقام غيرها وقد ورد عنهم صلى الله عليه وسلم ان جميع
الناس أفتوا في الاجداد بالرأي وتقحموا جرائم جهنم فلولم نعمل بها وخصصناها بمجد الأب ولم نقل
انها هي الدليل لزم ان يكونوا قد أوقعونا في الحيرة ومن البعيد جداً ان يكون ورد وذبح من الاصحاب
أو أغفلوه لانه مما تشتد حاجتهم اليه أكثر من غيره لما ورد من الحث العظيم على تعلم الفرائض وان
الناس اقتحموا في الاجداد جرائم جهنم فعلى هذا يكونون صلى الله عليه وسلم أوردوها مطلقاً ليفهم
منها ذلك في الجد مطلقاً ولا فارق بين الجد والجدة وهذا من انكر النص في المقام ولم يتحقق عنده
ثبوت الاجماع كصاحب الكفاية لانه نسبته الى ظاهر المسالك (واما ان القسمة بالسوية)
في قرابة الأم فقد تقدم دليله وفي عبارة المصنف مسامحة سهلة وإيراد أسهل اما المسامحة ففي قوله
وكذا الجدة واما الإيراد فقد قال بعض المحشين كيف يقول ان الجد كالأخ مع ان الأخ فرضه
السدس والجد الثلث ودفعه بأنه من المعلوم ان للجد حكماً حكماً على الافراد وحكماً مع الاجتماع فحكمه
مع الاجتماع مع الأخ ان الثلث له وللأخ فلا إيراد كما توهم هذا المحشي هذا واذا جريت باخبار
الباب على القواعد فحلت مطلقاً على مقيدتها فاقصى دلالتها على حكم الجد للاب مع الأخ له وللابوين

واذا اجتمع الاخوة المتفرقون مع الاجداد المتفرقين كان للاخوة والاجداد من قبل الام
الثالث بالسوية والباقي للاخوة والاخوات من قبل الابوين والاجداد والجدات من قبل
الاب بالسوية وتسقط الاخوة والاخوات من قبل الاب ولو اجتمع الجد والجدة او
هما من قبل الاب مع الاخ أو الاخت او هما من قبل الام كان للاخ او الاخت السدس
والباقي للاجداد من قبل الاب (متن)

ومع الاخت والاخوة والاخوات لها أوله وان أطلقت الاجداد وقيدت الاخوة بالاب فيما وردا فيه
مطلقين دلت الاخبار على ان الجد والجدة مطلقاً لاب كانا أولاً ثم اذا اجتمعا مع الأخوة لأبوين أو
لاب يشاركونهم ويصبرون كاحدهم وان كانوا مع اخوة لام يأخذ الاخوة للأم نصيبهم السدس للواحد
والثالث للاكثر والباقي للاجداد مطلقاً ونسب هذا في المجمع الى جماعة ولقد تبعت فلم أجد بذلك قائلًا
قال ما نصه كما وجدته في ثلاث نسخ (ثم اعلم) ان الدين قالوا وكأنهم فهموا من الروايات المذكورة التي
وردت لارث الاجداد مع الاخوة ان الجد والجدة مطلقاً لاب كانا أولاً ثم اذا اجتمعا مع الاخوة
لاب أو لاب وأم يشاركونهم ويصبران كاحدهم وان كان مع أخوة لأم يأخذ الاخوة للأم نصيبهم
السدس ان كان واحد والثالث ان كان أكثر والباقي للاجداد (انتهى) وان عملت بالمقيد وأبقيت
المطلق على اطلاقه لما ذكرنا من الاجماع والاعتبار انطبقت الاخبار على المعروف بين الاصحاب
(والقسم الرابع) وهو ابقاء الاخ على اطلاقه وتقيد الجد بالاب فيما وردا فيه مطلقين فيما لا ينسب
الى أحد بل لا يحتمله أحد من الناس وقد اضطرب كلام كثير من الاصحاب في المقام ونقل عن
(المنع) ان فيه وان ترك أختين لاب وأم أو لاب وجد فلاختين الثلثان وما بقي فللجد ويوافقه خبر
الحلي والكناني والشحام وأبي بصير جميعا عن الصادق عليه السلام في الاخوات مع الجد ان لمن
فريضتهن ان كانت واحدة فلها النصف وان كانتا اثنتين أو أكثر من ذلك فلها الثلثان وما بقي للجد
وقد حمه الاصحاب على التقيح لمصادمة الاجماع والاخبار وقد استدلل بعض الشارحين على ان الجد
الاب كالاخت له وعلى ان الجد للأم كالاخ لها والجدة كذلك كالاخت للأم بحسن الفصلا وأنه
لغريب اذ الحسن المذكور انما تضمن حكم الجد للاب فقط فكيف يمكن الاستدلال من دون دعوى
تنقيح المناط أو غيره على جميع هذه الاحكام وهو مازاد على ان ذكر الخبر فقط (وقال أبو يعلى) في
المراسم مانصه ولا يرث مع الاخوة اولادهم ولا أحد سوى الزوج والزوجة والجد والجدة وظاهره
ان الاخوة والاخوات بمنعون من يتقرب بالجد والجدة (قال اليوسفي) وهو قياس ضعيف كانه لما
نظر الى ان الآباء لما كانوا مع الاولاد في طبقة والاجداد مع الاخوة في طبقة ظن ان الجد الأعلى
في طبقة أخرى وليس كذلك اذ الجد يطلق على الأعلى والأسفل حقيقة قوله قدس الله
تعالى روحه فاذا اجتمع الاخوة المتفرقون مع الاجداد المتفرقين الى آخره اذا ترك جدا وجدة
للأم وأخا وأختا لها وجدا وجدة للاب وأخا وأختا له فالفريضة من ستة وثلاثين حاصلة من ضرب
الاثنتين الذين هما وفق الاربعة التي هي سهام أقرباء الأم في الستة التي هي سهام أقرباء الاب ثم
المرقع في أصل الفريضة وهو ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ولو كان من طرف الأم أخ وجد ومن طرف

وان كان واحدا انى على اشكال ولو كانتا اثنتين كان لهما الثلث والباقي للاجداد من قبل الاب ولو كان الجد او الجدة او هما من قبل الام مع أخ او اخت او هما من قبل الابوين او الاب كان للجد او الجدة او هما من قبل الام الثلث والباقي للاخوة من قبل الابوين (متن)

الاب أخ وجد فالعريضة من سته وفي عبارة المصنف في المقام وما اتصل به من سابقه زيادة ايضاح والا فيمكن الاختصار ولعله كان أولى لانه ربما يتوهم من ذلك تغير الحكم ﴿قوله﴾ طاب ثراه ﴿وان كان واحدا أنى على اشكال﴾ ظن الشارحان الفاضلان ولد المصنف وابن أخته طاب ثراه جميعاً ان منشأ الاشكال من ان الجدة كالاخت والاخت لها النصف والباقي يرد عليها وعلى المتقرب بالأم ارباعاً وادعيا انه المشهور فيكون الرد عليهما ومن ان الحدة ليس لها مسمى ولم يرد عليها نص وانما وردت الرواية على الاخت والمشبّه بالتي ليس حكمه حكمه من كل وجه فيكون ما بقي لها قسماً وفي كلا الوجين نظر (أما الاول) فيأتي يابه (وأما الثاني) فبني على ان موثقة ابن فضال وردت على ان الباقي يرد على الاخت والاخ معاً ولا يختص الرد بالاخت مع ان الواقع خلاف ذلك لان الرواية دلت على اختصاص الاخت وابنها بالرد دون الاخ للأم وابنه هذا ان قلنا ان الجدة كالاخت للاب دون الاخت للابوين والاجاء في توجيه الاشكال وجهان وذلك لان الاخت للابوين يتعين الرد عليها اجماعاً حكماء جماعة والمخالف انما هو الحسن والفضل والخلاف انما هو في الاخت للاب وحينئذ فيقال وجه الاشكال من اطلاق النص والاصحاب ان الجدة كالاخت فان كانت كذات الابوين اختصت بالرد قطعاً وان كانت كالاخت من الاب جرى فيه الخلاف السابق في الاخت للاب ومن انها غير ذات فريضة ولا نص على الرد عليها وعلى كلاله الأم جميعاً فانخصت بالباقي والشارحان لم ينهيا على ذلك ودعواهما (١) الشهرة في المقام لم تصادف محلها اذ الشهرة في القول الآخر ولا أقل من ان يكون القولان مشهورين كما صرح به بعض اللهم الا ان يكونا أرادوا ان الرد على الاخت للابوين مشهور وفيه انه يجمع عليه ثم ان سياق كلامهما يدل على ان ذلك في الاخت للاب ولم يذكر المصنف طاب ثراه ما اذا ترك جدة لاب وجداً لأم فلهل الاشكال جار فيه أيضاً لعدم ظهور الفرق بينه وبين ما استشكل فيه ولعله يحكم فيه من غير اشكال بأن الباقي بعد سدس الجد للجدة من الاب كما حكم بذلك في العمة للاب مع المم للأم كما يأتي التنبيه عليه عند ذكر المصنف له هذا والاقوى ان لا اشكال فيما استشكل فيه المصنف ولا فيما فرضناه لان الجدة للاب ان كانت كالاخت للابوين تعين الرد عليها وان كانت كالاخت للاب فكذلك وان لحظنا عموم المنزلة والتشبيهه بالبلغ كما في رواية ابن أبي عقيل كما هو الشأن في اولاد الاخوة فان عموم المنزلة نزلهم منزلة الاخوة من كل وجه ولذا عبر المصنف وغيره بلفظ الرد عليهم كاصحاب المروض ومن المعلوم انه ليس لهم فرض بل التشبيه الصريح كما في كثير من الروايات وليس هناك وجه شائع متبادر حتى ينصرف التشبيه اليه بخصوصه وقد رجحنا هناك تعين الرد على الاخت للاب وان أغضينا عن عموم المنزلة والتشبيهين قلنا الجدة ليس لها مسمى فيكون الباقي لها كما هو الشأن

(١) يعني دعواهما الشهرة على اشتراك الاخت للاب مع كلاله الأم كما هو صريح المبيدي ابن أخت الفخر في كنز الفوائد فلا تغفل (محسن)

وفي الاخت المنفردة من قبل الاب اشكال ولو اجتمع مع الاخوة الاجداد العلياو الدنيا كان المقاسم للاخوة الدنيا دون العلياولو فقد الأدنى ورث الأبد ولا يرث الأعلى للاب مع الأدنى للام وكذا بالعكس ولو خلف مع الاجداد الثمانية أخاب الاب كان لاجداد الام الثلث بالسوية والباقي للاخ والاجداد من قبل الاب والاقرب أنه يأخذ مثل نصيب الجد من قبل أب الاب وهل يوفر ثلث الثلث على جد أم الاب وجدتها ويقسم ثلثا الثلثين على الاخ والجد والجد من قبل الاب أخماسا الاقرب ذلك فتصح من خمسمائة وأربعين ويحتمل دخول النقص على أجداد الاب الاربعة فتصح من مائة وستة وخمسين لانك تضرب أربعة سهام أجداد الام في أصل الفريضة وهي ثلاثة تصير اثني عشر ثم تضرب ثلاثة عشر سهام أجداد الاب وهي تسعة وسهام الاخ وهي أربعة في اثني عشر فللاخ اثنان وثلاثون وكذا الجد للاب من أبيه ولجدة الاب من أبيه ستة عشر وكذا الجد للاب من أمه وثمانية لجدة الاب من أمه ولكل من أجداد الام ثلاثة عشر وكذا لو تعدد الاخوة من الاب أو من الام ولو شارك الاجداد ثمانية أحد الزوجين أخذ نصيبه الأعلى والثلث للاجداد الاربعة من قبل أبوي الام ودخل النقص على اجداد الاب الاربعة (متن)

في الممه قوله قدس الله تعالى روحه وفي الاخت المنفردة من قبل الاب اشكال في اختصاصها بالرد أو اختصاص الحد به دونها أو اشتراكها الاشكال فيها اذا اجتمعت مع كلاله الأم وأيضاً من التساوي في الدرجة واطلاق النصوص تكون الحدوده كالاخوة فيشتركان في الرد ومن اختصاص الص بالاخت مع الاخوة دون الجدود ولا فريضة لهم فيختص بهم الرد وقد صرح في الايضاح في بيان الاشكال هنا بأن الموثق ورد على الاشتراك وقد علمت ان الواقع خلافه قوله قدس الله تعالى روحه والاقرب انه يأخذ مثل نصيب الجد وحده القرب انه ورد الص وانعقد الاجماع على ان الجد كالاخ والاخ كالجد ومن المعلوم ان الاخ للأب انما يتقرب الى الميت بالاب لاغير فليكن بمنزلة جد أب الاب لانه انما يتقرب الى الميت بالاب لمكان اتحاد السبب فيها وأما جد أم أبيه فانه وان تقرب الى الميت بالاب الا انه يتقرب اليه بالأب أيضاً فلم يتحد السبب كما اتحد هناك ولان الاخ لو كان مع أب الاب وأم الاب لساوى أب الاب دون أم الاب فليكن عند عدمها مساوياً لابيها دون أبيها ولما صدق على الحد من قبل أم الاب انه جد من قبل الاب حقيقة احتمل على بعد أن يأخذ الاخ مثل نصيبه فلذا قال والاقرب وهو كما ذكره أقرب وأقوى لما ذكرنا وقضيته ان الاخ يقاسم الجد والجد للاب الاب وتبقى حصة جد أم الاب وحدتها موفرة عليهما اذ قد علمت انه يأخذ بسبب الابوة خاصة والأمومة مطلقاً لا مدخل لها في المقام اذ من المعلوم ان أمومة الاب لا اعتبار بها في توريث الاخ كما لا اعتبار لأمومة الميت في ذلك فلا مشاركة مع الاجداد الذين يمتون الى الاب بالأم فيكون ثلث الثلث للجد والجد للاب والاخ أخماساً ويوفر ثلث الثلثين على أجداد الأم كما أشار اليه المصنف طالب ثراه فتصح الفريضة من خمسمائة وأربعين ولنا الى ذلك طرق

وقد يتفق مع تباعد الدرج كون الجد من قبل أبوين فالأقرب أنه يمنع الجد للاب دون
الجد للام لكن للجد للام معه الثلث (من)

(منها) أن نصرب عدد سهام أجداد الأم في عدد سهام أجداد الاب مع الاخ وهو خمسة وأربعون
لان أقل عدد يقسم ثلثه أثلاثاً وثلثاه أخماساً ما ذكر فالمرتفع مائة وثمانون تضربها في أصل الفريضة
وهي ثلاثة فالمرتفع خمس مائة وأربعون فثالث ذلك مائة وثمانون لأجداد الأم لكل واحد خمسة
وأربعون وثلاثين وهو مائة وعشرون للجد من قبل أم الاب ثلاثها ثمانون وللجدة ثلثها أربعون
وثلثاها مائتان وأربعون بين الاخ والجد والجدة لاب الاب أخماساً للجد ستة وتسعون ومثله الاخ
ولللجدة ثمانية وأربعون أو تقول أصل الفريضة ثلاثة تنكسر في مخرج الربع على أجداد الأم فتضرب
الثلاثة في الاربعة فالخامس اثنا عشر ثم ثلاثة في اثني عشر ثم ثلاثة في ستة وثلاثين فالخامس مائة
وثمانية تنكسر في مخرج الخمس فتضرب الخمسة في مائة وثمانية فالمرتفع خمسمائة وأربعون (وأما الاحتمال)
الذي ذكره المصنف طاب ثراه من دخول النقص على أجداد الاب الاربعة وصحة المسئلة من مائة
وسنة وخمسين فالوجه فيه اشتراك الكل في التقرب بأب الميت ولنا في الوصول الى العدد المذكور
طرق (أحدها) ما ذكره المصنف طاب رسمه (والثاني) أن نصرب سهام أجداد الأم وهي أربعة
في سهام أجداد الاب مع الاخ وهي ثلاثة عشر تبلغ اثنين وخمسين ونضرب ثلاثة أصل الفريضة
في اثنين وخمسين يبلغ مائة وستة وخمسين وهذا أجود مما ذكره المصنف لما سيذكره رحمه الله في آخر
هذا الكتاب من الضابط (الثالث) أن تقول نزيد على حصة جد الاب في (من خ ل) المائة
وثمانية مثلاً وهو اثنان وثلثون لان حصة الاخ من الاب مثل حصة الجد من الاب وكذا نزيد
على حصة جد الأم مثل ذلك وهو ستة عشر فال مجموع من الاثنين والثلاثين والستة عشر ثمانية
وأربعون فاذا راد على مائة وثمانية كان المجموع مائة وستة وخمسين وهذا طريق عول ولو فرضنا
مع الجد والجدة لاب الاب أخوين لاب واختاله كما أشار اليه المصنف في قوله وكذا لو تعددت الاخوة
الى آخره كانت الفريضة من مائتين وستة عشر لآنك تضرب عدد سهام أجداد الأم وهي أربعة
في عدد سهام أجداد الاب والاخوة والاخت وهي ثمانية عشر لان أقل عدد ينقسم ثلثه أثلاثاً وثلثاه
أرباعاً هو ثمانية عشر فالمرتفع اثنان وسبعون ثم تضربه في أصل الفريضة وهي ثلاثة فالمرتفع مائتان
وسنة عشر ثلثها اثنان وسبعون تنقسم على أجداد الأم أرباعاً لكل ثمانية عشر وثلثها مائة وأربعة
وأربعون للجد ستة وثلثون ومثلها للاخوين لكل واحد ستة وثلثون يبقى ستة وثلثون للجد ستة
عشر وللأخت كذلك وقد ذكرنا من كل فرض مثلاً نقس عليه غيره (وليعلم) انه لو كان هناك
أخ لام واخوة فالأقرب انه يأخذ مثل نصيب الجد من أم الأم وهل يدخل النقص على أجداد الام
الاربعة أو يختص به أبو أبي الأم فيه الوجهان والأقرب الثاني ولو شارك الاجداد الثمانية زوج أو زوجة
كانت الفريضة من مائة وثمانية وقد تقدم بيان ذلك ولعل المصنف طاب ثراه انما أعاده بياناً لدفع
استبعاد دخول النقص على أجداد الاب جميعاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقد يتفق ﴾
كون الجد من قبل الابوين الى آخره ﴿ كما يتفق أن تكون الجدة كذلك وصورة ذلك ﴾ (ان قول)
ان هذا لها ولدان زيد وبكر ولزيد ولد اسمه عمرو وبكر بنت اسمها بثينة فتزوج عمرو بها فولدت له

ولو خلف الاجداد الاربعة من قبل الاب مع جد واحد لأم كان للجد الواحد الثلث والباقي للاجداد الاربعة ﴿المطلب الثالث﴾ في ميراث أولاد الاخوة والاخوات وهؤلاء يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويرث كل منهم نصيب من يتقرب به فان كان واحد فله النصف وان كان أكثر اقتسموه بالسوية ان كانوا ذكرانا او اناثا واختلفوا وكانوا من قبل الأم ولو اختلفوا من قبل الاب او الابوين كان للذكر مثل حظ الانثيين فلاولاد الاخ للاب او لهما اذا انفردوا المال وان اجتمعوا مع ذوي فرض فلهم الباقي ولاولاد الاخت لابوين او للاب مع عدم المتقرب بالابوين النصف (متن)

عامراً فهد جدة عامر لايوبه ففرض ان والدة بثينة اسمها زهرة بنت عزة وأم عمرو اسمها حذام بنت قطام فزهره (١) جدة عامر لأمه وقطام جدته لاييه وبعبارة أخرى تقول هندلها ابن ابن اسمها زيد وبنت بنت اسمها حذام فتزوج زيد بحذام فجاءت بولد اسمه بكر فهد جدته لأمه ولاييه وفرض ان زيدا أمه بنت زهره وحذام أبوها عامر بن دعد فدعد جدة بكر لأمه لانها أم أب أمه وزهره جدته لاييه لانها أم أم ايه وقس على ذلك حال الجد بل هو واضح وقد حكم المصنف طاب ثراه بمنع ذي الابوين ذا الاب بناء على ان المتقرب بالابوين أولى من المتقرب بالأب كالاخوة والاعمام وسائر ذوي الرحم مضافاً الى عموم مساواة الجد للاخ وفي (الدروس) قد يجتمع مع الجد الواحد قرابة الابوين فيكون له نصيب الجدين ويرث معه المتفرد باحدى القرابتين اذا كان في درجته ولا يمنع الجد للاب خاصة اذ ليس كالاخوة في منع كلاله الابوين كلاله الاب وفي (الخلاف) ان الحدة للابوين ترث بالسبيين معاً عندنا ومثله في المبسوط من دون تفاوت والظاهر منها ان ذلك اجماعي وربما لاح منها المشاركة وعدم المنع كما في الدروس فالمصير اليه أولى واليه ذهب في التحرير (ووجهه) ان ذلك من باب اجتماع سبيين موجبين للارث وهو لا يمنع السبب الواحد وانتفاء ما في الاخوة من الاجماع وأما أنه لا يمنع المتقرب بالأم خاصة فلما تقدم من أنه كسائر ذوي الارحام فهو من باب اتحاد طريق المستثنين لان الاجداد يساوون الاخوة وحال الاخوة ما ذكرنا قوله عليه السلام

قدس الله تعالى روحه ﴿كان للجد الواحد الثلث على المختار﴾ لانه يرث نصيب الأم واحداً كان أو أكثر والباقي لأجداد الاب كما كان الباقي للاب اذا ورث الابوان ﴿المطلب الثالث﴾ في ميراث أولاد الاخوة والاخوات ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وهؤلاء يقومون مقام آبائهم﴾ انعقد الاجماع وعقدت الابواب على أن أولاد الاخوة يقومون مقام آبائهم ويرثون نصيبهم مع عدمهم وعدم من في درجتهم وما خالف الا الفضل كما عرفت آتفاً أما الاجماع فمعلوم ومقول وأما الاخبار فقد دلت على أربعة أمور (أحدها) وهو ما دبل عليه أكثرها ان ابن الاخ كالاخ (الثاني) ان بنت الاخ كالاخ (الثالث) ان ابن الاخت كالاخت (الرابع) ان بنات الاخت كالاخت وفي بعضها التقييد بالاب وفي آخر التقييد بالام وفي بعضها أطلق من غير تقييد وقول الباقر عليه السلام في

(١) كذا في نسخة الاصل بخط المصنف قدس سره وكأنه من سهو القلم والصواب فقرة جدة

عامر الى آخره (محسن)

والباقى يرد عليهم ان لم يشاركهم غيرهم ولو كانوا اولاد اختين فصاعدا كان لهم الثلثان
والباقى يرد عليهم ولو دخل الزوج او الزوجة عليهم كان له نصيبه الأعلى ولباقى لهم
ويقوم اولاد كلاله الاب مقام اولاد كلاله الابوين مع تقديم ولا يرثون معهم شيئا
ولا اولاد الاخ او الاخت من الام السدس بالسوية ولو كانوا اولاد اثنين فصاعدا كان لهم
الثلث لكل فريق منهم نصيب من يتقرب به بالسوية فلاولاد الاخ سدس وان كان واحدا
ولاولاد الاخت سدس وان كانوا مائة ولو اجتمع اولاد الكلالات الثلاث كان لاولاد
كلاله الأم الثلث ان كان المنسوب اليه اكثر من واحد لكل فريق نصيب من يتقرب به
والسدس ان كان واحد ولاولاد كلاله الاب والام الثلثان والباقي فان كانوا اولاد اخ او
اولاد اخت تساوا للذكر ضعف الانثى وان كانوا اولاد اخ واولاد اخت معا فلاولاد الاخ
الثلثان من الباقى للذكر ضعف الانثى ولاولاد الاخت للذكر ضعف الانثى وتسقط اولاد
كلاله الاب ولو دخل عليهم زوج او زوجة كان له نصيبه الأعلى ولمن يتقرب بالام ثلث
الاصل ان كانوا اولاد اخ واخت او اولاد اخوين او اختين والسدس ان كانوا اولاد
واحد ولباقى لاولاد كلاله الابوين زائداً كان او ناقصاً فان لم يكونوا فلاولاد كلاله
الاب خاصة ولو حصل رد اختص باولاد الاخوة من الابوين ولو كانوا اولاد اخ واخت
لام واولاد اخت لاب خاصة بقي الرد الخلاف (متن)

خبر محمد انه اذا اجتمع بنات الاخ وابن الاخ كان المال لابن الاخ فع ضعفه محمول على التفة وقصة
هذه الاخبار ان حالهم حال آبائهم في جميع الاحكام فا دل هناك على أخذ المنفرد المال وأن النصف
لواحدة للاب وان الثلثين للثنتين فا زاد وأن القسمة بين ذوي الاب بالتفاوت وبين ذوي الأم
بالتساوي وأن الواحد من الام السدس وأن الثلث سهم ما زاد الى غير ذلك من الاحكام المقدمة
جار بعينه وقد أحكنا الادلة هناك بما لا مزيد عليه (وليعلم) أن ابن ابن الاخ مطلقاً يرث مع الجد
للاجماع كما في الانتصار وقد حكاه الشيخ معين الدين المصري على ما نقل عنه وعليه المصنف والشهيد
 وغيرهم (واحتجوا) له بأنه ممن سمي الله تعالى لايه سهما في القرآن المجيد فيكون أقوى سبباً ممن يتقرب
بالرحم والعدة في ذلك الاجماع ومعتبرة القاسم بن سليمان كما يأتي عند التعرض لكلام صاحب
الكفاية (قال المرتضى) وليس للعامة المناقشة لانهم لا يعتبرون الاقربى في الميراث ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ ولباقى يرد عليهم ﴾ عبر بالرد بناء على أنهم صاروا ذوي فرض كالذين قاموا
مقامهم - ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كانوا اولاد اثنين فصاعداً ﴾ يريد أنه لو كان اولاد الاخوة للأم ثلاثة
مثلاً واحدهم ولد أخ والآخران ولدان لآخر فلو احدى السدس نصيب ايه وللاثنتين معاً السدس
نصيب ايهما ومثله أيضاً ما لو كان ابن أخ ومائة لاخت فلو احدى السدس وللمائة السدس وكذا العكس وما خالف
في ذلك الا الصدوق في المنع على ما نقل عنه فانه ذهب الى أن لاولاد الاخ للأم الثلث اذا تعددوا
﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كانوا اولاد أخ وأخت لأم وأولاد اخت لاب خاصة في الرد خلاف ﴾ ضمير كانوا

ولو اجتمع معهم الاجداد قاسموم كما يقاسمهم الاخوة ولو خلف ابن اخ وبنت ذلك الاخ لاب وابن اخ وبنت تلك الاخت له وابن اخ وبنت ذلك الاخ لام وابن اخ وبنت تلك الاخت لام مع الاجداد الثمانية اخذ الثلثين الاجداد من قبل الاب مع اولاد الاخ والاخت الاربعة للجد والجددة واولاد الاخ والاخت ثلثا الثلثين للجد واولاد الاخ ثلثا ذلك نصفه للجد ونصفه لاولاد الاخ والثلث للجد واولاد الاخت نصفه للجددة ونصفه لاولاد الاخت اثلاثا وثلثهما للجد والجددة من قبل أم الاب والثلث للاجداد الاربعة من الام واولاد الاخوة من قبلها اسداسا لكل جد سدس واولاد الاخ من الام السدس واولاد الاخت سدس آخر وتصح من ثلثائه واربعة وعشرين (متن)

راجع الى اولاد كلالة الأم وأولاد كلالة الاب والخلاف السالف فيها اذا كان أخ أو أخت من قبل الأم وأخت من قبل الأب وقد احتجوا هناك على تقديم الاخت للأب واختصاصها بالرد في أدلة (منها) موقفة ابن فضال الواردة في هذا المقام وربما دل على ما نحن فيه صحيحة الكناسي الواردة في ذلك المقام حيث يقول وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأمك بتوجيه ان له ما بقي ان كان ذكراً ويرد عليه خاصة ان كان أنثى فكذا بنت الأخ للأب مع ابن الاخ للأم مضافا الى ما مر من المؤيدات ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿للجد وأولاد الاخ ثلثا ذلك نصفه للجد ونصفه لاولاد الاخ والثلث للجددة واولاد الاخت﴾ قال في الكفاية لعل ذلك هو المشهور (قلت) قل من تعرض لهذا الفرع وانما ذكره المصنف وواقعه عليه ولده وابن أخته والحجة على الثاني غير واضحة وذلك لان الاول أعني كون أولاد الاخ كالحلد يقاسمونه النصيب موافق للاعتبار وبمجري فيه الدليلان المتقدمان عند قول المصنف طاب ثراه والا قرب انه يأخذ مثل نصيب الحد (واما الثاني) اعني كون الاخت كالجددة لأب الأب وتقاسمها نصيبها دون الحدة لأم الاب فحل قائل وذلك لان الاخت لو اجتمعت مع أب الأب وأم الأب لساوت أم الأب دون أب الأب فعلى هذا ربما يقال انها عند عدمها مساوية ومقاسمه لجددة أم الأب لا لجددة أب الأب فأولادها (١) مثلها ولعلها لما كانت أختاً لأب كانت مساوية لجددة أب الأب دون جددة أمه اذ الأمومة لا تدخل لها في المقام فليتأمل هذا وما فرضه المصنف طاب ثراه من أولاد الاخوة الثمانية انما كان لمكان الموافقة للاجداد الثمانية والا قد يكونون اكثر واما الاجداد في هذه المرتبة فلا يزيدون ولا ينقصون عن الثمانية وعلى ما فرضه المصنف طاب ثراه تصح المسئلة من ثلثائة وأربعة وعشرين (ولنا) في بلوغها الى هذا المقدار طريقان (أحدهما) ان نقول أصل الفريضة ثلاثة ثلثا لاقرباء الام وسهامهم اثني عشر وثلثاها لاقرباء الاب وسهامهم سبعة وعشرون وبينهما وفق بالثلث فنضرب ثلث أحدهما في الآخر يرتفع الى مائة وثمانية فنضرب في أصل الفريضة وهو ثلاثة فالخاصل ثلثائة وأربعة وعشرون فيحصل لكل من أجداد الأم الاربعة سدس الثلث ثمانية عشر ولكل من اولاد الاخ والاخت تسعة وذلك مقدار الثلث الذي هو مائة وثمانية ويحصل للجد والجددة من قبل أم الاب ثلث

ولو خلف مع الاخوة من الاب جدًا قريبا لالاب ومع الاخوة من الام جدًا بعيدا منها وبالعكس
فالاقرب ان الادنى هنا يمنع الأبعد مع احتمال عدمه لعدم مزاحمته به ولو تجرد البعيد عن
مشارك من الاخوة منع وكذا لو كان الأعلى من الام مع واحد من قبلها منع (متن)

الباقى اثنان وسبعون للجد ثلثاها ثمانية وأربعون وللجدة الثلث أربعة وعشرون وثلثا الثلثين وهو مائة
وأربعة وأربعون للجد ولولدي الاخ من قبل الاب ثلثا ذلك ستة وتسعون فللجد نصف ذلك ثمانية
وأربعون ولابن الاخ وبنته ثمانية وأربعون ثلثاها اثنان وثلثاها لابن الاخ وثلثاها ستة عشر لاخته
وثلث الثلثين ثمانية وأربعون وللجدة نصفه اربعة وعشرون ولولدي الاخت أربعة وعشرون لابن منها ستة
عشر وللبنات ثمانية (الطريق الثاني) ان تقول أصل الفريضة ثلاثة الثلث لاجداد الأم الاربعة وأولاد
الاخ والاخت اسداساً ولا ينقسم فنضرب ستة في الاصل تبلغ ثمانية عشر الثلث منها ستة لكل
جدة وجدة سهم ولولدي الاخ سهم ولولدي الاخت كذلك لا ينقسم عليهم فنضرب اثنين في
ثمانية عشر فالخاصل ستة وثلثون ثلث ثلثها وهو ثمانية لا ينقسم على الجد والجدة اثلاثا فنضرب
ثلاثة في ستة وثلثين يبلغ مائة وثمانية ثلثا ثلثها ثمانية وأربعون للجد ولولدي الاخ لا ينقسم نصفه
على ولدي الأخ فنضرب ثلاثة في مائة وثمانية فالخاصل ثلثمائة وأربعة وعشرون هذا على ماسق
من توفير ثلث الثلثين على أبوي أم الاب وأما على احتمال دخول النقص على الجميع لاشتراك الكل
في التقرب باب الميت فتصح من خمسمائة وأربعين ولنا في الوصول الى ذلك طريقان ايضاً
(الاول) ان تقول أصل المسئلة ثلاثة وسهام أجداد الأم وأولاد الأخ والاخت لها اثنا عشر وسهام
أجداد الاب وأولاد الاخ والاخت خمسة وأربعون وهي توافق الاثنى عشر بالثلث فنضرب ثلث
أحدهما في الآخر يحصل مائة وثمانون تضربها في أصل الفريضة تبلغ خمسمائة وأربعين (الثاني) ان
تقول أصل المسئلة ثلاثة الثلث منها لاجداد الأم وأولاد الاخ والاخت لها اسداساً ونصيب كل
من ولدي الاخ والاخت بينهم بالسوية فتتكسر على اثني عشر فنضربها في الاصل تبلغ ستة وثلثين
فالباقي بعد اخراج ثلث ذوي الأرحام يكون بين الاجداد الاربعة وأولاد الاخ والاخت يقسم على
خمس عشرة لان نصيب الأجداد بانفرادهم يقسم على تسعة ولولدي الأخ نصيب الاخ اربعة
ولولدي الاخت نصيبها سهمان فنضرب الخمسة عشر في الستة والثلثين تبلغ خمسمائة وأربعين الثلث
لن تقرب بالأم مائة وثمانون يحصل لكل من الجدين والجدتين ثلثون ولكل من أولاد
الاخ والاخت الاربعة خمسة عشر والباقي وهو الثلثان يقسم على خمسة عشر للجد من قبل الاب
أربعة منها وذلك ستة وتسعون وكذا ولولدي الاخ ستة وتسعون للذكر أربعة وستون وللأنثى
اثنان وثلثون وللجدة من قبل الاب ثمانية واربعون وكذا ولولدي الاخت من قبل الاب للذكر
اثنان وثلثون وللأنثى ستة عشر وللجد من قبل أم الاب ثمانية وأربعون وللجدة من قبلها أربعة
وعشرون قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ فالاقرب ان الادنى يمنع الأبعد ﴿ وجه الاقربة
عموم النص والاجماع الدالين على منع الاقرب الأبعد من غير تقييد بمزاحمة وغيرها وهو خيرة الايضاح
ووجه القرب ان المنع انما هو لمكان المزاحمة وحيث لا مزاحمة فلا منع (قيل) انا نمنع أن تلك علة المنع

وكذا الاقرب فيما لو خلف الجدة من قبل الام وابن الاخ من قبلها مع اخ من قبل الابوين او من الاب فانه لا يرث الا بعد مع الاقرب ﴿ الفصل الثالث ﴾ في ميراث الاعمام والاخوال وفيه مطلبان (الاول) في ميراث العمومة والخولة للعم المنفرد المالك وكذا المان والاعمام بالسوية ان تساوا في المرتبة وكذا العمّة والعمتان والعمات ولو اجتمعوا فلذكر ضعف الانثى ان كانوا من الابوين أو من الأب والا فبالسوية والمتقرب بالابوين وان كان واحدا انتهى يمنع المتقرب بالاب خاصة وان تعدد مع تساوى الدرج (متن)

لعدم الدليل ويؤيده أن الاخوة يحجبون ولا يزاحون ولا يرثون وقد يقال ان تلك العلة وان لم يدل عليها دليل بخصوصه الا انه قد يدعى انها تستفاد من مطاوي الادلة اذ كل موضع منع فيه الاقرب الا بعد استأثر بنصيبه (لو كان وارثا) واستظهر ذلك من قرب فيما اذا تجرد البعد عن مشارك له من الاخوة فانه بمنع قطعاً وفيما اذا كان الاعلام من الام مع واحد من قبلها وكذا على القول بأن الجدة للام السدس يمنع ابن الاخ للام فيما اذ ترك جداً لام وابن أخ لام وأخاً لابوين لمكان المزاحمة والمعارضة بالاخوة مع ما فيها من الخروج عن محل النزاع مندفة بأن هناك مزاحمة في الجملة لان أباهم ينفق عليهم والشهيد في الدروس اختار أن عدم المنع أقرب وتوقف صاحب المذهب والكفاية وقد قال فيها ما نصه وفي (المسالك) لا فرق بين كون الاخ وولده موافقاً للجدة في انتسابه للاب أو الأم أو مخالفاً فلو كان ابن أخ لام مع جد لأب فلا ابن الأخ السدس وللجدة الباقي ولو انعكس فكان الحد للام وابن الاخ للاب فلا جده الثالث ولابن الأخ الباقي وما ذكره هو المعروف بين الاصحاب لكن لا أعرف نصاً يدل عليه على سبيل العموم انتهى (قلت) يدل عليه على سبيل العموم معتبرة القاسم (١) بن سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يرث ابن الاخ مع الجدة ميراث أبيه وقد تقدم الاستدلال عليه بالاجماع والاعتبار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا الاقرب فيما لو خلف الجدة من قبل الام وابن أخ من قبلها مع أخ من قبل الابوين أو الاب فانه يرث الا بعد مع الاقرب ﴾ لا تخلو هذه العبارة من دقة ولذلك خفي المراد منها على كثير من الناس فظن الفاضل العميدي أن هذا من المصنف عدول عما اختاره من منع الاقرب الا بعد وهو الظاهر من صاحب الكفاية وظن الفاضل الشارح ولد المصنف رحمه الله تعالى أنه فرع على الاحتمال الذي احتمله من ان الاقرب لا يمنع الا بعد اذا لم يزاحمه وانت خير بان السياق يدافع هذا أكل مدافعة كما ان الاول اغني بخيار العميدي في نهاية البعد اذ كيف يصدر من المصنف في المسئلة الواحدة حكمان على طرفي تقيض لم تطل المدة ولم يتقدم العهد فالحق انه فرع على الوجه الذي استقر به قوله وكذا الاقرب فيما لو خلف الى آخره معناه وكذا الاقرب المنع كما هو الظاهر المتبادر فيكون قوله فانه يرث الاقرب مع الا بعد معناه انه لو لم يمنع لزم أن يرث الاقرب مع الا بعد فتكون الفاء في محلها وانه من الظهور بمكان لا يخفى على من أعطى النظر حقه ﴿ الفصل الثالث في ميراث الاعمام والاخوال ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول في ميراث العمومة والخولة الى آخره ﴾ أجمع الاصحاب على ان جميع اصحاب (١) لان الاستاذ الاغا حرمه الله أقام قرائن تدل على الاعتماد على القاسم بن سليمان (منه قدس سره)

ولو اجتمع المتفرقون سقط المتقرب بالاب وكان للمتقرب بالام السدس ان كان واحدا
ذكرا كان او انثى والثالث ان كان اكثر بالسوية وان اختلفوا في الذكورية والباقي
للمتقرب بالابوين واحدا كانوا أو اكثر ولو عدم المتقرب بالابوين قام المتقرب بالاب
مقامهم ويقتسمون حصة المتقرب بالابوين للذكر أيضا ضعف الانثى (متن)

هذه المرتبة انما يرثون مع فقد الاخوة وبنهم والاجداد فصاعداً وما في كتاب الفضل على ما في
الدروس من انه لو ترك جدته وعمته وخالته فالمال للجدة يخالف ما نقل عنه من مشاركة الخال للجدة
للأم فانحصر الخلاف في يونس على ما نقل حيث جعل العمة مساوية للجدة والم مساوياً لابن الاخ
لمكان التساوي في البطون وسأني الكلام في ذلك عند قول المصنف وابن الم أولى من عم لاب
والاخبار نصة فيما اجمع عليه الاصحاب كخبر أبي بصير وأبي عبيدة (ويدل) على ان المال للم الواحد
وكذا العمان والاعمام مطلقاً وكذا العمة والمات مطلقاً عموم الآية واجماع الاصحاب وأخبار الباب
وصاحب الجمع وصاحب الكفاية لم يتصح عدهما الدليل فيما اذا اتحدت الدرجة واختلف النوع كما
اذا كان عم لاب وأم وعم لام على المشاركة وعلى كفيتهما وقد عرفت ان عموم الآية والاجماع دالان
على المشاركة ويأتي الدليل على كفيتهما (وأما ما يدل) على التسوية ان تساوا في المرتبة بأن لا يكون
بعضهم أقرب من بعض ولا يتقرب بعضهم بالاب وبعضهم بالام أو بعضهم بالابوين فالاجماع مع موافقة
الاعتبار اذ الظاهر من الشركة القسمة بالسوية والذي يدل على التفاوت فيما اذا كانوا الاب والاب وأم
اذا اجتمع الذكور والاناث الاجماع وقول الصادق عليه السلام في خبر سلمة بن محرز للم الثلثان وللعمة
الثالث ورواية مجمع البيان الطويلة وأيضاً من المعلوم ان الاعمام بمنزلة الاخوة لان سبب ارثهم الاخوة
فيكونون مثلهم كما يدل على ذلك خبر الحزاز وبالجملة لا خلاف لاحد في ان الارحام من طرف الاب
يتعاونون في الارث (وأما ذوو الام) فالذي يدل على التسوية فيهم بعد الاجماع الموافق للاعتبار
وانهم بمنزلة الاخوة ورواية مجمع البيان (١) وربما استدل بشريف آية الكلاله بأن يكون المراد من الكلاله
ما كان من الاقارب على حواشي النسب دون عموده وذكر الاخ والاخت على سبيل التمثيل وماورد في تفسيرها
لم يقصرها على الاخوة وقد تقدم الكلام في الآية عند أول الباب (٢) وما خالف سوى الفضل والصدوق
والمفيد في ظاهرهم كما نقل عنها حيث أطلقوا التقسيم بان للذكر ضعف الانثى في الاعمام والمات ونقل
في المختلف عن الكاتب أبي علي ان ذوي الارحام للأم يقتسمون للذكر ضعف الانثى ثم نقل عنه انه
قال ولنا في ذلك نظر (قال في المختلف) وهو يدل على توقفه فيه ولعل الفضل والصدوق والمفيد استندوا
الى اطلاق خبر سلمة بن محرز المتقدم الدال على التفاوت في القسمة بين الم والعمة من غير تقييد بذوي
الابوين أو الاب (وأنت خير) بأن المتبادر من الم الم للابوين أو الاب لشدة الوصلة وكثرة
الارث ولمكان الغلبة لان الم من طرف الأم قليل جداً بالنسبة الى الم للابوين والى الم للاب
مما اذ هو واحد من ثلاثة بل هو قليل بالنسبة الى الم للابوين بمخصوصه فيحمل المطلق على المتبادر
الشائع وكذا العمة فأمل على ان كون السدس نصيب من يتقرب بالام اذا اجتمع المتفرقون أقوى

(١) قد عرفت في بعض الحواشي السابقة ما في عدها رواية من الاشكال (محسن) (٢) عند

قول المصنف ان من يتقرب بالام يرث بالفرض تارة وبالقراءة أخرى (منه)

ولو اجتمع الواحد من كلاله الأم مع العمة للأب فصاعداً كان للواحد السدس والباقي للعمة أو ما زاد ولا رد هنا ولو خلف معهم زوجاً أو زوجة كان له نصيبه الأعلى والباقي يقسم على ما ذكرنا ولا يرث ابن العم مع العم إلا في مسألة اجماعية وهي ابن عم من الابوين أولى بالمال من العم للأب ولو تغير الحال انمكس الحجب فلو كان بدل العم عمة أو بدل الابن بنتاً كان الأبعد ممنوها بالأقرب وإن جمع الأبعد السبيين (متن)

شاهد على أن القسمة بينهم بالسوية إلا أن يتأمل في هذا أيضاً كما يلوح من عبارة المجمع (والدليل) على منع المتقرب بالابوين المتقرب بالأب بعد الاجماع (صحيح الكناسي) الصريح بذلك والمراد باجماعهم في قوله ولو اجتمعوا اجتماع الذكور والاناث وهو غير اجتماع المتفرقين (والدليل) على أن السدس للواحد بعد الآية بالتقريب المتقدم (الاجماع) كما في الفنية ولم يذكر فيها أن الثلث لما زاد فكانه لوضوحه ويدل عليه بخصوصه بعد الاجماع رواية مجمع البيان مع موافقة الاعتبار لانه اذا لم يكن للأخ إلا السدس ان أحد والثلث ان تعدد فكذا العم بالطريق الأولى (واعلم) ان هذه الاجماع مقولة في كثير من كتب الاصحاب كالمبسوط والسرائر وتلخيص الخلاف والفنية وغيرها بل في التهذيب نقل بعضها حين ذكر خبر هارون بن خازجة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (ويدل) على أن المتقرب بالأب يقوم مقام المتقرب بالابوين بعد اجماع السرائر وعموم الكتاب والسنة كما هو الشأن في الاخوة (صحيح الكناسي) حيث يقول فيه عليه السلام وعمك أخو أمك من أبيه وأمه أولى بك من عمك أخي أمك لا ييه (وجه الاستدلال) أن يقال الحال في هذا كما هو الحال في صدرها حيث يقول عليه السلام وابنك أولى بك من ابن ابنك ومن المعلوم انه مع فقد الابن يقوم ابنه مقامه تأمل (وليعلم) ان مخرج سهام الاعمام والعمات المتفرقين من ثمانية عشر لانا نطلب أقل عدد ينقسم ثلثه نصفين وثلثاه أثلاثاً وما هو الا ثمانية عشر ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ والباقي لعمة أو ما زاد ولا رد هنا ﴾ كما في النهاية والتحرير والدروس وغيرها فلا يأتي فيه الخلاف في الاخت للأب مع الأخ للأم أو مع الجد لها ولا الاشكال الجاري في الجدة للأب مع الأخ للأم لانه لا فرض للعمة ولا للعمات كما فرض للاخت فيكون ما بقي للعمة أو لما زاد عنها كما هو الشأن في الجدة للأب مع الجد للأم وابن الأخ للام مع بنت الاخت للأب وفي الفرق بين العمة للأب مع العم للأم والجددة للأب مع الأخ للام حتى يستشكل هناك وبمحكم على البت هنا أشكال ولعل ذلك لا إطلاق النصوص بكون الجددة كالاخوة فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ إلا في مسألة اجماعية ﴾ ذهب جماعة من الاصحاب الى ان هذه المسئلة خارجة عن القاعدة مستثناة بالاجماع لكنهم افرقوا فبعضهم قصر الحكم على خصوص هذه المسئلة وعيها وشخصها كما هو الشأن في كل ما خرج عن القاعدة وهو ظاهر الحلي ان لم يكن صريحه (قال في السرائر) انهم انما أجمعوا على العين والصورة والصفة وقريب منه ما في الوسيلة والطبقات وربما لاح ذلك من المبسوط والمراسم حيث قال فيها في موضع واحد وظاهر الشهيدين وغيرها ان المستثنى مطلق فاجروا الحكم في كل موضع تحقق فيه المفهوم إلا أن يمنع منه مانع من شرع أو عقل فحكوا بعدم تغير الحكم في صورة التعدد أو اذا دخل زوج أو زوجة لعدم تحقق المانعين عندهم في هاتين المسئلتين واستشكلوا في غيرها أما للشك في الصدق كما في العمة وابن العم أو لظن وجود المانع

كما هو الحال فيما اذا دخل الخال (وأما) من استشكل فيما عدا عين هذه المسئلة فاعلمه للشك في ان المستثنى شخصي أو كلي أو يكون حاله حال الشهيدين فيما عدا المشتكين هذا قصارى ما يمكن أن يوجه به كلامهم في المقام وينفى عنه الاضطراب والا فقتضية الخروج عن القاعدة الجود على عين المسئلة وشخصها وظاهر الصدوق والمفيد وغيرهما ان المسئلة جارية على الاصل غير خارجة عن القاعدة قال في (الفتية) للخبر الصحيح الوارد عن الائمة عليهم الصلوة والسلام وفي (المنع) لانه قد جمع بين الكلالتين كلالة الاب وكلالة الأم (وقال المفيد) لان ابن العم يتقرب الى الميت بسببين والمعم يتقرب بسبب واحد وليس كذلك حكم الاخ للاب وابن الاخ للاب والأم لان الاخ وارث بالتسمية الصريحة وابن الاخ وارث بالرحم دون التسمية ومن ورث بالتسمية حجب من يستحق الميراث بالرحم دون التسمية فمن تقرب بسببين منهما كان أحق ممن تقرب بسبب واحد على ما بيناه لقوله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وكذا كل من عول على الاخبار في المسئلة يدعي أنها جارية على الاصل (فان قلت) ليس هناك الا رواية الحسن بن عماره حيث قال له الصادق عليه السلام أيما أقرب ابن عم لاب وأم أو عم لاب فقال حدثنا أبو اسحق السبيعي عن الحارث الاعور عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام انه قال يقول اعيان بني الام اقرب من بني العلات فاستوى جالساً ثم قال جئت بها من عين صافية ان عبد الله أبا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخو أبي طالب لابه وأمه (ورواية) محمد بن يحيى الخراساني التي يقول فيها ان بني العم وارثون مع عم الاب والعنتين والاولى ضعيفة جداً وقد سمعت في مباحث العول ما قيل في الحسن بن عماره وأما الثانية فمع ضعفها واحتمالها ضرورياً من التأويل كالحمل على التقية أو الانكار ليست صريحة في ان بني العم أقرب (قلت) لعل المستدل اما استدلال برواية الحسن بن عماره وقد علمت ان الفتية قال ان الحكم ثبت بالخبر الصحيح وقريب منه مافي النهاية والغنية والسرائر وان قال فيها الحلي بناء على أصله لا تعويل الا على الاجماع فيحتمل ان يكون هؤلاء الثقات أشاروا بذلك الى هذه الرواية اذ ليس في الباب غيرها أو اليها وإلى غيرها مما لعله ورد ولم يصل إلينا لكن الاصل عدمه سلمنا لكن تخصيص الغير بالاشارة لا دليل عليه فعلى كل حال هذه الرواية داخلة تحت الاخبار أو الشهادة بالصحة ويكون ذلك لقرائن أخر دلتهم على صحتها من غير جهة السند هذا كله اذا قلنا ان ما عداها من الاخبار التي أشاروا اليها لم يتضمن الاقربية والائتم المطلوب بدون رواية ابن عماره الا ان تقول بحمل الاقربية على الاحقية (١) (اذا عرفت هذا) فاعلم انه يلزم الصدوق رحمه الله والمفيد ومن عول على الخبر ان يجرؤوا الحكم فيما اذا تعدد الابن أو الأب أو الأخ أو الأخ أو تعدد فالصور ثمانية وذلك لان ابن العم اما ان يتحد او

(١) لان هذه الاقربية اقربية لا تعرفها والالسر في ابن الاخ للابوين مع الاخ للاب فلو ابقيناها على ظاهرها لزم احد امرين اما اقربية ابن العم للابوين دون ابن الاخ للابوين لشيء لا نعرفه وانما يعرفه الراسخون في العلم أو قول ان ابن الاخ وابن العم للابوين اقرب من الاخ والمعم للاب لكن ثبت حجب الاخ لابن الاخ بالدليل والا فقتضى هذه الرواية العكس ثم يعلم ان هذه الرواية انما تدل على ان أمير المؤمنين عليه السلام اقرب من العباس فعنه انه لو لم تكن فاطمة عليها السلام موجودة لحاز الميراث دون العباس وليس فيها انه يرث مع وجود فاطمة عليها السلام حتى يقال انها تدل على مذهب العامة من توريث العصبه فتأمل (منه قدس سره)

ولو اجتمع مع المم وابن المم خال أو خالة فالاجود حرمان ابن المم ومقاسمة الخال والمم ويحتمل حرمان المم وابن المم وحرمان الخال والمم وكذا لو اجتمع مع المم للأم ولو كان معها زوج أو زوجة أخذ نصيبه الأعلى وهل يأخذ المم أو ابن المم اشكال ولو تعدد أحدهما أو كلاهما فالاشكال أقوى ولا يرث الأبعد في غير هذه المسئلة مع الاقرب (متن)

يتعدد مع تعدد ابيه أو اتحاده مع تعدد المم أو اتحاده من دون استشكل في شيء من هذه الصور كما يأتي الكلام في ذلك وكذلك يلزمهم ان يجرؤوا الحكم مع دخول أحد الزوجين وكذا اذا دخل الخال الا ان يقولوا بتغير الحكم حينئذ اقول الصادق عليه السلام في خبر سلمة بن محرز في ابن عم وخال المال للخال ولان النص لا يشمل ثم ان الظاهر من المفيد والصدوق ان ابن الخال للاويين يحجب الخال للاب لما عرفت من ان ذلك قضية التعليل الذي استندوا اليه بل قال المفيد ولا يرث ابن المم مع المم ولا ابن الخال مع الخال الا ان تختلف اسبابهما في النسب ككون المم لاب وابن المم لاب وأم ويلزمها ايضا عدم تغير الحكم بالذكورة والانوثة فيهما او في أحدهما لما ذكرنا مؤيدا برواية الخراساني التي اعتمدها الشيخ في الاستبصار فجعل العمة كالمم وربما احتمل قويا ان يبقى عندهم الحكم مع تغير الدرجة فيهما كما في عم الاب للاب وابن عم الاب للاويين وسيحكم المصنف بأن المال للمم واحتمل بعضهم العكس للاولوية واحتمل شمول المم لعم الاب ومثله ابن ابن المم للاويين مع ابن المم للاب وكذا اذا تغيرت الدرجة في ابن المم مع بقاء درجة المم هذا والاولى الاقتصار على موضع الوفاق كما هو خيرة السرائر واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله ولو تغير الخال اي عن الصورة المجمع عليها انعكس الحجب ﴿ قوله ﴾ ﴿ فالاجود حرمان ابن المم ومقاسمة الخال والمم ﴾ جريا على القاعدة ووفقا لاكثر الاصحاب وعملا بعموم (باطلاق خ ل) خبر سلمة المتقدم ولان الخال اقرب من ابن المم فيحجبه والمم انما يحجب ابن المم اذا ورث ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ويحتمل حرمان ابن المم والمم ﴿ اي وجعل المال للخال واليه ذهب الشيخ محمود سديد الدين الحضي على ما نقل عنه مسندا الى ان المم يحجب بابن المم وهو محجوب بالخال وأيده برواية سلمة ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ويحتمل حرمان الخال والمم ﴿ قد وجهوه ولم ينسبوه الى أحد بان الخال مساو للمم وابن المم يمنع المم ومانع أحد المتساويين يمنع الآخر والا لم يكونا متساويين وهو ضعيف جدا لان العدة في الحجب هو الاجماع والنص ولا شيء منهما في الخال ولا يجدي مساواته للمم والاحجب به وان لم يكن وذهب الراوندي والشيخ سالم المصري على ما نقل عنهما الى حرمان المم خاصة وجعل المال للخال وابن المم احتجا بأن الخال لا يمنع المم فلا ينم ابن المم الذي هو أولى منه أولى فالتقتضي لحرمانه وهو ابن المم موجود وانتفاء المانع من الحجب وانتفاء مقتضي لحرمان الخال أو ابن المم ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو كان معها زوج أو زوجة الى قوله اشكال ﴾ ينشأ من وجود المقتضي للترجيح وهو الدخول في المجمع عليه وعدم المانع بناء على أن المستثنى مطلق أو على ان النص انما ورد مع وجود الزوجة كما في رواية ابن عمارة ولا قائل بالفرق بين الزوج والزوجة وعليه الشهدان في الدروس والزوجة ومن أن قضية الاستثناء قاضية بالجلود على العين والصورة كما هو محل الوفاق اذ هو العدة في هذا الحكم ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس سره ﴾ ﴿ فالاشكال أقوى ﴾ قد علمت أن صور التعدد ثمانية

واخلال اذا اتفرد أخذ المال وكذا ان تعدد بالسوية وان اختلفوا في الذكورية مع تساوي النسبة وكذا الخالة والخالات والخال أو الخالة أو هما من الابوين يمنع المتقرب بالاب خاصة اتحد أو تعدد ولا يمنع المتقرب بالأم بل يأخذ المتقرب بالأم السدس ان كان واحداً والثلث ان كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين عند عدمه ولو اجتمع الاخوال المتفرون سقط المتقرب بالاب وكان للمتقرب بالأم السدس ان كان واحداً والثلث ان كان أكثر بالسوية والباقي لمن يتقرب بالابوين واحداً كان أو أكثر بالسوية وان كانوا ذكورا وأنثاء ولو اجتمع معهم زوج أو زوجة أخذ نصيبه الأعلى والباقي بين الاخوال على ما فصلناه (متن)

وقد استشكل المصنف في صورتين منها ووجه قوة الاشكال ظهور احتمال تفسير الصور في المستلثين اذ قد يدعى أن معقد الاجماع ظاهر في الاتحاد واختار الشهيدان وغيرها كالمصنف في التحرير ثبوت الحجب ونسبه في المسالك الى جماعة واحتج له بوجود مقتضي وعدم المانع لصدق ابن الم على كل منهما وكذا الم وبأنه اذا منع مع اتحاده فمع تعدده أولى وسبب ارث العمين فما زاد هو العمومة وابن الم مانع لهذا السبب ومانع أحد السببين المتساويين مانع للآخر خصوصاً اذا جعلنا ابن الم مفيداً للعموم بسبب الاضافة فلا فرق بين الواحد والكثير ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والحال اذا انفرد أخذ المال﴾ الى آخره ينفرد الحال بالمال اذا انفرد للآية والاجماع وكذا ان تعدد وكذا الحال في الخالة والخالات وأما أن ذلك بالسوية وان اختلفوا بالذكورية مع تساوي النسبة بأن كانوا جميعاً لأب وأم أو لأحدهما فدلله الاجماع كما هو الشأن في كل من تقرب بالأم مؤيداً بأن الظاهر من الشركة والقسمة التسوية وأما منع ذي الابوين ذا الاب دون ذي الأم فيدل عليه الاجماع ونقل (١) عن الصدوق في المقتنع أنه نسب الخلاف فيه الى الفضل ومثله الحكم بالسدس للواحد من الأم والثلث للأكثر وكون الباقي للمتقرب بالابوين (ثم ان هنا) ملاحظتين ملاحظة القرب الى الميت وهذه تقضي بأن يكون الجميع للأم لان قرب الاخوال الى الميت انما هو بالأم فيجبي على هذا تساوي القسمة في الجميع وملاحظة الوسطة تقضي بكون القسمة بالتفاوت بين ذوي الأب واختصاص الباقي بهم لكنهم حكموا فيما اذا اجتمع خال وخالة للأم وخال وخالة لأب ان للمتقرب بالأم الثلث بينهما بالسوية والمتقرب بالاب الثلثان بينهما بالسوية أيضاً والدليل على ذلك الاجماع ويأتي لهذا مزيد تيمه ان شاء الله تعالى والاجماع المدعى على هذه الاحكام منقول في كثير

(١) الذي نسبه الصدوق في المقتنع الى الفضل هو منع ذي الابوين ذا الاب ولم ينسب اليه الخلاف في المسئلة وعبارة المقتنع هي هذه فان ترك خالاً لأب وأم وخالاً لاب فان الفضل بن شاذان ذكر أن المال للخال للأب والام وسقط الخال للأب وكان الالتباس حصل من عبارة كشف الثام فانه بعد أن ذكر أن ذا الابوين يجب ذا الاب وحده قال بنير خلاف لكن الصدوق في المقتنع نسبه الى الفضل فظن أن ضمير نسبه راجع الى الخلاف وليس كذلك كما عرفت (مجهن)

فلو خلفت زوجها وخالا من الأم وخالا من الابوين فللزوجة النصف وللخال للأم سدس
الثالث وقيل سدس الباقي والمتخلف للخال من الابوين وللخال للأم أو الخالة السدس
مع الخالة للاب والباقي للخالة من الأب ولا رد ولو اجتمع الاعمام والاخوال كان للخال
واحداً كان أو أكثر الثالث والباقي للاعمام وان كان واحداً (متن)

من كتب الاصحاب كافي الغنية فانه منقول على بعضها وكذا تلخيص الخلاف والسرائر والمسالك وغيرها
ولم أجد من صرح بالخلاف في شيء منها سوى الشيخ في النهاية في هذا الباب حيث حكم بالغاوت
في خوثة الأب وهو المنقول عن القاضي ونقله في تلخيص الخلاف عن بعض الاصحاب ولعله ابن
الجنيد لانه نسبته اليه في المختلف لا في هذا المقام وأنه تردد فيه كما سلف وفي مسألة الاعمام والاخوال
الثمانية حكم الشيخ في النهاية بالسوية في القسمة بينهم كما عليه الاصحاب وظاهر أبي علي أن الخوثة
جميعاً يفتسون بالسوية حيث قال وميراث الخوثة والحالات كيراث الاخوة والاخوات من الأم
فاختال للام مع الخال للاب يقتسمان المال عنده بالسوية نعم بعض الاصحاب تأمل في هذه الاحكام
كالقدس الاردبيلي والفاضل الخراساني وبعض سكت عن بعض وما بعد الاجماع من بلاغ والاعتبار
انما يؤخذ مؤيداً فلا تضرعهم موافقته بعد قيام الدليل على أنه لو حلف في المقام في مقام لم يخالف الاجماع
﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فللزوجة النصف والخال للام سدس الثالث ﴾ كافي التحرير والتلخيص والايضاح
وحاشية التواعد ونسبه في المسالك والروضة والكفاية الى الدروس ولم أجد ذلك في الدروس بل عبارته
في المقام ربما كانت ظاهرة في أنه سدس الاصل ولعل النسبة انما جاءت من عدم ملاحظة ول
العبرة لانه نقل كلام المصنف هنا الى آخره فظنا أنه من كلامه (احتجوا) بان الخالين انما ينقر بان
بالام فلهما نصيبهما وهو الثلث (ويؤيده) ما في كتاب علي عليه السلام من ان الحالة بمنزلة لام
وقول الصادق عليه السلام في خبر سلمان بن خالد كان علي عليه السلام يجعل الحالة بمنزلة الام ثم
ينزل الخالين المتفرقين بمنزلة الاخوين المتفرقين فيكون للخال من الام سدس الثلث والباقي للامي
وانما كان له فيما تقدم سدس الاصل لان الام كانت ترث هناك الكل وهو كما ترى وذلك لان
الخال من الام له سدس الثلث حيث يكون مجموع نصيب الخوثة الثلث كما اذا كانوا مع الاعمام والا
فجميع المال فاذا زاحمهم أحد الزوجين راحم المتقرب بالاب لان الزوج لا ينقص المتقرب بالام شيئاً حيث
يوجد المتقرب بالاب ولو من الخوثة فتبقى حصة المتقرب بالام وهي سدس الاصل مع الوحدة وثلثه
مع التعدد خالية عن المعارض وفي (المسالك) ان هذا ظاهر كلام الاصحاب وقريب منه ما في
الدروس وفي (التنقيح) انه المشهور وعليه الفتوى ﴿ قوله ﴾ ﴿ وقيل سدس الباقي ﴾
أي النصف وهذا القول قد اعترف جماعة بضعفه وعدم معرفة القائل به ووجهه ان الباقي نصيب الام
حينئذ فله سدس فهو أقرب في النظر مما اختاره المصنف فتأمل وما وقع في بعض عبارات من ان له
ثلث الباقي فالمراد به سدس الاصل لانه هو ثلث الباقي وليس قولاً راسماً في المسئلة كما لعله يتوهم بادئ
بده ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والباقي للخالة للاب ولا رد ﴾ الحال في الحال للأم أو
الحالة لها مع الحالة للاب كالحال في الم لها مع العمة له وقد تقدم البحث في ذلك ﴿ قوله ﴾
﴿ كان للخال واحداً أو أكثر الثالث ﴾ كافي الفقيه والمتقن على ما نقل عنه والنهاية وتلخيص الخلاف

ولو اجتمع الاعمام والاخوال المتفرقون كان للأخوال الثلث سدس الثلث للخال أو
الخالة من قبل الأم ولو كان أكثر من واحد كان له ثلث الثلث بالسوية والباقي
لمن يتقرب بالابوين بالسوية أيضاً ويسقط المتقرب بالأب وسدس الثلثين للأم أو العمة
من قبل الأم ولو كان أكثر من واحد فله الثلث بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين
ويسقط المتقرب بالاب ولو اجتمع معهم زوج أو زوجة كان له النصف أو الربع وللخال
أو الخالة أو هما من قبل الأم وللخال أو الخالة أو هما من قبل الابوين الثلث سدسه لمن
تقرب بالأم ان كان واحداً وثلاثة ان كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين
والعمومة والعمات الباقي بعد سهم الزوجين والاخوال على ما بيناه سدسه لمن تقرب بالأم
ان كان واحداً وثلاثة ان كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين والعمومة والعمات
الباقي بعد سهم الزوجين والاخوال على ما بيناه سدسه لمن تقرب بالأم ان كان واحداً
والا فالثلث بالتسوية والباقي للمتقرب بالابوين للذكر ضعف الأنثى وعمومة الميت وعماته
وخوئلته وخالاته وأولادهم وان نزلوا أولى من عمومة الأب وعماته وخوئلته وخالاته
وعمومة الأم وعماتها وخوئلته وخالاتها وأولادهم (متن)

والسراثر والوسيلة والشرائع والتحرير والارشاد والمختلف والدروس واللمعة وتعليق النافع وتطبيق
الارشاد والمسالك والروضة والتبقيح والمجمع والكفاية والمفاتيح وغيرها وعليه أبو علي وعلي بن الحسين
والتقي والقاضي على ما نقل عنهم للاجماع كما في ظاهر تلخيص الخلاف وفي (السراثر) انه عليه المحصولون
من أصحابنا والاخبار المستفيضة الصحيحة والمعتبرة المؤيدة بالاعتبار اذ الحال يرث نصيب من يتقرب
به وهي الأم (وقيل) ان له السدس كما في الفنية وهو المقول عن الحسن وسالم وعلي بن مسعود وهو
ظاهر المفيد حيث جعل لابن الخال مع ابن العم الذي هو زوج ثلث النصف وهو سدس وظاهر أبي
يعلى الديلمي حيث قال وميراث الخوئل والخالات كيراث الاخوة والاخوات ونسبه في المفاتيح الى
الصدوقين وأنه لا يظهر ولا يستفاد لهم فيها أجدر مما في ان الاخوال كالاخوة والمساواة من كل وجه ممنوعة
وجماع العمية معارض بمثله وبالاخبار البالغة حد الكثرة حتى عقد لذلك باباً على حدة ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو اجتمع الاعمام والاخوال المتفرقون الى آخره ﴾ اشتمل قوله هذا على فروع تقدم
الاستدلال عليها جميعاً ولم يبق الا ان سدس الثلث أو ثلثه مع الاتحاد أو التعدد لذي الأم في خوئلته
وسدس الثلثين أو ثلثهما مع الاتحاد أو التعدد لذي الأم في عمومتهما والدليل يعرف مما سلف وصور
المسئلة أربع (الاولى) تعدد الاعمام والاخوال وفريضةما من أربعة وخمسين (الثانية) وحدتهما
(الثالثة) تعدد الاعمام ووحدة الاخوال (الرابعة) العكس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
﴿ وعمومة الميت وعماته الى آخره ﴾ لما كان المدار في الارث عندنا على القرني وتداني الارحام وان
كل رحم بمنزلة الرحم الذي يجربه كان عمومة الميت وعماته وخوئلته وخالاته وأولادهم وان نزلوا أولى من
عمومة أب الميت وعماته لان هؤلاء وان سفلوا يقومون مقام من يتقربون به اليه ومن يتقربون به ليس

فابن العم وان نزل أولى من عم الأب سواء اتفقت انسابهما أو اختلفت وهكذا عمومة الأبوين وأولادهم وخوئلتهما وأولادهم أولى من عمومة الجددين وخوئلتهما وعم الاب من الاب أولى من ابن عم الاب من الأبوين وهكذا كل أقرب يمنع الأبعد وان تقرب الأبعد بسببين والأقرب بسبب واحد ولو اجتمع عم الأب وعمته وخاله وخالته وعم الأم وعمتها وخالها وخالتها فلا عماء الأم وأخوالها الثلث بالسوية وثلاث الثلثين لخال الاب وخالته بالسوية وثلاثه لعمه وعمته للذكر ضعف الأنثى وينقسم من مائة وثمانية (متن)

هو الا العم أو العمة والخال أو الخالة وهؤلاء أولى من عمومة الاب ومن خوئلته لأنهم أقرب بدرجه (قال في الفقه) لان ابنة الخال مثلاً من ولد الحدة وعمه الأم مثلاً من ولد جدة الأم وولد حدة الميت أولى بالميراث من ولد جدة أم الميت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فابن العم وان نزل أولى من عم الاب ﴾ أي وان تساويا بطوناً اذ كما ان بين ابن العم والميت أربعة بطون كذلك بين عم الاب والميت أربعة بطون الا انه لما كان ابن العم من ولد حدة الميت وعم الاب من ولد حدة أم الميت وولد جد الميت أولى بالميراث من ولد جد أبيه كما عرفت في ابنة الخالة وعمه الأم وقد شك الحسن (١) على ما نقل عنه في ذلك (٢) ويلزمه أن يرث الاخ مع ابن الابن لساويهما في البطون وقد ثبت بالنص والاجماع ان ابن ابن الابن وان نزل أولى من الاخ وما ذلك الا لانه من ولد الميت والاخ من ولد الاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وعم الاب من الاب أولى من ابن عم الاب من الابوين ﴾ قد سلف الكلام في ذلك ووجه الاولوية القرب مع الخروج عن الصورة المجمع عليها وقد علمت ان العكس محتمل الاولوية واحتمال شمول ابن العم لابن عم الاب من الابوين وشمول العم لم عم الاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والاقر ب سبب واحد ﴾ يبد ما عدا ما استثنى من المسئلة الاجماعية وغيرها على بعض الاقوال النادرة كما تقدمت الاشارة اليه ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو اجتمع عم الاب وعمته الى قوله فتقسم من مائة وثمانية ﴾ هذا مما أطبق عليه جمهور الاصحاب كما في المذهب البارع وهو المشهور كما في الايضاح والدروس والمسالك والروضة والتنقيح وتعليق النافع والكفاية والمفاتيح والوحي في كون الثلث لاعمام الأم وأخوالها نه نصيب الأم وهم انما يتقربون بها وإما انه ينهم بالسوية فلاشتراك الكل في التقرب بالأم وإما ان الثلثين لخال الاب وخالته وعمه وعمته فلأنهم قرابة أب فيأخذون ذلك كما هو الشأن في الكلالات (ومن هنا) يعلم الوجه في أخذ عم الاب وعمته ثلثي الثلثين يقتسانهما أثلاثاً (وأما) ان ثلث الثلثين لخال الاب وخالته فللنصوص الناطقة بأن للخال الثلث مع الاجتماع مع العم وللعمة الثلثين اتحاداً تعدد (١) في المسودة وشك الحسن بين عمه الأم وابنة الخال ولعله سهو من القلم والصواب وشرك بقرينة ما في الجواهر من ان الحسن حكم بالمشاركة بينهما بل سينقل الشارح قدس سره في ميراث أولاد العمومة والخوالة عن الحسن بن أبي عقيل انه جعل المال بين عمه الأم وابنة الخالة نصفين (محسن) (٢) الظاهر ان الاشارة بذلك الى منع ابنة الخال عمه الأم وقد نقل في الجواهر عن الحسن انه حكم بالمشاركة بينهما (محسن)

ذكوراً كانوا أم أنثاً وأما ان الثلث لخال الاب وخالته بالسوية فللاجماع الدال على ان الخوة للابوين أو للاب يقتسمون بالسوية وانه لمعلوم لندرة المخالف وشذوذه كما في الروضة اذ لم ينقل الخلاف الا للشيخ في الخلاف عن بعض الاصحاب حيث قال وفي اصحابنا من قال بينهما الذكركم مثل حظ الاثني عشر ثم نسب اليه (١) القول بان للخال والخاله من الأب والأم المال كله فان لم يكن للخال والخاله من قبل الاب وان لم يكن للخال والخاله من قبل الأم وهو كما ترى أو هن شيء وقد علمت فيما سلف انه لم يوافق هذا البعض صريحاً الا القاضي وانه لم يقول في ظاهر التلخيص وصريح المسالك ولا فرق بين الخال (الخوة خ ل) من قبل الاب وخال (وخوة خ ل) الاب أصلاً فاذا اقتسموا أولئك بالسوية للدليل كانوا هؤلاء كذلك ومن هنا يدفع عما نحن فيه ما أورده الحسن بن أبي طالب الآبي اليوسفي على شيخه المحقق حيث قال وفي المقام أشكال وهو ان الخال والخاله هنا يتقر بان بالاب وأقر بأوجه يرثون للذكر مثل حظ الاثني عشر كالجد والحدة من قبل أبيه للأم فعليكم بالفارق وان المحقق أجاب في نكت النهاية بان للثنتين بالاب نصيب الأب فيقسم بينهما كما قسم تركته فيكون لعمه وعمته الثلثان للذكر مثل حظ الاثني عشر وللخاله وخالته الثلث بالسوية ولا كذا في الاجداد فان نصيب أب الميت يقسم بين أبي أبيه وأبوي أمه أثلاثاً ويصرف نصيب أمه الى أبويها أثلاثاً كما لو ماتت أم الأم وترك أبوها فان لامها الثلث ولا يها الثلثين وانه اعترضه هو بانك قررت ان الجد والحدة من قبل الأب للأم يأخذون نصيب أم أب الميت ففرضت موتها وأعطيتها نصيبها أثلاثاً كتركته فكذا ينبغي أن تعمل في الخال والخاله من قبل الاب تفرض موت أم أب الميت وتعطيهما نصيبها أثلاثاً لانها أخت لها كتركته على انه يلزم من هذا الجواب ان أحداً أم الميت من قبل الاب يتفاوتون لانه يفرض انهما يرثان نصيب أب أم الميت فيقسموه كتركته لا بالسوية لكن هذا منفي بالاجماع فلازمه منفي (ثم قال) اذا قرر هذا فالاشبه اجراءً حكم الخال والخاله تجري الجد والحدة الا أن يقوم على الفرق دليل (قلت) قد قام الدليل وهو الاجماع الذي ذكرناه والمحقق رحمه الله حاول بما ذكر موازنة الاعتبار ظناً بانه يتم له والا فالاعتماد على الاجماع فحسب (وعلى هذا) تصح كما ذكر المصنف من مائة وثمانية ولنا في الوصول الى هذا العدد طرق متكررة أوضحها وأصحها وأخصرها (ان يقال) سهام قرابة الام أربعة ضربناها في الثلاثة يبلغ اثنا عشر وسهام قرابة الاب ثمانية عشر ليكون له ثلث وثلثه ثلث ونصف وان شئت ليكون له ثلث وثلثه ثلث وثلثه نصف فضر بنا فيها وفق اثنا عشر وهو ستة يبلغ ما ذكر لا قرباء الام ثلثا ستة وثلثون بالسوية لكل تسعة وثلثاها اثنان وسبعون لا قرباء الاب ثلثا أربعة وعشرون لخاله وخالته بالسوية وثلثاها لعمه وعمته بالتفاوت للعمة ستة عشر ولعم اثنان وثلثون (ومنها) ما أشار اليه المحقق والشهيد من أن أصل الفريضة ثلاثة وسهام أقرباء الأم أربعة وسهام أقرباء الأب ثمانية عشر لانه يحتاج فيه الى ثلث وثلث نصف وثلثين ثلث فكسورها نصف وثلث فنضرب مخرج أحدها في مخرج الآخر ثم المجتمع وهو ستة في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ثم تسبب أحد العددين وهو الثمانية عشر والأربعة الى الآخر فيجده موافقاً له بالنصف فنضرب نصف أحدها في الآخر يبلغ ستة وثلثين فنضربها في أصل الفريضة يبلغ ما ذكر (ومنها) ما ذكره في الايضاح من ضرب أصل الفريضة في

ويحتمل أن يكون لم الام وعمتها ثلثا الثلث بالسوية وثلاثة لخالها وخالتها بالسوية فتصح من أربعة وخمسين وعلى الاول لو زاد أعمام الام على أخوالها أو بالعكس احتمل التنصيف ضميها والتسوية قويا (متن)

سهم قرابة الام ثم ضرب اثني عشر وهو الحاصل في ثلاثة لانها تنكسر الثمانية على أقرباء الأب في مخرج الثلث فالحاصل ستة وثلاثون تضربها في ثلاثة لانها تنكسر في مخرج الثلث أيضاً على عم الأب وعمته فالحاصل ما ذكر (وأما) ما في المجمع وتعليق الارشاد للسيد شمس الدين والتنقيح من أن سهم أقرباء الأب تسعة فغير صحيح لان التسعة ليس لثلثها نصف وقد علمت أن المطلوب عدد له ثلث وثلثه نصف نعم ذلك يتم في الاجداد الثمانية اذ سهم أقرباء الأب هناك تسعة لان الجد والجدة لام الأب يقتسمان بالتفاوت فكان المطلوب هناك عدد له ثلث وثلثه ثلث لا نصف ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويحتمل أن يكون لم الام وعمتها ثلثا الثلث بالسوية الى قوله من أربعة وخمسين﴾ هذا الاحتمال ذكره المحقق الطوسي في الرسالة المسماة بالطبقات قل عم وعمه لأب وعم وعمه لام وخال وخالة لأب وخال وخالة لام لأقرباء الام الثلث منه ثلث الثلث لمن يتقرب بأما بينهما بالسوية والباقي لمن يتقرب بأبيها بالسوية والباقي وهو الثلثان ثلثه لمن يتقرب بأب الأب والباقي لمن يتقرب بأبيه للذكر مثل حظ الانثيين (قلت) لعل الوجه في ذلك اطلاق النص بالقسمة أثلاثاً بين الأعمام والاخوال ولم يذهب اليه أحد من طائفتنا نعم روي ذلك أبو سليمان الجوزجاني واللؤلؤي وهما من العامة وقد أهل المصنف طاب ثراه احتمالين آخرين (أحدهما) وهو أظهر الثلاثة أن للاخوال الاربعة الثلث بالسوية وللأعمام الاربعة الثلثان كما هو مستفاد من النصوص ثم ثلث الثلثين لم الام وعمتها بالسوية وثلثاهم لام الأب وعمته أثلاثاً وتصح أيضاً من مائة وثمانية وهذا الاحتمال هو الذي جمعه في المسالك سبباً لنسبة المحقق الاحتمال الاول الى الشيخ من دون أن يحكم به وفي (الدروس) نسبته الى القليل ومثله صاحب الكفاية (١) (الثاني) وهو أضف الثلاثة لمن تقرب بالام الثلث بينهم أرباعاً كالمشهور ولمن تقرب بالاب الثلثان ثلثاهم وعمته أثلاثاً وثلثها لخاله وخالته أثلاثاً فحكم بالتفاوت بين الخوالة قياساً على الجد والجدة وقد علمت أن الفارق الاجماع وهذا الاحتمال نقله في المذهب البارع عن بعض وجعله في التنقيح سبباً لنسبة المحقق الاحتمال المشهور الى قول وما كان المحقق طاب ثراه ليتوقف عن الحكم لمثل هذا الاحتمال وقد علمت كلامه في نكت النهاية فتأمل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لو زاد أعمام الام على أخوالها وبالعكس احتمل التنصيف ضميها﴾ اذ قد علمت أن الثلث نصيب كلالة الام أعماماً كانوا أو أخوالاً أو أعماماً وأخوالاً يقتسمونه بالسوية على عدد رؤسهم فان كان الأعمام ثلاثة والاخوال اثنين أو بالعكس قسم المال اخماساً واعتبار القبيلين حتى يكون المال نصفين ويكون الزائد كدمه قد تقدم انه لا وجه له وقد نسب هذا الاحتمال الى ظاهر المذهب القديم والنهاية وليس في النهاية ما يظهر منه ذلك نعم ربما أشعر به قوله كان المال لهم على حسب ما يستحقون فتأمل ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿ويحتمل التسوية قويا﴾

(١) لم ينسبه صاحب الكفاية الى القليل بل قال ما افظه واحتمل بعضهم أن يكون للخوالة الاربعة الثلث بينهم بالسوية وفريضة الأعمام الثلثان ثلثها لم الام وعمتها بالسوية أيضاً لتقربهما بالام وثلثها لم الاب وعمته أثلاثاً وفي المسودة وبعض جمعه احتمالاً كما في المسالك والكفاية (محسن)

ولو اجتمع معهم زوج أو زوجة دخل النقص على المتقرب بالاب من العمومة والحوالة دون عمومة الام وخوالتها ولو اجتمع عم الاب وعمته من الابوين ومثلهما من الام وخاله وخالته من الابوين ومثلهما من الأم وعمها من الابوين ومثلها من الام وخالها وخالتها من الابوين ومثلها من الام كان للاعمام والاخوان الثمانية من قبل الأم الثلاث ثلثه لأخوالها الاربعة بالسوية وثلثاه لأعمامها كذلك ويحتمل قسمته أثمانا ويحتمل أن يكون ثلث الثلث للاخوان الاربعة ثلثه لمن يتقرب بالام وثلثاه للمتقرب بالابوين وثلثاه لأعمامها الاربعة ثلثهما لمن تقرب بالام وثلثاهما لمن يتقرب بهما ويحتمل قسمة الثلث نصفين نصفه للأخوال اما على التفاوت أو التسوية ونصفه لأعمامها كذلك وثلث الثلثين لحوالة الأب ثلثه للخال والخاله من قبل أمه بالسوية وثلثاه لخاله وخالته من الابوين كذلك وثلثا الثلثين للعمين والعمتين ثلثه للعم والعمة من قبل الأم بالسوية وثلثاه للعم والعمة من قبل الأب أثماناً (متن)

هذا هو الحق لتساويهم جميعاً في التقرب بالأم ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿دون عمومة الأم وخوالتها﴾ كما هو الشأن في الاخوة حيث يدخل النقص فيهم على من تقرب بالاب كما يدل عليه قول الصادق عليه السلام كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزبه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو اجتمع عم الاب وعمته من الابوين الى قوله﴾ كان للاعمام والاخوان الثمانية من قبل الأم الثلث ﴿هذا الثلث نصيب الأم فيكون بين أقاربها ولا كلام في ذلك وانما الكلام في قسمته وقد احتمل المصنف فيه احتمالات ثلاثة (أحدها) قسمته بينهم على عدد الرؤس بالسوية (وثانيها) تنصيفه بين قبيلي العمومة والحوالة (وثالثها) قسمته بين القبيلين اثناناً وذكر ان كلامنا من الاحتمالين الاخيرين يحتمل احتمالين (أحدهما) قسمة نصيب كل قبيل من النصف أو الثلث أو الثلثين على الرؤس بالسوية (والثاني) قسمته عليهم اثناناً ونحن نعرض أولاً للاحتمال الاول والثالث باحتماله لان المصنف أول ما حكم بالاحتمال الثالث ثم احتمل الاحتمال الاول ثم ذكر في ما حكم به أعني الاحتمال الثالث احتمالاً ثانياً أشار اليه بقوله ويحتمل ان يكون ثلث الثلث للاخوان الاربعة ثلثه لمن يتقرب بالأم الى آخره فحصل التشويش في العبارة (فتقول) اما الاحتمال الاول فقد أشار اليه المصنف طاب ثراه بقوله ويحتمل قسمته أثماناً ومن العجيب كيف حكم أولاً بالثالث أعني القسمة بين القبيلين اثناناً وجعل الاول احتمالاً مع انه هو المنطبق على القواعد لمكان الاشتراك في التقرب الى الأم وهو الموافق لما رجعه سابقاً ولا أرى عدوله عنه ولم يطل العهد الا لانه فرض ما تقدم من سنخ واحد فرضهم جميعاً لاب أو لأم أو لهما وما نحن فيه صرح فيه ببيان السنخ واختلاف الوادي حيث فرض بعضهم لابوين وبعضهم لأم فحكم بخلاف ما حكم آنفاً وبأن في الكلام في ذلك (واما الاحتمال الثالث) وهو ما حكم به المصنف من ان الثلث للاخوان الاربعة بالسوية والثلثين لأعمامها كذلك فانما يوافق ما احتمله هناك من قول المحقق الطوسي عملاً بمضمون النصوص بأن لهم ضعف ما للخال (وفيه) ان ذلك في أعمام الميت وأخواله لا في كلاله أمه

الذي انمقد الاجماع على تساويهم في القسمة ثم ان الموافق للاعتبار حينئذ الحكم بالتفاوت في القسمة فيها (وأما ما احتمله ثانياً) في الاحتمال الثالث الذي هو ان ثلث الثلث لـ اخوال الام الاربعة ثلثه (١) لمن يتقرب بالام وثليته أي ثلثي ثلث الثلث لمن يتقرب بالابوين وثلثي الثلث لاعمامها الاربعة ثلثها أي ثلث ثلثي الثلث لمن يتقرب بالام بالسوية وثلثها أي ثلثا ثلثي الثلث لمن يتقرب بالابوين أثلاثاً فأقصى ما يوجه به أن يقال انه لولا ذلك لادى الى المساواة بين من مت بالسبب الواحد ومن مت بالسبيين وهو مناف لما قرره الاصحاب فان ذا السبيين اما مانع للتقرب بالسبب الواحد كالتقرب بالابوين مع المتقرب بالاب خاصة أو اكثر نصيباً كالاخوة من الابوين مع الاخوة من الام حتى ان ذا السبيين يمنع في بعض الصور من هو أقرب منه بدرجة كابن العم للابوين مع العم للاب ولان الثلث يقسم بين أقرباء الام اذا شاركهم من يتقرب بالابوين كما يقسم بينهم مجموع المال اذا انفردوا وكما انه اذا انفرد الاعمام والاخوال عن مشارك وكانوا متفرقين يسقط من يتقرب بالاب خاصة ويكون الثلث للاخوال ثلثه لمن يتقرب بالام وثلثه لمن يتقرب بالابوين وكذلك الاعمام فيجب أن يقسم الثلث عليهم مع المشارك على هذه النسبة لان استحقاق الورثة لا تتغير قسمته باعتبار قلة المال الموروث أو كثرته هذا جميع ما ذكره العاضل العميدي في المقام وهو كما ترى غير ملتئم الاطراف (ثم انه) لا فرق بين ذي السبيين والسبب الواحد اذا كانا من جهة أم في كلالها كما سلف مراراً وما قرره الاصحاب رضي الله تعالى عنهم من عدم المساوات فنما هو اذا لم يكونوا كذلك والا فبالاعمام الذين نصيبهم ثلثا المال قد قصرته حين كونهم لام على ثلثي الثلث بدعواك وزرع على الرؤوس عدنا هل ذلك الا لانهم كلاله أم هم لاء أجداد الام الاربعة في لاجداد الثمانية لهم الثلث بالسوية وفيهم من هو لاب من جهة أم فظهر ان العم والحال وذا السبيين والسبب الواحد سواء في الاستحقاق اذا كانوا كلاله أم (قولك) الثلث يقسم بين أقرباء الأم اذا شاركهم من يتقرب بالابوين الى آخره (قلنا) من يخالفك على هذا السنا قسمنا الثلث بين الاعمام والاخوال الثمانية على رؤسهم بالسوية لما شاركهم من يتقرب من الثمانية الاخر ان هذا منك في المقام لعجيب (قولك) ولأنه اذا انفرد الاعمام والاخوال وكانوا متفرقين الى آخره (قلنا) قد تقرر انه اذا اجتمع الاعمام المتفرقون والاخوال كذلك سقط المتقرب بالاب وكان المال بين المتقرب بالابوين والمتقرب بالأم فن كان من قبلها أخذ الثلث بالسوية اذ المفروض التعدد ومن كان من طرف الأب أخذ الباقي ونحن في المقام ما خالفنا هذا بشي أصلاً وذلك لانهم لما اجتمعوا متفرقين في المسئلة جعلنا ثلث الثلثين لـ اخوال الاب وثلثيهما (٢) لاعمامه وقسمنا الثلث على أعمامها وأخوالها بالسوية وبعبارة أخرى جعلنا الثلث للثمانية من جهة الأم والثلثين للثمانية من جهة الأب هل هذا الاعين ما قرره آريد ان نصنع ذلك في نفس كلاله الأم ونقسم بينهم بالتفاوت لان كانوا قد اختلفوا بالنسبة الى أمه ما كان لنا ان نخالف المعروف بين الاصحاب وبما ذكر يعرف حال لاحتمال الثاني باحتماله (اذا تقرر هذا) فالواجب ان نبين كيفية القسمة بين كل من الثمانية على كل من الاحتمالات الاربعة (فقول) اما على المختار وهو الاحتمال الاول فسهم أقرباء الأم ثمانية وسهم قرابة الأب أربعة وخمسون اذ لا بد لهم من عدد له ثلث وثلثه نصف وثلث وثلثه أيضاً ثلث وأقل عدد كذلك هو

وسقط المتقرب بالاب وأولاد الخوثة يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به ولو اجتمع أولاد الخوثة المتفرقين كان لأولاد الخال نلام السدس ان كانوا لواحد والثلاث ان كانوا لأكثر بالسوية والباقي لأولاد الخال للأبوين لواحد كانوا أو لأكثر بالسوية ولو اجتمع أولاد الخال وأولاد الم فلا أولاد الخال الثلث لواحد كانوا أو لأكثر ولا أولاد الم الباقي ثم ان اتفقوا في الجهة تساوا في القسمة والا كان سدس الثلث لأولاد الخال أو الخالة للام بالسوية وثلاثة لأولاد المتعدد لكل نصيب من يترب به بالسوية وباقي الثلث لأولاد الخال أو الخالة أولهما للأبوين أو للأب بالسوية وسدس الثلثين لأولاد الم أو العمة للام للذكر مثل الانثى ونثهما لأولاد المتعدد لكل نصيب من يتقرب به للذكر مثل الانثى والباقي لأولاد الم أو العمة أولهما للأبوين أو للأب للذكر ضعف الانثى ولو كان معهم زوج أو زوجة كان له النصف أو الربع ولبي الاخوال ثلث الاصل والباقي لبي الاعمام كما أنهم لو دخلا على الاعمام والاخوال كان لهما النصف أو الربع ولمن تقرب بالام نصيبه الاصيل من أصل التركة والباقي لقرابة الابوين فان لم يكونوا فقرابة الاب ﴿فائدة﴾ قد يجتمع للوارث سببان فان لم يمنع أحدهما الآخر ورث بهما كابن عم لآب هو ابن خال لام أو ابن عم هو زوج أو بنت عم هي زوجة أو عمة لآب هي خالة لام (متن)

تنكسر عليهم فنضرب الستة والثلاثين في أصل الفريضة فالخامس مائة وثمانية ومنها تصح ﴿قوله﴾ ﴿وسقط المتقرب بالاب﴾ بالاجماع وخبر الكناشي الناص على المطلوب ﴿قوله﴾ ﴿قدس الله سره﴾ ﴿فائدة﴾ قد يجتمع للوارث سببان ﴿اجتماع السبيين فصاعداً في شخص نسبين كان أو سبيين لا يمنعان من هو في طبقته من ذي السبب الواحد من حيث توم قوة السبب بتعدد كما هو الشأن في المتقرب بالابوين مع المتقرب بالاب لان هذا خرج بالدليل ومن ثم شاركه المتقرب بالأم لان الاصل اشتراك جميع الاسباب في الاقتضاء لعموم الادلة فالمتقضي موجود والمانع مفقود فان كان السببان متساويين بمعنى أن لا يكون أحدهما مقدماً على الآخر في الارث يرث بهما ما لم يكن هناك من هو أقرب منه فيهما أو في أحدهما ﴿قوله﴾ ﴿كابن عم هو خال﴾ هذا مثال لما اجتمع فيه سببان نسبين وليس أحدهما مانعاً من الآخر وذلك بأن يتزوج أخو الشخص من أخته من أمه فهذا الشخص بالنسبة الى ولد هذين عم لانه أخو أخته خال لانه أخو أمه وابنة ابن عم وابن خال بالنسبة الى ولد الزوجين المفروض أنه (١) توفي فيرث نصيب خوثة الأم وعمومة الأب فلو كان معه ابن خال من الاب فله الثلثان نصيب العمومة وسدس الثلث ولو كان معه ابن عم للأبوين منعه من نصيب العمومة دون نصيب الخوثة فله الثلث كما لو كان هناك ابن عم وابن خال وهكذا ولا يخفى الحال فيما لو دخل عليه زوج أو زوجة ﴿قوله﴾ ﴿قدس سره﴾ ﴿وابن عم هو زوج وبنت عمة هي زوجة﴾ هذان مثالان لما اجتمع فيه سببان نسبي وسببي لا يمنع أحدهما الآخر ﴿قوله﴾

ونقل أن شخصاً مات وخلف ابن ابن عم له من قبل أبي أبيه هو ابن خال له من قبل أم أمه هو ابن بنت خالة له من قبل أبي أمه هو ابن بنت عمه له أخرى من قبل أم أبيه هما ابنا بنت خالة له أيضاً من قبل أبي أمه واختا لهما كذلك وثلاثة بني ابن عم له آخر من قبل أبي أبيه وثلاث بنات بنت عمه له من قبل أبي أبيه وتحقيقه أن الشخص الأول له أربع قرابات وذلك لأن عم المتوفى لآبيه كان هو خاله لأمه فولد ابناً وكانت عمته لأمه هي خالته لآبيه فولدت بنتاً ثم تزوجها الابن المذكور فولدت له ابناً فله هذه القرابات الأربع فيجعل كأربعة نفر وهكذا في أولاد العمه الأخرى الذين هم أولاد الخالة أيضاً فتكون المسئلة كمن ترك خالاً لأم وخالتين لآب وعمتين لأم وعمه وعمين لآب أصلها مائة وثمانون ثم يجعل نصيب كل واحد منقسماً على أولاده فيبلغ خمسمائة وأربعين لذوي القرابات الأربع مائتان واحد وستون ولذوي القرابتين مائة وخمسة وثلاثون ولحوافد المثلثة ستة وتسعون وحوافد العمه ثمانية وأربعون ﴿تتم﴾ لو خلف عمه لآب هي خالة لأم وعمه أخرى لآب وخالة أخرى لآب وأم كان للعمتين من الآب الثلثان بالسوية وللخاله التي هي عمه سدس الثلث وللأخرى الباقي (متن)

﴿ ولو منع أحدهما الآخر ورث من جهة المانع كأخ هو ابن عم ﴾ هذا مما اجتمع فيه سببان نسيان منع أحدهما الآخر (وتوضيحه) أن يتزوج امرأة أخيه بعد أن ولدت منه ولداً ثم أولادها الآخر الثاني آخر فهو أخو الولد الأول لأمه وابن عمه وقد مثل في الروضة للأنساب المتعددة مع حب بعضها لبعض بأخ هو ابن عم وابن خال والذي ظهر عدم إمكان تصوير ذلك على مذهبي في شخص واحد إذ الأخوة للآم تقتضي كونه ولداً لأمه والبنوة للخال تقتضي كونه ولداً لآخ أمه وذلك لا يتصور إلا بأن يتزوج أخ الأم أخته فيتم على مذهب المجوس أو يوطئ الشبهة أو يراد من ابن الخال ابن الخال الأعلى كخال أب الميت أو جده فيمكن حينئذ اجتماعه وبقي هناك أمور أخرى ذكرناها في صدر الباب (منها) ما اجتمع فيه سببان نسيان يمنع أحدهما الآخر أو هناك من يجب أحدهما إلى آخر ما ذكر هناك ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿ونقل أن شخصاً مات إلى آخره﴾ هذا المثال مما اجتمع فيه أسباب نسيان يرث بها وقد ذكره الامام الأعظم المحقق الطوسي في الطبقات قال مانعه ولنورد المثال الذي ذكره شيخنا الامام السعيد معين الدين سالم بن ران المصري رحمه الله تعالى في كتابه الموسوم بالتحريير ثم أنه ضرب له جدولاً لا حاجة بنا إلى إيراده وإنما الواجب تصوير ذلك وتصحيح المسئلة (فقول) نفرض أن هذا الشخص المتوفى اسمه زيد كان له جد اسمه عمرو ولهذا الجد ولد اسمه بكر وبنت اسمها هند فتزوج هذا الجد بامرأتين كانتا تحت رجل واحد مات عنها وقد ولد له من أحدهما بنت اسمها ليلى ومن الأخرى ابنتان حذام وقطام فلما تزوج الجد امرأتين ولد له من أم ليلى ولد اسمه قيس ومن أم حذام ولد اسمه حسان فتزوج حسان من ليلى أخت قيس لأمه فأولادها زيد المذكور المفروض أنه توفي قيس عمه (١) من جهة الآب خاصة خاله من جهة (١) أي عم زيد

الأم وحذام وقطام عمتاه من جهة الأم وخالتاه من جهة الأب ثم أنه ولد لقيس ولد اسمه جريرو ولدت لحذام بنت اسمها مياسه فتزوج جرير مياسه فأولدها ولداً اسمه خالد فخالد هو الوارث وذو القربات الأربع بالنسبة إلى زيد المتوفى لأن خالد ابن ابن قيس عم زيد من جهة الأب خاله من جهة الأم وابن بنت حذام عمه زيد من الأم خالته من الأب ثم أن قطام التي هي عمه وخالة كحذام ولدت بنتاً والبنت ولدت ولدين وبنتاً وهذا هو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله وابن بنت عمته إلى آخره ثم أن بكراً ذاك أخا هند ولده ولد والولد أولاد ثلاثة أولاد وكذلك اخته هند ولدت بنتاً والبنت ولدت ثلاث بنات وهذان هما اللذان أشار إليهما المصنف بقوله وثلاثة بني عم له أخر إلى آخره وهذه المسئلة تصح كما ذكره المصنف طاب ثراه من خمسمائة وأربعين ولنا إلى الوصول إليه طريقان (أحدهما) أن تقول أنك عرفت أن ذوات القربات الأربع بمنزلة عم لأب وخال لأم وعمه لأم وخالة لأب وإن البنين والبنات الذين هم أولاد بنت عمه هي قطام من قبل أم الأب أولاد بنت خالة من قبل الأم بمنزلة عمه وخالة وإن ثلثة بني ابن العم أي بكر بمنزلة عم وثلاث بنات بنت عمه أي هند أخت بكر بمنزلة عمه فهو كما قال المصنف طاب ثراه كمن مات عن خال لأم وخاليتين لأب وعمتين لأم وعمه وعمين لأب فاصل فريضتهم ثلاثة لا قرباء الأم الثلث وسهامهم اثنا عشر ولا قرباء الأب الثلثان وسهامهم ثلاثون وبينهما وفق بالسدس فنضرب وفق أحدهما في الآخر يبلغ ستين ثم نضرب الستين في أصل الفريضة وهي ثلاثة يبلغ مائة وثمانين ولكنه ينكسر عليهم لأن ما يحصل لبني ابن العم الثلاثة من قبل أب الأب اثنان وثلاثون من ثمانين التي هي ثلثة الثلثين ينكسر عليهم وكذلك ما يحصل لبنات بنت العمه وهو ستة عشر لا ينقسم عليهم أثلاثاً فنضرب ثلاثة في مائة وثمانين ليحصل خمسمائة وأربعون (الطريق الثاني) أن نضرب ثلاثة في ستة فالمرتفع ثمانية عشر ثم هي في اثنين فالمرتفع ستة وثلاثون ثم خمسة في ستة وثلاثين يبلغ مائة وثمانين ثم نضرب ثلاثة في مائة وثمانين فالحاصل ما ذكر وهو المطلوب (أيضاح ذلك) أن تقول أصل الفريضة ثلاثة واحد منها نصيب كلالة الأم للخال للأم سدسه فقد انكسر في مخرج السدس فنضرب ستة في ثلاثة يحصل ثمانية عشر للاخوال الثلاثة ستة سدسها واحد للخال من قبل الأم وخمسة للخاليتين بالسوية فحصل الكسر في مخرج النصف فضرنا اثنين في ثمانية عشر فالحاصل ستة وثلاثون الثلث للاخوال يقسم عليهم والثلثان للأعمام ثلثهما ثمانية لعمتين بالسوية وثلثاهما للعمين والعمه من قبل الأب اخماساً لا ينقسم عليهم فنضرب خمسة في ستة وثلاثين يبلغ مائة وثمانين فما يحصل منها لبني العم من قبل أب الأب اثنان وثلاثون من ثمانين التي هي ثلثة الثلثين بقسم بينهم أثلاثاً ينكسر عليهم وكذا ما يحصل لبنات بنت العمه الثلاث وهو ستة عشر ينهن أثلاثاً ولا ثلث صحيح لها فنضرب ثلاثة في مائة وثمانين فالحاصل خمسمائة وأربعون (وأما قسمتها فنقول) للاخوال الثلث مائة وثمانون سدس ذلك ثلاثون للخال من جهة الأم وهو ذو القربات الأربع والباقي من الثلث وهو مائة وخمسون نصفها خمسة وسبعون لذوي القربات الأربع وهو نصيب الخالة للأب لأنه ابنها والنصف الآخر للولدين والبنات للخالة للأب التي هي عمه يقسم عليهم أثلاثاً لكل واحد خمسة وعشرون والثلثان وهو ثلثمائة وستون لبني الأعمام والعمات ثلثها مائة وعشرون بين أولاد العميتين للأم أحدهما ذو القربات الأربع له نصف ذلك وهو نصيب عمه لأم وذلك ستون من مائة وعشرين وهي ثلث الثلثين والنصف الآخر لبني العمه الأخرى من قبل الأم أعني البنين والبنات وثلثة الثلثين لبني العمين والعمه من جهة الأب

فالفريضة من ثمانية عشر لكل ممة ستة وللخاله الممة سهم آخر وللخاله الأخرى خمسة
﴿ الفصل الرابع ﴾ في ميراث الأزواج للزوج مع الولد ذكراً كان أو أنثى أو ولد الولد
وان نزل كذلك الربع ومع عدمهم اجمع النصف مع جميع الوراث والباقي للقریب ان وجد
فان فقد فلمولى النعمة فان فقد فلضامن الجريره فان فقد قيل يرد عليه وقيل يكون للامام (متن)

يقسم بينهم اقساماً نصيب عم الاب يختص بذی القربات وذلك ستة ودمون وهو خسان والخسان
الآخران لبني ابن العم الآخر ولبنات بنت العمه الأخرى خمس وهو ثمانية وأربعون فيكل الذي
القربات الاربع مائتان وواحد وستون ولخوافد العمه والخالة وهما الابنات والبنت بقربانهم مائة
وخمسة وثلاثون لكل واحد منهم خمسة وأربعون ولخوافد العم الآخر وهم البنون الثلاثة لابن العم من
جهة الاب ستة وتسعون بينهم اثلاثاً لكل واحد منهم اثنان وثلاثون ولبنات بنت العمه الأخرى من
جهة الاب ثمانية وأربعون لكل واحدة منهم ستة عشر ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ الفريضة من
ثمانية عشر ﴾ ليكون لها ثلث وثلثها سدس ﴿ الفصل الرابع ﴾ في ميراث الأزواج ﴿ قوله ﴾
قدس سره ﴿ وللزوج مع الولد الى آخره ﴾ دل الدليل من كتاب وسنة واجماع على ان النصف للزوج
والربع للزوجة حيث لا ولد أصلاً وان الربع له والثلث لها معه وان نزل وعموم الكتاب قاض بعدم
الفرق بين الدائمة والمنقطعة لكن دل الدليل من الاخبار المستفيضة على اخراج الثانية عن الحكم وما
دل على خلاف ذلك فهو لا مقيّد ثم لافرق بين الصغير والكبير في الزوجين فتدرج المدخول بها
وغيرها كما لافرق في الولد بين الصغير والكبير ذكر كان أو أنثى بواسطة الابن أو البنت أو بغير
واسطة الا ان الصدوق في المقنع نسب الحكم في ولد الولد الى النضال قال ولم أرويه حديثاً وهو
ربما يشعر بتوقفه فيه لكنه قطع في الفقيه بموافقة المشهور (قلت) يدل عليه بعد الاجماع ما رواه الشيخ
والصدوق عن زرارة عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام في الحديث الطويل الذي فيه وولد
البنين بمنزلة البنين يرثون ميراث البنين ويحجبون الأبوين والزوجين عن سهامهم الا كثر وان سفلو
ييطنين وثلاثة أو أكثر يرثون ما يرث ولد الصلب ويحجبون ما يحجب ولد الصلب وقد تقدم الكلام
في ان الولد هل يشمل ولد الولد أم لا ثم لافرق بين كون الولد من الزوج الوارث أو من غيره وكذلك
الولد من الزوجة ولا كلام في ذلك كله كما انه لا كلام في انه اذا كان وارث غيرها حتى ضامن
الجريرة يكون له ما بقي عنهما نصاً واجماعاً وانما الكلام فيما اذا عدم الوارث عدا الامام عليه السلام
فهل يرد الباقي عن النصف والربع عليهما في حال ما ام لا أقوال (لاول) الرد على الزوج مطلقاً للاجماع
وقد حكاه المفيد في كتاب الاعلام والسيد في الانتصار والشيخ في الاستبصار والمبسوط حيث قال
لاجماع الفرقه وفي الايجاز على ما نقل عنه وكثير من الاصحاب كالعجلي في السرائر وغيره واذا
تبعمت كتب الاصحاب وجدتهم بين ناقل له أو ناقل حكايته عن المشايخ الثلاثة فقط أو عنهم وعن
غيرهم بلفظ جماعة أو جملة أو كثير كما في النكت والمختلف والاخبار المشتملة على الصحيح والموثق بالافاة
حد الاستفاضة حتى ان روايات راو واحد على اختلاف طرقها وهو أبو بصير ربما تبلغ خمس عشرة
رواية (ومنها) رواية محمد بن قيس بطريقها الصحيح والحسن الذي هو كالصحيح وقد تضمنت هذه حكماً
آخر وهو انه لا يجب العلم بعدم الوارث بل يكفي عدم العلم (ومنها) رواية مثنى بن الوليد الخنط (الثاني)

عدم الرد عليه مطلقاً وهو الذي أشار اليه المصنف بقوله وقيل يكون للامام وهذا القول لم أقف عليه مصرحاً به احد من الاصحاب نعم قال أبو يعلى في المراسم بعد ان ذكر بان الزوج مع عدم الولد النصف وللزوجة الربع مانصه وفي أصحابنا من قال انه اذا ماتت امرأة ولم تخلف غير زوجها فاللها كله له بالتسمية والرد واما الزوجة فلا رد لها بل ما يفضل من سهمها لبيت المال وروي انه يرد عليها كما يرد على الزوج قال في (المختلف) وهذا يدل على استضعاف الرد في حق الزوجين (قلت) هذا هو الظاهر ان لم نقل ان مراده ان من أصحابنا من قال ان الفاضل يرد على الزوج واما الفاضل من الزوجة فهو لبيت المال وليس كذلك بل هو للامام عليه السلام فيكون ما ظهر من العبارة من التأمل متوجهاً الى بيت المال لا الى الرد فكأنه قال ومن أصحابنا من وافق العامة في ان الباقي عن الزوجة لبيت مال المسلمين لا للامام عليه السلام وحينئذ يجزئ بان من أتى ببيت المال انما يريد بيت مال الامام كما بيناه وأوضحناه في صدر الباب (فان قلت) عبارة المبسوط والايجاز مثل عبارة سلال فهلا نسب الخلاف اليها ايضاً كما يظهر ذلك من ابي العباس في المذهب حيث قال بعد نقل عبارة الايجاز التي هي هذه فذوالاسباب الزوج والزوجة فاذا انفردوا كان لهم نصيبهم المسمى والباقي لبيت المال وقال أصحابنا ان الزوج وحده يرد عليه الباقي باجماع الفرقة قال أعني أبا العباس من غير فاصله مانصه وهو ظاهر سلال قتره كيف فهم من الشيخ الخلاف كدلار في الايجاز والمبسوط لان عبارته كعبارة الايجاز (قلت) فرق بين العبارتين وذلك لان الشيخ في الكتابين قال وقال أصحابنا بخلاف سلال فانه قال وفي أصحابنا وحينئذ فيحتمل كلام الشيخ وجهين (الاول) ان يكون بين أولا مذهب العامة ثم انه ذكر مذهب أصحابنا فقال وقال أصحابنا انه يرد عليه وحده باجماع الفرقة فالفرق بين العبارتين في غاية الوضوح وهذا يمكن ان يستدل لظاهر سلال بظاهر الآية الشريفة بالتقريب المتقدم المؤيد بالاصل والموثق (ويجاب) بان الاصل والظاهر يعدل عنهما للاخبار المعتبرة والاجماع والموثق محمول على التقيّة أو على ارادة عدم الرد مع وجود وارت آخر غير الامام عليه السلام كما يرشد اليه عدم تنكير الرد أو يراد انه لا رد عليهما للرحم وهو لا ينافي انه يحوز الزوج المال كله أو نظرحا بواحدة مثلها ويبقى الباقي سليماً عن المعارض هذا ان صح طريق الشيخ الى ابن فضال وهو في الواقع غير معتبر (١) والقول بأنه أخذه من كتابه فلا يحتاج الى تصحيح الطريق لانه قال في آخر التهذيب واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه فلا يحتاج الى تصحيح السند اليه منقوض بالحسن بن محبوب مع انه ليس بصريح في ان كل ما حذف اسناده فلا سند اليه مما لا يحتاج الى التصحيح بل غاية ما يفهم انه قد أورد ما أخذه من كتاب شخص مبتدئاً بذكره أما كونه كلية فلا ولذا تراه يذكر المصنفين كثيراً مع الاسناد من غير حذف بل في رواية واحدة قد يذكر وقد يحذف وقد يذكر في التهذيب ويحذف في الاستبصار وبالعكس وأيضاً لم يظهر لنا دلالة على ثبوت كون الكتاب له باليقين أو بالطريق الشرعي اذ قد يريد المنسوب اليه ثم يذكر طريق نقله مع ذلك ووصوله اليه ولهذا يذكر طريقه الى كل من حذف وأخذ من كتابه في الفهرست وغيره فكأنه يريد شيئاً آخر لم فصل اليه ولذا ترى العلماء رضي الله تعالى عنهم جميعاً كثيراً ما عدوا اسناده الى المحذوف غير معتبر خصوصاً الى هذا

الرجل وتعموا في تصحيح في طرقه وحكموا بضعف الاكثر فليتأمل في المقام (الثالث) عدم الرد عليها مطلقاً وهو مذهب المفيد في كتاب الاعلام والشيخ في الايجاز وعلي بن الحسين في رسالته ومحمد بن علي في المقنع والقاضي والكتي والكيدري على ما نقل عنهم والسيد والشيخ في الانتصار والمبسوط والنهاية وابن حمزة وابن زهرة وابن ادريس والمحقق وتلميذه في كشف الرموز والمصنف في المختلف وولده في الايضاح والشهيدان في الدروس وغاية المراد والمسالك والروضة وصاحب المجمع والتقيج وصاحب المذهب والمقتصر يظهر ذلك منه في الكتابين في مسألة من أسلم على زوج أو زوجة وصاحب الكفاية والمفاتيح وهو ظاهر الديلمي كما عرفت والعميدي ونسبه في الكشف الى الديلمي لا الى ظاهره والحق ان هناك ظهوراً لانصاف ولم يرجح شيئاً في غاية المرام للاصل الدال على عدم الزيادة على المفروض وللإجماع كما في السرائر والانتصار والتقيج وغيرها وذلك لأنه قال في السرائر من غير خلاف من محصل متأمل وفي (الانتصار) وردت بذلك رواية شاذة لاتعمل الطائفة بها والاخبار المستقيمة المعتضدة بالشهرة العظيمة وموافقة الكتاب الكريم على ان الدليل على المثلث أما الاخبار (فها) روايات أبي بصير ورواية العمدي ورواية محمد بن مروان ورواية محمد بن مسلم ورواية محمد بن نعيم الصحاف قال مات محمد بن أبي عمير يباع السابري وأوصى اليّ وترك امرأة لم يترك وارثاً غيرها فكتبت الى العبد الصالح عليه السلام فكتب اليّ اعط المرأة الربع واحمل الباقي اليها وقد تأمل في دلائلها المقدس الاردبيلي ولا أجد لذلك محلاً الا ان يقال ان المرأة ليست نصاً في الروجة وانه من الوهن بمكان الى غير ذلك من الروايات (وقد استدلل) الشيخ والمصنف قدس الله تعالى روحيهما بصحيفة علي بن مهزيار قال كتب محمد بن حمزة العلوي الى أبي جعفر الثاني عليه السلام مولى لك أوصى اليّ بمائة درهم وكنت أسمعه يقول كل شيء هو لي فهو لمولاي فأت قتر كما ولم يأمر فيها شيء وله امرأتان اما واحدة فيبغداد ولا أعرف لها موضعاً الساعة والأخرى بقم ما الذي تأمر في هذه المائة درهم فكتب اليّ أنظر أن تدفع من هذه الدراهم الى زوجتي الرجل وحقها من ذلك الثمن ان كان له ولد وان لم يكن له ولد فالربع وتصديق الباقي على من تعرف ان له اليه حاجة ان شاء الله تعالى واعترضهما الشهيد طاب ثراه باهما كتابة فلا تنهض للاستدلال وبأن الظاهر ان هذه المائة له عليه السلام بسبب الاقوال الصادرة عن الميت فلم له علم بالحال وأمره باعطاء الزوجين لا يدل على انه ارث فاعترضه الشهيد الثاني وصاحب المجمع والكفاية بأن الكتابة لا تقصر عن القول وبأن الظاهر من الحديث ان الثمن والربع على سبيل الاستحقاق قرينة قوله عليه السلام وحقها الى آخره ولو كانت له عليه السلام ما كان ذلك حقاً للزوجين ولا ثمناً ولا ربماً فظاهر الرواية مع الشيخ والمصنف وانما الاستدلال بالظاهر كما هو الشأن في الاستدلال (قلت) يريد الشهيد ان المكتبة ليست كالمشاهدة والظاهر هو ما استظهره والا فكيف يأمره أن يتصدق بما زاد عن الثمن الذي هو سهم الولد أي رث عليه السلام دون الولد حتى يأمره أن يتصدق بما زاد ويمنع الولد بالكلية بل ما أمره بالتصدق الا لعلمه بالحال كما قال الشهيد وان المال له والا لزم مخالفة الضرورة (١) وأما أمره عليه السلام باعطاء الزوجتين الثمن أو الربع فلأنهما تدعيان عليه ذلك لانه حقهما بحسب الظاهر ولم يمكنه عليه السلام

(١) يمكن أن يقال ان الامر بالتصدق بالباقي راجع الى صورة قد الولد فقط (محسن)

دفعهما أو يمكنه لكنه سمح لها بذلك كما سمح بالجميع لذوي الحاجة فلا تنهض للاستدلال الآن يقال انه عليه السلام علم انه ليس له ولد والا لذكر في السؤال ويكون عليه السلام تفضل ببيان حكم الزوجتين مع الولد فأمل وفي (المذهب ٢) ان ابن ادريس احتج في المسئلة بموثقة جميل ورواية أبي بصير عن الباقر عليه السلام ولم أجد ذلك في السرائر في نسختين ولعله احتج بذلك في غير هذا المقام أو احتج هو له بذلك ثم ان رواية جميل الواردة في المقام قد تضمنت انه لا يكون رد على زوج ولا زوجة فكيف يستدل بها ابن ادريس وهو يدعي الاجماع على عدم الرد عليه (٣) وما ورد في بعض الروايات من ثبوت الرد على الزوجة كرواية أبي بصير فشاذ أو محمول على انها قريبة له ويأتي تمام الكلام في ذلك (الرابع) ارد عليها مطلقاً كالزوج كما في صحيحة أبي بصير عن الباقر عليه السلام التي تقدمت الاشارة اليها وفي (الخلاف) ذكر ما لعله يشعر بوجود الخلاف فيه حيث قال لاصحابنا فيه روايتان ونسب الى ظاهر المفيد في المقنة والذي وجدته فيها ما نصه اذا لم يوجد مع الزوج قريب ولا نسب للميت رد باقي التركة على الزوج وهذه العبارة ظاهرة في ذلك ان قلنا ان الزوج في لسان العرب يستعمل في الرجل والمرأة بدون تاء كما نص على ذلك بعضهم وقلنا ان المفيد جرى على ذلك وان قلنا انه يستعمل بالتاء في المرأة كثيراً كقول ذي الرمة « اذو زوجة بالمصرام ذو خصومة » أو انه جرى على المتعارف لا يمكن أن يقال حينئذ انها غير صريحة ولا ظاهرة في الخلاف بل هي ظاهرة فيما عليه الاصحاب لان استعمال المشترك في جميع معانيه ممتنع عند المحققين في المفرد والثنية والجمع والنفي والاثبات اقدم وجود العلاقة المصححة لذلك كما حقق في محله فيكون المراد بالازواج الرجال مضافاً الى ما نقل عنه في كتاب الاعلام حيث قال واتفقت الامامية على ان المرأة اذا توفيت وخلفت زوجاً ولم تخلف وارثاً غيره من عصبه ولا ذي رحم ان المال كله للزوج النصف بالتسمية والنصف الآخر مردود عليه وعبارته هذه لا تدل على انه رجع عما ذهب اليه في المقنة لو ثبت خلافه فيها كما ادعاه الحلي حيث قال رجع عنه في كتاب الاعلام وقد استند في الرجوع الى هذه ويأتي تمام الكلام في رواية أبي بصير (الخامس) انه يرد عليها مع غيبة الامام عليه السلام لا مع حضوره عليه السلام وهو قول الصدوق في الفقيه خاصة ومحمّد الشيخ في كتابي الاخبار فقسبته اليه على انه مذهب له كما في المسالك والكناية لا وجه لها بل جعله في التهذيب أضف الاحتمالين واليه ذهب صاحب الجامع على ما نقل عنه والمصنف في التحرير والارشاد والشهد في اللعبة وقواه المحقق الثاني في حاشية النافع حجتهم على ذلك الجمع بين الاخبار فقد روى بسنده عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة ماتت وترك زوجها قال المال له قلت فالرجل يموت ويترك امرأته قال المال لها وفي (التهذيب) عن ابن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن ابن مسكان عن أبي بصير مثله بأدنى تفاوت ومحمد بن عيسى هنا مشترك بين القطيني والقمي وفي (الاستبصار) أسقط محمد بن عيسى وفي (التهذيب والاستبصار) أتى بلفظ الماضي كما في نسختيها اللتين عندي وفي (الفقيه) بلفظ المضارع فجمع أصحاب هذا القول بين هذه الرواية وبين الاخبار السافرة الدالة على عدم الرد عليها بحمل هذه الرواية على حال الغيبة وحمل تلك الروايات على حال اخضور (ورده) في السرائر

(٢) ذكر ذلك في أول الباب لا في المقام (منه قدس سره) (٣) أي الزوج

سواء دخل أولاً وللزوجة مع الولد أو ولد الولد وان نزل الثمن ومع عدمه الربع مع جميع الوراث والباقي لمن كان من ذوي النسب فان فقدوا اجمع فلمولى النعمة فان فقد فللضامن فان فقد قيل يرد عليها وقيل للامام وقيل يرد حال الغيبة سواء دخل أولاً (متن)

والمسالك والروضة والجميع وغيرها بان هذا الحل بعيد جداً لان السؤال فيه للباقر عليه السلام (للصادق عليه السلام خ ل) في رجل مات بصيغة الماضي وأمرهم عليهم السلام ظاهر والدفع اليهم ممكن فحمله على حال الغيبة المتأخرة عن السؤال عن ميت بالفعل بأزيد من مائة وخمسين سنة ابعد مما بين المشرق والمغرب (قلت) هذا افراط في الرد وليس مما ينبغي والرواية في الفقيه بلفظ المضارع في السؤال الثاني كما عرفت وكذا في الايضاح والكنز والفتح والجميع وغيرها ولفظ الماضي في السؤال الاول وهذا التغيير يدل على أن السؤال الاول كان عن واقع متحقق والسؤال الثاني انما كان على سبيل الفرض والتقدير والا لما غير الاسلوب ولما كان هذا الفرض قليل الوقوع اذ ربما يمضي العصر والعصران ولا يقع مثل هذا الفرض أجابه عليه السلام بما لعله يقع بعد مائة وخمسين سنة وليس فيه تأخير للبيان عن وقت الحاجة لفرض عدم وقوعه اذ لا يستبعد أن تمضي مائة وخمسون على جماعة أو أهل بلد ولا يموت بينهم رجل لا وارث له أصلاً سوى زوجته كما هو الشأن في العام الذي ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام والخاص الذي ورد عن العسكري عليه السلام البس قد قالوا فيه وجوهاً من التأويل (أحدها) ان من روى العام ومن نقله عنه في هذه المدة الطويلة التي تزيد عن المائة وخمسين قد علم الامام عليه السلام أنه لم يكلف به كما اذا كان العام في الزكاة وهم فقراء او في الجهاد وهم كهول أو العام لم يقع حتى يرد خاصة ولذا قال القاضي ان عملنا به كنا قد عولنا على خبر واحد لا نعضده قرينة ولم يرمه بعدم الدلالة (فان قلت) من استبعد لعله بنى ذلك على ان الرواية بصيغة الماضي (قلت) أول من تأوله رواه بصيغة المضارع كما عرفت على أنه على تقدير الماضي أيضاً ليس مما يقال فيه ما قد قيل اذ الماضي أقرب شيء الى ارادة الفرض والتقدير فيه وليس هذا من موافقة لهم على هذا المذهب الذي نشأ عن رواية مخالفة لفتاوى الاصحاب معارضة بما هو أكثر عدداً وأوضح سنداً على أن من ذهب الى هذا القول في كتاب خالفه في آخر هذا الصدوق خالفه في المقنع واما الشيخ فقد علمت أنه جملة احتمالاً وان قرينه في النهاية فقد جعل غيره أولى منه في التهذيب وقد ادعى ابن ادریس أنه عدل عنه في الاجاز ولم يظهر لي ذلك من العبارة التي استند اليها في ذلك وقد تقدم نقلها عند قل مذهب ابن عبدالعزيز الديلمي والمصنف خالفه في المختلف وكذا الشهيد في غاية المراد والدروس وأما تعليق النافع فأقصى ما فيه ان الرد لا يخلو عن قوة وأما صاحب الجامع فلم نعر على كتابه حتى نعرف على ما استقر رأيه فاطراحها أولى من تأويلها بأنه عليه السلام وهما حقه أو أنها قربة للزوج ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ سواء دخل أولاً ﴾ يدل عليه بعد الاجماع عموم الكتاب والسنة كما سلف ويدل على ارث الزوجة من الزوج قبل الدخول روايات كصحيحة محمد ومرسلة عبد الرحمن بن الحجاج ورواية ابن أبي بصير ويدل على التوارث من الجانبين رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله واستثني من الحكم المذكور ما لو تزوجها وهو مريض ولم يدخل بها ثم مات كما سيأتي التنبيه عليه ان شاء الله تعالى

ولو تعددت الزوجات كان لمن الربع مع عدم الولد بالسوية ينهن سواء دخل بهن أو ببعضهن أولاً والتمن مع الولد ينهن بالسوية والمطلقة رجعيًا ترث في العدة كالزوجة ويرثها الزوج فيها ولا توارث في البائن كالمطلقة ثلاثًا وغير المدخول بها واليايسة والمختلعة والمباراة والمعتدة عن وطئ الشبهة أو الفسخ ولو رجعت المختلعة أو المباراة في البذل في العدة توارثا على اشكال اذا كان يمكنه الرجوع ولو طلق ذو الاربع احدهن وتزوج غيرها ثم اشبهت المطلقة فللاخيرة ربع الثمن أو الربع والباقي بين الاربعة بالسوية (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو تعددت الزوجات كان لمن الربع الى آخره ﴾ يؤيده بعد الادلة القاهرة من الاجماع كما في السرائر وغيرها والاخبار موافقة الاعتبار اذ لو أخذت كل واحدة بعاً لذهبن المالم اجمع ولا كلام لاحد في ذلك كما أنه لا كلام في ان المطلقة رجعية ترث وتورث للاجماع كما في (الفتنه والسرائر) ولموثق زرارة وحسن محمد بن قيس واما صحيحة الحلبي فتحمل على ما اذا كان مريضاً كما يأتي انشاء الله تعالى وان البائن كالمطلقة ثلاثًا وغير المدخول بها واليايسة والمختلعة والمبارات والمعتدة عن وطئ الشبهة والفسخ لا يرثن ولا يورثن والحجة عليه الاخبار وانفساخ النكاح وانما استثنوا من ذلك ما لو كان المطلق مريضاً فانها ترثه الى ستة ولا يرثها هو وفي (التهاية والوسيلة) لاني هذا المقام حكم بثبوت التوارث في العدة اذا كان الطلاق في المرض كما يأتي التنبيه عليه وكان الاولى عدم ذكر المعتدة عن وطئ الشبهة ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ توارثا على اشكال ﴾ التوارث ينتهي على أحد أمرين صيرورته رجعيًا أو مساواته له في جميع الاحكام والاول مبني على أنه لا معنى للرجعي الا مالم ملك الرجل الرجعة فيه والثاني على ان المساواة في أقوى الاحكام تقتضي المساواة في الباقي والايمان وما بنيا عليه في محل تأمل اما الاول وما بني عليه فلان الرجعي ما بقيت فيه عصمة الزوجية وجميع لوازمها والخلع أخذ في مفهومه بينونة وانقطاع العصمة فساوى البائن في جميع الاحكام من عدم التوارث وعدم جواز الرجوع وعدم وجوب النفقة والسكنى وجواز العقد على اختها الى غير ذلك فاذا خص هذا العموم بجواز الرجوع لسبب متجدد اقتصر عليه وبقي الباقي على ما كان عليه لانه قد ثبت أحكام بينونة فتستصحب الى ظهور المراض فكان الخلع بعد التخصيص مباحاً للرجعي فلا يصح ان يقال في تعريف الخلع حينئذ ما ملك الرجعة فيه فقط بل يضاف اليه وكان فيما سواها مساويا للبائن فقد تبين معناهما قبل التخصيص وبعده فتعريف الرجعي ببعض لوازمه والاقصا على وجه له على ان جواز الرجوع فيما نحن فيه انما استند الى فعل المرأة ولا شيء من الرجعي كذلك الا ان يقال ان ما ذكر هو المتبادر من معنى الرجعي واما الثاني فلان المساواة في البعض لا تقتضي المساواة في الكل الا ان يدعى العلم بالاولوية فيكون المناط متحققاً وما ذكر ظهر وجه الاشكال وان شئت قلت في بيانه بعبارة مختصرة قد ثبتت أحكام بينونة فتستصحب الى ظهور المعارض ومن انقلابه رجعيًا في الظاهر أو صيرورته مساويا له في جميع الاحكام ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فللاخيرة ربع الثمن أو الربع والباقي بين الاربعة بالسوية ﴾ الربع بالكسر عطف على الثمن فالعنى ان لها ربع الثمن مع الولد وربع الربع مع عدمه وهذا الحكم لا أعرف فيه مخالفاً من الاصحاب وفي (الكشف) لا أعرف مخالفاً الا المتأخر وفي غاية المراد نسبة الى أقوى الاصحاب

ماعدًا الحلي وفي (المسالك) والروضة لانهم فيه مخالفاً غير ابن ادريس وفي (المجمع) لعله لا خلاف فيه وفي
اللمعة وقيل بالقرعة وفسره الشارح بابن ادريس ولم أجد نسبة الخلاف اليه من غير اليوسفي والشهيدين
والمقداد ولقد تبعت موارد السراير في نسختين من أوله الى آخره الا ما زاغ عنه النظر وباب
الطلاق وما يليه من الخلع والمبارات فلم أجد لذلك عيناً ولا أثراً بل وجدته موافقاً للاصحاب على
العكس مما نسب اليه قال طاب ثراه بعد ان فسر المايعة التي وقعت للشيخ في المبسوط قبل الفصل
الذي عقده لمعرفة سهام الفرائض مانصه واذا كان للرجل اربع نسوة فطلق واحدة منهن ثم تزوج
بأخرى ثم مات ولم يتميز المطلقة من غيرها فانه يجعل ربع الثمن التي تزوجها أخيراً لانها متعينة باستحقاقه
وثلاثة ارباع الثمن بين الاربعة نسوة الاولى اللاتي طلق واحدة منهن ولم يتميز منهن انتهى فعلى هذا
ليس في المسئلة خلاف أصلاً ومستندهم رواية أبي بصير المؤيدة بتعارض الاحتمالين في كل منهن فهو
كما لو تداعاه اثنان خارجان مع تعارض نيتها وان الرواية لصحيحة في احد طرق التهذيب وأحد طرق
الكافي على الاصح وحسنه في الطريق الآخر في الكافي وموثقه بطريق آخر في التهذيب فقوله
في الروضة في مقام توجيه القول بالقرعة وفي طريق الرواية علي بن فضال وحاله مشهور وقريب منه
ما في المسالك انما صدر للملاحظة أحد الموضعين في المواريث وذلك لان الشيخ رواه في التهذيب في
ثلاثة مواضع في الطلاق وفي المواريث في موضعين أحدهما ملخطة الشهيد الثاني طاب ثراه وهو هكذا
عنه يعني علي بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي بصير
قال سئلت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج أربع نسوة في عقد واحد أو قال في مجلس واحد
ومهورهن مختلفة قال جائز له قلت أرأيت ان هو خرج الى بعض البلدان فطلق واحدة من الاربعة
وأشهد على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثم تزوج امرأة من أهل تلك البلاد
بعد انقضاء عدة التي طلقها ثم مات بعد ما دخل بها كيف يقسم ميراثه قال ان كان له ولد فان للمرأة
التي تزوجها أخيراً من أهل تلك البلاد ربع من ماترك وان عرفت التي طلق من الاربعة بعينها
ونسبها فلا شيء لها من الميراث وعليها العدة قال ويقسمن الثلاث نسوة ثلاثة ارباع من ماترك وعليهن
العدة وان لم تعرف التي طلق من الاربعة نسوة اقتسمن الاربعة نسوة ثلاثة ارباع من ماترك بينهما
جميعاً وعليهن العدة جميعاً وهذه الرواية بهذا الطريق فيها انها اذا عرفت عليها العدة كما عرفت ومثلها
الموضع الآخر من المواريث وكذا في الكافي ولقد انتهض بعض المحشين لتأويلها فتارة حملها على
التقية وأخرى على مذهب التتي وتارة على تمام العدة (قلت) الاقرب من هذه الحامل كلها ان يقال ان
لفظ لامرأ وان لم تكن موجودة في اللفظ ولعله عليه السلام كفى عن ذكرها بقوله عليه السلام
فلا شيء لها ان قلنا ان ذلك صدر من الامام عليه السلام وان قلنا انه سقط من بعض الرواة فلا
كلام ويوضح ذلك ان الموجود في التهذيب في كتاب الطلاق مانصه وليس عليها العدة وفي (ايضاح
القواعد) فلا شيء لها من الميراث ولا عليها عدة هذا ولعله عليه السلام ترك ذكر الحكم مع عدم الولد
لظهوره مما ذكر والفريضة مع الولد من مائة وثمانية وعشرين لان أصلها ثمانية والواحد لا ينقسم على الزوجان
فنضرب الاربعة في الثمانية فالمرتفع اثنان وثلاثون ثمنها اربعة واحد للزوجة الاخيرة والثلاثة الباقية لا
تنقسم على اربع فنضرب اربعة في اثنين وثلاثين تبلغ مائة وثمانية وعشرين ومنها تصح وعلى تقدير
عدم الولد تصح من اربعة وستين لان اصل الفريضة اربعة والواحد لا ينقسم على اربع فنضرب

وهل ينسحب على غيره بأن تشبه الخامسة أيضاً أو تشبه المطلقة بواحدة أو اثنتين أو ثلاث اشكال ولو تزوج المريض ومات في مرضه وورث ان دخل والا بطل العقد ولا ميراث لها ولا مهر (متن)

اربعة في اربعة فالخاضل ستة عشر ربعا اربعة واحد للاخيرة والباقي ثلاثة لا تنقسم على اربع فنضرب اربعة في ستة عشر فالخاضل ما ذكر ومنه تصح ﴿قوله﴾ طاب ثراه ﴿وهل ينسحب على غيره بأن تشبه الى آخره﴾ يريد انه هل يتعدى حكم محل النص الى غيره كما لو اشتهت في اثنتين أو ثلاث او في جملة الخمس او كان للمطلق دون اربع فطلق واحدة وتزوج بالآخرى وحصل الاشتباه بواحدة أو أكثر اولى يتزوج واشتهت المطلقة بالباقيات أو ببعضهن أو طلق أزيد من واحدة وتزوج كذلك حتى لو طلق الأربع وتزوج بأربع واشتهن أو فسخ نكاح واحدة لميب وغيره أو أزيد وتزوج غيرها أو لم يتزوج الى غير ذلك من الصور (احتمالات) القرعة لأنها لكل أمر مشتبه مشكل وهو مختار الايضاح وتعليق الارشاد وقواه في المسالك والمعدة (١) وابقاء القسمة حتى يصطلحن كما هو محتمل بعضهم واجراء حكم النص لعدم فرق معقول كما هو الحق وجمعه في المسالك أجود الاحتمالين والظاهر أنه مختار الجميع كما أنه يلوح أنه مختار غاية المراد لنا ان منصوص العلة بطريق الایماء المشتبه على المناسبة حجة وما نحن فيه من هذا القبيل لأنه عليه السلام أناط الحكم بالمشتبهة وأوى بذلك الى تعدي الحكم بكل ما حصل فيه الاشتباه لانا نقطع أن حكم النص غير مخصوص بشخص الصورة الواقعة ولا بنوعها اذ كون عقد الاربع في مجلس واحد أو مرة واحدة واختلاف المهور وكونه ذا ولد والتزويج في الغيبة مع اشهاد قوم من بلد الطلاق مع عدم معرفتهم المطلقة وكون الطلاق رجعياً والدخول بالخامسة الى غير ذلك مما لا نشك في عدم مدخلته في الحكم المذكور فكذا لا نشك ولا يشك أحد في عدم مدخلية عدد النساء ودعوى خفاء هذه وظهور ما عداها مكابرة محضة فكان الحكم فيما نحن فيه مبنياً غير مشبهة فليس من مظان القرعة وكان منطبقاً على مذهب المحقق أيضاً في منصوص العلة لأنه يشترط قيام قرينة حالية على عدم اعتبار غير المذكور في العلية نعم من ينفي حجية منصوص العلة بالكلية كالسيد رحمه الله وظاهر الشيخ فله أن يذهب الى القرعة وأما الاحتمال الآخر فليس مما يلتفت اليه ولا يرجع عليه وحينئذ فطريق القسمة ان يقسم نصيب المشتبهة وهور بع النصيب ان اشتهت بواحدة على اثنتين بالسوية ويكون للثلاث المعينات ثلاثة ارباعها واذ اشتهت باثنتين قسم نصف النصيب على ثلاث لأن النصف حينئذ نصيبها ويبقى للمعيتين النصف الآخر يقسم عليهما وهكذا ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو تزوج المريض ومات في مرضه الى آخره﴾ اذا تجرد عقد المريض عن الدخول ومات في مرضه منعت الزوجة من الارث للاجماع وقد قلّه جماعة منهم السيد حمزة في الغيبة وأبو عبدالله في السرائر والمصنف في التذكرة في ثلاثة مواضع والفاضل العميدي والمقدس الاردبيلي وفي (المسالك) جزم الاكثر بالحكم من غير أن يذكر في خلافه ولا اشكالاً وفي (الدروس) انه مشهور والحاصل اني لا أجد مخالفاً نعم في الطبقات للمحقق الطوسي ما نصه قال بعض أصحابنا بطل العقد ولم تره المرأة وعليه كلام وهذه العبارة ربما

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر أنه سهو من القلم لعدم وجود ذلك في اللعة بل في الروضة (محسن)

أشعرت بالمخالفة أو التوقف ويدل عليه أيضاً حسنة زارة عن أحدهما عليهما السلام قال ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج فان تزوج ودخل بها فأنزل وان لم يدخل بها حتى مات فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث وصحيحة عبيد بن زارة عن الصادق عليه السلام قال سئلت عن المريض أنه أن يطلق امرأته في تلك الحال قال لا ولكن له أن يتزوج ان شاء فان دخل بها ورثته وان لم يدخل بها فنكاحه باطل وأما صحيحة الأخرى وموقفة أبيه فأتينا تضمنا جواز التزوج وعدم جواز الطلاق ولم يذكر فيها الارث وعدمه ومن هنا ظهر ان من اقتصر على الاستدلال بالاولى في المقام لعدم وجدان غيرها كما صرح في المجمع إنما نظر الى زيادات التهذيب والى الكافي ولم يلحظ التهذيب في باب الطلاق ثم ان الشهيد الثاني والمقدس الاردبيلي والمولى الحراساني قدس الله تعالى ارواحهم فهموا ان العمد صحيح وان الدخول شرط الزوم قالوا والا لم يصح الوطؤ ان وطئ في المرض وللزم تجديد العقد بعد البرء وللزم الدور لان الدخول اذا توقف عليه صحة العقد مع انه بالاجماع منوقف على صحة العقد دار ولا مناص عنه الا بما ذكرنا من ان الدخول شرط الزوم وربما لاح ذلك من الايضاح حيث تخلص من الدور بما ذكرنا وعند امعان النظر في آخر كلامه يظهر منه انه غير موافق لم فيما ذهبوا اليه من ان الدخول شرط الزوم قطع بل يذهب الى ان الدخول كاشف عن الصحة والزوم معاً وعبارته في المقام لا تخلو عن دقة وأما السيد الشارح فكلامه بحسب الظاهر غير ملتبس الاطراف ولعلي لم أفهمه وجعل في المسالك السر في نسبة هذا الحكم في الدروس الى المشهور انه خارج عن الاصل مخالف للقاعدة (قلت) في الدروس عبارتان احدهما هذه التي أثار اليها في المسالك والأخرى حكم فيها من دون نسبة الى المشهور وهي عند قوله وأما الولاء من غير فاصله ثم ان الخروج عن الاصل للدلالة القاهرة ليس بمستنكر وقال في (المجمع) الحكم غريب كدليله لان الحكم بصحة عقد مدة وترتب أثره عليه ثم عدم ترتب أثر الصحة ان وقع موت غريب عزيز (قلت) معاقداً الاجماعيات ومناطق الروايات وفتاوى الاصحاب كما في المبسوط وغيره على ان النكاح بدون الدخول باطل والظاهر ارادة المعنى المتبادر منه فلا حاجة الى تأويله بما ذكره من ان معنى بطلانه عدم استمراره ولزومه بل معناه ان الدخول كاشف عن الصحة وعدمه كاشف عن عدمه كما هو الشأن في عقد الفضولي بالنسبة الى الاجازة وكما هو الحال عند القائل بان القرض انما يملك بالتصرف لا بالقبض اذ مراده كما صرح به ان التصرف كاشف والا لما جاز له وطؤ الجارية المقترضة وبهذا يدفع الدوري في المقام كما دفعوه به فيما ذكرنا من نظيره وينطبق على ما استندوا اليه من جواز الوطئ في المرض وغيره (اذا اقرر هذا) فقد تحصل ان هنا حكيمين جواز التزوج وبطلانه بدون الدخول وقد دل على الحكمين معاً الاجماع والاختبار كما عرفت ويستدل على الاول ايضاً بأنه عقد صدر من أهله في محله فكان جائزاً كما هو الاصل في ذلك وبالأيات الشريفة كقوله جل شأنه فانكحوا ما طاب لكم وأحل لكم ما وراء ذلكم ولانه عقد معاوضة فلم يمنع منه المريض كالباع بثلث المثل والشراء به وربما تعلق له غرض بالتزوج واستدل على الثاني ايضاً بأنه بدون الدخول يكون قد أدخل في الورثة من ليس وارثاً فيكون قصد الاضرار بالورثة فكان باطلاً كما هو الشأن في تصرفاته التي من هذا القبيل فكان الدخول رافعاً لذلك كله كاشفاً عن الصحة كما عرفت واعلم انه استظهر في شرح الایجاز على ما نقل عنه ان يراد بالدخول ان تدخل عليه فتخدمه وتضاجعه وتعرضه وان لم يطأها وهذا يؤيد ما قلناه من تعلق حاجة المريض بالزوجة وقال بعض العامة لا يصح النكاح لانه لاحاجة له اليه وانما يقصد بذلك الاضرار

ولو ماتت هي قبل الدخول ففي توريثه منها نظر ولو برأ ثم مات توارثا مطلقا ولو كان المريض الزوجة فكالصحيحة والزوج يرث من جميع ما تخلفه المرأة سواء دخل أولا اذا كان العقد في غير مرض الموت (متن)

بالورثة فكان غير صحيح والجواب ان النكاح قد يحتاج المريض اليه للدخول كما اذا أمره الطبيب بذلك وكما اذا أراد ان يلقي الله سبحانه متزوجا كما تقل ان مريضا قال زوجوني حتى لا القى الله عزبا وقد سمعت ما نقلنا حكايته عن شرح الایجاز ولانه عقد معاوضة فاستوى فيه حال الصحة والمرض كشراء الجوازي وقال بعض العامة انه يصح من دون دخول ويرث لمعوم قوله تعالى وانكحوا ولانه عقد فلم يمنع منه المريض وآخرون انه يصح ولا يرث لمكان التهمة كما لو طلقها فانه صحيح وترثه ولا يرثها وقال بعضهم يصح ويكون المهر من الثلث لان البضع ليس بمال فاذا بذل عوضا في مقابله جرى مجرى الهبة فكان من الثلث وفيه ان البضع يجري مجرى المال ويضمن بالاتلاف وأنت اذا أحطت خبرا بما ذكرنا ظهر لك فساد هذه الاقوال ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فلو ماتت ففي توريثه أشكال ﴾ قضية ما ذكرنا من ان الدخول كاشف عدم ارثه كما جزم به المصنف في كتاب الوصايا وما ذكره في توجيه الارث من ان العقد صحيح لازم بالنسبة اليها فغير مسلم لان الصحة والزوج اذا اتفيا بالنسبة اليه الا بعد الدخول فقد اتفيا بالنسبة اليها لان هالك عقداً واحداً لا غير فلا يكون صحيحاً يترتب عليه الاثر بالنسبة الى أحد المتعاقدين غير صحيح بالنسبة الى الآخر نعم يتجه الاشكال على القول بان العقد صحيح والزوج متوقف على الدخول وربما قيل بناء على هذا القول ان المتجه ارثه منها دون العكس كما هو الشأن في المطلقة ترثه ولا يرثها الى ستة بالشرايط المبهودة ولعلم ان المصنف طالب تراه في وصايا التذكرة والتحرير قال فاذا ماتت قبله فورثها ولم يخلف سوى الصداق دخلها الدور فقوله فورثها ربما ظهر منه انه ليس قائلًا بآرثه منها مطلقاً فله بناء على ما اذا علم من حاله عدم قصد الاضرار بالورثة أو بناء على احد الاحتمالين المتنبين على القول بأن الدخول شرط للزوج وربما يقال ان مبنى الاشكال على ما اذا لم يمكن الاطلاع على ما في نيته أما لو امكن ذلك كما اذا علم منه انه ما تزوجها الا الامر الطبيب له بذلك لكنه لم يتمكن من الدخول حتى ماتت فانه يرثها لان العقد حينئذ يكون صحيحاً بل لا يبعد اتباع قوله مع يمينه فاذا حلف انه ما تزوجها ليضر بالورثة ورث كما هو الشأن في الصغيرين اذا عقد لهما وبلغ أحدهما فأجاز ثم مات وبلغ الآخر فأجاز فانه يحلف انه ما كان من قصده الارث فيكون المدار في المسئلة على الاضرار وجوداً وعدمها ويستنهض على ذلك حكمهم بثبوت الارث لو مات في غير مرضه الاول مع عدم الدخول وبعدم تجديد العقد لو برء وأراد الدخول لأن الرأ مع عدم المفارقة كاشف عن عدم ارادة الاضرار الا ان يقال كما قال بعضهم من ان برأ المريض مصحح لتصرفاته الموقوفة فلو علم من حاله ارادة الاضرار بالورثة لا غير ثم برأ فالعقد باطل على الاول صحيح على الثاني فلو أراد الدخول لا يحتاج الى تجديد عقد (اذا عرفت هذا) فاذا تزوج ودخل بها فان كان بهر المثل أو أقل اعتبر من صلب المال كما لو اشترى شيئاً بثمن مثله وان كان باكثر من مهر المثل كان الزائد محاباة فيحتسب من الثلث ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان المريض الزوجة فكالصحيحة ﴾ كما استقر به في الدروس للاصل وعموم الكتاب والسنة ولان الدخول ليس اليها حتى

أما الزوجة فإن كان لها ولد من الميت فكذلك وإن لم يكن لها ولد فالمشهور أنها لا ترث من رقة الارض شيئاً وتعطى حصتها من قيمة الآلات والابنية والنخل والشجر وقيل إنما تمنع من الدور والمساكن وقيل ترث من قيمة الارض أيضاً لامن العين ولو اجتمعتا ورثت ذات الولد كمال الثمن من رقة الارض ونصفه من الباقي ولو طلق المريض أربعاً وخرج من المدة ثم تزوج أربعاً ودخل ثم طلقهن وخرجن من عدتهن ثم تزوج أربعاً وفعل كالأول وهكذا الى آخر السنة ومات قبل بلوغها في ذلك المرض من غير برء وورث الجميع المطلقات وغيرهن الربع بينهن بالسوية او الثمن (متن)

يكون شرطاً أو كاشفاً كما في الزوج والاخبار إنما وردت فيه كما ان الاجماع إنما انعقد عليه فكان الحكم فيها باقياً على الاصل لما عرفت من عدم ورود ما ينافيه (وفيه) أنه قد يقال أنه لا فرق بين الزوج والزوجة فيما اذا كان الدخول اليها في موضع يتحقق ذلك وكذا الحال عند من أناط الحكم بالاضرار فإنه ينبغي له ان يحكم بعدم الارث منها فيما اذا علم من حالها ارادة الاضرار بالورثة كما اذا اعتقت عبداً وتزوجته الا ان تقول ان الحكم جرى في المسئلة على الغالب اذ الغالب ان النساء إنما تختطب لا تختطب وان الدخول ليس اليهن (ويجاب) بان هذا إنما يتوجه لو كان مناط الحكم مذكراً والا فالاصل في كون المريض كالصحيح الاصل وعموم الادلة خرج الزوج للدليل وبقيت الزوجة على الاصل مندرجة تحت العموم وبقي الكلام فيما اذا انكحت نفسها بأقل من مهر المثل وهي مريضة كما هو المفروض فظاهر ان ذلك جائز وليس للورثة عليها اعتراض كما صرح به المصنف في موضع من التذكرة قال مانصه وتكاح المريضة بأقل من مهر المثل جائز ولا كلام للورثة فيه وقال في موضع آخر منها ان المريضة لو انكحت نفسها بأقل من مهر المثل فالتقصان تبرع على الوارث وللورثة رده وتكامل مهر المثل ثم قال وإنما جمل ذلك وصية في حق الوارث ولم يجعل وصية في الاعتبار من الثلث لان المريض إنما يمنع من تفويت ماعنده وهذا ليس بتفويت وإنما هو امتناع من الاكتساب ولان المنع فيما يتوهم بقاؤه للوارث وانتفاعه به والبضع ليس كذلك انتهى فليأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أما الزوجة فان كان لها ولد من الميت فكذلك وإن لم يكن لها ولد فالمشهور الى آخره ﴾ هذه المسئلة من المشكلات وقد اختلف فيها الاصحاب لاختلاف ظواهر الروايات بعد ان اتفقت الكلمة وانعقد الاجماع على منع غير ذات الولد من عين تربة الربع وخلاف الكتاب أبي علي لا يعبأ به على انه سابق على الاجماع ومسبوق به ثم انه لم يتحقق الخلاف منه كما نسب اليه ويأتي الاشارة الى ذلك والتنبية عليه والكلام في المسئلة يقع في مقامات (الاول) معرفة الزوجة الممنوعة وقد اختلف الاصحاب في ذلك والمعتمد انها غير ذات الولد كما في الفقيه والنهاية والمبسوط والوسيلة والشرائع والجامع على ما نقل عنه والتحرير وهذا الكتاب والمختلف والارشاد والبصرة والايضاح والكنز والدروس واللمعة وغاية المرام والمقتصر وغاية المرام للصيمري والتنقيح وتعليق الارشاد وتعليق النافع وتعليق القواعد للشهيدوني والبأس عنه في المسالك ومال اليه في الروضة وهو المشهور ولا سيما بين المتأخرين كما في المسالك والروضة والكفاية وتعليق الارشاد وفي (المجمع) نسبه الى أكثر المتأخرين وقال في (الايضاح والكنز والتنقيح) اختلف

الاصحاب في الزوجة اذا لم يكن لها ولد على أقوال ثلاثة فجعلوا محل الخلاف في غير ذات الولد وهو مذهب القاضي على ما نقل عنه وربما أشعرت به عبارة الكاتب لانه قال على ما نقل واذا دخل الزوج أو الزوجة على الولد والابوين كان للزوج الربع أو للزوجة الثمن من جميع التركة عقاراً أو أنثاء وصامناً ودرقياً وغير ذلك وكذا ان كن أربع زوجات ولمن حضر من الابوين السدس فان حضرا جميعاً السدسان وما بقى للولد انتهى فبيان حكم الزوجة مع الولد لا بدونه من انها ترث من جميع التركة ليس الا لنكتة وليس هي بحسب الاحتمال الا التنبيه على حكم الزوجة ذات الولد وانها كالزوج انحدت أو تعددت ثم ان الغالب المتبادر من الولدان لا يكون ربيياً فلاحظة الغالب المتبادر مما تقيد الاطلاق في الاول والاخر مضافاً الى ما يراه من تضافر الروايات واجماع الائمة الهداة عليهم السلام على منع الزوجات في الجملة غير ذات الاولاد كما نقله المفيد والشهيد فكلامه ليس نصاً فيما نسب اليه فينبغي ان يسب ان كان ولا بد الى ظاهره على انه لو أراد مانسب اليه لقال والزوج والزوجة يرثان من جميع التركة الى آخره من دون حاجة الى تطويل العبارة على انا لم نجد نسبة الخلاف اليه قبل المختلف والا فهذا كشف الرموز وغيره مما أعد لنقل الخلاف لم ينقل عنه في ذلك خلافاً ثم ان المصنف طاب ثراه لم ينسب اليه في المختلف على البت وانما قال بعد ان نقل عبارته السالفة مانصه ولم يخص الولد بأنه من الزوجة والسر في هذا التطويل التعريض بمن مال الى مانسب اليه كبعض المتأخرين وذهب آخرون الى عدم الفرق بين ذات الولد وغيرها فالزوجتان تشتركان في الحرمان وقد نسب جماعة الى المفيد والسيّد والشيخ في الاستبصار والتمحيص والمجلد والمحقق في النافع وتلميذه الابي (قلت) لم يعلم الخلاف الا من المحلي والأبي وصاحب المغاتيح واما المقنعة والانتصار والنافع فليس فيها الا الاطلاق ومثل ذلك المنقول من عبارة الحلبي فنسبة الخلاف اليهم على البت لعلها لم تصادف محلها فالاولى ان ينسب الى ظاهرهم كما صنع في السرائر والابصاح وغاية المراد نعم كلام المفيد في الرسالة التي رد فيها على رجل ناصبي معاصر له صريح أو كالصريح في عدم الفرق وقد ادعى فيها تارة اجماع الشيعة وأخرى ان كافة آل محمد صلى الله عليه وآله يرون ذلك والحاصل ان من لحظ الرسالة قطع بحكمه بعدم الفرق ودعوى الاجماع على ذلك وأما الشيخ في الاستبصار فالظاهر منه خلاف ما نقل عنه وما استنبطه منه من أنه لما روي الحديث الذي رواه الفضيل وابن أبي يعفور الذي يقول فيه عليه السلام يرثها وترثه من كل شي ترك وتترك تأوله بالحمل على التقية تارة وبأنه مخصوص بغيره أخرى ثم انه نقل عن الصدوق التخصيص بذات الولد ولم يجعله احتمالاً ثالثاً فكان دليلاً على أنه لا يرتضيه فكان غير قائل به فيما لا يصحى اليه لانه لم يرتضه ان سلمنا ذلك لا لانه غير قائل به بل لانه بعيد جداً في تأويل الرواية وذلك لان السائل سأل فيها عن مطلق الزوجة فتخصيص الجواب بامرأة واحدة وبقاء حكم الاخرى مجبولاً مما يبعد وقوعه على أنه تأولها به في التهذيب وقد علمت أنه مختاره في النهاية والمبسوط (لما على الاول) الاجماع المنقول عن الخلاف والذي وجدته فيه الاجماع على أن المرأة لا ترث من الرّباع الدور والارضين شيئاً فظاهره الاطلاق والاصل بمعنى القاعدة المستفادة من عموم الكتاب والسنة فيقتصر فيما خالف ذلك على المتيقن والاجماع المستفاد من ظاهر الايضاح وكنز الفوائد والتنقيح (١) حيث جعلوا محل النزاع

(١) قال في التنقيح وأما أصحابنا فاختلّفوا في الزوجة التي ليس لها من الميت ولد على أقوال ثم ذكر

غير ذات الولد وظاهرهم أن الناس متفقون على الحكم في ذات الولد وقد اعتضد ذلك بالشهرة المعلومة والمنقولة في ستة مواضع ومقطوع ابن أذينة المتعضد بهذه الشرات والاجاعات وأنا وإن أجمعنا على عدم حجية المقطوع لعدم حجية قول غير المعصوم لكن إذا جبره مثل هذه الجواب مع تكرره في الجوامع العظام الثلاثة الفقيه والاستبصار والتهديب التي ما سقت إلا للرواية عن المعصوم مضافاً إلى أن راويها ابن أبي عمير الذي علم حاله في التحفظ والتحرز فلملها كانت مسندة إلى معصوم عن ثقة ولما ذهبت كتبه نسي الثقة والمعصوم فوقف بها على ابن أذينة والا فإنا كان ابن أبي عمير ليروي مذهب ابن أذينة ومثله يعقوب بن يزيد الثقة وكذا محمد بن أحمد الثقة الجليل بل ولا كان الشيخ والصدوق الذي لا يروي إلا ما هو عنده حجة بينه وبين ربه عز وجل ليدكرها في الكتب التي وضعها له بداية العالم كانت (٢) مما يقوى الاعتماد عليها ويشد بعصدها وما يعول عليها فالقارئ متكررة والأمارات متوفرة على أنهم ما رووها لأنها فتوى ابن أذينة وليس كل مقطوع مقرون بمثل هذه القرائن حتى يقال أنه على هذا يلزم القول بحجية كل مقطوع فأمل (وأما دلالتها) على المراد فظاهرة وانكارها مكبرة على أنا نقول أنها وإن لم تصلح دليلاً لتخصيص عموم هذه الأخبار التي ترك لاجلها عموم الكتاب والأخبار الأخر فلا أقل من وقوع الشبهة في هذا العموم الذي ترك له ما ترك فلو بقي هذا العموم على حاله لزم تخصيص عموم الأدلة بعموم وقعت فيه الشبهة مع ذهاب بعض القدماء إلى أن هذه الأخبار لا تنهض لتخصيص القرآن مطلقاً وقوله في الروضة في الفرق قليلاً لتخصيص آية ارث الزوجة مع وقوع الشبهة بما ذكر في عموم الأخبار فلعله أولى من تقليل تخصيص الأخبار فأمل مراده أولى من عدم تخصيص الأخبار إذ على القول بعدم الفرق تكون الآية مخصصة خاصة وعلى القول بالفرق تكون الآية والأخبار مخصصتين فالعبارة لا تخلو عن حذارة فبطل ما استند إليه الخصم من العموم ودعوى الاجماع كما في السرائر لا تسمع مع ما نراه من مخالفة الجمل الغفير من الأوائل والآخر بل ما صرح بالخلاف سوى مدعي الاجماع والآبي وأما الباقي فمن نسب إليه الخلاف فأنما يظهر ذلك منهم وأيسوا مصرحين كما عرفت فالذي يجب أن نقول له كما يقول هو للشيخ في غير موضع أقلب تصيب (وأما التعليل) الوارد في الأخبار في بيان الحكمة من إباحة ربما تزوجت من كان بينه وبين زوجها حسد ومنافة فيشق ذلك على أهل الميت إذا دخل دارهم فعدل بها إلى أعدل الوجوه فإنه وإن كان شاملاً للزوجتين لكنه في الحالية من الولد أقوى بل ذات الولد ربما مات ولدها فأخذت سهمه فكان المنع متوجهاً إلى غيرها بل ربما يدعى أن الغالب في الحالية الزوج كما أن الغالب في غيرها عدمه فليتأمل ثم أنا بعد أن رجحنا ما هو المشهور طاعنا على كلام المفيد في الرسالة المشار إليها وكلامه صريح أو كالصريح في عدم الفرق وقد ادعى فيها إجماع الشيعة على ذلك كما مر آنفاً فحينئذ يقوى إجماع السرائر ويمتضدان بإجماع الخلاف وإن نسبوا إليه خلاف

قول المفيد وابن إدريس أنها لا ترث من الدور والمساكن فقط وقول الشيخ ومن تبعه أنها تمنع من جميع المقارات وقول ابن الجنييد أنها ترث من جميع التركة وقول المرتضى بالمنع من عين ما تضمنته الأقوال دون قيمته ثم قال وأما الزوجة التي لها ولد من الميت وذكر الخلاف فيها وحينئذ فلا يظهر منه دعوى الاجماع كما لا يخفى (محسن الحسيني) (٢) جواب إذا في أول الكلام

ما وجدناه في نسخ متعددة ويكون نظرم أي المفيد والشيخ والعجلي في دعوى الاجماع الى اجماع المتقدمين عليهم ونظر فخر الاسلام والسيد عميد الدين والفاضل المقداد الى الشيخ ومن تأخر عنه وكيف كان فالظاهر ان الترجيح للمشهور بين المتأخرين بل هم مطبقون عليه في الظاهر لان المخالف صريحاً انما هو اليوسفي الأبني والعجلي مضافاً الى ما ذكرناه من الادلة والشواهد فليتأمل جيداً واطلاق اجماع المفيد والشيخ لم يسق لبيان الفرق وانما يسق لبيان أمر آخر وهو رد العامة فتأمل (المقام الثاني) في كية ما تحرم منه وفيه أقوال ثلاثة (الاول) حرمانها من نفس الارض مطلقاً خالية أو مشغولة من العين والقبعة وحرمانها من عين الآلات والابنية دون قيمتها (الثاني) حرمانها من الربع (١) وهي الدور والمساكن دون البساتين والضياع وتعطى قيمة الآلات والابنية من المساكن (الثالث) حرمانها من عين الربع خاصة لا من قيمته وفي (المسالك) جعل الاقوال أربعة وجعل ثانياً حرمانها من نفس الارض مطلقاً ومن عين الآلات والابنية وكذا الشجر فجعل الشجر كالابنية وادعى انه قول غير الاول وسيأتي الكلام عليه انشاء الله تعالى (أما الاول) فهو مختار النهاية والمبسوط والشرائع والتحرير والمختف والارشاد والتبصرة وهذا الكتاب، الايضاح والكنز والمقتصر وعناية المرام والمعة وغاية المرام وتعليق القواعد وتعليق الارشاد والمفاتيح وهو مختار الوسيلة في الشق الاول وظاهر المذهب البارع وعليه القاضي والتي على ما نقل عنها وهو المشهور كما هنا وكما في التحرير والايضاح والكنز والمذهب وغاية المرام وتعليق القواعد وتعليق الارشاد والمسالك والروضة والكمالية والمفاتيح وفي (النهاية) هو الاظهر والروايات به أكثر كما في الايضاح وفي الشرائع هو الاظهر (ثم) المعروف والمشهور بين المتأخرين كما شاهدناه ونقله غير واحد حرمانها من عين الاشجار فكان ثاني أقوال المسالك عين القول الاول كما صرحوا به ونقله هو عنهم في المسالك فكانت الاقوال ثلاثة كما صرح بذلك المصنف طاب ثراه في هذا الكتاب وغيره وكما في الايضاح والكنز والشرائع والنافع والدروس وغاية المرام وغيرها بل لم يعهد التبريع الا من الشهيد الثاني في المسالك وفي (المعة) احتمله احتمالاً واستجوده ومنع في المسالك من الاتحاد مستنداً الى ان ذلك هو الظاهر من تنوع عباراتهم والذي وجدته ان عباراتهم على نحوين بعض اقتصر فيها على ذكر الآلات والابنية كما في المبسوط والنهاية والشرائع والنافع والتحرير والمعة وغاية المرام والتنقيح وغيرها وبعض على اضافة الشجر كما هنا وكما في التبصرة والارشاد والدروس والايضاح وتعليق الارتداد وغيرها فمن اقتصر على الآلات فقد أدخل فيها الشجر أما لانها تشملها لغة وذلك لانه قال في (القاموس) الآل الخشب والشخص وعمد الخيمة كالأله جمعه آلات وجنثذ فيكون الشجر داخلياً في الشخص لأنه قال الشخص سواد الانسان وغيره أو نقول انها تشملها اصطلاحاً وعرفاً ولا مشاحة ومن أضاف اليها الشجر فلمله قصد الايضاح والتنقيص وذلك لان المتأخرين اقتصروا وغيرهم حلوا الآلات في كلام الشيخ طاب ثراه على ما يشمل الأشجار وجعلوا كلامه في النهاية والمبسوط موافقاً لما ذهبوا اليه من حرمانها من الاشجار كما اعترف به في الروضة فاذا وقمت

(١) الربع هي المنازل كما هو مشهور بين اللغويين ففي العين على ما نقل الربع المنزل والوطن وأبو عبيد عن الاصمعي ان الربع هو الدار بعينها حيث كانت وقال الفارابي الربع الدار بعينها (منه قدس سره)

العبارتان للشهيد طاب ثراه الاولى في اللمعة والثانية في الدروس مع العلم بمذهبه وحمله كلام النهاية كغيره على ما ذكر كيف يصح أن يقال أن مذهبه في اللمعة خلاف الدروس كما في الروضة ويدعى على المتأخرين أن لهم قولين لاختلاف في عباراتهم قد علمت حاله من أن من اقتصر قد قصد في عبارته قصد غيره أن ذلك منه لغريب نعم لو لم يعلم ذلك منهم لكان ما استجوده أجود وأغرب منه أنه استدلل في المسالك على أن لها قيمة الأشجار دون غيرها بما ورد في صحيح محمد ورواية عبد الملك بن أعين من أن ليس للنساء من العقار شيء قال والشجر من جملة العقار وهو وإن تضمن نفى الارث من العقار مطلقاً من غير تعرض للقيمة بنفي ولا اثبات إلا أن في اثبات القيمة مناسبة لاثباتها في الآلات والابنية (انتهى) وهو كما ترى فيه نظر من وجوه ثم أنه لو لحظ صحة الاحول عن أبي عبد الله عليه السلام لما استدلل بما استدلل ولا قل ما قل وهي قال سمعته يقول لا يرث النساء من العقار شيئاً ولهن قيمة البناء والشجر والنخل يعني بالبناء الدور وأن عني بالنساء الزوجة فهي صحيحة صريحة الدلالة على أن لها قيمة الشجر ولعله أراد الاشارة اليها بقوله أخيراً وفي بعض الروايات ثم إنه نقلها مع اختلاف في منها وقال أنها نصة في الباب لكن تتوقف على تحقيق السند قلت السند صحيح لأن طريق الصدوق الى الحسن بن محبوب صحيح فالرواية صحيحة صريحة ومن هنا يظهر لك ما في كلامه في الروضة (لنا على الاول) الاخبار المتضاربة منها ما رواه ثقة الاسلام والشيخ عطر الله مرقديهما عن الفضلاء الخمسة طاب ثراهم في الحسن بابراهيم بن هاشم منهم من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام ومنهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام ومنهم من رواه عن أبي جعفر عليه السلام أن المرأة لا يرث من تركه زوجها من تربة دار أو أرض إلا أن يقوم الطوب والخشب قيمة فتعطي ربحها أو ثمنها إن كان من قيمة الطوب والجذوع والخشب هكذا في نسختين من التهذيب ونسخة من الاستبصار وأكثر كتب الاستدلال وفي (الكافي) كما نقله عنه صاحب الوافي جرياً على عادته أن كان له ولد والذي وجدته في السكافي في نسخة مضبوطة صحيحة فتعطي ربحها و ثمنها وليس فيها زيادة على ذلك أصلاً وقدرهاها كذلك في الوسائل ومثله صاحب الكشف والتنقيح والمفاتيح وفي (غاية المراد) من تربة دار وأرض بدون لفظ أو وقد ناقش في دلالتها المقدس الاردبيلي وتبته الفاضل الخراساني طاب ثراه حيث رويها بعين ما نقلناها قال في (المجمع) ظاهرها عموم المرأة سواء كانت ذات ولد من زوجها الميت أم لا حيث صرح بالثمن قلت لا تصرح فيها بأن الولد منها فتحمل على وجود ولد للميت من غيرها بقرينه ما سلف مما دل على أن المنع إنما هو في غير ذات الولد وقد فهم الاصحاب منها ذلك كما في التنقيح وعلى ما في السكافي كما في الوافي من وجود أن كان له ولد في متن الرواية وعلى احتمال أن يكون اسم (فاعل خ ل) كان ضميراً راحماً الى الطوب أو الى الخشب أو الى الجذوع أو اليها جميعاً أو الى القيمة ويكون قوله من القيمة صلة تعطى فيكون التقدير تعطى ربحها و ثمنها من قيمة الطوب والخشب والجذوع إن كان طوب أو خشب أو جذوع أو أن كان هناك قيمة إذ له يوجد شيء من هذه لاقية له أو يكون له قيمة لكن ثمنه ليس مما يتحمل يطل ما اعتمده صاحب الكفاية حيث أشكل عليه مرجع ضمير كان فذهب الى أن الرواية دالة على مذهب علم الهدى وجعل ضمير كان راجعاً الى ربحها و ثمنها الذين هما من جميع المتروكات وادعى أن الاستثناء متصل وجعل المراد من الرواية أن المرأة لا يرث من تربة الدار ولا من الأرض إلا إذا قوم الطوب والخشب فتعطي قيمة ربع التربة أو الأرض أو ثمنها من قيمة الطوب

والخشب ان كان أحد الامرین من الربع والثلث تفي به قيمة الطوب والخشب وأنه لمجيب اذ لا معنى لحصر أخذ قيمة الارض من قيمة الطوب والخشب كما هو ظاهر التقدير لم لا يجوز ان تأخذها من غيرها والسيد المرتضى لم يذهب الى هذا أعني حصر قيمة الارض في قيمة الطوب والخشب واما حديث الاستثناء فالاستثناء منقطع والتقدير لا ترث من تربة دار ولا أرض ولا من غيرها عينا ولا قيمة الاقيمة الطوب والخشب الى آخره أو نقول أن المفتوحة هنا كان المكسورة كإذهب اليه الكوفيون قالوا ان أن تأتي للشرطية كالمكسورة لأنهما يتواردان في قوله تعالى ان تفضل أحدهما ان صدوكم ان كنتم قوماً مسرفين «أنفضب ان أذنا قتيبة حزناً» الى غير ذلك وهذا الاستعمال شائع مضافاً لما قالوه من ان أخبارنا يفسر بعضها بعض وقد استعمل في حسنة محمد واحدى روايتي الصايغ لكن في مقام الا وهما مثل هذه الرواية بأدنى تفاوت وأطرف شيء انهما ذهبا الى ان الرواية المتقدمة أعني رواية الفضلاء غير موافقة للمشهور لأنها غير صريحة في ثبوت الحرمان في مطلق الارض بل انما هو في أرض الدار لان قوله عليه السلام تربة دار أو أرض يحتمل أن يكون ترديداً من الراوي فلا تشمل الرواية جميع الأرض ويحتمل أن يكون الالف زائدة سهواً ويكون المعنى تربة دار وأرض دار كما في نسخة النكت فيكون العطف تفسيرياً وقال في (الكفاية) ان قوله عليه السلام ان المرأة لا ترث إما نهي تنزيهي أو خبر في معناه بمعنى ان الاولى لها أن لا تأخذ لأنها ليس لها حق (قلت) احتمال الترديد مردود اذ الاصل عدمه بل خلافه هو الظاهر بقرينة الاخبار المتضاربة ولا سيما رواية اللعل عن الواسطي التي يقول فيها الباقر عليه السلام ان النساء لا ترث امرأة مما ترك زوجها من تربة دار ولا أرض الى ان قال فلا تعطى شيئاً من الارض و بعد ثبوت أو في جميع النسخ ما عدا النكت كما في نسخته التي عنده كما نقل عنها ونسختي التي عندي ولعلها كانت عنده أو نسخت في احدهما عن الاخرى لا يلتفت الى نسخة النكت (فان قلت) مقتضى الاصل ترجيح النقيصة اذ الاصل عدم الزيادة (قلت) انما هو مع قطع النظر عن القرائن الداخلية والخارجية والقرائن كما علمت هنا متوفرة على ترجيح الزيادة على ان الظاهر ترجيحها على النافي على ان الزيادة اذا كانت مؤكدة أو مقابلة فالترجيح لها قطعاً ولا يلتفت الى الاصل فترجيح النقيصة بقول مطلق لا وجه له وانما موضع الشبهة ما اذا كانت مناقضة لمكان تعارض الاصل والظاهر والظاهر ترجيح الظاهر اذا عدت القرائن وفي المسئلة كلام طويل حرر في محله واحتمال التنزيه غير وجيه اذ الخروج عن حقيقة اللفظ ومخالفة الظاهر لا بد له من داع ودليل قاهر على ان الاستحباب لم يقل به أحد من الاصحاب ومما يدل على انها لا ترث من الارض مطلقاً أرض دار أو عقار اذ العقار معناه لغة الضيعة والضيعة الارض الغلة وقد يطلق العقار على عقر الدار لان عقر الدار وسطها خبر محمد بن مسلم الذي يقول فيه ان النساء لا يرثن من الارض ولا من العقار ومثله خبره الاخر وكذا خبره الآخر ومثله خبر عبد الملك بن أعين الا انه قال في هذا ان النساء لا يرثن من الدور والعقار شيئاً فدل على ان المراد بالارض في روايات محمد أرض الدور كما دل خبر زرارة ومحمد عن أبي جعفر عليه السلام ان النساء لا يرثن من الدور ولا من الضياع شيئاً على ان المراد بالعقار الضياع الى غير ذلك من الاخبار الصريحة في انها لا ترث من تربة دار ولا أرض كخبر موسى بن بكر وكذا ما دل على أنها لا ترث من الارض مطلقاً كخبر يزيد الصايغ عن أبي عبد الله عليه السلام هل يرثن من الارض قال لا وخبر الواسطي الذي يقول فيه عليه السلام لا تعطى شيئاً من الارض وأما ما ورد من

أنهن لا يرثن من عقار الدار فالمراد وسطها وتربتها كما عرفت وما دل على أنهن لا يرثن من العقار شيئاً فالمراد منه اما مطلق العقار سواء كانت تربة دار أو ضيعة أو المراد أحدهما وأما ما دل على أنهن يرثن قيمة الطوب والبناء والابواب والتقص والخشب فكثير وقد علمت أن صحيحة الاحول دلت على أنهن لهن قيمة الشجر والنخل فقد ظهرت دلالة الاخبار على المذهب المختار على اختلاف أساليبها فناقشة الاردبيلي والخراساني فيها هذه في سندها وهذه ليست صريحة في المنع من قيمة الارض وهذه عامة في النساء وهذه عامة في الزوجة وهذه أسلوبها غير أسلوب تلك وهذه مشتتة على ما لا يقول به أحد من الاصحاب الى غير ذلك مما هو بمكانة من الوهن فما لا يصنع اليها وذلك لان ضعف السند تجبره الشهرة على أن فيها الصحيح والمعتبر وأما ما ادعى فيه عدم الدلالة على المنع من القيمة فتلك روايات زرارة ومحمد وغيرها التي يقول فيها النساء لا يرثن من الارض ولا من العقار شيئاً فليت شعري ما ذا ينكر أينكر ان النكرة في سياق النفي لاتفيد العموم أم ينكران شيئاً ليست نكرة أم ينكران القيمة ليست شيئاً كلاً لا يستطيع أحد انكار واحدة منها ثم ان عموم النساء قد بين بأن المراد منهن الزوجة وفهم الراوي حجة والا لما ساء النقل بالمعنى والبيان وقم في صحيحة الاحول وعلى ذلك انقصد الاجماع اذ لم يقل أحد بأن البنت والاخت لا ترثان من الارض والعقار وأما عموم الزوجة فقد عرفت حاله مما سلف في أول المسئلة وأما تغير الاساليب مع ظهور المراد في مجرى اللغة والعرف وعدم ظهور التناقض كما عرفت الحال مفصلاً فلناقشة من الاعاجيب والاحتمالات الواهية المخالفة للظاهر لا يلتفت اليها ولا يرجع عليها (وأما) ما اشتهل على ما لا يقول به أحد من الاصحاب فتلك صحيحة زرارة ورواية طربال بن رجاء الكوفي فانهما قد استتمتا على المنع من السلاح والدواب وقد تقدم الكلام في مثله مراراً من أن اشتمال الخبر على ما ليس حجة لا يخرج عن الحجية على أنها قابلة للتأويل وليس هو ماثلاً لها به في الايضاح والمسالك من الايضاء بذلك وانها حبه الى غير ذلك لبعده جداً وانما يحمل على الاولوية والارجحية والحكمة في ذلك ظاهرة جليلة ثم ليعلم ان المراد بالآلات ما كان مثبتاً كما أشعرت به بعض الاخبار مع موافقة الاعتبار فيدخل الطوب والخشب والشجر والابواب والسلام المثبتة والاغلاق والحديد المعلق على الابواب والظاهر شمولها للعقائبيح وان كانت منفصلة لان كانت متعلقة بمتصله وفي الدولاب والبكرة احتمالان والمحقق الثاني على دخولها في الآلات قال وهذه الاشياء وان لم تكن مذكورة في الروايات الا انها مفهومة من سوقها لان التورث من عينها يؤل الى الضرر وتخريب البناء واما غير المثبتة فلا فرق بين كونها قابلة للنقل بالفعل أو بالقوة القرية كالثمرة على الشجرة والزروع وان لم يستحصد واما المساكن والابنية فلا فرق بين ما كان يسكنه الزوج وغيره ولا بين الصالح للسكنى وغيره كالحمامات والمعاصر والارجحية وبيوت البقر والغنم وكذا لافرق بحسب الظاهر بين الولد وولد الولد اذا كان وارثاً ولو لم يكن وارثاً كما لو كان هناك ولد للصلب فقيه وجهان لصدق الولد وعدم ارثه ولو منع لولد للصلب لكونه قاتلاً أو ورقاً أو كافراً احتمل الوجهان ان لم يكن هناك ولد والظاهر جريان الحكم مطلقاً لانها تدخل على الأخت والأم مثلاً من يكرهونه (واما المياه والانهار) فالظاهر ان حالها حال الابنية والاشجار (واما القول الثاني) فهو مختار المفيد وأبي عبد الله المعلي والمحقق في النافع وتلميذه اليوسفي والفاضل المقداد ومال اليه في المجمع واستجوده في الكفاية (حجتهم) على ذلك الاجماع وعدم الادلة الواضحة من الكتاب والسنة والاجماع فيقتصر على التيقن في المنع كما اقتصر عليه في

في الاخبار وما اشتمل على الزيادة فترك ما اشتمل على الدواب والسلاح (قلت) اما الاخبار فهي صحيحة الملاء عن محمود واية قرب الاسناد ورواية الصايغ الضعيفة وحسن زارة ومحمد وكان الشهيد الثاني لم يضمن بالحسنة وصحيحة قرب الاسناد فاستدل لم برواية الملاء عن محمود ورواية يزيد الصايغ ثم طعن فيهما بضعف السند مع ان رواية محمد صحيحة وكأنه تأمل فيها من جهة علي بن الحكم وأنه هو الثقة بقرينة أحد كما قرر في محله (اذا عرفت هذا فنقول) لانزع لنا في الاجماع ان كان قد انعقد على المنع من الرباع نعم لو ادعى انه انعقد على عدم المنع مما عدا الرباع لكانت دعواه أول ممنوع لكن المفيد في الرسالة ادعى الاجماع على المنع من الرباع وان الشيعة يقولون ان الرباع ليست مما تركه الأزواج لجميع الورثة وقال الرباع عند أهل اللغة هي الدور والمساكن دون الضياع والبساتين (واما هذه الاخبار) فلا تعرض فيها للزائد بنفي ولا اثبات الا بمفهوم اللقب المجمع على عدم حجتيه وفي كلام الشيخ في المقام تأمل حيث سلم دلالة المفهوم وقال أنها تسقط بالمنطوق فاذا دلت الاخبار المعتبرة المستفيضة على أمر زائد تعين القول بها لعدم المعارض واشتمل البعض على ما لا يقول به أحد لا يضرهم لان المنفي بالاجماع يسقط ومورد الخلاف يثبت لعدم مقتضي نفيه على ان عموم القرآن ليس بذلك العموم الواضح لعدم كونه لغويا فكان حكم الزائد أيضاً معلوماً فذهب ما اعتمدوا عليه من ان فيما ذهبوا اليه قصراً للحكم على المتيقن (واما القول الرابع) فقد تفرد به المرتضى رضي الله تعالى عنه ولم يوافقته عليه أحد من الاصحاب وكأن السيد ما اعتمد الا على الاجماع لان الاخبار لم تتواتر عنده على الحرمان من عين الرباع فقط فبقي غيرها والقيمة تحت عموم الآية والاخبار وأيد بقلة التخصيص وعدم الخروج عن الظاهر كثيراً وادعى عدم ثبوت المنع في النص والاجماع عن قيمة أرض الرباع وان الظاهر من المنع انما هو عن العين فقط فكان السيد موافقاً لشيخه المفيد في خصوص استثناء الرباع (والجواب) ان الاجماع ممنوع لتصریحهم بحرمانها من الارض عيناً وقيمة وان اختلفوا في مقدار ما يحرم منه بل أجمعوا ما عداه وعدا ابن الجنيدي على ما قيل على حرمانها من الرباع عيناً وقيمة ودعوى تواتر الاخبار في المقام غير مستنكرة وفيها دون التواتر بلاغ ودعوى عدم ثبوت المنع في النص عن قيمة الرباع مكابرة اللهم الا أن يدعى عدم ثبوت ذلك في النص المعتبر عنده والا قد علمت انها دالة على العموم والا لما صح استثناء قيمة الآلات على ان أدلة عموم الارث من الايات والروايات والاجماع انما تدل على الارث من العين فاثبات القيمة بعد تسليم منع العين في محل المنع الا أن يدل عليه دليل قاهر (وأما المقام الثالث) فيشتمل على مسائل (الاولى) في كيفية التقييم (١) وهي ان تقوم الآلات والابنية بحيث يدخل فيها العمل أيضاً لا مجرد الآلات المنقوضة المرمية فان لها في تلك المعمولة حصّة وانما منعت من الارض وعين المعمولة فاستحقت قيمتها مستحقة للبقاء عملاً بالدليل الا في الصورة الخارجة به فتقيم البيوت مثلاً مستحقة البقاء في تلك الارض من غير أن تكون الارض داخلة وتعطى من تلك القيمة حصتها بل اذا كانت الارض بحيث لا قيمة لها كالارض في أشجار الزيتون والتوت والعنب يكون لها الحصّة من تمام البستان اذ لا قيمة الا للأشجار (ولك طريق آخر)

(١) الموجود في المسودة هكذا ، وهي أن تقوم الآلات والابنية والشجر مستحقة البقاء في الارض مجاناً الي ان تفنى الى آخره

﴿ الفصل الخامس ﴾ في الولاء وأقسامه ثلاثة (الاول) ولاء العتق (متن)

في هذا التقويم وهو ان تقوم الارض خالية من البناء والاشجار مثلاً فاذا قيل انها تسوى عشرة مثلاً قومتها مع الاشجار فاذا قيل انها تسوى عشرين كانت شريكة في العشرة الزائدة ولعلم انه انما تعتبر القيمة حال الموت لانها تستحق بالموت فلا عبرة بالزيادة والنقصان بعد ذلك وان تأخر التقويم وهذه القيمة مستحقة من التركة وليست متعلقة في ذمة الورثة فلو غصبت التركة من الورثة لم يضمنوا لها فان عادت عاد حقها ولو نمت هذه الاشجار قبل التقويم كان النماء للورثة دون الزوجة لان النماء تابع للاصل وهي لم تستحق في عين الاصل شيئاً ولو باع الورثة هذه الابنية والآلات قبل التقويم صح البيع فان دفعوا اليها حصتها والا كان لها فسخه لتعلق حقها بالمبيع (الثانية) لو دفع الورثة اليها حصتها من العين احتمل وجوب القبول كما هو المتبادر من الروايات ومن التعليل المذكور فيها وفي كلام الاصحاب رضي الله تعالى عنهم جميعاً ولان الاصل عدم وجوب تكليف الورثة بالقيمة اذ قد يكون شاقاً فالزامهم ضرر منفي وفي ذلك أيضاً محافظة على ظواهر الايات والاخبار الأخر واحتمل ان يكون ذلك عزيمة وحققاً لها كما اختاره المحقق الثاني والفاضل الصييري كما امله يفهم من ظواهر الأدلة ولانها استحققت من التركة قيمة هذه الاشياء دون أعيانها فلا يجب عليها قبول ما ليس بحق لها فكان الاصل في هذا الجانب أيضاً (الثالثة) اذا اجتمعت الزوجتان ذات الولد وغيرها فهل تختص ذات الولد بثلث الارض أجمع وثلث عين ما حرمت الاخرى منه فتأخذان ثلث مجموع التركة وتختص ذات الولد بما منعت منه غير ذات الولد وتدفع اليها قيمة الآلات والابنية وليس للورثة ذلك لخروج مجموع الثمن عنهم كما اختاره في الروضة وغاية المرام او يختص باقي الورثة به أو يكون مشتركاً وجوه ولعل الاول أقرب (الرابعة) اذا كان على الميت دين فأراد الوارث اخراجه مما عدا الارض حتى يمنع الزوجة من الارث الظاهر ان له ذلك لان الارض بالنسبة الى الزوجة كالمعدومة فاذا كان الدين مستغرقاً لما عدا الارض صار الدين مستغرقاً للتركة بالنسبة الى الزوجة ويحتمل قوياً انه ليس له ذلك كما يظهر بالتأمل فأنمل جيداً

﴿ الفصل الخامس ﴾ في الولاء ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ وأقسامه ثلاثة ﴾ الولاء بالفتح كما في الصحاح أصله بالقرب والدنو والمراد هنا قرب أحد الشخصين فصاعداً الى آخر على وجه يوجب الارث بغير نسب ولا سبب زوجيه ووجه الحصر في أقسامه الثلاثة انه أمر موجب للارث بسبب الانعام وهو اما عام غير موقوف على عبارة أو ليس كذلك (الاول) ولاء الامامة وهي النعمة العظمى التي بها قوام الثقلين (والثاني) اما أن تكون العبارة صادرة عن أحدهما أو عنهما معاً والاول ولاء العتق والثاني ولاء الضمان وقد ثبت الولاء مطلقاً بعد النسب بالاجماع المتردد وآية أولي الارحام والنصوص المستفيضة فمع وجود قريب وان بعد لا يرث من دون خلاف عندنا والشافي ورث المولى مع البنت والاخت والكلام الآن في ولاء العتق والاصل فيه الاجماع المتكرر والاخبار المستفيضة الولاء لمن أعتق انما الولاء لمن أعتق والولاء لحة كلحمة النسب أي قرابة واتساج كاتساج النسب في الميراث وروي بمنح لام لحة وضما ووجه المناسبة بينه وبين النسب ان الرقيق كالمفقود لنفسه الموجود لسيده لانه لا يستقل ولا يملك ولا يتصرف لنفسه وانما يتصرف لسيده فاذا أعتقه صار لنفسه وملك كل ذلك لنفسه فصار موجوداً لنفسه فالمعتق صار سبباً لوجوده الحكمي كما ان الابهسب حقيقي

وانما يرث المتبرع بالعتق اذا لم يتبرأ من ضمان الجريده ولم يكن للعتيق وارث من النسب (متن)

لوجود الابن فكل ما يصدر عنه من عتق وغيره فالمولى سبب السبب فيه فله انعام على العتيق وعلى كل من أنعم عليه العتيق بهية وغيرها فكان الولاء كالنسب مقتضياً للارث ولكن يفرقان بان الارث في النسب ثابت من الطرفين بخلاف الولاء فانه ثابت للنعم على المعتق دون العكس وخلاف الصدوق والكاتب شاذ جداً قوله رحمه الله قدس الله سره (وانما يرث المتبرع بالعتق الى آخره) اشترط في ثبوت الارث بالولاء أمور ثلاثة (أحدها) كون العتق تبرعاً فلو كان واجباً بنذر وشبهه أو كفارة أو بانعتاق قهري فلا ولاء وهذا الشرط اتفق عليه جماهير الاصحاب رضي الله تعالى عنهم قالوا ولم يذكره الشيخ في المبسوط ولا ابن حمزة في الوسيلة ولا في موارد النهاية (قلت) وقد أشار اليه في المبسوط إشارة قريبة من التصريح في ولائضمن الحرية ويأتي تمام الكلام (لنا) على ذلك جميعه الاصل لان الولاء حكم شرعي يفترق ثبوته لى دليل وليس في الشرع ما يدل على ثبوته في الموضع الذي اختلف فيه لان مستند الحكم لا يشمل فوجب فيه والاجماع كما في السرائر والغنية وغيرها حتى الكفاية وظواهر الاخبار المستميصة بالولاء لمن اعتق انما الولاء لمن اعتق فان الظاهر قصره على مباشر العتق لا من انتق عليه قهراً فيخص الاخير ويدل على عدم الولاء في من انتق في كفارة ما استفاض من أن السائبة لا ولاء لاحد عليها وقد فسرت في الاخبار بمدة تفاسير أحدها أنها من انتق في كفارة ويظهر ذلك أيضاً من صحيحة ابن رثاب قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال انظروا في القرآن فما كان فيه تحرير رقبة فذلك السائبة التي لا ولاء لاحد عليها وقد استدلل بها في المسالك على الجميع مع أنها غير دالة الا على من انتق في كفارة ويدل على عدمه في بعض من انتق قهراً موثقة سماعه عن الصادق عليه السلام كما يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى عند احتجاج الشيخ بها وصحيحة أبي بصير فيمن نكل مملوكه قال في (المختلف ولايضاح) أن الشيخ في المبسوط ذهب الى ثبوت الولاء على من انتق بمعوض أو بغير عوض وعلى المستولدة اذا أعنت بغير سعيها وكذا ابن حمزة تبعه على ذلك وأنه احتج على الاول بمعوم الخبر وبما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام بواسطة سماعه في رجل يملك ذا رحمه هل يصلح له أن يبيعه أو يستعبده قال لا يصلح له أن يبيعه ولا أن يتخذ عبداً وهو مولاه وأخوه في الدين وأيهما مات ورث صاحبه الا أن يكون وارث أقرب اليه منه واستدل على ثبوته في المستولدة بالاجماع كالمدير (قلت) الذي وجدته في المبسوط في كتاب الارث بعد أن ذكر هذه الفروع مانصه واعلم أنه لا يصح على مذهبن أن يستحق أحد على غيره من المناسين له شيئاً من الولاء ولا يرث من يعتق عليه من الابوين والاجداد والولد وولد الولد وانما يستحق المال بالقرابة دون الولاء الى آخره وهذا يخالف ما نقل عنه وما احتج به له وأما ابن حمزة فأنما ذهب إلى ثبوت الولاء على من انتق عليه بمعوض أو بغير عوض وأما ثبوته على المستولدة فلم أجده في الوسيلة في باب الميراث ولا باب العتق ثم إن ما استدلل به من عموم الخبر ما ندرى أي خبر أراد فان عنى قوله عليه السلام الولاء لمحة كلمته النسب فالذي يجب عليه أن يحقق الموضوع ثم يثبت الحكم وان عنى قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق فهو عليه لا له لانه ما اعتق بل انتق بغير اختيار كما عرفت وأما الموثق فهو عليه أيضاً لمكان ثبوت الميراث بينهما لوجود الرحم كما أشار اليه عليه السلام بقوله وأيهما مات ورثه صاحبه الا أن يكون له وارث أقرب

وانما يرث المولى من اهل ولا يرث من اسفل وهل يرث الولاء او يرث به اشكال اقربه الثاني لقوله عليه السلام انما الولاء لمن اعتق وقوله الولاء لمة كلممة النسب فالنسب يرث به ولا يرث ولأن الولاء يحصل بانعام السيد على عبده بالعتق وهو غير منتقل فلا ينتقل معلوله ويرث العتيق من عصابات سيده اقربهم اليه واولا هم بغيرائه يوم موت العبد فعلى هذا لو مات المعتق وخلف ولدين ثم مات احدهما عن اولاد ثم العتيق ورثه الولد الباقي خاصة على الثاني واشترك الباقي وورثه الاول نصفين على الاول ولا يجتمع الميراث بالولاء والنسب سواء اتحد الوارث بهما او اختلف بل يرث بالنسب خاصة ولو أعتق الرجل وابنته عبداً ثم مات عنها وعن ابن ثم العبد فالولاء بين البنت والابن نصفان (متن)

(واما الثاني فالاجماع) كما عرفت ممنوع في المستولدة مسلم في المدبر (اذا عرفت هذا) فعلى ما نقلوه عن الشيخ يكون مذهبه ان كل من زال ملكه بالحرية عن رقيق لافي عتق وجب عليه شرعا قبل زوال الملك فهو مولاة وعند الاصحاب كل من انتق تبرعا أو أعتق عليه بسرابة التبرع فهو مولاة قبل وربما ظهر من المبسوط ان في مذور العتق والمعتق في الكفارة قولين (قلت) لعل ذلك في غير كتاب الارث لعله ذكره في كتاب العتق وليس في المجلد الذي عندي كتاب العتق ونقل في الروضة فيما اذا شرى العبد نفسه من فاضل الضريبة على تقدير جوازه ان هناك قولين فبعض على الحاقه بالعتق الواجب وآخرون بالعتق التبرع ولم أجد من صرح بذلك (واما الشرط الثاني) وهو عدم البرائة من ضمان الجريمة وقيد بعضهم بحال العتق وليس في لآخر دلالة عليه نعم ربما أشعر به اللطف بالواو فيدل عليه بعد الاجماع المنقول من غير تقييد بحال العتق كما نقله في الايضاح في كتاب العتق التحرير ونقل في غيرهما حتى في المفاتيح الاخبار المعبرة كحسنة أبي الربيع (واما صحيحة) محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام فيمن مات وليس له وارث من قرابته ولا مولى عتاقه قد ضمن جريرته فانه من الاتقال فلا بد من حملها على ان المراد لم يبرء من ضمان جريرته فتكون دليلا على مانحن فيه ولو أقيناها على ظاهرها كان معادها ان الارث بالعتق مشروط بالضمان ويفرق بينه وبين ولاء ضمان الجريمة ان ذاك يحتاج الى عقد وهكذا يكفي فيه مجرد العول وهل يشترط في تأثير التبري في سقوط الولاء الاشهاد قولان الشيخ والصدوق وجماعة من الاصحاب على اشتراطه لصحيفة ابن سنان ورواية أبي الربيع وظاهر ابن الجنييد كما نقل عبارته في المختلف وصرح جماعة من المتأخرين عدمه وفي (الدروس) جعل ابن الجنييد مواقفا للصدوق وحجة هو لا الاصل ولان المراد من الاشهاد الاثبات عند الحاكم لا الثبوت في نفسه والامر في الصحيحة والرواية المتقدمتين لا يدل على الاشتراط بل هو شرط في الثبوت لافي الصحة كما في الدروس وغيرها واما الشرط الثالث فواضح فاذا اجتمعت هذه الشروط ورثه الممنع مع وحدته ومع الكثرة وكانوا شركاء في الولاء بالحصص ولا فرق بين الذكر والانثى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وانما يرث المولى من أعلى ولا يرث من أسفل ﴾ دليله الاصل والاخبار المتكررة والاجماع المتكرر في المبسوط وغيره وخالف ائمة الكتاب والصدوق استنادا الى قوله عليه السلام الولاء لمة كلممة النسب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهل يرث الولاء أو يرث به اشكال ﴾ اختلف الاصحاب في ان الولاء موروث كاللأل أم لا وقد فهم الشهيد الثاني

وان قلنا البنات يرثن بالولاء كان لهما الثلثان فان مات الابن قبل العبد وخلف بنتا ثم مات العبد وخلف معتقة نصفه وبنت أخيها فللمعتقة نصف ماله وباقيه لبيت المال (متن)

من عبارة المحقق في الشرائع حيث يقول ويرث الولاء الابوان والاولاد انه قائل بأن الولاء موروث كالمال (قلت) ان كان يفهم من هذه العبارة موروث كالمال كان ذلك مذهب كثير من الاصحاب هذه النهاية قال فيها واذا مات المعتق ورث ولأه مواليه اولاده الذكور وقد تكرر مثل ذلك في النهاية والمبسوط وقال في (الخلاف) على ما في تلخيصه الولاء يجري مجرى النسب ويرثه من يرث من ذوي الانساب وكذا عبر في السرائر في كتاب العتق بعين هذه العبارة ومثلها بتفاوت يسير عبارة الحسن ابن أبي عقيل على ما نقل وقال في (الوسيلة) والأم لا ترث الولاء ومفهومها ان الولد مثلا يرث الولاء بل وقع للمصنف في التحرير عين عبارة الشرائع وفي هذا الكتاب في كتاب العتق وقع له أيضاً عين عبارة الشرائع ومثلها في الارشاد وقريب منها في التبصرة ومثلها في النافع وقال المحقق الثاني عند قول المحقق في النافع ولا يرث الولاء من يتقرب بالأم مانصه بل يرثون بل قال ابن الحسيد على ما نقل والنساء لا يرثن من الولاء وظاهرها ان الرجال يرثون منه مع انه قد صرح بعدم ارث الولاء الى غير ذلك مما يظهر من كثير منهم بل نطق بذلك صحيح المعجلي حيث قال عليه السلام ولا معتق ميراث لجميع ولد الميت من الرجال فقد انطبقت العبارات على الصحيح من الروايات ولا ينفع النفاة ما تمسكوا به من التعليقات واطلاق الروايات لا مكان دعوى عدم عموم المساواة والتخصيص بهذا الصحيح مضافا الى انه حق من الحقوق فكان داخل تحت عموم الارث وما رده به في غاية المرام بانه وان كان حقاً الا انه ليس من الحقوق القابلة للنقل والا لصح أخذ عوضه فردود كما في الايضاح باننا نمنع ان كل حق يرث جاز نقله وبيعه وما الدليل على ذلك والقياس باطل ويؤيده مخالفة العامة فانهم مطبقون على عدم ارث الولاء ماعدا شريح والنخعي على ما ذكر في تلخيص (١) الخلاف (حجة النافين) قوله عليه السلام الولاء لعله كلمة النسب والنسب لا يرث فكذا الولاء والاجماع المنقول في ظاهر المبسوط والخلاف مضافاً الى ما ذكره من التعليل الذي عرفته (واعلم) ان المصنف طاب ثراه ادعى في كتاب العتق من هذا الكتاب الاجماع على انه يرث به وربما يتوهم انه ينافي وقوع الخلاف في انه يرث ودفعه ان معنى قولهم يرث به انه يرث بسببه سواء كان الولاء مع ذلك موروثاً أم لا ومعنى كونه يرث انه ينتقل الولاء كالمال بموت المنعم الى ورثته ثم انه يتفرع على القولين فروع كثيرة أشار المصنف طاب ثراه الى كثير منها والضابط في ذلك انه على القول بانه يرث يجب تتبع ورثة المنعم طبقة طبقة ولا يراعى فيهم القرب والبعد يوم موت العتيق وعلى القول بانه يرث به لا يجب ذلك بل يعتبر فيهم الاقرب الى المنعم يوم موت العتيق فلو مات المنعم وخلف ابنين ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق فان قلنا بانه يرث كان المال بين المم وابن أخيه وان قلنا انه يرث به فالمال للمم خاصة

﴿قوله﴾ قدس سره ﴿ان قلنا ان البنات يرثن بالولاء﴾ هذا اشارة الى الخلاف المشهور وقد اضطربت

(١) ويبقى الكلام في ان بعض من أتى بالعبارة التي يفهم منها ان الولاء موروث صرح بانه غير موروث كما في تلخيص الخلاف (منه قدس سره)

فيه كلمات الاصحاب رضي الله تعالى عنهم حتى ان الفقيه الواحد ربما خالف نفسه في الكتاب الواحد وتنقيح البحث ان يقال هنا مستثنان لان النعم المتوفى امارجل أو امرأة (فالمسئلة الاولى) ان يكون المتوفى رجلاً (قال الشيخ) في النهاية ان اولاده الذكور دون الاناث يرثون ولا مواليه فان لم يكن له ذكور وكان له بنات كان ولا مواليه لمصبته دون غيرهم واذا كان له أخ لأبيه وأمه أو لأبيه كان ميراثه له دون العصبية وكذلك ان كان له والدان فولاه مواليه لهما دون العصبية وانما تأخذ العصبية الميراث اذا لم يكن غيرهم أو يكون الذين تركهم الميت أنائماً فقد تضمنت هذه العبارة أحكاماً (الاول) ان الوارث اولاد النعم الذكور دون الاناث كما هو مذهبه في الإيجاز علي ما نقل والاستبصار في باب العتق وعليه المفيد في المقنة وأبو الصلاح في الكافي حيث قال وأولادهم الولد ثم الاخوة ثم الانعماء ثم بنو العم الذكور منهم دون الاناث وابن حمزة وابن زهرة والمحقق في النافع والمصنف في المختلف والشهد الثاني في المسالك والروضة والكشاف في المفاتيح وهو ظاهر الارشاد والتحرير وهو المنقول عن الكاتب والقاضي ونسبه في التحرير الى المشهور وفي (الكشف) انه الاظهر وقال الشهيد في غاية المراد انه أصح الروايات وذهب الشيخ في الخلاف والاستبصار في باب الموارث والتهذيب والمبسوط الى عدم الفرق بين الذكور والاناث وهو مختار الصدوق والمجلى والأبي والشهد في الدروس واللمعة والمحقق الثاني وهو المقول عن الحسن (١) والحسن عند المحقق ومختار النهاية تشهد له الاخبار المعتبرة المؤيدة بالشهرة منها صحيح المجلى الذي يقول فيه عليه السلام فان ولا المعتقد هو ميراث لجميع ولده من الرجال وما في الكفاية من ان قوله عليه السلام من الرجال لعله بيان للمعتقد فيما لا يصنع اليه ثم ما يصنع بالنسخة الأخرى التي فيها كان ولا العتق دون المعتقد (ومنها) مكتابة محمد بن عمرو حيث يقول فسألت عن ميراث المولى فقال هو للرجال دون النساء وصحيحة محمد بن قيس حيث يقول قضى في رجل حرر رجلاً فاشترط ولاده فتوفي الذي أعنتق وليس له ولد الا النساء ثم توفي المولى وترك مالا له وعصبته فاحتق (٢) في ميراثه بنات مولاه والعصبه فقضى بميراثه للعصبه وقد فهم كثير من الاصحاب ان العصبه للنعم دون العتق عدا صاحب الكفاية فانه فهم ان العصبه للعتيق كما يقتضيه ظاهر السوق الا انه يكفي في الاستدلال بها بعمونة ما تقدم احتمال كون العصبه للنعم فيكون وجه الدلالة انه عليه السلام ورث العصبه مع وجود البنات فالاولاد الذكور أولى (حجة القول الثاني) اجماع الخلاف واجماع التيملي حيث قال حين روى مكتابة ابن عمرو وهذا يخالف لما عليه أصحابنا وعموم رواية السكوني التي ادعى اجماع الاصحاب عليها (وما رواه) ابن أبي عقيل عن أمير المؤمنين عليه السلام والائمة من ولده صلوات الله عليهم أجمعين من ان من أحرز الميراث فقد أحرز الولاء وقال انه مشهور معروف متعالم (وما رواه) عبد الرحمن بن الحجاج عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام في مال مولى حمزة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفع ميراثه لبنت حمزة قال أبو علي هذه الرواية تدل على انه لم يكن للمولى بنت كما تروي العامة وان المرأة أيضاً ترث الولاء

(١) المراد بالحسن الحسن بن أبي عقيل فانه جعل وارث الولاء وارث الديعة وعلى الاقوال الثلاثة في الديعة يكون مخالفاً للنهاية (منه قدس سره) (٢) احتق بمعنى طلبوا الحق وفي نسخه فاختلف (منه قدس سره)

وان جعلنا للبنت ميراثاً بالولاء ورثت البنت من أبيها ثلث حصته ان جعلنا الولاء موروثاً والافلا ولو خلف الميت بنت مولاه ومولى ابيه فتركه لبيت المال ان منعنا البنت (من)

ليس كما تروي العامة ويمكن أن يستدل عليه بخبر اللحمة وقد ناقش في المسالك بسنده ودلالته أما السند فلمكان السكوني وأما الدلالة فبأنه يحتمل أن تكون المشابهة في عدم البيع والهبة كما تضمنه آخر الرواية على أنهم لا يقولون بها (١) مطلقاً وفيه ان السكوني قد نقل في العدة الاجماع على قبول روايته على ان هذا الخبر يجمع عليه بين أصحابنا كما في السرائر فلا يحتاج الى النظر في السند والاحتمال المذكور في المشابهة بعيد وقد وجدوا الاصحاب يستدلون به في مطالب كثيرة ولم يقصروا المشابهة على البيع والهبة فظاهره الاطلاق فيعمل به ما لم يرد مخصص الا أن ذلك يقال في مقام التعارض ويؤيد هذا مخالفة مذهب العامة فنحمل ما دل على القول الاول على التقيّة فكان الثاني في غاية القوة (الحكم الثاني) مما تضمنته النهاية الترتيب المذكور ولم أجد فيه مخالفاً سوى الكاتب على ما نقل حيث قدم الولد على الابوين والجد على الاخ وسوي ابن حمزة حيث منع الأم والحجة على ذلك خبر اللحمة فيعمل به مطلقاً ما لم يرد مخصص (الحكم الثالث) منع الاخوة للأم والاخوات مطلقاً أما منع الاخوة للأم فقد وافقه عليه كثير كما خالفه في منع الاخوات للأب كثير وظاهر المبسوط دعوى الاجماع على منع ذي الأم قال ما نصه والاخوة والاخوات للأم ومن يتقرب بهما لا يرثون الولاء بلا خلاف والحجة على المنع في الجميع بعد الاجماع في ذي الأم أخبار العصابة ومن خالف في الاخوات فحجته خبر اللحمة ويلزمه أن يجريه في ذوي الأم إن لم يعمل بخبر العصابة ولم يثبت عنده اجماع المبسوط الا أن يقول خبر اللحمة كما حكم بآرث البنات فكذا الاخوات للاب فتأمل (وأما المسئلة الثانية) وهي ما اذا كان المتق المتوفى امرأة ففي (المبسوط) وغيره أن ولأها لعصبتها دون ولدها وان كانوا ذكوراً ونسب الخلاف في المبسوط الى جميع الفقهاء قال وفي أصحابنا من قال بذلك وخالف في ذلك المفيد وابن زهرة وهو الذي استقر عليه رأي أبي عبد الله في السرائر وهو المنقول عن الحسن (لنا على المختار) الاجماع المنقول في الخلاف وقد نقله في السرائر ثم رجع عن دعواه لانه قال إنه راجع تصانيف الاصحاب وأقوالهم فرآها مختلفة والخبار الصحيحة كصحيحة محمد بن قيس وصحيحة يعقوب بن شعيب وصحيحة أبي ولاد وقد اضطرب في المقام كلام الاصحاب حتى في نقل الاقوال هذا شيخ الطائفة اختار في كل كتاب مذهباً بل في الكتاب الواحد كالاستبصار اختار في كتاب العتق غير ما اختار في الميراث وفي (المبسوط) وقع له مثل ذلك في مقامين متقاربين على ما نقل عنه في الدروس وهذا ابن إدريس ذكر هذه المسئلة في ثلاثة مواضع من السرائر تارة يدعي الاجماع وأخرى ينكص عن ذلك ثم انهما بعد به المدا حتى نسب في بعض المقامات الى الخلاف خلاف ما نقل عنه وهذا الشهيد الذي قل ما عثر له على وم اضطرب في نقل الاقوال فتارة عبر عن مذهب الصدوق بأنه مذهب المفيد وتارة انه المشهور وأخرى أنه مذهب الصدوق خاصة إلى غير ذلك مما وقع لنير هو لاء قوله طاب راء ﴿ ورثت البنت من أبيها ثلث حصته ﴾ الاضافة يانية أو المراد بالبنت بنت المنعم لا بنت الابن الا أنه خلاف السياق كما أن

لانه يثبت عليه الولاء بالمباشرة فلا يثبت عليه باعتاق الاب ولو ماتت امرأة حرة لا ولاء عليها وابوها رقيقان بان سببا لكفرهما واسلمت دونهما فتحررت واستترقا وخلفت معتق ايها لم يرثها لانه انما يرث بالولاء وهذه لا ولاء عليها ولو ماتت المعتقة وخلفت ابنها واخاها ثم مات مولاها فيرثه لا بنها على قول المفيد رحمه الله فان مات ابنها بعدها وقبل مولاها وترك عصة كاعمامه ثم مات العبد وترك اخا مولاته وعصبة ابنها فيرثه لاختي مولاته لانه اقرب عصة المعتق فان افترض عصبتها كان بيت المال احق به من عصة ابنها ولو قلنا الولاء يورث كالمال يرثه عصة الابن ولا يرث العتيق من اقارب معتقه بمد اولاده الا العصبة على رأى واقرب العصبة يمنع الابعد ولو مات المعتق وخلف ابامعتقه وابنه فللاب السدس والباقي للابن ولو كان عوض الاب جدا كان المال للابن ولو خلف اخا معتقه وجده تساويا ولو خلف جد معتقه وابني اخي معتقه فلجد النصف ولابني الاخ النصف ولو خلف جدا وعمما لمعتقه فالمال للجد ولو خلف المعتق ابنين ثم ماتا وخلف احدهما عشرة والآخر واحدا ثم مات العبد فان جعلنا الولاء يورث كان للواحد النصف وللششرة النصف وان قلنا يورث به فكذلك ويحتمل كون الميراث بينهم على عددم لكل واحد جزء من احد عشر ولو خلف السيد ابنه وابن ابنه فمات ابنه بعده عن ابن ثم مات عتيقه فيرثه بين في الابن نصفين على الثاني وكان لابن الابن الذي كان حيا عند موت ابنه على الاول ولو مات السيد عن اح من اب وابن اخ من الابوين فمات الاخ من الاب عن ابن ثم مات العتيق فماله لابن الاخ من الابوين وعلى الآخر هو لابن الاخ من الاب والزوجة يرثان نصيبهما الاعلى والباقي للمنعم او لمن يقوم مقامه عند عدمه ﴿ الثاني ولاء تضمن الجريرة ﴾ (متن)

الاول خلاف الظاهر ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ لانه يثبت عليه الولاء بالمباشرة ﴾ فان اعتاق آية ليس سببا لاعتاقه فلا يكون لمعتق آية عليه ولاية ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وإن قلنا أنه يورث به فكذلك ﴾ هذه من المواضع الذي يتفق فيها الوجهان ولكن الاحتمال انما يدخل على احتمال التوريث به فلذلك جملة من جملة الفروع ﴿ قوله ﴾ - قدس سره ﴿ الذي كان أبوه حيا عند موت آية ﴾ الموصول صفة للمضاف اليه لا للمضاف ﴿ الثاني ولاء تضمن الجريرة ﴾ هذا هو الثاني من أقسام الولاء والكلام فيه يقع في مقامات في كفيته وشرائطه وأحكامه وأدلتها (أما الاول) فالوجود في كثير من عبارات الاصحاب إنه عقد كسائر العقود واقع بين شخصين بل لعله وافي فان كان أحدهما لا وارث له كان الايجاب من طرفه والقبول من الطرف الآخر وإن كانا لا وارث لهما لم يتبين ذلك فيصح الايقاع من أحدهما والقبول من الآخر انى الموجب بعبارة تدل على ثبوت الولاء من الطرفين كأن يقول تعقل غني وأعقل عنك والا فلا بد من أن يوجب الآخر ويقبل الموجب وقد اختلفت عبارات الاصحاب في كيفية هذا العقد فبعض قال إذا كان أحدهما لا وارث له قال

ومن توالى الى احد يضمن جريرته ويكون ولاؤه له صح وثبت به الميراث لكن مع فقد كل مناسب ومعتق ويرث مع الزوج والزوجة فلها نصيبهما الأهل والباقي للضامن وهو اولى من الامام ولا يتعدي الميراث الضامن فلو مات المضمون ورثه الضامن مع فقد النسب والمعتق ولو مات الضامن اولاً لم يرثه اولاده ولا ورثته ولا يرث المضمون الضامن ولا يضمن الا سائبة لا ولاء عليه كالمعتق في الكفارات او التذود أو من لا وارث له (متن)

عاقبتك على أن تنصرتني وتمنع عني وتعقل وترثني فيقول الاخر قبلت وإذا كانا لا وارث لهما قال الآخر أيضاً مثل ما قال الاول فيقبل الاول أو يقول أحدهما فقط عاقبتك على أن تنصرتني وأنصرك وتمنع عني وأمنع عنك وتعقل عني وأعقل عنك وترثني وأرثك فيقول الآخر قبلت وقريب منه ما وقع لبعض آخر الا أنه ترك التفصيل مع تفاوت يسير وقال (المحقق الثاني) صورة عقد ضمان الحرية على ما ذكره بعض الاصحاب أن يقول أحد المتعاقدين دمك دمي وبارك ثاري وحررك حربي وسلمك سلمي وترثني وارثك فيقول الآخر قبلت والاطلاق في كلامه مقيد بما إذا كانا معاً لا وارت لهما بقرينة ما ذكره في الصيغة واختلاف العبارات في بيان الصيغة مما يدل على عدم تعيينها بلفظ بل يقع بكل ما اشتمل على إيجاب وقبول مفيد ضمان الحناية والحدث كما هو المستفاد من الاخبار ومن عبارات الاصحاب لان أقصى ما يستفاد من الامرين انما هو ضمان الحدث والحناية فلا يعد أن يقال يكتفى بالعقل فقط فيلزمه الارث او يضم اليه شرط الارث بل لزمه يكتفى بمجرد الضمان من غير احتياج الى عقد كما هو ظاهر الاخبار وعلى تقدير اشتراطه فلا يعد أن يقال لا يشترط فيه ما يشترط في سائر العقود من المقارنة والعرية مع القدرة وغير ذلك بل يكتفى بما يدل على الإيجاب والقبول صريحاً اللهم الا أن يكون اجماع على ذلك جيمع فينزع وطريق الاحتياط غير خفي وبعد وجوده وإيقاعه هل يلزم أو يكون جائزاً الا أن يعقل عنه قولان المختار الاول للاصل وآية أو فوا بالعقد وخبر المؤمنون عند شروطهم والاجماع كما هو ظاهر السرائر حيث قال بعد ان نسب الخلاف الى الخلاف وأهل الخلاف ومذهبا الاول لانه الذي تقتضيه أصولنا (والقول الثاني) مختار الخلاف على ما قل والوسيلة ومال اليه في المختلف للاصل ولقد تبعت مختصر الخلاف في المقام فلم أجد فيه الا ما نصه ولاه الموالاة عندنا جائز ومعناه أن يسلم رجل على يد رجل ويواليه وله أن ينقل ولاه الى غيره ما لم يعقل عنه أو عن أحد أولاده الذين كانوا صفاراً فليتأمل هذا وقد علمت فيما سلف ان هذا العقد كانوا في الحاهلية يتوارثون به دون الاقارب فأقرهم الله تعالى في صدر الاسلام عليه ثم نسخ بالاسلام والهجرة ثم نسخ بالتوارث بالرحم كأمه يانه مفصلاً (وأما المقام الثاني) فيشترط أن لا يكون هناك وارث مناسب ولا معتق كأن يكون سائبه أو فاقداً للقريب وقد تقدم ما يدل عليه وسبأني انشاء الله له أدلة أخر على انه اجماعي نعم ربما ظهر من الوسيلة الخلاف حيث قال يسري الى ولده الصفار دون الكبار وهذا الشرط شرط في الصحة عند العقد فلو تجدد للمضمون وارث بعد العقد كأن يتزوج بعد العقد فيولد له أولاد أو يكون اسلام المضمون طارياً ثم يكفر بعد العقد ويلتحق

(الثالث) ولاء الامامة واذا عدم كل وارث من مناسب ومسابب وورث الامام ولو وجد معه الزوجان ففي توريثه معهما خلاف سبق فان كان الامام ظاهراً أخذ به يصنع به ماشاء (متن)

بدار الحرب ويسترق فيعتقه مولاه فانه يقدم على الصامن ففي بطلان العقد أو يقع مراعى بمقدار الوارث عند الموت وجهان من الحكم بصحته فيستصحب ولا ينافيه تقدم غيره عليه ومن ان شرط صحته عدم الوارث وقد وجد فيمنعها استدامة كما منعها ابتداء وتظهر الفائدة فيما لو مات أولاد (١) المضمون وجميع عصبته وأقاربه ثم المضمون قبل موت الضامن والذي تشعر به عبارات كثير من الاصحاب كالمصنف وغيره حيث قالوا ولا يرث الا مع فقد كل مناسب ومسابب حتى المقتق ان الولاء باق وانه يرث الضامن اذا عدم الوارث كما فهم ذلك منها بعض المحشين وقد صرحوا في العقل انه لو فضل على النعم شيء كان على ضامن الجريرة وقضية ذلك ان المقتق انما يسقط الارث لا الضامن بالكسبية فليحظ ذلك ويتأمل فيه (واما المقام الثالث) أغني الاحكام فالضامن يرث المضمون دون العكس الا ان يكونا متصامنين ويرث مع الزوجة والزوج ما بقي عن نصيبهما الاعلا ووجود الوارث المنوع كالقاتل غير مانع كما تدل عليه صحيحة المعجلي حيث يقول عليه السلام ان لم يكن له وارث قريب يره والجللة صفة لاجزاء واذا مات من له الولاء هل يرثه وارثه أم لا ظاهر المفيد في المقنعة انه ينتقل الولاء الى ورثته لانه قال واذا أسلم الذي وتولى رجلاً مسلماً على ان يضمن جريرته ويكون ناصره كان ميراثه له وحكمه حكم السيد مع عبده اذا أعتقه انتهى وكونه في حكمه يقضي انه ينتقل مثله والشيخ في الاجاز والحلي على عدم الانتقال وهو الحق لان الضامن والارث أمران التزمهما شخص على نفسه فلا ينمّلان الى غيره بغير رضا ولا عقد كما هو الشأن في الارث بالامامة والزوجة فانه لا يعتمد على الامام عليه السلام ولا عن أحد الزوجين الى غيرهما فان علته الامامة والزوجة وهما غير موحودين في غيرهما بل ذلك ثابت في النسب أيضاً فان الوالد يرث بقرابة الوالدية وهي قرابة مخصوصة لا تعتمد على غيره وولد الولد يرث لكونه ولد الولد لا بالوالدية وهكذا في غيرهما (واعلم) ان المستفاد من عبارات بعض الاصحاب كما في الارشاد وغيره ان المقتق اذا مات مولاه وجميع عصبته ومن يرثه من جهة المولى ان العتيق يصير سائبة وهو الذي تقتضيه أصولنا ولا يلتفت الى من تأمل في ذلك (واما المقام الرابع) فالذي يدل على الارث بهذا العقد الاجماع وصحيحة بريد بن معاوية وقد دلت على الارث وعلى ان مجرد الضامن كاف وان وجود الوارث المنوع غير مانع وصحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام فله ميراثه وعليه مقلته وصحيحة أبي عبيدة ورواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام فيمن نكل مملوكه وصحيحة ابن سنان وصحيحة أبي بصير وفي آخرها وان لم يتوالى أحداً يحمل ماله في بيت مال المسلمين كما يأتي في المسئلة الاتية والمراد بيت مال الامام عليه السلام كما تقدم بيانه مراراً متعددة (الثالث ولاء الامامة) ﴿ قوله ﴾ ﴿ ورث الامام عليه السلام ﴾ دليله الاجماع المنقول في الخلاف والفنية والمسالك وغيرها والاخبار الصحيحة المستفيضة وقال (الصدوق) رحمه الله يقسم في أهل بلد الميت في حال الفينة ولم يعتبر الفقر في المقسوم عليهم بل ظاهر كلامه الاطلاق جمعاً

(١) الاولاد والمقتق وجميع عصبته قبل موت المضمون « نسخة أخرى » (كذا بخطه قدس سره)

وكان علي عليه السلام يضعه في فقراء بلده وضعفاء جيرانه وان كان غائباً حفظ له أو صرف في المحاويع ولا يعطى سلطان الجور مع الامن ومن مات من أهل الحرب ولم يخلف وارثاً كان ميراثه للامام وكل ما يتركه المشركون خوفاً ويفاقونه من غير حرب فهو للامام وما يؤخذ صلحاً أو جزية فهو للمجاهدين ومع عدمهم يقسم في الفقراء من المسلمين والمصالح وما يؤخذ من اموالهم حال الحرب للمقاتلة بمد الخمس وما يأخذه سريه بغير اذن الامام فهو له خاصة وما يؤخذ غيلة في زمان الهدنة يعاد عليهم وان كان في غيره كان لاخذه بعد الخمس (متن)

بين هذه الصحاح وبين ما ورد مرسلًا في روايتي داود بن فرقد وخلاد عن السدي من انه مات رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فدفع أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعلى أخيه وعلى آلها الطاهرين ميراثه الى همشاريجيه (وفيه) انها مع ضعفها بالارسال والشذوذ ليس فيها ما ينافي ما تقدم لانه عليه السلام اذا كان المال له فعل به ما شاء وليس فيها ان هذا حكم كل من لا وارث له وأما المفيد فلم يظهر منه موافقة الصدوق كما ظن في المختلف اذ الموجود في المقنعة عبارات احدهما انه لامام المسلمين والأخرى انه للفقراء والمساكين وهذا بعينه مذهب جواهر الاصحاب كما يأتي من 'ن' مصرفه في حال الغيبة الفقراء لا في أهل بلده وان لم يكونوا فقراء وفي حال الحضور يدفع اليه يصنع به ما شاء فبين أولاً مستحقها وهو الامام وثانياً مصرفها في حال الغيبة اعتماداً على ما تقدم له من بيان مستحقها وهو بمكانة من الظهور ولم يظهر لي من عبارة أبي علي مخالفته قال على ما نقل اذا لم يعرف للميت وارث من ذوي رحم أو عصبه أو مولى عتاقه أو علاقة انتظر بماله وميراثه طالب فان حصر او وكيله وأقام البينة بما يوجب توريثه سلم اليه والا فميراثه مردود الى بيت مال المسلمين فلا معنى لذكر قوله في بيان ذكر الخلاف كما في المختلف وما تضمنه من الحكم بالانتظار هو الموافق للاعتبار وذلك لا يدل على اشتراط العلم بعدم الوارث حتى يكون مخالفاً في خصوص هذا لانهم يكتفون بعدم العلم وكيف كان فليس هو مخالفاً فيما نحن فيه وأما قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير وان لم يوال أحداً فهو لا قرب الناس لمولاه الذي أعتقه فقير ممول به عند الاصحاب كما ذكره الشيخ في التهذيب وغيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكان علي عليه السلام يضعه في فقراء بلده وضعفاء جيرانه ﴾ كذا ذكره الشيخان وأبو يعلى طاب ثراه وليس في روايتي خلاد وداود المتقدمين ما يدل على ذلك ولم أجد غيرهما في المقام ولعلمهم فهموه من موضع آخر والاعتبار يقضي بصرفه (ويقتضي صرفه خ ل) في الفقراء كما ذكرنا دون همشاريجيه من الاغنياء لانه عليه السلام أعلم بالمصلحة فلا تنقل عنه ذلك الا بدليل ولعلم ان في أخبار الباب أشعاراً بالرد على الزوج والزوجة دونه عليه السلام وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ وان كان غائباً حفظ له أو صرف في المحاويع ﴾ (الاول) مختار الخلاف والمبسوط استناداً للاصل والاجماع والاخبار والثاني مختار النهاية والمقنعة والشرائع والنافع وهو المنتول عن المذهب القديم للعلم برضاء جملي الله تعالى فداء لاستغنائه عنه وحاجة شيعته المظلومين لاجله اليه فلو كان حاضراً مستغنياً عنه ما تجاوز هذا الصنيع

﴿المقصد الثالث﴾ في الواحق وفيه فصول (الاول) في ميراث ولد الملاعة وولد الزنا وولد الملاعة ترثه امه وولده وزوجه او زوجته وكل من يتقرب بالام فع الولد للام السدس ان كان ذكرا او ذكرا وانثى والباقي للاولاد ولولم يكن ولد فلها الثلث والباقي بالرد فان فقدت الام والاولاد ورثه الاخوة من قبلها والاجداد من قبلها ويتربون الاقرب فالاقرب ومع عدمهم فلاخوال والخلالات واولادهم على ما تقدم من الترتيب بالسوية في هذه المراتب (متن)

ويؤيده ما دل على فعل أبيه علي أمير المؤمنين عليه السلام وكذا خبر سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام في مسلم قتل وله أب نصراني لمن يكون دية قال يؤخذ فيجعل في بيت مال المسلمين وحينئذ فيتولى ذلك الحاكم النائب ومع التعتذر أو تعذر الأذن فالعدل من المسلمين وينبغي أن يدفع إلى المحتاجين من همشاريجهم من أهل بلد الميت أو بلد الموت والافقي غيرهم من أهل العلم والديانة والحاجة والايام والشيوخ العاجزين عن الكسب وبالجملة المدار على القطع برضاه جعلني الله تعالى فداء وعجل فرجه **تنبيه** قال في الغنية والسرائر اذا مات الامام انتقل الميراث الى الامام لا الى غيره من ورثته وأراد بالميراث الميراث الذي أخذه بحق الامامة وادعى عليه في الغنية اجماع الطائفة وهو الموافق للاصول والقواعد **الفصل الاول في ميراث ولد الملاعة** قد علم ان اللعان سوء كان في المرض أو في حال الصحة يقطع الزوجية ويفسخ العقد فهو كالطلاق البائن فعده في مواقع الارث بالنسبة الى المتلاعنين كما صنع بعض ربما انه لم يصادف محله واما بالنسبة الى الولد فالوجه فيه انه لو اكذب الوالد نفسه وأقره فانه يرثه ولا يرثه ويحتمل أن يكون الوجه انه يحكم بحسب ظاهر الشرع انه ولده قبل اللعان فيكون وارثا وقد فناء باللعان فليتأمل وعبارة المصنف بالولد أصوب من التعبير بالابن كما في النافع لانه لا يشمل الانثى ونقل عن المحقق وتليذه اليوسفي نه اعتذر عن ذلك بأني اتبعت لفظ النص ولعله يعني رواية سيف بن عمارة اذ ليس في المقام سواها لكنها حكاية في واقعة عن فعل أمير المؤمنين عليه السلام واما بقية أخبار الباب فكلها بلفظ الولد ثم ان اطلاق النص كظاهر الاكثر عدم الفرق في ذلك بين ان يكون السبب في اللعان هو القذف أو نفي الولد فان قيل لا ملازمة بينهما فربما قذفها وهو لا ينكر الولد وربما أنكره وهو لا يقذفها بل يجب ان يكون لشبهة فالواجب ان يخص بما اذا كان السبب فيه نفي الولد وحده أو مع القذف كما صرح به بعض قلنا الاطلاق مقيد بما اتفقوا عليه من اشتراط اللعان بمشاهدة الزنا وانه لا يكفي في ذلك علمه بانه ليس منه مع تجوز ان يكون اشبهة أو لنسبها مضافا الى ان الغالب التلازم واما السؤال الثاني فكان الوجه فيه تخصيص ذلك بالقذف **قوله** قدس سره **ترثه أمه وولده** الى آخره يدل على انه ترثه أمه وقرباتها الاجماع كما في المبسوط والغنية والسرائر وغيرها حتى المفاتيح والاخبار ويشهد له الاعتبار لانه لم يصير بذلك ابن زنا وما في بعض الاخبار من الاقتصار على الاخوال فمحمول على عدم غيرهم والدليل على ارث ولده وزوجه او زوجته بصد الاجماع وشهادة الاعتبار العمومات من الآيات والروايات (واما بقية الاحكام) من جريان ورثته المذكورين مجرى ورثة

ولو لم يكن للام قرابة اصلا ورثة الامام دون الاب ومن يتقرب به ويرث الزوج والزوجة سهمهما مع كل درجة ويرث هو قرابة الام على الاصح ولو اعترف به ابوه بعد اللعان (متن)

غيره فبدل عليه (عليها خل) مضافا الى ما ذكرنا الاجماع المعلوم نعم وقع الخلاف فيما اذا لم يكن له ولد فالمشهور بين الاصحاب ان الثالث لها بالتسمية والباقي بالرد كما ذكره المصنف وتقل عليه الاجماع في المبسوط والخلاف على ما نقل عن الاخير وغيرها وخالف في ذلك الصدوق فجعل الباقي للامام عليه السلام ان كان ظاهراً نقول الباقر عليه السلام في خبري زرارة وأبي عبيدة ترث أمه الثلث والباقي للامام عليه السلام لان جنائته عليه وحملها الشيخ في التهذيب على التقية وفي الاستبصار على ما اذا لم يكن لها عصابة يعقلون عنه وقال أبو علي على ما نقل فان لم يكن لها عصابة كان لها ثلث ما خلف والباقي لبيت مال المسلمين لان جنائته عليه فهو موافق لما في الاستبصار وقريب من مذهب الصدوق في الفقيه واما المقنع فقد وافق فيه الاصحاب على ما نقل عنه كما ان الشيخ وافق في النهاية والخلاف والمبسوط والتهذيب (قال المقدس الاردبيلي) بعد ان نقل مذهب الصدوق والروايتين يمكن العمل بمضمونهما لصحتهما وعدم المعارض بخصوصه وعمومات الدالة على ان الأم ترث جميع مال ولدها مع عدم وارث غيرها يمكن تخصيصها بغير أم ولد الملاعنة والخاصة ليست بصحيحة ولا صريحة في توريث الأم جميع مال ولدها من زوجها الملاعن مع وجود القاتل بمضمونها وهو الصدوق (وأنت تعلم) ان أخبار الباب صريحة في توريثها جميع مال ولدها من زوجها الملاعن صراحة لا تكاد تقابل باحتمال يعرف ذلك من عرف طريقة الناس في محاوراتهم وفيها الصحيح والحسن الذي يقرب منه (اما الصحيح) فإرواه الصدوق باسناده الى أبان بن عثمان الثقة الذي أجمعوا على تصديقه ولم يثبت وقفه عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن ولد الملاعنة من يرثه قال أمه (واما الحسن) فرواية زرارة عن أبي جعفر عليها السلام ان ميراث ولد الملاعنة لأمه وانها موجودة في الكتب الاربعة المروية بمدة طرق وقد وصفها في المختلف بالصحة ولعل ذلك هو الظاهر اذ ارسال الامام عليه السلام موسى بن بكر في حوائجه الى الشام وارشاده له في ذهاب اصفرار لونه مما يدل على توثيقه واما وقفه فلم ينقله النجاشي وانما ذكره الشيخ رحمه الله في رجال الكاظم عليه السلام فقط على انه يروي عنه ابن أبي عمير وصفوان وقد علم حالهما سلمنا ولكن اعتضادها بعمل جميع الاصحاب الا ما شذ مما يرجعها على الصحاح ثم ان هاتين الروايتين اللتين اعتمدتهما مخالفتان لاجماع الاصحاب موافقتان للعامة كما في تلخيص الخلاف والسرائر ونعم ما قال الحلي في هذا المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو لم يكن له قرابة (١) ورثه الامام عليه السلام ﴾ كان الواجب ان يقول ولا مولى عتاقه ولا ضامن جريره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويرث هو قرابة الأم على الاصح ﴾ هذا مذهب الاصحاب من غير خلاف كما في المبسوط والسرائر والغنية وغيرها وهو الذي يقتضيه شرع الاسلام كما في التهذيب ونسب الى المشهور والأشهر في كثير من كتب الاصحاب والقول بعدم الارث متروك كما في المسالك وغيرها وبه تضافرت الاخبار وله شهد صحيح

(١) كذا في نسخة الاصل وفي القواعد ولو لم يكن للأم قرابة أصلا ورثه الامام الخ وكذا في كشف اللثام وكأنه هو الصواب كما لا يخفى (مصححه)

ورث الولد أباه دون العكس وهل يرث أقارب الأب مع اعترافه اشكال ولو قيل يرثهم ان اعترفوا به وكذبوا الأب في اللعان ويرثونه كان وجها ولو خلف اخوين احدهما من الابوين والآخرون الام تساويا لسقوط اعتبار نسب الاخ بالاب في نظر الشرع (متن)

الاعتبار ولم أجد الخلاف الا من الشيخ في الاستبصار حيث قال إنما يرثهم اذا أقربه الأب بعد اللعان لانه تبعد التهمة عن المرأة وتقوى صحة النسب وحمل عليه قول الباقر عليه السلام في خبر أبي بصير يلحق الولد بأمه يرثه أخواله ولا يرثهم الولد وما في مضمرة الملا عن الملا الحق باخواله يرثونه ولا يرثهم قال وينص على التفصيل خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام فان لم يدعه أبوه فان أخواله يرثونه ولا يرثهم ونحوه حسن الحلبي عنه عليه السلام (قلت) اما ضعيفنا أبي بصير ومضرة الفضيل فالحق كما ترى وأما حسنة الحلبي في التهذيب التي تضمنت التفصيل فانها صحيحة في الفقيه لكن ليس فيها فيه (١) فان لم يدعه أبوه فان أخواله يرثهم ولا يرثونه وانما فيها بعد قوله عليه السلام ويكون ميراثه لأخواله وان دعاه أحد ولد زنا جلد وانما هذه الزيادة موجودة في التهذيب والاستبصار (فان قلت) من حفظ حجة على من لم يحفظ (قلت) ذلك اذا لم تقم القرائن على خلافه وناهيك بتضافر الاخبار وقاوى الاصحاب فالاشتباه ممكن سلنا لكن الطرح هنا متعين لمكان مخالفتها وعدم صحتها الا أن تحمل على الاستحباب كما صنع بعض الاصحاب ولم أجد له معنى مناسباً أو على الثقة عند القائل بعدم اشتراط وجود القائل من العامة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويرث (٢)﴾ الولد أباه دون العكس ﴿قد سلف بيان بعض الاحكام في المقام في الخاتمة التي ذكرها المصنف عند أول الباب والاصل في هذا الحكم الاجماع وإنه لم يتناول في الغنية والسرائر والمسالك والاخبار كصحيحة الحلبي وحسنه ويؤيده أن الاقرار بالولد بمدفنيه قد يكون للطعم في ميراثه فاذا لم يرث كان ذلك صارقاً له عن الاقرار به لهذا الغرض واقتضى أن لا يكون بمد الجحود الا لتحري الصدق فقط وقد استدل عليه جمع من الاصحاب كالغفيد وغيره بأن اقرار العقلاء ماض على أنفسهم لا لها وقد تضمن إقراره شيئاً على نفسه وشيئاً لها فيصح الاول دون الثاني كذا في المسالك والنكت وغيرها (قلت) هذا انما يصح بالنسبة الى النفقة لا بالنسبة الى الارث فان أخذ الارث لا يضر الملائنة وانما يضر الورثة فتأمل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وهل يرث أقارب الأب مع اعترافه اشكال﴾ بين الشارحان الفاضلان وجهي الاشكال قالوا من حيث أنه يرث الأب فيرث أقاربه لانه اذا عاد النسب بالنسبة اليه عاد بالنسبة الى الاقارب اذ لا فرق لاتصاله ومن حيث أنه إنما يرث الأب باعتباره واقاربه لا باعتبار ثبوت النسبة في نفس الامر واقاربه لا يمتد على غيره فلا يرث وهذا هو الذي اعتمدته كثير من نفى الارث كالمصنف في المختلف والتحرير والشهيد في غاية المراد والمسالك وصاحب المذهب وغيرهم فجعلوا المدار في هذا الحكم على الاقرار وقد سلف ما فيه من التأمل لان الورثة قد أخذوا باقرار غيرهم ومن لحظ ما ذكرناه في المسئلة السابقة من التأييد ظهر له أن هناك وجهاً آخر للاشكال فليلاحظ والتحقيق أن ليس المدار على الاقرار في نسب ولا يرث أما النسب فانا ننفي ثبوته بالكلية والا لورثه الأب ولان الطبيعة الواحدة لا تختلف لوازمها والاخبار إنما نطقت بالحقاق به في الارث فقط وأما الارث من أيه فانه إنما ثبت (١) أي في الفقيه (٢) كذا في نسخة الاصل وكان الصواب ورث كما في القواعد وكشف اللثام (مصححه)

وكذا لو كان اخا لابويه واخا لأمه او اختين فانهما يتساويان وكذا ابن الاخ للابوين وابن الاخ للام ولو خلف اخوين من الابوين مع جد وجده للام تساوا (متن)

بالنص والاجماع لحكمة خفيت علينا لا بالاقرار لانه قد يقال إنه في حق الغير كما عرفت ودعوى انها شهادة لا تسمع لمكان الوحدة الا أن يقال مقضى ما ذكرت من بيان الوجه في عدم إرث الاب منه فيما تقدم أن يرث هو أقارب أبيه ويحجب بأن مثل هذه انما تؤخذ على سبيل التأييد وليست مناط الحكم فالقول بعدم الارث مطلقاً صدقوا الاب أو كذبوه هو الحق عملاً بالاستصحاب وتبعاً لاجماع الاصحاب كما في السراير والغنية وليس في الاخبار ما يقطع الحكم المستصحب والمخالف لا يقدح في دعوى الاجماع بعد القطع ولو كان مجهول النسب كما قرر في محله على أنه معروف النسب والنسبة وهو التقي أبو الصلاح الحلبي قال في (الكافي) ويرثه بعد اعترافه والرجوع عن نفيه ومن يتعلق بنسبه ولا يرثه الاب ولا من يتعلق بنسبه ونسب أبو العباس في المذهب الخلاف أيضاً الى ابن الشيخ وهو الشيخ مفيد الدين ولم ينسبه الى أبي الصلاح ونسب الى المصنف التوقف على الاطلاق وهو انما توقف هنا وربما أشعر به ظاهر الارشاد وأما المختلف والتحرير فقد جري فيها مع الاصحاب من دون توقف ونسب اليه في المسالك موافقة أبي الصلاح ولعله أشار بذلك الى ما ذكره المصنف في هذا الكتاب من التفصيل في هذا المقام والى ما سلف له من هذا الكتاب في الخاتمة التي ذكرها في صدر هذا الباب ونسب صاحب التنقيح الى ابن ادريس موافقة الحلبي وليس كذلك نعم اختاره أولاً ثم عدل عنه الى المختار ونقل عليه اجماع الاصحاب (ثم ليعلم) ان تفصيل المصنف في المقام انما بناه كما هو الظاهر وعليه الشارحون على اقرارهم أخذ الكل منهم باقراره وفيه نظر من وجوه (الاول) ان اقرارهم انما هو في حق الورثة فلا يسمع لانه أخذ للغير باقرار الغير (الثاني) ان قضية ذلك أن يلحق بهم اذا اعترفوا به مع اقامة أبيه على الانكار وهو خلاف الاجماع لان أقصى ما دل الدليل على ان الاعتراف المخصوص يفيد الالحاق على الوجه المخصوص (الثالث) انه انما يسمع فيما اذا علم امكان العلم بالمقر به ولم يكذبه الحس والشرع وعلمهم في هذه الصورة لا يخلو عن اشكال ثم ان قضية ما نقل عن التقي من الاستدلال والا فهو لم يستدل في الكافي بشيء بان الاقرار كالينة أو أقوى منها فكما اذا ثبت النسب بالينة يتعدى فكذا بالاقرار ان ثبت التوارث من الجانبين لا من جانب واحد كما هو المطلوب على ان ثبوته من طرف الولد فيرثهم ولا يرثونه مخالف للاعتبار والقياس على الاب على ما فيه قياس مع الفارق اذ لعل ذلك عقوبة له على فعله والاقارب لم يجزوا جنابة حتى يعاقبوا بمثل ما عوقب ولا سيما اذا لم يكونوا حاضرين مجلس النفي واللعان والاعتبار قاض بثبوت التوارث من الجانبين كدليلهم ومن هنا يظهر لك ما في الوجه الاول من وجهي الاشكال على ما تقدم نقله عن الشارحين (قال المقدس الاردبيلي) بعد ان نقل حكاية تفصيل للمصنف رحمه الله عن شرح الارشاد وناقشه في هذا التفصيل ما نصه نعم ان أقر هو أيضاً بالبنوة والاخوة لم لا يبعد ثبوت التوارث والنسب أيضاً لما تقرر عندهم من حصوله باقرار الطرفين الماقلين البالغين (قلت) ما كان ولد الملاعنة ليعترف بانه ابن زنا حتى يحتاج الى اقراره اللهم الا أن يكون غير رشيد ثم ان علمهم في هذه الصورة لا يخلو عن اشكال كما عرفت قوله ﴿ أو اختين ﴾ أي لو كانت الوارث اختين اختاً لابوين وأخرى لام قوله ﴿ تساويا ﴾ أي تساوى الجميع لكونهم بمنزلة الاخوة للام قوله ﴿ ولو ﴾

ولو انكر الحمل فلتاعنا فولدت توأمين توارثا بالامومة دون الابوة ولومات الام ولا وارت
سواء فيراثها له ولو كان معه ابوان او احدهما فلكل السدس والباقي له ولو كان مع الابوين
انثى فلها النصف وللابوين السدسان ويرد الباقي احماسا ومن تبرأ عند السلطان من جريرة
ولده وميراثه ثم مات الولد قيل يرثه عصبه الاب دون الاب وليس بجيد (متن)

ولدت توأمين توارثا بالامومة فيرث كل منهما سدس تركة الاخر فرضا كما لو أنكر ولدين متعاقبين
ونفاها بالامان من دون فرق والفرق بان الظاهر من التوأمين كونهما لاب واحد في نفس الامر وان
كان مجهولاً مع عدم الحكم بكونهما من زنا وانتفاء الأبوة ظاهراً لا يتضي انتفاؤها في نفس الامر
فيتوارثان بالابوة أيضاً بخلاف المتعاقبين لجواز تعدد الاب في نفس الامر لان المفروض عدم العلم
بحاله لا وجه له لان اعتبار مجرد الامكان في تعدد الأب آت في التوأمين ايضاً كما يستفاد من بعض
الاخبار ان الاخير من التوأمين في الولادة اكبر من السابق وصرح بذلك بعض الاصحاب في باب
الحبوة فاذا ثبت كون أحدهما أكبر جاز تعدد الواطي ولا يلزم من نفي التولد عن زنا اتحاد الاب
لجواز تعدده عن وطئ محال كاشبهة والمفروض اشتباه الحال على ان الحكم يجمع عليه في الظاهر كما يشعر
به عبارة الدروس حيث نسبته الى فتوى جميع الاصحاب مع موافقة الاعتبار عند صحيح النظر
قوله قدس الله تعالى روحه ومن تبرأ عند السلطان من جريرة ولده وميراثه الى آخره أي
بلفظ السلطان كعبارة الخبرين والمراد به اما الامام عليه السلام أو الحاكم مطلقاً وقد اختلفت الاصحاب في المسئلة
فذهب في النهاية والاستبصار والقاضي والكيدري فيما حكى عنها الى صحة ذلك استناداً الى رواية صفوان
عن ابن مسكان عن أبي بصير قال سأله عن المخلوع تبرأ منه أبوه عند السلطان ومن ميراثه ومن جريرته
لمن ميراثه فقال عليه السلام قال علي عليه السلام هو لأقرب الناس اليه وفي (الفتية) لأقرب الناس لايه
نقل عن الصحاح ان الخليع هو الذي خلعه أهله فان جنى لم يطالبوا بجنايته ومثلها رواية يزيد ابن خليل
المجهول قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تبرأ عند السلطان من جريرة ابنه ثم مات الابن
وترك مالا من يرثه قال ميراثه لأقرب الناس الى أبيه قال (في غايه المراد) وفيها نظر من وجهين
(الاول) إرسال الاولى وقطعها وجهالة راوي الثانية (الثاني) أنها ليستا صريحيتين في المنع فان الولد
يصدق عليه أنه أقرب الناس اليه وجواز تعدد الاب في الثانية لأن التأويلين بعيدان انتهى وتأويل الاولى
مبني على ما رواه في التهذيب دون الفتية وفيها نظر من وجه آخر وهو أنها تضمنتا ذكر السلطان ولم
يعلم المراد به عند السائل فيحتمل ارادة الجائر فيكون الجواب بظاهره ورد على التقيية قال في (المسالك)
وضعف رواية أبي بصير بالارسال في شرح الارشاد وليس بجيد لانها ليست مرسله بل مقطوعة وكأنه
أطلق الارسال على القطع وهو غير مصطلح (قلت) كثيراً ما يطلقون المرسل على المقطوع والمقطوع قالوا
المرسل هو ما رواه عن المعصوم من لم يدركه بلا واسطة أو بواسطة نسبها أو تركها على علم أو ترك
بعضها أو أبهمها قالوا ويسمى المقطوع والمنقطع هذا (والتحقيق) ان الرواية معلقة ومضمرة وهذا التعليق
يخرجها عن الصحيح ويلحقها بالارسال كما صرح بذلك في الدراية لان الرواية هكذا في التهذيب روى
صفوان الى آخره وليس للشيخ طريق معروف مألوف الى صفوان ولم يعلم ان له كتاباً تواتر الى الشيخ

ولا يرث أحد الزانين ولد الزنا ولا أحد من أقاربهما ولا يرثهم هو لعدم النسب شرعا
وانما يرثه ولده وزوجه او زوجته فان فقد اولاده فميراثه للامام ومع الزوجين الخلف
وروي ان ميراثه لامه ومن يتقرب بها وهي مطرحة (متن)

فكانت معلقة والمعلق كثيرا ما يطلق عليه المرسل ولذا تراهم يقولون حيث يحبل الطريق هذا مرسل
الى فلان وكثيرا ما قالوا ذلك في ابن فضال وقد وقع ذلك للمقدس الاردبيلي طاب ثراه وأما الاضمار
فلا يخرجها عن الحجية لان الضمير راجع الى المعصوم عليه السلام كما قرر في محله لكنه في مقام التعارض
لا يقوى على معادلة غيره وهذه في الفقيه صحيحة لان طريقه الى صفوان معروف صحيح فلم يبق فيها في
الفقيه الا الاضمار وأطبق جميع الاصحاب عدا من ذكرنا على عدم صحة ذلك التبري للاصل والعمومات
من كتاب وسنة والاجماع كما في السرائر حيث ادعى اجماع المسلمين ولعله بالغ وخصوص خبر محمد
ابن سنان أن الرضا عليه السلام كتب اليه فيما كتب من جواب مسائله علة المرأة أنها لا ترث من الطوب
الا قيمة الطوب والنقص لان العقار لا يمكن تغييره وقلبه والمرأة قد يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من
المصمة ويجوز تغييرها وتبديلها وليس الولد والوالد كذلك لانه لا يمكن التضي منها والمرأة يمكن
الاستبدال بها مضافا لما ورد في كثير من الاخبار في الشرط الذي يخالف الكتاب شرط الله قبل
شرطك مضافا الى ما عرفت من حال الروايتين وعلى تقدير العمل بمضمونها يحتمل التعدي الى غير
الأب والابن ويحتمل الاقتصار على مورد النص ويكون مخصوصا بما يقع عند السلطان فلا يصح لو
وقع مثله بغير حضوره الى غير ذلك مما يقتضيه الخروج عن القاعدة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى
روحه ﴿ولا يرث أحد الزانين ولد الزنا ولا أحد من أقاربهما ولا يرثهم﴾ هذا مما اتفق عليه الاصحاب
والمخالف انما هو الصدوق وأبو الصلاح قال في كافي وولد الزنا يرث امه ومن يتعلق بنسبها ويرثونه
ولا يرث الفعل ومن يتعلق بنسبه ولا يرثونه وهو المنقول عن ابي علي وربما كان مذهب يونس في
احد الاحتمالين ولا مستند لهم فيما أجدا لا رواية اسحق ابن عمار عن جعفر عن أبيه عليها السلام ان عليا
امير المؤمنين عليه السلام كان يقول ولد الزنا وابن الملاعة ترثه امه واخوته لامه أو عصبتها وورد عن
يونس ان ميراث ولد الزنا لقرابته من أمه كابن الملاعة وهذا يحتمل الرواية والراوي وهذه الرواية
التي اعتمدها مطروحة عند الأصحاب لضعفها ومخالفتها أصول المذهب وقواعده وتأولها الشيخ يوم
الراوي بأن يكون سمع الحكم في ابن الملاعة فظن ان حكم ولد الزنا حكمه انتهى والثانية ان كانت
من كلام يونس فلا كلام والا فبي موقوفة فليست حجة (قلت) هنا حمل قريب وهو ان يكون
هاتان الروايتان محمولتين على ما اذا كان الزنا بالنسبة الى الرجل فقط دون المرأة كأن تكون منصوبة
أو غير ذلك ويؤيده تشبيهه بابن الملاعة فتكونان موافقتين لما أجمع عليه الاصحاب من أن الزنا ان كان
بالنسبة الى الرجل دون المرأة كان حاله حال ابن الملاعة فلم يكن للزاني نسب بل انما يكون للآخر
هذا فان مات ولد الزنا ولا زوجة أولا زوج ولا اولاد كان ميراثه للامام عليه السلام وان كان الزانيان
موجودين وهذه الاحكام كلها مجم عليها بل قد يقال انها ضرورية وان كانا توأمين لا يرث احدهما
الآخر لان نسبهما الشرعي غير ثابت وهذا الفرع به عليه في المبسوط والله سبحانه هو العالم والحمد

﴿ الفصل الثاني ﴾ في ميراث الخنثى الخنثى من له الفرجان يرث على الفرج الذي يبول منه فان بال منهما فعلى الذي يسبق منه البول فان جاء منهما ورث على الذي ينقطع اخيراً فان تساويا اخذا وتركاً حصل الاشتباه (متن)

لله كما هو اهله وصلى الله على محمد وآله الطاهرين هو الله جل شأنه الموفق والمعين ﴿ الفصل الثاني في ميراث الخنثى ﴾ قد اشتمل هذا الفصل على بيان أمور (الأول) ان الخنثى الذي له مال رجال وما للنساء يتمين في نفس الامر بالبول فيحكم عليه بالذي يخرج منه البول كما في القضية المشهورة مع القاضي في الجاهلية (الثاني) البدار به مع عدم تأخر الآخر في الانقطاع وقد اطلق جماعة فيحكم للسابق ويكون اللاحق كالاصبع الزائدة (الثالث) التأخر في الانقطاع (الرابع) على تقدير عدم حصول التمييز بشيء من هذه هل هناك طريق آخر للتمييز أم لا قولان واحتمال (اما القولان) فالاول منهما نعم وهم فريقان بعض على اعتبار القرعة وآخرون على اعتبار الاضلاع والقول الثاني لا طريق وهم على احتمالات اربعة تأتي ان شاء الله تعالى (واما الاحتمال) نهل نبات اللحية وتلك التي اي استدارته والحبل والحيض علامات ام لا احتمالان هذا جميع ما اشار اليه المصنف طالب تراه في هذا الفصل من اقوال الاصحاب ومحتملاتهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يرث على الفرج الذي يبول منه فان بال منهما فعلى الذي يسبق فان جاء منهما ورث على الذي ينقطع اخيراً ﴾ كما في المبسوط والنهاية والمقنعة والخلاف والمراسم والوسيلة والغنية والسرائر والشرائع والارشاد والطبقات والمختلف والتحرير والبصرة والايضاح والمهذب والمقتصر وغاية المرام والمعة والدروس والروضة والتفريح والمجمع وتعليق القواعد ويظهر منه (١) انه مذهب القطب والمقاتيع وهو ظاهر الكنز والمسالك وهو المنقول عن الایجاز وقد اختلفت عبارات هذه الكتب التي ذكرناها في تأدية هذه الأحكام الثلاثة فقد يتوهم باده بدء قبل اعطاء النظر حقه عدم توافقه على ذلك واقرب شيء الى هذا التوهم عبارة المقنعة حيث قال فان بال من احدهما دون الآخر قضى له بحكم ما بال منه وان بال منهما جميعاً نظر من ايها ينقطع اخيراً ولم يصرح بالسبق السابق اعتباره على الانقطاع وانه مراد للاجماع المعلوم على اعتباره والمنقول في عدة مواضع كالمسالك وغاية المرام وغيرهما فكان قوله وان بال منهما جميعاً معناه من دون سبق احدهما اما اذا سبق احدهما وتساويا في الانقطاع او انقطع قبله غير السابق فالاعتبار بالسبق كما يأتي تفصيله وبهذا القيد تقييد عبارة المراسم والغنية وغيرهما فينبغي امان النظر حتى يظهر توافق العبارات ونقل عن كتاب الاعلام انه قال اجمعت الامامية على اعتبار المبال فيحكم له على ما يبول منه وان خرج منهما نظر الى الاغلب منهما بالكثرة ومثله صنيع علم الهدى واعتبار الكثرة قريب من اعتبار السابق والانقطاع أخيراً كما نص على الاخير بعضهم ويأتي بيان ذلك وقال (أبو الصلاح) في الكافي وبورث الخنثى بحسب المبال واقتصر على الاولين أبو علي وعلي بن الحسين ومحمد بن علي بن الحسين والمحقق في النافع وتلميذه اليوسفي في كشف الرموز ولم يذكر الانقطاع أخيراً وادعى الآبي عدم الدليل على اعتباره والقاضي على اعتبار الانقطاع أولاً ونسبه في المختلف والايضاح الى الوهم الفاسد وذكر انه توهم ذلك من عبارة الشيخ (قلت) ومثله فهم بعض المتأخرين من عبارة الشيخ وهو

وم أيضاً وكذا بعض نسخ المتنعة مما يوم ذلك ويأتي مذهب الحسن ان شاء الله تعالى وعبارة النافع قد يظهر منها ان اعتبار الانقطاع مذهب الشيخ فقط وقد علمت الحال في ذلك (لنا على المختار) الاجماع المنقول في السرائر والتحرير والمفاتيح وفي ظاهر (الفنية والخلاف) اذ الظاهر منه ارادة الجميع لخصوص القرعة كما ان الظاهر من الفنية في آخر الفصل ارادة الجميع بالاجماع وان كان المفيد في كتاب الاعلام موافقاً يضاف الى ذلك اجماع الاعلام وقد نسب اليه اختيار المختار جماعة من الامة محاب على الاطلاق من دون تقييد ذلك بالمتنعة هذا بالنسبة الى مجموع الاحكام الثلاثة واما الاولان فلا كلام لاحد فيهما والاجماع منقول عليهما في مواضع عديدة كما عرفت والاخبار المستفيضة الدالة على اعتبار ما يؤول منه فان اتفاقاً فصلى الاسبق (واما) ما يدل منها على انه اذا بدر منها فلا اعتبار بالانقطاع أخيراً فمؤنة هشام بن سالم كما نص على ذلك جماعة بناء على ان الشيخ أخذ الرواية من كتاب التيملي المتواتر اليه وقد تقدم لنا كلام في ذلك حيث قال عليه السلام يورث حيث سبق فان خرج سواء فمن حيث ينبعث وجه الدلالة ان قوله عليه السلام من حيث ينبعث لا بد وان يكون أمراً مغايراً للسبق فهو محتمل في المقام معاني (١) (أحدهما) ان يكون معناه من حيث يسترسل فيكون المراد قطعاً مع انقطاع الآخر والا فلا فائدة فيه قال في (القاموس) بعثه كعبه أرسله وانبعثه فانبعث وهذا هو الذي فهمه جماهير الاصحاب قديماً ومتأخرون رضي الله تعالى عنهم جميعاً (الثاني) ان يكون المراد منه الثوران المستلزم للقوة والكثرة وهذا يستلزم الانقطاع أخيراً عند من تأمل هذا كله على ما في كثير من النسخ واما على ما في بعض حيث قال من حيث يثبت فلا اشكال اذ يكون المعنى من حيث ينقطع أخيراً ويدل أيضاً ما رواه ثقة الاسلام في السكافي رسالة عن أبي عبد الله عليه السلام في المولود له بالرجال وله ماله النساء يؤول منها جميعاً قال من أيهما سبق قيل فان خرج منهما جميعاً قال من أيهما استدر فان استدرا جميعاً فمن أبعدهما ومعنى استدر طلب الدر واقتضاه ووجه الدلالة انه عليه السلام قال فمن أبعدهما ومعناه من أبعدهما انقطاعاً جزئياً اذ لا معنى لا ببعدهما استدراً فتكون نصة في المطلوب واشتمالها على ما لا يقول به أحد لا يقدح في الاستدلال بها كما ان ارسالها منجبر بالشبهة ويمكن الاستدلال باخبار الخلاف حيث اعتبر القرعة بعد اعتبار الانقطاع بعد السبق ثم استدلت بالاجماع الفرقه واخبارهم اذ ربما يقال ان الظاهر ارادة الجميع بالاستدلال ويراد بالاخبار اخبار القرعة وغيرها مما وجده دالا على اعتبار الانقطاع أخيراً اذ لا فرق بين اخبار التهذيب والخلاف اذ الكل انما صدر عنه وعرفناه من جهته ولا فرق بين ما يذكره بمعناه أو بلفظه أو يدل عليه من غير ذكر شيء منها لأنه هو الائمة الامين على الدنيا والدين جزاء الله أفضل جزاء المحسنين وقد نقل عبارته في الخلاف برمتها صاحب السرائر ونقل انه استدلت بالاجماع الفرقه واخبارهم وليس لذلك عين ولا أثر في تلخيص الخلاف فيكون اختصاره في المقام غير جيد وقد فهم الأبي من الخلاف خلاف الظاهر وخلاف ما فهمه منه الاصحاب كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وان أبيت عن ذلك كله فبالمنقول من الاجماع على اعتبار الانقطاع مفسد وبلاغ (ويعلم) انهم أطلقوا اعتبار السبق ولم يله مخصوص بما اذا سبق أحدهما وتساويا في الانقطاع أو سبق انقطاع غير

(١) كذا في نسخة الاصل فيكون جنماً منطقياً (مصححه)

فقيل بالقرعة (متن)

السابق اما لو سبق أحدهما على الآخر لكن الآخر تأخر انقطاعه بقدر سبق الاول أو أزيد منه بكثير فربما يقال انه يشكل الحكم باعتبار السابق ولو تأخر انقطاعه بأقل من سبق السابق فيحتمل الترجيح للسابق لانه قد يدعى احتمال ان المدار في الحكم فيما اذا بال منها على الكثرة التي تدل على الاصاله وجعل سبقه والانقطاع أخيراً من العلامة عليهما لا أنهما مقصودان لانفسهما كما لعله يفهم ذلك من فحوى الفتاوى ومطاوي الاخبار فحيثما تحققت الكثرة على أي نحو كان المدار في الحكم عليها فليتأمل (والحاصل) ان المقطوع في دخوله تحت الاجماع والاخبار انما هو السابق مع التساوي في الانقطاع أو سبق انقطاع غير السابق وطريق معرفة هذه الاشياء اذ الخنثى لا يقبل قوله في مظان التهمة وجبر النفع ولا يجوز أن ينظر الى فرجه الرجال ولا النساء في حال من الاحوال أن يأمر بالبول ويقابل بالمرآت وينظر الشهود في المرأة بأن يكون في يد كل واحد مرآة كما ورد ذلك عن الامام عليه السلام في جواب يحيى ابن أكرم رضي الله تعالى عنه قوله رحمته الله قدس الله تعالى روحه ﴿ فقيل بالقرعة ﴾ القائل بها الشيخ طاب ثراه في الخلاف وقواه في الايضاح ومال اليه بعض المتأخرين ونقل هذا القول الحسن بن أبي طالب اليوسفي عن المعجلي وجماعة من معاصريه قال ما نصه على ما في نسختين والذي يقضى منه العجب حال التأخر هنا ذكر اختلاف الاصحاب وانه كان يفتي بالقرعة برهة من الزمان مع جماعة من معاصريه ثم ادعى الاجماع على عد الأضلاع فكيف يصير قول اثنين أو ثلاثة اجاءاً (فان قيل) المخالف مشهور باسمه ونسبه فلا يقدح في الاجماع (قلنا) لا نسلم فمن أين عرفت انه لا مخالف غيرهم أو من أين ان باقي الامامية شرقاً وغرباً موافقون معك انتهى وفيه نظر من وجوه (الاول) اني تتبعت السرائر في نسخ متعددة فلم أجده ما ذكره الآبي نعم ذكر انه كان يعتمد المشهور ويحجل قداحه مع قداح جماعة من أصحابه وكانوا يفرعون الى رجل من معاصريه كان مشهوراً باستخراج فرائض الخنثى من غير كسر (الثاني) انه ما استدلل بالاجماع لقول اثنين أو ثلاثة هذا المفيد والسيد ادعيا على ذلك الاجماع ونسبه في الخلاف الى رواية الاصحاب كما يأتي انشاء الله تعالى (الثالث) ان ظاهره عدم تحقق الاجماع بخروج مجهول النسب ومعلومه وانه لا يمكن استعمال مقالة من لا تعلم ممن نعلم كما يذهب الى ذلك شيخه المحقق وبعض الاصحاب وهو بمنزل عن الصواب كما قرر في محله استدلل الشيخ على القرعة باجماع الفرقه وأخبارهم ويؤيده عموم نصوص القرعة وأيده بعض بانه لا شبهة في انه لا بد من القرعة اذا مات ولم يعلم حاله (قلت) من لم يعتمد القرعة حال الحيوة لا يعتمد عليها حال المات لانه يذهب الى ان له نصف العقيلين كما في رواية اسحاق بن عمار ولعل الشيخ أراد بالاخبار الدالة على القرعة عموم أخبار القرعة والا فلم نجد في الخنثى ما يدل على اعتبار القرعة ولعله ورد ووصل اليه ولم يصل اليها كما تقدمت الاشارة اليه نعم ورد في المولود الذي ليس له ما للرجال والنساء أخبار تدل على اعتبارها فيه ولذلك ذهب أكثر علمائنا رضي الله تعالى عنهم في هذا بخصوصه دون الخنثى الى اعتبار القرعة ونقل عليه الاجماع في السرائر وظاهر الفنية والتفتيح وقد ادعى اليوسفي ان اجماع الخلاف انما نقله الشيخ على الخبر الذي هو ان القرعة لكل أمر مشكل لاعلى الفتوى وهو خلاف ما فهمه الاصحاب وخلافاً للمنقول من عبارته ولم يذكر الشيخ في الخلاف على ما نقل انه لا بد من الدعاء المخصوص كافي صحيح ابن يسار ولا مطلق الدعاء كما في بقية الاخبار الواردة في

وقيل تمد أضلاعه فان اختلف عدد الجنيين فذكر وان اتفقا فاقى (متن)

المولود الذي ليس له ما للرجال ولا ما للنساء ويمكن أن يستدل للشيخ بالعمومات الواردة في أواخر هذه الاخبار حيث يقول وأي قضية أعدل من قضية يجال عليها السهام واحتمال الاختصاص خلاف الظاهر وحينئذ فيمكن أن يقال لا بد من الدعاء فيما نحن فيه كما هو ظاهر المذهب والتفتيح والمقتصر وغيرها وكما هو ظاهر الفقيه والمختلف وهذا الكتاب في المقام الآخر أغني في المولود الذي هو عادم الفرجين كما سيأتي ان شاء الله تعالى ويرد على المقامين أن بقية الاخبار الواردة في القرعة خالية عن الدعاء فيمكن الحمل على الاستحباب كغير هذين الفردين من مظان القرعة كما في الدروس وغيرها وقد ادعى أبو عبد الله أن الشيخ رجع عن اعتبار القرعة في الحائريات وأنه صدع فيها وفي الخلاف بأن عد الاضلاع مجمع عليه ورده صاحب التفتيح بالنعم من رجوع الشيخ (قلت) إن ثبت أن الحائريات متأخرة عن الخلاف وأنه صرح فيها بالاجماع على عد الاضلاع فالظاهر منه الرجوع وإلا فما كان يجوز عد الاضلاع مع ما يراه من إجماع الفرقه بدعواه على اعتبار القرعة إلا أن يحمل كلامه على وجه آخر يأتي إن شاء الله تعالى وأما دعوى الحلي أنه صرح بأن عد الاضلاع مجمع عليه فلم يظهر منه ذلك في الخلاف لانه أقصى ما قال فيه على ما نقل أنه مشهور بين أهل النقل في أصحابنا والمخالفين وشهرة النقل لا تدل على الاجماع في الحكم هذا أقصى ما يقال في المقام ويأتي بيان ما نختار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل ﴾ بعد أضلاعه ﴿ القائل ﴾ بذلك علم الهدى في الانتصار والمحقق المعجلي في السرائر وهو المحكي عن الكاتب أبي علي وعن الشيخ المفيد في كتاب الاعلام وعن شيخ الطائفة في الحائريات حيث قال لا مانع منه ونسبه في الخلاف الى رواية الاصحاب وفي النهاية الى الرواية كما صنع الحسن إلا أن ابن أبي عقيل صرح بعدم صحتها عنده وليعلم أن القرعة وعد الاضلاع وورث نصف النصيين إنما يذهب إلى أحدها من يذهب بعد عدم التمييز بالاعتبارات السالفة فمن لم يذكر الانقطاع مثلاً ينتقل إلى عد الاضلاع مثلاً بعد عدم السبق فالمرتضى إنما يعتبر العد بعد عدم التمييز بالكثرة وهكذا كل فيما ذهب إليه (احتج) المفيد والمرضى والمحقق المعجلي على ذلك بالاجماع كما في كتاب الاعلام على ما نقل عنه والانتصار والسرائر واستدل أبو عبد الله أيضاً بالآيات الدالة عنده على حصر الناس في الذكور والاناث وبأن القرعة موردها المشتبه ولا اشتباه مع ورود النص بعد الاضلاع وبالرواية المشهورة (وفيه) أن التبع قاض بعدم تحقق الاجماع كما ستعرف كيف لا والمفيد نفسه ذهب في كل كتاب الى مذهب ولم يعلم تأخر كتاب الاعلام حتى يكون عدل فيه عما ذهب اليه في المنفعة وكذا المحقق المعجلي اعترف بأن توريث نصف النصيين كان مشهوراً في عصره وأنه كان عليه برهة من الزمان على أن إجماعهم هذا معارض باجماع الخلاف الدال على اعتبار القرعة وابعاج الفنية كما هو الظاهر الدال على اعتبار نصف النصيين وبالشبهة المنقولة على ذلك في عدة مواضع وبالاخبار كما يأتي ان شاء الله تعالى (واما الآية) فقد أجيب عنها بأنها وردت مورد الغالب سلمنا الحصر لكننا نقول يجوز مخالفة هذا الفرد في النصيب بالدليل (وأما الثالث) فعلى تقدير تسليمه فأنما يرد على القائل بالقرعة قال بعض الاصحاب وعد الاضلاع مخالف لأهل التشريع حيث لم يفرقوا بين الذكر والانثى (قلت) وللحسن فأننا كثيراً ما اعتبرنا ذلك فلم نزدد الاشبهة اللهم إلا أن يكون هناك معصوم فيعين لنا الاضلاع

ويحدد لنا الحد ويبين لنا كيفية حال المد ولولا أن هؤلاء الاجلاء رضي الله تعالى عنهم ذهبوا الى عد
لاضلاع لقننا لوجهه أصلاً إلا بتأويل يأتي بيانه انشاء الله تعالى لانه لو كان علامة لما أشكل حاله ولما
أحتيج الى علامات البول فكان القول به مناقضاً للقول باعتبار علامات البول وروايته معارضة لتلك
الروايات كما يقتضيه أمان النظر (وعساك تقول) ان اعتبار البول أسهل من اعتبار الاضلاع فينتقل
اليه عند تذرره (فيه) على ضعفه ان ذلك خلاف المفهوم من كلامهم والاسهلية ممنوعة لاحتياج
ذلك الى المرات والشهود ونحو ذلك وأما رواية الاضلاع فقد رواها الشيخ بطريق ضعيف ورواها
المفيد في ارشاده عن الحسن بن علي العبدى عن سعد بن طريف عن الاصمغ بن نباته عن أمير المؤمنين
عليه السلام والصدوق بطريق كالصحيح بإبراهيم بن هاشم فهي معتبرة السند صريحة لدلالة مشهورة
النقل ولنوردها على ما في الفقيه لانه رواها بطريقه الى عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي
جعفر عليه السلام قال ان شريحاً القاضي بينما هو جالس في مجلس القضاء اذ أتته امرأة فقالت أيها
القاضي اقض بيني وبين خصمي قال لها ومن خصمك قالت أنت قال افرجوا لها فدخلت فقال لها
وما ظلامتك قالت أن لي مالاً رجال وما للنساء قال شريح ان أمير المؤمنين عليه السلام يقضي على
المبال قالت اني أبول بهما جميعاً ويسكنان معاً قال شريح والله ما سمعت بأعجب من هذا قالت وأعجب
من هذا قال وما هو قالت جاءني زوجي فولدت منه وجامعت جاريتي فولدت مني ففرض شريح
احدى يدبه على الاخرى متعجباً ثم جاء الى أمير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين لقد ورد
علي شيء ما سمعت بأعجب منه ثم قص عليه قصة المرأة فسأله أمير المؤمنين عن ذلك فقالت هو
(هي خل) كما ذكر قال علي عليه السلام ومن زوجك قالت فلان فبعث اليه فدعاه فقال اتعرف هذه
قال نعم هي زوجتي فسأله عما قالت فقال هو كذلك فقال له أمير المؤمنين عليه السلام لانت أجرى
من ركب (خاصة خل) الاسد حيث تقدم عليها بهذه الحال ثم قال يا قنبر ادخلها بيتنا مع امرأة
تعد اضلاعها فقال زوجها يا أمير المؤمنين لآمنه ولا ائتم عليها امرأة فقال أمير المؤمنين علي بديار
الخصي وكان من صالحه أهل الكوفة وكان يثق به فقال يا دينار ادخلها بيتنا وعز من ثيابها ومرها ان
تشد مزرنا وعد اضلاعها فعمل دينار ذلك فكان اضلاعها سبعة عشر تسعة في اليمين وثمانية في اليسار
فالبسها عليه السلام ثياب الرجال والقطنسود والنملين والتي عليه الرداء والحقة بالرجال فقال زوجها يا أمير
المؤمنين ابنة عمي وقد ولدت مني تلحقها بالرجال فقال اني حكمت عليها حكم الله ان الله تبارك وتعالى
خلق حواء من ضلع آدم الايسر الاقصى واضلاع الرجل تنقص واضلاع النساء تمام ورواية التهذيب
ليس فيها أنها ولدت وفيه تفاوت في المتن دون (١) الا في أخذ الشعر وقد اشتملت على أحكام (منها)
اعتبار عد الاضلاع (ومنها) قبول خبر الواحد وان كان خصياً اذا كان ثقة وعلى جواز رؤية الرجل الخصى بدن
الامراة لضرورة الاشهاد الا أن قول لم ير بدن امراة وانما رأى بدن رجل اذ يمكن ان يكون الامر بالتصرية
للم الواقعي بأنها من الرجال فأمل (٢) (ومنها) ان القطنسود والرداء والنملين من زي الرجال وكذا عدم
الشعر على ما في التهذيب وهي صريحة على ما في الفقيه بأنها ولدت وأولدت وانها لم تكن زوجة شرعاً في الواقع

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر وقوع خلل في العبارة (٢) لعله اشارة الى تصريح الرواية بجواز

نظر النساء اليها أيضاً (محسن الحسيني العاملي)

(واعلم) ان الضلع بكسر الصاد وفتح اللام يؤنث ويذكر أنث في رواية السكوني حيث قال عليه السلام خلقت من ضلع آدم القصوى اليسرى وجمعه ضلع وضلوع واضلاع وفي هذا الحديث ورد مذكرا والمراد بالاقصى والقصوى ماهو على طرف الاضلاع دون الوسط وفي (الصحيح) القصاء البعد والناحية (قوله عليه السلام) حيث تقدم اما من الاقدام بمعنى الشجاعة أو من التقدم بمعنى الاتيان من قدم بالكسر يقدم بالفتح كعلم يعلم وقوله عليه الصلاة والسلام من خاصى الأسد كما في التهذيب وبعض نسخ الفقيه اشارة الى المثل المشهور قال في (مجمع الامثال) اجرء من خاصى الاسد يقال ان حراثا كان يحرق فأتاه الاسد فقال ما الذي ذلل لك هذا الثور حتى يطيعك قال اني خصيته قال وما الخصاء قال ادن مني أركه فدنا منه الأسد متقاداً ليعلم ذلك فشده وثاقاً فخصاه فقبل اجرء من خاصي الاسد وهذه الرواية مع كونها قضية في واقعة معارضة باخبار التصنيف الواردة في الكتب (ومنها الحسن) بطريق الكافي والموثق بطريق التهذيب بناء على ان ما رواه الشيخ عن التبلي قد أخذ من كتابه المتواتر اليه فتأمل ورواه الصدوق بطريق معتبر بملاحظة اجماع العدة (وعساك تقول) ان الصدوق كما رواه روى خبر الاضلاع بطريق حسن كما تقدم (قلت) قوله بمدر وايتها ان حواء ما خلقت الا من فاضل طينة ضلع آدم عليه السلام (الا من طينة آدم عليه السلام خ ل) وكذا النخلة والحمامة (والحام خ ل) والا لزم ما يقوله أهل التشنيع ان آدم عليه السلام كان ينكح بعضه ويأكل بعضه ظاهره الاعراض عنها (عن ظاهرها خ ل) بل دعوى اعراض الاصحاب عن ظاهرها مضافاً الى ما يجده من اعراض اكثر الاصحاب عنها مع عدم موافقتها لاهل التشريح وعدم معرفة ذلك بالحس فلا جرم حصل التعارض والترجيح لاهل التصنيف ولا اجمال في المتن والدلالة كما ظن بعض حيث رماها به وبالضعف في السند فانها وان لم تكن بمكانة رواية العد من الظهور الا انها ليست بمحتملة كما هو المتعارف في مجرى العرف واللفظ ولذا ما توقف أحد من الاصحاب في فهم الحكم منها والضعف منجر على تقدير تسليمه بعمل الاصحاب والسيد والمعجل انما أعرض عنها أي عن اخبار التصنيف جرياً على أصلها بل السيد لم يعتمد فيها ذهب اليه على رواية شريح وانما عول على الاجماع المتردد ومثله الشيخ المفيد في كتاب الاعلام على ما نقل من عبارته فظهر ان من قال بمضمونها لم يعول عليها وهما اللذان اقدم بها أبو عبدالله كما صرح هو به فلم تكن الرواية بالمكانة التي ادعاها فيها مضافاً الى ما علمت مما ورد عليها وقد علمت ان القديم ابن أبي عقيل لم يثبت عنده صحتها وليس يريد الاصطلاح المتجدد جزماً بل انما أراد عدم ثبوت مضمونها فكان المدار في الحكم بالاضلاع على دعوى الاجماع ونحن لم نتحققه لما علمت من ان جماهير القدماء والمتأخرين على خلافه على انه معارض بمثله وقد تقرير في محله بيان السبب في تعارض الاجماع من الفقهاء أو الفقيه الواحد في الكتابين أو في الكتاب الواحد كما يتفق ذلك للشيخ فلا وجه لما ذكره في المسالك من نسبة الدعوى كذلك الى الفساد فتأمل (وقد ذكر الشهيد الثاني) وغيره ان رواية المدضيفة وكأنهم انما لحظوا سند التهذيب فقط أو انهم بما يمتدنون اشتراك محمد بن قيس والحق انه لا اشتراك لمكان عامم كما قرر في محله هذا ويمكن الجمع بين جميع الاخبار وكثير من الاقوال بأن يقال بالتخيير بين هذه الامور الثلاثة كما يرشد اليه قوله في النهاية وهو أحوط وقوله في الحائريات وهو جائز لا مانع منه الى غير ذلك مما لعله يفهم من مطاوي بعض الفتاوى فيكون مراد من ذكر واحداً منها فقط ممن يفهم منه التخيير انه أقرب الافراد

وقيل يرث نصف النصيين وهو الاشهر ونبات الاحية وتلك الثدي والحبل علامات على الاقرب وفي كيفية معرفته طرق اربعة (الأول) ان يحمل مرة ذكراً ومرة أنثى وتعمل المسئلة على هذا مرة وعلى هذا مرة أخرى ثم تضرب احدهما في الاخرى (متن)

وأينها أو أسهلها في ظنه وبالجمله يعتبره على وجه لا يكون مسقطاً للآخر عن درجة الاعتبار بالكلية وبذلك يمكن الجمع بين الاجامات أيضاً فيكون الحاصل ان الشيعة مجمعون على هذه الثلاثة على سبيل التخيير فتصح دعوى الاجماع على كل واحد بانفراده ولولا ما أطال به المحقق العجلي في السرائر من النقض والابرام لانطبقت على ذلك جميع الاقوال لانه لما ذكر ذلك وجاء من تأخر عنه ظن ان الامر كذلك لمكان أخبار الثقة بذلك والظاهر انه طاب ثراه أعرض عن الاخبار في المقام مطلقاً وعن علاج تعارضها وجرى على ظاهر الاقوال ولو أمعن النظر ولحظ الجمع بين روايات الباب لنزه جلاء الاصحاب عن الخل والاضطراب فليتأمل في المقام فانه من مزال اقدام الاقلام - قوله - قدس الله روحه ﴿ وقيل يرث نصف الصييين ﴾ القائل بذلك الشيخ في النهاية والمبسوط والمفيد في المنفعة والصدوق وسلاح وابن حمزة وابن زهرة والمحقق الطوسي في الطبقات والمحقق والآبي والعلامة وولده وابن أخيه والشهيدان وأبو العباس والهيومي والمقداد وسائر المتأخرين الامن شذ من تردد أو مال الى غيره وهو المنقول عن الایجاز والمذهب القديم والكمال وعن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم جميعاً ونقل عليه في الغنية الاجماع على الظاهر ونقل عليه الشهرة في عدة مواضع والحجة على ذلك بعد الاجماع الاخبار كما عرفها مع التأييد بالشهرة ويشهد له الاعتبار لان المهود من الشرع الشريف قسمة ما يقع فيه التنازع بين الخصمين مع تساويهما في الحجة وعدمها والامر هنا كذلك لانه اذا خلف مع الخنثى ذكراً فالخنثى يقول انه ذكر والذكر ينكر فله ما اتفقا عليه وهو سهم الانثى ويقع التنازع في التفاوت وليس أحد الاحتمالين أولى فدين الانقسام وقد علمت انه لا يتاقيه انحصار الناس في الذكور والاناث لما تقدم بيانه من عدم التسليم وعلى تقديره فيجوز مخالفة هذا الفرد في النصيب بالدليل ويبقى الكلام في تمامية الدليل وقد علمت انه تام - قوله - قدس الله تعالى روحه ﴿ علامات على الاقرب ﴾ لان الاستقراء في أكثر الناس يحكم بذلك ما لم تعارض علامتان كما في القضية التي قضى فيها أمير المؤمنين عليه السلام فانه عارض فيها الحبل الاحبال (ويؤيده) مارواه محمد بن أحمد بن علي القتال الفارسي في روضة الواعظين عن الحسن بن علي عليها السلام حيث قال فان كان ذكراً احتلم وان كانت أنثى حاضت وبدا ثديها ومارواه بعض علماء الشيعة حين سئل عن الخنثى فقال روى بعض أصحابنا من وجه ضعيف لم يثبت عندي صحته وذكر قضية الاضلاع الى أن قال وروي عنهم عليهم السلام وذكر ما ذكر الى أن قال وجميع ما ذكرناه من العلامات التي يعرف بها الرجال من النساء مثل الحيض والاحية والاحتلام والجماع وغير ذلك انتهى مارواه وهو يوافق كلام الحسن قال الخنثى عند آل الرسول صلى الله عليه وعليهم وسلم فانه ينتظر فان كان هناك علامة يبين بها الذكرك من الانثى أو احتلام أو لحية أو ما أشبه ذلك فانه يورث على ذلك - قوله - قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي كيفية معرفته طرق الاول ان يفرض مرة ذكراً ومرة أنثى ﴾ كما اختاره في الوسيلة والنافع والارشاد والدروس واللمعة والروضة واستقر به في الكشف وهو المشهور بين أصحابنا

كما في الايضاح وتعليق النافع للمحقق الثاني والتنقيح وفي (المسالك) انه أظهر بينهم وحكي جماعة انه مختار الشيخ في المبسوط والذي وجدته في المبسوط اختيار الثاني ونسبة هذا الى القليل وجعل الثاني هو الاصل والمعمل عليه نعم ذكر فيه فروعا بناها على الاول دون الثاني ولعل من نسب اليه الاول فهم ذلك من الفروع وربما ظهر منه اختصاص الثاني بما اذا كانت هناك مع الخثى ابن أو بنت أوهما كما هو مذهب الشهيد الثاني بحسب الظاهر كما تأتي الاشارة اليه في الفروع التي سيذكرها المصنف طاب ثراه وقد تشاغل كثير في بيان استخراج سهام الخثى ولم يلتفتوا الى حال القاعدة ونحن نقول قد بنى المصنف طاب ثراه وغيره السلوك في هذا الطريق على امرين (الاول) أن الاكثر المناسب والمائل والحاصل من الضرب كما في الموافق والمباين بضرب في اثنين (الثاني) فرض المسئلة مرتين وربما (وقد دخل) يقال أنه يرد على الاول (أولاً) أنا قد لا نحتاج الى الضرب في اثنين (وثانياً) أن الضرب في اثنين قد لا يكفي في تحصيل حصة الخثى صحيحة بل لابد من معاودة الضرب مرة أخرى أو مرتين أما الاول ففيما إذا مات وخلف أحد أبوين وخثى فعلى تقدير الذكورة الفريضة من ستة وكذلك على تقدير الانوثة الا أنها تنكسر هنا في مخرج الربع لان السدس لاحد الابوين والنصف للخثى حيث فرضت أثني فيق اثنان بردان أربعاً فتضرب أربعة في ستة فالحاصل أربعة وعشرون لاحد الابوين على فرض الذكورة أربعة وعلى تقدير الانوثة ستة فله نصفها خمسة وللخثى على تقدير عشرون وعلى آخر ثمانية عشر فله نصفها تسعة عشر فقد صحت الفريضة ولم نحتاج الى ضربها في اثنين ومثله ما لو خلف أبوين وخثى سواء جرينا به على الطريق المألوف أو جرينا به على ما ذكره المصنف كالمحقق في الشرائع إذ على التقديرين تكون الفريضة من ثلاثين حاصلة من ضرب الستة في الخمسة التي هي الفريضة الاخرى على ما اختاره أو التي هي مخرج الخمس على القاعدة المعروفة للأبوين أحد عشر وللخثى تسعة عشر لان ذلك نصف ما يحصل لهما على الفرضين فقد صحت الفريضة من دون ضرب في اثنين (فان قلت) لا بد منه لان الاحد عشر لا تنقسم صحيحة على الابوين (قلت) إنما ضرب القاعدة كذلك لتحصيل ميراث الخثى فقط فتأمل ومثله ما لو خلف أبوين وخثيين فان الفريضة من ستة للأبوين السدسان وللخثيين الباقي ومثله ما لو خلف أبوين وذكر وخثى كما سيأتي (وأما الثاني) من الايرادين ففيما اذا خلف خثيين واحد أبوين فانه لا بد فيه من الضرب في اثنين مرتين سواء جرينا به على ما ذكره المصنف هنا كالارشاد أو على الطريق المألوف لانه لا بد وان ينتهي إلى ثلاثين وحينئذ يكون حصة الخثيين على احد التقديرين خمسة وعشرين وعلى الآخر أربعة وعشرين وليس لمجموعها نصف صحيح وكذلك مجموع الخمسة والستة اللتين هما حصة أحد الابوين على كل من التقديرين فلا بد من ضرب الثلاثين في اثنين فيصير الحاصل ستين ونصيب الخثيين تسعة وأربعون وهي نصف مجموع النصيبين وهي لا تنقسم على اثنين فنضرب الستين في اثنين فالحاصل مائة وعشرون ومنها تصح صحيحة (ويرد على الثاني) من الامرين اننا قد لا نحتاج الى الفرض مرتين اذ يكفي احدهما لانه اذا مات وخلف ذكراً وخثى وفرضنا الخثى ذكراً كان واحداً من اثنين واذا حذف سدسه حصل له نصف النصيبين فنطلب عدداً يكون له نصف ونصف سدس صحيح وهو اثناعشر فنصفه ستة واذا حذف سدسه بقي خمسة هي حصة الخثى واذا فرضنا الخثى اثني نقول اذا زدنا على حصة الاثني ربعها يكون نصف النصيبين وربما اشعر بهذين الايرادين بعض عبارات البعض وامله هو السر في اختيار بعض الثاني كما يأتي ويمكن أن يقال ان المراد انه لا بد من

ان تباينتا او في وفقهما ان اتفقتا ويجتزى باحدهما ان تماثلتا وبالاكثر ان تناسبتا (متن)

الضرب في اثنين اذا احتيج اليه كما هو الشأن في سائر الفروض او يقال انه لا بد منه مطلقاً طردا للقاعدة وضبطاً للقانون فيسهل التناول ولم يقيد الضرب في اثنين بمرة أو مرتين حتى يرد عليه ثاني الامر من الايراد الاول (وأما الايراد الثاني) فيجاء عنه بأنه انما عرف الاكفاء بزيادة الربع أو نقصان السدس من العمل المذكور ولولاه لم يعلم ذلك نعم ذلك اختصار في القاعدة لا ايراد عليها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ان تباينتا ﴾ كما اذا مات وخلف ذكراً وخشياً فان المسئلة على الذكورية من اثنين وعلى الانوثة من ثلاثة وبينهما تباين فنضرب أحدهما في الآخر فالخامس ستة ثم نضربها في اثنين لانك اذا قسمت الستة تارة على الذكورة يكون للخنثى ثلاثة أسهم وعلى تقدير الانوثة يكون لها سهمان والمجتمع خمسة فلها نصفهما فتعكس في مخرج النصف فاذا ضربتها في اثنين حصل اثنا عشر للذكر سهم من اثنين تضربه في ثلاثة يحصل ثلاثة وسهمان من ثلاثة على تقدير تضربها في اثنين يحصل اربعة فالمجموع سبعة للذكر وللخنثى سهم من اثنين على تقدير تضربه في ثلاثة يحصل ثلاثة وسهم من ثلاثة على تقدير تضربه في اثنين يحصل اثنان فالمجموع خمسة هذا على ما ذكره المصنف او تأخذ نصف ما لكل منهما على التقديرين فللذكر على تقدير ستة وعلى آخر ثمانية ونصف المجموع سبعة فله سبعة من اثناعشر وللخنثى على تقدير ستة وعلى آخر اربعة ونصفهما خمسة فله خمسة من اثنا عشر ﴿ قوله ﴾ طاب ثراه ﴿ وفي وفقهما ان اتفقتا ﴾ كذا كرين وخشيتين فانها على تقدير ذكوريتهما من اربعة وعلى تقدير انوثيتهما من ستة ويتوافقان بالنصف فنضرب نصف احدهما في الأخرى يبلغ اثني عشر ثم تضرب اثنين في المجتمع يحصل اربعة وعشرون فكل واحد من الذكرين حصل له واحد من اربعة تضربه في وفق الستة يحصل ثلاثة وتارة ثمان من ستة تضرب في وفق الاربعة وذلك اربعة والمجموع سبعة وقد حصل لكل واحد من الخنثيين تارة واحد من اربعة مضروب في وفق الستة يحصل ثلاثة وتارة واحد من ستة مضروب في وفق الاربعة وذلك اثنان فيكمل لكل واحد منهما خمسة هذا على ما اشار اليه المصنف رحمه الله او تجمع الصيغتين على كل من التقديرين وتدفع نصفهما لكل من الذكرين والخنثيين فللذكر على تقدير ستة وعلى تقدير ثمانية ونصفها سبعة فلاحد الذكرين سبعة وللآخر سبعة ولكل واحد من الخنثيين على تقدير ستة وعلى آخر اربعة ونصفها خمسة فلكل واحد من الخنثيين خمسة ﴿ قوله ﴾ طاب ثراه ﴿ ويجتزى باحدهما ان تماثلتا ﴾ كما لو مات وخلف أبوين وخنثين فعلى تقدير الذكورة الفريضة من ستة وكذا على تقدير الانوثة فان شئت اجتزئت باحدهما من دون ضرب في اثنين فأعطيت الأبوين السدسين وقسمت الباقي بين الخنثيين وان شئت ضربت الستة في اثنين ليحصل اثنا عشر وقلت لكل من الأبوين اثنان على التقديرين فالمجموع اربعة له نصفها اثنان فحصل للأبوين معاً اربعة ولكل من الخنثيين اربعة نصف ثمانية لانهما ان كانا ابنتين كان لهما الثلثان وان كانا ابنتين كان لهما الباقي بلا فرض وهذا انما يكون عند اليأس من تحقيق حالهما بوجه من الوجوه والا فالحكم بالتسوية على الاطلاق لا وجه له اذ قد يكون أحدهما ذكراً والآخر أنثى وسيأتي الكلام في ذلك انشاء الله تعالى عند تعرض المصنف له طاب ثراه ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ وبالاكثر ان تناسبتا ﴾ أي تداخلتا كابوين وذكر وخشياً فانها على تقدير الذكورة من ستة وعلى تقدير

ثم تضربها في اثنين ثم تجمع مالكل واحد منهما ان تاملتا وتضرب ما لكل واحد من احدهما في الاخرى ان تباينتا أو في وقفها ان اتفقتا فيدفعه اليه وهذا يسمى التنزيل (الثاني) أن يجعل للخنثى سهم بنت ونصف بنت فلو خلف ابناً و بنتاً وخنثى بسطت سهامهم فتجعل لحصة الابن نصفاً ولحصة البنت نصفاً فيكون اقل عدد يفرض للبنت اثنان وللذكر (متن)

الاثوثة من ثمانية عشر لانكسار ثلثي الستة على ثلاثة فنضرب ثلاثة في ستة ليحصل ثمانية عشر والثمانية عشر والستة متناسبتان أعني متداخلتين فيجتزى بالاكثر وهي الثمانية عشر فان شئت قلت للابوين ستة وللذكر سبعة وللخنثى خمسة من دون ضرب في اثنين وان شئت ضربت الثمانية عشر في اثنين فالحاصل ستة وثلاثون لكل من الابوين على كل من التقديرين ستة فالجموع اثنا عشر فلكل واحد من الابوين ستة فلها معاً اثنا عشر وللذكر على تقدير اثنا عشر وعلى آخر ستة عشر فله نصفهما أربعة عشر وللخنثى على تقدير اثنا عشر وعلى آخر ثمانية فالجموع عشر و ن فله نصفها عشرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم تضربها في اثنين ﴾ الضمير راجع الى المسئلة باعتبار الاربعة المذكورة فيكون المراد انك تضرب المسئلة التي هي الاكثر أو احديهما أو مضروب احديهما في الاخرى أو في وقفها وانما تضربها في اثنين لتصح مسئلة الخنثى فقط كما هو الظاهر كما عرفت سالفاً ويحتمل تصحيح مسئلة الخنثى ومن معه كما فيما اذا ترك ابوين وخنثى فالفريضة من ثلاثين سواء جرينا به على القاعدة أو على ما سيذكره المصنف طاب ثراه لان حصة الابوين في هذا الفرض أحد عشر هي نصف مجموع النصيبين (نصيبهما خ ل) على كل من التقديرين وتنكسر عليها فن قلنا ان القاعدة انما ضربت لتحصيل سهم الخنثى صحيحاً فقط لا محتاج الى ضربها في اثنين ليكون الحاصل ستين والا فلا بد منه وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم تجمع ما لكل منهما ﴾ الضمير راجع الى المسلتين فيكون المعنى فتجمع ما لكل واحد من الورثة على كل واحدة من المسلتين ان تاملتا ففي المثال يجمع ما لكل من الابوين وهو سهم من ستة على التقديرين فيكون لكل واحد سهمان وما لكل من الخنثيين وهو سهمان فيكون أربعة أسهم ولم يذكر التداخل وكان الواجب بيان حاله اذ ليس ما ذكر أخفى منه والحال فيه أن تأخذ نصف النصيبين من الاكثر ان لم ينكسر والا فن مضروبه في اثنين كما سلف بيانه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم تضرب ما لكل واحد من احديهما في الاخرى الى آخره ﴾ أي قبل الضرب في اثنين اذ به يسهل أخذ النصيبين ولا يحتاج معه الى أخذ نصف مجموع النصيب كما هو بعد الضرب في اثنين نعم يكون هذا شاهداً على الحاصل من ذلك والحاصل انه لا فرق في هذا الطريق بين أن تجمع مالكل وتضرب ما لكل في الآخر أو في وقفه قبل الضرب في اثنين وبين ان يؤخذ نصف النصيبين بعد الضرب في اثنين وعبرة المصنف غير وافية ببيان حال أحد هذين الامرين نعم أشار الى حال أحدهما من غير ان يتم بيانه ورتب الآخر عليه مع انه خلف عنه يقوم مقامه بانفراده فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهذا يسمى التنزيل ﴾ وجه التسمية يدور على أحد أمرين اما لانه من تنزيل الاحوال لانك تفرض له احوالاً متغايرة واما لانه من تنزيل الحساب لانك تطلب مالاله تلك النسبة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الثاني ان يجعل للخنثى سهم بنت ونصف بنت الى آخره ﴾

ضعفهما وللخنثى نصفهما فالفريضة من تسعة ولو كان مع الخنثى ذكر فالفريضة من سبعة ولو كان معها انثى فالفريضة من خمسة (الثالث) ان تورثه بالدعوى فيما بقي بعد اليقين (متن)

هذا الطريق هو المسمى بطريق التحقيق وهو الاصل وعليه المول كما ستعرف ان شاء الله تعالى وقد استحسنه في التحرير والايضاح وجعله اقرب من الاول الى نصف البنت ونصف الابن في الايضاح وتطبيق المحقق الثاني وهو المحكي عن الایجاز وقال في (الكشف) واختاره المصري منا في التحرير ولقد نسب في الكشف والمسالك والتنقيح الى النهاية وقد تبعت كتاب النهاية فلم اجد لذلك اثراً ومازاد فيها على ان قال ورث ميراث الرجال والنساء نصف ميراث الرجال ونصف ميراث النساء وهذا هو عنوان المسئلة تمنون به اولاً ثم يذكرون الطرق كما صنع في الشرائع والنافع وغيرهما هو مختار المبسوط وقد نسب الاول اليه جماعة كما قد عرفت وانه لسهوا من القلم نعم ذكر فيه فروغاً بناها على الاول وقد ذكر المصنف طاب ثراه في هذا الطريق ثلاثة أمثلة خوفاً فيها الطريق الأول (أما الاول) وهوما اذا خلف ابناً وبناتاً وخنثى فلي هذا الطريق تكون الفريضة من تسعة كما هو ظاهر للخنثى منها ثلاثة وللدكر ثلث وتسع وللانثى ثلث الا تسعاً وعلى الطريق الاول تكون الفريضة من أربعين لانك ان فرضت الخنثى ذكراً فنصيبه خمسان فتكون الفريضة من خمسة للانثى خمس وهو واحد وللدكر اثنان وللخنثى اثنان وان فرضته انثى فنصيبه ربع فتكون من أربعة للدكر اثنان وللخنثى والانثى اثنان وبين الارسة والخمسة تباين فنضرب احدهما في الأخرى فالخامس عشرون ثم الحاصل في اثنتين فالمرتفع اربعون ففي صورة الذكورة نصيب الخنثى ستة عشر وهي الخمسان من اربعين وفي صورة عشرة وهي ربع الاربعين فمجموعهما ستة وعشرون فنصفها ثلاثة عشر والباقي من الاربعين سبعة وعشرون ثمانية عشر للدكر وتسعة للانثى فقد حصل للخنثى من الاربعين ثلاثة عشر وهي تنقص عن ثلثها بثلث واحد وقد كان هناك له ثلث التسعة من غير نقصان (واما الثاني) وهو ما اذا خلف ذكراً وخنثى فالفريضة على الثاني من سبعة كما ذكر المصنف قدس سره فالخنثى ثلاثة اسباع وللدكر أربعة اسباع وعلى الطريق الاول تكون الفريضة من اثني عشر كما سلف للخنثى منها خمسة وهي ليست ثلاثة اسباع الا اثني عشر لان ثلاثة اسباع الاثني عشر خمسة وسبع فقد قصت حصة الخنثى عن الثلث بسبع (واما الثالث) وهو ما اذا خلف انثى وخنثى فالفريضة على الطريق الثاني من خمسة كما ذكره المصنف طاب ثراه فالخنثى ثلاثة اخماس التركة وللانثى منها سهران وعلى الطريق الاول تكون الفريضة من اثني عشر للخنثى منها سبعة وللانثى خمسة فقد نقص نصيب الخنثى عن الثلاثة اخماس التركة بخمس واحد وذلك لان خمس الاثني عشر اثنان وخمسان فتكون ثلاثة اخماس الاثني عشر سبعة وخمس وانما حصل للخنثى منها سبعة ومن هنا تعلم انه اقرب من الاول لنصف الابن ونصف البنت فاذا أمكن جريان الثاني في جميع الفروع كما سيأتي التنبيه عليه ينبغي ان يكون هو الاصل وعليه المول وسيظهر لك حال الطريق الثالث باحتماليه والرابع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الثالث ان تورثه بالدعوى ﴾ هذا يسمونه طريق الدعوى وهو على طريقين (الاول) ان يورث بالدعوى فيما بقي بعد اليقين (الثاني) ان يورث بالدعوى من أصل المال والاول يوافق الطريق الاول في أكثر المواضع بل لا يمكن تخالفهما بل الثاني كذلك على ما سنحتار ولا حاجة بنا الى العول كما هو مذهب العامة في غير هذا المقام وهذا وان لم يكن منه الا انه

كسثلة البنت والابن والخنثى للذكر الخمسان يقيين وهو ستة عشر من اربعين وهو يدعي النصف عشرين وللبنات الخمس يقيين ثمانية وهي تدعي الربع عشره وللخنثى الربع يقيين وهو يدعي الخمسين ستة عشر والمختلف فيه ستة اسهم تدعيها الخنثى كلها فتعطيه نصفها ثلاثة مع العشرة صار له ثلاثة عشر والابن يدعي اربعة تعطيه نصفها سهمين يصير له ثمانية عشر والبنات تدعي سهمين فتدفع اليهما سهماً صار لهما تسعة ويحتمل توريثه بالدعوى من اصل المال فيكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشرين لان المدعى هنا نصف وربيع وخمسان ومخرجها عشرون للابن النصف عشرة وللبنات خمسة وللخنثى ثمانية فتعول الى ثلاثة وعشرين (متن)

قريب اليه وعلى كل حال فنحن في غنية عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ كسثلة الابن والبنات والخنثى ﴾ هذه المسئلة من اربعين لانها على المذكورة من خمسة وعلى الاونوة من اربعة ومضروبها ما لمكان التباين عشرون للذكر الخمسان يقيين وهما ثمانية وهو يدعي عشرة وللبنات الخمس يقيين وهو اربعة وهي تدعي الربع خمسة وللخنثى الربع يقيين وهو خمسة وهي تدعي خمسين والمختلف فيه ستة والباقي من العشرين ثلاثة لاغير تدعيها الخنثى بأجمعها فريد ان نعطيها نصفها فتتكسر في مخرج النصف فتضرب اثنين في عشرين ليكون الحاصل اربعين للذكر الخمسان يقيين فانهما له على ذكرية الخنثى وهما ستة عشر من اربعين وهو يقول ان الخنثى اثني في النصف عشرون وللبنات الخمس يقيين ثمانية وهي تقول الخنثى اثني في الربع عشرة وللخنثى الربع يقيين وهو يدعي انه ذكر فله الخمسان ستة عشر فالمختلف فيه بين الكل ستة اسهم الخنثى تدعيها كلها فتعطيه نصفها وهو ثلاثة فصار لها ثلاثة عشر والابن يدعي اربعة فتعطيه نصفها اثنين فيحصل له ثمانية عشر والبنات تدعي سهمين فتدفع اليها سهماً صار لهما تسعة هذا على تأخير الدعوى عن فرض المسئلة على التقديرين وأما على الثاني من طريق هذا الطريق فقد ذكر المصنف طاب ثراه (١) أنها تصح من ثلاثة وعشرين بيان ذلك ان المدعى منها نصف وربيع وخمسان ومخرجها عشرون لانك تضرب اربعة في خمسة أو لانه أقل عدد يخرج منه ذلك على صحة فالنصف يدعيه الابن والربع البنات والخنثى تدعيها الخنثى فيعطى الابن النصف عشرة والبنات خمسة وللخنثى ثمانية فتعول الى ثلاثة وعشرين وظاهر المصنف كما هو صريح ولده وابن اخته أنه يحصل التفاوت في الارث على هذا الاحتمال وانه يخاف الاول في الاستحقاق قال في (الايضاح) فاذا أردت معرفة التفاوت بين ما حصل لكل منهم من ثلاثة وعشرين فاضرب اربعين في ثلاثة وعشرين تبلغ تسعمائة وعشرين فعلى الطريقة الاولى قد حصل للذكر من الاربعين ثمانية عشر وهي من هذا المقدار اربع مائة وأربعة عشر لانه مضروب ثلاثة وعشرين في ثمانية عشر وقد حصل له من ثلاثة وعشرين عشرة مضروبة في اربعين وذلك اربع مائة قد حصل له ازيد مما حصل له على الطريقة الثانية بأربعة عشر سهماً من أصل تسعمائة وعشرين سهماً والخنثى حصل له على الطريقة الاولى ثلاثة عشر من اربعين هي من هذا المبلغ مائتان وتسعة وتسعون وحصل له من ثلاثة

(الرابع) ان تقسم التركة نصفين فتقسم احد النصفين على الوارث على تقدير ذكورية الخنثى والنصف الآخر عليهم على تقدير الانوثة كالمسئلة بعينها اصل الفريضة سهمان تضرب في خمسة لان حصة البنت على تقدير الذكورية الخمس تصير عشرة ثم تضربها في اربعة هي اصل حصتها على تقدير الانوثة فتصير اربعين تقسم نصفها وهو عشرون على ذكر واثنين يكون للخنثى هنا خمسة وكذا الانثى وللذكر عشرة والنصف الآخر تقسمه على ذكرين وانثى يكون للخنثى ثمانية وكذا الذكر وللانثى اربعة فيجتمع للخنثى ثلاثة عشر وللذكر ثمانية عشر وللانثى تسعة والطريق الاول يخالف الطريق الثاني في هذه المسئلة لان على الطريق الاول تضرب فريضة الذكورية وهي خمسة في فريضة الانوثة وهي اربعة ثم اثنين في المجتمع وعشرين ثمانية فاذا ضربتها في اربعين كانت ثلثمائة وعشرين فقد حصل له في الطريقة الاولى اقل مما حصل له على هذه الطريقة بأحد وعشرين سهماً والانثى حصل لها على الطريقة الاولى تسعة فهي من هذا المقدار مائتان وسبعة وحصل له من ثلاثة وعشرين خمسة مضروبة في اربعين وذلك مائتان فقد حصل له على الطريق الاول ازيد مما حصل له على هذا الطريق سبعة أسهم وهذه السبعة وما زاد للذكر وهو اربعة عشر هو ما نقص من سهام الخنثى (قلت) الظاهر انه لا تقاربت بين الاحتمالين لان المدعى على هذا الاحتمال أي احتمال تقديم الدعوى نصف ورابع وخمسان فتضرب الخمسة في الاربعة فالخاصل عشرون أو تقول مخرجها عشرون الابن يدعي النصف عشرة والبنت تدعي الربع خمسة والخنثى تدعي الخمسين ثمانية فقول للابن ثمانية ييقن وهو يدعي اثنين والبنت اربعة ييقن وهي تدعي واحدا والخنثى خمسة ييقن وهو يدعي ثلاثة فالخلاف فيه ستة يعطيهما جميعاً نصفها وهو ثلاثة كما هو القاعدة فيحصل للابن واحد والبنت نصف والخنثى واحد ونصف قد انكسرت في مخرج النصف فضر بنا اثنين في عشرين فالخاصل اربعون فللابن تسعة من عشرين هي ثمانية عشر من اربعين والبنت اربعة ونصف من عشرين هي تسعة من اربعين والخنثى ستة ونصف من عشرين هي ثلاثة عشر من اربعين فقد حصل للورثة على الاحتمال الثاني ما حصل لهم على الاحتمال الاول فليأمل جيداً ويؤيد ما قلناه ما هو أظهر منه وهو ما اذا خلف ابناً وخنثى فان الفريضة على الطريق الاول من اثني عشر للذكر سبعة والخنثى خمسة كما علمت وعلى الطريق الثالث بالاحتمال الاول أيضاً من اثني عشر للذكر ييقن النصف ستة والخنثى ييقن اربعة يبقى سهمان يدعيهما كل واحد منهما فتقسم بينهما وعلى الاحتمال الثاني منه يكون المدعى نصفاً وهو دعوى الخنثى وثلثين وهو دعوى الابن ومخرجها ستة الذكر يدعي اربعة والخنثى ثلاثة فتعطي الابن ثلاثة ونصف والخنثى اثنين ونصفاً واذا أردنا تصحيح النصف ضر بنا الستة في اثنين فللابن سبعة والخنثى خمسة كما حصل ذلك من عمل الطريق الاول والاحتمال الاول من الطريق الثالث من دون تفاوت وهكذا فيما يرد علينا من الفروض ولا حاجة بنا الى القول بالمول  قوله  قدس الله تعالى روحه ﴿الرابع الى آخره﴾ قد أوضحه المصنف طاب ثراه بما لا مزيد عليه وهناك أشياء ينبغي ان ينبه عليها فقوله اصل حصتها معناه مخرج صحتها وقوله للذكر ثمانية عشر وجهه ان له عشرين على تقدير وستة

تصير اربعين للخنثى على تقدير الذكور به ستة عشر وعلى تقدير الانوثة عشرة فلها نصفهما ثلاثة عشر وللذكر ثمانية عشر وللانثى تسعة لان البنات سهمان في خمسة وسهما في اربعة فالمجموع تسعة وللذكر ثمانية عشر وللخنثى سهم في خمسة وسهما في اربعة يكون ثلاثة عشر وعلى الطريق الثاني المسئلة من تسعة للخنثى الثلث وهو ثلاثة وثلاثة عشر من اربعين اقل من الثلث والطريقة الثالثة توافق الاولى في اكثر المواضع كما في هذه المسئلة **فروع** الاول لو خلف ابنا وخنثى فعلى الاول تضرب اثنين في ثلاثة ثم اثنين في المجتمع للذكر سبعة وللخنثى ثلاثة وعلى الثالث للذكر يقيان النصف ستة وللخنثى يقيان اربعة ويبقى سهمان يدعيهما كل منهما فيقسم بينهما وعلى العول في الدعوى تصح من سبعة لان مخرج النصف احد الدعويين والثلثين الدعوى الاخرى من ستة للذكر يدعي اربعة والخنثى ثلاثة وعلى الرابع من اثنين عشر لان احد النصفين يقسم نصفين والاخر اثلاثا واقل مخرج الثلث والرابع اثنا عشر (الثاني) لو خلف ابني وخنثى فعلى الاول الفريضة من اثني عشر للخنثى سبعة وللانثى خمسة وعلى الثاني من خمسة للخنثى ثلاثة وللانثى سهمان وباقي الطرق ظاهر

عشر على تقدير فله نصفها ثمانية عشر وقوله اقل من الثلث قد بينا وجه المخالفة سابقا بما لا مزيد عليه قوله والطريقة الثالثة توافق الاولى في اكثر المواضع قد بينا انه لا يمكن تخالفهما **قوله** قدس الله روحه **فروع** الاول الى آخره قد فرع على الطرق الاربعة فروعاً وفي جريان الجميع على الجميع تأمل كما فيما اذا اجتمع الابوان أو أحدهما مع الخنثى فان في جريانهما على الطريق الثاني نظراً يظهر عند تعرض المصنف لها في الفرع الرابع وقد بينا انه يلوح من الشيوخ في المبسوط والشهد الثاني اختصاص الثاني بما اذا كان مع الخنثى ذكراً وأنثى أوهما معا وهذا الفرع الاول قد تقدم جريانه على الطريق الاول والثاني والثالث باحتمالية فلم يبق الا الطريق الرابع بقوله وعلى الطريق الرابع من اثني عشر وجهه انما نطالب عدداً له ثلث ونصف ونصفه نصف وأقل عدد يستخرج منه ذلك صحيحاً اثنا عشر فنقسم نصفها وهو ستة بينهما نصفين فحصل للذكر ثلاثة وللخنثى ثلاثة والنصف الاخر اثلاثا للذكر اربعة وللخنثى اثنان قد حصل للذكر سبعة وللخنثى خمسة **قوله** قدس الله تعالى روحه (الثاني) لو خلف ابني وخنثى فعلى الاول الفريضة من اثني عشر لان الفريضة على تقدير الانوثة تكون من اثنين وعلى تقدير الذكور من ثلاثة وبينهما تباين فنضرب أحدهما في الاخرى فال حاصل ستة ثم نضربها في اثنين ليحصل اثنا عشر للخنثى سهمان نضربهما في اثنين وسهما في ثلاثة فال حاصل سبعة وللخنثى خمسة لانك تضرب سهما في اثنين وسهما في ثلاثة أو تجمع نصبي كل واحد وتعطيه نصفه (وأما على الطريق الثاني) فال فريضة من خمسة لاننا نريد ان نعطي الخنثى سهم بنت ونصف سهم بنت فاذا فرضنا سهم البنات اثنين لانه اقل عدد يحصل منه ذلك كان للخنثى ثلاثة بالبدية فكانت الفريضة من خمسة للخنثى ثلاثة كما عرفت وللانثى اثنان كما فرضت وأما باقي الطرق فعلى الثالث على الاحتمال الاول تكون الفريضة من اثني عشر لانها على تقدير الذكور من اثنين وعلى تقدير الانوثة من ثلاثة والحاصل من الضرب ستة للخنثى ثلاثة يقيان وتدعى ان لها اربعة وللانثى اثنان يقيان وتدعى ان

(الثالث) لو اتفق معهم زوج أو زوجه صححت مسألة الخنثى ومشاركيتهم أولاً دون الزوج والزوجة ثم ضربت مخرج نصيب الزوج أو الزوجة فيما اجتمع كابن وبنت وخنثى وفر بضمتهم على الاول أربعون تضرب مخرج سهم الزوج وهو أربعة في أربعين تبلغ مائة وستين للزوج أربعون وكل من حصل له أولاً سهم ضربته في ثلاثة فما اجتمع فهو نصيبه من مائة وستين فللخنثى تسعة وثلاثون وللذكر أربعة وخمسون وللأنثى سبعة وعشرون وعلى الثاني تضرب تسعة في أربعة للزوج تسعة وللذكر اثنا عشر وللأنثى ستة وللخنثى نصفهما (متن)

لها ثلاثة فالمتخلف فيه واحد يدعيه كل منهما وليس له نصيب (١) صحيح فنضرب اثنين في ستة فالخاصل اثنا عشر للأنثى أربعة ييقن وهي تدعي ستة فلها خمسة وللخنثى ستة ييقن وهو يدعي ثمانية فله سبعة وعلى العول المدعى نصف نصف وثلثان ومحرجهما ستة تعول الى سبعة كما ذكر المصنف فيما سبق أو نقول بدون عول للخنثى من الستة ثلاثة ييقن وهو يدعي أربعة وللأنثى اثنان ييقن وهي تدعي ثلاثة فالمتخلف فيه واحد كل منهما يدعيه فنقسمه نصفين بينهما وان أردنا تصحيح النصف ضربنا الستة في اثنين ليحصل اثنا عشر للخنثى سبعة وللأنثى خمسة من دون تفاوت بينه وبين الاحتمال الاول وعلى الطريق الرابع من اثني عشر يقسم عليهما نصفها بالسوية والنصف الآخر اثلاثاً **قوله** ﴿ قدس الله روحه ﴾ (الثالث) لو اتفق معهم زوج أو زوجة الى آخره **﴿ أي** اتفق مع الخنثى ومشاركيتهم وهذه المسئلة ذات فروض كثيرة لأن الخنثى حينئذ إما ان تتحد أو تتعدد وإما أن تكون ولداً أو أختاً أو عمّة أو خالة (أو أختاً أو عمّاً أو خالاً ح ل) الى غير ذلك والمشارك أما الاس أو البنت أوهما معا أو الاوان أو أحدهما الى غير ذلك وقد تعرض المصنف طاب ثراه لفرض من الفروض وبينه بما لا يريد عليه ومنه يعلم حال الباقي والضابط في ذلك كله ما أشار اليه المصنف من انك تصحيح أولاً مسئلة الخنثى ومشاركيتهم ثم تضرب مخرج نصيب الزوج أو الزوجة فيما اجتمع بعد التصحيح ثم تخرج من الخاصل نصيب الزوج أو الزوجة ومن كان له من الفريضة شيء قبل ضرب مخرج نصيب أحد الزوجين أخذه مضاعفاً ثلاث مرات ان كان الداخل زوجاً لأن أصل الفريضة ضوعف أربع مرات لأنها مخرج نصيب الزوج من الجميع فإذا أخذ الزوج الربع من الجميع بقي من كل سهم ثلاث مرات فهو نصيبه بعد الضرب وكذا الكلام في تضعيفه ثماني مرات وأخذ الزوجة الثمن وبقاء النصيب مكرراً سبع مرات ولقد اعتبرت هذا الصاط في كثير من الفروض وعملنا المسئلة عليه فرأيناه منطبقاً على القواعد المقررة لكنني اعتبرته مع بعض الفروض وهي ما اذا كان مع الخنثى أحد الابوين فرأيت غير جار على القواعد مخالفاً للضوابط فينبغي التأمل فيه (بيان ذلك) انه اذا دخل الزوج على أحد الابوين والخنثى فإن الفريضة ستة وتسعون حاصله من ضرب أربعة مخرج الربع الذي هو نصيب الزوج في أربعة وعشرين التي هي فريضة الخنثى وأحد الابوين فعلى ما ذكره في هذا الضابط يأخذ الزوج أربعة وعشرين وأحد الابوين خمسة عشر لأن له خمسة من أربعة وعشرين يأخذها مضروبة في ثلاثة كما ذكر فالخاصل له خمسة عشر وقد كان للخنثى من أربعة وعشرين تسعة (١) كذا في نسخة الاصل والصواب نصف (محسن)

وباقى الطرق ظاهر (الرابع) أبوان وخثنى للأبوين تارة الحسنان وتارة السدسان تضرب خمسة في ستة تبلغ ثلاثين للأبوين أحد عشر وللخثنى تسعة عشر وكذا على الثاني والثالث وعلى العول تصح من ستة عشر فإن الأبوين يديعان الحسنيين والخثنى الثلاثين مخرجها خمسة عشر (متن) عشر يأخذها مضروبة في ثلاثة فهي سبعة وخسون ويلزم على هذا أن ينقص نصيب أحد الأبوين عن السدس لأن سدس ستة وتسعين ستة عشر وعلى تقدير الأنوثة ربع ثلاثة الأرباع وهو ثمانية عشر فإذا جرينا به على الطريق الأول يكون نصيبه نصف المجموع وهو سبعة عشر وأين هو من خمسة عشر وما ذكره إنما يستقيم لو كان نصيب أحد الأبوين على تقدير الذكورة سدس الثلاثة أرباع (١) لا سدس الأصل فإن الاثنى عشر مع الثمانية عشر ثلاثون ونصفها خمسة عشر وكذا نقول في نصيب الخثنى فإنه على تقدير الذكورة ما بقي بعد الربع والسدس وهو ستة وخسون وعلى تقدير الأنوثة ما بقي بعد اخراج الثلاثة الأرباع التي هي سهم أحد الأبوين وبعد اخراج الربع الذي هو سهم الزوج فالباقي حينئذ أربعة وخسون فإذا انضمت إلى الستة والحسنيين كان المجموع مائة وعشرة له نصفها خمسة وخسون وقد عرفت أن قضية ما ذكرنا أن يكون للخثنى سبعة وخسون فلا بد من التأمل في المقام لأن جماعة من اجلاء الأصحاب ممن ذكر هذا الفرع اناط بهذا الضابط ولعلنا لم فصل إلى مرادهم رضي الله تعالى عنهم جميعا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وباقى الطرق ظاهر ﴾ وذلك لأن الاحتمال الأول من الثالث والطريق الرابع لافرق بينهما وبين الطريق الأول وأما الاحتمال الثاني من الطريق الثالث وهو العول فإن تضرب الأربعة في ثلاثة وعشرين على ما ذكره المصنف طاب ثراه فالحاصل اثنان وسبعون للزوج ربعها ثلاثة وعشرون وللدكر ثلاثون وللبنت خمسة عشر وللخثنى أربعة وعشرون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الرابع أبوان وخثنى ﴾ قد علمت فيما سلف أن الفريضة على الطريق الأول ثلاثون ولا تحتاج إلى الضرب في اثنين إذا جرينا على ما ذكره المصنف من ضرب خمسة في الستة وهو مخالف للاصطلاح لأن خمسة على تقدير الأنوثة ليست فريضة وإنما طويت السهام حيث رد الفاضل عن السهام على الجمع بنسبة فروضهم وهذا يسمى فريضة في الاصطلاح وإنما اصلها ستة فالفريضة على التقديرين من ستة ولكنها على تقدير الأنوثة تنكسر في مخرج الخمس بسبب الرد فنضرب خمسة في ستة ليكون الحاصل ثلاثين فتكون الفريضة على تقدير الأنوثة من ثلاثين وعلى تقدير الذكورة من ستة وهي تداخل الثلاثين فيكتفى بالأكثر فتقسم من دون حاجة إلى الضرب في اثنين وإن شئت ضربته في اثنين فالحاصل ستون وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا على الثاني والثالث ﴾ أما جريان هذا الفرض على الثاني فربما كان محل تأمل إذ الظاهر من المبسوط كما عرفت أنه إنما يجري على تقدير اجتماع الذكر والاثنى أو أحدهما مع الخثنى ولذا قال في المسالك وفي جريانه على الطريقين نظر يريد أن النظر إنما هو بالنسبة إلى الطريق الثاني والاقتداء به هو على الطريق الأول (قلت) لا مانع من جريانه عليه إلا شدة المخالفة لجميع الطرق في بعض الفروض وطريق جريانه على الثاني أن قول الفريضة من ثلاثين فلا أبوين مع البنت الواحدة الحسنان اثنا عشر من ثلاثين ومع البنتين السدسان عشرة والتفاوت اثنان فالذي يزيد للخثنى على تقدير البنية الزائدة اثنان

والرابع كالاول ولو اعتبرت نصف نصيب كل واحد من الابوين استوى الاول والرابع في كون الفريضة ستين (الخامس) ابوان وخنثيان للابوين السدسان والباقي للخنثيين الفريضة من ستة للابوين سهران ولكل خثى سهران على جميع الطرق اذ لارد هنا (متن)

فزيادة نصف البنت بنصف الاثنين وهو واحد فيحصل للخنثى تسعة عشر وللأبوين أحد عشر تأمل فيه فانه دقيق وبعبارة أخرى للخنثى فرضاً خمسة عشر باعتبار كونها بنتاً وللأبوين عشرة فرضاً ولو كانت بنتاً واحدة كانت الخمسة الباقية ترد عليهم أخماساً فيكون لها ثلاثة أخماس (أخماسها خ ل) أخماسها خ ل) ولو كانت بنتين كان لها مجموع الباقي أيضاً فان للبنتين الثلثين فالذي زاد لها بالبنة الزائدة خساً الباقي نعطيهما نصفها واحداً فيكون لها أربعة أخماس الباقي وهو أربعة نضيفها الى النصف يكون تسعة عشر (وأما على الثالث) فالفريضة أيضاً من ثلاثين لان للأبوين السدسين ييقن وللخنثى خمسين كذلك فنضرب فريضة السدس في الخمس يبلغ ما ذكرنا فللأبوين عشرة ييقن وللخنثى ثمانية عشر والباقي اثنان يدعيهما كل من الخثى والابوين فتقسم بالسوية فيحصل للخنثى تسعة عشر وللأبوين أحد عشر (وأما على العول) فالفريضة من خمسة عشر لأن الابوين يدعيان الخمسين والخثى الثلثين فنضرب الثلاثة في الخمسة فالخامس خمسة عشر فان جريت على ما ذكر المصنف طاب ثراه عات الفريضة الى ستة عشر فأعطيت الخثى الثلثين عشرة وأعطيت الأبوين الحسين سنة وان جريت على ما قدمنا قلت الفريضة خمسة عشر والمتنازع فيه واحد فنقسمه عليهما للابوين نصف واحد وللخنثى نصف فيكون الحاصل للابوين خمسة ونصف وللخنثى تسعة ونصف فان أردت تصحيح ذلك ضربت الخمسة عشر في مخرج النصف فالحاصل ثلاثون للخنثى تسعة عشر وللأبوين أحد عشر من غير تفاوت بينه وبين الاحتمال الاول ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والرابع كالاول ﴾ يريد ان للخنثى ثارة الحسين وثارة السدسين فنضرب خمسة في ستة يبلغ ثلاثين وقد تقدم ان الخمسة ليست فريضة لكننا نخرجي معه على ما أراد لمدم التخالف في الواقع فان شئنا اكتبنا بالثلاثين وقسمنا عليهم خمسة عشر وهو أحد النصفين على تقدير الذكورة فيكون للخنثى عشرة ونقسم الخمسة عشر الاخرى عليهم على تقدير الانوثة فيحصل لها تسعة والمجموع تسعة عشر كالاول وان شئت ضربت اثنين في ثلاثين ليبلغ ستين فتقسم نصفها عليهم على تقدير الذكورة والنصف الآخر على تقدير الانوثة فيحصل لكل واحد من الابوين أحد عشر هذا هو الذي أشار اليه المصنف بقوله ولو اعتبرت الى آخره وهذا يؤيد ما استظهرناه آتافاً من ان العمل والضرب انما هو لتصحيح مسألة الخثاني فقط فتذكر والشيخ معين الدين سالم المصري رحمه الله تعالى على ما حكى عنه منع من الرد في المقام تمسكاً بانه خلاف الاصل وانما ثبت في الاتي بالاجماع وكون الخثى ترث نصف الاتي معارض بآرثه نصف نصيب الذكر ورده في المختلف بان الرد انما ثبت بآية أولي الارحام فيم الجميع ونفع العصبية (واعترضه) ولده بان علة الرد الفضل عن الفرض والفرض تابع للانوثة والسبب هنا غير معلوم فكيف يحكم بالسبب (قلت) اطلاق النص والقوى قاضيان بالرد وسيأتي الكلام في المسئلة مفصلاً في آخر الفصل السادس في حساب الفرائض ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ على جميع الطرق اذ لارد ﴾ الحكم ظاهر لانها ان كانتا ابنتين كان لهما الثلثان وان كانا ابنتين أو ذكراً وأثنى كان لهما الباقي بلا فرض

ولو كان معهما أحد الأبوين فله تارة السدس وتارة الخمس تضرب خمسة في ستة تبلغ ثلاثين ثم اثنين في ثلاثين فالأب تارة الخمس اثنا عشر وتارة السدس عشرة فله نصفها أحد عشر والباقي للخنثى بالسوية وكذا باقي الطرق وعلى العول من ثلاثين (السادس) أحد الأبوين وخنثى الفريضة من أربعة وعشرين فالأب خمسة والباقي للخنثى ان جعلنا له نصف ابن ونصف بنت وكذا على الطريق الاول والثالث لأن للأم السدس ييقين وللخنثى ثلاثه ارباع ييقين ويقسم نصف السدس بينهما وكذا الرابع (متن)

قوله ﴿قدس سره﴾ (ولو كان معهما أحد الأبوين) قد تبين فيما سلف ان الفريضة من ثلاثين ان جرينا على الطريق المألوف أو على ما ذكره المصنف اذ نصيب أحد الأبوين منها نصف مجموع الخمسة والسته لان نصيبه السدس تارة وهو خمسة والخمس أخرى وهو ستة لان الواحد زاد بالرد فنصيبه الخمسة ونصف الواحد فانكسر الواحد في مخرج النصف ولكن هذا لا يهمل لانا انما سقنا المسئلة لتصحيح مسئلة الخنثى لا لمسئلة الاب لكن حصه الخنثيين لم تحصل صحيحه فانها على الاول خمسة وعشرون وعلى الثاني أربعة وعشرون وليس للمجموع نصف صحيح فضر بنا اثنين في ثلاثين بلغ ستين فالحاصل للخنثيين تسعة وأربعون هي نصف مجموع النصيبين تنكسر عليهما فنضرب اثنين في ستين ومنها تصح صحيحه على الجميع فيحصل للأب اثنان وعشرون وللخنثى مائة الاثنين لكل واحدة تسعة وأربعون كما سلفت الاشارة اليه وأما ان ذلك بالسوية فسيأتي تمام الكلام فيه وقد تقدمت الاشارة اليه في الجملة ﴿قوله﴾ ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ (وكذا باقي الطرق) اما على الثالث فلان الاب له من الثلاثين خمسة ييقين وهو يدعي واحداً والخنثيين لهما أربعة وعشرون وتدعيان واحداً فيقسم بينهما نصفين ومن الستين يدعي كل من الاب والخنثيين اثنين زيادة على المتيقن فنقسمهما نصفين وهو ظاهر (واما على الطريق الرابع) فنقسم ثلاثين تارة بينهم اسداساً للاب خمسة ولها خمسة وعشرون والثلاثين الأخرى اخماساً فيجتمع للاب أحد عشر ولها تسعة وأربعون واما على العول على ما يريد المصنف فلان الاب يدعي الخمس والخنثيين تدعيان خمسة اسداس فضر بنا الخمسة في الستة تبلغ ثلاثين تعول الى واحد وثلاثين فانه يدعي ستة وهما تدعيان خمسة وعشرين (واما على الطريق الثاني) فنقول الخنثيان بمنزلة ثلاث بنات فلهن الثلاثان من ثلاثة والاب له السدس من ستة فاكتفينا بالاكثر للاب السدس وهو واحد والبنات الثلاث اللاتي هما الخنثيان أربعة يبقى واحد يرد اخماساً فنضرب خمسة في ستة فالحاصل ثلاثون للاب السدس خمسة وللخنثيين اللتين هما ثلاث بنات الثلاثان عشرون بقي خمسة للاب واحد ولها أربعة وانه لخالف لجميع الطرق في هذا الفرض اذ قد حصل للاب ستة ولم يحصل له ذلك على بقية الطرق وهذا هو الذي لحظناه سابقاً من ان الفرض الذي ليس فيه مع الخنثى ذكر وأنثى أو هما معاً لا يجري في الطريق الثاني جريانه في غيره فليأمل ﴿قوله﴾ ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ (السادس) أحد الأبوين وخنثى الفريضة من أربعة وعشرين (لانا اذا فرضناها أنثى كانت من ستة وكذلك ان فرضناها ذكراً وعلى تقدير كونها أنثى تنكسر الستة في مخرج اربع فنضرب أربعة في ستة يبلغ أربعة وعشرين وهي تداخل الستة فنكتفي بالاكثر ولا نحتاج الى الضرب في اثنين

وعلى الثاني ان جملنا التفاوت باعتبار البنت الزائدة احتمل ان يكون الفريضة من أربعين للأم تسعة لأن للأم مع البنت الواحدة الربع ومع البنين الخمس فلها نصف التفاوت وان يكون من ستة وثلاثين لأن الأصل ستة للأم السدس وللبنت ثلثه ولنصف البنت نصف سهم فان ضربت اثنين في ستة تبلغ اثني عشر وضربت ثلاثة الوفق في اثني عشر تصير ستة وثلاثين للأم بالتسمية ستة وبالرد سهمان والباقي للخنثى (متن)

للخنثى على تقدير الذكورة عشرون وعلى تقدير الانوثة ثمانية عشر ونصف المجموع تسعة عشر والاب على تقدير أربعة وعلى آخر ستة فله نصفها خمسة وعلى الطريق الثاني الفريضة بحالها للخنثى تسعة عشر لانا لو فرضناها ابناً لكان له عشرون فأخذت نصف نصيبه عشرة وان كانت بنتاً كان لها ثمانية عشر فأعطيناها نصف نصيبها تسعة والمجموع تسعة عشر فيكون للاب عشرة (وعلى الطريق الثالث) الفريضة بحالها الاب له السدس ييقن وهو أربعة من أربعة وعشرين وللخنثى ثلاثة ارباع ييقن وهو ثمانية عشر بقي اثنان يدعيهما كل منهما فيقسمان بينهما نصفين فقوله ويقسم نصف السدس بينهما معناه ان الاربعة سدس الاربعة والعشرين ونصف الاربعة التي هي السدس اثنان تقسمان بينهما (وعلى الطريق الرابع) تقسم الاثني عشر التي هي نصف الاربعة وعشرين نأرة عليهما على تقدير الذكورة فيحصل للخنثى عشرة وللاب اثنان وعلى التقدير الآخر للخنثى تسعة وللاب ثلاثة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وعلى الثاني ان جملنا التفاوت باعتبار البنت الزائدة الى آخره ﴾ قد علم ان للأم مع البنت الربع ومع البنين الخمس فقد تفاوت سهم الأم على تقدير وحدة البنت وتعددها لكننا لم نعلم ان هذا التفاوت هل استند الى البنت الزائدة خاصة أو الى المجموع وجهان (وجه الاول) احتمال النص وان نقصان يدور مدار وجود البنت الزائدة فيوجد بوجودها ويعدم بعدمها وفيه ان الاحتمال ليس من طرق الاستدلال كما ان الدوران ليس كذلك اذ الجزء الاخير كذلك وليس بعلة تامة (وجه الثاني) تعليق الحكم بالعدد وتساوي البنين فلا ترجح أحدهما من دون مرجح وهذا هو الاقوي اذا قرر هذا فعلى الطريق الثاني وهو ان نفرض الخنثى مثل بنت ونصف بنت ان لحظنا الوجهين جرى في كل واحد منهما أحد احتمالين (اما) على الوجه الاول فالاحتمال الاول ان تكون الفريضة من أربعين وذلك لان للأم مع البنت الواحدة الربع ومخرجه أربعة ومع البنين الخمس ومخرجه خمسة فنضرب أحدهما في الآخر ليحصل عشرون فالبنت الواحدة أوجبت نقصان الأم من التفاوت بين الربع والخمس وهو سهم من عشرين فنصف البنت تنقصها نصف ذلك التفاوت وهو نصف سهم من عشرين فتكسر الفريضة في مخرج النصف فنضرب اثنين في عشرين فالحاصل أربعون للأم خمسها ثمانية ونصف التفاوت بين الربع والخمس وهو جزء من أربعين جزءاً فالمجموع تسعة وللخنثى واحد وثلاثون لانها ان كانت بنتاً كان لها ثلاثون وان كانت بنتين كان لها اثنان وثلاثون وان كانت بنتاً ونصف بنت كان لها واحد وثلاثون الذي هو نصف التفاوت (وأما الاحتمال الثاني) على الاول فقد بينه المصنف طاب ثراه بما لا مزيد عليه ولكن هناك مواضع ينبغي التنبيه عليها (فقوله) الاصل ستة أي أصل الفريضة من دون نظر الى الرد (قوله) ولنصف البنت نصف سهم أي سدس فان للبنتين أربعة (قوله) فان ضربت اثنين في ستة السرفي

أو تضرب تسعة في ستة فيبلغ أربعة وخمسين للام اثنا عشر بالتسمية والرد وإن جعلنا التفاوت باعتبار مجموع الزائدة والبنت الاصلية احتمل أن تكون الفريضة من ثمانين لأن للام مع البنيتين الخمس ومع البنت الربع فالتفاوت وهو سهم من عشرين للخنثى ثلاثة أرباعه تضرب أربعة في عشرين للام الخمس ستة عشر وربع التفاوت وهو سهم وللخنثى ثلاثة وستون والاجود أن يقال للام السدس وللخنثى نصف وثلاثة أرباع سدس والمخرج أربعة وعشرون للام بالتسمية أربعة وللخنثى خمسة عشر فاما أن يجعل الفريضة تسعة عشر أو تضرب تسعة عشر في أربعة وعشرين تبلغ أربعمائة وستة وخمسين للام من كل تسعة عشر سهمًا أربعة ستة وتسعون والباقي للخنثى (متن)

ذلك تحصيل نصف صحيح للسدس (قوله) تبلغ اثني عشر فيكون للام اثنان وللخنثى سبعة هي مجموع النصف ونصف التفاوت بين النصف والثلاثين يبقى ثلاثة ترد عليها كذلك أي انساء فتكسر في مخرج التسع وبين التسعة والاثني عشر توافق بالثلاث (قال) وضربت ثلاثة لوفى في اثني عشر يصير ستة وثلاثين للام ثمانية ستة بالتسمية وسهمان بالرد (قوله) والباقي للخنثى أي ثمانية وعشرون وذلك لأن البنت الواحدة لها بالفرض النصف ثمانية عشر والنصف البنت الزائدة نصف السدس الذي هو التفاوت بين النصف والثلاثين وهو ثلاثة فقد حصل لها من دون رد أحد وعشرون ولها من الرد سبعة فالجمع ثمانية وعشرون وانما كان الحاصل لها بالرد سبعة لأن السدس ستة تأخذه الأم بالفرض والخنثى التي هي بنت ونصف بنت تأخذ بالفرض واحدًا وعشرين فالباقي من الستة والثلاثين تسعة ترد عليها على نسبة سهامها فللأم سهمان وللخنثى سبعة أسهم وذلك لأننا إذا بسطنا التسعة على سبعة وعشرين حصل لكل واحد ثلاثة أثلاث وذلك ظاهر (ولعلم) أن حصة الأم تسمية وردًا تنقص على هذا الاحتمال عما حصل لها كذلك على الاحتمال الاول وأما ما يترتب على ثاني الوجهين فيأتي بيانه عند تعرض المصنف له ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿أو تضرب تسعة في ستة فيبلغ أربعة وخمسين﴾ بيان ذلك أن أصل الفريضة ستة للام بالفرض واحد وللبنت ثلاثة والنصف البنت نصف سهم ومجموع ذلك أربعة ونصف فتبسطها من جنس الكسر انصافًا فتكون تسعة فتضربها في ستة التي هي أصل الفريضة ابتداء لمكان التباين تبلغ أربعة وخمسين فيحصل للام اثنان عشر بالتسمية تسعة والرد ثلاثة ﴿قوله﴾ ﴿احتمل أن تكون الفريضة من ثمانين﴾ هذا الاحتمال مبني على الوجه الثاني من الوجهين وهو أجودهما وقد احتمل فيه احتمالين هذا أولهما وثانيهما أجودهما وانما كانت الفريضة من ثمانين لأننا تضرب مخرج الخمس في الربع ليحصل عشرون ولما كانت الخنثى بمنزلة ثلاثة أرباع البنيتين كان لها ثلاثة أرباع الجزء الذي هو التفاوت بين الخمس والربع وليس ربع صحيح فنضرب أربعة في عشرين فالحاصل ثمانون للام الخمس ستة وربع التفاوت وهو سهم من ثمانين فالباقي وهو ثلاثة وستون للخنثى ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والأجود أن يقال إلى آخره﴾ هذا هو الاحتمال الثاني على الوجه الثاني ومعناه أن الاجود أن يقطع النظر أولاً عن الرد ونظر إلى ما لكل منهما فرضاً ثم يرد عليهما الباقي بالنسبة فنقول للام السدس تسمية لأنه المتيقن وللخنثى

وعلى العول من ثلاثة عشر (السابع) أحد الأبوين وأنتي وخنثى فعلى الاول تضرب مخرج
الحس في مخرج السدس ثم اثنين في المجتمع ثم مخرج الثلث في المرتفع وذلك مائة وثمانون
للأب على تقدير الذكورة ثلاثون وللخنثى مائة وللاتنى خمسون وعلى تقدير الانوثة للأب الحس
سته وثلاثون وللخنثى اثنان وسبعون وكذا لاتنى فتأخذ نصف نصيب كل واحد فهو
فرضه وللأب ثلاثة وثلاثون وللخنثى ستة وثمانون وللاتنى أحد وستون ويحتمل ان يقال
تضرب مسألة الخنثى وهي اثنا عشر في مسألة الأم وهي ستون فتصير سبعاً وعشرين
للأب السدس مائة وعشرون وللبنت مائتان وللخنثى مائتان وثمانون اذ للبنت مع لاتنى
خمس من اثني عشر وللخنثى سبعة ويبقى الرد وهو مائة وعشرون للأم على تقدير الانوثة
الحس بالنسبة اليهما معا أربعة وعشرون وتأخذ البنت من الباقي أربعين والخنثى ستة
وخمسين سهماً ثم ترجع الخنثى على الأب بنصف ماأخذ منه من الرد وهو سبعة لانه اذا
أخذ أربعة وعشرين التي هي الرد منهما كان ماأخذه من لاتنى عشرة أسهم ومن الخنثى
أربعة عشر ونصفها غير مستحق لانه نصف ذكر فيصير مع الأب سبعة عشرة سهماً وله
في الاصل مائة وعشرون فيصير له مائة وسبعة وثلاثون وللخنثى ثلثمائة وثلاثة وأربعون
وللاتنى مائتان وأربعون وهذا بناء على ان فرض الخنثى ذكر آهل يقتضي سقوط (متن)
نصف وثلاثة أرباع سدس نسبية وذلك لانها لو كانت بنتاً لكان لها النصف فلما كانت بنتاً بنصف
بنت كان لها ثلاثة أرباع الزائد للبنتين وهو ثلاثة أرباع سدس والمخرج أربعة وعشرون لان أصل الفريضة
سته ولا ربع لاسدسها وأقل عدد يخرج منه ربع السدس صحيحاً أربعة وعشرون أو تقول تضرب
وفق الأربعة في الستة ثم اثنين في اثني عشر فالخامس ماذكر للأم بالفرض أربعة وللبنت بالتسمية
اثنا عشر ونصف البنت ثلاثة أرباع السدس ثلاثة فالخامس للخنثى خمسة عشر فاذا حصل لها خمسة
عشر وللأم أربعة كان المجموع تسعة عشر فانت بالخيار اما أن لا تنظر الى التفصيل والرد وتقتصر على
عدد يكون للأم منه أربعة أسهم وللخنثى منه خمسة عشر ونجعل الفريضة من تسعة عشر واما ان
تلحظ التفصيل وتقسّم الخمسة الباقية عليها بتلك النسبة وحينئذ تضرب تسعة عشر في أربعة وعشرين
الى آخر ما ذكره المصنف طاب ثراه في المقام وبقي هناك احتمالان آخران (أحدهما) أن تقول
بعدم الرد على الأم لانه على خلاف الأصل وانما ثبت مع البنت الواحدة أو البنتين وأما مع البنت
ونصف البنت فلا وعلى هذا تكون الفريضة من ستة وهذا هو ما أشار اليه الشيخ سالم رحمه الله تعالى (والثاني)
أن تقول أقصى ما ثبت ان الحس للأم مع البنتين وأما مع البنت ونصف البنت فلا فيكون الرد أربعة وسبعين
المصنف رحمه الله الى بعض ذلك فيما يأتي ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ ﴿ وعلى العول من ثلاثة عشر ﴾
بيانه أن أحد الأبوين يدعي الربع والخنثى تدعي خمسة اسداس فاصل الفريضة اثنا عشر لانا اذا
جعلنا للأم مدعاها ثلاثة وللخنثى عشرة كانت الفريضة كما ذكر وقد علمت فيما مضى ما نختار في العول
فليلحظ ﴿ قوله ﴾ ﴿ السابع أحد الأبوين الى آخره ﴾ قد ذكر المصنف طاب ثراه في المسئلة

الرد بالنسبة الى البنت مطلقاً أو لا وبالجملة فقه هذه المسئلة لا ينفك عن عسر ما (متن)

احتمالين بناهما على وجهين (الاول) من الوجهين ان فرض الخنثى ذكرًا يقتضي سقوط الرد على أحد الابوين بالنسبة الى البنت والخنثى معاً (الثاني) أنه لا يقتضي سقوطه الا بالنسبة الى الخنثى خاصة وبني الاحتمال الاول على الاول والثاني على الثاني والوجه في الوجه الاول ان فرض الخنثى ذكرًا يقتضي كون الوارث ذكرًا وإثني وكون التركة بينهما للذكر ضعف الانثى من دون فرض لاحدهما وهو ينفي الرد بالنسبة اليهما مضافاً الى أن الرد على أحد الابوين على خلاف الاصل وهو خيرة التحرير والارشاد والدروس والروضة والمجمع وتعليق الارشاد ووجه الثاني أن الاصل ان الفرض لا يؤثر الا في المروض وتبوت الرد معلوم بالنسبة الى البنت فلا يندفع الابعالوم ولا نص (وفيه) ان الاصل عدم الرد فلا رد الا مع العلم بثبوته بل يكفي الشك فيعمل الاصل عمله فتأمل هذا وقد ذكر المصنف طاب ثراه في عمل المسئلة على الاول أنك تضرب الخمس الذي هو للأب على الانوثة في مخرج السدس الذي هو له على الذكورة فالخامس ثلاثون لاحد الابوين على تقدير خمسة وعلى آخر ستة ونريد أن نعطيها نصفها فتتكرر في مخرج النصف فنضرب اثنين في ثلاثين فالخامس ستون فعلى تقدير أن يكون الخنثى ذكرًا يكون نصيب أحد الابوين عشرة وهو السدس فالباقى خمسون لا تنقسم أثلاثاً فنضرب ثلاثة في ستين ليكون الحاصل مائة وثمانين ومنه تصح صحيحة ولنا اليه طريق آخر أخصر من هذا وأهون (نقول) مسئلة الانوثة خمسة ومسئلة الذكورة ثمانية عشر فنضربنا احدهما في الاخرى فالخامس تسعون ثم ضربنا الحاصل في اثنين فالخامس مائة وثمانون والتفصيل ما ذكره المصنف رحمه الله أو نقول في التفصيل غير ما ذكره المصنف كأن نقول المسئلة على الانوثة من خمسة وعلى الذكورة من ثمانية عشر فلاب سهم من خمسة نضربه في ثمانية عشر وثلاثة من ثمانية عشر نضربها في خمسة فالجميع ثلاثة وثلاثون وللخنثى سهمان من خمسة في ثمانية عشر وعشرة في خمسة تبلغ ستة وثمانين وكذا تضرب ما حصل للاتني من الفرضين وقد ذكر المصنف طاب ثراه في عمل المسئلة على الاحتمال الثاني أنك تضرب مسئلة الخنثى أي الاتني والخنثى خاصة وهي اثنا عشر كما مر مفصلاً في مسئلة الاب (الأم خ ل) وهي ستون فان له (لها خ ل) نصف الخمس والسدس وهما احد عشر من ثلاثين ولا نصف لها فنضرب فيها اثنين فيصير الحاصل ستين فالخامس من ضرب الاتني عشر فيها سبعمائة وعشرون للاب (لأم خ ل) بحسب الفرض السدس مائة وعشرون ومجموع ما للبنت والخنثى اربعمائة وثمانون وذلك هو الثلاثان وهو المتيقن لها لانه على تقدير انوثتها لها ذلك بالفرض وانما حصل للخنثى مائتان وثمانون لان نسبتها الى ثلثي الفريضة كنسبة الخمسة الى الاتني عشر فان لها على الانوثة ستة وعلى الذكورة أربعة ونصف ذلك خمسة فقوله رحمه الله ثم يرجع الخنثى على الاب بنصف ما اخذ منه معناه من الخنثى وعبر هنا بالاب وفي صدر المسئلة بالأم لعدم الفقاوت اذ المفروض أحد الابوين ثم انه قدس الله تعالى روحه ذكر مبنى الاحتمالين الذين تقدمت الاشارة اليهما عن قريب وذكر أن فقه المسئلة لا يخلو عن عسر لمكان تكافي الاحتمالين عنده واتناء النص وقد علمت ان الوجه الاول أرجح كما رجحه في التحرير والارشاد والشهيدان في الدروس والروضة والمحقق الثاني والمقدس الاردبيلي فليتأمل قوله قدس الله

وعلى الطريق الثاني للام نصف سدس ونصف خمس ومخرجها ستون تضربها في خمسة فريضة الخنثى والاثني تبلغ ثلثمائة للام خمسة وخمسون وللبنات ثمانية وتسعون وللخنثى مائة وسبعة وأربعون وعلى الاحتمال الثاني نقول قد عرفت ان فريضة الاثني والخنثى خمسة وللأم من حصة البنات خمسة ومن نصف حصة الخنثى سدسه ومن النصف الآخر خمسة فتضرب خمسة في خمسة تصير خمسة وعشرين للخنثى خمسة عشر ليس لها نصف تضرب اثنين في الاصل تصير خمسين للخنثى ثلاثون ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في الاصل تصير خمسين للخنثى ثلاثون ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في ثلثها تبلغ مائة للاثني أربعون تأخذ الام منها ثمانية وللخنثى ستون تأخذ من نصفها ستة ومن نصفها الآخر خمسة يتكمل لها تسعة عشر وللاثني اثنان وثلاثون وللخنثى تسعة وأربعون ويحتمل ان يكون للام من سهم الخنثى سدس ثلثيه وخمس ثلثيه تضرب خمسة في خمسة ثم ثلاثة وفق الستة مع المنكسر من حصة الخنثى في المرتفع للام من حصة الاثني ستة ومن ثلثي حصة الخنثى خمسة ومن ثلثها ثلاثة تتكمل اربعة عشر وللاثني اربعة وعشرون وللخنثى سبعة وثلاثون وينعكس الحال في الخنثى فتأخذ الام من ثلثي حصتها الخمس كالبنات ومن الثلث السدس لانه الزائد على حصة البنات لأن للام ان تقول الزائد باعتبار فرض الذكورية هو السهم الزائد تضرب خمسة في خمسة ثم ستة في المرتفع للام من سهم الاثني اثنا عشر وكذا من ثلثي سهم الخنثى ومن الثلث خمسة تتكمل للام تسعة وعشرون وللاثني ثمانية وأربعون وللخنثى ثلاثة وسبعون (متن)

تعالى روحه ﴿ وعلى الطريق الثاني للام الى آخره ﴾ قد ذكر المصنف ان الاحتمالين للدين بناها على الوجهين مجريان على الطريق الثاني أما جريان الاول وهو ما اذا قلنا بقوط الرد على الأم بفرض ذكورية الخنثى بالنسبة الى البنات أيضاً فالفريضة من ثلثمائة وذلك لان للام نصف السدس ونصف الخمس ومخرجها ستون اذ لا نصف لسدس الاثنين الذي هو خمسة فنضرب اثنين في ثلاثين فالحاصل ستون تضربها في خمسة التي هي فريضة الخنثى والاثني على هذا الطريق لان للخنثى عليه نصيب بنت ونصف بنت فله ثلثه وللبنات اثنان فالمجموع خمسة فالاصل من ضرب الحصة في ستين ثلثمائة خمسمائة وستون وسدسها خمسون والمجموع مائة وعشرة نصفها خمسة وخمسون نصيب الأم وللبنات ثمانية وتسعون فيكون للخنثى مائة وسبعة وأربعون لان ذلك مجموع نصيب البنات ونصفه وذلك ظاهر (واما الاحتمال الثاني) وهو ان لا يسقط الا بالنسبة الى الخنثى فقد ذكر فيه احتمالات (الاول) ان تكون الفريضة من مائة وذلك لان فريضة الخنثى والاثني خمسة كما تقدم وللأم من حصة البنات خمسة ومن حصة الخنثى سدس النصف الاول وخمس النصف الآخر فنضرب الحصة التي هي فريضة الخنثى والاثني في خمسة ليكون لحصتها خمس فالحاصل خمسة وعشرون للخنثى خمسة عشر ليس لها نصف فنضرب اثنين في

وعلى الطريق الثالث الأم تدعي الخمس ستة وثلاثين من مائة وثمانين ولها يقرن السدس ثلاثون والبنت تدعي الخمسين اثنا عشر وسبعون ولها يقرن ثلث الباقي بعد السدس وهو سدس وثلاثا سدس خمسون والخنثى يدعي ثلثي الباقي بعد السدس وهو نصف ونصف تسع وهو مائة وله يقرن الخمسان اثنان وسبعون فيقع التنازع في ثمانية وعشرين فالخنثى تدعيها أجمع فتعطي نصفها أربعة عشر والأم تدعي منها ستة فتعطي ثلاثة والبنت تدعي اثنين وعشرين تعطي أحد عشر (متن)

خمس وعشرين التي هي أصل الفريضة فالخمس لسدس الخنثى ثلاثون ليس لنصفها نصف فلا سدس لها فان كل عدد له سدس فله نصف فقد عبر المصنف رحمه الله بنفي اللازم عن نفي المازوم ليعلم انه يكفي ان تضرب اثنين في خمسين ليحصل مائة لاثنى أربعون خمسها ثمانية تأخذها الأم وللخنثى ستون تأخذ الأم من نصفها ستة ومن نصفها الآخر خمسة فقد كل لها تسعة عشر والاثنى اثنان وثلاثون وللخنثى تسعة وأربعون (الثاني) من الاحتمالات ان تكون الفريضة من خمسة وسبعين وذلك لان ما يحصل للخنثى ثلثاها المذكورة وثلثه للأنثى لان الذكر ضعف الأنثى فيكون للأم من سهم الخنثى سدس ثلثه وخمس ثلثه فنضرب خمسة ليكون للثلاث خمس في الحصة التي هي مسئلة الأنثى و لخنثى فالخمس خمسة وعشرون الخنثى خمسة عشر ثلثها خمسة ولها خمس صحيح ثم اذا أردنا ان نأخذ سدس ثلثها وهي عشرة لم يكن لها سدس فانكسرت في مخرج السدس وهو ستة والستة توافق العشرة بالمصنف لان الاثنين يعدهما فنضرب ثلاثة هي وفق الستة مع المنكسر عليها من حصة الخنثى وهي عشرة في المرتفع وهو خمسة وعشرون فالخمس وسبعون فتأخذ الأم من حصة الأنثى وهي ثلاثون خمسها وهو ستة وتأخذ من ثلثي حصة الخنثى وهي خمسة وأربعون فثلثاها ثلاثون سدسها خمسة ومن ثلثها وهو خمسة عشر ثلاثة فقد كل لها أربعة عشر والاثنى أربعة وعشرون وللخنثى سبعة وثلاثون (الثالث) من الاحتمالات ان نمكس الامر بأن نعطي الأم من ثلثي حصة الخنثى الخمس كما تأخذه من تمام حصة البنت ونعطيها من ثلث حصة الخنثى السدس لان الثلث هو الزائد في حصة الخنثى على حصة البنت لان للأم ان تقول ان الزائد باعتبار فرض الذكورية هو السهم الزائد على نصيب البنت وهو خمس التركة وثلث نصيب الخنثى انما ينقص من نصيب الأم بالنسبة اليه خاصة فكانت الفريضة من مائة وخمسين فنضرب خمسة في خمسة ليكون للخمسين الذين هما ثلثا حصة الخنثى خمس فالخمس خمسة وعشرون ولما كانت الحصة التي هي ثلث حصة الخنثى التي هي خمسة عشر من خمسة وعشرين لاسدس لها فتكسر في مخرج السدس فنضرب الستة في خمسة والعشرين لمكان التباين فالخمس مائة وخمسون فسهم الأنثى ستون تأخذ الأم خمسة اثنى عشر وكذا من ثلثي حصة الخنثى وتأخذ من ثلث حصتها الذي هو ثلاثون خمسة هي سدسه فقد كل للأم تسعة وعشرون والاثنى ثمانية وأربعون وللخنثى ثلاثة وسبعون وان شئت اختصرت وقت المأخوذ من ثلثي حصة الخنثى خمس مخرجه خمسة ومن ثلثها سدس مخرجه ستة فنضرب الحصة في الستة ثم الثلاثين وهو الحاصل في الاصل وهو خمسة يبلغ مائة وخمسين والتفصيل ما ذكرنا ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وعلى الطريق الثالث﴾ الفريضة فيه من مائة وثمانين كلاحتمال الاول من الطريق الاول

وهذا الطريق ينسحب على الاحتمال الاول خاصة وعلى العول لام تدعي الخمس والخثى تدعي خمسة أتساع والاثني الخمسين ومخرج ذلك خمسة واربعون سهماً للام خمس تسعة وللبنات خمساً ثمانية عشر وللخثى خمسة أتساع خمسة وعشرون فالمجموع اثنان وخمسون تمول بسبعة وعلى الطريق الرابع نطلب مالاً له نصف ولنصفه خمس وسدس ولسدس النصف ثلث تضرب اثنين في خمسة ثم ستة في المجموع ثم ثلاثة في المرتفع تبلغ مائة وثمانين تقسم تسعين أخماساً للام ثمانية عشر وللبنات ستة وثلاثون وكذا الخثى وتقسم تسعين أسداساً للام خمسة عشر ثم تقسم الباقي اثلاثاً للبنات خمسة وعشرون وللخثى خمسون فيكمل للام ثلاثة وثلاثون وللبنات أحد وستون وللخثى ستة وثمانون (الثامن) لو تعددت الخثاى تساوا في الميراث لتساويهم في الاستحقاق ان لم تقل بعد الاضلاع ولا القرعة وحيث يمتثل أن ينزلوا حالين تارة ذكورا واخرى أنا كما تفعل في الواحد وان ينزلوا بمدداً حوالهم فللثنتين أربعة أحوال (متن)

فانك تضرب خمسة في ستة ثم اثنين في المجتمع ثم ثلاثة في المرتفع وذلك مائة وثمانون وقد فصلها المصنف رحمه الله تعالى بما لا مزيد عليه (وقوله) وهو سدس وثلاثا سدس معناه ان الخمسين سدس الاصل وثلاثا سدسه وذلك لان سدس المائة والثمانين ثلثون وثلثي الثلاثين عشرون فالسدس وثلاثا خمسون كما هو ظاهر ومثله قوله وهو نصف ونصف تسع اذ معناه ان المائة نصف الاصل ونصف تسعة اذ الاصل مائة وثمانون ونصفه تسعون وتسع الاصل عشرون فنصف التسع عشرة فاذا أضفنا العشرة الى نصف الاصل الذي هو تسعون كان المجموع مائة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهذا الطريق ينسحب على الاحتمال الاول ﴾ خاصة الوجه في ذلك ظاهر لانه مبني على الطريق الاول في الاحتمال الاول الذي هو سقوط الرد بالنسبة الى البنات والخثى جميعاً وذلك لانه على الاحتمال الثاني يكون للأم أزيد من نصف ماتدعيه لانه يكون لها أربعة وربع فأنابسط الستة التي تدعيها انصافاً فأخذ خمسة منها من البنات وتأخذ من الخثى نصف سبعة انصاف وهو ثلاثة انصاف وربع فاذا أضفنا ذلك الى الخمسة الانصاف كان هناك ثمانية انصاف وربع فهي أربعة صحاح وربع وان اعطيناها من سهم الخثى سدس ثلثيه وخمس ثلثه زاد لها ثلاثة اخماس وان عكسنا زاد لها أربعة اخماس وذلك ظاهر لمن أمعن النظر وقد فصل المصنف طاب ثراه المسئلة على العول وعلى الطريق الرابع بما لا مزيد عليه وفي عبارته مواطن خفاء فلتبينها (منها قوله) والخثى تدعي خمسة أتساع بيانه ان السدس الذي تأخذه الأم تسع ونصف تسع فاذا أخذته بقيت سبعة أتساع ونصف والخثى تدعي الذكورة والقسمه اثلاثاً فيكون لها خمسة وللبنات تسمان ونصف (ومنها قوله رحمه الله) ولنصفه خمس وسدس بيانه ان أحد النصفين يقسم عليهم اخماساً والنصف الآخر سدسه للأم (ومنها قوله قدس سره) ولسدس النصف ثلث الوجه في ذلك انك تقسم الخمسة أسداس الباقية من ذلك النصف اثلاثاً ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ كما يفعل بالواحد ﴾ عملاً باطلاق النص والفتوى من أن للخثى نصف مالذكر وما للاثني وهو يشمل ما اذا اجتمع معها أخرى أولاً يجتمع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أربعة أحوال ﴾ وهي

وللثلاثة ثمانية أحوال وللاربعة ستة عشر وللخمسة اثنان وثلاثون حالا وهكذا ثم تجمع ما لهم في الاحوال كلها فتقسمه على عدد أحوالهم فما خرج بالقسمة فهو لهم ان كانوا من جهة واحدة وان كانوا من جهات جمعت ما لكل واحد منهم في الاحوال وقسمته على عدد الاحوال فالخارج بالقسمة هو نصيبه فلو خلف بنتاً وخنثيين فعلى الاول تضرب ثلاثة في خمسة ثم اثنين في المجموع تبلغ ثلثين للبننت حال الذكورية ستة وحال الانوثة عشرة فلها نصفها ثمانية ولكل خنثى احد عشر هي مجموع نصف اثني عشر الحاصلة حال الذكورية ونصف عشرة الحاصلة حال الانوثة وعلى الثاني تفرض لكل وارث حاليين آخرين تفرض اكبر الخنثيين ذكراً وأصغرها انثى وبالعكس فيكون لكل خنثى في حال ذكوريتهما اثنا عشر وفي حال انوثيتهما عشرة والكبرى حال فرضها ذكراً خمسة عشر وللأخرى سبعة ونصف وللصغرى حال فرضها ذكراً خمسة عشر وللكبيرة سبعة ونصف وللبننت في الفرض الاول ستة وفي الثاني عشر وفي الفرضين الآخرين سبعة ونصف فتأخذ لكل وارث ربع ما حصل له في الاحوال وتجمعها فهو نصيبه فللبننت سبعة وثلاثة أرباع وذلك ربع ما حصل لها في الاحوال الاربعة ولكل خنثى أحد عشر سهماً وثمان سهم فقد حصل التفاوت بين الاحتمالين والاخير أعدل لما فيه من اعطاء كل واحد بحسب ما فيه من الاحتمالين وفي الاول يعطى ببعض الاحتمالات دون بعض وهو تحكيم لكن هنا يحتاج الى زيادة ضرب للفرض الآخر ولو كان عوض الانثى ذكراً فعلى الاكتفاء بالاحتمالين تضرب أربعة في ثلاثة ثم اثنين في المجتمع فللذكر عشرة ولكل خنثى سبعة وعلى تقدير الاحتمالات تفرض الاكبر ذكراً والاخر انثى فالفريضة من خمسة تضربها في اربعة وعشرين تصير مائة وعشرين (من)

ذكوريتهما وأنوثيتهما وذكورية احدهما وأنوثة الاخرى وبالعكس قوله ﴿من جهة واحدة﴾ كالأولاد والأخوة من جهة واحدة وأما اذا كانوا ذوي الجهات فكألاخ للأب والاخ للأم ﴿وتجمعها﴾ معناه انك تأخذ لكل وارث ربع ما حصل له في جميع الاحوال فيكون تفسيراً لما قبله أو معناه انك تأخذ ربع ماله في كل حال وتجمع الارباع والمعنيان متقاربان ان لم يكونا متحدين بل هما متحدان قوله ﴿ربع ما حصل له﴾ هو واحد وثلاثون قوله ﴿والكل خنثى أحد عشر سهماً وثمان سهم﴾ هي ربع أربعة وأربعين ونصف ويحتمل ان تجمع ما للخنثيين في الاحوال الاربعة وهو تسعة وثمانون وتأخذ ربعها وهو اثنان وعشرون ونعطيهما جميعاً بالسوية قوله ﴿للفرض الآخر﴾ لاننا نحتاج الى ضرب ثمانية في الثلثين التي هي المسئلة على الاول لما كان ثمن السهم يبلغ مائتين وأربعين للبننت اثنان وستون ولكل خنثى تسعة وثمانون قوله ﴿تضرب اربعة في ثلاثة﴾ الاربعة فريضة الانوثة والثلاثة فريضة الذكورة قوله ﴿ربع ما حصل له في الاحوال الاربعة﴾ الذي حصل له في اربعة احوال مائة وستة

فلى تقدير ذكورية الجميع لكل وارث أربعون وعلى تقدير أنوثة الجميع للذكر ستون ولكل خنثى ثلاثون وعلى تقدير ذكورية الاكبر يكون له ثمانية وأربعون وكذا للذكر وللأصغر أربعة وعشرون وبالعكس يكون للأكبر أربعة وعشرون وللأصغر ثمانية وأربعون للذكر ربع ما حصل له في الاحوال الأربعة تسعة وأربعون ولكل خنثى خمسة وثلاثون سهما ونصف وعلى الاكتفاء بالاحتمالين يكون للذكر من مائة وعشرين خمسون ولكل خنثى خمسة وثلاثون فيظهر التفاوت والاختلاف أصوب ولو كان مع الخنثيين أحد الأبوين فله الخمس تارة والسادس أخرى وتصح الفريضة من مائة وعشرين فان اكتفينا بالاحتمالين فلا ب اثنا عشر وعشرون وان أوجبنا الاحتمالات فله حال ذكوريتهما عشرون وكذا حال ذكورية الاكبر خاصة وحال ذكورية الأصغر خاصة وله حال أنوثةهما أربعة وعشرون فله ربع المجموع وذلك أحد وعشرون فنقص سهما لان الأربعة تأخذها في حال وتسقط في ثلاثة أحوال فكان له ربعها (التاسع) ان جعلنا الخنثى تمنع من الرد في النصف باعتبار نصف ذكورية احتمال مع تعدد الخنثى سقوط الرد فان الأب يمنع من نصف الرد بنصف الذكورية في أحدهما ومن النصف الآخر بالذكورية من الآخر وذلك لان في كل واحد منهما اعتبار نصف ذكر ففيهما اعتبار ذكر والذكر مانع من الرد ويحتمل عدم ذلك فيحصل نصف الرد ان اكتفينا بالاحتمالين والا فبحسب تعدد الاحتمالات (العاشر) في سهم الخنثى من الاخوة من الأبوين أو الأب والعمومة وأولادهم كما ذكرنا في الاولاد فلو فرضنا جدا لأب

وتسعون ربعها تسعة وأربعون ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولكل خنثى خمسة وثلاثون ونصف ﴾ هذا ربع مائة واثنين وأربعين ﴿ قوله ﴾ ﴿ للذكر من مائة وعشرين خمسون ﴾ لان له على الذكورة أربعين وعلى الأنوثة ستين وأما ان لكل خنثى خمسة واثنين فلان لها على الذكورة أربعين وعلى الأنوثة ثلاثين ﴿ قوله ﴾ ﴿ فله الخمس تارة والسادس أخرى ﴾ الاول على الأنوثة والثاني على الاحتمالات الباقية ﴿ قوله ﴾ ﴿ من مائة وعشرين ﴾ لانا نضرب خمسة في ستة ثم اثنين في ثلاثين للأب بالاحتمالين اثنا عشر وعشرون فله أحد عشر يبقى تسعة وأربعون لاتقسم على الخنثيين فنضرب اثنين في ستين فالخصل مائة وعشرون كما ذكرنا ﴿ قوله ﴾ ﴿ للأب اثنا عشر وعشرون ﴾ لان له عشرين تارة وأربعة وعشرين أخرى فلها نصفها اثنا عشر وعشرون ﴿ قوله ﴾ ﴿ حال ذكوريتهما عشرون ﴾ هو السادس وحال الأنوثة أربعة وعشرون وهي الخمس ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويحتمل عدم ذلك الى آخره ﴾ الوجه فيه ان المانع من الرد انما هو وجود ذكر كامل ولم يوجد فيحصل نصف الرد للأب أبدا وان بلغ عدد الخنثى مائة هذا ان اكتفينا بالاحتمالين أي احتمال كون الخنثيين ذكرا واحتمال كونهما اثنين وان لم نكتف بهما كان له ربع الرد من الخنثيين فيمنعانه من ثلاثة أرباعه لان الاحتمالات أربعة فانه يحتمل كونهما ذكرا أو اثنين أو أحدهما ذكرا والآخر انثى والعكس والثلاثة تمنع من

وأخا له خنثى فعلى تقدير الذكورية المال نصفاز وعلى تقدير الانثوية المال أثلاثا تضرب اثنين في ثلاثة تصير ستة ثم تضرب اثنين في ستة تبلغ اثني عشر فللجد سبعة وللخنثى خمسة ولو كانت جدة فبالعكس أما الاخوة من الام أو الاخوال وأولادهم فلا حاجة في حسابهم الى هذا العمل لتساوي الذكور والاناث وهل يصح أن يكون الآباء والاجداد خنثا قيل نعم حتى لو كان الخنثى زوجا وزوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة فالأقرب المنع الا ما روي من أن امرأة ولدت وأولدت (متن)

سبعة أثمانه وهكذا والاقوى انه لا يسقط من الرد الا نصفه اذ لا يتفاوت الرد بوحدة الذكورة وتعدد سبعة
 قوله ﴿ وهل يصح ان يكون الآباء والاجداد خنثا قيل نعم حتى لو كان الخنثى زوجا وزوجة الى آخره ﴾ قد صرح المصنف بان هناك قائلا بأن لخنثى تكون ابا واما وزوجا وزوجة ونسب هذا القول في الشرائع والتحرير والدروس الى البعد ولعلمهم انشأوا بذلك الى الشيخ في المبسوط كما لعله يتوهم من ظاهر عبارته فيه والا فلم أجد أحدا صرح أو لوح بذلك ونحن نقل عبارة الشيخ في المبسوط ونبين ما أراد وما وجهه عليه من الابرار (قال طاب ثراه) ما نصه في آخر بحث الخنثى من المبسوط ولا يتقدر في الخنثى أن يكون أباً وأما لانه متى كان أباً كان ذكراً يبين ومتى كان أمّاً كانت أنثى يبين ويتقدر في الخنثى أن يكون زوجاً أو زوجة على ما روي في بعض الاخبار فان كان زوجاً أو زوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة انتهى وهذه العبارة بعينها نقلها عنه في الايضاح وكثر الفرائد وقد فهم المصنف ان الشيخ لما جوز فيه ان يكون زوجاً أو زوجة فلا بد أن يجوز فيه أن يكون أباً وأماً وفهم بعض ان مراده ان الخنثى مع بقائه على أشكاله لا يكون أباً لانه لا اشكال حينئذ لانه اذا أولد ضرانه ذكر فليس بخنثى لانه أخذ في مفهومه أشكال الحال وكذا الحال في جانب الولادة أعني الأم وهذا المعنى هو الذي أراده في الشرائع حيث قال لان الولادة تكشف عن حاله ومثله في الدروس وأوضحه في المسالك بان مني كل واحد من الرجل والمرأة لا يكفي في توليد الولد بل لا بد من اجتماعهما وتفاعلهما ثم اعترضه بجواز أن يجمع مني الخنثى الخاصتين كما جمع هو بين الامرين وانه في محله كالمشعر اليه ولعل ذلك هو السر في نسبه الى البعد في شرائع والدروس والتحرير دون التعذر (ونحن نقول) الظاهر ان ليس مراد الشيخ ذلك والا لآتى بأو دون الواو كما صنع في الزوج والزوجة مصافاً الى ما يرد عليه لو أراد ذلك كما يأتي انشاء الله تعالى وليس مرادهم كما فهم المصنف هنا والا لترك أو في الزوج والزوجة وآتى بالواو كما صنع في الأب والأم وانما مراده ان الخنثى الذي هو شخص واحد لا يمكن فيه أن يكون أباً وأماً من جهتين فيصدق عليه انه ولد وأولد (فان قلت) اني يريد ذلك والتعليل ربما كان ظاهراً في الاول والخبر في الفقيه نطق بانه ولد وأولد (قلت) التعليل جار على الوجهين ونظر الشيخ الى الخبر الذي أورده في التهذيب وليس فيه انه ولد وانما فيه انه أولد ولهذا اعترض في غاية المراد والمسالك على من ادعى ذلك من الخبر بأن الخبر ليس فيه الا انه أولد نعم في الفقيه رواه بطريق حسن انه ولد وأولد فنعزم بان نظر الشيخ الى ما رواه في كتاب حديثه فكان حاصل ما أراد ان الخنثى لا تكون أباً أمّاً وزوجاً زوجة وعبر بالام والاب ولم

فلى هذه الرواية تشكل النسبة بينهما اذ هي أم لأحدهما وأب للآخر ويشترط في اضافة
 برده بالزوج والزوجة لمكان التلازم البين وعلى هذا يكون قوله ويتقدر أن يكون زوجاً أو زوجة معناه
 لمكان لفظ أو أنه يمكن أن يشبه حاله علينا فلا نعلم أنه زوج أو زوجة أب هو أم أم بأن يتزوج خنثى
 بخنثى مع عدم العلم بعدم الصحة فيكون شبهة موجبة لصحة العقد باعتقادهم كما هو الشأن في سائر
 الانكحة على غير الوجه المعتبر الصحيحة (١) باعتقاد المتعاقدين فانهم يحكمون في مثل ذلك بالارث وسائر
 أحكام الزوجية حتى بين الكفار ثم نفرض انهما ماتا متعاقبين ولم تقسم تركتهما مع بقاء الاشتباه
 المذكور (فان قلت) مع ذلك ففي اعطاء نصف انصبيين نظر ظاهر فان القريب انما الجثا الى اعطائه
 كذلك ان الواقع لم يخلو عن ارثه وهما هنا يحتمل أن يكونا ذكراًين وانثيين وعليهما فلا نكاح فلا
 ارث (قلت) هذا يندفع بفرض ولد بينهما لا نعلم أيهما أولده اذا تقرر ان مراد الشيخ هذا اندفع
 عنه ما أورده عليه من اننا لا نفرق بين الزوج والزوجة والأب والأم فكيف يتقدر في هذين ولا يتقدر
 في ذينك كما أشار اليه المصنف هنا بالتقريب الذي ذكرناه في بيان مراد المصنف وكما صرح بذلك
 المقدس الادبيلي حيث قال والفرق غير واضح وما نعرف قصد الشيخ به على انا اذا جرينا معهم مع
 قطع النظر عما ذكرناه من الفرض وتصوير تصحيح العقد فنفرق بين الأب والأم وبين الزوج والزوجة بأن
 قول قد يتفق الاول بوطى شبهة اما كونه زوجاً أو زوجة فانه يتوقف على العقد الصحيح مع انه لا يصح تزويج
 الخنثى مادام مشكلاً وسقط بالكتابة اعتراض الايضاح حيث قال انه ان كان زوجاً تكون زوجته أنثى
 فكيف يكون زوجه ووجه سقوطه انا فرضاها خنثين كما عرفت واندفع اعتراض الشهيد في غاية
 المراد حيث اعترض أولاً بما اعترض به في الايضاح ثم اعتذر بفرضها خنثين ثم اعترض بان الاشتباه
 ان كان قبل العقد فلا صحة وان كان بعده كان موقوفاً حتى يعرف ثم اعترض أيضاً بما ذكرنا من ان
 القريب انما اضطرنا الى آخره لانك قد علمت الجواب عن هذا وعن فساد العقد وسقط ما اعترض
 به الشهيد الثاني في المسالك حيث تبع غاية المراد في الاعتراضين الاولين اعتراض غاية المرام حيث قال
 لا نقول بصحة تزويج الخنثى بالخنثى بوجه من الوجوه لانك قد علمت الحال في ذلك وسقطت اعتراضات
 صاحب المجمع كلها أجمع ما عدا ما اعترض به على الاستدلال بالرواية من انها لا دلالة فيها على الحكم
 ولا على امكان كون الخنثى زوجاً وزوجة شرعية لان الامير عليه السلام حكم بأنه رجل وأبطل دعوى
 ابن عمها (وقد يجاب) بأن الشيخ انما استند اليها في امكان حصول الاشتباه لانها تضمنت ان الخنثى التي
 هي زوجة في الظاهر قد أولدت واما الحكم باعطاء نصف النصيب فجاء على القاعدة ودليله مامر فلم
 يستدل الشيخ بالرواية على الحكم المذكور ولا على وقوع كونها زوجاً أو زوجة كالمصنف هنا
 وكما في التحرير والشرائع والدروس فيتوجه هذا الايراد على هؤلاء الاجلاء والجواب ظاهر بأن
 الاستدلال بالرواية على وقوع الولادة والايلاذ فاذا ثبت ذلك قلنا لو تزوج خنثى بخنثى ووقع العقد
 لشبهة ثم ماتا متعاقبين ولداً ولداً ولم يعلم حالهما بعد الاضلاع عد من يعتبره أو غيره فانما حينئذ نورثهما
 من غير اشكال نصف ميراث الزوج والزوجة على القاعدة المقررة ويكون مراده بالرواية رواية الفقيه
 لا التهذيب نعم يبقى عليهم انهم فهموا من كلام الشيخ غير ما أراد فاعترضوا بما عرفت الجواب عنه
 فأمل جيداً ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فلى هذا تشكل النسبة بينهما الى آخره ﴾ الضمير راجع

(١) صفة الانكحة

الاخوة اتحاد أحدهما بينهما وهو منفي هنا (مسائل الاولى) من ليس له فرج الرجال ولا النساء يورث بالقرعة فيكتب على سهم عبد الله وعلى سهم أمة الله ويستخرج بعد الدعاء فيورث على ما يخرج عليه (الثانية) من له رأسان وبدنان على حق واحد يوقف أحدهما فان اتبها فها واحد وان اتبها أحدهما خاصة فها اثنان في الميراث وكذا التفصيل في الشهادة أما التكليف فائنان مطلقا وفي النكاح واحد وان كان انفى ولا قصاص على أحدهما (متن)

الى الولدين المفهومين من قوله ولدت وأولدت وذلك لانها اذا ولدت من امرأة ابناً فنسبتها اليه بالابوة واذا ولد منها رجل ابناً فنسبته اليها بالأمومة فلم يحد الاب بينهما ولا الأم ويشترط في نسبة الاخوة اتحاد أحدهما بينهما بمعنى ان يكون أب أحدهما هو أب الآخر وأمه أمه أو يحد أحدهما وهنا ليس شيء من ذلك ولو قلنا بتحقيق الاخوة فن أي جهة يحكم عليهما ليسا بأخوين للابوين ولا لأحدهما نعم ان اعتبرت في الاخوة تولدهما من واحد ثبتت الاخوة بينهما وهو كما ترى ومع ذلك فالنسبة بينهما مشكلة لأنه ليس بأخ للابوين ولا لأحدهما فالمسئلة محل توقف ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الاول من﴾ ليس له فرج الرجال ولا النساء يورث بالقرعة ﴿كما في النهاية والمقنة والمراسم والكافي والسرائر والشرائع والنافع والطبقات والتحرير والارشاد والمختلف والدروس واللمعة والروضة والمسالك والمجمع والتقيع والمفاتيح وهو ظاهر الكشف والايضاح والكنز وتعليق القواعد والمهذب والمقتصر وغاية المراد وغاية المرام ولم يتعرض له في الخلاف على ما في تلخيصه والمبسوط للاجماع معلوما ومنقولاً في السرائر وظاهر الفينة والتنقيح والاخبار الصحيحة والصريحة وذوهاب أبو علي على ما حكى عنه وصاحب الوسيلة الى اعتبار البول فان كان البول على مباله فهو أثني وان كان ينفي البول فهو ذكر وقد مال اليه الشيخ في الاستبصار وجعل القول الاول أولى وأحوط وحجبتهم على ذلك رواية مرسلة لا تقاوم الاجماع والاخبار المستفيضة المعتبرة فالحكم بما لا اشكال فيه وقد وقع ذلك كما ذكر في التحرير انه نقل ان شخصاً وجد ليس له في قبله الالهة نابتة كالربوة يرشح البول منها رشعاً وليس له قبل وان آخر ليس له الا مخرج واحد بين المخرجين منه يبول ومنه يتغوط وان آخر ليس له مخرج لا قبل ولا دبر يتقيا ماياً كله ويشربه ﴿قوله﴾ ويستخرج بعد الدعاء ﴿للام للعهد أي الدعاء المذكور في صحيحة الفضيل ابن يسار حيث قال عليه السلام يقول المقرع أو الامام اللهم أنت الله لا اله الا أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا أمر هذا المولود حتى يورث ما فرضت له في كتابك ويحتمل ان يكون للجنس وعلى كل منهما فظاهره وجوب الدعاء كما هو ظاهر جماعة والحق الاستحباب مطلقاً كما صرح به جماعة من الاصحاب كما هو الشأن في غيره من موارد القرعة وقد ورد في عدة أخبار في المقام ان الامام يجلس ويجلس عنده ناس من المسلمين ويدعون الله تعالى ولم يمين دعاء بخصوصه وحمل المطلق على المقيد متجه وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ﴿قوله﴾ ﴿الثاني من له رأسان وبدنان الى آخره﴾ كما رواه حرير عن أبي عبد الله عليه السلام وحكاه أبو جميلة وغيره والحكم بجمع عليه بين الاصحاب

وان تعمد مطلقاً ولو تشاركا ففي الرد مع الانتباه لادفعة اشكال ودفعة اشكال (الثالث)
لا يشترط في ميراث الحمل كونه حياً عند موت المورث (متن)

وخبر حرير الممول به صريح فيه وقد ألحق المصنف بهذا التفصيل الشهادة وألحق غيره الحجب وأما في التكليف فقد حكم بأنهما اثنان مطلقاً سواء استيقظ أحدهما باستيقاظ الآخر أم لا لأن كل واحد منهما بالغ عاقل رشيد فيجب في الطهارة مثلاً غسل الاعضاء جميعاً وفي الصلوة مثلاً أن يصلها ولا يجزئ فعل أحدهما عن فعل الآخر ليحصل يقين الخروج عن العدة وهل تجوز صلوة أحدهما منفرداً عن الآخر يحتمل البناء على الاختيار بالانتباه الى غير ذلك من الفروع وحكم بأنهما في النكاح واحد لاتحاد الحق وما نحتة الذي عليه مدار الوطئ فان كان اتى بجوز من تزوجها أن يتزوج ثلثاً آخر لكن لا بد في العقد من رضاهما وإيجابهما أو قبولهما قال في (الايضاح) وعندني في جواز نكاحهما نظر والحق بفتح الحاء المهملة فسكون القاف بمقد الازار عند الخصر والخصر وسط الانسان ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ وان تعمد مطلقاً ﴾ أي سواء كان القصاص في المشترك أولاً لادائه الى ايلام الآخر واتلافه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو تشاركا الى آخره ﴾ لو اشتركا في الجنابة اقصى منهما فان قتل رجلاً واحداً قتلاً به ففي رد ما فصل عن دية واحد لو اتبه أحدهما دون الآخر اشكال ينشأ من أن الشارع جعله علامة للتعدد ولذا ورثه ميراثين ومن اصاله عدم الرد وعدم العلم بسببه لضعف الخبر واختصاصه بالارث والبناء على الخبر في جميع هذه الفروع لا يخلو عن قوة اذ يمكن دعوى تنقيح المناط ﴿ قوله ﴾ ﴿ ودفعة اشكال ﴾ أي لو استيقظا بايقاظ واحد دفعة يشكل الرد أي يضمف الرد ولذا عبر بقوله اشكال وبعبارة اخرى يريد ن عدم الرد هناك قوي الاشكال وهما ضعيفه فانه يتقوى اصل عدم الرد بعلامة الوحدة فلم يبق الا احتمال التعدد وقد وقعت له هذه الكلمة أعني قوله اشكال في كتاب الرهن حيث قال وفي رهن ام الولد في ثمن رقبته مع اعسار المولى اشكال ومع يساره اشكال واعترضه هناك الشارحون بأن لفظ اشكال مخالف للصناعة واجبت عنه هناك ايام اشتغالي على الاستاذ العلامة المعتبر الشيخ حمفر ادام الله حراسته بأن مذهب سيويه ان بناء التفضيل من افضل مقيس وقد قالوا هو اعطاهم للدرهم واولادهم للمعروف واكرم لي من زيد وهذا المكان اقرب لي من غيره وفي المثل افلس من ابن المذلق وقد استعمل في الرباعي من غير باب افضل كما في الحديث فهو لا سواها اضيع وقد قال بعض ان المنع انما هو في التعجب لمكان الالتباس وفي التفضيل لا التباس لان اسم فاعل افضل ليس على افضل وحمل التفضيل على التعجب قياس ﴿ قوله ﴾ ﴿ لا يشترط في ميراث الحمل كونه حياً عند موت المورث ﴾ بل يكفي في الارث وجود مادته ولو نطفه حتى لو جامع ومات بعده بلا فاصل ثم جاء لمدة يحكم بكونه ملحقاً به فيها ورث وانما يشترط خروجه حياً وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في الخاتمة التي ذكرها في صدر الباب ويدل على الحكمين الاجماع المتقولة في كتب الاصحاب كالمبسوط وغيره حتى المفاتيح وعمومات الاخبار المستفيضة كصحيحتي ربي والفضل وحسنه ربي وموثقة أبي بصير فانها بمبومها شاملة للحكمين قطعاً بل لا كلام لاحد في هذين وانما يقع الكلام في اشياء اخر (منها) هل يشترط استقرار الحياة ام لا ظاهر المبسوط الاشتراط قال فيه وان خرج وفيه حياة مستقرة ولم يستهل فانه يرث ويصل عليه استحباباً ويعلم أن فيه حياة مستقرة بان يمس أو يمس اللبن أو يبقى يومين

حتى أنه لو ولد لسته أشهر من موت الواسي ورث وكذا لو ولد لأقصى الحمل إذا لم تنزوج نم بشرط انفصاله حيا ولو ترك الميت ذا فرضين اعلى وأدون كاحد الزوجين أو الابوين اعطي ذو الفرض نصيبه الأدنى وحبس الباقي فان سقط ميتا اكمل له والا فلا ولو كان الميت ابن موجود اعطي الثلث ولو كان الموجود بنتا اعطيت الخمس (متن)

وتلاثة وفهم الشهيد الثاني من عبارة الشرائع اشتراط ذلك حيث قال المحقق بعد قوله ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرث وكذا لو تحرك حركة لا تدل على استقرار الحياة كحركة المذبوح (قلت) يمكن ان يكون مراد المحقق بملاحظة ما قبلها وما بعدها ان استقرار الحياة وجودها وجودا يعلم أنه ليس أثر خروج الروح كما في حركة المذبوح وحركة السقط الذي سقط لجناية علم منها ازهاق روحه فاذا تحرك حينئذ لا عبرة بحركته لأنها حركة نشأت عن اخراج الروح وبمين هذا المعنى صرح المولى الاردبيلى في كتاب الذبايح من شرح الارشاد وقدمضى الكلام في المقام في اول الباب عند الكلام على ارث القاتل فليراجع بقى هناك شي. وهو أنه اذا اشتبهت الحركة لم يرث لجواز استنادها الى غير الحياة من التقلص ونحوه ولو ولدت توأمين فتحرك أحدهما دون الآخر وكان ذكرا وأنثى فلا بد من القرعة ولو كانا ذكرين أو اثنتين فلا حاجة اليها وهو سبحانه الموفق ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ حتى انه لو ولد لسته أشهر الى آخره ﴾ لم يذكر ما اذا ولدته فيما بين الستة الأشهر وأقصى الحمل والظاهر أنها اذا كانت خالية من زوج ووطي. يمكن (١) الحاقه به انه يلحق بالميت لأنه ثبت النسب حينئذ سواء تزوجت أم لا وقد اعتبر جماعة من الاصحاب ولادته لدون ستة أشهر وقد أناط المصنف الحكم بالتزويج اذ ولد لأقصى الحمل مع ان مطلق التزويج لا ينبغي الحاق الولد به فالمراد ما لم تنزوج مع امكان استناد الولد الى الثاني اذ يكفي في المنع احتمال التجدد اذ الاصل عدم تقدمه على موت المورث (فان قلت) هذا معارض باصل عدم تقدم موت الموروث عليه (قلت) موت الموروث معلوم التاريخ كما هو المفروض وذاك مجبول والقاعدة تقضي بأصالة تأخر مجبول التاريخ كما قرر في محله وذكر التزويج تمثيل وليس المراد الحصر والا فالموطوءة بشبهة أو بملك أيضا كذلك فكأنه قال اذا لم توطئ وطئا يمكن استناد الحمل اليه ﴿ قوله ﴾ ولو ترك الميت ذا فرضين الى قوله اعطيت الخمس ﴿ حاصله انه يوقف للحل نصيب ذكرين لعدم جريان العادة بولادة أزيد من توأمين ولو كان هناك ذوفروض أعطوا نصيبهم الأدنى (اما الاول) فقد صرح به في المبسوط والسرائر والوسيلة والشرائع وكشف الرموز وقال فيه ان النظر يؤيده والتحرير والارشاد والمختلف والدروس والروضة والمجمع والكفاية والفنية والمهذب والمقتصر وغاية المرام ونفى في هذه الاربعة العلم بالخلاف وهذا الحكم هو المنقول عن الشيخ سالم المصري وبالجملة لم نجد فيه مخالفا الا ما حكى عن الخلاف أنه حكى عن بعض العامة قولاً بأنه انما يوقف نصيب واحد وأجاز العمل به وكيف كان فلا ينبغي التوقف فيه لعدم ورود خبر فيه بخصوصه كما يلوح من بعض لان عمومات الأثر تشمل وقد علمت نفي الخلاف عنه من جماعة (وأما الثاني) فهو لازم للاول على انه صرح به على التفصيل في اكثر هذه الكتب المذكورة الا ما قل

اصلاح غلط في كتاب الفرائض

قد وقع سقط في صفحة ٢٤٤ سطر ١١ سهوا حال الطبع لسقوط ذلك من النسخة المطبوع عنها ثم وجدناه في نسخة ثانية فاثبتناه في هذه الورقة ومحلّه بعد لفظة (القاتل) وهو هذا بغير زيادة ولا نقصان

ويأتي له تتمّة ويدل على عدم الاشتراط مضافا الى الاصل وعدم الدليل عليه عموم نصوص الارث وخصوص اطلاق صحيح الفصيل وغيره وصريح فتاوى الاصحاب رضي الله تعالى عنهم وظاهر الفنية والمسالك والمجمع انه مذهب الاصحاب ومنها انه هل يشترط الاهلال أم لا قال الشيخ في (المبسوط) وقال قوم اذا لم يستهل لم يرث وهذا تصريح بوجود المخالف وانه جماعة وربما أشعرت به بعض عبارات الأصحاب كما أشعر بعض آخر بعدمه ولقد أكثرت عن ملاحظة ما حضرنى من كتبهم القديمة والحديثة فلم أجد أحدا صرح بذلك الا ما حكوه عن أبي علي في كتاب الصلوة في الصلوة على الميت قالوا انه قال تجب الصلوة على المستهل ونقلوا عنه انه احتج بصحيح ابن سان عن أبي عبد الله عليه السلام لا يصلى على المنفوس وهو المولود الذي لم يستهل ولم يصح ولم « ولاظ » يرث من الدية ولا من غيرها فاذا استهل فصل عليه وورثه وقضية ذلك انه عامل بجميع ما تضمنه هذا الخبر وقد حمله الشيخ على التقية في الارث وعلى الاستحباب أو التقية في الصلوة كما يظهر ذلك من جواهر الاصحاب وناقشه صاحب الوافي في الحل على الاستحباب في كتاب الصوم وحزم بتعين الحل على التقية وفي (كتاب الميراث) بعد ان نقل رواية ابن سان غير الصحيحة التي قال فيها لا يرث من الدية شيئا حتى يصيح ويسمع صوته ومرسلة يونس قال أعني صاحب الوافي وجمع الشيخ في الاستبصار بين الاخبار بأنه لا يرث حتى يصيح أو يتحرك تحركا يينا وجوز حل الصياحة على التقية لأنهم يراعون الاستهلال لا غير ثم قال ويمكن تخصيص اعتبار الصياحة بالأثر من الدية لتقييد الخبرين بها وقد ورد الفرق بين الدية وغيرها في الأثر انتهى (قلت) يمكن الجمع بأن ذلك كناية عن الحياة فيكون علامتها الصوت والحركة وغيرها كالتنفس ونحوه وكيف يكون الاستهلال شرطا وقد ورد في الأخبار انه ليس بشرط اذ لم يولد أخرس قال ابن حزم في الوسيلة مانصه وأما الجنين فاذا سقط حيا ورث وعلامة كونه حيا الاستهلال انتهى ثم ان هناك شيئا وهو ان من اشتروطه هل يشترط معه استقرار الحياة بأن يعطس مع الاستهلال أو يمص اللبن أو يبقى يومين أو ثلاثة كما مر عن المبسوط او بأن يبقى يوما واحدا كما ذكره المصنف في كتاب الذبائح أو لا يشترط ظاهر المبسوط حيث قال وان خرج وفيه حياة مستقرة ولم يستهل فانه يرث وقال قوم اذا لم يستهل لم يرث ان هناك أناسا يشترطون ذلك فلم يستهل لم يرث ولو بقي عشرة أيام ثم قال فان خرج واستهل ورث بلا خلاف وظاهره انه اذا استهل ورث وان لم يكن مستقر الحياة الا أن نحمل المطلق على التقييد ولذلك نسبنا القول باتسراط استقرار الحياة بالمعنى الذي ذكره الى ظاهر المبسوط لا الى صريحه هذا وما تضمنه بعض الاخبار من اشراط التحرك اليين ففي (المسالك والمجمع)

وغيرها انه احتراز عن بعض الحركات التي ليست اختيارية مثل التقلص والقبض والبسط فان ذلك يحصل في اللحوم (قلت) وينبغي ان يضاف الى ذلك ارادة الاحتراز أيضاً عن مثل تحريك المذبح فان تحركه ليس عن حياة بل عن أثر حياة كما اذا سقط بجناية علم منها ازهاق روحه فان تحركه حينئذ لا عبرة به كما اذا خرج نصفه حيا والباقي ميتا وقد أشار الى ذلك المصنف طاب ثراه في صدر الباب حيث قال ولو سقط بجناية فان تحرك حركة تدل على الحياة وورث والظاهر انه أشار الى ما ذكرنا والتمثيل بالتقلص ليس فيه قصر بيان الحركة عليه والا لتوجه عليه اعتراض من اعترضه بأن هذا الشرط مأخوذ في الساقط لجناية وغيرها فلا وجه لتخصيصه به اللهم الا أن يقال خصه بالذكر لأن الحركة التي لا يلبث بعدها إنما تكون غالباً في مثله ونلتزم حينئذ ان المراد على مجرد الحركة الناشئة عن حياة للعموم سواء كانت عن حياة وبقي أثرها أو موحودة بالفعل أو تقول ان من صرح بعدم اعتبار الحركة التي هي كحركة المذبح إنما هو الشيخ في المبسوط والمحقق في الشرائع وظاهرهما اعتبار استقرار الحياة فقد بنى ذلك على ذلك وقد علمت الحق والتحقيق ويلزمها على هذا ان يورث من خرج بمضه حيا بطريق أولى وقد صرح جماهير الاصحاب بعدم ارثه ماعدا المصنف رحمه الله في التحرير حيث قال الاقرب انه لا يرث فانه احتمال الارث بناء على ان الانفصال حيا إنما اعتبر للدلالة على بقاء حياته بعدم موت المورث وقد حصلت وقد سلف منا بيان المراد باستقرار الحياة في أول الباب عند الكلام على ارث القاتل

﴿ اصلاح غلط ﴾

وقع في أول كتاب الموارث هكذا (وهو المجلد الثامن والعشرون) صوابه (التاسع والعشرون) ووقع في ترجمة المصنف الملحقة بكتاب المتاجر صفحة ٧٧٤ سطر ٣٢ (هكذا) اثنان وثلاثون مجلداً اثنان منها في الطهارة * (صوابه) * ثلاثة وثلاثون مجلداً ثلاثة منها في الطهارة ووقع في اصلاح العلق الملحق بكتاب الفرائض صفحة ٣٠٦ سطر ٢٣ (هكذا) الزكوة * (صوابه) * الزكوة وواحد

ووقع في أغلب المواضع من مجلدات العبادات (العزية) بالعين المهملة والزاي المعجمة * (وصوابه) كما في نسخة الاصل الغرية بالعين المعجمة والراء المهملة نسبة الى الغري والمراد بها شرح الجعفرية كما وجدناه بخط المصنف قدس سره (نعم) هناك رسالة تسمى الرسالة العزية بالعين المهملة والزاي المعجمة وهي للمفيد عليه الرحمة وينقل عنها المصنف أيضاً بعنوان الرسالة العزية مصرحاً بكونها للمفيد وهي غير شرح الجعفرية لان الجعفرية للمحقق الثاني (والحاصل) أنه حيث يقول الشارح الغرية مجرداً عن لفظ الرسالة فهي بالعين المعجمة والراء المهملة مراد بها شرح الجعفرية فتنبه

ولو خلف ابنا وبنتا وحملًا فلاحتمالات الممكنة التي لا تخرج الى الشذوذ في الحمل عشرة
فاذا اردت فريضة واحدة تنقسم على جميع المقادير قلت الفريضة على تقدير عدمه ثلاثة
وعلى تقدير كونه ذكرا خمسة وعلى تقدير كونه انثى اربعة وعلى تقدير كونه خنثى
تسعة وعلى تقدير كونه ذكرين سبعة وعلى تقدير كونه اثنتين خمسة وعلى تقدير كونه
خنثيين اثنا عشر وعلى تقدير كونه ذكرا وانثى ستة وعلى تقدير كونه ذكراً وخنثى ثلاثة
عشر وعلى تقدير كونه انثى وخنثى احد عشر تضرب سبعة في ثلاثة عشر ثم احد
عشر في المرتفع وهو احد وتسعون يكون الفا واحداً ثم خمسة في ذلك يكون خمسة
آلاف وخمسة ثم وفق التسعة في الاثني عشر تكون ستة وثلاثين تضربها في خمسة الاف وخمسة تصير
مائة الف وثمانين الفا ومائة وثمانين سهما فعلى تقدير ان يكون ذكرا او اثنتين يقسم اخماسا
للبنات ستة وثلاثون الفا وستة وثلاثون سهما وللذكر الضعف وعلى تقدير ان يكون
انثى ينقسم ارباعا للبنات خمسة واربعون الفا وخمسة واربعون سهما وللذكر ضعفه وعلى
تقدير ان يكون خنثى تقسم اتساعا للبنات تسعان اربعون الفا واربعون سهما وللذكر
ضعفاه وللخنثى ضعف ونصف وعلى تقدير ان يكونا ذكرين تقسم اسباعا للبنات سبع
وهو خمسة وعشرون الفا وسبعمائة واربعون وللذكر ضعفه وعلى تقدير أن يكون خنثيين
تقسم على اثنا عشر للبنات سدس وهو ثلاثون الفا وثلاثون سهما وللبن ضعفه وللخنثى مثله ونصفه
وعلى تقدير ان يكون ذكرا وانثى تقسم اسداسا للبنات سدس وللذكر ضعفه وعلى

كالمسائر وغيرها وهل هذا العزل على سبيل الوجوب كما صرح به المحقق الثاني في تعليق النافع وكما هو
ظاهر جمع او على سبيل الاحتياط كما في النافع وغيره الاول اقوى واولى ﴿ قوله ﴾ طاب ثراه
﴿ والاحتمالات الممكنة الى قوله عشرة ﴾ لانه اما ان يكون ذكرا واحداً او انثى كذلك او خنثى كذلك
او ذكرين او اثنتين او خنثيين او ذكرا وانثى او ذكرا وخنثى او انثى وخنثى او يسقط ميتا ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ وعلى تقدير كونه خنثى تسعة ﴾ الفروض المتقدمة ظاهرة واما هذا فنقول
أقل ما يفرض للابن اربعة حتى تأخذ البنات نصفه وتأخذ الخنثى نصيب بنت ونصف بنت فاذا كان
للابن اربعة كان للبنات اثنتان وللخنثى سهم بنت وهو اثنان ونصف بنت وهو واحد وهذا على الطريق
الثاني فكان المجموع تسعة ﴿ قوله ﴾ ﴿ وعلى تقدير كونه خنثيين اثنا عشر ﴾ لاننا نزل الخنثى
منزلة ثلاث بنات فيكون المجموع اربع بنات وابن للابن اربعة اسهم وللبنات ثمانية لكل واحدة
سهمان ﴿ قوله ﴾ وعلى تقدير كونه خنثى وذكرًا ثلاثة عشر ﴿ هذا بناء على الطريق الاول لانه
يكون هناك ذكران وانثى وخنثى لكل من المذكورين اربعة وللانثى سهمان فالمجموع عشرة واذا
فرضنا الخنثى ذكرا كان له اربعة اسهم وان فرضناها انثى كان لها سهمان والمجموع ستة فلها نصف
للنصيبين ثلاثة وهي مع العشرة ثلاثة عشر ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ تضرب سبعة في ثلاثة عشر ﴾

تقدير ان يكون ذكرًا وختى يقسم على ثلاثة عشر كل قسم ثلاثة عشر ألفاً وثمان مائة وستون للبنات قسمان وللذكر اربعة وللختى ثلاثة وعلى تقدير ان يكون اثنتى وختى تقسم على احد عشر كل قسم ستة عشر ألفاً وثلاث مائة وثمانون للبنات قسمان وللذكر اربعة وللختى ثلاثة (الرابع) دية الجنين يرثها ابواه ومن يتقرب بهما او بالأب بالنسب والسبب وفي المتقرب بالأم قولان ﴿الفصل الثالث﴾ في الاقرار بالنسب قد تقدم اصول هذا الباب ونحن نذكر هنا ما يتعلق بتعيين السهام من الفريضة اذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض ولا يطلب منهما بينه ولو كانا معروفين بغير ذلك النسب لم يقبل قولهما (متن)

وذلك لان ما تصح منه المفروضة عشروهي ثلاثة وخمسة واربعة وتسعة وسبعة وخمسة واثناعشر وستة وثلاثة عشر واحد عشر يسقط منها الثلاثة والاربعة والسته لمكان التداخل وكذلك الخمسة لمكان التماثل ولذا لم يتعرض المصنف رحمه الله للجميع ﴿قوله﴾ واذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض الجمعية باعتبار التعدد والاصل في توارثهما وعدم طلب البينة منهما انحصار الحق فيهما والاخبار الدالة على ذلك كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج وحسنة سعيد الأعرج وفي صحيح عبد الرحمن ثبوت التوارث بين الأم والولد الصغير اذا أقرت به وقد استشكل فيه المصنف رحمه الله في التذكرة وهذا الكتاب في كتاب الاقرار ووجهه المحقق الثاني بان ثبوت نسب غير معلوم الثبوت على خلاف الاصل فيقتصر فيه على اقرار الرجل بالولد الصغير لمكان الاجماع ويبقى ما عده على الاصل فيتوقف على البينة أو التصديق ومثله صنع الشهيدان وادعيا ان لا نص على المرأة وذلك من الشهيد الثاني في كتاب الاقرار من المسالك والروضة واستند الى انها يمكنها اقامة البينة على الولادة دونة (قلت) لعلمهم لم يصفروا بالخبر الصحيح الذي رواه عبد الرحمن المتقدم ذكره (وعساك تقول) ان الصحيح انما تضمن ثبوت التوارث لا النسب والذي نفوه انما هو ثبوت النسب فقط فكأنهم قالوا ان اقرار الأم بالولد الصغير يثبت به الارث ولكن لا يتعدى الى غيرها التوارث كما هو الشأن في اقرار الأب بالصغير (قلت) هذا التأويل لا بأس به ان لم يكن خلاف الظاهر من كلامهم (اذا عرفت هذا) فاذا ثبت التوارث بين المتعارفين لا يتعدى الى غيرها الا مع التصديق لانهم قرروا في بحث الاقرار ان كل موضع لا يثبت فيه النسب بالاقرار الا مع التصديق من المقربة لا يتعدى التوارث من المتصادقين الى وارثهما الا مع التصديق من الوارث لان حكم النسب انما يثبت هنا بالاقرار والتصديق فيقتصر فيه على المتصادقين سواء في ذلك الاقرار بالولد والاخ وغيرها وفي (المبسوط) لا يتعدى حكم التوارث الى اولاد المتصادقين لا غيرها من ذوي النسب الا بالتصديق بينهم على ذلك والفرق غير ظاهر الا أن يكون في العبارة سقطاً فلعله قال ولا الى غيرها وسقط ذلك من قلم الناسخ ويدل على ذلك ان لا لا يعطف بها بعد النفي وانما يعطف بها بعد الاثبات والامر والنداء ﴿قوله﴾ ﴿ولو كانا معروفين بغير ذلك النسب﴾ ومثله لو قامت بينه بخلافه ولعله أراد بكونهما معروفين بغير ذلك ان معرفتهما نشأت إما عن مشاهدة أو شياح أو شهادة شاهدين وحينئذ فلا قصور في العبارة (وليعلم) انهم ذكروا في باب الشهادات ان النسب يثبت بالشياح وذكروا في باب الاقرار انه لا بد من

فاذا أقر بعض الورثة بمشارك في الميراث ولم يثبت نسبه لزم المقران يدفع اليه ما فضل في يده عن ميراثه ولا يجب ان يقاسم ولو أقر الابن ولا وراث سواء بأخر دفع اليه نصف ما في يده فان أقر بثالث فان صدقه الثاني وانكر الثالث الثاني لم يكن له أكثر من الثالث لانه لم يقر له بأكثر منه والمشهور ان له نصف التركة وعلى الاول يحتمل ان يفرم المقر الاول له سدس التركة لانه اتلفه عليه بأقراره الاول (متن)

شاهدين ذكرين عدلين وظاهرهما التناقض ويمكن الجمع بان اشتراط الشاهدين انما هو مع التنازع وأما الشيع فمع عدمه أو تقول لا تناقض بينهما بل يثبت لكل واحد منهما وتأول العبارة فتأمل قوله ﴿ولو أقر بعض الورثة بمشارك في الميراث الى قوله لزم المقر أن يدفع اليه ما فضل في يده عن ميراثه ولا يجب أن يقاسمه﴾ هذا هو المشهور كما في عدة مواضع وفي (السرائر وتلخيص الخلاف) انه مذهبنا وقال المحقق الثاني انه نص الاصحاب والوجه في ذلك ان قول المسكر مع عدم اليقنة مقدم وتصديقه معتبر ولا كان النسب أمراً إضافياً لم يثبت أيضاً في حق المقر لعدم تبعض النسب مصافاً الى انه نفى عنه الخلاف في السرائر وتلخيص الخلاف وانما ينفذ اقراره في المال في دفع المقر الى المقر به فصل ما في يده عن ميراثه وهو سدس الاصل لانهم اذا كانوا ثلاثة فلكل واحد ثلث ويد المقر نصف لان الورثة اثنان فيكون الفضل هو السدس (قلت) لولا الاجماع لكان القول بانه يدفع اليه نصف ما بيده قوياً لان كان مقتضى الضوابط لان مقتضى الشركة ان ما حصل فهو للشركاء وما ذهب فمنهم والذي يد الثاني خارج عنها ويؤيده ما ذكره في البيع من ان الافرار ينزل على الاتساع وقال في كتاب التجارة ومنى الافرار على الاشاعة كما اذا قال نصف الدار لك والنصف الآخر لي ولشريك فلكذب الشريك فيأخذ ثلث ما في يده وعلى القول بأخذ الفاضل ينبغي أن يأخذ نصف ما في يده اذ هو مستحق للربع بزعمه والباقي فاضل فتأمل جيداً ﴿قوله﴾ (لم يكن له أكثر من الثلث لانه لم يقر له بأكثر منه) يريد انه لم يكن للثالث أكثر من الثلث لان الثالث لم يقر الاثان الاولان بأكثر من الثلث لانهما لم يقر الا بأنه ابن ثالث ﴿قوله﴾ (والمشهور ان له نصف التركة) الوجه فيه انه مع الاول لمكان ثبوت نسبه بمنزلة ابنين أقر أحدهما بثالث دون الآخر فالتسوية انما يقر بان له مشاركاً واحداً فله النصف والآخر لما أقر بثالث أخذ باقراره بما في يده فعليه أن يعطي الثاني سدس الاصل هذا خلاصة ما وجهوه به (وفيه) ان الثالث لم يثبت نسبه شرعاً فانه قد اكذب شاهديه فانه يكذب الاول في شهادته للثاني ويكذب الثاني في ادعائه البنوة فانما يرث باقرارها وانما أقر له بالثلث (وفيه) ان تكذيبه لها لا يستلزم كذبهما وفسقهما مع ثبوت عدتهما كما هو المفروض على ان لو لم تقل بالمشهور لكان انكار الثالث واقاراه بالنسبة الى الثاني متساويين وبالجملة دعوى الاجماع ممكنة في المقام كما لعله يظهر من بعض الاصحاب فلا يلتفت بعد الى الاحتمالات وما اختاره المصنف رحمه الله هنا من حصر نصيب الثالث في الثلث لانهما لم يقر الا بأنه ابن ثالث مخالف لما اختاره في التذكرة والتحرير والارشاد وهذا الكتاب في كتاب الافرار وما احتمله على ما اختاره من انه يجب على المقر الاول أن يدفع للثالث سدس التركة لانه اتلفه عليه باقراره الاول فنظروا فيه لان الاتفاق حينئذ انما يثبت لو ثبت الاستحقاق شرعاً أو بالافرار وليس شيء منها فاقبل وكذا

ولو انكر الثاني الثالث دفع الاول الى الثالث ثلث ما بقي في يده ويحتمل ان يلزمه دفع ثلث جميع المال لانه فوته عليه بدفع النصف الى الاول وهو يقر انه لا يستحق الا الثلث وسواء دفعه بحكم حاكم او بغير حكمه اذا اقراره سبب الحكم سواء علم بالحال عند اقراره الاول او لم يعلم لتساوي العدد والخطأ في ضمان الاتلاف ويحتمل عدم الضمان اذا لم يعلم بالثاني حال اقراره بالاول او لم يعلم انه اذا أقر بعد الاول لا يقبل لانه يجب عليه الاقرار بالاول اذا علمه ولا يحوجه الى الحاكم ومن فعل الواجب لم يجن فلم يضمن وان علم بالثاني وعلم انه اذا أقر بعد الاول لم يقبل ضمن لتفويته حق غيره بتفريطه (متن)

الحال لو أسكر الثالث اذ لم يكن معلوم النسب ﴿قوله﴾ ﴿ولو أنكر الثاني الثالث دفع الاول الى الثالث ثلث ما بقي في يده﴾ الوجه في ذلك ان الثاني والاول وارثان فاذا أقر أحدهما وجحد الآخر فأنما على المقر ان يدفع مما في يده الفاضل عن نصيبه ﴿قوله﴾ ﴿أو بغير حكم﴾ السري في ذلك انه هو الذي تسبب للحكم اذهو المتالف على التقديرين ﴿قوله﴾ ﴿ومن فعل الواجب لم يجن فلم يضمن﴾ السري في ذلك ان الضمان جعله الشارع عقوبة فلا يترتب الا على التفريط ﴿قوله﴾ ﴿بتفريطه﴾ التفويت انما هو من انكار الثاني وانتفاء البيئة والاقرار بالثاني لا يستلزم نفي الثالث ليكون تفويتا فكان احتمال عدم الضمان مطلقا قويا اذا لم يكن سلمه المال أو سلمه ولم يعلم بالثالث أو علم به ولم يعلم انكار الثاني ولا ظنه والفروع والاحتمالات في المقام كثيرة ومحلها كتاب الاقرار فاقصرنا على مامست الحاجة اليه من شرح كلام المصنف طاب ثراه ولكن هنا فرع لابد من التنبيه عليه (وهو) ان الاصحاب قدما ومتأخرين قالوا مانصه أو معناه ولو أقر بزواج لذات الولد أعطاه ربع ما في يده ولو لم يكن ولد أعطاه النصف فاعترضهم المحقق الثاني بأن هذا الاقرار انما يتصور ممن يشارك الولد وهو الابوان أحدهما ومن المعلوم ان احد الابوين له مع الولد السدس ولهما معه السدسان وزوج لا يزاخهما في ذلك نعم في صورة يقع الرد يدفع مما في يده ما فضل عن نصيبه مع الزوج وليس ذلك نصفا ولا ربا وتعمه على ذلك الشهيد الثاني قدس سره في المسالك والروضة قال في (الروضة) وقد قصر كثير من الاصحاب في تمييز هذا الفرع وتبعهما على ذلك صاحب الكفاية (ونحن نقول) لو أمعن هاؤلا الاجلاء النظر في كلام الاصحاب لرؤوا مرادهم والا فما كان الاصحاب ليجوزوا الاقرار في حق الغير حتى يجزوا اقرار الاب الذي لا ينقص نصيبه عن السدس في حق الولد الذكر بل ذلك لا يسمى اقرار (وعساك تقول) أنهم انما وجهوا الاعتراض عليهم في صورة الرد كما اذا كان احد الابوين مع البنت وذكروا ذلك بالتبع (قلت) على ما فيه ما كان الاصحاب المدققون ليقولوا يرد عليه ربع ما في يده وهم يعلمون ان نصيبه من اثني عشر انما هو ثلاثة فرضها وردا والفاضل عن سهمه انما هو ثلث ما في يده لاربعة والحاصل انما قطع عنهم ما ارادوا الابوين ولا أحدهما لما علمت من ان فساده لا ينجي على من له ادنى شعور وانما فرضوا ذلك فيما اذا ماتت هند عن ولدين كل منهما لاب على حدة فالمال بينهما نصفين فأقر الاصغر بأن عمرا ابوه وصدة عمرو فانه يجب عليه ان يدفع له ربع ما في يده وهو الثمن فان صدقة الآخر فكذلك وان جحد اقتصر على الثمن كما قل الاجماع في أمثال هذه المقامات على وجوب رد

﴿فروع﴾ الاول اذا اردت معرفة الفضل فاضرب مسألة الاقرار في مسألة الانكار ثم تضرب ما للمقر من مسألة الاقرار في مسألة الانكار اذا كانتا متباينتين وتضرب ما للمنكر من مسألة الانكار في مسألة الاقرار فما كان بينها فهو الفضل فان لم يكن في يده فضل فلا شيء للمقر له كاخوة متفرقين اقر الاخ من الام باخ أو اخت فلا شيء للمقر له لانه مقر على غيره سواء اقر باخ من ام او غيره اما لو خلف اختا لام واخرى لاب فاقرت الاولى باخرى من اي جهة كانت فلها خمس مافي يدها لان مسألة الانكار من اربعة والاقرار من خمسة اذا ضربت احدهما في الاخرى كانت عشرين فلها في مسألة الانكار خمسة وفي مسألة الاقرار اربعة يفضل في يدها - هم فهو للاخت ولو اقرت الاخت من الاب باخرى من الام وكذبها الاخت من الام فالعمل ما تقدم وتأخذ الثلاثة خمس مافي يد الاخت من الاب لان لها في مسألة الاقرار اثني عشر وفي مسألة الانكار خمسة عشر فيفضل له ثلاثة واو اقرت باخت من الاب فالعمل واحد لكن لها في مسألة الانكار خمسة عشر وفي مسألة الاقرار ثمانية ويفضل معها سبعة فهي للمقربها ولو اقرت باخ من الاب فمسألة الاقرار هنا ثمانية عشر ومضروب المستثنين اثنان وسبعون لها في مسألة الانكار اربعة وخمسون وفي مسألة الاقرار عشر ون يفضل في يدها اربعة وثلاثون تسلم الى الاخ وان ضربت الوفاق بالمضروب ستة وثلاثون ولو اقرت باخ أو اخت من الابوين دفعت جميع مافي يدها (متن)

الفاضل من دون تنزيل على الاشاعة كما تقدمت الإشارة اليه واما صورة اعطاء الصف فالامر واضح كما اذا ماتت وخلفت أختاً أو أباً وأقر الاخ أو الاب بالزوج فانه يدفع اليه نصف مافي يده وهذا نصح المراد واندفع الوهم الواضح الفساد وانه من هؤلاء الاجلاء الثلاثة لعجيب ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿فاضرب مسألة الانكار في مسألة الاقرار﴾ هذا الضرب يكفي في تحصيل الفصل كما ذكره البعض وانما ذكر المصنف رحمه الله ضرباً للمقر في مسألة الاقرار في مسألة الانكار وبالعكس ليكون معياراً وميزاناً يعلم به الصحيح من الفاسد في الصرب الاول كما تقدمت الإشارة اليه وقيد الصرب بما اذا تباينت واما اذا توافقا فان شئت اكنفيت بالصرب في الوفاق أو بضرب أحدهما في الاخرى واذا تداخلتا كفيت بالاكثر ثم تأخذ من الاكثر أو حاصل الصرب ما للمقر على الاقرار وما على الانكار فالتفاوت هو الفضل ففي المثال الذي ذكره المصنف رحمه الله مسألة الانكار من اثنين والاقرار من ثلاثة فمضروب أحدهما في الآخر لمكان التباين ستة فنلها وهو اثنان للمقر ونصفا ثلاثة للمنكر فيبقى سهم للآخر ومثله ما لو أقر الاب مع البنات الثلاث باين وأنكرت البنات فمسألة الاقرار من سبعة ومسألة الانكار من خمسة ومضروبها خمسة وثلاثون فللابن على تقدير اقراره عشرة وعلى تقدير انكاره اربعة عشر فالتفاوت اربعة (وان شئت قلت) للمقر من مسألة الاقرار سهمان وتصربهما في مسألة الانكار فالحاصل عشرة وله على تقدير الانكار من مسئلته سهمان تصربهما في مسألة الاقرار وهي سبعة فالحاصل اربعة عشر فالتفاوت اربعة ﴿قوله﴾ كاخوة متفرقين مثاله لو كان هناك اخوة ثلاثة لاب

وأخ لأم فأقر الأخ من الأم بأخ منها مثلاً فمسئلة الاقرار ثمانية عشر ومسئلة الانكار كذلك فيجوز
 بأحديهما فالمرثثة ثلاثة لانه اذا أقر بأخ آخر وصدقوه كان لها الثلث ستة بينهما نصفين فلي التقديرين
 لا يتفاوت نصيبه فكان اقراراً في حق الغير ولو قدر كونه منكراً كان له ثلثه أيضاً فلا فضل وانما كانت
 مسئلة الاقرار من ثمانية عشر لان مسئلة الاقرار من تسعة فكان الثلث للثنتين فصاعداً من ولد
 الأم وهو ثلاثة وانما تنكسر عليهما في مخرج النصف فتضرب اثنين في تسعة فالحاصل ثمانية عشر
 فكان المسئلان من ثمانية عشر اما لو أقر بأخوين لأم فمسئلة الاقرار من تسعة لان الثلاثة تنقسم على
 الثلاثة بالسوية ومسئلة الانكار من ثمانية عشر فالفاضل سهم يدفعه الى الاخوين المقر لها ولو مثل
 المصنف رحمه الله بهذا لما فيه تفاوت لكان أوفق مما مثل به من الاخت للأم والأخت للاب لانه
 مبني على ان الاخت للام يرد عليها مع الأخت للاب وهو خلاف المذهب المنصور (بيان ذلك) ان
 فرض مسئلتها من عشرين حاصله من ضرب أربعة في خمسة فلي الانكار للاخت من الأم خمسة
 وما ذاك الا لأن لها من الاثني عشر ثلاثة ومن الثمانية اثنان ولولا الرد لكان لها من الاثني عشر
 اثنان لا غير اذ هما السدس وعلى الاقرار لها من العشرين أربعة فالفاضل سهم للاخت المقر بها ومثله
 ما اذا أقرت الاخت من الأب باخت من الأم لكن هنا تأخذ الثالثة خمس مافي يد الاخت من
 الأب لان لها في مسئلة الانكار خمسة عشر حاصله من ضرب ثلاثة في خمسة وفي مسئلة الاقرار
 اثني عشر حاصله من ضرب ثلاثة في أربعة وكذا لو أقرت الاخت من الاب باخت من الاب فالعمل واحد
 لانه في مسئلة الانكار الفريضة من أربعة وفي مسئلة الاقرار من خمسة للاختين من الأب ثلثي (١) الستة
 أربعة والأخت من الأم السدس واحد فالفريضة من خمسة على ما ذكره المصنف طاب الله تراه (٢)
 والحاصل من الضرب عشرون فلها في مسئلة الانكار خمسة عشر وفي مسئلة الاقرار ثمانية (٣) فالفاضل
 سبعة للأخت المقر بها ولا يخفى ان الاربعة والخسة ليست فريضة تقسمتها فريضة مساححة وقد تقدم
 له نظير ذلك في الابوين مع الخشي فسمى الخمسة فريضة وليست كذلك والامر في ذلك سهل لعدم
 التفاوت واما اذا أقرت بأخ للاب فمسئلة الاقرار ثمانية عشر وانما كانت كذلك لانا نطالب أقل عدد
 ليكون له بعد اخراج السدس ثلث وما ذاك الا ثمانية عشر ومسئلة الانكار أربعة فاذا ضربنا الاربعة
 في ثمانية عشر كان الحاصل اثنين وسبعين وقد ضرب المصنف رحمه الله أحد المتوافقين في مثله وهذا
 هو الذي اشرنا اليه عند شرح قوله ان تبايننا فاذا ضربنا ثلاثة في ثمانية عشر حصل أربعة وخمسون فهي
 لها في مسئلة الانكار واذا ضربنا خمسة في أربعة حصل عشرون هي لها في مسئلة الاقرار وان شئت
 قلت لها في مسئلة الانكار أربعة وخمسون من دون ضرب وفي مسئلة الاقرار عشرون فالفاصل أربعة
 وثلاثون تدفعها الى الاخ من الاب وان شئت ضربت وفق أحد المسئلتين في الاخرى ليكون
 الحاصل ستة وثلاثين لان الاربعة توافق الثمانية عشر بالنصف فاذا ضربنا نصف الاربعة في الثمانية
 عشر حصل المطلوب فالفاصل سبعة عشر تدفعها الى الاخ ولو أقرت بأخ أو اخت للابوين دفعت

(١) كذا في نسخة الاصل والصواب ثلثا (٢) كذا في «ق» كذا بخطه قدس سره (٣) لان الرد
 حينئذ يكون اخساسا فيكون للاخت من الأم من العشرين ثلاثة بالفرض وواحد بالرد فالمجموع أربعة
 (منه قدس سره)

(الثاني) لو خلف ابنين فأقر الأكبر بأخوين فصدقه الأصغر في أحدهما ثبت نسب المتفق عليه فصاروا ثلاثة ومسئلة الاقرار اربعة ومضروب المستثنين اثنا عشر للأصغر سهم من مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار اربعة وللأكبر سهم من مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار ثلاثة وللمتفق عليه ان أقر بصاحبه مثل سهم الأكبر وان أنكر فقتل سهم الأصغر ويحتمل ان المتفق عليه ان صدق بصاحبه لم يأخذ من الأصغر الأربع ما في يده لانه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف فيه من الأكبر نصف ما في يده فتصح من ثمانية للأصغر ثلاثة أسهم وللأكبر سهمان وللمتفق عليه سهمان وللآخر سهم ويضعف بان الأصغر يقرانه لا يستحق أكثر من الثلث وقد حضر من يدعي الزيادة فتدفع اليه كما لو ادعى دارا في يد آخر فأقر بها لغيره فقال المقر له انها للمدعي فانها تدفع اليه ويحتمل ان يدفع الأكبر اليهما نصف ما في يده ويأخذ المتفق عليه من الأصغر ثلث ما في يده فيحصل للأصغر الثلث وللأكبر الربع وللمتفق عليه السدس والثمن وللمختلف فيه الثمن وتصح من اربعة وعشرين للأصغر ثمانية وللمتفق عليه سبعة وللأكبر ستة وللمختلف فيه ثلاثة (متن)

جميع ما في يدها ذالمقربه الى لاميراث لكلاله الاب مع كلاله الابوين هذايان جميع ما ذكره المصنف طاب الله (١) براه قوله قدس الله تعالى روحه (الثاني) لو خلف ابنين فأقر الأكبر الى آخره قد ذكر المصنف رحمه الله في هذا الفرع احتمالات ثلاثة اثنان منها محتصان بحال لانكار وقد جعل الفريضة على الاول من اثني عشر وذلك لان الورثة المتفق عليهم ثلاثة والمختلف فيه واحد فعلى الاقرار المسئلة من أربعة لكل واحد سهم وعلى الانكار من ثلاثة والمرتع من ضرب أحديهما في الأخرى اثنا عشر للأصغر أربعة من اثني عشر حاصله من ضرب سهم هو نصيبه من مسئلة الانكار في أربعة هي مسئلة الاقرار وللأكبر ثلاثة حاصله من ضرب سهم هو نصيبه من مسئلة الاقرار في ثلاثة هي مسئلة الانكار وللمتفق عليه ثلاثة أسهم ان أقر كالأب وان أنكر فقتل سهم الأصغر وهو أربعة وللمختلف فيه على الاول سهمان وعلى الثاني سهم وقد جعل الفريضة على الثاني من ثمانية وذلك لان المتفق عليه ان أقر انما يأخذ ثمن الاصل وهو ربع ما في يد الأصغر لانه انما يدعي أنه رابع أربعة ويأخذ هو والمختلف فيه نصف ما في يد الأكبر فنطلب أقل عدده ثمن صحيح وهو ثمانية هي مسئلة الانكار ومسئلة الاقرار أربعة فيجتزئ بالأكبر لمكان التداخل فالأصغر ثلاثة باقية من أربعة لما أخذ المتفق عليه ربعا الذي هو ثمن الاصل وللأكبر نصف الأربعة سهمان لان المتفق عليه وصاحبه قد اخذ منه سهمين لكل سهم فيحصل للمتفق عليه سهم أخذه من الأكبر وآخر أخذه من الأصغر وللمختلف فيه سهم هو ذاك الذي أخذه من الأكبر حين أخذ المتفق عليه مثله من الأكبر ويضعف بأن المتفق عليه وان كان لا يدعي أكثر من الثمن الا أن الأصغر لا أقر بأخوين آخرين فكأنه قال لا استحق أكثر

(الثالث) لو خلف ثلاثة بنين فافر الاكبر باخ واخت فصدقه الاوسط في الاخ والا صغر في الاخت لم يثبت نسبهما ويدفع الاكبر اليهما ثلث ما في يده والاوسط الى الاخ ربع ما في يده والا صغر الى الاخت سبع ما في يده فالاصل ثلاثة سهم الاكبرين و ينيهما على تسعة له ستة ولهما ثلاثة وسهم الاوسط بينه وبين الاخ على اربعة له ثلاثة وثلاثا آخر سهم (متن)

من الثلث وقد حضره من يدعي الزيادة على الربع الذي يأخذ منه المتفق عليه وهو أي المدعي الاخ الآخر المختلف فيه فيأخذ هو والمتفق عليه منه سهم وثلث سهم فيبقى له من الثمانية سهمان وثلثا سهم ووجه التنظير بالدار ان المختلف فيه هنا يدعي نصيباً مما في يد الا صغر والا صغر يقر بأنه للمتفق عليه والمتفق عليه يقول انما هو المختلف فيه وعلى الاحتمال الثالث من الاحتمالات الفريضة من أربعة وعشرين لان المتفق عليه يأخذ منه الاكبر ثماناً كما ان المختلف فيه يأخذ أيضاً كذلك ويأخذ المتفق عليه من الا صغر سدس الاصل هو ثلث ما في يده لان الا صغر يعترف بأن المتفق عليه يستحق ثلث التركة فيدفع اليه ثلث ما في يده وفي يده نصف فيدفع اليه سدس الاصل فكان للمتفق عليه سدس وثمان و بين الثمانية والستة توافق بالنصف فنضرب نصف احداهما في الاخرى فالمرتفع أربعة وعشرون للاكبر منها الربع ستة والستة الاخرى من النصف الذي هو له لولا الاقرار بأخذها (٢) المتفق عليه والمختلف فيه لكل ثلاثة والا صغر في يده اثنا عشر فهو يقر بأنه لا يستحق الا ثلث التركة ثمانية وان الاربعة الاخرى يستحقها المتفق عليه فيدفعها اليه فيكون مع المتفق عليه سبعة ومع المختلف فيه ثلاثة ومع الاكبر ستة ومع الا صغر ثمانية وضمف هذا الاحتمال ظاهراً لا يكاد يخفى ولذا لم يذكر المصنف وجه ضعفه وذلك لان المتفق عليه يقر بأنه لا يستحق الا الربع وهو ستة وقد حصل له سبعة هذا والذي ينبغي ان يقال انا ان لم نشترط في ثبوت النسب اجماع الورثة حتى الزوج والزوجة واكتفينا بشهادة الشاهدين العدلين الوارثين او غيرهما لان المتفق عليه المصدق شاهد أيضاً كانوا اربعة ولا يلتفت الى انكار المنكر وان لم نعتبر شهادة العدلين بل قلنا لا بد من اجماع الورثة فالعتمد هو الاحتمال الاول كما اذا لم يكونا عدلين لكن الاكثر على الاكتفاء بشهادة العدلين كما في المبسوط والخلاف كما في تلخيصه والوسيلة والسرار والسرانم والتحرير والارشاد والمختلف وهذا الكتاب في كتاب الاقرار والايضاح والدروس وجامع المقادير وغيرها وظاهر الخلاف الاجماع ولم أجد احداً صرح بأنه لا بد من اجماع الورثة سوى المصنف رحمه الله في التذكرة وبعض من علق على القواعد ولولا ما في التحرير من انه لا عبرة بأقرار جميع الورثة اذا لم يكن فيهما عدلان لا يمكن حمل عبارة التذكرة على انه لا بد من اجماعهم اذا لم يكن فيهما عدلان على انه قد يقال لا مانع من هذا فتأمل فالحق ان شهادته الشاهدين لا ينبغي التأمل في ثبوت النسب بها لأن الشارع قد أرسى قواعد شرعه عليها ولا شبهة للخصم الا عدم تبعض النسب ونحن نقول بموجبه لانه يثبت بشهادة الشاهدين على الجميع وهل يقبل فيه شهادة النساء منفردات أو منظمات قولاً للشيخ في المبسوط والحق عدم قبول شهادة النساء كما نص عليه الاصحاب وما وجدت مخالفاً في ذلك والوجه في ذلك الاقتصار على المتيقن المعلوم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لو خلف ثلاثة بنين فافر الاكبر الى آخره ﴾ قدين المسئلة المصنف رحمه الله بما لا مزيد عليه الا ان هناك مواضع

وسهم الاصغر بينه وبين الاخت على سبعة له ستة ولها سهم وهي متباينة تضرب اربعة في سبعة ثم في تسعة ثم في اصل المسئلة تبلغ سبعمائة وستة وخمسين للاكبر ستة في اربعة في سبعة مائة وثمانية وستون واللاوسط ثلاثة في سبعة في تسعة مائة وتسعة وثمانون وللاصغر ستة في اربعة في تسعة مائتان وستة عشر واللاخ سهمان في اربعة في سبعة ستة وخمسون وسهم في سبعة في تسعة ثلاثة وستون فكل له مائة وتسعة عشر والاخت سهم في اربعة في سبعة ثمانية وعشرون وسهم في اربعة في تسعة ستة وثلاثون يجتمع لها اربعة وستون ولا فرق بين تصادقهما وتجاوؤهما لانه لافضل في يد احدهما عن ميراثه ولو كان هناك ابن رابع يكذب في الجميع كان اصل المسئلة من اربعة سهم على احد عشر وسهم على تسعة وسهم على خمسة وسهم يفرد به الجاحد فتصح من الف وتسعمائة وثمانين سهما (متن)

ينبغي التنبيه عليها (منها) قوله لم يثبت نسبهما ظاهره مشكل لانهما اذا كانا عدلين يثبت بهما النسب كما قدمنا ولعله أراد ان لم يكونا عدلين أو عول على ما اختاره في التذكرة (ومنها) قوله ثلث ما في يده معناه ليقسمها اثلاثا (ومنها) قوله الى الاخ ربع ما في يده يريد بالاخ الاخ الذي اقر به بعد الاخت التي نفاه (ومنها) قوله بينهما معناه بين الاخ والاخت التي اقر بها (ومنها) قوله على تسعة الوجه في ذلك ان التسعة لثلاثها ثلث وهي أقل عدد كذلك (ومنها) قوله في تسعة ليكون الحاصل مائتين واثنين وخمسين ثم تضربه في أصل الفريضة وهي ثلاثة (وقوله) سهم في سبعة هذا سهم يأخذه الاوسط (وقوله) للاخت سهم في اربعة في سبعة هذا السهم تأخذه من الاكبر وأما السهم الذي تضربه في اربعة في تسعة فهو الذي تأخذه من الاصغر (وقوله) في الجميع أي مكذب في الاخ والاخت (قوله) سهم على أحد عشر هذا سهم المقر بهما وهو الاكبر لان أصل الفريضة التي هي اربعة اسهم واحد تقسمه على أحد عشر له ثمانية ولها ثلاثة تقسم بينهما اثلاثا وذلك لانه اعترف بأنهم خمسة اخوة وأخت ففريضتهم من أحد عشر فاف في يده يكون حكمه حكم الفريضة التي اعتبر فيها والحال انه أخذ زائدا عما اعترف به فيرد الزائد على من اعترف له وأما السهم المقسوم على تسعة فهو سهم المقر بالاخت والسهم الذي على خمسة فهو سهم المقر بالاخ ﴿قوله﴾ (فتصح من الف وتسعمائة وثمانين سهما) لان الفروض هنا اربعة وهي احد عشر واربعة وخمسة وتسعة فنضرب خمسة في تسعة فالحاصل خمسة وأربعون ثم الحاصل في احد عشر فالحاصل اربعمائة وخمسة وتسعون ثم نضرب الحاصل وهو الاربعائة والخمسة والتسعون في اصل الفريضة اعني اربعة فالمرتفع الف وتسعمائة وثمانون سهما وتقسيمها يظهر بعد التأمل فلاكبر ربعا اربعمائة وخمسة وتسعون للاكبر (١) تقسمه على احد عشر فله ثلثائة وستون وللان الذي اقر به تسعون وللبنت خمسة واربعون واللاوسط ايضا ربعا تقسمه على خمسة لثلاثمائة وستة وتسعون وللمقر له تسعة وتسعون وللاصغر ايضا ربعا تقسمه على تسعة للبنت تسعة وخمسة وخمسون وللمقر

(الرابع) لو خلف ثلاثة اخوة لاب وادعت امرأة انها اخت الميت لابويه فصدقها الاكبر وقال الاوسط هي اخت لام وقال الاصغر لاب دفع الاكبر ما في يده اليها ودفع الاوسط سدس ما في يده ودفع الاصغر سبع ما في يده وتصح من مائة وستة وعشرين لان اصل المسئلة ثلاثة فمسئلة الاوسط من ستة والاصغر من سبعة تضرب ستة في سبعة تبلغ اثنين واربعين وهو ما في يد كل واحد منهم فتأخذ جميع ما في يد الاكبر ومن الاوسط سدسه سبعة ومن الاصغر سبعة ستة صار لها خمسة وخمسون (الخامس) لو أقر الابن ولا وارث سواء بابن ثم جحدته لم يقبل ويدفع اليه نصف ما في يده فان أقر بعد جحدوده بآخر احتمل أنه لا يلزمه شيء لانه لا فضل في يده عن ميراثه فان كان لم يدفع الى الاول شيئاً لزم أن يدفع اليه نصف ما في يده ولا يلزمه الاخر شيء ويحتمل أن يلزمه دفع النصف الباقي كله الى الثاني لان فوته عليه ويحتمل ان يلزمه ثلث ما في يده للثاني لانه الفضل الذي في يده على تقدير كونهم ثلاثة فيصير كما لو أقر بالثاني من غير جحدود (السادس) ابوان وبنتان اقتسما التركة ثم اقروا بنت فاعترفت البنت بأنها قد استوفت نصيبها من التركة فالقريضة في الاقرار من ثمانية عشر للابوين ستة ولكل بنت أربعة فأسقط منها نصيب البنت المقر بها يبقى أربعة عشر للابوين منها ستة وانما أخذنا ثلث أربعة عشر وذلك أربعة وثلثان فيبقى لهما في يد البنتين سهم وثلث يأخذانها منهما فاضرب ثلاثة في أربعة (متن)

ثمانية انساها أربعائة وأربعون ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الرابع﴾ لو خلف ثلاثة اخوة لاب وادعت امرأة انها اخت الميت الى آخره ﴿الفريضة من مائة وستة وعشرين وذلك لان الاوسط يجب عليه ان يدفع لها سدس ما في يده ومخرجه من ستة وانما وجب عليه ذلك لان السدس سهم الواحد من كلاله الأم والاصغر يجب عليه ان يدفع لها سبع ما في يده ومخرجه من سبعة لان فريضة الاخوة الثلاثة المذكور مع الاثنى من سبعة اكل واحد سهمان ولها سهم فنضرب ستة في سبعة فالخاصل اثنان وأربعون ثم نضربها في ثلاثة أصل الفريضة فالخاصل مائة وستة وعشرون فتأخذ الاخت جميع ما في يد الاكبر وهو اثنان وأربعون لاعترافه بأنه لا ميراث له ون التركة لها ومن الاوسط سدس اثنين وأربعين وهو سبعة والوجه في ذلك ما تقدم ومن الاصغر سبع اثنين وأربعين وذلك ستة فحصل لها خمسة وخمسون ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿فان أقر بعد جحدوده بآخر﴾ قد ذكر المصنف رحمه الله ثلاث احتمالات (الاول) لا يلزمه شيء للثاني لانه أقر بكونه بدلاً من الاول فهو اقرار على الاول (الثاني) ان يدفع الى الثاني النصف الثاني لانه فوته عليه باقراره بالاول فيضمن تمتد أو اخطأ لانه منشأ الاتلاف (الثالث) ان يدفع اليه ثلث ما في يده لانه الفضل فهو كن أقر بابنين على التعاقب كأن يقر بأحدهما ويعطيه نصف التركة ويقر بالآخر من غير جحدود للاول فانه يدفع الى الثاني ثلث ما في يده ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿السادس﴾ ابوان وبنتان ﴿قد تضمن سؤاليين

عشر يكون اثنين وأربعين فقد أخذ الابوان أربعة عشر وهما يستحقان ثمانية عشر يبقى لها أربعة يأخذ منها ويبقى لابنتين أربعة وعشرون ولو قالت استوفيت نصف نصيبي فاسقط سهمين من ثمانية عشر يبقى ستة عشر أخذ ثلثها خمسة وثلثا يبقى لها ثلثا سهم فاذا ضربتها في ثلاثة كانت ثمانية واربعون قد أخذ منها ستة عشر يبقى لها سهمان وفروع هذا الباب كثيرة من ضبط ما أصلناه قدر على استخراج الباقي ﴿ الفصل الرابع ﴾ في ميراث المجوس قيل يورثون بالانساب والاسباب الصحيحة والفاصلة أعني ما حصل عن نكاح محرم عندنا لا عندهم كما اذا نكح أمه فأولدها فنسب الولد فاسد وسبب الام فاسد (متن)

(أحدهما) كم المأخوذ وكه المتروك فيما اذا أقر الابوان والبنات بنت بعد ان اقتسموا التركة فاعترفت البنت بأنها قد استوفت نصيبها (والجواب) بأن الابوين إنما أخذوا ثلث أربعة عشر وهو أربعة وثلثان وبقي لها في يد البنين سهم وثلث لان لها ستة من ثمانية عشر فان أردت ان لا يكون كسر فاضرب ثلاثة في أربعة عشرة الى آخر ما ذكره المصنف رحمه الله ومن هنا يعلم حال السؤال الثاني والجواب عنه وبقي احتمال رابع وهو التفصيل بالعلم بنسب الثاني حال الاقرار بالاول وعدمه كما تقدمت الإشارة اليه فيما مضى ﴿ الفصل الرابع في ميراث المجوس ﴾ قال في (القاموس) مجوس كصبور رجل صغير الاذنين وضع دينا ودعى اليه معرب مبخ كوش والغرض من البحث عن ميراثهم يحصل على تقدير ترافهم البناء وان كانوا على المجوسية أو على تقدير اسلامهم واحتياجهم الى حكمهم في شرع الاسلام ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ قيل يورثون بالانساب والاسباب الصحيحة والفاصلة ﴾ كما في التهذيب والاستبصار والنهاية والمبسوط والخلاف كما في تلخيصه والوسيلة والراسم وبعض نسخ المقتنة وذلك لاني وجدت نسختين أحدهما فيها مانصه واذا ترك المجوسي أمه وهي زوجته ورثت عندنا من الوجهين جميعاً فكان لها الثمن مع الولد من جهة الزوجية والسدس من جهة الامومة وفي النسخة الاخرى مانصه واذا ترك المجوسي أمه وهي زوجته ورثت من جهة الامومة دون الزوجية وحكاها في غاية المرام عن أكثر نسخ المقتنة وهو المحكي عن المذهب والابحار وهو ظاهر التحرير والدروس وظاهر ابن الجنيد حيث قال على ما نقل المشهور عن أمير المؤمنين عليه السلام انه كان يورث المجوسي اذا تزوج بأمه أو أخته أو ابنته من وجهي القرابة ووجه الزوجية ونسبه في غاية المراد الى أبي الصلاح وانه لسهون العلم لانه في الكافي ذهب الى ما ذهب اليه يونس بل نقل الشهيد عنه في الدروس ذلك وكذا غيره في غيرها ونسبه في المقاييس الى الصدوق وهو أيضاً سهو وهو المشهور كما في التحرير وظاهر الاستبصار حيث قال وهو مذهب جماعة من قدماء الاصحاب في مقابلة مذهبي يونس والفضل ومثله صنع في المبسوط وقد تقدم ان ابن الجنيد قال المشهور عن أمير المؤمنين عليه السلام وهو يدل على شهرة الحكم لان كتب الحديث كانت الفتوى عليها سلمنا وفي شهرة الرواية أعظم فائدة (والحجة عليه) الاجماع المنقول في ظاهر المقتنة حيث قال ترث عندنا من الوجهين ومن هذا وما سبق يظهر ضمناً ما في النكت وسقوط ما في السرائر حيث قال في الاول وقول الشيخ غير مشهور بين القدماء وقال في الثاني ان قول الشيخ احداث قول ثالث وخرق للاجماع وكأنه لم يلاحظ الاستبصار والمبسوط والاخبار التي فيها الصريح

الواضح الدلالة والقريب منه أما (الاول) فإرواه الشيخ رحمه الله في كتابيه والصدوق في الفقيه بطريقين حسنين على الظاهر كل في طريقة إلى السكوني الذي نقل الشيخ في المدة إجماع الطائفة على العمل بروايته ولم يثبت عند بعض المحققين كونه من العامة عن جعفر عن أبيه عليها السلام أن علياً عليه السلام كان يرث المجوسي إذا تزوج بأمة أو ابنته من وجهين من وجه أنها أمه ووجه أنها زوجته ومثله بتفاوت يسير ما رواه أبو علي الكاتب القديم عن أمير المؤمنين عليه السلام وقد تقدم نقله وأما (الثاني) فإرواه الشيخ في الموثق عن محمد عن أبي جعفر عليه السلام قال سئلت عن الأحكام فقال يجوز على أهل كل ذي دين بما يستحلون ومثلها رواية البطائي وأوضح منها ما رواه في التهذيب من أن رجلاً سب مجوسياً بمحضرة أبي عبد الله عليه السلام فزبره ونهاه عن ذلك فقال أنه تزوج بأمة فقال أن ذلك عندهم هو النكاح وروي أيضاً عنه عليه السلام أن كل قوم دانوا بشيء لزمهم حكمه والظاهر أن الشيخ في النهاية لما قال وتشهد له الروايات أراد جميع هذه الروايات ما دل بصريحه وخفاه وأراد بقوله بعد ذلك وردت فيه الرواية الصريحة الإشارة إلى رواية السكوني فخاف المعجلي مستعجلاً وشنع عليه بأنه ناقض نفسه تارة يقول الروايات بلفظ الجمع وأخرى الرواية بلفظ الوحدة وقد علمت ما أراد الشيخ على أنه يمكن يقال أن الرواية تفيد معنى العموم وهذه الروايات متعاضدة يشد بعضها بعضاً وإن كان ثم ضعف في السند فنحجب شهرة الرواية كما عن ابن الجنيد أو شهرة الفتوى كما في التحرير وظاهر الاستبصار والمبسوط وأما ما رواه عبد الله بن جعفر في قرب الإسناد عن السندي بن محمد عن أبي البخترى والظاهر أنه سعيد بن فيروز عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم الصلوة والسلام أنه كان يرث المجوس إذا أسلموا من وجهين بالنسب ولا يرث على النكاح فلا ينافي ما قدمنا لأنه من المعلوم أنهم إذا أسلموا بطل النكاح فلا يرثون بالسبب الفاسد بعد الإسلام وهذا القول نسبته العامة إلى علي عليه السلام كما نقل في المبسوط عن ابن اللبان أنه حكاه عنه عليه السلام في الموجز ونسبه إليه عليه السلام في الخلاف كما في تلخيصه وبالجملة نسبة هذا المذهب إلى أمير المؤمنين عليه السلام لا تكاد تخفى قال الشيخ وما استند إليه المخالف ليس به أثر عن الصادقين عليهم السلام بل إنما قالوا ذلك لضرب من الاعتبار وذلك عندنا مطروح بالإجماع فاستدرك عليه المعجلي بأنك إن أردت القياس فليس من القياس في شيء وإن أردت استخراج الأدلة وما يقتضيه أصول المذهب فهذا لا نأباه نحن ولا أنت (قلت) الشيخ طالب ثراه إنما أراد الثاني ولما كان المصير إليه إنما يشرع حيث لم يكن نص على عين المسئلة والنص عند الشيخ موجود أنكر عليهم التعلق بذلك مع وجود النص ثم إن الشيخ قال في التهذيب بعد أن أورد الأخبار ما نصه فإذا كان المجوس يعتقدون ذلك فينبغي أن يكون نكاحهم جائزاً وإيضاً لو كان غير جائز لوجب أن لا يجوز إذا عقد على المحرمات وجعل المهر خنزيراً أو خراً أو غير ذلك من المحرمات لأن ذلك غير جائز بالشرع وقد أجمع أصحابنا على جواز ذلك فعلم بجميع ذلك أن الذي ذكرناه هو الصحيح فقال عليه المعجلي إن هذا مما يضحك التكلبي لكن ما أحسن قول الرسول صلى الله عليه وآله حبك الشيء يعني ويصم يا سبحان الله إذا كان ذكر المهر الحلال ليس شرطاً في صحة العقد لأننا نصح العقد الدائم من غير ذكر مهر فيه بالإجماع فما ذكر المهر الفاسد بأعظم من تركه جملة ثم قال أعني المعجلي أيضاً ما أعجل ما سبي استدلاله في الجزء الثاني من مسائل خلافه وأشار إلى ما ذكره الشيخ فيه من أن المسلم إذا عقد على الحر والخنزير ففسد المهر ولم يفسد النكاح ووجب لها

مهر المثل ثم قال ان التظاهر بنكاح المحرمات خرق للذمة فكيف يجوز لنا أن نقرهم على نكاح المحرمات (قلت) قول الشيخ ان ذلك غير جائز بالشرع أحد القولين في المسئلة أعني ما اذا عقد المسلم على خير أو خنزير فالشيخ في النهاية وشيخه المفيد في القنعة والقاضي في المذهب والكمال على بطلان العقد والمهر ولم على ذلك أدلة فالشيخ بنى الحكم في المقام على ما اختاره في النهاية وأما اذا عقد الكافر على الخمر والخنزير فالكل مطبقون على صحة العقد فصح للشيخ أن يقول المسلم اذا عقد على خير يبطل عقده وليس كذلك الكافر وهب انه ذهب الى خلافه في الخلاف بل في المبسوط أيضاً وما أدري لم لم يقل له نسيت ما ذكرت في المبسوط وكأنه لم يعثر عليه أترك ايها المعترض تمنع على الفقيه ان يذهب في كتابين الى مذهبين وأنت بالأمس في مسئلة الولاء قارة تدعي الاجماع وتارة تنكص وذلك في صفحة واحدة وقد ذكرتها في سرائرك في ثلاثة مواضع وأما ما ذكرت من اقرارهم على نكاح المحرمات فهذا دعوى على الشيخ لانه رحمه الله لم يقل في كتاب من كتبه أنا نقرهم على نكاح المحرمات بل إنما قال نلزمهم حكم ما دانوا به يوم رآه انهم اذا وقع منهم ذلك قبل ان يدخلوا في الذمام ثم ترفعوا اليها بعد ان دخلوا تحت الذمة وهم على المجوسية نلزمهم بما دانوا به كما مر الدليل عليه وانهم اذا اسلموا الا ان هذا لا يطرد في جميع الاحكام لأن الاسلام يبطل الأسباب الفاسدة سلمنا ان العارة وقعت للشيخ فلا نسلم ان ذلك خرق للذمة اذ لمعه مستثنى كما في غاية المراد كما يشير اليه قول أبي عبد الله عليه السلام أما علمت ان ذلك نكاح عندهم (ثم انه) شنغ على الشيخ أيضاً على العمل بأخبار الاحاد وقال مالا ينبغي ان يقال ثم قال لو سلمنا له ذلك الا انه اشترط في المدقة ان يكون الراوي من اصحابنا الثقة وهذا السكوني اسماعيل بن أبي زياد من العامة فكيف يعمل بخبره (قلت) أما وجوب العمل بأخبار الاحاد فقد قرر في فقه ودفننا عن الشيخ جميع ما أوردوا عليه وجمعنا بين الاجماعين بما أمكن وأما العمل بخبر السكوني فكأنه ما لحظ جميع كلام الشيخ في المدقة كالشيخ محمود الدين والشهيد الثاني وولده ولو لحظوه باجمعه لمعروا على ان الشيخ رحمه الله نقل اجماع الطائفة على العمل بخبر السكوني وحفص بن غياث وغيث بن كلوب وعلى العمل بروايه بنى فضال والطاطرين واضرابهم ولو تركنا العمل بأخبار هاؤلاء لسقط معظم الفقه هذا الكافي يقرب من ستة عشر ألفاً منها تسعة آلاف من أخبار هاؤلاء واثني عشر من واضرابهم (ثم انه) كان اللائق ببذا الفاضل ان لا يقابل الشيخ بأمثال هذه التشديدات الباطلة وهو امام أئمة مذهبنا ورئيس هذه الصناعة ومنه خرجت جل الاحكام وانه لحري بما تمثل به أمير المؤمنين عليه السلام

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا تورد ياسعد الابل

ما هكذا يقابل الشيخ مع ان ذلك في غير حق يقال لمثل شيخ الطائفة ان كلامه مما نصحت منه الشكلى وجبك الشيء يعني ويصم ان هذا لمعجب غريب من مثل هذا الفاضل رحمه الله تعالى مع انه لو لم يستعجل لصديق بالحق واعترف بأن كلام الشيخ هو الصواب والحاصل ان هذا الفاضل يتعامل على الشيخ ظاناً انه مصيب (ثم انه اعترض) على الشيخ بأن ذلك بخلاف ما أنزل الله وبخلاف القسط فيكون باطلاً وبان الحاكم منا لا يجوز له الحكم بمذهب اهل الخلاف من المسلمين فالحكم بمذهب اهل الكفر أولى بعد الجواز (والجواب) عن الاول انه بعد قيام الدليل ونضافر الروايات بالزامهم بما يقتضون يكون حكماً أنزل الله وبالقسط (وعن الثاني) باننا نسلم انهم ينعان الحكم على اهل الخلاف بما يقتضونه فان المطلق

وقيل انما يرثون بالصحيح منها كالمسلمين وقيل يرثون بالانساب الصحيحة والفاسدة والاسباب الصحيحة خاصة وهو الاقرب فملى هذا لو تزوج أخته وهي بنته ورثت بالبنتية خاصة وعلى الاول ترث بالزوجية أيضاً وعلى الثاني لا ميراث لها أصلاً ولو تزوج امه فملى الاول (متن)

لزوجته ثلاثاً مرسلاً معتقداً لصحة ذلك نحكم عليها بانها بانت منه وينكحها الأزواج مسلمنا ولكن نقول الفارق النهي فاننا نهيناها ولم ننه هناك ﴿قوله﴾ (وقيل انما يرثون بالصحيح منها كالمسلمين) المسلمون يرثون بالانساب الفاسدة كوطئ الشبهة فلا يتم التشبيه اللهم الا ان يراد التشبيه بالانساب الفاسدة غير الشبهة فان المسلمين لا يرثون بها فينزل نكاح المجوس الفاسد منزلتها وظاهر غاية المرام وغيرها ان هذه العبارة بعينها وقعت لـيونس فان تأولناها بما ذكرنا كان يونس مخالفاً للفضل كما صرح بذلك الفاضل الصيمري ويشعر به مافي الغنية حيث اقتصر على ذكر مذهب الشيخ ومذهب يونس وبما نسب الى يونس قال أبو الصلاح في السكافي والعجلي في السرائر والمصنف في المختلف والمقدس الارديلي في المجمع ونسبه في السرائر الى المفيد في كتاب الاعلام والى المرتضى في الموصليات وعبارتهما واحدة وهي هذه كما نقل يورثون من جهة النسب الصحيح دون النكاح فيحتمل انهما يريدان بهذه العبارة نفي السبب الفاسد لا غير كما أراد نفيه لا غير الحسن والصدوق بعبارة تقرب منها حيث قال لا يرثون بالنسب ولا يرثون بالنكاح الا ان الصدوق فقط وصف النكاح بالفاسد وعلى هذا يكون المفيد وعلم الهدى موافقين للفضل كما في الشرائع عن المفيد والمسالك لا يونس كما في السرائر فليتأمل (احتجوا) بالاصل والاجماع وانصراف أدلة الارث الى الصحيح واما الفاسد فهو خلاف القسط وخلاف ما أنزل الله (والجواب) ان الاصل قطع بالدليل والاجماع تقول بموجبه ولا يضرنا وانما ندعي الزيادة على مدلوله لمكان الدليل وان ادعيت ان الاجماع انما انعقد على النفي والاثبات فأول ممنوع والزامهم بمقتدم كما دلت عليه الاخبار السالفة مما أنزل الله سبحانه ومن القسط وكذا يجاب من ناحية أهل القول الثالث ويجيبون عن الآيات الكريمات بانها انما دلت على نفي الارث بالسبب الفاسد دون النسب الفاسد والافعال المسلمين يتوارثون به فكان هذا القول بعيداً كما نص عليه في غاية المراد ﴿قوله﴾ (وقيل يرثون بالانساب الى قوله خاصة) هذا هو المحكي عن الفضل وحكاية المحقق عن المفيد وهو ظاهر الحسن والصدوق وابن نما نجيب الدين وابن سميع صاحب الجامع على ما نقل عنهم وعليه المحقق والآبي والفخر وأبو العباس في المقتصر دون المذهب والفاضل الصيمري في غانة المرام والشهيدان في غاية المراد واللمعة والمسالك والروضة دون الدروس وقد تضمن قوله هذا حكيم (الاول) انتفاء الارث بالسبب الفاسد (الثاني) ثبوته بالنسب الفاسد حجته على الاول آيات الكريمات التي استدلت بها ابن ادريس على مخناره (والجواب) (الجواب وحجته على الثاني ان النسب الناشئ عن شبهة صحيح شرعاً فيدخل في عموم أدلة الارث بخلاف السبب الفاسد فانه لا يدخل في العموم فلا يقال للموطوعة بشبهة عقدا وغيره انها زوجة ولا للواطئ انه زوج وكذا ما يتفرع عليه فلا يدخل في العمومات ونحن نقول ان لم يدخل في العمومات فقد دخل في صريح الروايات وغواها كما سلف واما النسب الفاسد فنحن موافقون عليه وان اختلفنا في المدرك على انه لا مانع من ان يقوم على حكم واحد دليلان ﴿قوله﴾ (ترث بالزوجية أيضاً) ولا ترث بالاختية لانه لا عبرة بها مع البنت ﴿قوله﴾ (وعلى الثاني لا ميراث لها أصلاً) لفساد

لها الربع والثلث اذا لم يكن ولد والباقي يرد عليها بالامومة ولو كانت اختاً هي زوجة كان لها النصف والربع والباقي يرد عليها بالقرابة اذا لم يكن مشارك ولو منع أحد السبيين الآخر ورث من جهة المانع والا بهما كبت هي اخت من ام تراث من جهة البنت خاصة وكذا بنت هي بنت بنت لها نصيب البنت خاصة وكذا عمة هي اخت من أب أو عمة هي بنت عمة وكذا بنت هي بنت بنت وهي بنت اخت ولو لم يمنع ورث بهما كجدة هي اخت وأما المسلمون فلا يتوارثون بالاسباب الفاسدة اجماعاً فلو تزوج بمحرمة عليه أما بالاجماع كالام من الرضاع أو على الخلاف كأ أم المزي بها والبنت من الزنا سواء اعتقد الزوج الاباحة أو لا ويتوارثون بالانساب الفاسدة فان الشبهة كالعقد الصحيح في التحاق النسب به فلو تشبهت بنت المسلم عليه بزوجه أو اشتراها وهو لا يعلم بها ثم وطئها واولدها لحق به النسب واتفق مثل هذه الانساب وكان الحكم كما تقدم في المجوس **الفصل الخامس** في ميراث الفرفى والمهدوم عليهم اذا مات اثنان فصاعداً بسبب كهدم أو (متن)

النسب والسبب جميعاً **قوله** **﴿** بالامومة **﴾** وأما الزوجة فلا يرد عليها بها حتى عمد القاتل بالرد على الزوجة ان انفردت **قوله** **﴿** ورث من جهة المانع خاصة **﴾** اذا اجتمع هالكسبيان للارث وكان أحدهما يمنع الآخر ورث من جهة المانع على الاول وان كان فاسداً والاخر صحيحاً الا على القول باشتراط الصحة وان لم يمنع ورث بهما وسيعيده مرة أخرى حيث يقول ولولم يمنع ورث بهما **قوله** **﴿** وكذا عمة هي اخت من أب **﴾** مثاله تزوج زيد بأمه وله ابن فأولدها بنتاً فهي عمة الابن وأخته **قوله** **﴿** وعمة هي بنت عمة **﴾** مثاله زيد له بنت وان والابن أولاد فزوج زيد بينه فأولدها بنتاً فهي أخت الابن وبنت أخته وعمة أولاد الابن وبنت عمتهم **قوله** **﴿** وكذا بنت هي بنت بنت الى آخره **﴾** مثاله تزوج زيد بأمه فأولدها بنتاً ثم تزوج البنت فأولدها بنتاً فكانت هذه البنت بنتاً له وبنت بنته وبنت أخته **قوله** **﴿** كجدة هي اخت **﴾** كأن يتزوج زيد بنته فيولدها بنتاً ثم يتزوج البنت فيولدها ولداً اسمه زيد فأما البنت جدة زيد وأخته **قوله** **﴿** وأما المسلمون الى آخره **﴾** لما لم يكن في المسلمين سب فاسد لان نسب الشبهة صحيح يتوارثون به نبه على الاسباب الفاسدة بالاجماع كالأم من الرضاة وغيرها أو على الخلاف كأ أم المزي بها والبنت من الزنا وهذا منه تصريح بأن البنت من الزنا محل خلاف وليس كذلك بل نقل الاجماع جماعة على ان البنت من الزنا لا يجوز تزويجها وانما وقع الخلاف في مشأ التحريم فالشيخ وجماعة ان منشأ كونها بنتاً لغة وعرفاً وقد حرم نكاح البنت وايضاً ان الزاني بالأم يحرم عليه البنت وهو هنا كذلك والشيخ أبو عبد الله على ان المنشأ أنها كافرة وقد نهينا عن نكاح الكوافر والحق ما قاله الشيخ رحمه الله نعم قد اختلفوا في أم المزي بها فالاكثر أنها تحرم عليه لصحيح محمد عن أحدهما عليها السلام وذهب المفيد والمرضى وأبو عبد الله والحق الى عدم الحرمة استناداً الى قوله جل شأنه أحل لكم ما وراء ذلكم وإلى رواية هشام بن المنثى **قوله** **﴿** سواء اعتقد الزوج **﴾** يمكن ارادة التعميم ليشمل الروحة أيضاً **الفصل الخامس في ميراث الفرفى والمهدوم عليهم** **قوله** **﴿** سبب كهدم أو

غرق أو شبههما على رأي واشتبه تقدم موت احدهم وتأخره ورث بعضهم من بعض بشروط (الاول) ان يكون لم او لاحد مال فلو لم يكن هناك مال لاحد لم يكن ميراث (متن)

غرق أو شبههما على رأي ﴿ هنا امران الموت لسبب غير الفرق والهدم كالقتل والحرق ونحوهما والموت لا لسبب كحسف الانف أما (الاول) فقد وجدت الاصحاب رضي الله تعالى عنهم على ثلاث فرق بعض على الحاق القتل والحرق ونحوهم من ذي السبب بالفرق والمهدوم عليهم وبعضهم على العدم وبعضهم على التوقف (اما للمحققون المصرحون) فالنفيد في المقنة وأبو الصلاح وابن حمزة في الوسيلة والمحقق الطوسي في الطبقات وأبو علي والقاضي وابن سعيد على ما نقل عن هؤلاء الثلاثة والذين ظهر منهم ذلك فالشيخ في النهاية بل عبارتها صريحة في ذلك والمبسوط وأبو يعلى في المراسم وأبو عبد الله في السرائر ونسبه في الكشف تارة الى الشيخين وأبي الصلاح والتأخر والاتباع يريد اتباع الشيخ وتارة الى الى فتوى الاكثرين يريد بحسب الظاهر قدماء الاكثرين (وأما المقتصرين) فجاهير المتأخرين وبعض القدماء وهم على قسمين فبعضهم صرح وبعضهم ظهر منه ذلك (والمصريحون) على قسمين بعض اقتصر على متن الخبر وآخرون تعدوا الى ما يشبهه من دون خروج عن الفرق والهدم ويأتي بيان ذلك أما من اقتصر على متن الخبر فالصدوقان على ما نقل والآبي حيث اقتصروا في الهدم على البيت دون الجدار (وأما من تعدى) فمن صرح فهم المصنف في التحرير والارشاد والمختلف وولده في الايضاح وأبو العباس في المقتصر دون المذهب والشهيدان في الدروس والروضة والصيمري في غاية المرام والمحقق الثاني في تعليق النافع والارشاد وصاحب المجمع والكفاية والمفاتيح وملا مراد في تعليق الفقيه وصاحب الوسائل (وأما) من ظهر منهم ذلك فهم السيد ابن زهرة والشهيدان في اللمعة والمسالك ونسبه في المسالك الى المعظم وفي (الكفاية) الى مذهب الاصحاب وقد عرفت مذهب جواهر القدماء فلمها أراد متأخري الاصحاب رضي الله تعالى عنهم جميعاً (وأما المتوقفون) فهم المحقق في كتابه وأبو العباس في المذهب والمصنف في التبصرة والفاضل عبيد الدين في كنز الفرائد وصاحب التنقيح وبعض من علق على القواعد من المتأخرين (وأما الثاني) وهو الموت لسبب كالموت حتف الانف فقد ادعى في المسالك على عدم ثبوت هذا الحكم فيه الاجماع ونقل حكايته عن جماعة والفاضل العميدي نفى عنه الخلاف كما يظهر ذلك أيضاً من الايضاح والفاضلان الاردبيلي والخراساني قلا حكايته (قلت) من لحظ كتب الاصحاب وأمعن النظر فيها ظهر له ان جريان هذا الحكم فيه ظاهر كثير من الاصحاب وصريح بعض اما المصريح فابو الصلاح وابو علي على ما نقل عنه وأما من ظهر منه ذلك فالنفيد في المقنة والشيخ في النهاية والمبسوط والمحقق الطوسي في الطبقات وابن ادريس في السرائر والقاضي في المذهب على ما نقل عنه بل ربما لاح من المراسم اما النفيد فقد قال في المقنة مانعه ولو مات جماعة يتوارثون بغير غرق ولا هدم في وقت واحد لم يورث بعضهم من بعض فالتقييد في وقت واحد مما يظهر منه قصر الحكم على صورة الاقتران وهو ظاهر في ثبوت الارث ان لم يقترنا ان ماتا حتف الانف وقريب من ذلك عبارة النهاية والمبسوط والسرائر والمذهب قالوا ومتى ماتا حتف أنفسهما لم يورث بعضهما من بعض بل يكون ميراثهما لورثتهم الاحياء لان ذلك انما يجوز في موضع يشبه فيه الحال فيجوز تقديم موت أحدهما على الآخر وقضية التعليل ان التوارث انما يكون فيما يشبه فيه فيجوز تقديم موت كل منهما على الآخر لا فيما علم الاقتران بل عبارة النهاية في أول البحث كادت تكون

صريحة في ذلك كما به اليها المحقق وغيره وقريب من ذلك عبارة المراسم حيث قال واستثني من ذلك من مات في وقت واحد ومن لم يجد التأمل في هذه العبارات يفهم منها ان المراد منها انه مع الموت حتف الانف لا يثبت الحكم كما فهم منها كذلك اليوسفي مع انه بعد أسطر أشار الى انه مذهب الاكثرين حين بين وجه تردد المحقق رحمهما الله تعالى قال أعني الأبى من ان الاصل عدم التوارث ترك العمل في الفرق والمهدوم عليهم للدليل وعمل به في الباقي لكن المصنف نظر الى قوى الاكثرين انتهى وأنت تعلم ان المحقق (١) انما قال مانصه وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الفرق والمهدم تردد وغير سبب الفرق والمهدم هو الموت حتف الانف أو الموت اسبب آخر غيرهما أي غير الحرق (٢) والمهدم نعم لوقال لسبب غير الفرق والمهدم لخص الثاني فقد اعترف هذا الفاضل بان من أثبت الحكم في غير السببين انما هم الاكثرون من دون فرق بين كون الغير موتا حتف أنف أو قتلا أو حرقا أو نحو ذلك (حجة الاولين) وهم الملحقون بالسببين غيرهما من الاسباب ما عدا حتف الانف ان العلة هي القتل لسبب مع الاشتباه أو العلة مطلق الاشتباه ويدل على ذلك ما رواه الحميدون الثلاثة عن عبد الرحمن بن الحجاج الثقة كما هو الظاهر بطرق متعددة وفيها الصحيح والمعتبر الذي كالصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأته عن بنت وقع على قوم مجتمعين فلا يدري أيهم مات قبل فقال يورث بعضهم من بعض قلت ان أبا حنيفة أدخل فيها شيئاً قال وما أدخل قلت رجلين آخرين أحدهما مولاي والآخر مولى لرجل لاحدهما مائة الف درهم والآخر ليس له ركبة في السفينة ففرقا الحديث وجه الاستدلال ان الراوي انما سئل أولاً عن الهدم فلما أجابه عليه السلام فهم طرد الحكم في الفرق وأقره الامام عليه السلام على ذلك فتأمل فمن قال بأن منصوص العلة المصرح بها أو المسمى اليها دون المستنبطة حجة ولا سيما اذا اشتملت على المناسبة تمين عليه القول بمرريان الحكم في الجميع خرج عنه الموت حتف الانف بالاجماع الذي ادعوه في المقام أو بخبر القداح المنحصر بالشبهة ان لم يثبت اجماع ولا يصح لمن قال بحجية منصوص العلة ان يقول انما منع ان العلة مطلق الاشتباه أو الاشتباه مع القتل مستنداً الى جواز ان تكون العلة انما هي الاشتباه المستند الى أحد السببين المخصوصين لان ذلك يجري في أكثر العلل المنصوصة بل في جميعها فيكون قاتلاً بعدم الحجية نعم هذا يصح لمن أنكر الحجية وكثير من ذهب الى عدم اللاحق وبعض من تردد قاتلاً بعدم حجية منصوص العلة أو يشترط فيه القطع كما هو ظاهر المحقق (فان قيل) لعل المراد انما لانفهم العلة هنا لعدم ظهور ماهو علة في نفس الامر بل يظهر انها اشارة والامارة ليست باعثة (قلت) هذا خلاف ما صرحوا به لانهم يعترفون بالعلة ويخصونها كما في المختلف وغيره على ان العلة في الاخبار موصى اليها أيما لا يكاد يحوم حوله اشتباه ولا انكار والاقصا فيها جميعاً على السببين المذكورين ليس قصراً للحكم عليهما بل لانها نارة صدرت جواباً عن سؤال وأخرى حكاية قضية وقعت (واما ما رواه) في الايضاح عن قتلى البمامة وصفين والحرة من انه لم يورث بعضهم من بعض فيجاب عنه بانه لم يثبت ولم أيضاً ان يحتجوا بأن سقوط الحكم وقصر

(١) لا يخفى ما في الاستشهاد بكلام المحقق لتصريحه في الشرائع قبل العبارة المنقولة وفي النافع بعدها بأنه لو كان الموت لاعتن سبب سقط هذا الحكم ولم يتوارثا وكان ميراث كل لورثته (محسن)

(٢) كذا في نسخة الاصل والظاهر الفرق

(الثاني) أن تكون الموارثة ثابتة من الطرفين فلو لم تثبت من أحدهما سقط هذا الحكم
كما خون غرقى ولا حدهما ولد (الثالث) أن يكون الموت بسبب كالغرق والهدم والاقرب في
غيرهما من الاسباب ثبوت الحكم فلو ماتوا لا بسبب كحف أنفهما سقط هذا الحكم (متن)

الارث على الاحياء مشروط بعدم وجود من هو أقرب منهم عند وفاة الموروث ولم يعلم ذلك والشك
في الشرط يقتضي الشك في المشروط ثم لم ان يقولوا انه كان الواجب على من لا يعتمد
منصوص العلة ان يقصر الحكم على مورد النص وهو البيت والسقف في الهدم وغرق السفينة
في الغرق كما صنع الصدوقان واليوسفي فلا يعتمدون الى من وقع عليهم الجدار أو الحائط أو أنهار عليهم
تراب المدن أو أباره كما في معادن الحديد أو وقعت عليهم الشجرة العظيمة أو خر عليهم الجبل العظيم
ولا يمتد الى غرقى غير السفينة اللهم الا ان يدعي القطع في هذه الاشياء دون غيرها فليتأمل ومن
هنا تلم حجة القاتنين بطرد الحكم حتى في حنف الانف ويحيون عن خبر القداح (١) بالضعف تارة
والمخالفة للمعروف من المذهب أخرى أو يحملونه على الاقتران والاجماع لم يثبت عندهم كما تقدم بيانه
ويستندون الى مثل ما استند اليه الاولون من أن الشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط والى
حبر عبد الرحمن المتقدم هذا أقصى ما يستدل به لهؤلاء وقد ظهر مما ذكرنا حجة المقتصر على عين
النص وشخصه وما يرد عليهم (عليهما حل) وأما المقتصر على السببين المحصوين (فجبتهم) هي ان
الاصل عدم التوارث لعدم العلم ببقاء أحدهما بعد الآخر كما هو شرط الارث والشك في الشرط يقتضي
الشك في المشروط خرج منه الغرق والمهدوم عليهم للنص وبقي الباقي تحت الاصل مؤيدا ذلك بخبر
القداح ورواية الايضاح وضعفها منجبر بالشهرة وقوى المعظم وموافقة الاصل ومخالفة العامة بل نقل
الاجماع على ما أفاده خبر القداح كما عرفت وأنه لو اطردهم الحكم لشاع وذاع ولا أقل من ان يرد فيه
بخصوصه خبر واحد وانت اذا لحظت حجة الاولين علمت حار دلة هاو لاي. واما الاخير فيقولون
في رده اما يكفي في الورود جميع اخبار الباب المشتعلة على العلة الباعثة الجامعة لجميع شرائط الحجة
أثرون انه لا بد ان يصل اليكم في كل حكم خبر صحيح صريح مع ما ترونه من توفر الفتنه وشدة المحنة
وكثرة التفتية بقي هنا مسئلتان (الاولى) اذا غرق اثنان متوارثان وعلم سبق موت أحدهما ثم نسي إيهما
هو (الثانية) ان يعلم ان أحدهما سبق ولم يعرف بعينه والظاهر انه يتعين في هذين القرعة لأنها لكل
امر مشتب (وعساك تقول) هلا اعتبروا القرعة فيما عدا السببين المحصوين حتى اختلفوا فيه هذا
الاختلاف (قلت) لعل السر في ذلك ان القرعة انما تكون فيما اذا ثبت الحق واشتبك كاذبنا من
المثاليين وأما فيما اذا ماتا قتل او حرق او نحو ذلك فليس كذلك لاحتمال المقارنة فلا أرث لاحدهما
عن الآخر قوله ﴿فلو ثبتت من أحدهما سقط هذا الحكم﴾ كما صرح به في (المبسوط والنهاية
والفنية والسرائر والشرائع والنافع والتحرير والدروس واللغة والمسالك والروضة) وغيرها للاجماع كما
في الفنية ولان الحكم ثبت على خلاف الاصل فيقتصر فيه على اليقين المنصوص والذي ينبغي ان
يقال انه ان ثبت الاجماع فلا نزاع والافهموم النص يشمل ما لا فرق بينه وبين ما اذا لم يكن

(١) خبر القداح ان أم كلثوم ماتت هي وولدها زيد بن عمر ولم يورثها أمير المؤمنين عليه السلام

(منه قدس سره)

(الرابع) ان يشقبه تقدم موت أحدهما فلو علم السابق او الاقتران بطل الحكم ومع الشرائط يرث بعضهم من بعض من تلاد ماله دون طارفه وهو ما ورثه من ميت معه على الاصح لما روي من أنه لو كان لاحدهما مال صار لمن لا مال له ولا تورثه مما ورث منه يؤدي الى فرض الحياة بعد الموت وهو ممتنع عادة وهل يجب تقديم الاضعف في التورث قيل نعم (متن)

لاحدهما مال بحسب الظاهر وبمعضده ما قررناه في حجة من طرد الحكم من أن الشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط اذ سقوط الحكم وارث الاحياء مشروط بعدم وجود وارث أقرب منهم عند وفاة المورث ولم يعلم يحصل الشك في الشرط وكذا الحال لو كان أحد الفريقين كافرا أو رقا هذا مقتضى النظر الا اني تبعت فما رأيت مخالفا سوى ما نقله المحقق الطوسي في الطبقات عن قوم ثم قال والاول أقرب ثم قال ويمكن أن يستدل عليه بالأجماع انتهى قدس قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ يرث بعضهم من بعض من تلاد ماله دون طارفه وهو ما ورثه من ميت معه على الاصح ﴾ البحث في هذه المسئلة يستدعي تقديم البحث في انه هل يجب تقديم الاضعف أم لا لكمال ارتباطها بها كما ستعلم ان شاء الله تعالى فنحن تقدم البحث في الثانية وعقد تعرض المصنف لها تستفي عن ذكرها (فقول) القول بوجوب تقديم الأضعف في الارث هو خيرة المقسة والتهاية والمبسوط (١) والسرائر والوسيلة والتبصرة واللمعة وتعليق الفقيه وهو ظاهر الفقيه والمراسم والمسالك والروضة وغاية المرام والوسائل وهو المحكي عن المنع والجامع ونسبه في غاية المراد الى المحقق وصاحب الكفاية اليه في النافع وهو عجيب ونص في (الشرائع والنافع والكشف والغنية والتحرير والارتداد) على ما فهمه الشهيد والمختلف وغاية المراد وتعليق النافع والكفاية على عدم الوجوب وهو الظاهر من أبي الصلاح في الكافي حيث قال والاولى وربما لاح من الطبقات والتتبع وهو المحكي عن الایجاز والاصباح وعن القطب علي بن مسعود وما زيد في الايضاح وكثر الفوائد والمهذب والمقتصر والمفاتيح وتعليق القواعد على ذكر المذهبين من دون ترجيح (احتج الاولون) بما رواه محمد في الصحيح عن أحدهما عليها السلام بقول الصادق عليه السلام في خبر البقاي وعبيد بن زرارة وتورث المرأة من الرجل ثم (٢) يورث الرجل من المرأة ولعله الى هذا أشار في المبسوط والسرائر بقوله روى أصحابنا قالوا ثم للترتيب حقيقة ووقعها في سياق جواب السؤال عن الواجب مما يحكم عليها بوجوب ارادة الترتيب منها والواو كما في الروايات الأخر لا تنافي الترتيب بل يجب حملها عليه كما هو الشأن في كل مطلق ومقيد (والجواب) ان الاحتمالات في المقام ثلاثة واحد لم واثان عليهم وهي الترتيب في المرتبة والترتيب في الارث والترتيب في الاخبار بمعنى ترتيب الخبر على الخبر وهو شائع ذائع وقد وقع في كلام الله عز وجل كقوله تعالى (إلا من تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى) وقوله عز ذكره

(١) عبارة المبسوط هكذا ولا يتغير بالتقديم حكم الا انا اتبعنا الاثر في ذلك

المصنف في المختلف قائل بالوجوب في ذلك الشق في غاية المراد (منه قدس سره)

(٢) قال في الجمع لم توجد ثم الا في رواية واحدة وهو عجيب لاني وجدها في ثلاث روايات

(منه قدس سره)

وجل اسمه (ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة أيام ثم استوى على العرش) والاهتداء
 قبل التوبة وخلق العرش والاستيلاء عليه قبل خلق السموات الى غير ذلك مما ورد فيه جل شأنه وفي
 الخطب والاشعار وأصل العدم وأصل البرائة واستصحابها المسمى باستصحاب حال العقل وأصل
 الاباحة أدلة حق وشواهد صدق على عدم ارادة وجوب الترتيب في الارث وكأن من ذهب الى
 الاستحباب إنما كان خوف الغاء النص وقد ظهر ان لا انفاء فلا وجوب ولا استحباب على ان من
 أوجب التقديم مطالب بالحكمة والفائدة وهي معدومة على المشهور وعلى خيرة المفيد وسائر سوا. قدما
 الاضعف أو أخرناه وما ذكره المصنف والمحقق وأبو العباس والشهيد الثاني والصميري وغيرهم من ان
 الفائدة تطهر على مذهب المفيد فلم يظهر لي وجهه لأنه ان كان المراد ان الثمرة هي التوريث مما ورث
 منه فهلا قدم الاقوى ويكون الثمرة التوريث مما ورث منه وان كان مرادهم بالثمرة التفاوت في الارث
 كما هو الظاهر فلا شك في حصوله على مذهب المفيد كما لا شك في عريانه عن الحكمة أيضاً بحسب
 الظاهر على انه يلزمهم مثله حرفاً بحرف فيما اذا زادت الفرق عن اثنين كما فيما اذا غرق الأبوان والابن
 فانه لا شك في حصول التفاوت في تقديم الاضعف وتأخيريه على المذهب المشهور ويأتي لهذا زيادة
 ايضاح عند تعرض المصنف له انشاء الله تعالى ثم انا ان سلطنا دلالة الاخبار على وجوب التقديم فلا
 نسلم ذلك في جميع مراتب الورثة بل في الزوج والزوجة فقط اقتصاراً على المتيقن فيما خالف الاصل
 اذ قد يكون السبب مجرد الزوجية دون الضعف واذا تحصل ان هذا القول في غاية الضعف فلنرجع
 الى البحث في المسئلة الاولى (فنقول) قول المصنف رحمه الله على الاصح اشارة الى خلاف المفيد
 في المقنعة وتلميذه أبي يعلى في المراسم وحكاية في تلخيص الخلاف عن كثير من العامة (احتج المفيد)
 في المقنعة فيما اذا غرق الأب والابن بان سهم الابن في الاصل أقوى من سهم الأب وهي حجة
 لا يتغير بها حكم (احتجوا) له بمعوم الاخبار وبوجوب تقديم الاضعف في الارث ولا فائدة له الا
 القول بتوريث الوارث الثاني مما ورث منه الاول دون العكس وبانه لولا ذلك لزم في أخوين متساويين
 لاحدهما ألف دينار والآخر درهم حرمان ورثة من له المال فانه ماله بأجمعه ما سوى الدرهم الذي ورثه
 يصل الى ورثة صاحبه الذي ليس له مال سوى الدرهم وأنت تعلم ان المعوم مخصوص بالاخبار المتضافرة
 الصحيحة الصريحة وقد عقد لها في الوسائل باباً على حدة وهي عمدة مستند الاصحاب (وأما) وجوب
 تقديم الاضعف قد عرفت الحال فيه بما لا مزيد عليه وانه يجب لو سلم قصره على الزوج والزوجة سلطنا
 ولكن نقول يجب العلم بالفائدة فان كثيراً من حكم الاحكام خفي علينا خصوصاً في المقام على انها
 لا تتم فيما اذا كان الوارث لها شخص واحد كالامام عليه السلام ثم ماذا يقول مع التساوي في الارث
 على انه مطالب بالفائدة فيما ذهب اليه وقد علمت انه لا يتغير به حكم ولا يثمر فائدة كما صرح بذلك
 في المبسوط وغيره (وأما الثالث) فتعوض عليه في خصوص مثاله هذا فيقال له على ما ذكرتم يلزم ان
 يصير الحاكم ولا يدرى أيقدم على منع بعض الورثة ويخص ورثة الآخر بمال كثير من دون سبب
 شرعي لانه على ما نذهبون اليه أيهما قدم يكون ورثة الآخر ممنوعين ولا اتفاق هنا قائم على التخير في
 التقديم اللهم الا ان يخص الحكم بما اذا كان هناك تفاوت في الارث ولا قائل بالفصل على ان في
 الاخبار مقتناً وبلاغاً مضافاً الى ان الارث انما هو في تركة الميت وما ورثه غير ما تركه فلا توارث
 فيه ولو ثبت فيه التوارث لزم عدم انفصال القسمة أبداً في اكثر الصور كالتساوي أو لزوم الترجيح

من دون مرجح فلا مناص حين التساوي عن أحد الامرين فبطل ما اعترض به الشهيد الثاني وغيره على الشيخ وغيره بأن عدم انفصال القسمة غير وارد أصلاً لأن القائل بهذا لا يحكم بالارث مـ اورث منه لغير الثاني لأن ما ورثه الوارث الاول صار من جلة ماله قبل ان يحكم بموته بخلاف الثاني فإنه حكم بموته والارث منه قبل ان يحكم له بالارث فلا يتوهم أحد انه يعود الى الارث مرة ثانية انتهى نعم يرد على من عهم الابرار ولم يقرنه بلزوم الترجيح من دون مرجح وكثير منهم ذكره ومن اقتصر فراحه ماذ كرنا من لزوم ذلك في حالة التساوي فلا مناص عن عدم الانفصال أو لزوم الترجيح من دون مرجح والامر واضح نعم ما أورده المحقق وجماعة من انه يستلزم فرض الواحدية مبنياً في وقت واحد غير وارد لانه فرض واعتبار ولا حاجة بنا الى ان نقول في الرد على المحقق انه مشترك الالزام كما عارضه بذلك عنه جماعة وأجاب عنه (١) آخرون بالفرق بين الامرين لانا اذا فرضنا موت أحدهما وحياة الآخر بعده قطعنا النظر عن هذا الفرض وأغضينا عنه بالكافية ثم نفرض موت الآخر وحياة الاول بخلاف الحال في تورثه مما ورث منه فإنه يلزم حين فرض موت الاول وحياة الثاني موت (٢) الثاني وهذا الفرق لا بأس به لحصول الفرق به في الجملة الا اما في غنية عنه بانه مجرد فرض واعتبار في الامرين هذا ودعوى الاجماع في المقام غير مستنكرة كما في الغنية وظاهر السرائر اذ لم يقل له خلاف عن غير المفيد وتلميذه وخولفاً في النهاية والمبسوط والخلاف كما في تلخيصه والكافي لابي الصلاح والوسيلة والغنية والسرائر والطبقات والشرائع والنافع وكشف الروز والمختلف والتحرير والارشاد والبصرة والايضاح وكنز الفوائد وتعليق القواعد والدروس واللمعة والمسالك والروضه والمقتصر وعاية المرام وتعليق الارشاد والنافع والكفاية والمفاتيح ولعله مختار عاية المراد لانه لم يتعرض له وأقر المصنف عليه ومثله المذهب والتفقيح وهو المنقول عن القديمين أحمد والحسن والصدوقين محمد وعلي وعن القاضي ولم نجد أحداً نقل في هذه الكتب خلافاً عن غيرها وكلها كما علمت نطقت بخلافها وقد عدت أيضاً انه عقد له في الوسائل باباً على حده أودع فيه سبعة أخبار فيها الصريح الصحيح والحسن والمعتبر وأنه لجار على الاصل موافق للاعتبار (وليعلم) انه قد وقع في كثير من عبارات الاصحاب حين الاشارة الى خلاف المفيد عطر الله مرقدته ما لفظه أو قريب منه من دون تفاوت ولا يرت الثاني مما ورث منه الاول والظاهر ان مرادهم بالثاني الثاني الذي فرض موته أولاً وبالاول الوارث الذي فرض موته ثانياً وحينئذ تنطبق العبارات على رد المفيد وسلازلانك قد علمت انها يذهبان رحمهما الله تعالى الى ان الميت المفروض موته أولاً يرث مما ورث منه الثاني دون العكس الا اني وجدت الشهيد الثاني عطر الله مرقدته في الجنان في شرح عبارة اللمعة فسرته الثاني بالمفروض موته ثانياً وقد عبر فيها الشهيد عين العبارة التي ذكرناها قالا أغني الشهيدين ولا يرث الثاني (٣) المفروض موته ثانياً مما ورث منه الاول وعلى هذا التفسير لا تكاد تنطبق على الرد على المفيد الا بتكليف بعيد كأن تجعل الثاني مفعولاً مقدماً على فاعله وهو الاول أو تجعل الثاني فاعلاً والمفروض مفعولاً لا نعمتا وانها بمكانة من البعد (والمراد بالتلاد) في كلام المصنف المال القديم يقال تلادوتلبد

(١) أي عن المحقق (٢) فاعل يلزم (٣) هذه عبارة اللمعة والروضة معا (منه قدس سره)

ولا ثمرة الا على التوريث من الجميع فلو غرق الزوجان فرض موت الزوج أولاً فللزوجة نصيبها منه ثم يفرض موتها فيأخذ نصيبه من تركتها الاصلية لاماً ورثته منه ولو غرق أب وابن ورث الأب نصيبه ثم يفرض موت الأب فيرث الابن نصيبه من ماله لاماً ورثه من الابن وما يرثه كل واحد من الآخر ينتقل الى ورثته الاحياء خاصة (متن)

ومتلد والطارف الحادث ﴿ قوله ﴾ (ولا ثمرة له الا على التوريث من الجميع) كذا قال جماعة من الاصحاب وقد بينا ان مرادهم انه لا تنفير في الحكم ولا تفاوت في الارث الا على مذهب المفيد وانه لمطالب بوجه الحكمة والفائدة كما طالب هو بذلك من ذهب الى تقديم الاضعف من دون حكم بتوريث الجميع وقد قلنا هناك ان التفاوت في الارث في تقديم الاضعف كما يجبي على مذهب المفيد يجبي على المذهب المشهور فيما اذا زادت الفرق عن اثنين كما فيما اذا غرق أبوان وولدهما فان علنا المسئلة على تقديم الاضعف في الارث نفرض ان الولد مات أولاً ثم الأب ثم الأم فاذا فرضنا موت الولد ورث أبواه جميع ماله ثم اذا فرضنا موت الأب ورثه الابن والام الا ان الابن لا يرث مما ورثه منه أبوه فيرث من تلاد ماله فقط وأما الأم فانها ترث من زوجها الثمن من تلاد ماله وبما ورثه من الابن ثم نفرض موتها فيرث الابن منها من تلاد ماله ومن ثمنها التي ورثته من أبيه الذي هو زوجها ويرث الأب منها الربع من تلاد ماله وبما ورثته من ابنتها دون ما ورثته منه أي من الزوج لانه لا يرث أحد من أحد من ماله الذي ورثه منه على المشهور نعم يرث مما ورثه من غيره فالذي بقي عند المرأة لورثتها في هذا الفرض انما هو ما ورثته من الولد أعني الثلث بعد ان أخذ الزوج ربه فيبقى لها ثلاثة من أربعة من اثني عشر واذا عكسنا الأمر وفرضنا موت الاضعف فالأضعف يفرض موت الأم أولاً ان كانت أضعف فيأخذ الاب والأبن جميع تركتها ثم يفرض موت الابن فتأخذ من تلاد ماله ثمناً مما ورثه منها ثم يفرض موت الابن فتأخذ من تلاد ماله وبما ورثته من أبيه ثلثاً لا بما ورثه منها فقد حصل عندها لورثتها من الأب ثمن ومن الابن ثلث فقد تفاوتت الفرضان تفاوتاً كثيراً لانه حصل لها في هذا سهم من ثلاثة وثمن من ثمانية اللهم الا أن يقصروا الحكم على الاثنين الا انهم قالوا اذا تكثرت الفرق لم يتغير الحكم أو يقولوا بتعدد فرض موت المفروض موته أولاً أضعف كان أو غيره بعدد من فرض موته بعده الا أنهم ذكروا الامثلة وبينوا التوريث مرة واحدة على انه يلزمهم الحال الذي ذكروه في رد مذهب الشيخ المفيد رحمه الله أو يقولوا بعدم الارث الا من تلاد المال لا بما ورثه منه أو من غيره وفيه انه على هذا أيضاً تفاوت الحال كثيراً كما يظهر ذلك لمن أمن النظر والذي ينبغي أن يعتمد عليه اعتبار القرعة كما صنعه جماعة من الاصحاب في أمثال هذا المقام على مذهب المفيد منهم المصنف والشهيد ﴿ قوله ﴾ (فلو غرق الزوجان) هذا تفرع على تقديم الاضعف ﴿ قوله ﴾ (لا بما ورثه من الأب) الاولى اسقاط لفظ من أو تبديل الاب بالابن وتدل انه كذا وجد بخط المصنف عطر الله تعالى مرقدته فيحتمل بعيداً أن يكون إشارة الى لزوم التسلسل فيكون معناه انه لو ورث الابن من الطارف للزم أن يرث مما ورثه من الاب في المرتبة الثالثة فصاعداً ﴿ قوله ﴾ (الى ورثته الاحياء خاصة) لا اليهم والى الذي غرق معه ولا اليه فقط وان كان أولى منهم فأمل ﴿ قوله ﴾

ولو كان كل منهما أولى بالآخر من الأحياء كالأخوة للأب والابن من غيره انتقل مال كل واحد منهما إلى صاحبه ثم ينتقل إلى ورثته الأحياء فيرث الأب مال الابن أجمع ثم ينتقل عن الأب إلى أخوة الأب نفسه وينتقل مال الأب الأصلي إلى الولد ثم عنه إلى أخوة الولد فيرث أخوة كل منهما مال الآخر وإن كان لهما أو لاحدهما شريك في الميراث كأن يكون للأب أولاد أخرى وللولد أولاد فلا بد سدس تركة الابن تأخذه الأحياء من أولاده ويأخذ أولاد الابن خمسة أسداس تركته ثم يفرض موت الأب فيأخذ الابن نصيبه ينتقل إلى أولاده وبقي تركة الأب لباقي أولاده ولو كان الفريقان متساويين في الاستحقاق كاخوين غرقا لم يقدم أحدهما في التوريث وانتقل مال كل واحد إلى الآخر فإن لم يكن لهما وارث فالمرأان للأمام وإن كان لاحدهما وارث كجد من أم انتقل ماصار إليه من أخيه إلى وارثه وانتقل ماصار إلى الآخر إلى الإمام وعلى المذهب الضعيف ينبغي استعمال القرعة مع الفائدة كاخوين من أب لكل واحد منهما جد لأم ولاحدهما مال دون الآخر فانه يقرع في المتقدم في الميراث فإن خرج ذو المال لم يرث من أخيه شيئاً لكن إذا فرض موته بعد ذلك أخذ أخوه ثلثي تركته وانتقلت إلى جده وأخذ جده ذي المال الثلث خاصة وإن خرج المعدم ورث ثلثي مال أخيه ثم يفرض موته فيرجع إلى أخيه ثلثا ما ورثه منه لجده ذي المال سبعة أسهم من تسعة (متن)

﴿ كالأخوة للأب والابن من غيره ﴾ أي وكالأخوة للابن من غير الأب كما إذا غرق الأب والابن وللأب أخوة هم أعمام الابن وللابن أخوة من غير أبيه بل من أمه فقط ﴿ قوله ﴾ ﴿ يأخذ الابن نصيبه ﴾ أي الذي حصل له من التركة بالنسبة إلى بقية الأولاد فإن كانوا ثلاثة فله الربع أو خمسة فله السدس وهكذا ﴿ قوله ﴾ ﴿ فالمرث للإمام عليه السلام ﴾ والفائدة في الانتقال إليهما أولاً ثم إليه عليه السلام حتى أنهم ما حكموا بالانتقال إليه أولاً أد على التقديرين المسال له إنما هي أمكال تعلق الحقوق الواجبة بالأصل والعرض بذمتهم أو ذمة أحدهم فيقل ليصرف فيها ثم ينتقل الباقي إلى الإمام عليه السلام ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كان لاحدهما وارث كجد من أم ﴾ فرض المسئلة في المتساويين والظاهر أن لا اختصاص لهذا بالتساويين كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ ﴿ وعلى المذهب الضعيف ﴾ وهو تعميم الإرث للطارف والتلبد كما هو مذهب الشيخ المفيد ومراده بقوله مع الفائدة أنك تستعمل القرعة إن أفادت كما في المثال ولا فرق فيه بين أن لا يكون لاحدهما مال كما ذكر المصنف وبين أن يكون لهما تساوي في قدره أو اختلافاً لأن جده المتقدم بالموت يفوز بالثلث وثلثي الثلثين وجد المتأخر يفوز بالثلث وثلث الثلثين والذين ورثهما من المتقدم ﴿ قوله ﴾ ﴿ لم يرث من أخيه شيئاً ﴾ لأنه لم يجد عنده شيئاً ﴿ قوله ﴾ ﴿ وانتقلت إلى جده ﴾ أي انتقل الثلثان اللذان أخذهما من تركة ذي المال فكانا تركة للمعدم فلذا قال انتقلت ولو قال وانتقلا إلى جده لكان أظهر ﴿ قوله ﴾ ﴿ فيصير لجده ذي المال سبعة أسهم من تسعة ﴾ لأنه أخذ ثلاثة أولاً وأربعة ثانياً لأنه جتمع لجده ثلث أصل ماله وهو

ولجد المعدم سهران فظهرت الفائدة ولو كانت الفرقى أكثر من اثنين يتوارثون فالحكم كذلك تفرض موت أحدهم وتقسم تركته على الاحياء والاموات معه فما يصيب الحي يعطى وما يصيب الميت معه يقسم على ورثته الاحياء دون الاموات وهكذا تفرض موت كل واحد الى ان تصير تركات جميعهم منقولة الى الاحياء واذا ماتا حتف انقضا واشتبه المتقدم أو علم الاقتران لم يرث أحدهما من الآخر بل كان ميراث كل واحد منهما لورثته الاحياء فلو ماتت امرأة وولدها واشتبه السابق وادعى الزوج موت الزوجة أولاً والاخ موت الولد أولاً كان ميراث المرأة بين الاخ والزوج نصفين وميراث الولد للزوج خاصة وحلف كل منهما لصاحبه وكذا مع علم الاقتران الا انه لا يمين الا ان يدعي أحدهما ويدعي الآخر السبق فيقدم قول مدعي الاقتران مع اليمين ولنذكر هنا أمثلة الفرقى المتكررة (الاول) ثلاثة اخوة لاب فهدم عليهم خلف كل واحد منهم أخا لام يفرض موت كل واحد منهم فيصير كمن خلف أخا لأم واخوين لأب (متن)

ثلاثة من تسعة وثلاثا ثلثيه وهو اربعة لان الستة ثلث التسعة والاربعة ثلث الستة وذلك سبعة أنساع ولجد المعدم سهران وقد كان له في الفرض الاول ثلثان وتفاوت ما بين الثلثين والتسعين وعلى المذهب المختار ينتقل مال المؤسر الى جده وجد أخيه أثلاثاً لجدته ثلث ولجد أخيه المعدم ثلثان وكذا الحال فيما اذا كان لهما مال فانه يقسم مال كل منهما بين جده وجد أخيه أثلاثاً فقد ظهرت الفائدة وانما تعدم فيما اذا اتحد الوارث واما فيما عدا ذلك فأيهما قدمت فرض موته تكثر نصيب ورثته ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كان الفرقى اكثر من اثنين ﴾ تقدم الكلام في هذا مستوفى ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو علم الاقتران ﴾ لا فرق فيه بين الموت لسبب وبغيره في عدم التوريث اجماعاً واما الاول اعني الموت حتف الانف مع الاشتباه فقد علمت الخلاف فيه ﴿ قوله ﴾ ﴿ وادعى الزوج موت الزوجة اولاً ﴾ تعارض الدعويين من دون بينة مما يورث اشتباهاً فلا حاجة الى قوله واشتبه السابق كما تركه في الارشاد ﴿ قوله ﴾ ﴿ كان ميراث المرأتين بين الزوج والاخ نصفين ﴾ لان الاشتباه يحمل الولد معدوماً فتكون الزوجة غير ذات ولد فيكون للزوج النصف والباقي للأخ ولان النصف للزوج باقرار خصمه لانا اما ان نفرض موتها قبل الولد فله الكل أو بعده فله النصف واما كون ميراث الولد للزوج خاصة فظاهر لا محصار ارثه حينئذ فيه ويحتمل ان يكون للزوج ثلاثة أرباع تركة الزوجة والولد جميعاً وللأخ ربع الجميع لانه مال تداعيا فيه فيدعي أحدهما الكل والآخر النصف والذي وقع فيه التنازع مع التساوي في الحجة انما هو النصف فيقسم بينهما كما هو المعلوم من حال الشارع وقد تقدم مثل ذلك في مسألة الحثى عند قول المصنف يرث نصف النصيبين وهذا الاحتمال قوي جدا واما مع الاقتران فكذلك تركة الولد للزوج خاصة وتركها بينهما نصفين لا تنافي الارث ويفارق الاول في أنه لا يمين هنا اللهم الا ان يدعي الاقتران أحدهما ويدعي الآخر السبق فيقدم قول مدعي الاقتران مع اليمين لاصل عدم انتقال التركة ويحتمل

فيكون أصل ماله اثني عشر لآخيه للآم سهمان ولكل من المتوفين معه خمسة تنتقل منه إلى أخيه لأنه فيكون بعد قسمة تركته الجميع لكل أخ حي سهمان من اثني عشر من أصل تركته أخيه وخمسة أسهم من اثني عشر من تركته كل واحد من الإخوين الباقيين بالانتقال عن أخيه (الثاني) زوجان وابن وبناتان لهما مآو جميعا وخلف الرجل أخا والمرأة أبا والابن زوجة واحدة البنات زوجا يفرض موت الرجل أولا فاصل المال اثنان وثلاثون منها أربعة لزوجته وتنتقل إلى أبيها وأربعة عشر لابنه ولا ينقسم على ورثته إذ ليس لها ربع صحيح فنضرب الأصل في اثنين تبلغ أربعة وستين للزوجة ثمانية وتنتقل إلى أبيها ونصيب الابن ثمانية وعشرون تنتقل منها سبعة إلى زوجته والباقي إلى جده وأربعة عشر لبنتها التي لها زوج ينتقل منها سبعة إلى زوجها والباقي إلى جدها وأربعة عشر للبنت الأخرى وينتقل إلى جدها ثم يفرض موت الابن قبل البنات فيكون أصل ماله اثني عشر لآخيه لزوجته وأربعة لآمه وينتقل إلى أبيها والباقي خمسة لآيه وينتقل إلى أخيه ثم يفرض موت البنت التي لها زوج فيكون أصل ماله ستة ثلاثة لزوجها واثنان لآمها وينتقل إلى أبيها وواحد لآيها وينتقل إلى أخيه ثم تقدر موت البنت الأخرى فيكون أصل ماله ثلاثة واحد لآمها وينتقل إلى أبيها واثنان لآيها وينتقل (متن)

تقديم مدعي سبق لأنه الظاهر لندرة الاقتران ﴿ قوله ﴾ ﴿ فيكون أصل ماله اثني عشر ﴾ لانا نطلب أقل عدد ينقسم بعد اخراج سدسه نصيب وان شئت قلت يكون لحصة اسداسه نصف ﴿ قوله ﴾ ﴿ بالانتقال عنه ﴾ يعني ان الحصة الاسهم التي تنتقل مثلا إلى أخي ريد من أمه ورثها زيد من أخيه لآيه وان شئت قلت بالانتقال عنه إلى أخيه (١) ثم عن أخيه إليه (٢) ﴿ قوله ﴾ ﴿ يفرض موت الرجل أولا ﴾ قد سلف مرارا بيان الحال فيما إذا تكررت الفرقى مثلا واختلفوا في النصف في الارت وعدمه وأما كون أصل ماله اثنين وثلاثين فلانا فنضرب اثنين في ثمانية فالحاصل ستة عشر أخذت الزوجة الثمن اثنين فيبقى أربعة عشر للابن سبعة وللبنات سبعة لا تنقسم عليهما فتتكرر في مخرج النصف فنضرب اثنين في ستة عشر فالحاصل ما ذكر للزوجة أربعة وللابن أربعة عشر لا تنقسم على ورثته لان من ورثته زوجة ونصيبها الربع ولا ربع صحيح للزوجة عشر فنضرب اثنين في اثنين التي هي وفق الأربعة مع الأربعة عشر فالحاصل أربعة وستون ﴿ قوله ﴾ ﴿ فاصل ماله ثمانية وأربعون ﴾ لانك تضرب اثنين في ستة نصيب أبيها فالحاصل اثنا عشر للاب اثنان وللزوج ثلاثة يبقى سبعة لانصف لها ولا ربع ليكون لكل من البنات فنضرب أربعة نصيب زوجها في اثنين عشر فالحاصل ثمانية وأربعون سدسها ثمانية لآيها وأربعة عشر لابنها وأربعة عشر لبنتيها بينهما نصفين لكل واحدة سبعة ولما كانت أحدهما لها زوج كان له نصف سبعة فنضرب الاثنين اللذين هما وفق الأربعة بالنسبة إلى الأربعة عشر في ثمانية وأربعين والذي جاء بالأربعة ان نصف السبعة الذي هو حصة الزوج ربع الأربعة عشر ﴿ قوله ﴾ ﴿ فيكون أصل ماله اثني عشر ﴾ انما كان ذلك كذلك

(١) المتوفى معه (٢) أي إلى الأخ للآم (كذا بخطه قدس سره)

الى أخيه فإلاخ الرجل من تركه زوجته أربعة وعشرون من ستة وتسعين ومن تركه أياه خمسة من اثني عشر ومن تركه بنته التي لها زوج واحد من ستة ومن تركه بنته الأخرى اثنان من ثلاثة جميع ذلك بالانتقال ولا شيء له من الاصل ولأب المرأة من تركها ثمانية وخمسون من ستة وتسعين منها ستة عشر من أصل مالها والباقي بالانتقال ومن تركه الرجل خمسون من أربعة وستين ومن تركه الابن أربعة من اثني عشر ومن تركه البنت التي لها زوج اثنان من ستة ومن تركه البنت الأخرى واحد من ثلاثة جميع ذلك بالانتقال ولزوجة الابن من تركه أياه سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال ولزوجة الابن من تركه أياه سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال ومن أصل تركته ثلاثة من اثني عشر ولزوج البنت من أصل تركتها ثلاثة من ستة ومن تركه أياها سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال (الثالث) اخوان واخت لاب وأم وجد لهم من قبل أبيهم ماتوا كذلك وخلف الجد اخا واختا (متن)

لانه ترك زوجة وأبوين وفريضة اثنا عشر وانما كان أصل مال البنت التي لها زوج ستة لانها تركت زوجا وأبوين وأصل مال البنت الأخرى ثلاثة لانها تركت أبويها فيقتسمان اثلاثاً ﴿قوله﴾ ﴿لا شيء له من الاصل﴾ لان الاخ لا يرث مع الاولاد لتأخر درجته وانما حصل له ذلك بالانتقال الى أخيه ثم منه اليه ﴿قوله﴾ ﴿والباقي بالانتقال﴾ لانه ينتقل منها الى الابن ثمانية وعشرون سبعة منها لزوجته والباقي وهو أحد وعشرون لجده أب أمه وينتقل عنها الى بنتها ذات الزوج أربعة عشر لزوجها نصفها والباقي ينتقل الى جدّها وينتقل عنها الى بنتها الأخرى أربعة عشر تنتقل برمتها الى جدّها اذ لا زوج لها ﴿قوله﴾ ﴿ومن تركه الرجل خمسون﴾ لانه ينتقل عنه ثمانية الى المرأة ثم الى أياها وينتقل عنه أحد وعشرون الى ابنه وسبعة الى بنته ذات الزوج وأربعة عشر الى الأخرى ﴿قوله﴾ ﴿ومن تركه الابن أربعة﴾ تنتقل منه الى أمه ثم من أمه اليه وكذا الاثنان من ستة اللذان ينتقلان من تركه البنت ذات الزوج فانهما ينتقلان منها الى أمها ثم اليه وكذا الواحد الذي ينتقل اليه من تركه البنت غير ذات الزوج ينتقل منها الى أمها ومنها اليه ﴿قوله﴾ ﴿جميع ذلك بالانتقال﴾ وذلك ظاهر لتأخر الجد عن الأباء والاولاد وعدم النسبة بينه وبين الزوج ومن هنا تعلم انا لو لم يفرض أولا موت الرجل أولاً بل فرضنا موته أخيراً لم يحصل لأخيه ارث أصلاً فقد حصل التفاوت الكثير في فرض التقديم والتأخير وكذا لو فرضنا موت الأم أخيراً لم يكن يحصل لايها سوى سدس مالها وهو ستة عشر التي هي سدس ستة وتسعين وقد علمت ما حصل له بسبب فرض تقديم موتها على الاولاد فقد تفاوت الحال وجاء الاشكال والحاصل ان الامر كما قدمنا ان كل صورة فيها قوي وضعيف فمن فرض موته أولاً كان ارث ورثته أكثر وان فرض أخيراً كان أقل بل ربما لم يحصل له ارث أصلاً كما في أخ الرجل هنا وقد بان ان في كلام الشارح الفاضل ولد المصنف رحمه الله مواضع للظن (منها) قوله لم يراع المصنف في هذه المسئلة تقديم الاضعف لانه غير واجب (وأنت خبير) بأنه يقال عليه كما انه غير واجب كذلك

والاخوة ابن اخ آخر لأم فاصل مال الجد خمسة اثنان لكل أخ وواحد للاخت وينتقل جميعا الى ابن اخيهما الحي ولا شيء لآخيه واخته مع وجود اولاد اولاده واصل مال كل واحد من الاخوين خمسة اثنان للجد ولا ينقسم على ورثته فتضربها في ثلاثة يبلغ اصل ماله خمسة عشر منها ستة للجد وينتقل اثنان الى اخته واربعة الى اخيه والباقي للاخ والاخت وينتقل الى ابن أخيها فاصل مال الاخت ثلاثة واحد للجد ولا ينقسم على ورثته فتضربها في ثلاثة تبلغ تسعة ثلاثة منها للجد وينتقل الى اخيه واخته والباقي للاخوين وينتقل الى ابن أخيها فلا ين الاخ جميع مال الجد وتسعة من خمسة عشر من مال كل واحد من الاخوين وستة من تسعة من مال اختيهما جميع ذلك بالانتقال ولاخ الجد الاربعة من خمسة عشر من مال كل واحد من الاخوين واثنان من تسعة من مال اختيهما ولاخته نصف جميع ذلك جميع ذلك بالانتقال ولا شيء للاحياء في هذه الصورة من اصول التركات الا بالانتقال (الرابع) رجل وابن عمه وابنة خاله ماتوا غرقى وخلف الرجل زوجه وابن العم ابن خال وبنت الخال زوجا (متن)

غير جائز من دون قرعة لما عرفت من حصول التفاوت العظيم في التقديم والتأخير فكيف يقدم الحاكم من دون قرعة على منع ورثة البعض بالكلية أو من مال خطير بتأخير فرض موت مورثهم ولو قدم فرض موته لما منعوا من شيء قولك (قوله خ ل) وأيضا فان التقديم والتأخير على قاسم التركة في نفس التوريث وقسمة المال لا على حاسب الفرائض في الكتب لعله وقع سهواً من قلمه الشريف اذ ما كان القاسم ليقسم ولا سيما فيما نحن فيه الا بعد معرفة مقدار ما يستحقه المقسوم عليه من لورثة وقد علمت الحال في المقام ايكون الارث وعدمه باختيار القاسم (ومن العجيب) ما وقع للفاضل العميدي حيث اعترض على المصنف بان الواجب تقديم الاضعف سببا الزوج والزوجة كما ورد به النص والأب والابن كما نص عليه الاصحاب خصوصاً مع فائدة التقديم اذا قيل بقول المفيد وقد علمت ان المصنف رحمه الله لا يلتزم ذلك بل ولعله لا يترف شيء من ذلك كما بيناه ولم ينص على ذلك الا قليل من الاصحاب وهم جماعة تقدم ذكرهم بأسمائهم وأسماء كتبهم التي ظهر منهم ذلك فيها ﴿ قوله ﴾ ﴿ والاخوة ابن الاخ ﴾ أي خلف الاخوة ابن أخ فاصل مال الجد خمسة لان المفروض هنا اخوان وأخت تقسم عليهم التركة للذكرين أربعة ولا شيء لآخ الجد وأخته لانها لا يرثان مع اولاد اولاده والموجود منهم هو ابن الاخ وأصل مال كل واحد من الاخوين خمسة لان الجد كالأخ فكان للاخ اثنان والجد كذلك والاخت واحد الا ان نصيب الجد وهو الاثنان لا ينقسم على أخيه وأخته أثلاثاً فنضرب مخرج الكسر وهو ثلاثة في أصل الفريضة وهو خمسة فالخامس خمسة عشر وأصل مال الاخت ثلاثة لانا نزلنا الورثة منزلة ثلاثة اخوة من جهة واحدة فالذي تحصل ان لابن الاخ جميع مال الجد وهو خمسة تنتقل عن الجد الى الاخوين والاخت وعندهم الى ابن أخيهم وله من مال عمه الاول مثلاً تسعة لان الفريضة كانت خمسة عشر أخذ الجد منها ستة صارت لورثته وبقي تسعة لم الولد وعمه المفروض حياتهما فتنتقل عنهما اليه وكذا الحال في عمه الآخر ويحصل له من مال

اصل تركة الرجل اثنا عشر منها ثلاثة لزوجته واثنا عشر لبيت خاله وينتقل الى زوجها وسبعة لابن عمه وينتقل الى ابن خاله واصل تركة ابن عمه ستة واحد لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس له ربع فنضربها في أربعة يبلغ الاصل أربعة وعشرين منها أربعة لابن خاله الحي وعشرون للرجل وينتقل خمسة منها الى زوجته والباقي الى بيت المال وأصل مال بنت الخال ثمانية أربعة لزوجها وأربعة للرجل ينتقل منها الى زوجته واحد والباقي لبيت المال فظهر (فالجواب خ ل) ان للزوجة من اصل مال زوجها ثلاثة من اثني عشر ومن مال ابن عم زوجها خمسة من أربعة وعشرين ومن مال بنت خال زوجها واحد بالانتقال وللزوج من اصل مال زوجته أربعة من ثمانية (متن)

عمته ستة من تسعة لان فريضتها صارت بعد الضرب من تسعة أخذ الجد ثلثا ثلاثة وأخذ الاخوان اللدان هما عماء الثلثين الباقيين وهما ستة فتنتقل الستة عنها اليه وهكذا الحال في أخ الجد واخته قوله ﴿ وأصل تركة الرجل اثنا عشر ﴾ لانه خلف زوجته وابن عم وبنت خال للزوجة الربع من أربعة ولبنت الخال الثلث من ثلاثة على المشهور وبينهما تباين فنضربها فيها فالخامس اثنا عشر للزوجة ثلاثة ولبنت الخال أربعة ولابن العم خمسة وعلى مذهب المفيد والحسن وسنار وابن زهرة وقطب الدين على ما نقل عنه من ان الواحد من الحوالة السدس نقول للزوجة الربع من أربعة ولبنت الخال السدس من ستة وبينهما توافق بالنصف فنضرب وفق احدهما في الاخرى فالخامس اثنا عشر قوله ﴿ وأصل تركة ابن عمه ستة ﴾ هذا على غير المشهور وأما على المشهور فأصل تركته ثلاثة وذلك لانه ابن خال واحد فله السدس من ستة على الاول وعلى الثاني له الثلث من ثلاثة قوله ﴿ والباقي للرجل وليس له ربع ﴾ المراد بالرجل هو المفروض انه ابن عم وانه ترك زوجة والباقي له على غير المشهور خمسة ليس له ربع حتى تأخذه الزوجة فنضربها (١) في الستة ليكون الحاصل أربعة وعشرين وأما لم نضرب الوفق لانه لا يحصل له الربع صحيحاً لان الاثني عشر اذا أخذ سدسها بقي عشرة وليس لها ربع فنحتاج الى الضرب مرة أخرى ليحصل أربعة وعشرون فاكفينا عن ذلك ونضربنا الأربعة في الستة وعلى المشهور يكون الباقي للرجل اثنين وليس لها ربع فنضرب أربعة في ثلاثة فالخامس اثنا عشر لابن الخال أربعة وثمانية للرجل ربها اثنا عشر وزوجته والباقي على المذهب لبيت المال ان قلنا انه لا يرد على الزوجة كما هو الصحيح والافلا حاجة بنا الى الضرب قوله ﴿ وأصل مال بنت الخال ثمانية ﴾ وذلك لانها تركت زوجها وابن عمها الذي هو الرجل ولما كان للرجل زوجة ونصيبها الربع كانت الثمانية أقل عدد له نصف ولنصفه ربع لابن عمها نصفها وهو أربعة ولزوجته ربها وهو واحد والنصف الاخر وهو أربعة لزوجها قوله ﴿ فالجواب ﴾ معناه انه ان قال قائل كم يحصل للزوجة وابن الخال وزوج بنت الخال في هذا المثال فالجواب الى آخر ما ذكره المصنف قوله ﴿ واحد بالانتقال ﴾ يعني واحد من ثمانية ينتقل الى الزوج ثم اليها قوله ﴿ للزوج ﴾ أي زوج ابنة

اصل تركه الرجل اثنا عشر منها ثلاثة لزوجته واثنا لبت خاله وينتقل الى زوجها وسبعة لابن عمه وينتقل الى ابن خاله واصل تركه ابن عمه ستة واحد لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس له ربع فنضربها في أربعة يبلغ الاصل أربعة وعشرين منها أربعة لابن خاله الحي وعشرون للرجل وينتقل خمسة منها الى زوجته والباقي الى بيت المال وأصل مال بنت الخال ثمانية أربعة لزوجها وأربعة للرجل ينتقل منها الى زوجته واحد والباقي لبيت المال فظهر (فالجواب خ ل) ان للزوجة من اصل مال زوجها ثلاثة من اثني عشر ومن مال ابن عم زوجها خمسة من أربعة وعشرين ومن مال بنت خال زوجها واحد بالانتقال وللزوج من اصل مال زوجته أربعة من ثمانية (متن)

عمته ستة من تسعة لان فريضتها صارت بعد الضرب من تسعة أخذ الجد ثلثا ثلاثة وأخذ الاخوان اللذان هما عمه الثلثين الباقيين وهما ستة فننتقل الستة عنهما اليه وهكذا الحال في أخ الجد واخته قوله ﴿ وأصل تركه الرجل اثنا عشر ﴾ لانه خلف زوجته وابن عم وبنت خال للزوجة الربع من أربعة ولبنت الخال الثلث من ثلاثة على المشهور وبينهما تباين فنضربها فيها فالخامس اثنا عشر للزوجة ثلاثة ولبنت الخال أربعة ولابن العم خمسة وعلى مذهب المفيد والحسن وسلاز وابن زهرة وقطب الدين على ما نقل عنه من ان الواحد من الخوالة السدس نقول للزوجة الربع من أربعة ولبنت الخال السدس من ستة وبينهما توافق بالنصف فنضرب وفق احداهما في الاخرى فالخامس اثنا عشر قوله ﴿ وأصل تركه ابن عمه ستة ﴾ هذا على غير المشهور وأما على المشهور فأصل تركه ثلاثة وذلك لانه ابن خال واحد فله السدس من ستة على الاول وعلى الثاني له الثلث من ثلاثة قوله ﴿ والباقي للرجل وليس له ربع ﴾ المراد بالرجل هو المفروض انه ابن عم وانه ترك زوجة والباقي له على غير المشهور خمسة ليس له ربع حتى تأخذه الزوجة فنضربها (١) في الستة ليكون الحاصل أربعة وعشرين وأما لم يضرب الوفى لانه لا يحصل له الربع صحيحاً لان الاثني عشر اذا أخذ سدسها بقي عشرة وليس لها ربع فنحتاج الى الضرب مرة أخرى ليحصل أربعة وعشرون فاكفينا عن ذلك وضربنا الأربعة في الستة وعلى المشهور يكون الباقي للرجل اثنين وليس لها ربع فنضرب أربعة في ثلاثة فالخامس اثنا عشر لابن الخال أربعة وثمانية للرجل ربها اثنان لزوجته والباقي على المذهبين لبيت المال ان قلنا انه لا يرد على الزوجة كما هو الصحيح والا فلا حاجة بنا الى الضرب قوله ﴿ وأصل مال بنت الخال ثمانية ﴾ وذلك لانه تركت زوجها وابن عمها الذي هو الرجل ولما كان للرجل زوجة ونصيبها الربع كانت الثمانية أقل عدد له نصف ولنصفه ربع لابن عمها نصفها وهو أربعة ولزوجته ربعها وهو واحد والنصف الاخر وهو أربعة لزوجها قوله ﴿ فالجواب ﴾ معناه انه ان قال قائل كم يحصل للزوجة وابن الخال وزوج بنت الخال في هذا المثال فالجواب الى آخر ما ذكره المصنف قوله ﴿ واحد بالانتقال ﴾ يعني واحد من ثمانية ينتقل الى الزوج ثم اليها قوله ﴿ للزوج ﴾ أي زوج ابنة

ومن مال ابن عمها وهو الرجل اثنان من اثني عشر بالانتقال ولا بن الخال من مال الرجل سبعة من اثني عشر وليت المال ثلاثة من ثمانية من مال بنت الخال وخمسة عشر من اربعة وعشرين من مال ابن عم الرجل بالانتقال هذا على قول بعض اصحابنا وعلى الاشهر ان لبنت الخال الثلث فتركة الرجل اثنا عشر ثلاثة للزوجة واربعة لبنت الخال وينتقل الى زوجها وخمسة لابن عمه وينتقل الى ابن خاله واصل تركة ابن عمه ثلاثة واحدا لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس له ربع تضربها في اربعة تبلغ اثني عشر منها اربعة لابن خاله الحي وثمانية للرجل ينتقل منهما سهمان لزوجته والباقي الى بيت المال واصل مال بنت الخال ثمانية اربعة لزوجها واربعة للرجل ينتقل منها الى زوجته واحد والباقي لبيت المال ﴿الفصل السادس﴾ في حساب الفرائض وفيه مطلبان (الاول) في المقدمات وهي اربع (المقدمة الاولى) عادة الحساب اخراج الحصص من اقل عدد ينقسم على ارباب الحقوق ولا يقع فيه كسر ويضيفون حصص كل واحد منهم الى ذلك العدد فاذا كان اثنين قالوا لكل ابن سهم من سهمين من تركته ولا يقولون التركة بينهما نصفين ويسمون العدد المضاف اليه اصل المال ومخرج السهام والمخرج هو اقل عدد يخرج منه الجزء المطلوب صحيحا ومخرج الفروض الستة خمسة النصف من اثنين والثالث والثلاثان من ثلاثة والرابع من اربعة والسادس من ستة والثمن من ثمانية اذا عرفت هذا فنقول الورثة ان لم يكن فيهم ذو فرض وتساوا فعدد دوسهم اصل المال كاربعة اولاد ذكور وان كانوا يقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين فاجعل لكل ذكر سهمين ولكل انثى سهما فما اجتمع فهو اصل المال (من)

الخال ﴿قوله﴾ ﴿ومن مال ابن عمها﴾ المفروض ان الرجل ابن عمها لانها ابنة خاله فالظاهر ان ذلك سهو من قلم الناسخ اولاً ثم تكثرت النسخ فوجدتها مختلفة الا ان الاكثر ابن عمها بالتذكير ﴿قوله﴾ ﴿سبعة من اثني عشر﴾ هذه حصلت له بالانتقال وقد حصل له من مال ابن عمته وهو ابن عم الرجل اربعة من اربعة وعشرين وهذا لم ينفه عليه المصنف رحمه الله ﴿قوله﴾ ﴿من مال بنت الخال﴾ هذه الثلاثة التي حصلت لبيت المال قد انتقلت الى الرجل ومن الرجل الى بيت المال وذلك لان الرجل اخذ من مال بنت خاله اربعة اخذت زوجته واحدا منها وهو الربع وقد قلنا ان الحق عدم الرد على الزوجة فأخذنا الباقي وهو ثلاثة ارباع وجعلناه لبيت المال أعني بيت مال الامام عليه السلام كما مر بيانه ﴿قوله﴾ ﴿وعلى الاشهر﴾ هذا هو الذي أشير اليه سابقاً من ان الحسن والجماعة الذين تقدم ذكرهم يذهبون الى ان الواحد من الاخوال والخالات السدس وكذا الأولاد ﴿قوله﴾ ﴿وليس له ربع﴾ أي حتى تأخذه زوجته صحيحاً وقد تدفق بحرآية الله سبحانه وتعالى العذب الموارد بهذه الفروض التي زهت عن جواهر الفرائد جزاء الله عز وجل ذكره افضل الجزاء ﴿الفصل السادس في حساب الفرائض﴾ ﴿قوله﴾ ﴿عادة الحساب اخراج الحصص من اقل عدد ينقسم على ارباب الحقوق الى آخره﴾ هذه العبارة بأدق تفاوت عبارة الحق الطوسي حتى في

وان كان فيهم ذو فرض أو أصحاب فروض فاطلب عدد ذلك السهم أو تلك السهام ويقسم الباقي بعد السهم أو السهام على رؤس باقي الورثة ان تساوا وعلى سهامهم ان اختلفوا (مقن)

نصب سهم في قوله لكل ابن سهما وكأنه توم سبق ان وقد أودع المصنف رحمه الله في هذه المقدمة بيان مخارج الفروض وقد فسر المخرج بما عرفت وانه لمنطبق عليه وقد فسر به جمع من الاصحاب ايضاً وقيل انه العدد الذي يكون نسبة الواحد اليه كنسبة الكسر الى الواحد وقيل ان المخرج ما مائل في العدد لا اشتل عليه الواحد من الكسر فتأمل (وليعلم) ان الكسور التسعة اعني النصف الى العشر تخرج بأجمعها من الفين وخمسة عشر وعشرين عند البصريين والكوفيين وان كان لكل من الفريقين في الوصول الى ذلك طريق على حدة والطريقان معروفان وهذه الفروض نوعان كل ثلاثة من نوع على حدة (فالنوع الاول) النصف ونصف ونصف ونصف وبعبارة اخرى الثمن وضعفه وضعفه وضعفه (والنوع الثاني) الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وبعبارة اخرى السدس وضعفه وضعفه وضعفه وان شئت قلت في النوعين هي الربع والثلث وضعف كل ونصفه وهذا أخصرها والدليل على حصرها في النوعين الاستقراء وذلك لان العلماء طلبوا أقل جزء من الفروض المذكورة في كتاب الله المجيد فوجدوا الثمن الذي يخرج ثمانية ووجدوا مخرج الربع والنصف موجودا فيها بلا كسر فجلوا الثلاثة من نوع واحد وانما جملوا النوع الاول أولاً لانه نصيب اول الموجودات من الاناسي أعني الزوجين لان نصيبهما لا يوجد الا فيه ومخارج الفروض مطلقاً مختلفاً وغيره سبعة أعداد اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون وذلك لان الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة كما عرفت ومخارجها خمسة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية لان مخرج الثلث والثلثين عدد واحد وهو ثلاثة لكون الثلثين تكراراً للثالث وقد حصل من اختلاط النوع الاول باثني ثلاثة مخارج ستة واثناعشر وأربعة وعشرون ولما كانت الستة احد الخمسة المذكورة بقي من المختلطات عددان فكان المجموع سبعة وانما كان الحاصل من الاختلاط ثلاثة مخارج لان النوع الاول اذا اجتمع في الفريضة اثنان منه اكفي بالا كثر وكذا الثاني واما اذا اختلط الاول بالثاني كما اذا اجتمع النصف مع الثلث كزوج وأم ومع السدس كبت وأم فالفريضة من ستة وهي أحد الثلاثة التي أشرنا اليها واما الاثنا عشر فيحصل فيما اذا اجتمع الربع مع الثلثين كزوج وبنتين ومع الثلث كزوجة وأم ومع السدس كزوج وبنت وأم وكبت وزوجة وأخت لأم واما الاربعة والعشرون فهو يحصل فيما اذا اجتمع الثمن مع الثلثين كزوجة وبنت ومع السدس كما لو انضم اليه أم وبقية الاختلاط لا يتصور عندنا اجتماعها كما سلف في صدر الباب قالوا ومخرج كل فرض سمي ذلك الفرض يانه ان الربع مثلاً من أربعة لان الاربعة سمي الربع وهكذا كذا قالوا (قلت) الا النصف فان مخرجه اثنان وليس الاثنان سمياً للنصف وقد أشار اليه في الدروس بقوله وهو اثنان للنصف والباقي من سبه ولم يجعل للنصف سمياً ومن هنا يعلم حال التعريف الثالث (وليعلم) ان تسمية الستة مثلاً سمياً للسدس مجاز وهكذا فتأمل ولعل السري في تأخير هذه المقدمة وما بعدها عن صدر الباب انما هو لظهور ذلك لديهم وشيوعهم عندهم فسمدوا الى ذكرها في آخر الباب تنجياً للقائده وتعميماً للنفع على انهم قدموا عليه كتاب الوصايا والاقيار وان في الكتابين تنبيهاً على هذه المقدمات

بقوله قدس الله تعالى روحه (وان كان فيهم ذو فرض أو أصحاب فروض الى آخره) فطلب

فلذا اجتمع في الفريضة نصفاً أو نصف وما بقي فهي من اثنين وان اشتملت على ثلث
وثلاثين أو أحدهما وما بقي فهي ثلاثة وان اشتملت على ربع وما بقي فهي من اربعة وعلى ثمن
وما بقي فهي من ثمانية وعلى سدس وما بقي فهي من ستة (المقدمة الثانية) كل عدد من
اما ان يتساويا أو يختلفا والاختلاف ان عداقلهما الاكثر حتى افاء تداخلا ولا يمكن ان
يتجاوز الاقل نصف الاكثر ويسميان ايضاً بالمتناسبين كثلاثة وستة واربعة واثنى عشرون
لم يعد الاقل الاكثر فان وجد ثالث اكثر من الواحد يعد كلا منهما كذلك تشاركاً ويسميان
ايضاً بالتوافقين وذلك العدد هو مخرج الكسر المشترك فيه وهذان اذا اسقط اقلهما
من الاكثر مرة أو مرارا بقي اكثر من الواحد كعشرة واثنى عشرة يعدهما الاثنان
فاذا اسقطت العشرة من اثني عشر بقي اثنان فاذا اسقطتهما من العشرة مرارا فنيت بهما
فهذان متوافقان بجزء ما يعدهما وهو النصف وان بقي ثلاثة كتسعة وستة فالموافقة بالثلث
وكذا الى العشرة ولو بقي احد عشر فالموافقة بجزء من احد عشر وهكذا وان لم يعد احدهما
الآخر ولا عدما غيرهما سوى الواحد فهما المتباينان وهما اللذان اذا اسقط الاقل من
الاكثر مرة أو مرارا بقي واحد كثلاثة عشر وعشرين فاذا اسقطت ثلاثة عشر بقي سبعة
فاذا اسقطت من ثلاثة عشر بقي ستة فاذا اسقطت من سبعة بقي واحد (متن)

أولا مخرج الفروض فابقي ان لم ينكسر على من بقي من غير ارباب الفروض كذاك ما طلبته كزوج
وأبوين وخسة بنين فطلب أولاً مخرج السدس والربع وهو اثنا عشر فتعطي الزوج ثلاثة والأبوين
أربعة والباقي خمسة للبنين الخمسة من دون كسر وان انكسر الباقي ضربت سهامهم في العدد الذي
حصلته أولاً كما في زوج وأبوين وابنين فالفريضة ايضاً من اثني عشر والباقي بعد سهم الزوج والأبوين
خسة لاتقسم على اثنين فنضرب اثنين في اثني عشر وكذا لو كان في المثال ابن وبنت فانك تضرب
ثلاثة في اثني عشر وذلك ظاهر ومثال اجتماع النصفين ما اذا ترك ابنتين والنصف وما بقي
كما اذا تركت زوجاً وأخاً واجتماع الثلث والثلثين كإبن وبنت وان اشتملت على أحدهما
وما بقي كاخوة لأم أو أخنتين لأب منع من يرث معها غير صاحب فرض واشتارها على الربع
وما بقي كالزوج والإبن وأما الثمن وما بقي فككالزوجة والإبن وان اشتملت على السدس وما
بقي فكأم وإبن فاذا حصلت المخرج بقدر من لا الفرض ولم يسم الجزء المطلوب من المخرج عليه
بضعة فاضرب عددهم فيه كأبوين وخمس بنات للأبوين السدسان فالفريضة من ستة والثلاث
فريضة البنات وهما أربعة لاتقسم عليهن فاضرب خمسة عدد رؤس البنات في ستة أصل الفريضة
قوله **المقدمة الثانية** كل عدد من اما ان يتساويا أو يختلفا الى آخره تمائل المدد
وتساويتها عبارة عن كون أحدهما مساوياً للآخر كثلاثة وثلاثة وأربعة وأربعة (وأما تداخل المددين
المتباينين فهو عبارة عن ان يعد أقلهما الاكثر أي بقي المدد الاقل المدد الاكثر كالأثنين والأربعة
فان الاثنين يعدان الأربعة أي هياتهما لو القيتما منها مرتين وذلك ظاهر أو قول تداخل المددين

عبارة عن ان يكون أكثر المدين منقسماً على المدد الاقل قسمة صحيحة كالسنة والاثنين وأما قلنا قسمة صحيحة احترازاً عن التوافق والتباين لان الاتقسام الواقع فيهما مع الكسر كما تعرف ان شاء الله تعالى أو نقول تداخل المدين عبارة عن ان لو زيد على المدد الاقل مثله أو أمثاله يصير مساوياً للاكثر كالثلاثة والستة وهكذا (ولقائل ان يقول) قد لزم ان يكون الواحد مع أي عدد كان متداخلين لصدق تعريف التداخل عليهما وذلك باطل لان المعتبر بين الواحد وغيره من الاعداد التباين (ويجيب) بأن الواحد ليس عدداً والا لزم ان يكون المتباينان متوافقين كما يأتي ان شاء الله تعالى لان المدد عند القداماء وبعض المتأخرين عبارة عن كمية متألفة عن الاحاد واما أكثر المتأخرين فقد عرفوه كما ذكر في جوامع الحساب بأنه عبارة عن كمية تطلق على الواحد وعلى ما يتألف من الاحاد (وفي الخلاصة) ان العدد نصف مجموع حاشيته فيخرج الواحد والحق ان هذا التعريف يصدق على الواحد وعلى الكسور أو نقول تداخل المدين عبارة عن ان يكون المدد الاقل جزءاً واحداً من المدد الاكثر غير مكرر (لا يقال) هذا صادق على المتوافقين كالاربعة والعشرة لان الاربعة جزء العشرة لأنها خمسها أو اربعة أعشارها وعلى المتباينين كالثلاثة والخمسة لأنها ثلاثة أخماسها (لانا نقول) قد اشترطنا ان يكون جزء واحد من الاكثر غير مكرر ويشترط في التداخل ان لا يتجاوز الاقل نصف الاكثر والا لما عده ويسمى المتداخلان بالمتناسين أيضاً لان الاقل جزء من الاكثر (واما المتوافقان) فيطلقان على معنيين أهم وأخص (اما الاول) فتعريفه انهما العددان اللذان اذا أسقط أقلهما من الاكثر مرة أو مرارا بقي أكثر من الواحد فيشمل المتداخلين كالاربعة والثمانية فانهما يمدان الاربعة والاثنين والمعتبر منهما الاربعة كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى ويشمل غير المتداخلين كالاربعة والستة فانهما يمدان الاثنين وعلى هذا فكل متداخلين متوافقان ولا ينمكس كلياً (واما الثاني) أعني الاخص فهما العددان اللذان يمدان ثالث ولا يعد أقلهما الاكثر سواء تجاوز الاقل نصف الاكثر كاربعة وستة أم لا كثمانية وكعشرين فان بينهما توافقاً بالربع مع قصور الثمانية عن نصف العشرين وعلى هذا فالمتداخلان غير متوافقين وقد وقع في بعض كتب الاصحاب في المقام نوع اضطراب فتلحظ الشرائع وغيرها (اذا تمهد هذا) فاذا أردت ان تعرف المدين هل هما متوافقان بالمعنى الاخص أم لا فاسقط الاقل من الاكثر ما أمكن فان بقي منه شيء فاسقطه من الاقل فان بقي منه شيء فاسقطه مما بقي من الاكثر ولا تزال تفعل ذلك حتى يفتي المدد المنقوص منه أخيراً فان بقي بواحد فلا موافقة بينهما وان بقي بعدد غير الواحد فهما متوافقان بالمأخوذ من ذلك المدد وذلك كعشرة واثني عشر يمدان الاثنين فانك اذا أسقطت العشرة من اثني عشر بقي اثنان فاذا أسقطت الاثنين من العشرة مراراً فبقيت وكذا من الاثني عشر فهذا كما ذكر المصنف رحمه الله يتوافقان بجزء ما يمدان وهو النصف ومثله ستة وثلاثون واثنان وثمانون فاذا أسقطنا الاقل مرتين من الاكثر بقي عشرة أسقطناها من الاقل ثلاث مرات بقي ستة أسقطناها من العشرة بقي اربعة أسقطناها من الستة بقي اثنان أسقطناها من الاربعة فبقيت بها فهما أيضاً متوافقان بالنصف هذا ان بقي اثنان وان بقي ثلاثة من اسقاط الاقل من الاكثر مرة أو مراراً كنسبة ستة فالموافقة بالثالث وكذا الى العشرة فالموافقة بالعشر كعشرين وثلاثين ولو بقي أحد عشر كاثنتين وعشرين وثلاثين وثلاثين فالموافقة بجزء من احد عشر ولو بقي خمسة عشر كاثانة وعشرين ومائة وخمسة وستين لانا اذا أسقطنا

(المقدمة الثالثة) اذا اردت ان تطلب اقل عدد يتقسم على عددين مختلفين فاعرف النسبة بينهما فاذا كانا متداخلين فالمطلوب هو الاكثر منهما ولا يحتاج الى عمل آخر وان كانا متشاركين وكسر فالمطلوب هو الحاصل من ضرب ذلك الكسر من احدهما في الآخر كما اذا طلبنا عدداً يتقسم على ثمانية عشر وثلثين (متن)

الاقل من الاكثر يبقى خمسة وأربعون أسقطناها من الثلاثين مرتين مرتين ففتها فهما متوافقان بجزء من خمسة عشر وهكذا (وليعلم) ان الموافقة في الاثني عشر والاربعة عشر والخمسة عشر والستة عشر والثمانية عشر مما كان له جزء كسر بذلك الكسر المضاف المنسوب اليه الجزء كنصف السدس في الاول ونصف السبع في الثاني وثلث الخمس في الثالث ونصف الثمن في الرابع ونصف التسع في الخامس وان كان العدد أصم لا يرجع الى كسر منطلق ولا الى جزئه كأحد عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرين فالموافقة بجزء من ذلك العدد كاثنتين وعشرين وثلاثة وثلاثين فانهما لا يعدهما الا أحد عشر فالموافقة بينهما بجزء من أحد عشر فرد أحدهما اليه ونضربه في الآخر فنضرب اثنين في ثلاثة وثلاثين او نضرب ثلاثة في اثنين وعشرين وكلثلاثة عشر وستة وعشرين فالموافقة بينهما بجزء من ثلاثة عشر فنضرب اثنين في ثلاثة عشر وهكذا ويتفق ذلك في مثل ما لو خلف أحد عشر أخاً لأب واثنين وعشرين أخاً لأم والجزء المشترك يسمى فوق فاذا توافق العددان وذ كر وفق أحدهما أر يد ذلك الجزء المشترك مثلاً توافق العشرة والستة بالنصف ففوق أحدهما بمعنى نصفه فاذا قيل اضرب وفق أحدهما في الآخر فالمراد ضرب نصف أحدهما في الآخر (وليعلم) ان تشارك العشرة والستة في النصف مجاز اذ الاثنان ليسا (ليس خ ل) نصفاً لشيء منهما فنسبة التوافق الى الكسر مجازية وانما هو في مخرجه وكذا اذا كان الباقي ثلاثة فالتوافق بالثلث وان لم يكن ذلك العدد المشترك ثلثاً لشيء من العددين وهكذا (واعلم) انه لو فقي العددان بأكثر من عدد واحد فهما متوافقان بجميع ما يفنيان به لكن المعتبر في فوق أدقهما كسراً كما في اثني عشر وثمانية عشر فانه يفنيهما الستة والثلاثة والاثنان بالسدس والنصف والثلث والاعتبار في العمل بالجزء الدقيق وهو السدس وكما في العشرة والعشرين تفنيهما العشرة والخمسة والاثنان فتعتبر العشرة لانها أقل في الفريضة وأسهل في الحساب وعلى هذا القياس كما في الثمانية والعشرين فانهما يفنيان بالاربعة والاثنين الا أن الترجيح للاربعة وهذا هو الذي اشرنا اليه سابقاً (فان قيل) قد لزم مما ذكرت في بيان التوافق أن تكون جميع الاعداد المختلفة متوافقة لان كل عددين يمدحها عدد ثالث وأقله الواحد (قلت) قد تقدمت الاشارة الى رد هذا بأن المراد غير الواحد اذ الواحد ليس عدداً هنا (وأما المتباينان) فهما العددان اللذان لا يمدحها ثالث غير الواحد أو نمدحهما كما حددهما المصنف رحمه الله وذلك كالسبعة والعشرة فانا اذا أسقطنا السبعة من العشرة يبقى ثلاثة واذا أسقطنا الثلاثة من السبعة مرتين يبقى واحد واذا أسقطنا الواحد من الثلاثة افناها فاتفقت السبعة مع العشرة في الواحد فككنا متباينتين ووجه حصر نسبة الاعداد بعضها الى بعض في الاربعة هو أن كل عدد بالنسبة الى آخر لا يخلو اما أن يكون مساوياً له او لا والاول المتماثلان والثاني لا يخلو اما ان يكون مفنياً او لا والاول المتداخلان والثاني اما أن يفنيهما عدد ثالث غير الواحد ولا يفنيهما الا الواحد الاول المتوافقان ويسميان المشترك والثاني المتباينان ﴿ قوله ﴾ فاعرف النسبة بينهما ﴿ أي اعرف النسبة بين العددين المختلفين المقسوم عليهما هل هو التساوي او التوافق أو

فقد اشتركتا في السدس فسدس إيتما ضربت في الآخر حصل تسعون وهي أقل عدد ينقسم عليهما وإن كانا متباينين فالمطلوب هو الحاصل من ضرب أحدهما في الآخر كما إذا طلبنا أقل عدد ينقسم على سبعة وتسعة فهو ثلاثة وستون وكذا إذا أردت أقل عدد ينقسم على أعداد مختلفة لآنك إذا عرفت العدد المنقسم على اثنين منها عرفت العدد المنقسم عليه وعلى الثالث ثم المنقسم عليه وعلى الرابع وهكذا مثلاً إذا أردت أن تعرف أقل عدد ينقسم على ثلاثة وأربعة وخمسة وستة وثمانية فالمنقسم على الثلاثة والأربعة اثنا عشر لآنهما متباينان والمنقسم عليهما وعلى الخمسة ستون لآنهما متباينان أيضاً والمنقسم عليهما وعلى الستة ستون لتداخلهما والمنقسم عليهما وعلى الثمانية مائة وعشرون لآنهما متشاركان في الربع (متن)

التباين أو التداخل وقد ترك المصنف رحمه الله ذكر التماثل لظهوره كما ترك التمثيل للتداخل حيث أنه لا يحتاج إلى عمل وذلك كما إذا أردت مثلاً أقل عدد يمكن أن ينقسم على اثنين وعلى أربعة فهو الأربعة وكذا إذا أردت أقل عدد ينقسم على اثنين وعلى ستة فهو الستة وهكذا ﴿قوله﴾ ﴿وقد اشتركتا في السدس﴾ ومثال اشتراكهما في الثلث فكالسبعة والخمسة عشر فثلث أيهما ضربت في الآخر حصل خمسة وأربعون وهو أقل عدد ينقسم عليهما وهكذا ﴿قوله﴾ ﴿وعلى سبعة وستة﴾ ومثله ما إذا طلبنا أقل عدد ينقسم على سبعة وعشرة فهو سبعون لأنه الحاصل من ضرب أحدهما في الآخر ﴿قوله﴾ ﴿عرفت المنقسم عليهما وعلى الثالث إلى آخره﴾ أي عرفت العدد المنقسم عليه أي على العدد المنقسم على اثنين وعلى الثالث وعرفت العدد المنقسم على الثالث وعلى الرابع وهكذا والحاصل أنك إذا حصلت ما ينقسم على اثنين نسبته إلى الثالث فإن تداخلت فلا كثر ينقسم على الثلاثة وإن تباينا فضررب أحدهما في الآخر ينقسم على الجميع وإن توافقا فضررب أحدهما في وفق الآخر ثم تنسب هذا المنقسم عليهما إلى الرابع وهكذا هذا ما أراد المصنف طالب تراه ذلك طريق آخر أخصر وهو أنك تنظر إلى نفس الأعداد فتسقط ما دخل منها في غيره وتضرب ما تباينا منها أحدهما في الآخر وما توافق أحدهما في وفق الآخر ثم تنسب المضروب إلى الآخر فإن تداخلت اكتفيت بالأكثر أو تباينا ضربت أحدهما في الآخر أو توافقا ففي وفق الآخر في المثال أعني الثلاثة والأربعة والخمسة والستة والثمانية تسقط الثلاثة والأربعة لدخولها في الستة والثمانية وتضرب الخمسة في الستة فالحاصل ثلاثون تضربها في أربعة التي هي وفق الثمانية لأن الثلاثين توافق الثمانية بالنصف وهو أربعة ﴿قوله﴾ ﴿والمنقسم عليهما وعلى الخمسة ستون﴾ أي المنقسم على الثلاثة والأربعة وعلى الخمسة ستون لأن الخمسة تباين الاثنين عشر فضرربها في الخمسة فالحاصل ستون ﴿قوله﴾ ﴿والمنقسم عليهما وعلى الستة ستون لتداخلهما﴾ أي تداخل الستة والستين والمراد أن المنقسم على الثلاثة والأربعة والخمسة وعلى الستة ستون لآن التداخل كما عرفت وكذا الحال في قوله المنقسم عليهما وعلى الثمانية مائة وعشرون لأن الثمانيين متوافقان بالربع لآنك إذا أسقطت الثمانية شيع مرات من الستين

(المقدمة الرابعة) الكسر ضربان مفرد ومركب فالْمفرد كالسدس وجزء من خمسة عشر والمركب اما مضاف كنصف سدس او جزء من خمسة عشر جزءاً من ثلاثة واما معطوف كالنصف والسدس فنخرج الكسر المفرد هو العدد المسمى له أو المنسوب اليه كالسدس نخرجه ستة وجزء من خمسة عشر نخرجه خمسة ونخرج المضاف هو الحاصل من ضرب مخرج المضاف في مخرج المضاف اليه كنصف السدس فان مخرجه هو الحاصل من ضرب اثنين مخرج النصف في ستة مخرج السدس وهو اثني عشر ونخرج المعطوف هو العدد المنقسم على الخارج كالنصف والسدس والعشر فان مخرج الجميع ثلاثون (متن)

بقي أربعة **قوله** (جزء من خمسة عشر) كذا وجد في اكثر النسخ وهو المنقول عن خط المصنف رحمه الله ويؤيده ان الظاهر ان المصنف طاب ثراه قل هذه المقدمات من طبقات المحقق الطوسي حرقاً فحرقاً من دون تفاوت الا ما قل والموجود في عبارة رسالة المحقق المذكور كجزء من خمسة عشر وفي بعض نسخ القواعد كجزء من أحد عشر وهذه هي الصواب لانه كسر عدد أصم لا يمكن أن يعبر عنه بمضاف ولا بمعطوف وأما جزء من خمسة عشر فانه يعبر عنه بالمضاف وهو ثلث خمس لانه كسر منطوق **قوله** (والمركب اما مضاف الى آخره) المركب اما مركب لفظاً ومعنى كالْمعطوف واما لفظاً فقط فكالمضاف فان اطلاق التركيب عليه انما جاء من جهة اللفظ لانه مركب من لفظي النصف والسدس وهو في نفسه بسيط واحد والمضاف اما مضاف لفظاً ومعنى كنصف سدس أو معنى خاصة كجزء من خمسة عشر هي جزء من ثلاثة وقد بين المصنف ان مخرج الكسر المفرد هم أقل عدد يخرج منه العدد المسمى له أو المنسوب اليه فالسدس مخرجه ستة والنصف مخرجه اثنان وقد علمت ان النصف ليس له مسمى وان تسمية الستة مثلاً سبياً للسدس مجاز وأما المنسوب اليه فيكجزء من خمسة عشر مخرجه خمسة عشر هذا ان قلنا ان قوله كالسدس مثال للمسمى وقوله جزء من خمسة عشر مثال للمنسوب اليه ويحتمل قوياً أن يريد بالمسمى ما ييم التالين والمنسوب اليه ما يزيد على المخرج المصطلح كنصف ستة وثلث تسعة وأحد عشر جزءاً من اثنين وعشرين وقد بين المصنف طاب ثراه مخرج المضاف كما أشار الى بيان مخرج المعطوف بانه العدد المنقسم على الخارج يريد مخرج الأعداد المختلفة وقد سلف بيانها والوجه في ان مخرج النصف والسدس والعشر ثلاثون سقوط النصف لدخول مخرجه في مخرجي الآخرين والستة توافق العشرة بالنصف فنضرب ثلاثة في عشرة فالحاصل ثلاثون هنا ما أوراده المصنف (وان شئت قلت) الكسر اما منطوق أو أصم والمنطوق هو الكسور التسمية المشهورة بالأصم هو الذي لا يمكن التعبير عنه الا بالحيز وكل منهما اما مفرد كالثلث وجزء من أحد عشر أو مكرراً كالتين وجزئين من أحد عشر أو مضاف كنصف السدس وجزء من أحد عشر هي جزء ثلاثة عشر ونخرج المفرد ظاهر أعني من النصف الى العشر وكذا نخرج المكرر كالتين والعشرين مثلاً وكذا جزء من أحد عشر يكون مخرجه أحد عشر ونخرج المضاف مضروب خارج مفرداته بعضها في بعض سواء كانت متباينة كمخرج خمس سدس وهو ثلاثون أو متوافقة كمخرج سدس ثمن وهو ثمانية وأربعون أو متداخلة كربع ثمن وهو اثنان وثلاثون وكجزء من أحد

فاذا قيل أي عدد له كسر كذا وكذا فاطلب العدد المنقسم على مخارجها وإذا قيل أي عدد ينقسم منه كذا مثل أي عدد ينقسم ربه على خمسة فاطلب عددا يكون لربه خمس فاذا قيل أي عدد ينقسم ربه على ثلاثة وخمسة على ستة فاطلب عددا لربه ثلث وعدد آخر لربه سدس ثم اطلب المنقسم عليهما فهو المطلوب وإذا قيل أي عدد ينقسم الباقي منه بعد الربع والسادس على خمسة مثلاً فاطلب العدد الذي له الربع والسادس وانقص منه ربه وسدسه ثم انظر في الباقي فإن كانت الخمسة مباينة له فاضربها في العدد الاول فما بلغ فهو المطلوب وإن كانت مشاركة أو داخلة فبحسب ما يقتضيه الاصل الذي عرفت (من)

عشر هي جزء ثلاثة عشر فان مخرجه مائة وثلاثة وأربعون وأما المعطوف فنعتبر مخرجي الكسرين منه فان تباينا فاضرب أحدهما في الآخر أو تواقا فالوفق في الآخر أو تداخلا فاكثف بالاكثر وإن تماثلا كالسدس والسادس اكتبنا بمخرج واحد فان المخرج ستة **قوله** **﴿** فاذا قيل أي عدد الى آخره **﴾** هذا تفرع على المقدمات الثلاث الاخيرة ولعله قصره على الاخيرتين والامر سهل **﴿** قوله **﴿** فاطلب عدداً يكون لربه خمس **﴾** أقل عدد له ربع انما هو أربعة وربعا واحديس له خمس فنضرب خمسة في أربعة فال حاصل عشرون ربعا خمسة وخمسة واحد ومعنى قسمة الربع على خمسة جملة خمسة أقسام كما سلف **﴿** قوله **﴿** فاطلب عدداً لربه ثلث وعدداً آخر لخمسة سدس **﴾** قد علمت ان أقل عدد له ربع أربعة وليس لربه ثلث فال حاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر ربعا ثلاثة وثلاثا واحد ومن المعلوم ان أقل عدد له خمس خمسة وخمسا واحد ولا سدس لما فنضرب خمسة في ستة فال حاصل ثلاثون فان طلبت العدد المنقسم عليهما ضربت وفق الاثني عشر في الثلاثين فال حاصل ستون (١) وهو المطلوب وذلك لان بين الثلاثين والاثني عشر تواقا بالسدس لانك اذا اسقطت الاثني عشر من الثلاثين مرتين بقي ستة وهي قفي الاثني عشر وفي بعض حواشي الكتاب ان المطلوب مائة وعشرون قال لانك تضرب عشرة ثلث ثلاثين في اثني عشر وهو كما ترى غير منطبق على التواعد **﴿** قوله **﴿** فاطلب العدد الذي له الربع والسادس **﴾** أقل عدد له ربع وسدس اثنا عشر فاذا نقص أربعة وهو ثلث وسدسه وهو اثنان فالباقي سبعة والخمسة هنا مباينة للسبعة والاثني عشر فنضربها في الاثني عشر وهو العدد الاول فال حاصل ستون **﴿** قوله **﴿** وإن كانت مشاركة أو دخلت فبحسب ما يقتضيه **﴾** ضمير كانت راجع الى الخمسة وأنت خير بأن التوافق والتداخل انما يكونان في غير المثال ففي البارة نوع حزارة والمراد بمقتضى الاصل الضرب في الوافي الاول والاكتفاء في الثاني بالاكثر ولم يذكر المائلة لوضوح الحال من الاكتفاء بأحد المديين فتال توافق ما اذا قيل أي عدد ينقسم الباقي بعد عشره وسدسه مثلاً على اثني عشر فال جواب انه مائة وثمانون وذلك لان بين مخرج المشر والسادس تواقا بالنصف فنضرب نصف الستة في المشر ليحصل ثلاثون فاذا نقصنا منها عشرها وهو ثلاثة وسدسها وهو خمسة فالباقي اثنان وعشرون وبينها وبين الاثني عشر تواقا بالنصف فنضرب ستة

(١) لان ربها خمسة عشر ينقسم على ثلاثة وخمسا اثنا عشر تنقسم على ستة (منه قدس سره)

﴿ المطلب الثاني ﴾ الفريضة اما ان تكون بقدر السهام أو زائدة أو ناقصة (الاول) ان تكون بقدر السهام فان انقسمت من غير كسر فلا بحث كابوين وأربع بنات أو زوج وابوين الفريضة من ستة وان انكسرت فاما على فريق واحد أو اكثر فالاول تضرب عددهم في أصل الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق كابوين وخمس بنات نصيب البنات من الفريضة أربعة ولا وفق بينهما وبين العدد تضرب خمسة عددهن في ستة تبلغ ثلاثين فنحصل له من الوارث سهم من الفريضة قبل الضرب أخذه مضروبا في خمسة وهو قدر نصيبه وان كان بين النصيب والعدد وفق فاضرب الوفق من عددهن لامن النصيب في الفريضة كست بنات وابوين تضرب نصف عددهن في الفريضة تبلغ ثمانية عشر (متن)

نصف الاثني عشر في ثلاثين وهو العدد الاول فالخامس مائة وثمانون عتريها ثمانية عشر وسدسها ثلاثون فالجميع ثمانية وأربعون نسقطها منها فالباقي مائة واثنان وثلاثون تنقسم على اثني عشر اكل واحد منها احد عشر ومثال التداخل ما اذا قيل في المثال ينقسم الباقي على احد عشر فاضرب ثلاثة في عشرة كما تقدم فالخامس ثلاثون ينقص منها ثمانية هي العشر والسدس يبقى اثنان وعشرون وينهاو بين الاحد عشر تداخل فنكتفي بالاكثر ونقسمه على احد عشر لكل واحد اثنان ولا يذهب عليك تحصيل النكته في النظر أولا الى النسبة بين الباقي والمقسوم عليه وان كان بينهما تبين ضربت عدد المقسوم عليه في العدد الاول وان توافقا ضربت وقته في العدد الاول ايضا من دون ملاحظة نسبة بينهما أي بين المقسوم عليه والعدد الاول ولا يخفى ان اعتبار التداخل في بعض الصور يوجب ابقاء الفريضة على حالها فلا يحصل الغرض وذلك كما اذا قيل اي عدد ينقسم الباقي بعد اخراج سدسيه على ثمانية فهو كما اذا خلف ابوين وثمان بنات فأقل عدد له سدس ستة فاذا اسقطنا منها سدسيها وهما اثنان فالباقي أربعة فنظرنا النسبة بين الباقي والمقسوم عليه وهو الثمانية فوجدناها التداخل واعتباره يفوت الغرض فلا بد من ضرب الاثني وفق الاربعة في الستة حتى يحصل المطلوب اللهم الا أن نقول انما نعتبر التداخل في المقام اذا كان عدد الرؤوس داخل في الباقي دون العكس فتأمل ﴿ قوله ﴾ ﴿ فلا بحث ﴾ الفريضة اذا كانت بقدر السهام وانقسمت على مخارج السهام فلا بحث كزوج واخت لأبوين أو للأب فالمسئلة من سهمين وكأبوين وابنتين الفريضة سدسان وثلثان وهي مال كامل والمخرج ستة لدخول الثلاثة في الستة وكأبوين وأربع بنات أو زوج وابوين كما ذكر المصنف رحمه الله فالفريضة من ستة فان فرض كل من الابوين على الاول سدس فلها سهمان من ستة والباقي أربعة بين البنات وعلى الثاني فرض الأم الثلث والزوج نصف فالفريضة مضروب اثني في ثلاثة للزوج ثلاثة من ستة وللاهم سهمان وللأب سهم ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان انكسرت الى قوله فالاول ﴾ اذا انكسرت الفريضة على فريق واحد روعي في سهام المنكسر عليهم وعددهم تناسب الاعداد فلا جرم ان السهام (السهم خ ل) والعدد اما ان يكونا متباينين أو متوافقين أو متداخلين وأما عند التماثل فلا كسر (فان كانا متباينين) ضربت العدد لا النصيب في أصل الفريضة كما في المثال الذي ذكره المصنف رحمه الله وهو ما اذا ترك ابوين وخمس بنات فان أصل فريضتهن ستة لاشتغالها على السدس ومخرجه ستة ونصيب الابوين منها اثنان لا ينكسر عليهما ونصيب

وان انكسرت على اكثر من فريق فان كان بين نصيب كل فريق وعدده وفق فرد كل فريق الى جزء الوفق وان كان بعضهم كذلك دون بعض رد من له الوفق الى جزء الوفق واترك الآخر بحاله وان لم يكن لاحدهما وفق فاجمل كل عدد بحاله ثم تعتبر الاعداد فان كانت متماثلة اقتصرت على واحد وضربته في الفريضة كثلاثة اخوة من أب ومثلهم من أم الفريضة من ثلاثة تضرب عددهم ثلاثة في الفريضة تصير تسعة وان تداخلت اقتصرت على ضرب الاكثر في الفريضة كثلاثة من اب وستة من أم تضرب ستة في أصل الفريضة وهي ثلاثة وللأخوة من الأب اثنا عشر ومن الأم ستة وان توافقت ضربت وفق أحدهما في عدد الآخر ثم المرتفع في الفريضة كاربعة زوجات وستة أخوة الفريضة من أربعة تنكسر حصة الزوجات وكذا الأخوة وبين عدد الزوجات وعدد الأخوة وفق بالنصف فاضرب اثنين في ستة ثم المرتفع وهو اثنا عشر في أربعة أصل الفريضة وان تباينت ضربت أحدهما في الآخر ثم المجتمع في الفريضة كاربعة زوجات وخمس بنات (متن)

البنات أربعة تنكسر عليهن وتباين عددهن وهو خمسة فنضرب عددهن في الستة أصل الفريضة تبلغ ثلاثين فكل من حصل له شيء من أصل الفريضة اخذه مضروباً في خمسة فيصيب البنات منها عشرون لكل واحدة أربعة وللأبوين عشرة وكذا اذا تركت زوجها واخوها فالفريضة من اثنين فاذا أخذ الزوج واحد يبقى واحد لا ينقسم عليهما ولا موافقة فنضرب عددهما في أصل الفريضة فالخالص أربعة ومنها تصح (وان كانا متوافقين) كما لو كن البنات في المثال الاول ستاً أو ثمانية فالتوافق بالنصف في الاول والرابع في الثاني فنضرب الوفق من عددهن لا من النصيب في أصل الفريضة وهي ستة فيحصل على الاول ثمانية عشر من ضرب ثلاثة في ستة للأبوين ستة وللبنات اثنا عشر لكل واحدة سهمان وعلى الثاني تبلغ اثني عشر حاصله من ضرب اثنين في ستة لانا تعتبر التوافق بين الأربعة التي هي النصيب والثمانية التي هي عددهن بالربع فنضرب ربع الثمانية في أصل الفريضة ولا نعتبر التداخل لعدم حصول الغرض به كما يأتي (وان كانا متداخلين) التي اعتبار التداخل لانا نحتاج حين الكسر الى تصعيد المسئلة على وجه ينقسم على المنقسم عليهم من دون كسر واعتبار التداخل بوجوب ابقاء الفريضة على حالها فلا يحصل الغرض فيقتصر على اعتبار النسبة بين نصيب من انكسر عليه وعدد رؤسهم من التوافق والتباين لا غير كما اشرنا اليه في المثال الاخير حيث لم نلتفت فيه الى التداخل واعتبرنا التوافق بالربع بين الأربعة والثمانية قوله ﴿وان انكسر على اكثر من فريق﴾ قد ذكر المصنف هنا أربعة أمثلة ثلاثة منها مع مباينة العدد للنصيب وواحدة منها مع موافقة بعض بالمعنى الاعم ومباينة بعض وقد ذكر الشهيدين في غاية المراد والمسالك ان صور المسئلة ترتقي الى أربعة وعشرين وتلاهما صاحب الكفاية (قال في المسالك) اذا انكسرت الفريضة على اكثر من فريق فاما أن يستوعب الكسر المجموع أو يحصل على البعض الزائد عن فريق دون البعض وعلى التقديرين إما أن يكون بين سهام كل فريق وعدده وفق أو يكون للبعض دون بعض أو لا يكون للجميع وفق فالصور ست وعلى التقادير الستة اما أن تبقى (تكون خ ل) الاعداد

بعد ابقائها على حلقها أو ردها الى جزء الوفق أو رد البعض وإبقاء البعض متائلة أو متداخلة أو متوافقة أو متباينة ومضروب الستة في الاربعة أربعة وعشرون وقد يجتمع فيها الاوصاف بان يكون بعضها ماثلاً لبعض وبعضها موافقاً وبعضها متداخلاً فهذه جملة أقسام المسئلة ونحن نذكر ما يحتاج اليه من هذه الصور في قسمين (الاول) أن يكون الكسر على الجميع وهو ثلاثة أنواع (أحدها) أن لا يكون هناك وفق بين نصيب كل فريق وعدده وفيه أربع صور (الاولى) أن تكون الاعداد متائلة وهذه أحد الامثلة التي ذكرها المصنف طاب ثراه كثلاثة اخوة من أب وثلاثة اخوة من أم أصل فريضتهم ثلاثة لان فيها ثلثاً وهو فريضة كلاله الأم قتلها واحد ينكسر على كلاله الأم وثلاثا اثنان ينكسران أيضاً على اخوة الأب وأعداد الاخوة متائلة فيكتفي بأحدها وتضربه في أصل الفريضة يبلغ تسعة ثلاثة منها لاختوة الأم كعدم وستة لاختوة الاب (الثانية) أن تكون الاعداد متداخلة كثلاثة اخوة من أب وستة من أم وهذا ثاني أمثلة المصنف رحمه الله فيقتصر على الستة وتضربها في أصل الفريضة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصح للاخوة من الاب الثلاثان اثنا عشر ومن الام ستة وقد مثله في المسالك بثلاثة اخوة من أم وستة من أب وهو غير مستقيم كما يأتي انشاء الله تعالى وكزوجتين وأربع بنين فريضتهم ثمانية للزوجتين سهم لا ينقسم عليها وللبنتين سبعة أسهم لا تنقسم عليهم أيضاً ولا وفق بين الجميع بالمعنى الاخص وعدد الزوجات يداخل عدد الاولاد فيقتصر على الاربعة وتضربها في أصل الفريضة تبلغ اثنين وثلاثين أربعة منها للزوجتين وثمانية وعشرون للأولاد تنقسم على الجميع (الثالثة) أن تكون الاعداد متوافقة وهو ثالث أمثلة المصنف طاب ثراه كاربعة زوجات مع ستة اولاد فريضتهم ثمانية واحد للزوجات وسبعة للأولاد فلا وفق بين النصيب والعدد فيهما وعددهما متوافق بالنصف فنضرب اثنين في ستة ثم المرتفع في ثمانية تبلغ ستاً وتسعين للزوجات اثنا عشر لكل واحدة ثلاثة وللأولاد أربعة وثمانون لكل واحدة أربعة عشر وقد مثله المصنف بأربع زوجات وستة اخوة وحينئذ تكون الفريضة من أربعة واحد للزوجات ينكسر عليهم وثلاثة للاخوة يوافق عددهم بالمعنى الأعم وبين عدد الزوجات والاخوة وفق بالنصف فنضرب اثنين في ستة ثم الحاصل وهو اثنا عشر في أربعة لكل من الزوجات ثلاثة ولكل من الاخوة ستة وهو غير مستقيم كما يأتي والمستقيم ما مثلناه به (الرابعة) ان تكون الأعداد متباينة كتابين العدد والنصيب وهو رابع أمثلة المصنف رحمه الله كاربعة زوجات وخمس بنات فيبين المدينين تبان فنضرب أربعة في خمسة يبلغ عشرين ونضرب عشرين في أصل الفريضة ثمانية فالحاصل مائة وستون ومنها تصح ومثله ما اذا خلف ثلاثة اخوة للأم وأربعة لاب فنضرب احدهما في الآخر ثم المرتفع في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين لكلاله الأم اثنا عشر ولاخوة الاب أربعة وعشرون ومثله ما اذا ترك أخوين من أم وخمسة من أب فان فريضتهم ثلاثة لا تنقسم على صحة فنضرب عدد أحدهم في الآخر فالحاصل عشرة ثم نضرب العشرة في أصل الفريضة وهي ثلاثة فما ارتفع منه تصح (النوع الثاني) ان يكون الكسر على الجميع ولكن عدد البعض وافي النصيب وعدد البعض لا يوافقه وفيه الصور الأربع (الاولى) ان تبقى الاعداد بعد رد الموافق الى جزئه متائلة كزوجتين وستة اخوة لاب فريضتهم أربعة لان تنقسم على الفريقين ولاخوة منها ثلاثة توافق عددهم بالثلث بالمعنى للاعم فترد الستة الى اثنين فمائل عدد الزوجين فيقتصر على أحدهما ويضرب في أصل الفريضة تبلغ ثمانية للزوجتين اثنان ولاخوة ستة كذا ذكره في المسالك وينبغي ان تلحظ ما تقدم من مثال

المصنف في المثال الثالث وتعرف الفرق (الثانية) ان تبقى الاعداد بعد الرد متداخلة كما لو كان الزوجات أربعاً فداخلها الاثنان اللذان رد عدد الاخوة اليهما فيجزي بالاربعة اكثر أعني الاربع وتضرب في أصل الفريضة يبلغ ستة عشر للزوجات الاربع وأربعة وللأخوة الستة اثنا عشر (الثالثة) ان تبقى الاعداد بعد الرد متوافقة كزوجتين وستة أخوة من الاب وستة عشر من الأم فريضتهم اثنا عشر وهي الحاصلة من ضرب أربعة مخرج الربع في ثلاثة مخرج الثلث للزوجتين منها ثلاثة لا تنقسم عليهما وهي مباينة لعددهما وللأخوة من الاب خمسة وهي مباينة لعددهم ايضاً لانهم ستة وللأخوة من الأم أربعة وهي توافق عددهم بالربع لانه ستة عشر فتردهم الى أربعة جزء الوفاق والاربعة توافق عدة أخوة الاب بالنصف فنضرب وفق أحدهما في الآخر يبلغ اثني عشر ثم المجتمع في أصل الفريضة وهو اثنا عشر يبلغ مائة وأربعة وأربعين ولا يحتاج الى النظر في عدد الزوجات لانه اما موافق بالنصف ايضاً للاربعة الموجب لاطراح نصفه وهو الواحد أو مداخل لما فللزوجتين ستة وثلاثون ولكلالة الأم ثمانية وأربعون لكل واحد ثلاثة وللأخوة الاب ستون (الرابعة) ان تبقى الاعداد بعد الرد متباينة كما لو كانت الزوجات أربعاً وللأخوة من الاب خمسة والأخوة من الأم ستة نصيبهم من الفريضة أربعة توافق عددهم بالنصف فتردهم الى ثلاثة فتقع المباينة بينها وبين الاربعة والخمسة فنضرب ثلاثة في أربعة ثم المرتفع في خمسة ثم المجتمع وهو ستون في أصل الفريضة وهو اثنا عشر تبلغ سبعاً وعشرين للزوجات مائة وثلاثون لكل واحدة خمسة وأربعون وللأخوة الأم مائتان وأربعون لكل واحد أربعون وللأخوة الاب ثلثمائة لكل واحد ستون (النوع الثالث) ان يكون بين نصيب كل فريق وعدده وفق فيرد كل فريق الى جزء الوفاق ثم تعتبر الاعداد فيأتي فيها الصور الاربع (الاولى) ان تبقى الاعداد بعد ردها متماثلة كست زوجات ويتفق ذلك في المريض يطلق ثم يزوج ويدخل ثم يموت قبل الحول وثمانية من كلالة الأم وعشرة من كلالة الاب فالفريضة اثنا عشر حاصلة من ضرب مخرج الربع في مخرج الثلث للزوجات ثلاثة توافق عددهن بالثلث ولكلالة الأم أربعة توافق عددهم بالربع ولكلالة الاب خمسة توافق عددهم بالخمسة فتزد كل من الزوجات والأخوة من الطرفين الى اثنين لانهما ثلث الاول وربيع الثاني وخمس الثالث فمالت الاعداد فيجزي باثنين وتضربها في أصل الفريضة تبلغ أربعة وعشرين فلزوجات ستة وللأخوة الأم ثمانية وللأخوة الاب عشرة لكل واحد من الجميع سهم (الثانية) ان تبقى الاعداد بعد ردها الى جزء الوفاق متداخلة كالمثال الاول الا ان الأخوة من الأم ستة عشر فنصيبهم توافق عددهم بالربع ايضاً فتردهم الى أربعة والاثنان اللذان يرجع اليهما عدد الزوجات والأخوة للاب يداخلها فيجزي بالاربعة وتضربها في أصل الفريضة تبلغ ثمانية وأربعين للزوجات اثنا عشر وللأخوة للأم ستة عشر عددهم والباقي وهو عشرون للأخوة للاب (الثالثة) ان تبقى الاعداد بعد ردها الى جزء الوفاق متوافقة كما لو كان الأخوة في المثال أربعة وعشرين توافق الاربعة بالربع ويرجع عددهم الى ستة وأخوة الاب عشرون توافق نصيبهم بالخمسة فيرجع عددهم الى اربعة وقد رجع عدد الزوجات الى اثنين فيين كل عدد وما فوقه موافقة بالنصف فقسط الاثنان وتضرب اثنين في ستة ثم المرتفع في اثني عشر تبلغ مائة وأربعة وأربعين والقسمة واضحة (القسم الثاني) ان يكون الكسر على اكثر من فريق ولكن لو استوعب الجميع كلاث زوجات وثلاثة أخوة للاب وثلاثة للأم الفريضة من اثني عشر للزوجات ثلاثة لا تنكسر عليهن وينكسر نصيب

الاخوة من الطرفين عليهم وبين النصيب والعدد مباينة والاعداد متماثلة فيكتفى بأحدها وتضرب به في أصل الفريضة يبلغ ستة وثلاثين فن كان له من الأصل شيء اخذه مضروباً في ثلاثة فلاخوة من الأم اثنا عشر وللأخوة من الأب خمسة عشر وللزوجات تسعة والصور الاثنا عشرة آتية في هذا القسم لان هذا القسم أيضاً ثلاثة انواع وكل نوع يشتمل على أربعة أقسام فالمجموع كالقسم الاول اثنا عشر ومجموع الجميع أربعة وعشرون وامثلتها سهلة بعد مراجعة ما ذكرناه من القواعد والامثلة وكذا لو كانت الاعداد بعد مراعاة النسبة مختلفة بعضها مباين والآخر موافق الى غير ذلك من الفروض التي تظهر مما ذكرناه هذا جميع اقسام المسئلة وقد مثل في المسالك بعضها ببعض الأمثلة الغير المستقيمة كما اشرنا الى ذلك حين نقل عبارة المسالك وبأني التفصيل وحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله بل حاصل المسئلة وقاعدتها المنطبقة على جميع أقسامها ان الكسر اذا كان على أكثر من فريق واحد فينظر فان كان بين نصيب كل من الورثة وبين عدد رؤسهم وفق بالمعنى الذي تقدم رد كل فريق الى جزء الوفق اي يؤخذ نصف كل واحد ويطرح النصف الآخر ان كان بينهما توافق بالنصف ويؤخذ الثلث ويترك الثلثان ان كان بينهما بالثلث وهكذا الى العشر وما فوقه وان لم يكن بين الكل ذلك فان كان بين البعض أخذنا وفق ذلك البعض وتركنا الآخر بحاله فان لم يكن وفق اصلاً تركنا كلا على حاله ثم بعد ذلك ننظر في عدد الرؤس سواء كان كله اصلاً لم يغير او كان كله منغيراً أو غير بعضه الى الوفق دون البعض فاذا نظرنا فلا محالة من ان نجد عدد الرؤس كله وفقاً او كله اصلاً او بعضه وفقاً وبعضه اصلاً وعلى التقادير الثلاثة ننسب بعضها الى بعض فان تماثلت اكتفينا بأحدها وان تداخلت أو توافقت أو تباينت جرينا على حسب ما يقتضيه الأصل المعروف (اذا عرفت هذا) فنقول قد مثل المصنف طاب ثراه للمثال ثلاثة اخوة لاب ومثلهم من ام وهو مثال واضح مستقيم وقد تقدم بيان العمل فيه في أول امثلة المسالك ومثل طاب ثراه في التحرير والارشاد له بأربعة اخوة من اب ومثلهم من ام وهو غير مستقيم لان أصل الفريضة ثلاثة للاحتياج الى الثلث فينكسر سهم كل واحد على رؤسهم فان الواحد ينكسر على الأربعة من الأم وكذا الاثنان على الأربعة من الأب وبين الواحد والأربعة تباين وبين الاثنين والأربعة توافق بالنصف فأخذنا نصفه فصار عدد الرؤس أربعة واثنين وبينهما تداخل فينبغي أن نأخذ الأكثر وهو الأربعة ونضربها في أصل الفريضة وهو ثلاثة تبلغ اثني عشر للاخوة من الأم ثلثها أربعة لكل واحد واحد والباقي للاخوة من الأب لكل واحد اثنان فظهر ان بين الاعداد تداخلاً لا تماثلاً ولعله في الكتاين لحظ الطاهر من دون نظر الى أصل الفريضة وقد مثل هنا للتداخل بثلاثة اخوة من أب وستة من أم وانه لمستقيم وقد بينا كيفية العمل فيه في المثال الثاني عند نقل عبارة المسالك وعدلنا عما مثلنا به فيه وذلك لانه مثل له فيه بعكس هذا المثال أعني بثلاثة اخوة من أم وستة من أب كما في الشرائع والتحرير والارشاد وهو غير مستقيم وذلك لان الفريضة حينئذ تنكسر على الفريقين وبين نصيب كلالة الأب الستة وبين سهمهم وهو الاثنان توافق بالنصف بالمعنى الاعم فنقتصر على نصف الستة التي هي كلالة الأب فادت الى ثلاثة عدد كلالة الأم وهما مائتان فظهر ان هناك تماثلاً لا تداخلاً فليأمل وقد مثل المصنف رحمه الله للمتوافقين بأربع زوجات وستة اخوة كما في الشرائع والتحرير والارشاد وهذا يستقيم مثلاً لتوافق بالمعنى الأخص والأعم لان بين نصيب الاخوة وعددهم توافقاً بالثلث بالمعنى الاعم فيرد عددهم الى اثنين والاثنان يداخلان عدد الأزواج فيقتصر على عددهن به وتضرب به في أصل

(الثاني) ان تزيد الفريضة عن السهام قترد على ذوي السهام الا الزوج والزوجة وعدا الأم مع الاخوة أو يجتمع ذو سبب مع ذي سببين فذو السببين أولى بالرد كابوين وبنت لابوين السدسان وللبنت النصف والباقي يرد اخماسا ومع الاخوة على البنت والاب خاصة أرباعا (متن)

الفريضة يبلغ ستة عشر للزوجات الاربع أربعة وللأخوة اثنا عشر وهذا أولى واخصر لان الفريضة على ما ذكره تكون من ثمانية وأربعين وأما ما مثل به للتباين فواضح وقد مثلنا كيفية العمل فيما سلف (واعلم) ان لم يمتل لما اذا كان بين البعض وفق دون البعض الآخر الذي يترك فمثاله رجل مات وخلف ستة أخوة من قبل الأم وعشرين من قبل الاب وزوجتين ففريضة من اثني عشر لان فيها ربعا وثلاثا نصيب الزوجتين ثلاثة فبين نصيبهما وعددهما تباين فيترك بحاله ونصيب الاخوة من قبل الأم أربعة وعددهم ستة وبين نصيبهم وعددهم موافقة بالنصف ونصيب الاخوة للأب خمسة هو الباقي وبين عددهم وهو عشرة وبين الخمسة توافق بالحس بالمعنى الأعم فنرد له من الوفق الى جزء الوفق فنرد الاخوة من قبل الأم الى ثلاثة ونرد الاخوة من قبل الاب الى اثنين خمس عددهم وقد تركنا الزوجتين على حالهما فالحاصل بعد الرد اثنان وثلاثة لكن عدد الزوجات بمائل وفق الاخوة فنطرح أحدهما فنضرب اثنين في ثلاثة لمكان التباين تبلغ ستة ثم المجتمع في أصل الفريضة وهوانا عشر تبلغ اثنين وسبعين للزوجتين ثمانية عشر لكل واحدة تسعة وللأخوة من قبل الأم الثلث أربعة وعشرون لكل واحد أربعة وللأخوة من قبل الأب ثلاثون لكل واحد ثلاثة (وليعلم) انه اذا توافقت الاعداد فيما اذا كان المنكسر عليهم أكثر من فريقين فالبصريون يقفون أحدها ويردون البواقي الى اجزاء الوفق فيكتفون بواحد ان تماثلت وبالاكثر ان تداخلت ويضربون بعضها في بعض ان تباينت أو وفق بعضها في بعض ان توافقت ثم يضربون الحاصل في العدد الموقوف ثم الحاصل في أصل المسئلة والكوفيون يقفون أحدها يضربون وقفه في جميع الآخر ثم وفق الحاصل في الثالث وهكذا ثم الحاصل في أصل المسئلة **قوله** (الثاني) ان تزيد الفريضة عن السهام قد تقدم الكلام في هذا وان الباقي يرد على ذوي السهام الا الزوج والزوجة لانهما لايزادان عن نصيبهما الأعلى ولا ينقصان اجماعاً وكذا الأم مع الاخوة لحجيب اياها عما زاد عن الثلث وكذا ذوالسببين أولى ككلالة الابوين مع كلالة أحدهما وقد خالف القديمان الحسن والفضل وهو نادر وقد سلف بيان ذلك كما سلف ان جميع مسائل الرد احد عشر سبعة في الطبقة الاولى وأربعة في الثانية **قوله** (كابوين وبنت) المسئلة كما تقدم البحث فيها من ستة للأبوين السدسان وللبنت النصف والباقي يرد اخماسا وذلك بأن تضرب مخرج الرد في أصل الفريضة وهنا سهام الرد خمسة تضربها في ستة وان رددنا على الاب واللبنت خاصة لوجود الحاجب عنه للأم ضربنا أربعة في ستة لانها سهام الرد وهذه قاعدة مألوقة معروفة مطردة لكن قد قال الشيخ رحمه الله في المبسوط مانصه وان بقي بعد الفرائض ما يجب رده على أرباب الفرائض أو على بعضهم بعد فرائضهم ولم تصح القسمة فاجمع مخرج فرائض من يجب عليه الرد فاضربه في أصل الفريضة مثل أبوين وبنت لابوين السدسان وللبنت النصف ويبقى سهم واحد من ستة اسهم فتأخذ مخرج السدسين وهو الثلث من ثلاثة ومخرج النصف من اثنين فيكون خمسة فتضرب في ستة وهو اصل الفريضة فيكون ثلاثين لكل واحد من الابوين خمسة اسهم بالفرض

فاما ان تجمل الفريضة في اصلها من خمسة أو اربعة أو تضرب مخرج الرد في اصل الفريضة ومثل احد الابوين وبتين فالرد اخماسا ومثل واحد من كلاله الأم مع الاخت لاب فالرد عليهما على رأي بالنسبة وعلى الاخت للاب خاصة على رأي واما الخنثى مع احد الابوين أو معهما فالرد الثابت لهما مع البنت يثبت هنانصفه وقيل لارد لان الاصل عدمه وانما يثبت في البنات بالاجماع وليس الخنثى بنتا وكونها تستحق نصف ميراث بنت وان اوجب ردا لكن استحقاق نصف ميراث ابن يسقطه فتعارضنا قساقطا ورجع الى الاصل وهو عدم الرد على الابوين بل يكون الجميع للخنثى والمعتد الاول (متن)

ولبنت خمسة عشر بالفرض ويبقى خمسة اسهم لكل واحد من الابوين سهم وللبنت ثلاثة أسهم فان كانت المسئلة بجاهلها وجب الرد على بعضهم بان يكون هناك اخوة فان عند ذلك لاستحق الأم أكثر من السدس وما وجب من الرد عليها يتوفر على الاب فانه يكون مثل الاولى سواء غير ان السهم المردود على الام يتوفر على الاب فيحصل للاب سبعة وللأم خمسة وللبنت ثمانية عشر انتهى كلامه في المبسوط وتبعه على ذلك ابو عبد الله في السرائر وذكر فيها عين عبارة المبسوط بتفاوت يسير ﴿ قوله ﴾ ﴿ فاما ان تجمل الفريضة في اصلها من خمسة أو اربعة ﴾ وذلك بان تقطع النظر عن حال العمل في المسئلة من ملاحظة الفرض والرد والضرب وانت تعلم ان هذا انما يجري في غير هذا المثال أعني في الابوين والبنات والاخوة لانه لا يكتفي فيه جعلها من اربعة نعم لو انحصر الوارث فيمن يرد عليه جرى اعتبار الاقتصار على الاربعة ولعل مراد المصنف رحمه الله ان جعلها من اربعة ان لم يكن هناك أم مثلا ﴿ قوله ﴾ ﴿ على رأي ﴾ قد تقدم البحث في ذلك مستوفى ﴿ قوله ﴾ ﴿ وقيل لارد لان الاصل عدمه ﴾ القائل هو الامام السعيد معين الدين سالم بن ران المصري في كتاب له يسمى بالتحريز كذا ذكر صاحب الطبقات وقد نقل ذلك عنه جماعة منهم المصنف في التحرير والمختلف وولده وابن اخته قال في (المختلف) قال معين الدين رحمه الله وقد ذكرت مسألة فيمن ترك خنثى وأحد أبويه أو هما وقيل ان فيها ردا ولا أعلم له وجه لان الاصل ان لارد لانا لو تركنا وظاهر القرائن لما زدناهما مع البنت على السدس شيئا لانه سبحانه يقول ولا بويه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد واسم الولد يقع على الاتنى كما يقع على الذكر وانما رجعنا عن هذا الظاهر في مواضع الرد بدليل وهو الاجماع وهذا المشكل أمره ليس بأثني على الحقيقة فثبت الرد (فان قيل) فالحكم بأن له ميراث نصف اثني يثبت الرد (قلنا) والحكم بأن له نصف ميراث ذكر يمنع منه واذا تقابلا سقط بقيا على الاصل انتهى ما نقل عنه قال في (المختلف) والوجه ثبوت الرد بأية أولى الارحام لان المقتضي للرد في البنات الآية الكريمة ولم تعد الى العصبية فيم جميع أولى الارحام على نسبة حصصهم ولا يخص البنات قال للخنثى مع أحد الابوين تسعة عشر من ثلاثين (واعترضه) ولده في الايضاح طالب رآهما بان علة الرد الفضل عن الفرض والفرض تابع للآثورة والسبب هنا غير معلوم فكيف يحكم بالسبب (قلت) يمكن ان يستدل له باطلاق النص والفتوى من الاصحاب بأن للخنثى نصف ما للذكر والاتنى وهو يم ملهما فرضاً ورداً ولو لم يرد على الابوين لكان لهما تمام ما للذكر أو الذ كر مع الاتنى وأسباب (وعلى خ ل) الشرع

(الثالث) ان تقصر الفريضة عن السهام وسببه وجود الزوج أو الزوجة في موضعين (الاول) ابوان مع بنت وزوج ابوان وبنتان مع زوج او زوجة احد الابوين مع بنتين وزوج فالتقص على البنت أو البنات خاصة (الثاني) اخوة من أم واخت من أب او الابوين وزوج اخوة من أم واخت من الابوين أو الأب خاصة وزوجة اخوة من أم وأختان فصاعدا من الابوين أو الاب مع احد الزوجين أخ من أم مع اخت من الابوين أو الاب مع زوج أخ من أم مع أختين فصاعدا من الابوين أو الاب مع احد الزوجين فالتقص هنا على المتقرب بالابوين أو الاب خاصة ففي الاول يأخذ الزوجان الأدنى وفي الثاني الأعلى (متن)

علامات لاعل حقيقة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الثالث ان تقصر الفريضة عن السهام﴾ قص الفريضة عن السهام لدخول الزوج أو الزوجة على الابوين أو احدهما أو على الكلاله والاول هو الموضع الاول وله صور والثاني هو الموضع الثاني وله أيضا صور (الصورة الاولى) من الموضع الاول ابوان مع بنت وزوج فالفريضة من اثني عشر لان فرض كل من الابوين السدس وفرض البنت النصف وفرض الزوج الربع فيكتفي بمخرج الربع عن مخرج النصف لمكان التداخل وبينه وبين مخرج السدس توافق بالنصف فنضرب اثنين في ستة فالحاصل اثنا عشر وسهامهم ثلاثة عشر للابوين أربعة وللبنات ستة وللزوج ثلاثة (الصورة الثانية) ابوان وبنتان وزوج أو زوجة الفريضة مع الزوج اثنا عشر لان الفروض سدسان وثلثان وربع والسهام خمسة عشر للابوين أربعة وللبنات ثمانية وللزوج ثلاثة ومع الزوجة تكون الفريضة من أربعة وعشرين مضروب نصف ثمانية في ستة والسهام سبعة وعشرون لان الابوين لها الثلث ثمانية والبنتان لها الثلثان ستة عشر والزوجة لها الثمن ثلاثة (الصورة الثالثة) أحد الابوين مع بنتين وزوج الفريضة من اثني عشر والسهام ثلاثة عشر والتقص يدخل عندنا على البنت أو البنات خاصة كما ذكره المصنف رحمه الله لاجماع الامامية على بطلان المول ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الثاني اخوة من أم واخوة من أب وأبوين وزوج﴾ هذا هو الموضع الثاني والصورة الاولى منه ما ذكر والصور الاول يقصر فيها أحد الزوجين على النصيب الأدنى وهنا يأخذ نصيبه الأعلى فأحد الزوجتين داخل على الجميع فالفريضة من الصورة الاولى من الموضع الثاني من ستة مضروب اثنين نصيب الاخت أو الزوج في ثلاثة مخرج نصيب الاخوة والسهام ثمانية لكاللة الأم اثنان ولكل من الزوج وكاللة الاب أو الابوين ثلاثة واذا كانت في هذا الفرض مكان الزوج زوجة وهي الصورة الثانية فالفريضة من اثني عشر مضروب أربعة في ثلاثة والسهام ثلاثة عشر للزوجة ثلاثة ولكلاله الأم ثلاثة ولكلاله الاب ستة اما الصورة الثالثة فقد اشتملت على صورتين (الاولى) اخوة من أم واختان فصاعدا من أب أو أبوين وزوج الفريضة من ستة حاصله من ضرب اثنين في ثلاثة والسهام تسعة لان كاللة الأم لهم الثلث اثنان وكاللة الاب الثلثان أربعة والزوج له النصف ثلاثة (الصورة الثانية) بحالها مع زوجة والفريضة من اثني عشر مضروب أربعة في ثلاثة والسهام ثلاثة عشر واما اذا كان كاللة الأم واحداً كأخ منها من أم اخت من الابوين وزوج كما أشار اليه المصنف رحمه الله فالفريضة من ستة لمكان التداخل لاجتماع

فان انقسمت الفريضة والا ضربت أسهام من انكسر عليهم النصيب في الاصل (فالاول)
 كزوجين وابوين وخمس بنات للأبوين اربعة من اثني عشر وللزوج ثلاثة يبقى خمسة للبنات
 من غير كسر (والثاني) كان البنات اربعا تضرب عددهن في اثني عشر ﴿ الفصل السابع ﴾ في
 المناسخات ﴿ اذا مات بعض الوراث قبل القسمة واريد قسمة الفريضة من اصل واحد
 صححت مسألة الاول (متن)

نصفين وسدس والسهام سبعة كما هو ظاهر وكذلك اذا كان هناك أخ من أم مع اختين من أب
 وزوج الفريضة من ستة لكن السهام ثمانية لاجتماع السدس والثلاثين مع النصف اما اذا كان هناك
 زوجة مكان الزوج فالفريضة من اثني عشر مضروب اثنين وفق الاربعة في ستة والسهام ثلاثة
 عشر لاجتماع السدس (١) والثلاثين (٢) والربع (٣) ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان
 انقسمت الفريضة الى آخره ﴾ أي ان انقسمت الفريضة بعد اعتبار النقص فهو المطلوب وان لم تنقسم ضربت
 سهام من انكسر النصيب عليهم في أصل الفريضة وأنت خبير بان هذا مخالف للقاعدة
 التي حررها سابقاً من ان الفريضة اذا انكسرت على فريق تضرب عددهم في أصل الفريضة
 ان لم يكن ين نصيبهم وعددهم وفق وهنا كذلك لان ما ضربه من المثل في المقام زوج وابوان
 واربع بنات الفريضة فيه من اثني عشر للزوج ثلاثة وللأبوين اربعة وللبنات الاربع خمسة تنكسر
 عليهن وبين الخمسة التي هي النصيب وعددهن تبين فالواجب أن تضرب عددهن وهو الاربع في
 اصل الفريضة وهو اثنا عشر كما أشار اليه في آخر المسئلة وضرب سهامهن مخالف للقاعدة فاذا ضربنا
 العدد في الاصل فالخاصل ثمانية وأربعون للأبوين ستة عشر وللزوج اثنا عشر وللبنات لكل منهن
 خمسة فتأمل ﴿ الفصل السابع في المناسخات ﴾ المناسخات جمع مناسخة وهي مفاعلة على غير
 القياس قال في (القاموس) نسخه كمنه ازاله وغيره وابطله وأقام شيئاً مقامه والتاسخ والمناسخة في الميراث
 موت وورثة بعد ورثه واصل الميراث قائم لم يقسم انتهى وظاهره ان هذا الاخير معنى لغوي وقد
 صرح جماعة انه عرفي كما يأتي قال في (المهذب والمسالك) وبعض كتب العامة ان المناسخة مأخوذة
 من النسخ وهو النقل والتحويل تقول نسخت الكتاب اذا نقلته من نسخة الى اخرى سميت هذه
 المسائل بها لان الانصاء بموت الثاني تنتسخ وتنقل من عدد الى عدد وكذا التصحيح ينتقل من حال
 الى حال (قلت) وكذا القسمة على الورثة تنتقل الى القسمة على ورثتهم وأما اعتبرنا هذا الاخير
 ليدخل فيه ما اذا اتحد الوارث والاستحقاق لانه لا يدخل في الاولين كما في مثال الاخوة والاخوات
 وصاحب المسالك لما كان ممن يذهب الى عدم امكان اتحاد الوارث والاستحقاق ذكر موضعه قوله
 وكذا عدد مجموع الورثة ينتقل من مقدار الى مقدار قال وقد يطلق على الابطال ومنه نسخت الشمس
 الظل اذا أبطلته وهذا هو الذي اعتمد به بعضهم وجعل المعنى الاصطلاحي منقولاً عنه خاصة قال بطلان
 طريق القسمة الى طريق آخر او القسمة على الورثة الى القسمة على ورثتهم ولعل السر في ذلك ان
 النقل عن المعنى الاول أعني التحويل ربما كان غير ظاهر المناسبة في صورة الاتحاد لان الوارث

(١) اثنان (٢) ثمانية (٣) ثلاثة

فان كان نصيب الثاني ينهض بالقسمة على ورثته من غير كسر فلا بحث والاحتياج الى عمل فنقول ان كان ورثة الثاني هم ورثة الاول من غير اختلاف في القسمة كان كالفریضة الواحدة كاخوة ثلاثة واخوات ثلاث من جهة واحدة مات اخ ثم آخر ثم اخت ثم اخرى وبقي اخ واخت فتركة الاول ومن بعده لهما اثلاثا او بالسوية وان اختلف الاستحقاق او الوارث او هما فان صح نصيب الثاني على ورثته كزوجة ماتت عن ابن وبنت بعد زوجها وخلف معها ابنا وبنتا فنصيب الزوجة ثلاثة من اربعة وعشرين تصح على ولديها من غير كسر (متن)

والاستحقاق اذا اتحد فلا تقل في الانصاء ولا في التصحيح وانما هو ابطال في القسمة الى قسمة اخرى (وفيه) انه يمكن ان يقال ان فيه تقلها الى قسمة اخرى كما ذكرنا على ان المعنيين متقاربان وهذا ابو العباس رحمه الله تعالى لم يذكر الابطال بل قال ان قولهم نسخت الشمس الظل بمعنى حوله ونقلته على انه يكفي في النقل المناسبة في الجملة والامر في هذا كله سهل وفي اصطلاح الفقهاء كما في السرائر والمذهب وغيرها ان يموت انسان فلا تقسم تركته ثم يموت وارثه او بعضهم فتقسم الفريضة من اصل واحد هذا محصله وان اختلفت العبارات في الوصول الى هذا الاصطلاح وليس هو حقيقة شرعية كما لعله يتوهم وانما حقيقة الشرعية رفع الحكم بدليل شرعي ﴿ قوله ﴾ فان كان نصيب الثاني الى آخره ﴿ بيان الحال في المقام ان يقال الوارث والاستحقاق اما ان يتحد او يختلفا او يتحد الوارث فقط او العكس وعلى التقادير الثلاثة الاخيرة اما ان ينهض نصيب الثاني بالقسمة على ورثته على الصحة او لا ينهض وعلى الثاني اما ان يكون بين نصيب الميت وفريضة وفق بالمعنى الاخص او الاعم او بتأين فالاقسام ثلاثة عشر وان لحظت الاحتياج الى القسمة وعدم الاحتياج اليها لكون وارث الثاني واحدا زادت الاقسام قال في (الوسيلة) ناظرا الى بيان الاقسام الاربعة الاول كما هو الظاهر وارث الثاني اما ان يكون وارث الاول بعينه او يكون بعض ورثته يرثه او يكون بعضهم يرث بعض ميراثه ويرث الباقي غيرهم او يرث الجميع الغير او لا يكون له وارث (وفيه) انه قد يكون وارث الثاني هو وارث الاول بعينه مع اختلاف الاستحقاق فلا تكون (١) القسمة حاصرة كما اذا مات امرأة ولها ولدان من أب وآخرا من آخر فاذا مات احدهما وترك الباقي فان ارثه منحصر في ورثة المرأة الا ان الاستحقاق يختلف اذا ارث أخيه من أمه وأبيه ليس كآرث أخويه من أمه نعم هناك عبارة ظن الشيبه الثاني انها تشمل الاقسام الاربعة واعتمدها في المسالك اذ كان ممن يذهب فيه الى عدم إمكان اتحاد الوارث والاستحقاق لانه يدعي فيما اذا ترك اخوة ثلاثة واخوات ثلاث من جهة واحدة مات أخ ثم آخر وأخت ثم أخرى ان الوارث فيهما غير متحد لان عدد الوارث في الاولى قصص عنه في الثانية واعترض بذلك على المحقق حيث افهمت عبارته في الشرائع الاتحاد فيهما في المثال المذكور كالمصنف فقال لو قال اما ان تنصير ورثة الميت في الباقي ويكون الارث من الثاني على حسب ارثهم من الاول وهو القسم الاول أولا يكون كذلك بأن لا تنصير ورثة الميت في الباقي أو تنصير لكن اختلف مقدار الاستحقاق وهو القسم الثاني ثم عدم الانحصار أما لان الوارث غيرهم أو لان غيرهم يشاركم لكان أولى انتهى ولقد (١) هذا ان كان أراد بالشق الاول اتحاد الوارث والاستحقاق كما هو الظاهر فتأمل (منه قدس سره)

تبع ما وجدت من كتب الاصحاب فما وجدت أحدا واقفه على ذلك وان جلمهم صرحوا بخلافه أو فهم منهم خلافه على ان في مجموع ما ذكره نظر من وجوه (الاول) ان مثال الاخوة الثلاثة والاخوات الثلاث كما ادعي ان الوارث فيه غير متحد لقصانه في الثانية يلزم عدم اتحاد الاستحقاق فيه أيضاً لزيادته في الثانية كما هو ظاهر فيلزمه ان يكون مما اختلف فيه الوارث والاستحقاق معا (الثاني) انه اذا كان الوارث الثاني بعض ورثة الاول دونه بعض يكون غير داخل في تقسيمه مع انه من القسم الثاني اعني اختلاف الاستحقاق واتحاد الوارث كما سيأتي ان شاء الله تعالى في جملة الامثلة (فان قلت) انه داخل في الثالث من تقسيمه (قلنا) قد قيده باختلاف مقدار الاستحقاق في الجميع والظاهر ان الكل وارث بترينة ما مثله به والمفروض في المثال الذي نحن فيه ان لأرث للبعض ومن المعلوم عدم دخوله في الاول لتقيده بكون الارث من الثاني على حسبه من الاول ومن الظاهر عدم دخوله في الاخيرين اذ المفروض فيهما ان الوارث غيرهم أو شاركا لم وما نحن فيه ليس كذلك اذ الوارث بعض دون بعض فليتأمل جيدا افراد الاصحاب باختلاف الوارث ان يكون الوارث الثاني غير الاول (١) وباتحاده خلافه وان كان الوارث للأول أكثر منه للثاني كما في مثال الاخوة الثلاثة والاخوات الثلاث ومرادهم باختلاف الاستحقاق اختلافه في المقدار كما صرحوا به أيضا قالوا ولا يكتفي اختلافه في جهة الاستحقاق وخالفهم في هذا أبو العباس في المذهب والمقتصر وتبعه على ذلك الفاضل الصيبري في غاية المرام قال ان الارث متى كان بالبنوة أو الاخوة فالاستحقاق واحد وان اختلف الوارث ومتى كان أحدهما بالبنوة والثاني بالاخوة مثلا فالاستحقاق مختلف وان كان الوارث منحصرا في الباقيين وهذا يخالف لجماهير الاصحاب كما اشرنا اليه (قال في المسالك) ولا يطابق قسمة المناسخت في الحاليين معا على اطلاقه لانه مستلزم ان يكون مع اختلاف جهة الارث مطلقا يحتاج الى البحث عن الفريضة الثانية ولا يكتفى بالاولى وهو ينقض بما مات الاول عن أولاد ثم مات بعضهم عن الباقيين فان جهة الاستحقاق في الاولى بالبنوة وفي الثانية بالاخوة مع ان هذا لا يفتقر الى تصحيح الفريضة فتأمل جيدا (اذا تمهد هذا) فلنضرب لكل قسم من الاقسام الاربع مثلا مع الاكتفاء بالفريضة الاولى فتأمل اتحاد الوارث والاستحقاق هو المثال المتقدم من الاخوة الثلاثة والاخوات الثلاث كما أشار اليه المصنف رحمه الله ومثال اختلافهما مما كذلك ما أشار اليه المصنف أيضا طاب ثراه ما اذا ماتت زوجة عن ابن وبنت بعد زوجها وقد خلف الزوج معها ابنا وبنتا غير الابن والبنت اللذين هما من زوجة فالفريضة الاولى أربعة وعشرون مضروب ثلاثة مخرج الثلث في ثمانية مخرج الثمن ونصيب الزوجة منها ثلاثة تصح على ولديها فهنا قد اختلف الوارث والاستحقاق وصحت القسمة ومثله ما اذا تركت زوجها وأربعة اخوة لاب ثم مات الزوج وترك ابنا وبنتين أو أربع بنين فالفريضة الاولى ثمانية فتصح المسئلة وقال أبو العباس ومن تبعه مثال اختلافهما مما اخوان مات أحدهما ثم مات الآخر عن ابن فالل له فوارث الثاني غير وارث الاول والاستحقاق في الاولى بالاخوة وفي الثانية بالبنوة وهذا منه على مذهبه ومثال اختلاف الوارث خاصة مع عدم الكرم ما اذا خلف ابنين ثم مات أحدهما عن ابن فوارث الثاني غير الاول والاستحقاق واحد ومثال العكس ما اذا تركت زوجها وابنا

(١) أي ليس وارثا معه في الفريضة الاولى (منه قدس سره)

والا فاضرب وفق الفريضة الثانية في الفريضة الاولى ان كان بين نصيب الثاني من فريضة الاول والفريضة الثانية وفق لافوق نصيب الثاني كاخوين من أم ومثلها من اب وزوج مات الزوج عن ابن وبنيتين الفريضة الاولى اثنا عشر وبين الفريضة الثانية ونصف الاولى سهم الزوج موافقة بالنصف فتضرب جزء الوفق من الفريضة الثانية وهو اثنان لامن النصيب في اثني عشر تصير اربعة وعشرين وان لم يكن بين نصيب الثاني من الفريضة الاولى والفريضة الثانية وفق بل مباينة فاضرب الفريضة الثانية في الاولى فالمرتفع المطلوب وكل من كان له من الفريضة الاولى قسط اخذه مضروباً في الفريضة الثانية كزوج واخوين من ام واح من الاب مات الزوجين عن ابنتين وبنت وفريضة الاول من ستة للزوج ثلاثة (متن)

وبنات من أب وابنتين آخرين من أب آخر فالفريضة من ثمانية وعشرين مضروب أربعة مخرج الرعي في سبعة مخرج السبع لان ما يبقى عن سهم الزوج ينكسر عليهم اسباعاً للزوج ربعاً سبعة يبقى واحداً وعشرين لكل واحد من البنين ستة ولبنات ثلاثة ثم مات الابن الذي انحد أبوه مع البنت عن اخته هذه وأخويه لأمه فلاخويه الثلث اثنان ولاخته الثلثان أربعة كذا ذكره بعض وقيل عليه ان الوارث ايضا مختلف لان الزوج ورث في الاولى ولم يرث في الثانية (قلت) هذا انما نشأ من عدم معرفة المراد من قولهم اختلاف الوارث ان يكون الوارث الثاني غير الاول اذ المراد بالمغايرة ان لا يكون ممن ورث معه في الاولى وبالجملة المراد بالغير ان لا يكون وارثاً في الفريضة فتأمل هذا كله ان لم يكن هناك كسر اما لعدم الاحتياج الى القسمة أو ليهوض نصيب الثاني بالقسمة على الصحة وان لم ينهض نصيب الثاني بالقسمة على الصحة فهناك تسعة أقسام وذلك لانه مع اختلاف الوارث والاستحقاق أو اختلافهما اما ان يكون بين الفريضة الثانية ونصيب الميت من الفريضة الاولى وفق بالمعنى الاخص أو الاعم أو تباين والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة وقد تعرض المصنف طاب ثراه لبعضها أعني مثال التوافق بالمعنى الاخص والتباين مع اختلاف الوارث والاستحقاق وترك الباقي لظهوره ونحن نتعرض ان شاء الله تعالى لبعض ما لم يذكره كالتوافق بالمعنى الاعم زيادة الايضاح ﴿قوله﴾ **﴿والا فاضرب وفق الفريضة الثانية الى آخره﴾** أي وان لم تصح قسمة نصيب الثاني على ورثته فاضرب وفق الفريضة الثانية سواء كان الوفق وفقاً بالمعنى الاعم أو الاخص وانما منع كثره من ضرب وفق النصيب اما لعدم فائدته في بعض الفروض كما في مثال المصنف رحمه الله لا نالوا ضربنا وفق النصيب وهو ثلاثة في أصل الفريضة وهوائنا عشر بلغت ستة وثلاثين للزوج نصفها ثمانية عشر لا تنقسم على ورثته أعني الابن والبنين صحيحة ولو ضربنا وفق الفريضة الثانية وهوائنا في أصل الفريضة بلغت أربعة وعشرين للزوج نصفها اثنا عشر مقسومة على ورثته واما لعدم ارتفاعه كما اذا كان النصيب ثلاثة والفريضة ستة فان بينهما توافقاً بالمعنى الاعم فوفق النصيب واحداً ينتج ضربه شيئاً و يأتي مثاله ان شاء الله تعالى واما لانه انما يفيد تكرير الفريضة مع امكان محصيل المطلوب بدون ذلك واستبين ذلك فيما نفرض من الامثلة ﴿قوله﴾ **﴿كاخوة من أم ومثلها من أب وزوج مات الزوج عن ابن وبنيتين﴾** هذا هو المثال الذي أشرنا اليه والفريضة الاولى فيه من اثني عشر والثانية من أربعة اما كون الثانية من أربعة فظاهر واما كون الاولى من اثني عشر فانا

لا تقسم على خمسة ولا وفق فاضرب الخمسة في الستة تبلغ ثلاثين ومنها تصح الفريضة ان
ولو كانت المناسخت أكثر من فريضتين اما بان يموت وارث آخر في طبقة الاول (متن)

نطلب أقل عدد له نصف وثلاث ونصف وما هو الا اثنا عشر للزوج منها ستة وبين هذه
الستة التي هي سهم الزوج وفريضة التي هي أرملة توافق بالنصف فاضرب وفق الفريضة وهو اثنان
في اصل الفريضة وهو اثنا عشر فالحاصل أربعة وعشرون للزوج نصفها اثنا عشر مقسومة على ورثته
للابن ستة والبنات ستة وكل من كان له من الفريضة الاولى قسط أخذه مضروباً في اثنين الذي هو
الوفق المضروب في اصل الفريضة ولو ضربنا وفق النصيب في أصل الفريضة كان الحاصل ستة وثلاثين
لا ينقسم نصفها على ورثة الزوج كما تقدم التنبيه عليه ومثال التوافق بالمعنى الأعم ما اذا تركت زوجها
وأخوين من أم وأخا من أب ثم مات الزوج عن أب وابن فإن الفريضة الاولى من ستة للزوج منها
ثلاثة لا تنقسم على ورثته والفريضة الثانية من ستة أيضاً وبين الثلاثة التي هي نصيب الزوج وفريضة
أعني الثانية التي هي ستة توافق بالثلاث فاضربنا وفقها أي ثلثها وهو اثنان لا وفق النصيب لأنه واحد
في أصل الفريضة فبلغ الحاصل اثني عشر ومنه تصح الفريضة ان ﴿ قوله ﴾ لا تنقسم على
خمس ﴿ هي سهام ورثة الزوج وم الابنان والبنات ﴾ قوله ﴿ ومنها تصح الفريضة ان ﴾ وذلك
لان سهم الزوج منها خمسة عشر لكل من الابنين ستة والبنات ثلاثة ولكلالة الأم عشرة لكل واحد
خمس وللواحد الذي هو كلالة الاب خمس وفي (السرائر) اطلق الحكم بضرب الفريضة الثانية في
الفريضة الاولى من دون نظر الى وفق بالمعنى الأعم أو الاخصى قال فان انقسمت فقد صحت المستثنان
وان لم تصح فاضرب جميع سهام المسئلة الثانية في سهام المسئلة الاولى ولم يقيد ذلك بصورة تباين
الفريضة والنصيب فأصل ومثله صنع في الوسيلة ﴿ قوله ﴾ (في طبقة الاول) ﴿ الاول هنا عبارة
عن الوارث لا عن الميت فالمراد في طبقة الوارث الاول وذلك بأن يكون من ورثة الميت الاول ولنوضح
ذلك في عنوان المثال (ف نقول) لو تركت زوجها وأخاً من أب وأخوين من أم ثم مات الزوج عن ابنين
وبنت كما تقدم من المثال وقد صحت الفريضة فيه بعد العمل من ثلاثين فاذا فرضنا ان الاخ من
الاب الذي هو في طبقة الوارث الاول أي في طبقة الزوج مات وما ترك سوى أخويه هذين اللذين
من الأم فالفريضة اثنان وقد علمت أن نصيبه من الثلاثين خمسة وبينهما تباين فاضرب اثنين في
ثلاثين ومنها تصح المسائل الثلاث والضابط فيما اذا تكررت المناسخت احد أمرين (الاول) ما أشار اليه
المصنف وهو أن نجعل المبلغ الذي تصح منه المستثنان أو المسائل مقام المسئلة الاولى ونجعل الثالثة
أو الرابعة مقام المسئلة الثانية في العمل وهكذا فلو صحت اربع مسائل مثلاً ثم جاءك خامسة
جعلت ما صحح المسائل الاربع بمنزلة ما تصح منه المسئلة الاولى لو كان أولى فقط وجعلت ما تصح
منه الخامسة بمنزلة ما تصح منه الثانية وتنظر ما بين سهم الميت الخامس مما صح منه الاربع وما
صحت منه الخامسة من النسب فان كان التباين ضربت المسئلة الخامسة في جميع ما صحت
منه المسائل الاربع وان كان التوافق ضربت وفق من المسئلة الخامسة في جميع ما صحت منه
المسائل الاربع وهكذا ولقد اطيننا روماً للايضاح (الامر الثاني) ان تصحح كل مسئلة برأسها
فكل ميت ثان أو ثالث أو ما زاد ان انقسم نصيبه على مسئلته أعني ورثته بصحة طرحت مسئلته

او من وراث ورتة الاول فان اتقسم نصيب الثالث على وراثته على حصة والاعملت ما تقدم وكذا لو مات رابع فا زاد ولنوردهنا مثالين ذكرهما بعض علمائنا (الاول) رجل خلف ابوين وثلاث زوجات وابنين وبتناً وخنتى مشكلا امره واحدى زوجاته هي أم البنت وابن واحد من ابنيه وأوصى لاجنبي بمثل ما لأبيه الا نصف ما يبقى من الثلث بعد اخراج نصيبه من الثلث ولا آخر بمثل المأمة الا ثلث ما يبقى ولا آخر بمثل ما لابن واحد الا سدس ما يبقى ثم وقع الهدم على الابن الذي له أم وعلى أمه التي هي احدى الزوجات المذكورة وعلى بنت الابن وخلفوا المذكورين ومات الابن الآخر وخلف ثلاثة بنين وقد اقر اقدم بزوجة له وابنة منها وماتت الزوجة الثانية ايضا وخلفت ابن ابن اخيها لا ييها الذي هو ابن ابن اختها لا مها والذي هو ابن بنت اختها لا ييها والذي هو ابن بنت أخيها لا مها وابن بنت اخت أخرى لا ييها ايضا وماتت الزوجة الثالثة ايضا وخلفت زوجا وعمما وعممة وافر الزوج انها قد اوصت لاجنبي بثلث مالها ثم مات وخاف بنتين ولم يخاف غير المتوفى الاول تركه فاصل المال (الفريضة خل) مائة وثمانون للاب اربعة وعشرون وللأم اربعة وعشرون وللزوجات ثمانية عشر ولكل ابن اربعة وعشرون وللبنات اثنا عشر وللخنتى ثمانية عشر وللوصى له الاول ستة والثاني اثنا عشر وللثالث ثمانية عشر (متن)

ونظرت في البواقي فمن كان بين نصيبه ومثله توافق رددت مسئلته الى وقفها وحفظته وان لم يكن توافق حفظت المسئلة بتمامها ثم تسبب المحفوظات بعضها الى بعض فتكتفي من المتداخلين بالاكثر وتضرب المتباينات بعضها في بعض والوفق من المتوافقات ثم تجمع الحاصل وتضربه في أصل المسئلة الأولى ولنوضح ذلك بالتبلي (فقول) مات رجل وترك زوجته وثلاثة أخوة من جهة ثم مات أهدم عن ابنين وبنت والثالث عن ابن وبنت الأولى من أربعة والثانية من اثنين والثالثة من خمسة والرابعة من ثلاثة والمسائل تبين الانصباء وماعدا الأولى تباين تضرب بعضها في بعض تبلغ ثلاثين تضربها في أربعة وهي المسئلة الأولى تبلغ مائة وعشرين ومنها نصح المسائل باجمها ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو من وراث ورتة الاول ﴾ أي نحصل الكثرة بان يموت أحد من وراث ورتة الميت الاول كما اذا تركت زوجها وابنا ثم مات الابن عن بنت وابن وماتت البنت عن زوج وابن وتصح هذه من ستة عشر والامر ظاهر ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ولنورد هنا مثالين ذكرهما بعض علمائنا الاول رجل خلف أبوين الى آخره ﴿ هذا المثال الاول ذكره الامام نصير الملة والحق المحقق الطوسي طاب ثراه في رسالته في الفرائض وجهه علاوة كان وعد بها في ملتح الرسالة لاشتماله على أكثر أنواع الابواب المقدمة وعلى الوصية والاقرار والاستثناء فيه من الباقي لامن أصل المال وقد سلف للمصنف رحمه الله الفرق بين الأمرين في الوصايا ومعرفة القسمة في هذا المثال تتوقف على معرفة الجبر والمقابلة والمعادلة فلا بد من الإشارة الى بيانها في الجملة اما الجبر فهو تكميل الناقص والزيادة على المقابل فجعلنا في هذا المثال كما يأتي الستة انصباء الا ستة اسهم ستة تامة وجعل المعادل وهو ثمانية عشر اربعة وعشرين اما هو بعمل الجبر فتممنا الناقص وزدنا مثلي ذلك على المقابل وأما المقابلة فهي أسقاط الاجناس المتماثلة في

ثم تقسم الاربعة والعشرين التي هي لابن المهدوم عليه (متن)

الطرفين لتحصيل المعادلة فاسقاط ثلاثة انصباء المال واسقاط مقابلها من تسعة انصباء الورثة كما يأتي في هذا المثال انما هو بعمل المقابلة فاذا حصلت المقابلة حصلت المعادلة وهي أما بين جنس وجنس وأما بين جنس وجنسين كما قرره في فنه (اذا تمهد هذا) فنقول ان مسألة الورثة الاول أربعة وعشرون حاصله من ضرب مخرج الثمن نصيب الزوجات في نصف مخرج السدس لمكان التوافق بين الستة والثمانية للابوين ثمانية وللزوجات الثمن ثلاثة ولكل من الابنين أربعة وللبنت اثنان وللختى ثلاثة ثم ان مقتضى الوصية ان كل ثلث يشتمل على نصيب ابن وستة أسهم لأنه فرض ان الباقي بعد اخراج نصيب الاب الذي هو أربعة ومثله نصيب الأم والابن له نصف وثلث وسدس وأقل عدد له ذلك انما هو الستة فكان المال ثلاثة انصباء وثمانية عشر سهما وسهام الورثة تسعة انصباء السته أسهم تعدل ثلاثة انصباء المال والثمانية عشر سهما أما ان المال كذلك فلما عرفت وأما ان سهام الورثة تسعة انصباء السته أسهم فلأن للابوين والابنين أربعة انصباء وللبنت نصف نصيب وللختى ثلاثة أربع نصيب فنها نصيب ورع وللزوجات ثلاثة أربع فاذا أضيف اليه الربع الفاضل عن نصيب الختى والبنت كان نصيبا تاما فحصل ان مال البنت والختى والزوجات نصيبان تامان وهما مع الانصباء الاربعة ستة وللموصى له ثلاثة انصباء السته أسهم مجتمعة من نصف وثلث وسدس فحصلت المعادلة بين ثمانية عشر سهما وبين ستة انصباء السته أسهم لانا بعمل المقابلة كما تقدم اسقطنا ثلاثة انصباء المال واسقطنا مثله من تسعة انصباء الورثة فبقي من المال ثمانية عشر سهما ومن الانصباء ستة انصباء السته أسهم ثمانية عشر سهما تعدل ستة انصباء السته أسهم وبعمل الجبر نتم الستة انصباء السته أسهم فنجعلها ستة انصباء تامة ونضع مثل هذه الاسهم الستة على الثمانية عشر فتصير السهام أربعة وعشرين والانصباء ستة تامة فيحصل لكل نصيب أربعة أسهم فعلنا ان كل ثلث عشرة لانه نصيب وستة أسهم فاللثلاثون لكل من الابوين والابنين أربعة وللبنت اثنان وللختى ثلاثة وللزوجات ثلاثة وللموصى له الاول واحد فان الباقي من العشرة التي هي الثلث بعد اخراج نصيب الاب الذي هو أربعة ستة وله مثل نصيب الاب الا نصف الباقي فله أربعة الا ثلاثة وللموصى له الثاني اثنان فان له أربعة الا ثلث الباقي وهو اثنان وللثالث ثلثه فان له أربعة الا واحداً هو سدس الباقي ثم انا نضرب ستة في ثلثين لان نصيب الزوجة الثالثة يقسم ستة أقسام لانها خلفت زوجا وعماً وعمه ونصيب الثانية أيضاً يقسم ستة أقسام لانها خلفت ذا قرابات أربع لان المفروض ان أخاها لايتها تزوج بأختها لأنها فأولدها ابناً وتزوج أخوها لأنها باختها لايتها فأولدها بنتاً ثم تزوج ذلك الابن بهذه البنت فأولدها ابناً فكان هذا الابن ذا قرابات أربع فكان بمنزلة أخ وأخت لاب وأخت لأم وقد خلفت أيضاً ذا قرابة واحدة فهو بمنزلة أخت لاب فكان نصيب هذه الزوجة أيضاً يقسم على ستة أقسام ثلث نصيبها لكلالة الأم وثلاثة لكلالة الأب ارباعاً فلذي القرابات الاربع خمسة اسداس ولذي القرابة الواحدة سدس والحاصل من ضرب ستة في ثلاثين مائة وثلاثون لكل من الورثة والموصى له قطعه مضروباً في ستة فيكون للأب أربعة وعشرون الى آخر ما ذكره المصنف طاب ثراه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم تقسم الاربعة والعشرون التي هي لابن المهدوم عليه

على ورثته فنصيب امه ستة وينتقل الى بنتها والباقي لبنته وينتقل الى جدي ايها
للذكر ضعف الاثني ثم تقسم الستة التي هي للزوجة المهدوم عليها على ورثتها فنصيب
بنتها اثنان وابنها المهدوم معها اربعة وينتقل منها اثنان الى جده وواحد الى جدته وواحد
الى اخته فيبلغ نصيب الجد ثمانية وثلاثين ونصيب الجدة احد وثلاثين ونصيب البنت
احدا وعشرين واما الاربعة والعشرون التي هي حصة الابن الآخر فتقسمها على ورثته
والمقر لها فيكون لكل ابن ثمانية وللابن المقر ستة وللزوجة المقر بها واحد ولبنتها واحد
وأما الستة التي هي حصة الزوجة الثانية فلذي القربات الاربع خمسة منها ولذي القربة
الواحدة واحد وأما الستة التي هي حصة الزوجة الثالثة فلزوجها ثلاثة منها واحد للموصى
له المقر به وواحد لكل بنت من بنتيه ولعمها اثنان ولعمتها واحد (الثاني) ماتت امرأة عن زوج
وثلاثة بنين وأوصت لاجنبي بمثل ما للزوج الا سدس المال ثم مات الزوج عن اخ لأم
واخوين واخت لاب واوصى لاجنبي بمثل ما لالاخ من الأم الا ثمن المال ثم مات (متن)

على ورثته هذا الابن هو ابن الزوجة التي هي أم البنت والابن وورثه هذا الابن أمه وبنته لانا
نفرض انه مات أولا فيكون ترك بنتاً وأما فنصيب أمه من تركته ستة اربعة فرضاً واثنان رداً والباقي
لبنته فرضاً ورداً وينتقل نصيب هذه البنت الى جدي ايها الذين هما أبو الميت للذكر ضعف الاثني
ثم اما نفرض موت الزوجة المهدوم عليها وتقسم نصيبها من الفريضة وهو ستة بين ابنها المهدوم عليه
وبنتها الحية التي لم يهدم عليها فللبنت من الستة اثنان وللابن اربعة تنتقل منه الى ورثته فينقل منها
اثنان الى جده وواحد الى جدته وواحد الى اخته ولم نفرض موت بنت الابن لانها لا مال لها فلا
فائدة في فرض موتها على القول بعدم الارث مما ورث منه قد بلغ نصيب الجد ثمانية وثلاثين وذلك
لانه أخذ اربعة وعشرها أولاً اصاله وانتقل اليه من ابن ابنه المهدوم عليه اثنا عشر بتوسط بنته وانتقل
اليه اثنان من الزوجة بتوسط ابنها المهدوم عليه وبلغ نصيب الجدة احد وثلاثين اربعة وعشرون منها
اصاله كما في الجد وستة من ابن ابنها المهدوم عليه بتوسط بنته وأخذ واحداً من الزوجة بتوسط
ابنها وبلغ نصيب البنت التي هي أخت الابن المهدوم عليه أحد وعشرين وذلك لان لها النصف
اثني عشر اصاله وحصل لها ستة انتقلت من أخيها الى أمها ثم اليها واثنان من أمها وواحد من
أمها الى أخيها ثم اليها قوله ﴿ فتقسمها على ورثته والمقر لها ﴾ اما الورثة فهم بنوه الثلاثة
واما المقر لها فما الزوجة والبنت منها قوله ﴿ وللزوجة المقر بها واحد ولبنتها واحد ﴾ لما أقر بالزوجة
وجب ان يدفع لها الثمن أي ثمن ما في يده وهو واحد وكذا لما أقر ببنتها لزمه على المشهور ان يدفع
اليها ما فضل في يده عن ميراثه وانما هو واحد ولا يجب عليه ان يقاسمها كما تقدم بيان
ذلك كله وكذا الحال في الزوجة الثالثة التي خلفت زوجها وصها وعمتها واقر الزوج بأنها أوصت لأجنبي
بثلث ما لها فانما على الزوج أن يدفع ما فضل في يده وهو واحد فيبقى اثنان لكل بنت من بنتيه واحد
كما ذكر المصنف طاب ثراه قوله ﴿ قدس سره ﴾ (الثاني) ماتت امرأة عن زوج وثلاثة بنين
وأوصت لأجنبي بمثل ما للزوج الا سدس المال الى آخره لم أضفر بمن أورد هذا المثال وأنه قد

الاخ للأم عن زوجة وسبع بنات واوصى لاجني بمثل مالاحدى البنات الا نصف سبع المال أصل الفريضة اربعة للزوج سهم ولكل ابن سهم وتضيف اليها للاجني سهما تصير خمسة تضربها في مخرج السدس تصير ثلاثين تعطى الزوج السدس المستثنى خمسة اسهم ولكل ابن خمسة يبقى عشرة تقسم على خمسة للموصى له سهمان ولكل وارث سهمان فلكل ابن سبعة وكذا الزوج وسهام ورثة الزوج ستة لاخته من الأم سهم ولكل أخ من الاب سهمان وللأخت سهم وتضيف اليها سهم الموصى له تصير سبعة وتضربها في مخرج الثمن تصير ستة وخمسين سهما وسهام مورثهم الثاني سبعة من ثلاثين تضربها في ثمانية تصير ستة وخمسين سهما فاضرب أصل سهام الورثة الاولى وهي ثلاثون في ثمانية اسهم تكون مائتين وأربعين لكل ابن ستة وخمسون وللموصى له ستة عشر وللزوج الموروث الثاني ستة وخمسون ولاخيه لأمه الثمن المستثنى سبعة اسهم ولكل أخ من الاب اربعة عشر وللأخت سبعة ويبقى اربعة عشر تنقسم على سبعة للموصى له والورثة لكل منهم سهمان فلكل أخ للاب من الاصل والمستثنى ثمانية عشر وللأخت تسعة وللأخ من الأم تسعة وللموصى له سهمان ثم سهام ورثة هذا الاخ من الأم ثمانية للزوجة سهم ولكل بنت سهم وتضيف اليها للاجني سهما تصير تسعة (من)

اشتمل على مناسحات ووصايا فيها استثناءات من اصل المال لا من الباقي والقاعدة فيما اذا اوصى بمثل نصيب وارث الاجزاء معياً ان تبسط المسئلة اولاً على سهام صحاح ثم تضيف اليها للموصى له مثل سهام من اوصى له بمثله وتضربها في مخرج المستثنى وتعطي لكل من استثنى له من نصيبه ما استثنى وتعطي كل واحد من باقي الورثة بحسب ذلك من المستثنى وما بقي تقسمه على جميع سهام الورثة وسهام الموصى له لكل واحد بقدر سهامه وهنا جرينا على هذه القاعدة لانه لما كان أصل الفريضة اربعة كما هو ظاهر أضفنا اليها للاجني الموصى له سهما فصارت خمسة ثم ضربناها في مخرج السدس لان كان هو المستثنى فكان الحاصل ثلاثين فأعطينا الزوج السدس المستثنى وهو خمسة اسهم ولكل ابن خمسة فبقي عشرة قسمناها على خمسة للموصى له سهمان ولكل وارث سهمان فحصل للزوج سبعة وكذا لكل ابن وحصل للاجني سهمان لانا اذا استثنينا سدس المال وهو خمسة من نصيب الزوج وهو سبعة كان الباقي اثنين هما للاجني والكل ظاهر مما تقدم في الوصايا وقد أوضح المسئلة المصنف طاب ثراه بما لا مزيد عليه الا أن في بعض عبارته ما لعله مظنة خفاء فينبغي التنبيه عليه فقوله تضربها في مخرج الثمن الوجه فيه انه مستثنى ومراوده بمورثهم الثاني الميت الثاني أعني الزوج وقد حصل له من أصل المال أعني الثلاثين سبعة وقوله فاضرب سهام الورثة الاول يريد ان ذلك اذا أردت تصحيح الفريضتين وانما تضربها في ثمانية لمكان التوافق بين نصيب الميت الثاني أعني الزوج والفريضة الثانية أعني ستة وخمسين بالسبع أعني ثمانية وهو التوافق بالمعنى الاعم وقوله للأخت سبعة يريد للأخت للاب وقوله تقسم على

تضربها في مخرج نصف السبع اربعة عشر تكون مائة وستة وعشرين سهما وسهام هذا الموروث تسعة من مائتين واربعين سهما وتضربها التسعة في اربعة عشر تبلغ مائة وستة وعشرين سهما فاضرب اصل سهام الورثة الاوله وهي مائتان واربعون في اربعة عشر تكون ثلاثة الاف وثلاثمائة وستين لكل ابن في الطبقة الاولى من هذه الجملة سبع مائة واربعه وثمانون سهما وللموصى له معهم مائتان واربعه وعشرون وللزوج سبع مائة واربعه وثمانون ثم لكل واحد من الاخوين للاب مائتان واثنان خمسون وللأخت مائة وستة وعشرون وللموصى له معهم ثمانية وعشرون وللأخ من الأم مائة وستة وعشرون ثم لكل واحدة من بنات هذا الأخ وهو الموروث الثالث وزوجته نصف سبع المستثنى تسعة اسهم يبقى اربعة وخمسون تقسم على تسعة للورثة والموصى له فلكل بنت وللزوجة ستة وللموصى له معهم ستة فله مثل احدىهن الا نصف سبع المال ونصف سبع المال تسعة اسهم ﴿الفصل الثامن﴾ في معرفة سهام الورثة من التركة وفيه طرق (مثن)

سبعة انما كانوا سبعة وهم خمسة لان الموصى له واحد والورثة بمنزلة ستة لان الاخوين للاب بمنزلة اربعة لمكان السهام والاخ للأم والأخت للاب اثنان فكانوا بملاحظة السهام بهذا الاعتبار سبعة لكل أخ اربعة فالخاص له من الاصل والمستثنى ثمانية عشر ﴿قوله﴾ (في مخرج نصف السبع) مخرج نصف السبع اربعة عشر تضرب التسعة فيه لاستثنائه ﴿قوله﴾ (فاضرب أصل سهام الورثة الاوله وهي مائتان وأربعون في اربعة عشر) الاول أن يقول الأول أو الأولى الا أن الأوله شائع ذائع وان كان على غير القياس وانما تضرب الاصل في اربعة عشر التي هي تسع الفريضة الثانية للتوافق بينهما وبين نصيب الثالث من الثانية بالتسع فيكون الحاصل ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين لكل واحد من الورثة في الطبقة الاولى قسطة مضروباً في اربعة عشر ﴿قوله﴾ (نصف سبع المستثنى) المستثنى مائة وستة وعشرون وسبعة ثمانية عشر ونصف سبعة تسعة ﴿قوله﴾ (فله مثل احدىهن) أي له خمسة عشر الا تسعة فالباقي له ستة ﴿الفصل الثامن في معرفة سهام الورثة من التركة﴾ عقد هذا الفصل لمعرفة قسمة التركات ومعرفة نصيب كل فرد من كل فريق ومنه يعلم نصيب كل فريق وهذا انما يكون بعد تصحيح المسئلة وتقدير الانصاء بما تقدم في الفصل السادس قال في (الدروس) قسمة التركات ثمرة الحساب في الفرائض فان المسئلة قد تصح من الف والتركة درهم فلا يبين ما يصيب كل وارث الا بعمل آخر ويأنه بهذه الطرق ونحوها وليعلم ان التركة ان كانت عقارا فهو مقسوم على ما صحت منه المسئلة ولا يحتاج الى عمل آخر وربما وضع النصيب مع ذلك زيادة على ما صحت منه وان كان مما يمد أو يكال أو يوزن أو يذرع أحتيج الى عمل يبين نسبة حق كل واحد من الاصل هذا ولعلم ان هذا الفصل كما يستفاد منه معرفة قسمة التركات على الورثة كذلك يستفاد منه معرفة قسمة التركات بين الغرماء في قضاء الديون والضابط في ذلك على الطريق الثالث لكونه عام النفع في النسبة الظاهرة والخفية ان تجمل دين

(الاول) انسب سهام كل وارث من الفريضة فخذ له من التركة بتلك النسبة فا كان فهو نصيبه كزوج وابوين الفريضة من ستة للزوج ثلاثة وهي نصف التركة فتأخذ من التركة نصفها وللأم سهمان هي الثلث فلها ثلث التركة وللأب سهم وهو سدس فله سدس التركة (متن)

كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل ونجمل مجموع الديون بمنزلة التصحيح ونتم العمل كما هو الشأن في الورثة فلو مات شخص ولشخصين عليه دين لاحتدهما عشرة دنانير وللآخر خمسة فاذا جمعنا الدينين صار المجموع خمسة عشر وهذا بمنزلة التصحيح ولنفرض ان التركة في هذه المسئلة ثلاثة عشر فنضرب دين من له عليه عشرة في كل التركة فالحاصل مائة وثلاثون ثم نقسم المبلغ على كل التصحيح المفروض وهو خمسة عشر فالخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من له عليه عشرة ثم تضرب دين من له عليه خمسة في كل التركة فيكون خمسة وستين ثم نقسم المبلغ على كل التصحيح المفروض فالخارج وهو أربعة وثلث نصيب من له عليه خمسة في كل التركة فيكون خمسة وستين ثم نقسم المبلغ على كل التصحيح المفروض فالخارج وهو أربعة وثلث نصيب من له عليه خمسة فجمعنا الانصاء صارت ثلاثة عشر هذا ان لم نلاحظ النسبة بين التركة والتصحيح المفروض كما هو الشأن وان لحظناها فلنفرض ان تركة الميت في هذه المسئلة تسعة دنانير ثم انا طلبنا النسبة بين التصحيح المفروض أي خمسة عشر وبين التركة فوجدناها الموافقة بالثلث فضر بنا دين من له عشرة دنانير على الميت في وفق التركة أي ثلثها وهو ثلاثة صار ثلاثين ثم قسمنا المبلغ على وفق التصحيح وهو خمسة فالخارج وهو ستة نصيب صاحب العشرة وضر بنا دين من له خمسة دنانير على الميت في وفق التركة فيكون خمسة عشر ثم نقسم المبلغ على وفق التصحيح فالخارج وهو ثلاثة نصيب من له خمسة وكذا لو كانت التركة في هذه الصورة خمسة يكون بين التركة والتصحيح المفروض موافقة بالخمس بالمعنى الأعم فنضرب دين صاحب العشرة في خمس وهو واحد فيكون عشرة ونقسمه على خمس التصحيح المفروض وهو ثلاثة فالخارج وهو ثلاثة وثلث نصيبه ثم نضرب دين صاحب الخمسة في وفق التركة فيكون خمسة فاذا قسمناها على وفق التصحيح المذكور فالخارج وهو واحد وثلثان نصيبه فاذا جمعنا الانصاء صار خمسة وهو المطلوب سبحانه قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (الاول) انسب سهام كل وارث الى آخره ﴿ هذا الطريق كما قالوا اسهل الطرق وأوضحها اذا ظهرت النسبة وحاصله ان تنسب سهام كل وارث من الفريضة التي صححتها وقدرت انصبتها وتأخذ له من التركة بمقدار تلك النسبة فان كان نصيبه النصف أخذت له من التركة نصفها بالقدر أو المدد أو غيرها أياما كانت التركة وبأي مقدار وعدد كانت فهذا الطريق جار في جميع اصناف التركة عقارا كان أم غيره ونسهل النسبة بأرجاع التركة الى الاعداد ان خالفها كما عقار والرقيق ومنفعة الرقيق وربما افتقر الى ضرب التركة في الفريضة كأن تكون التركة فيما مثل المصنف رحمه الله خمسة فتضربها في الستة وهو في الحقيقة تجزئة لكل من الخمسة اجزاء ومثل ما مثل به المصنف طاب ثراه مما اتضحت فيه النسبة ما اذا ترك زوجة وابوين لانا اذا صححنا الفريضة من اثني عشر بضر وبقر الاربعة في الستة كان للزوجة ثلاثة هي ربع الفريضة فنعطى ربع التركة وللأم أربعة هي ثلث الفريضة فنعطى ثلث التركة وللأب خمسة هي ربع وسدس فنعطى ربع التركة وسدسها ومع ذلك قد لايسهل استخراج هذه النسبة الا بضر التركة كما اذا كانت التركة خمسة دنانير والفريضة بمحالفها فانه يحتاج

(الثاني) ان تقسم التركة على الفريضة فما خرج بالقسمة ضربته في سهام كل واحد فما بلغ فهو نصيبه كما لو كانت التركة أربعة وعشرين والفريضة ستة كما تقدم فاذا قسمت التركة على ستة خرج أربعة لكل سهم تضرب الخارج وهو أربعة سهام في كل وارث فما بلغ فهو نصيبه فاذا ضربت أربعة في ثلاثة نصيب الزوج بلغ اثني عشر ديناراً فهي نصيبه فتضرب أربعة في واحد نصيب الاب يكون أربعة وفي اثنين نصيب الأم تصير ثمانية (متن)

الى ضرب الخمسة في عدد سهام الفريضة كما قدمنا فيما مثل به المصنف رحمه الله فتكون ستين فتجعل الخمسة ستين جزءاً كل دينار من ذلك اثنا عشر جزءاً فللزوجة خمسة عشر جزءاً هي دينار وربع وللأم عشرون جزءاً هي دينار وثلاثة دنانير والاب خمسة وعشرون جزءاً هي ديناران ونصف سدس دينار ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الثاني﴾ ان تقسم التركة على الفريضة الى آخره ﴿هذا الطريق أسهل اخراجاً للمطلوب من الاول عند خفاء النسبة وسهولة القسمة وقد بين طاب ثراه ما اذا زادت التركة فيه عن الفريضة واما اذا قصت فكما اذا كانت الفريضة ستة كما في مثال المصنف والتركاة ثلاثة فانها اذا قسمت على الفريضة فلكل سهم نصف دينار فتضرب نصف دينار في سهام الزوج وهي ثلاثة يكون ديناراً ونصفاً وتضرب نصف دينار في سهم الاب وهو واحد فيكون له نصف دينار وتضرب نصف دينار في سهام الأم وهما اثنان فيكون واحداً وان شئت قلت تنسب التركاة أعني الثلاثة الى الفريضة أعني الستة فلما نسبناها اليها وجدناها نصفها فللزوجة نصف ثلاثة والاب نصف واحد والأم نصف اثنين وكذا الحال فيما ضربناه نحن من المثال أعني ما اذا ترك زوجة وأبوين فالفريضة كما علمت من اثني عشر فاذا قلنا ان التركاة ستة دنانير قسمناها على الفريضة فلكل سهم نصف دينار فتضرب نصف دينار في سهام الزوجة وهي ثلاثة يكون ديناراً ونصفاً وتضرب نصف دينار في سهام الأم وهي أربعة فيكون الحاصل لها دينارين وتضرب نصف دينار في سهام الاب وهي خمسة تكون دينارين ونصفاً ومثله لو كانت التركاة في المثالين عشرة دنانير كما مثل به في المسالك ونحو ان توافق التركاة والفريضة كما اذا كانت الفريضة كما في مثال المصنف رحمه الله والتركاة ثمانية ان تضرب السهام أي سهام كل وارث بانفراده لاسهام الفريضة جميعاً في وفق التركاة وتقسّم الحاصل على وفق الفريضة فتضرب ثلاثة أسهم نصيب الزوج في أربعة وفق الثمانية فالحاصل اثنا عشر تقسمها على ثلاثة فالخارج لكل واحد من الثلاثة أربعة هي نصيب الزوج من التركاة التي هي ثمانية وتضرب في الأربعة أيضاً اثنين نصيب الأم يكون الحاصل ثمانية تقسمها على ثلاثة وفق الفريضة فالخارج اثنان وثلثان هو نصيب الأم من التركاة وتضرب في الأربعة أيضاً واحداً سهم الاب فالحاصل أربعة اذ لا ارتفاع فتقسم الأربعة على ثلاثة فالخارج واحد وثلث هو نصيب الاب وان شئت قسمت وفق التركاة على وفق الفريضة وضربت الخارج في السهام ففي المثال قسمنا الأربعة على الثلاثة وضربنا واحداً وثلثاً في ثلاثة حصل أربعة للزوج وضربنا واحداً وثلثاً في اثنين حصل اثنان وثلثان للأم وضربناهما أي الواحد والثلث في واحد حصل واحد وثلث للاب وان كان وفق التركاة أقصى نسبته الى وفق الفريضة وأخذت بتلك النسبة من السهام فان كانت التركاة في المثال أربعة كان لكل ثلثا نصيبه

(الثالث) التركة ان كانت صحاحا فاضرب ما حصل لكل وارث من الفريضة في التركة فما حصل فاقسمه على العدد الذي صحت منه الفريضة فما خرج فهو نصيب الوارث كزوجة وابوين والتركه عشرون والفريضة اثنا عشر للزوجة ثلاثة تضربها في عشرين تبلغ ستين تقسمها على اثني عشر تخرج خمسة فللزوجة خمسة دنائير وللأم اربعة تضربها في عشرين تبلغ ثمانين تقسمها على اثني عشر تخرج ستة وثلاثان فيكون للأم ستة دنائير وثلاثا دينار وللاب خمسة تضربها في عشرين تصير مائة تقسم على اثني عشر تخرج ثمانية وثلاث فيكون للاب ثمانية دنائير وثلاث دينار (مقن)

فدبر في المقام - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ الثالث التركة ان كانت صحاحا الى آخره ﴾ هذا الطريق هو المستعمل بين ضميمين لكونه عام النفع لشموله التسبب المتقاربة والمتباعدة أي الظاهرة والخفية وقد حكم المصنف طاب ثراه كغيره بأن العمل فيه ان تضرب ما حصل لكل وارث من الفريضة في التركة من دون ملاحظة النسبة بين الفريضة والتركه ولا بين نصيب الوارث والتركه تسبلا للعمل وان لحظتها وجريت على القانون استقام العمل كما تقدمت الاشارة اليه في قسمه التركات بين الغرماء على الديون وقد مثل المصنف رحمه الله لما زاد مضروب التركة في الفريضة وكذا الحال ما اذا تركت زوجا وأبوين وبنتا والتركه عشرة دنائير فانك تأخذ سهم البنت وهو خمسة وتضربه في التركة يبلغ خمسين تقسمها على اثني عشر فالخارج أربعة وسدس وتضرب سهام الابوين وهو في أربعة في عشرة تبلغ أربعين تقسمها على اثني عشر يخرج ثلاثة وثلاث وتضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في عشرة تبلغ ثلاثين تقسمها على اثني عشر يخرج اثنان ونصف وعلى هذا القياس لو كانت التركة خمسة فانك تضرب فيها سهام البنت وهي خمسة فتبلغ خمسة وعشرين وتقسمها على اثني عشر فيخرج اثنان ونصف هو نصيبها وكذا الحال في الزوج والابوين ومثله لو كانت التركة عشرين والامر ظاهر وان نقص مضروب التركة عن الفريضة تارة وزاد أخرى فمثل ما اذا خلف ثلاث زوجات وأبوين وابنين وبنات والتركه اثنا عشر فان الفريضة حينئذ من أربعة وعشرين ينكسر نصيب الأولاد على خمسة ولا وفق فنضربها في الاصل فيكون مائة وعشرين فسهام كل زوجة خمسة فنضربها في التركة التي هي اثنا عشر تكون ستين دينارا تقسمها على مائة وعشرين فالخارج نصف دينار فهو نصيب كل زوجة وسهام كل من الابوين عشرون فنضربها في اثني عشر يكون مائتين وأربعين تقسمها على مائة وعشرين يخرج ديناران فهو نصيب كل واحد منهما وسهام كل ابن ستة وعشرون فنضربها في اثني عشر يكون ثمانمائة واثني عشر دينارا تقسمها على مائة وعشرين يخرج ديناران وثلاثة أخماس دينار لكل ابن وللبنت دينار وثلاثة أعشاره وأما اذا نقص المضروب عن الفريضة تارة ومثلها أخرى وزاد عليها مرة كذلك فمثل ما اذا ترك زوجة وأبوين وكانت التركة ثلاثة دنائير فالفريضة من اثني عشر فنضرب فيها ثلاثة نصيب الزوجة فالخاصل تسعة فاذا قسمناها على الاثني عشر حصل للزوجة ثلاثة ارباع دينار ثم نضرب في الثلاثة أربعة نصيب الأم فالخاصل اثنا عشر تقسمها على اثني عشر فللأم دينار ثم نضرب في الثلاثة خمسة فيحصل خمسة عشر

وان كان في التركة كسر فابسط التركة من جنسه بان تضرب مخرج الكسر في التركة ثم تضيف الكسر الى المرتفع وتعمل ما عملت في الصحاح فما اجتمع الوارث قسمته على ذلك المخرج فلو كانت التركة عشرين ديناراً ونصفاً فابسطها انصافاً تكون أحداً وأربعين فاعمل كما عملت في الصحاح فما خرج لكل وارث من العدد المبسوط فاقسمه على اثنين فما خرج نصيباً للواحد فهو نصيب الواحد من الجنس الذي يريده ولو كان الكسر ثلثاً فاقسم التركة اثلاثاً وهكذا الى العشر (من)

فلأب دينار ورابع قوله  قدس الله تعالى روحه  فان كان في التركة كسر فابسط التركة من جنسه بان تضرب مخرج الكسر في التركة ثم تضيف الكسر الى المرتفع يريد انك تضرب مخرج الكسر في صحاح التركة دون كسرها بدليل قوله ثم تضيف الكسر الى المرتفع فتضرب في المثال اثنين في عشرين ثم تضيف الواحد وهو الكسر الى المجتمع وهو أربعون يكون واحداً وأربعين ولو ضربت المخرج في الكسر والصحاح ابتداء حصل المطلوب لكنك تستغني عن اضافة الكسر مرة أخرى وان تعدد الكسر ضربت فيها المخرج المشترك وأضفت الكسرين أو الكسور الى المرتفع فهو حاصل البسط ثم بعد هذا تعمل ما عملت في الصحاح من ضرب سهم كل وارث في التركة وقسمه المضروب على الفريضة الا انك هنا تزيد شيئاً وهو انك تقسم ما اجتمع للوارث بعد العمل على مخرج الكسر فان كان نصفاً قسمته على اثنين كما في المثال فالخارج هو المطلوب في هذا المثال فنضرب ثلاثة نصيب الزوجة في واحد وأربعين تبلغ مائة وثلاثة وعشرين فاذا قسمناها على اثني عشر خرج عشرة ورابع فبقسمها على اثنين فالخارج خمسة وعشرون فللزوجة خمسة دنانير وعشرون ديناراً ونضرب أربعاً نصيب الام في واحد وأربعين تبلغ مائة وأربعين وستين فاذا قسمناها على اثني عشر خرج ثلاثة عشر وثلثان فنقسم ذلك على اثنين فالخارج ستة وثلثان ونصف ثلث ونضرب خمسة نصيب الاب في أحد وأربعين تبلغ مائتين وخمسة فبقسمها على اثني عشر فالخارج سبعة عشر ونصف سدس فنقسم ذلك على اثنين فالخارج ثمانية ونصف دينار ورابع سدس دينار وذلك نصيب الاب من الديار فاذا جمعنا الجميع وأضفنا الكسور بعضها الى بعض كان الحاصل عشرين ديناراً ونصفاً ومثله ما لو تركت زوجاً وأبوين وبناتاً والتركة عشرة دنانير ونصف فاذا بسطتها من خمس الكسر صارت أحداً وعشرين فتعمل فيها العمل المذكور بان تضرب سهام البنات وهي خمسة من اثني عشر في أحد وعشرين يبلغ مائة وخمسة فبقسمها على اثني عشر يخرج بالقسمة مائة وثلاثة وأربع فبقسمها على اثنين يخرج أربعة ورابع دينار وعشرون ديناراً ونضرب سهام الابوين وهي أربعة في أحد وعشرين يبلغ أربعة وعشرين فبقسمها على اثني عشر يخرج سبعة فبقسمها على اثنين فالخارج ثلاثة ونصف فهو نصيبها من التركة ونضرب سهام الزوج في واحد وعشرين يبلغ ثلاثة وستين فبقسمها على اثني عشر يخرج خمسة ورابع فبقسمها على اثنين فالخارج اثنان ونصف وعشرون فاذا جمعنا الجميع وأضفنا الكسور بعضها الى بعض كان عشرة ونصفاً هذا كله فيما اذا اتحد الكسر فان تعدد كما لو كانت التركة في المثال الذي ذكره المصنف عشرين ديناراً ورابعاً وسدساً فكيفية العمل ان المخرج المشترك تبسطة انصافاً أسداس لان التوافق بالنصف بين الستة والاربعة ويخرج نصف السدس

ولو كانت المسئلة عددا أصم فاقسم التركة عليه فان بقي مالا يبلغ ديناراً فابسطه قراريط فاقسمه وان بقي مالا يبلغ قيراطاً فابسطه حبات وأقسمه وان بقي مالا يبلغ أرزاً فأنسبه بالاجزاء اليها وعليك بالتحفظ من الخطأ (متن)

اثنا عشر فنضرب اثني عشر في عشرين فالمرتفع مائتان وأربعون ثم تضيف اليها خمسة وهي الكسور أعني الربع والسادس لان ربع الاثني عشر ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة فحاصل البسط مائتان وخمسة وأربعون فاذا ضربنا سهام الزوجة في حاصل البسط بلغ سبعمائة وخمسة وثلاثين فنقسمها على اثني عشر فالخارج أحد وستون وربع تقسم ذلك على اثني عشر يخرج الكسور فالخارج خمسة ونصف سدس دينار ونصف سدس ربع دينار وان شئت قلت الخارج خمسة دنانير وخمسة قراريط وأرزاً وكذا الحال في الابوين ومثله ما لو كانت التركة عشرين ديناراً وثلاثاً وربعاً فانك تضرب الثلاثة في الاربعة فيبلغ اثني عشر تضرب ذلك في العشرين ديناراً ثم تضيف الى المرتفع سبعة هي الكسور المذكورة وهكذا القياس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كانت المسئلة عددا أصم فاقسم التركة عليه ﴾ قد عرفت ان العدد الاصم هو الخالي من الكسور التسعة المنطقية كأحد عشر وثلاثة عشر فاذا كانت الفريضة كذلك كما لو ترك أربعة بنين وثلاث بنات ففريضتهم أحد عشر فان كانت التركة مماثلة أو زائدة بدينار مثلاً كما اذا كانت في المثال اثني عشر فلا حاجة الى البسط بل يجعل لكل سهم ديناراً على الاول أو ديناراً وجزءاً من أحد عشر جزءاً من دينار على الثاني فلكل ابن ديناران وجزءان من أحد عشر جزءاً من دينار وللبنت دينار وجزء كذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان بقي مالا يبلغ ديناراً فابسطه قراريط واقسمه الى آخره ﴾ أي فان بقي بعد القسمة مالا لا يبلغ ديناراً كما لو كانت التركة أحد عشر ديناراً وثلاثة أرباع دينار فابسط كسر الدينار قراريط فالضمير راجع الى ما التي هي عبارة عن الكسر وضمير اقسامه راجع الى الحاصل من البسط أي اقسم الحاصل من البسط على الفريضة أو الى ما بتقدير فاقسم الكسر المبسوط قراريط ولو انث ضمير اقسامه حتى يكون راجعاً الى القراريط لكان أولى ولا بد قبل العرض للبسط والقسمة على الفريضة من العلم بأن الدينار عشرون قيراطاً والقيراط ثلاث حبات والحب أربعة أرزات وليس بعد الارزة اسم خاص والارزة حبتان من الخردل البري وأما الطسوج كسفود فحبتان ونصف فهو عشر أرزات (واعلم) انه متى امكنت القسمة الى القراريط والحبات والارزات فملت وان كان العدد منطقاً كذي الكسر المستقيم بل ينبغي ان يفعل ذلك في الدينار الكامل والدنانير لان كان البسط أعون على الضبط كما اذا كانت التركة في البنين الاربعة والبنات الثلاث عشرين ديناراً فانما اذا قسمناها على أحد عشر بقي تسعة فاذا بسطناها قراريط بلغت مائة وثمانين فنقسمها عليه يخرج ستة عشر ويبقى أربعة نبسطها حبات ولا يخفى أنك اذا قلت لكل سهم دينار وستة عشر قيراطاً وحباً وأربعة اجزاء من أحد عشر من أرزاً كان أضبط من أن يقال دينار وتسعة أجزاء من احد عشر جزءاً من دينار بل ربما دعت الحاجة الى القراريط وما بعدها وان كان العدد منطقاً (اذا تمهد هذا) فليكن ما أراد المصنف طاب ثراه فنقول اذا بقي مالا يبلغ ديناراً والمسئلة عدد أصم كما اذا كانت التركة احد عشر ديناراً وثلاثة ارباع دينار والورثة أربعة بنين وثلاث بنات فان الفريضة من احد عشر فاذا أردت القسمة والضبط فابسط الثلاثة ارباع قراريط

واجمع ما يحصل لكل وارث فان ساوى المجموع التركة فالقسمة صواب والا فهي خطأ
﴿تذنب﴾ لوعين الورثة نصيب بعضهم في عين اقتسم الباقي على نسبة سهامهم الباقية
فياخذ الاب مع الابن تسمى الباقي بعد التمين للزوج (متن)

تبلغ خمسة عشر قيراطاً لانك قد علمت ان الدينار عشرون قيراطاً فالقسمة على احد عشر يقي أربعة
ابسطها حبات تبلغ اثني عشر لانه قد تقدم ان القيراط ثلاث حبات فالفاضل عن القسمة حبة ابسطها
أرزات فتكون أربع أرزات لكن الأربع لا تنقسم على احد عشر فنعتبرها بالجزء يكون الخارج لكل
سهم أربعة أجزاء أرزاً فلكل سهم دينار وقيراط وحبة وأربعة أجزاء من أرزها ولكل من البنات
دينار وقيراط وحبة وأربعة أجزاء من أرزها فاذا أردت ان تعلم صحة الحساب فاجمع الجميع أعني احد
عشر ديناراً واحد عشر قيراطاً واحد عشر حبة وأربعة وأربعين جزءاً من أرزها فكل احد عشر
جزءاً بأرزها فيكون المجموع أربع أرزات وذلك حبة فاذا ضمناها الى الحيات كانت اثني عشر حبة
وجملتها أربعة قرايط فاذا ضمناها الى الاحد عشر قيراطاً كان المجموع خمسة عشر قيراطاً وذلك ثلاثة
ارباع دينار مع احد عشر ديناراً وذلك ما فرضناه من التركة ولو كانت البنون أربعة والبنات خمسا
والتركة عشرون ديناراً فالفرصة ثلاثة عشر وهو عدد أصغر تقسم عليه العشرين فيفضل سبعة بنسبتها
قرايط يخرج بالقسمة عشرة قرايط لكل سهم ويفضل عشرة قرايط بنسبتها حبات فتكون
ثلاثين حبة تقسمها على ثلاثة عشر يخرج حبتان ويفضل أربع بنسبتها أرزات فتكون ستة عشر
نقسمها على ثلاثة عشر يفضل ثلاث أرزات تقسمها عليها بالاجزاء يخرج ثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر
جزءاً من أرزها ولكل بنت نصف ذلك وهو دينار وعشرة قرايط وحبتان وأربعة أجزاء من
ثلاثة عشر جزءاً من أرزها وعلى هذا القياس ﴿قوله﴾ وأجمع ما يحصل لكل وارث فان
ساوى المجموع التركة فالقسمة صواب والا فهي خطأ ﴿أي﴾ اذا أردت امتحان العمل لتعلم صحة
الحساب فاجمع ما يحصل لكل وارث بعد العمل وهذا ضابط مفيد في هذه المسئلة وغيرها من مسائل
الفرائض اذا قسمتها واحتمل الخطأ في الحساب أو القسمة فاجمع ما يحصل لكل وارث وضم بعضه
الى بعض فان ساوى المجموع التركة أو السهام فالحساب صحيح أو القسمة والا فلا وقد علمت كيف
امتحنا العمل في المثال الذي سلف فوجدناه صحيحاً ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿تذنب﴾ لوعين الورثة
نصيب بعضهم في عين اقتسم الباقي ﴿هذا التذنب﴾ في الخارج وهو ان يصطلح وارث مع باقي
الورثة بمال معلوم ويخرج من بين وكيفية العمل ان تصحح المسئلة أولاً ثم تطرح سهام ذلك الورث
لذي صالح من التصحيح ثم تقسم باقي التركة على سهام الباقيين كما لو ماتت امرأة وترك زوجها وأباًها
وابنهما فالمسئلة من اثني عشر وهي مستقيمة على رؤس الورثة فلو صالح الزوج على ما للزوجة في ذمته
من المهر مثلاً وخرج من بين على ان لا يكون له من باقي التركة شيء تطرح سهامه من التصحيح فيبقى
تسعة تقسمها بين الاب والابن على نسبة سهامهما بأن تنسب نصيب كل منهما من التركة على تقدير
ان يكون الزوج معها الى الباقي فيؤخذ منه بتلك النسبة فيأخذ الاب من الباقي تسمى الباقي لان
نصيبه من الكل سهمان وهما بالنسبة الى الكل سدس والى الباقي تسمان وكذا لو صالح الاب على
شيء من التركة وخرج من بين فالمسئلة ايضاً من اثني عشر فاذا طرحنا نصيب الاب بقي عشرة

ثلاثة أسهم للزوج وسبعة للابن وكذا لوصالح الابن (وخرج خ ل) وأخرج من البين لالتفيم المسئلة
 بل تبقى من اثني عشر فاذا طرح نصيبه من التصحيح بقي خمسة للزوج ثلاثة وللأب اثنان
 وقد وفق الله سبحانه وعظم شأنه لشرح جميع مسائل فرائض القواعد وقد أودعنا فيه بلطف الله
 تعالى جنان الفرائد وفوائد الزوائد فالحمد لله كما هو أهله الذي من علينا بالاسلام
 وهدانا الى الايمان وعلما القرآن وخصنا بسيد المرسلين وخاتم النبيين وأهل
 بيته الغر الميامين المطهرين المعصومين الذين أذهب الله عنهم
 الرجس وطهرهم تطهيرا صلى الله عليه وعليهم صلوة لا يقوى على
 احصائها سواه وله الحمد منتهى علمه ومبلغ رضاه ونسئله
 سبحانه ان يجعل فرج ولي زماننا وان يرضى عن
 امامية رواتنا وجميع مشايخنا وعلماؤنا على يد
 مصنفه العبد الفقير الى الله الغني (محمد
 الحواد) بن محمد بن محمد الحسيني
 الحسني العاملي عامله الله
 بلطفه الخفي بمنه
 وكرمه وفضله
 ورحمته

وفرج منه ليلة الخميس الثامنة عشرة من شهر محرم الحرام عام الف ومائة وتسع وتسعين والحمد لله
 أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على خير بريته محمد وأطائب عترته صلى الله عليهم أجمعين
 (هذه) تمام صورة خط المصنف نور الله ضريحه آمين
 وبه تم كتاب الفرائض والموارث ويلي كتاب القضاء والشهادات وقد وفق الله تعالى بمنه وكرمه
 لاتمام طبعه في محروسة مصر القاهرة المعزية (بمطبعة الشورى) وكان الفراغ من طبعه في يوم الجمعة
 ٢٠ من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٢٦ من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلوة وأتم التحية نقلاً
 عن نسخة بخط العبد الضعيف أقل الطلبة محسن بن المرحوم السيد عبد الكريم بن علي بن محمد الامين
 ابن أبي الحسن موسى بن حيدر بن أحمد الحسيني العاملي الشقراي نزيل دمشق الشام عنى الله عن
 جرائمه وكنت قد كتبتهما لنفسي في النجف المقدس الروي وفرغت منها عصر يوم الجمعة ثالث عشر
 شهر ربيع الاول سنة ١٣١٢ من الهجرة ونقلتها عن نسخة أكثرها بخط المصنف طاب رسمه وهي
 المبيضة وربما صححت بعض الكلمات الساقطة من المبيضة على المسودة وقد تخالفنا في مواضع
 كثيرة ترتيباً وتعبيراً وزيادة وتقصاً حتى ان بعض أعظم المعمر قد نقل في شرحه على الشرائع بعض
 المطالب عن المسودة حيث لم تكن المبيضة عنده وأورد عليها مع انها قد غيرت في المبيضة وصححتها
 قبل الطبع بحسب الجهد والطاقة راجياً منه تعالى ان يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم ولمتمساً
 ممن نظر في هذا الكتاب الشريف وانتفع به ان يشركني ووالدي في صالح دعائه ومؤلفه والساعي
 في طبعه ونشره والمعين عليه والحمد لله وحده وصلى الله على من لاني بعدة وآله الطاهرين وصحبه
 المتحججين وسلم تسليماً آمين

﴿ وجد بخط المصنف قدس سره على بعض مجلدات هذا الكتاب ﴾

إذا قلت (غاية الإيجاز) فقد أردت رسالة الشيخ أحمد بن فهد وإذا قلت (السيد حمزه) فهو ابن زهره
وإذا قلت (محمد بن علي بن حمزه) او (الطوسي) فهو صاحب الوسيلة وإذا قلت (الكتائب) فقد أردت
ابن الجنيد وإذا قلت (الحسن بن عيسى) فقد أردت ابن أبي عقيل وإذا قلت (اليوسفي) فقد أردت
صاحب كشف الرموز وإذا قلت (الصيمري) فقد أردت الشيخ مفلق وإذا قلت (المعطي) فقد أردت
ابن ادريس وإذا قلت (تخلص التلخيص) فهو شرح الارشاد لابن السيد عميد الدين وإذا قلت
(العزبه) فهو شرح الجعفرية (وارشاد الجعفرية) شرح آخر لها وإذا قلت (الفوائد الملية) فهو شرح
النفلية وإذا قلت (فوائد الشرائع) فهو تعليق الكركي عليها وإذا قلت (فوائد القواعد) فهو تعليق الشهيد
الثاني عليه وإذا قلت (المقاصد الملية) فهو شرح الالفة له وإذا قلت (الميسيه) فهي حاشية الفاضل
الميسي على الشرائع وإذا قلت (جامع الشرائع) فهو كتاب يحيى بن سعيد ابن عم الحق وإذا قلت
(شرح الشيخ نجيب الدين) فقد أردت شرحه على رسالة شيخه صاحب المعالم ولها شرح آخر اسمه
(الانوار القمرية) وإذا قلت (الاستاذ الشريف) فقد أردت سيدنا وامامنا ومقتدانا السيد محمد المهدي
الحسيني الطباطبائي أدام الله تعالى حراسته وإذا قلت (الاستاذ في حاشية المدارك) أو (شرح المفاتيح)
فقد أردت مولانا ومقتدانا وامامنا اغا محمد باقر أدام الله حراسته وإذا قلت (شيخنا) فقد أردت مولانا
ومقتدانا المقدس الخبر الفهامة المعتبر الشيخ جعفر أدام الله

تعالى حراسته وأفاض علينا بفضل من بركاته

وفضله فانه جعلت فداء هو الذي

صدر منه الامر الشريف

بهذا التأليف

()

﴿ اصلاح غلط في ترجمة المصنف الملحقه بكتاب المتاجر ﴾

سطر	صفحه	خطأ	صواب
٢١	٧٧٤	مذاهب	مذاهب العامة
٣٢	٧٧٤	الصلوة وأربعة	الصلوة ومجلد واحد في الزكوة
٠٢	٧٧٥	مصنفات	مصنفات الامامية
١٦	٧٧٥	تقريظاً	تقريضاً
١٧	٧٧٥	نفر يظاً	نفر يضاً
٢٦	٧٧٥	الاكبر الشيخ	الاكبر الشيخ جعفر

حجج الخطأ الواقع في كتاب الفرائض من مفتاح الكرامة مع صوابه

اعلم انا قد بذلنا غاية الجهد في تصحيح هذا الكتاب ولكن لما كان الانسان غير معصوم من السهو والنسيان فقد وقعت فيه أغلاط حال الطبع وقبله فوضعنا لما هذا الجدول فالنمرة الاولى للصفحة والثانية للسطر ويفصل بينهما نجمة والكلمة الاولى أو الاكثر الغلط والكلمة الثانية أو الاكثر الصواب ويفصل بينهما نقطة فان كان بجانب الكلمة الثانية هكذا « خ ل » فهو علامة على انها نسخة بدل عن الاولى وان كان بجانبها هكذا « خ » فهي علامة على وجودها في بعض النسخ وان كان بجانبها هكذا « ظ » فهي علامة على ان الظاهر ان صوابها هكذا وبقيت أغلاط يسيرة مثل زيادة نقطة أو نقصانها أو نحو ذلك أثراً تركها اعتماداً على فهم المطالع

١٣ * ٢ للسهم . للسهم السنة ٤ * ٣ . المعينين . المعينين ٢٢ * ٤ . فانه ١٣ * ٥ أو نحو . أو كافر أو نحو
٣٠ * ٥ . الاديلي . الارديلي ٦ * ٧ . النظر . النضر ١٨ * ٧ . التأخير . التأخر ٨ * ٨ . خال . حال ٦ * ٩
المرتبة . المترتبة ١٤ * ٩ . بني . نبي ١٧ * ١٤ . ويلزم . ويلزمه ١٣ * ١٩ . الثلثان . الثلثين خ ل ١٤ * ٧
الطريقة . الطبقة ١٥ * ١٥ . وبدا أو . وبدا و ١٥ * ١١ . بعيدا . بعيداً ١٥ * ٢٢ . نسان نجح .
نسان يحجب ١٦ * ١٦ . الزنى . الزنا ١٧ * ٧ . روي . روي ١٧ * ٢٧ . علي . علي عليه السلام ١٧ * ٢٩
الضميري . الضمري ١٨ * ٢ . الرب . الرب تعالى ١٨ * ٤ . الليت . الليت عليهم السلام ١٨ * ١٢ . ان . ان في
١٨ * ١٣ . الامام . الامامة ١٩ * ٢ . مولي . مولى ١٩ * ٢٠ . بقد . بعد ٢٠ * ١٥ . اذا . اذا ٢١ * ٢ . لها .
لها ٢٣ * ٥ . والروضة . والروضة في باب الميراث ٢٣ * ٦ . استنابة في باب الميراث . استنابة ٢٣ * ١٤
ليت . ليت ٢٣ * ٢١ . روي . روي ٢٤ * ٢٠ . ميراثه . ميراث ٢٤ * ٢٤ . بالسلم . بالسلم ٢٥ * ١٠
المنع . المنع منع ٢٦ * ٢٦ . صالحوا . أو صالحوا ٢٨ * ٢٢ . المرض . المرض مرة ٣٩ * ٩ . فقد . قد ٢٩
١٤ * ١٤ . حمزه . زهره خ ل ٣٠ * ٣٠ . والمخالف . والمخالف في الرد عليه ٣١ * ١٣ . دليل . دليل والدليل
٣١ * ١٦ . الكل . الكل ٣٤ * ٢٨ . والمرجة . والمرجة ٣٦ * ١٨ . بالاسلام . بالاسلام لاسلام
٣٨ * ١ . منعت منه . منعت ٣٨ * ١٧ . هاشم . هاشم ٣٩ * ١٤ . بائس . بأس ٤١ * ١١ . المتظافرة .
المتظافرة ٤١ * ٢٨ . الارث . بالارث ٤١ * ٣٢ . كذا في المسودة منه قدس سره . منه قدس سره
كذا في المسودة ٤٤ * ٥ . ان لم يكن . أولم يكن ٤٥ * ١٦ . يعقوب . يعفور ٤٦ * ٤ . بها . بهما ٤٦ *
٨ السراج . السراج ٤٦ * ٢٦ . شبيها . يشبهها ٤٦ * ٣١ . قيد . تخيل ٤٨ * ١٣ . والامام . أو الامام
٤٩ * ١١ . المتظافرة . المتظافرة ٥٢ * ٣٠ . فكان . فكان ٥٣ * ١٣ . هذه الرواية . هذه الرواية (الضعيفة
خ) ٥٤ * ٧ . الدالة . الدال ٥٥ * ١٣ . ان . من خ ل ٥٥ * ٢٦ . المباشرة . هو . المباشر وهو ٥٥ * ٣٢
منه قدس سره . قاموس بخطه قدس سره ٥٨ * ٩ . متظافر . متظافر ٥٩ * ٢٢ . يقال . يقال ان التركة
٦٠ * ٩ . وربما . وربما ٦١ * ٣ . الكافي . الكافية خ ل ٦١ * ١٦ . حكي . حكي ٦٢ * ٤ . كذلك
خ ل ٦٢ * ٢١ . فلان . فلاناً « ظ » ٦٢ * ٣٠ . بالاشتراك . بالاشتراط ٦٣ * ١٤ . أقل . أقل أو أكثر
٦٣ * ١٧ . جزء . جزءاً ٦٣ * ٣١ . ومملوها . ومملوها منه قدس سره ٦٦ * ٢٤ . ينكره . يذكركه ٦٦ *
٣١ . بالذكير . في التذكير ٦٧ * ١٢ . لانه . لان ٦٧ * ٢٥ . بالعتق . العتق ٦٨ * ٦ . لم . ولم ٦٩ * ١٥
تظافرت . تضافرت ٦٩ * ٢١ . يوافق . يوافق صريحاً الا المفيد وسلا والصدوق على تأمل والمرضى
في الظاهر سلمنا تحقق الشهرة ولا أقل من ان تكون شهرة أهل عصره لكن ذلك معارض بما ذكره

الشهد الثاني في الروضة وقد علمت انه لم يوافق ٦٩ * ٢٣ ذلك الكتاب في السنة . دل الكتاب والسنة
 ٧٠ * ٢٧ ورثها . ورثها ٧١ * ٢٠ ولو كان . وكان ٧٤ * ٢٢ وعلى . وله على ٧٥ * ٦ رقيقه . رقية
 ٧٥ * ٢٨ قد . قد حصل لمن ثلثه حر أربعة وللآخرين لكل واحد سبعة فقد ٧٦ * ٣ فيعطيه .
 فيعطيه «ظ» ٧٦ * ٣ ويعطى . ونعطي «ظ» ٧٦ * ١٠ للواحدين . للواحد ٧٧ * ١ نصف . نصفه
 ٧٧ * ٣ كذلك . كذلك لان ٧٧ * ٢٥ ولو . لو ٧٩ * ١٤ اثنين . اثنين ٧٩ * ٣٢ اليه . اليها ٨٠ *
 ٢٩ لو الدين . الولدين ٨٢ * ٧ ستة وان قدرنا الأب وحده حرا فهي من سهم وكذا الأب وكذا
 الأم وان قدرنا الابن مع الأب أو مع الأم فهي من ستة وان قدرنا الابوين . ستة وان قدرنا الابوين
 ٨٢ * ٣٠ وثلاث . وثلاث مل ٨٣ * ١٠ توافقا توافق . توافق ٨٤ * ٥ ابن ابن . ابن ابن ٨٤ *
 ٢١ يقدم . مقدم خل ٨٤ * ٣١ نصف . نصف حريته نصف ٨٧ * ٢٥ ووطؤ . ووطئ ٨٨ * ٤
 لديه . له ٨٨ * ٢٩ في ان . ان ٨٩ * ٤ مثبتة . مثبتة ٩١ * ١٠ ماقبله . ماقبله ٩١ * ٣٢ بصحيح .
 وصحيح ٩٢ * ١٥ ممن . فمن ٩٢ * ٢١ الآن . الان ٩٣ * ٢٧ ملاً . ملاً ٩٣ * ٣١ للملاً . للملاً .
 ٩٣ * ٣٢ الملاً للملاً ٩٣ * ٣٢ الاحتفاظ . الاحتفاظ وان ذلك لظاهر من قوله ظهورا لا يكاد يخفى على
 من لحظه وحيث كان ذلك ضرباً من الاحتفاظ ٩٤ * ١٣ الثمن . الثمن سلنا ٩٤ * ٢٣ فيه . فيه التوريث
 ٩٥ * ٨ هل . هل هي ٩٧ * ٦ هذا القيد . هذا القيل ٩٧ * ٢١ الووثة . الورثة ٩٧ * ٢٩ البت . البنت
 ٩٨ * ٦ الآخرين . الآخرين ٩٨ * ٣٠ لتحقيق . لتحقيق ٩٩ * ٣ لم . لم ٩٩ * ٦ الحكم . الشرط خل
 ٩٩ * ٢٠ الوجوب . الوجوب كما صرح به بعض ١٠٠ * ٢٠ الوالد . الولد ١٠٠ * ١١ بعض . ببعض ١٠٠ * ٢٨
 المتضمنة . تتضمنه ١٠١ * ١٧ شرعاً . شرعاً ١٠١ * ٢٧ سعيد . سعد ١٠٢ * ٢٣ السدين . السدان «ظ»
 ١٠٣ * ١٩ مختار . مختار خل ١٠٦ * ٦ منه . من ١٠٧ * ٢٣ مستحقها . مستحقها ١٠٧ * ٢٨ سهم .
 فرض ١٠٨ * ٢٠ الولد . الولد الذي ذكر ١٠٨ * ١٥ انه حي . انه حي ١٠٨ * ٢٩ لاثنتين . للاثنتين
 ١٠٩ * ١٢ من . عن ١٠٩ * ٢٢ يكون . يكون لها ١١١ * ١٢ واثني عشر . عشرة ١١٢ * ٢٦ ذكر .
 ذكرها ١١٥ * ٢١ و٢٩ عمروين . عمروين ١١٥ * ٣١ ذلك وهو . ذلك هو ١١٦ * ٨ عليه وآله
 وسلم . عليه ١١٦ * ٩ ما . ما ١١٦ * ١٧ رواه . رواه ١١٦ * ١٨ انه . فانه ١١٦ * ٢٣ عليهم وسلم .
 عليهم ١١٧ * ١٠ المتظافرة . المتظافرة ١١٧ * ٣٢ المبتدى . المبتدا ١١٩ * ٧ نقيس . نقيس ١١٩ *
 ٣١ الحصة . الحصة ١٢٠ * ٣ السدان . السدان كلا ١٢٠ * ٦ الزم . الزمن ١٢١ * ٥ بعضه في .
 في بعض ١٢١ * ٢٤ أخذت . أخذت الثلث ١٢٢ * ٢٠ السدان . السدين ١٢٣ * ١ معها . معها
 ١٢٤ * ١٥ والأم . والأم ثلثها والباقي خمسة للأب ولو كان لها حجب فالفريضة كذلك للزوجة ربها
 والأم ١٢٥ * ٩ جزؤه . جزؤه ١٢٥ * ١٠ الاخبار . الاخبار به ١٢٥ * ٢٦ من . عن ١٢٨ * ١
 الزجين . الزوجين ١٢٨ * ١٠ الوجه . الوجه الى ١٢٨ * ١٦ لم . كما ١٢٨ * ٢٦ لا يخلو . لا يخلو
 ١٢٨ * ٢٨ الدليل . الدليل من ١٢٩ * ١ لا يتقاسمون . يتقاسمون ١٣٠ * ٢٥ (١) ميراث . ميراث (١)
 ١٣٢ * ٧ الصغار . الصغار ١٣٢ * ٢٤ ولد . ولدا ١٣٤ * ٢٥ مثله . مثله ١٣٥ * ١ غاية . وغاية
 ١٣٥ * ٢٢ اماره . اماره أو دلالة ١٣٩ * ٩ * ٩ بين . عند ١٣٩ * ١١ و١١ المصلي . المصلي ١٣٩ *
 ٢٤ المرام . المراد خل ١٤٠ * ١٤ فروع . فرع ١٤٠ * ٢٨ بنتا . بنين ١٤١ * ٩ واذا . وانه اذا
 ١٤١ * ١٦ للاثنين . للاثنين ١٤٢ * ١١ تعيين . تعيين ١٤٣ * ٢ عن . على ١٤٤ * ١٨ رفع . دفع

١٤٤ ٢٥٠ لايفني لايفني غني ١٤٦ * ١٢ لا يشارك . يشارك ١٤٧ * ٢٥ وترك . أترك ١٤٨ * ٢١ لا ينقصه . لا ينقصان ١٤٩ * ٣ العمومة . العمومة والعمات ١٥١ * ١٩ سهم . الاسهم سهم ١٥١ * ٢٠ فانكسر . فانكسرت ١٥٢ * ١٨ مع الحد والالا . مع الجد وفي رواية أبي بصير في الكافي اعط الاخوات من الأم فريضتهن مع الجد ١٥٢ * ٢٠ و٢٤ عليهم وسلم عليهم ١٥٣ * ٤ قبل الأم . الأم ١٥٣ * ٢٢ من . به من ١٥٥ * ١ اشكال . اشكال ولو اجتمع مع الاجداد اخوة من قبله أو من قبل الابوين وأجداد من قبل الأم كان للجدين من قبل الأم أو أحدهما الثلث والثلاثان للاجداد والاخوة من قبل لأب ١٥٥ * ٥ اثلاث . الثلثين ١٥٥ * ١٢ ثمانية . الثمانية ١٥٥ * ٢٦ أنه . أنه إنما ١٥٦ * ٢٥ ومثلاها . ومثلاها خل ١٥٦ * ٢٧ واخوة فالأقرب . أو اخوة فالأقرب ١٥٦ * ٢٨ أبو . أبو ١٥٧ * ٦٥ ذوي . ذوي ١٥٧ * ٢٧ أحدهما . أحدهما ١٥٩ * ٩ والخلاف . ويريد بالخلاف الخلاف ١٥٦ * ٢١ الارحام . الأم ١٦١ * ٢ لا يرث . يرث ١٦٤ * ٢٧ تعرفها . تعرفها ١٦٥ * ١١ و١٢ تغيير . تغيير ١٦٥ * ١٨ يحجب ابن . يحجب بابن ١٦٧ * ٩ علي . يعلى ١٦٧ * ٢٨ سدس . سدسه ١٦٨ * ٨ والعمومة . والعمومة ١٦٨ * ٩ ان كان واحدا وثله ان كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين والعمومة والعمات الباقي بعد سهم الزوجين والاخوال على مايناه سدسه لمن تقرب بالأم ان كان واحدا والا فالثلث بالتسوية . ان كان واحدا والا فالثلث بالسوية ١٦٨ * ٢٤ جميعاً . جميعها خل ١٧٠ * ٢٤ و٢٣ اثنا . اثني ١٧٢ * ٤ الثلاث . الثلاث ١٧٧ * ١ ونقل . ولو منع أحدهما الآخر ورث من جهة المانع كاح هو ابن عم فانه يرث من حصة الاخوة خاصة ونقل ١٧٧ * ١٧ بأخ . بأخ لأم ١٧٧ * ١٧ ظهر . ظهر لي ١٧٨ * ٣ خالد . خالد ١٧٩ * ١٧ أرويه . أرويه ١٨٠ * ٢ أحد . لاحد ١٨٠ * ٦ من الزوجة . عن الزوجة ١٨٠ * ١٦ أصحابنا . أصحابنا (الثاني) ان يكون مراده ان عدم الرد مقتضى القواعد لان الرد إنما يستفاد من الآية الكريمة والرحم متفية عن الزوجين من حيث هما زوجان لكن قطع ذلك اجماع أصحابنا ١٨١ * ١ تصحيح في . تصحيح ١٨١ * ٢ رسالته . رسالته لابنه ١٨٢ * ٢٨ القطيني . القطيني ١٨٣ * ١٥ عن . على ١٨٤ * ٥ أحدهن . احداهن ١٨٤ * ١١ والمختلفة . والمختلفة ١٨٤ * ١٣ ستة . ستة ١٨٤ * ٢١ ثبت . ثبت ١٨٥ * ١٠ بينهما . بينهما ١٨٥ * ٣ الزوجان . الزوجات ١٩١ * ٢٢ تصيب . تصيب ١٩٤ * ١٤ لانها . لانها ١٩٤ * ١٨ في احداها . احداها ١٩٤ * ٢٦ الغلة . الغلة خل ١٩٥ * ٧ يصغ . يصغى ١٩٥ * ١٠ قوله أينكر ان النكرة في سياق النفي لاتفيد العموم الى قوله ليست شيئاً (أقول) لا يخفى ان الصواب توجيه الانكار على الإيجاب لاعلى النفي لان نفي النفي اثبات (محسن) ١٩٦ * ٣ يضفر . يظفر ١٩٦ * ١١ واشتمل . واشتمل ١٩٧ * ٢٢ بالقرب . القرب ١٩٨ * ٨ وقد . قد ١٩٩ * ١ أويرث . أويرث ١٩٩ * ٢ يرث . يرث ١٩٩ * ٦ وورثه . وورثه ١٩٩ * ٨ ثم . ثم مات ١٩٩ * ١٨ التحرير . والتحرير ١٩٩ * ٢٠ الاثقال . الاثقال ١٩٩ * ٢٢ وهكذا . وهذا ٢٠٠ * ٤ وورث . ان الولا . موروث ٢٠٢ * ٧ وجدوا . وجدنا ٢٠٢ * ٩ فنحمل . فيحمل ٢٠٣ * ١ ثبت . ثبت ٢٠٣ * ٢ وأبواها . وأبواها ٢٠٣ * ٢ سيبأ . سيبأ ٢٠٣ * ٥ وعصبته . وعصبة ٢٠٣ * ٨ العصبه . العصبات ٢٠٣ * ١٥ بني الابن . ابني الابن ٢٠٣ * ١٥ ابنه . أبيه ٢٠٤ * ٧ وتمقل . وتمقل غني ٢٠٥ * ٣ القعد . القعد بذلك ٢٠٥ * ١٧ رضا . رضا ٢٠٥ * ٢١ المتق . المتق تبرعا ٢٠٦ * ٣ وياوقونه . وياوقونه ٢٠٦ * ٢٦ يقتضي . يقتضي ٢٠٧ * ٢ وتليذه . تليذه ٢٠٩ * ٦ عن الملا . عن الفضيل ٢١٠ * ٢٦ حاضرين . حاضري ٢١١ * ١ مات . ماتت ٢١١ * ١٥ اختلفت . اختلف ٢١٦ * ١٣

تقل . تقل روى أصحابنا وهذه الكلمة لاتدل على الاجماع وكذا في الحائريات لانه قال فيها على ما نقل ١٦٥٢١٧ المؤمنين . المؤمنين عليه السلام ٢١٧ * لا امانة . لا امن ٢١٨ * ١٧ التعارض والترجيح . التعادل والتعارض ٢١٩ * ١ . الحبل . والحبل والحيف ٢١٩ * ٢٩ . عليهم وسلم . وعليهم ٢٢٠ * ١٥ . محتج . محتج ٢٢١ * ١٣ و ١٤ اثنا اثني ٢٢٢ * ٢ أحدهما . احدهما ٢٢٢ * ١٢ و ١٢ و ٢٤٤ احدهما . أحدهما ٢٢٢ * ٢٥ . النصيب . النصيبين ٢٢٣ * ١٦ . صورة . صورة الانوثة ٢٢٤ * ٢٠ . طاب . طاب الله . ٢٢٢ * ٦ . وللغنى . وللغنى خمسة وعلى الثاني الفريضة من سبعة للذكر أربعة وللغنى ٢٢٨ * ٣ . الثلاثين . الثلاثين ٢٢٨ * ٣١ . البنية . البنية ٢٢٩ * ٧ . بالبنية . بالبنية ٢٣٠ * ٣ . ثلاثين . احد وثلاثين ٢٣١ * ٣١ . ائنين . ائنين ٢٣٢ * ٢٣ . اينا . اثنا ٢٣٢ * ٢٧ . وليس . وليس له «ظ» ٢٣٤ * ١٤ . واهون . وهو ان خ ل ٢٣٥ * ٦ . ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في الاصل تصير خمسين للغنى ثلاثون ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في خمسين . ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في خمسين ٢٣٨ * ١١ . عشر . عشرة ٢٣٩ * ١٩ . لها . لها ٢٤٠ * ١٨ . ظهر . ظهر ٢٤٠ * ٢٤ . مرادم . مرادم ٢٤٠ * ٣١ . زوجه . وزوجه ٢٤٢ * ٤ . انبها . انبها ٢٤٢ * ١٧ . البول . يبول ٢٤٢ * ٢٠ . نابه . نابه ٢٤٣ * ٢٠ . العلامة . العلامة المقدس ٢٤٣ * ٢٢ . اقترلي . اقتر ٢٤٤ * ٤ . الميت . للميت ٢٤٤ * ١١ . القاتل . وقع هنا سقط بمقدار ورقة أثبتناه في ورقة مستقلة ٢٤٤ * ٢٣ . للحل . للحمل ٢٤٥ * ١٥ . اثنا . اثني ٢٤٦ * ٨ . عشر . وهي . عشرة وهي ٢٤٦ * ١٨ . يضرغوا . يظفروا ٢٤٦ * ٢٣ . به . به ٢٤٧ * ٢٠ . الاولان . الاولان له «ظ» ٢٤٨ * ٤ . العدد . العدد ٢٤٨ * ١٩ . أحدهما . أو أحدهما ٢٤٨ * ٢٥ . اقرار . اقراراً ٢٤٨ * ٢٧ . فرضها . فرضا ٢٤٩ * ٢٠ . ضرباً . ضرب ما ٢٥٠ * ٢٢ . ليكون . يكون ٢٥١ * ١٣ . اذ المقربة الى . الى المقربة اذ ٢٥١ * ١٥ . منها . منها ٢٥٢ * ١١ . فكان . فكان ٢٥٢ * ٢٦ . شهادته . شهادة ٢٥٣ * ١٩ . ثمانية . ثمانية ٢٥٣ * ٢٨ . لبنت تسعة . لبنت تسعة ٢٥٤ * ١٠ . لان . لانه ٢٥٤ * ٢٥ . الاول . الاول ان ٢٥٧ * ٣٠ . ذلك . ذلك حكم ٢٥٧ * ٣٢ . بعد . بعدم ٢٦١ * ١ . نيه . نيه ٢٦١ * ١٣ . يدري . يدري ٢٦٢ * ١٤ . عليها . عليها ٢٦٢ * ٣١ . يورثها . يورثها ٢٦٣ * ١٩ . الفوائد . الفوائد ٢٦٣ * ٢٨ . ذلك . هذه الحاشية ذهب بعضها من هامش نسخة الاصل فأثبتنا ما وجدناه منها (محسن) ٢٦٤ * ٢١ . فانه . فان ٢٦٤ * ٢٥٠ . يجب . لا يجب ٢٦٤ * ٣٠ . ولا اتفاق . والاتفاق خل ٢٦٥ * ٤ . نم . نم هذا ٢٦٥ * ٩ . بذلك عنه . بذلك ٢٦٥ * ٢٣ . بالثاني . بالثاني الوارث ٢٦٥ * ٢٦٥ . فسر . فسر ٢٦٥ * ٢٩ . بتكليف . تكلف ٢٦٦ * ١٨ . ان . لان ٢٦٧ * ١٤ . منه . منه فيصير ٢٦٧ * ٢١ . فينقل . فينقل ٢٦٩ * ٤ . ماتوا . ماتوا ٢٦٩ * ٨ . الى جده . الى جده ونصيب البنت التي لها زوج أربعة عشر تنتقل منها سبعة الى زوجها والباقي الى جدها وأربعة عشر لبنت الاخرى وتنتقل الى جدها ثم يفرض موت الزوجة قبل سائر الورثة فأصل مالها ثمانية وأربعون منها ثمانية لايها واثنان عشر لزوجها وأربعة عشر لابنها وليس لها ربع صحيح فنضربها في اثنين فيصير أصل المال ستة وتسعين منها ستعشر لايها وأربعة وعشرون لزوجها وتنتقل الى أخيها وثمانية وعشرون لابنها ينتقل منها سبعة الى زوجها والباقي الى جده ٢٦٩ * ٩ . وينقل . وينقل ٢٧٠ * ٧ . بالانتقال . بالانتقال ولزوجة الابن من تركه أيه سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال ومن أصل . بالانتقال ومن أصل ٢٧١ * ١٨ . اعترض . اعترض هنا ٢٧٢ * ١١ . زوجته . زوجته خ ل ٢٧٣ * ٢٨ . عن . على ٢٧٤ * ٣١ . انهم . انهم قد ٢٧٥ * ١٥

نصفاً . نصفان ٢٧٥ * ٢ * ثلاثة . من ثلاثة ٢٧٧ * ٥ * من الثلاثين . من المائة والعشرين مرتين بقي
ثلاثون أسقطناها من الخمسة والاربعين بقي خمسة عشر أسقطناها من الثلاثين ٢٧٧ * ٢١ * والاثنان .
والاثنان فتواةهما ٢٧٨ * ٢١ * توافق . توافقا ٢٧٩ * ٦ * اثني . اثنا ٢٨٠ * ٣ * وخمسة . وخسه
٢٨٠ * ٢٩ * توافقا . توافق . ظ ٢٨٢ * ١٥ * الزوج واحد . الزوج واحدا ٢٨٣ * ١٣ * وللبنتين .
وللبنتين ٢٨٣ * ١٩ * واحدة . واحد ٢٨٤ * ٢١ * كل . كلا ٢٨٤ * ٣٢ * لم ٢٨٥ * ١٢ * بينهما .
بينهما توافق ٢٨٥ * ١٧ * جرينا . جرينا بها ٢٨٥ * ٢٦ * مثلنا به . مثل له به ٢٨٧ * ١٢ * أبوا . أبو ٢٨٧ *
٢٥ * سقط . سقطا ٢٨٨ * ٢٢ * الزوجين . الزوجين ٢٨٨ * ٢٩ * الصورة الثانية . الثانية الصورة ٢٨٩ * ٢
كزوجين . كزوج ٢٩٠ * ٢٥ * مات . ومات ٢٩١ * ١٠ * مشاركا . شارك ٢٩٢ * ٨ * الزوجين .
الزوج ٢٩٢ * ٨ * وفريضة . وفريضة ٢٩٢ * ١٠ * واحدا وعشرين . احد وعشرون ٢٩٢ * ١٧
والاستحقاق . أو الاستحقاق ٢٩٢ * ٢٥ * ورثة . ورثة ٢٩٢ * ٢٩ * كاخوة . كاخوين ٢٩٣ * ٦
وللبنت . وللبنتين ٢٩٣ * ٢٦ * صحت . صححت ٢٩٦ * ١٦ * فينقل . فينتقل ٢٩٦ * ١٩ * وعشرها
وعشرين ٢٩٦ * ٣١ * اضفر . أضفر ٢٩٨ * ٢ * وتضربها . وتضرب ٢٩٨ * ٧ * وستة وعشرون .
وسنة عشر ٢٩٩ * ٢٨ * الخمسة . الخمسة ستة ٣٠٠ * ٣ * سهام في . في سهام ٣٠٠ * ٢٠ * ونجوز . ونجوز
٣٠١ * ٩ * ضمين . الفرضيين ٣٠٢ * ٢ * الوارث . للوارث ٣٠٣ * ٣٢ * ارباع . الارباع ٣٠٦
٢٣ * الزكوة . الزكوة أربعة

قد تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه عمل جدول الخطأ والصواب والفهرس لكتاب الفرائض من
مفتاح الكرامة على يد العبد الفقير الى عفوره الغني محسن بن المرحوم السيد عبد الكريم الحسيني
العاملي سلك الله تعالى به منهج الصواب وسهل عليه المناقشة في يوم الحساب وأجزل له الثواب وكان
الفراغ من ذلك في يوم الحادي والعشرين من شهر جمادي الاولى من شهر سنة ١٣٢٦ من
الهجرة على مهاجرها أفضل الصلوة والسلام



﴿ فهرست كتاب الفرائض والمواريث من مفتاح الكرامة ﴾

صفحة	صفحة
واحد الم يستحق	٢ فيمن عبر بالفرائض أو بالمواريث
٢٨ لو أسلم الكافر ولا وارث الا لامام	٢ معنى الفرائض لغة وعرفاً
٢٩ لو أسلم الكافر وكان الوارث الواحد زوجاً أو زوجة	٣ معنى الفريضة اصطلاحاً
٣٠ لو كانت الزوجات أربعاً فأسلمت واحدة	٣ الوجه في التعبير بالفرائض أو بالمواريث
٣١ لو أسلم الكافر بعد قسمة بمض التركة	٣ معنى الارث ومشتقاته لغة وشرعاً
٣٢ لو قسمت التركة بين الصنفين دون افرادهما	٤ ماورد في الحث على تعلم الفرائض وتفسير
٣٢ مسائل النزاع في تقدم الاسلام على القسمة	الفرائض نصف العلم
٣٣ الطفل تابع لاحد أبويه في الاسلام	٥ وجبات الارث نسب وسبب
٣٤ توارث المسلمين المختلفين في المذاهب	٦ معنى النسب
٣٥ توارث الكفار المختلفين في الملل	٧ مراتب النسب ثلاث
٣٥ عدم قبول توبة المرتد الفطري	٨ ضابطة النسب
٣٦ حكم ارتداد المرأة والخنثى	٩ أقسام السبب ومراتب الولاة
٣٧ أحكام المرتد عن ملة	٩ ولاة من أسلم على يده كافر
٣٨ لا يمنع الولد بكفر أبيه	١٠ من يرث بالفرض أو بالقرابة أو بهما
٣٨ لو ترك الكافر أولاداً صغاراً وابن أخ وابن	١٢ كيفية القسمة على الوراث اجمالاً من حيث
أخت مسلمين	الفرض وعدمه
٤١ ﴿المطلب الثاني﴾ في القتل	١٣ ترتيب طبقات النسب
٤١ لا يمنع القتل بمحق	١٤ الطبقة الثانية فيها صنفان
٤١ حكم القتل الخطأ	١٦ موانع الارث
٤٦ لافرق في القتل بين مراتب النسب والسبب	١٧ ﴿المطلب الاول﴾ في الكفر
٤٦ هل يشترط استقرار الحياة	١٨ يرث المسلم الكافر دون العكس
٤٧ لو لم يكن وارث سوى القاتل	١٩ لا يرث الكافر مع مسلم وان بعد وقرب
٤٧ لا يمنع ابن القاتل	٢٠ الامام لا يمنع ولد الكافر
٤٧ لو لم يكن وارث سوى القاتل والكافر	٢٠ لو كان مع الولد الكافر زوجة مسلمة
٤٨ لو لم يكن للميت المسلم وارث مسلم ورثه الامام	٢٢ لو كان الميت مرتداً
٤٩ فيمن يرث الدية	٢٤ لو لم يكن للميت المسلم وارث مسلم ورثه الامام
٥١ الدية في حكم مال الميت	٢٤ لو أسلم الكافر على ميراث قبل قسمته وورث
٥٢ ليس للديان منع الوارث من القصاص	٢٥ حكم النماء المتجدد بين الموت والاسلام
٥٤ في الخطأ الشبه بالعمد	٢٦ لو أسلم على تركة لا يمكن قسمتها
٥٥ القتل بالتسيب	٢٧ هل قل الحصة عن الملك كالقسمة
	٢٧ لو أسلم الكافر بعد القسمة أو كان الوارث

صفحة	صفحة
١١٥ في العول	٥٦ القتل من الصبي وشبهه
١١٧ هل الأب ممن يدخل عليه النقص	٥٧ المشارك في القتل والممسك والناظر
١٢٠ ذكر من يدخل عليه النقص	٥٧ لو شهد على مورثه فقتل
١٢١ ميراث الابوين والاولاد ودخول أحد الزوجين	٥٧ لو قتل أحد الولدين أباه والآخراهم دفعة
١٢٤ ميراث أولاد الاولاد	٥٧ لو قتل أكبر الاخوة الثاني والثالث الرابع
١٢٨ دخول أحد الزوجين معهم	٥٨ (المطلب الثالث) في الرق
١٢٩ عدم ميراث الاجداد مع الابوين	٥٨ الرق مانع في الوارث والموروث
١٣١ استحباب الطعمة الاجداد	٥٨ لا يمنع الولد برق أبيه
١٣٤ في الحبوة	٥٩ لو أعتق المملوك على ميراث قبل قسمته
١٤٠ وجوب قضاء الصوم والصلوة على المحبوس	٥٩ لو لم يخلف وارثاً سوى المملوك
١٤١ ميراث الاخوة والاجداد	٧١ أحكام أم الولد والمكاتب والمدبر
١٤١ انفراد الاخوة عن الاجداد	٧٢ ميراث البعض
١٤٤ تقديم الاخوة على أولادهم وعلى الاعمام	٨٧ بقية موانع الارث
والاخوال	٨٧ (الاول) الامان
١٤٥ توريث الفضل ابن الاخ مع الاخ	٨٨ (الثاني) الدين المستوعب
١٤٦ دخول أحد الزوجين على الاخوة والاخوات	٨٨ الخلاف في انتقال التركة الى الوارث مع الدين
انفراد الاجداد عن الامنوة	٩١ نمرة الخلاف وحكم الدين الغير المستوعب
١٤٩ دخول أحد الزوجين على الاجداد والجدات	٩٢ (الثالث) الغيبة المنقطعة
١٤٩ منع الجد القريب للبيد ومنع الاجداد للحوالة	٩٢ الخلاف في الارث من المفقود
والعمومة وأبنائهم	٩٧ الكلام في توريث المفقود
١٤٩ الاجداد الثمانية	٩٨ (الرابع) الحل
١٥١ دخول أحد الزوجين على الاجداد الثمانية	٩٨ الكلام في ميراث الحل
١٥٢ مشاركة الجد الأعلى للاخ وابن الاخ للجد	٩٩ الكلام في المحجب
الاذنى	١٠٠ حجب الاقرب الالبعد عن جميع الارث
١٥٢ اجتماع الاخوة والاجداد	١٠٠ الكلام على آية أولي الارحام
١٥٢ دخول أحد الزوجين على الاخوة والاجداد	١٠٢ المحجب عن بعض الارث
١٥٧ ميراث أولاد الاخوة والاخوات	١٠٣ شرائط حجب الاخوة الأم
١٥٩ اجتماع الاجداد مع أولاد الاخوة والاخوات	١٠٧ تفصيل السهام المفروضة ومستحقها
١٦٠ لو خلف مع الاخوة من الاب جد قر يآلاب	١١٠ ما يجتمع من السهام وما لا يجتمع
ومع الاخوة من الأم جدّاً بعيداً منها	١١٣ الفريضة اما بقدر السهام أولاً
١٦١ ميراث الاعمام والاخوال	١١٣ في التصويت
١١٦ انفراد العمومة عن الحوالة	١١٤ اجمال مسائل الرد في الطبقة الاولى

صحيفة	صحيفة
١٦٣ دخول أحد الزوجين على العمومة	١٨٨ لوتزوج المريضة فكالصحيحة
١٦٣ تقديم ابن الم للابوين على الم للاب	١٨٨ يرث الزوج من جميع تركة الزوجة
١٦٥ لو كان معها خال أو خاله أو غيرها	١٨٩ حرمان الزوجة من بعض متروكات زوجها
١٦٦ انفراد الخوثة عن العمومة	١٩٧ في الولا
١٦٧ دخول أحد الزوجين على الخوثة	١٩٧ ولا النك
١٦٧ اجتماع الاعمام والاخوان	٢٠٣ ولا تضمن الجربة
١٦٨ دخول أحد الزوجين على العمومة والخوثة	٢٠٥ ولا الامامة
١٦٨ العمومة والخوثة وأولادهم أولى من عمومة الاب	٢٠٧ ميراث ولد الملاعنة
وخوثة	٢١١ من تبرأ من جربة ولده وميراثه
١٦٩ عمومة الأب وخوثة وأولادهم أولى من عمومة	٢١٢ ميراث ولد الزنا
الجد وخوثة وهكذا	٢١٣ ميراث الحثاني
١٦٩ اجتماع أعمام الاب والأم وعماهما وأخوالهما	٢٤٢ ميراث من ليس له فرج الرجال ولا النساء
وخالاتهما الثمانية	٢٤٣ ميراث الحمل
١٧٢ دخول أحد الزوجين عليهم	٢٤٦ الاقرار بالنسب
١٧٢ اجتماع عمومة الاب والأم وخوتهما الستة عشر	٢٥٥ ميراث المحوس
١٧٤ ميراث أولاد العمومة والخوثة	٢٥٩ ميراث الفرق والمهدوم عليهم
١٧٦ دخول أحد الزوجين على أولاد العمومة والخوثة	٢٧٣ حساب الفرائض
١٧٦ اجتماع سببين للوراث	٢٧٣ ما جرت به عادة الحساب
١٧٩ ميراث الازواج	٢٧٥ نسبة كل عدد مع الآخر
١٧٩ الخلاف في الرد على الزوجين	٢٧٧ معرفة أقل عدد ينقسم على عددين
١٨٣ ثبوت التوارث بين الزوجين مع الدخول وعدمه	٢٧٩ الكسر مفرد ومركب
١٨٤ لوتمددت الزوجات	٢٨١ الفريضة اما بقدر السهام أو أزيد أو أنقص
١٨٤ ارث المطلقة الرجعية وعدم ارث البائنة	٢٨١ لو كانت الفريضة بقدر السهام
١٨٤ لو رجعت المختلعة بالبذل في العدة	٢٨٦ لو زادت الفريضة عن السهام
١٨٤ لو طلق احدى الاربع وتزوج غيرها ثم	٢٨٨ لو قصرت الفريضة عن السهام
اشتبهت المطلقة	٢٨٩ في المناسخات
١٨٦ اشتباه المطلقة في أزيد من أربع أو أقل	٢٩٨ معرفة سهام الورثة من التركة
١٨٦ لوتزوج المريض ومات في مرضه	٣٠٤ لو عين الورثة نصيب بعضهم في عين
١٨٨ موت من تزوجها المريض قبل الدخول	﴿ تم الفهرست ﴾



